

دراسات ٧٤  
 رقم ١٨١٢٧

# في العربية قرائن

لفضيلة الاستاذ الاكبر  
 محمد الخضر حسين  
 شيخ الجامع الأزهر  
 وعضو المجمع اللغوي في القاهرة  
 والمجمع العلمي العربي في دمشق

## أبحاث الكتاب

القياس في اللغة - حياة اللغة - الاستشهاد  
 بالحديث - التضمن - تيسير وضع  
 المصطلحات الطيبة وتوحيدها - حول  
 تبسيط قواعد النحو والصرف والرد  
 عليها - الامتناع بما يتوقف تأنيثه على  
 السماع .

جامعة القاهرة - كلية دارالعلوم  
 المكتبة  
 رقم الكتاب : ١٧٤٩٧

## الناشر

مكتبة دارالفتح

المكتب الإسلامي

دمشق - ص. ب. ١٧٥  
 شارع سعد الله الجابري

دمشق - ص. ب. ٨٠٠  
 شارع الحلبوني

# بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة : بقلم الاستاذ العلامة محمد بهجة البيطار

كان من حكمة الله تعالى ورحمته أن يسر لنا معشر طلاب العلم — بعد وفاة شيخنا علامة الشام الشيخ جمال الدين القاسبي — إماماً حكيماً ألا وهو أستاذنا الشيخ محمد الخضر حنين (رحمهما الله تعالى ورضي عنهما) فقد شملنا بعنايته بعد وفاة صديقه القاسبي (١٣٣٢ هـ) ، وخيرنا فيما نحب أن نقرأه من العلوم والفنون والكتب ، فكان أن وقع اختيارنا — بتوجيهه وإرشاده — على كتاب المتعفى في أصول الفقه لحجة الاسلام الغزالي ، وكتاب بداية المجتهد للمفيلسوف ابن رشد في فن الخلاف ، وصحيح الإمام مسلم في علم الحديث ، والمغني في العربية لشيخ النحاة ابن هشام ، والكمال في الأدب للبرد ، فتولى شيخنا قراءة هذه الكتب على أفضل طريقة ، وأنشأ تعليقات مهتة عليها ، يصح أن تكون مرجعاً فيما يشكل على الباحث في مطالبها المتنوعة ، ومقاصدها العليا . وقد نظمت أبياتاً في ذلك العيد في شأنها ، وقرأتها على أستاذنا الخضر والطلاب في جلسة الدرس ، فأعجبت به ، (عليه الرحمة والرضوان) من حيث كونه تاريخاً لمجتمعنا ، وقرأتنا عليه ، وقدمت إليه نسخة منها ، وها هي ذي :

يا سائلي عن درس ربّ الفضل مولانا الإمام  
ابن الحسين التونسي محمد الخضر الهام  
سل عنه مستصفي الأصول لليث معترك الزحام  
اعني الغزالي الحكيم رئيس أعلام الكلام  
وكذاك في فن الخلاف بداية العالي المقام .

الطبعة الثانية

١٣٨٠ هـ — ١٩٦٠ م

# بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة : بقلم الاستاذ العلامة محمد بهجة البيطار

كان من حكمة الله تعالى ورحمته أن يسر لنا معشر طلاب العلم — بعد وفاة شيخنا علامة الشام الشيخ جمال الدين القاسبي — إماماً حكيماً ألا وهو أستاذنا الشيخ محمد الخضر حنين ( ورحمهما الله تعالى ورضي عنهما ) فقد شملنا بعنايته بعد وفاة صديقه القاسبي ( ١٣٣٢ هـ ) ، وخيرنا فيما نحب أن نقرأه من العلوم والفنون والكتب ، فكان أن وقع اختيارنا — بتوجيهه وإرشاده — على كتاب المتعفى في أصول الفقه لحجة الاسلام الغزالي ، وكتاب بداية المجتهد للمفيلسوف ابن رشد في فن الخلاف ، وصحيح الإمام مسلم في علم الحديث ، والمغني في العربية لشيخ النحاة ابن هشام ، والكمال في الأدب للبرد ، فتولى شيخنا قراءة هذه الكتب على أفضل طريقة ، وأنشأ تعليقات مهتة عليها ، يصح أن تكون مرجعاً فيما يشكل على الباحث في مطالبها المتنوعة ، ومقاصدها العليا . وقد نظمت أبياتاً في ذلك العيد في شأنها ، وقرأتها على أستاذنا الخضر والطلاب في جلسة الدرس ، فأعجبت به ، ( عليه الرحمة والرضوان ) من حيث كونه تاريخاً لمجتمعنا ، وقرأتنا عليه ، وقدمت إليه نسخة منها ، وها هي ذي :

يا سائلي عن درس ربّ الفضل مولانا الإمام  
ابن الحسين التونسي محمد الخضر الهام  
سل عنه مستصفي الأصول لليث معترك الزحام  
اعني الغزالي الحكيم رئيس أعلام الكلام  
وكذاك في فن الخلاف بداية العالي المقام .

الطبعة الثانية

١٣٨٠ هـ — ١٩٦٠ م

اغني ابن رشد عن غذا بطل الفلاسفة العظام  
وكذلك المنسي إلى شيخ النحاة ابن الهمام  
وكذا كتاب أبي يزيد ابن البرد في الختام  
تلك الدروس كما الشوس تنير أفلاك الظلام  
فتكون منك حقائق المعنى على طرف الشام  
فالحق عوضنا به من شيخنا شيخ الشام  
وكذا صحيح أبي حسين مسلم حبر الأنام  
فعليه ما ذر الفزالة رحمة الملك التلام

وقد أشار أستاذنا الجليل في مقدمة هذا الكتاب إلى دراستنا إياه  
عليه ، وإلى اقتراحنا جمع أصوله المفرقة ، وإلى استجابته لنا بقوله  
( رحمه الله رحمة الأبرار ) : واستخدمت القلم في تحرير مطلبهم ، فألفت  
مقالات تشرح حقيقة القياس وتفصل شروطه ، وتدل على مواقفه  
وأحكامه ، وقد كتبت على هذه الرسالة في عهده ، وأطلعته على كلتي  
فيها ، فراقته ، وأذن لي بنشرها ، وها هي ذي بنصها :  
القياس في اللغة العربية :

أورد المؤلف لهذا الكتاب مقدمات في فضل اللغة العربية ، ومساريتها  
للعلوم والمدنية ، وحالتها في الجاهلية ، وارتقائها في الإسلام ، وجعله  
إياها لغة للشعوب ، وبحث في وجه الحاجة إلى إنشاء مجمع لغوي ليرفع  
لواء اللغة العربية في الشرق والغرب ، ثم بعد أن مهد المؤلف تمهيداً  
يبين فيه حاجتنا إلى القياس في اللغة ، عقد فصلاً مستعاً تحت عنوان  
« أنواع القياس ، وما الذي نريده من بحثه في هذه المقالات » استهل به  
بقوله : تجري كلمة القياس عند البحث في معاني الألفاظ العربية وأحكامها ،  
فترد على أربعة وجوه :

(١) حصل العرب أنفسهم لبعض الكلمات على أخرى ، وإعطاؤها  
حكمها لوجه يجمع بينهما .

(٢) أن يعتمد إلى اسم وضع لمعنى يشتمل على وصف يدور معه  
الاسم وجوداً وعدماً ، فتعدي هذا الاسم إلى معنى آخر تحقق فيه ذلك

الوصف ، وتجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغة ، ومثال هذا  
اسم ( الخمر ) عند من يراه معتصراً من العنب خاصة .

(٣) إلحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب  
حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير والنسب والجمع .

(٤) إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ،  
ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه ، كما أجاز الجمهور ترخييم  
المركب المزجي قياساً على الأسماء المنتهية بتاء التانيث . ثم قال - بعد أن  
بسط القول في هذه الأقيسة الأربعة التي أوردنا منها ما يدل عليها -  
« وهذا النوع من القياس والذي قبله - أي الثالث والرابع - هما موقع  
النظر ، ومجال البحث في هذه المقالات ، واخترت للفرق بينهما التعبير  
عن الأول بالقياس الأصلي ، وعن الثاني بقياس التشيل » .

وقد ذكر في القياس الأصلي ما يحتاج به في تقرير أصول اللغة  
ومفرداتها ، وألقى في القياس في صيغ الكلم واشتقاقها نظرة على المصادر  
والأفعال ومشتقاتها ، كاسمي الفاعل والمفعول وأفعال التفضيل .

وقد استشهد بكلام المحققين على الاحتجاج بالكتاب العزيز ، وفصل  
القول في القياس على الحديث الشريف ، ثم عقد فصلاً مهماً في الاشتقاق  
من أسماء الأعيان ، وتصرف العرب فيها ، وأخذهم منها أفعالاً فصي  
أوزان مختلفة ، وأسماء فاعلين ومفعولين . وذكر منها اشتقاق الفعل من  
أسماء الأعيان لإصابتها أو إمالتها ( قلت : لعله أو إنالتها ، بالنون كما  
ذكر من بعد ، ومثل بنحو : شحمه ولحمه : أطمعه ذلك . ص ٦٩ ) .

وجاء بعده فصل عنوانه « ما هو الاستقراء الذي قامت عليه أصول  
الاشتقاق » وقد حقق فيه أن الأفعال والمصادر التي لم يسمع لها فروع  
في الاشتقاق على نوعين :

(١) منها ما لم يتصرفوا فيه على كثرة ورودهم في محاوراتهم ومخاطباتهم  
مثل : ويل ، وويح ، ونعم ، ويذر ، وما يائنها ، فيجب أن تبقى عنى  
هيئتها بدون اشتقاق منها ، ولا أدنى تصرف فيها .

اغني ابن رشد عن غذا بطل الفلاسفة العظام  
وكذلك المنسي إلى شيخ النحاة ابن الهمام  
وكذا كتاب أبي يزيد ابن البرد في الختام  
تلك الدروس كما الشوس تنير أفلاك الظلام  
فتكون منك حقائق المعنى على طرف الشام  
فالحق عوضنا به من شيخنا شيخ الشام  
وكذا صحيح أبي حسين مسلم حبر الأنام  
فعليه ما ذر الغزاة رحمة الملك التلام

وقد أشار أستاذنا الجليل في مقدمة هذا الكتاب إلى دراستنا إياه  
عليه ، وإلى اقتراحنا جمع أصوله المفرقة ، وإلى استجابته لنا بقوله  
( رحمه الله رحمة الأبرار ) : واستخدمت القلم في تحرير مطلبهم ، فألفت  
مقالات تشرح حقيقة القياس وتفصل شروطه ، وتدل على مواقفه  
وأحكامه ، وقد كتبت على هذه الرسالة في عهده ، وأطلعته على كلتي  
فيها ، فراقته ، وأذن لي بنشرها ، وها هي ذي بنصها :  
القياس في اللغة العربية :

أورد المؤلف لهذا الكتاب مقدمات في فضل اللغة العربية ، ومساريتها  
للعلوم والمدنية ، وحالتها في الجاهلية ، وارتقائها في الإسلام ، وجعله  
إياها لغة للشعوب ، وبحث في وجه الحاجة إلى إنشاء مجمع لغوي ليرفع  
لواء اللغة العربية في الشرق والغرب ، ثم بعد أن مهد المؤلف تمهيداً  
يبين فيه حاجتنا إلى القياس في اللغة ، عقد فصلاً مستعاً تحت عنوان  
« أنواع القياس ، وما الذي نريده من بحثه في هذه المقالات » استهل به  
بقوله : تجري كلمة القياس عند البحث في معاني الألفاظ العربية وأحكامها ،  
فترد على أربعة وجوه :

(١) حصل العرب أنفسهم لبعض الكلمات على أخرى ، وإعطاؤها  
حكمها لوجه يجمع بينهما .

(٢) أن يعتمد إلى اسم وضع لمعنى يشتمل على وصف يدور معه  
الاسم وجوداً وعدماً ، فتعدي هذا الاسم إلى معنى آخر تحقق فيه ذلك

الوصف ، وتجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغة ، ومثال هذا  
اسم ( الخمر ) عند من يراه معتصراً من العنب خاصة .

(٣) إلحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب  
حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير والنسب والجمع .

(٤) إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ،  
ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه ، كما أجاز الجمهور ترخييم  
المركب المزجي قياساً على الأسماء المنتهية بتاء التانيث . ثم قال - بعد أن  
بسط القول في هذه الأقيسة الأربعة التي أوردنا منها ما يدل عليها -  
« وهذا النوع من القياس والذي قبله - أي الثالث والرابع - هما موقع  
النظر ، ومجال البحث في هذه المقالات ، واخترت للفرق بينهما التعبير  
عن الأول بالقياس الأصلي ، وعن الثاني بقياس التشيل » .

وقد ذكر في القياس الأصلي ما يحتاج به في تقرير أصول اللغة  
ومفرداتها ، وألقى في القياس في صيغ الكلم واشتقاقها نظرة على المصادر  
والأفعال ومشتقاتها ، كاسمي الفاعل والمفعول وأفعال التفضيل .

وقد استشهد بكلام المحققين على الاحتجاج بالكتاب العزيز ، وفصل  
القول في القياس على الحديث الشريف ، ثم عقد فصلاً مهماً في الاشتقاق  
من أسماء الأعيان ، وتصرف العرب فيها ، وأخذهم منها أفعالاً فصي  
أوزان مختلفة ، وأسماء فاعلين ومفعولين . وذكر منها اشتقاق الفعل من  
أسماء الأعيان لإصابتها أو إمالتها ( قلت : لعله أو إنالتها ، بالنون كما  
ذكر من بعد ، ومثل بنحو : شحمه ولحمه : أطمعه ذلك . ص ٦٩ ) .

وجاء بعده فصل عنوانه « ما هو الاستقراء الذي قامت عليه أصول  
الاشتقاق » وقد حقق فيه أن الأفعال والمصادر التي لم يسمع لها فروع  
في الاشتقاق على نوعين :

(١) منها ما لم يتصرفوا فيه على كثرة ورودهم في محاوراتهم ومخاطباتهم  
مثل : ويل ، وويح ، ونعم ، ويذر ، وما يائنها ، فيجب أن تبقى عنى  
هيئتها بدون اشتقاق منها ، ولا أدنى تصرف فيها .

(٢) ومنها ما لا يكثر في مخاطباتهم حتى يستفاد من وروده بهيئة واحدة أنهم قصدوا إلى ترك تصريفه ، فيصح لنا أن تجري قاعدة الاشتقاق في هذا النوع ، وإن لم ندر أن العرب تصرفوا فيه على هذا الوجه من الاشتقاق ، كاشتقاق فعل واسم فاعل مما سمع مصدره ، أو إحداث مصدر لفعل مسبوع مثلاً . ثم أنشأ فصولاً قصيرة وغير قصيرة ، في أنواع الأقيسة الكثيرة ، كأقيسة التمثيل والشبه والعلة ، وأقسام علة القياس ، وأقسام قياس العلة ، وشرط صحة قياس التمثيل ، ومباحث مشتركة بين القياس الأصلي والقياس التشليلي ، والقياس في الاتصال ، وفي الترتيب ، والفصل والحذف ، ومواقع الإعراب ، وشرط العمل ، والقياس في الأعلام ، ثم ختم الكتاب باقتراح الأستاذ المغربي في الكلمات غير القاموسية ، وجوابه على هذا الاقتراح .

وقد بحث الأستاذ في هذه الفصول جميعها بحث الناظر المستقل المستدل ، فيبين في كل منها ما يقبل وما يرد ، وما يقاس عليه وما لا يقاس ، ومذهبه وسط بين المعجيين الذين يجدون على السماع فيما يمكن إجراء القياس فيه لاستيفاء شروطه ، وبين من يفتاتون على اللغة فيشتقون من عندهم أقيسة لا تستند إلى نصوص لغوية ، ولا قواعد عربية من صرفية أو نحوية ، ومن هذه الرسالة يعلم أن المعاجم اللغوية وحدها لا تفيد معرفة الأسس التي ينبغي عليها القياس الصحيح من غيره ، لأنها لم توضع لذلك ، بل لا بد من الجمع بين معرفة النصوص ، ودراسة القواعد والأصول التي تشتق منها الفروع ، وتجري على مقتضاها الأحكام .

هذا ما كتبت في موضوع العلامة الإمام ، عليه من الله الرحمة والرضوان . والسلام .

دمشق في ٢٨ ذي الحجة ١٣٧٩  
٢٢ حزيران ١٩٦٠

محمد مجيب البيطار

- و -

دراسات

# في العربية قرائن

لفضيلة الأستاذ الأكبر

محمد الخضر حنين

شيخ الجامع الأزهر  
وعضو المجمع اللغوي في القاهرة  
والمجمع العلمي العربي في دمشق

## أبحاث الكتاب

القياس في اللغة حياة اللغة - الاستشهاد  
بالحديث - التضمن - تيميز وضع  
المصطلحات الطيبة وتوحيدها - حول  
تبسيط قواعد النحو والصرف والرد  
عليها - الامتناع بما يتوقف تأنيثه على  
السماع .

جمعه وصححه  
علي الرضا التونسي

النَّاشِر

مكتبة دار الفتح

دمشق - ص.ب. ٤٧٥  
شارع سعد الله الحابري

المكتب الإسلامي

دمشق - ص.ب. ٨٠٠  
شارع الحلبيوني

(٢) ومنها ما لا يكثر في مخاطباتهم حتى يستفاد من وروده بهيئة واحدة أنهم قصدوا إلى ترك تصريفه ، فيصح لنا أن تجري قاعدة الاشتقاق في هذا النوع ، وإن لم ندر أن العرب تصرفوا فيه على هذا الوجه من الاشتقاق ، كاشتقاق فعل واسم فاعل مما سمع مصدره ، أو إحداث مصدر لفعل مسبوع مثلاً . ثم أنشأ فصولاً قصيرة وغير قصيرة ، في أنواع الأقيسة الكثيرة ، كأقيسة التمثيل والشبه والعلة ، وأقسام علة القياس ، وأقسام قياس العلة ، وشرط صحة قياس التمثيل ، ومباحث مشتركة بين القياس الأصلي والقياس التشليلي ، والقياس في الاتصال ، وفي الترتيب ، والفصل والحذف ، ومواقع الإعراب ، وشرط العمل ، والقياس في الأعلام ، ثم ختم الكتاب باقتراح الأستاذ المغربي في الكلمات غير القاموسية ، وجوابه على هذا الاقتراح .

وقد بحث الأستاذ في هذه الفصول جميعها بحث الناظر المستقل المستدل ، فيبين في كل منها ما يقبل وما يرد ، وما يقاس عليه وما لا يقاس ، ومذهبه وسط بين المعجيين الذين يجحدون على السماع فيما يمكن إجراء القياس فيه لاستيفاء شروطه ، وبين من يفتاتون على اللغة فيشتقون من عندهم أقيسة لا تستند إلى نصوص لغوية ، ولا قواعد عربية من صرفية أو نحوية ، ومن هذه الرسالة يعلم أن المعاجم اللغوية وحدها لا تفيد معرفة الأسس التي ينبغي عليها القياس الصحيح من غيره ، لأنها لم توضع لذلك ، بل لا بد من الجمع بين معرفة النصوص ، ودراسة القواعد والأصول التي تشتق منها الفروع ، وتجري على مقتضاها الأحكام .

هذا ما كتبت في موضوع العلامة الإمام ، عليه من الله الرحمة والرضوان . والسلام .

دمشق في ٢٨ ذي الحجة ١٣٧٩  
٢٢ حزيران ١٩٦٠

محمد مجيب البيطار

- و -

دراسات

# في العربية قرائن

لفضيلة الأستاذ الأكبر

محمد الخضر حنين

شيخ الجامع الأزهر  
وعضو المجمع اللغوي في القاهرة  
والمجمع العلمي العربي في دمشق

## أبحاث الكتاب

القياس في اللغة - حياة اللغة - الاستشهاد  
بالحديث - التضمن - تيميز وضع  
المصطلحات الطيبة وتوحيدها - حول  
تبسيط قواعد النحو والصرف والرد  
عليها - الامتاع بما يتوقف تأنيثه على  
السماع .

جمعه وصححه  
علي الرضا التونسي

النَّاشِر

مكتبة دار الفتح

دمشق - ص.ب. ٤٧٥  
شارع سعد الله الحابري

المكتب الإسلامي

دمشق - ص.ب. ٨٠٠  
شارع الحلبيوني

في التخصص . وانشأت جمعية « الهداية الإسلامية » واحداً من مجلاته  
تحصل نفس الاسم .

• عين عضواً في المجمع العلمي العربي بدمشق . وعضواً في المجمع  
اللغوي بالقاهرة ، وقدم رسالته العلمية « القياس في اللغة العربية »  
التي نال بها عضوية هيئة كبار العلماء .

• عين رئيساً لتحرير مجلة « نواء الاسلام » ، كما ترأس جمعية  
« جبهة الدفاع عن أفريقيا الشمالية » . ثم اختير عام ١٩٥٢  
للمشيخة الأزهر .

• ترك - رحمه الله - آثاراً قيمة ، ومؤلفات علمية رائعة - ومن  
كتبه المطبوعة : - رسائل الإصلاح ( ٣ أجزاء ) - حياة اللغة  
العربية - القياس في اللغة العربية - الحرية في الاسلام - آداب  
الحرب في الاسلام - مناهج الشرف - الدعوة الى الإصلاح -  
الخيال في الشعر العربي - نقض كتاب في الشعر الجاهلي -  
نقض كتاب الاسلام واصول الحكم - هدى وفور - خواطر  
الحياة ( ديوان شعر ) - هذا الى جانب عشرات المحاضرات  
والمقالات ، منها ما طبع في رسائل صغيرة ، ومنها ما زال موزعاً  
في الصحف والمجلات .

• رحمه الله رحمة واسعة ورفع بآثاره المسلمين .

مدير

ع

# القياس

في اللغة العربية



في التخصص . وانشأت جمعية « الهداية الإسلامية » واحداً من مجلاته  
تحصل نفس الاسم .

• عين عضواً في المجمع العلمي العربي بدمشق . وعضواً في المجمع  
اللغوي بالقاهرة ، وقدم رسالته العلمية « القياس في اللغة العربية »  
التي نال بها عضوية هيئة كبار العلماء .

• عين رئيساً لتحرير مجلة « نواء الاسلام » ، كما ترأس جمعية  
« جبهة الدفاع عن أفريقيا الشمالية » . ثم اختير عام ١٩٥٢  
للمشيخة الأزهر .

• ترك - رحمه الله - آثاراً قيمة ، ومؤلفات علمية رائعة - ومن  
كتبه المطبوعة : - رسائل الاصلاح ( ٣ أجزاء ) - حياة اللغة  
العربية - القياس في اللغة العربية - الحرية في الاسلام - آداب  
الحرب في الاسلام - مناهج الشرف - الدعوة الى الاصلاح -  
الخيال في الشعر العربي - نقض كتاب في الشعر الجاهلي -  
نقض كتاب الاسلام واصول الحكم - هدى وفور - خواطر  
الحياة ( ديوان شعر ) - هذا الى جانب عشرات المحاضرات  
والمقالات ، منها ما طبع في رسائل صغيرة ، ومنها ما زال موزعاً  
في الصحف والمجلات .

• رحمه الله رحمة واسعة ورفع بآثاره المسلمين .

مدير

ع

# القياس

في اللغة العربية

مقدمة في فضل اللغة العربية ومسايرتها للعلوم والمدنية - اللغة -  
أصل نشأة اللغة - تأثير النكر في اللغة - تأثير اللغة في الفكر - هل  
يمكن اتحاد البشر في لغة ؟ - اللغة العربية لا تسوت - اللغة في عهد  
الجاهلية - تأثير الإسلام في اللغة - فضل اللغة العربية - الحاجة إلى  
مجيع لغوي - تسويد في هل تتوقف اللغة على السماع أو أن واضح  
اللغة أبقى طريق القياس مفتوحا للاحاق الكلم بأشباهاها - الحاجة إلى  
القياس في اللغة - أنواع القياس ، وما الذي نريد بحثه في هذه المقالات -  
القياس الأصلي : ما يقاس عليه - القياس على الحديث الشريف - القياس  
على الشاذ - القياس على ما لا بد من تأويله بخلاف الظاهر - سبب  
اختلافهم في القياس - القياس في صيغ الكلم واشتقاقها : المصادر -  
تعلله - الأفعال - افتعل - باب المغالبة - اسم الفاعل والصفة المشبهة -  
اسم المفعول - فعل التعجب وأفعال التفضيل - اسم الآلة - مقفلة -  
الاشتقاق من أسماء الأعيان - الاستقراء الذي قامت عليه أصول  
الاشتقاق - قياس التثيل ، قياس الشبه ، وقياس العلة - أقسام علة  
القياس - أقسام قياس العلة - شرط صحة قياس التثيل - مباحث  
مشتركة بين القياس الأصلي والقياس التثيلي - القياس في الاتصال -  
القياس في الترتيب - القياس في الفصل - القياس في الحذف - القياس  
في مواقع الأعراب - القياس في العوامل - القياس في شرط العمل -  
القياس في الإعلام - الكلمات غير القاموسية للاستاذ المغربي وجواب هذا  
الاقتراح .

## بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة المؤلف

الحمد لله الذي جعل العربية أشرف لسان ، وأنزل كتابه المحكم في  
أساليبها الحسان . والصلاة والسلام على نصح العرب لهجة ، وأبلغهم  
حجة ، وأقوم اندعاء إلى الحق محجة . وعلى آله الأمجاد ، وصحبه  
الذين فتحوا البلاد ، ونشروا لغة التثليل في الأغوار والأنجاد ،  
وحببوا إلى الأعجمين حتى استقامت ألسنتهم على النطق بالضاد .  
أما بعد : فكنيت أيام دراستي لعلم العربية أمر - على أحكام تختلف  
فيها آراء علماؤه . فيقصرها بعضهم على السماع ؛ ويرأها آخرون من  
مواطن القياس ؛ وقد يحكى الكتاتيون المذهبين دون أن يذكروا الأصول  
التي قام عليها الاختلاف ؛ فأرى التمسك بشئ هذه الأقوال من المتابعة  
التي لا ترتاح إليها النفس ؛ ولا سيما حين أذكر أن كثيرا من أصحاب  
هذه الأقوال قد تلقوا اللغة وعلومها من كتب قد وضعنا أيدينا عليها  
أو على أمثالها .

فأخذت أوجه نظري إلى الأصول العالية التي يراعونها في أحكام  
السماع والقياس ؛ حتى ظفرت بقواعد وقفت على جانب منها في صريح  
كلامهم . وأملت بجانب آخر من طريق النظر في مجادلاتهم وأساليب  
استدلالاتهم .

ولما هاجرت إلى دمشق وشرعت سنة ١٣٣٥ في دراسة كتاب  
« معني اللبيب » بحضرة طائفة من أذكاء طلاب العلم ، كنت أرجع  
- ٧ -

مقدمة في فضل اللغة العربية ومسايرتها للعلوم والمدنية - اللغة -  
أصل نشأة اللغة - تأثير النكر في اللغة - تأثير اللغة في الفكر - هل  
يمكن اتحاد البشر في لغة ؟ - اللغة العربية لا تسوت - اللغة في عهد  
الجاهلية - تأثير الإسلام في اللغة - فضل اللغة العربية - الحاجة إلى  
مجمع لغوي - تسويد في هل تتوقف اللغة على السماع أو أن واضح  
اللغة أبقى طريق القياس مفتوحاً للاحاق الكلم بأشباهاها - الحاجة إلى  
القياس في اللغة - أنواع القياس ، وما الذي نريد بحثه في هذه المقالات -  
القياس الأصلي : ما يقاس عليه - القياس على الحديث الشريف - القياس  
على الشاذ - القياس على ما لا بد من تأويله بخلاف الظاهر - سبب  
اختلافهم في القياس - القياس في صيغ الكلم واشتقاقها : المصادر -  
تعلله - الأفعال - افتعل - باب المغالبة - اسم الفاعل والصفة المشبهة -  
اسم المفعول - فعل التعجب وأفعال التفضيل - اسم الآلة - مقفلة -  
الاشتقاق من أسماء الأعيان - الاستقراء الذي قامت عليه أصول  
الاشتقاق - قياس التثنية ، قياس الشبه ، وقياس العلة - أقسام علة  
القياس - أقسام قياس العلة - شرط صحة قياس التثنية - مباحث  
مشتركة بين القياس الأصلي والقياس التثني - القياس في الاتصال -  
القياس في الترتيب - القياس في الفصل - القياس في الحذف - القياس  
في مواقع الأعراب - القياس في العوامل - القياس في شرط العمل -  
القياس في الإعلام - الكلمات غير القاموسية للاستاذ المغربي وجواب هذا  
الاقتراح .

## بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة المؤلف

الحمد لله الذي جعل العربية أشرف لسان ، وأنزل كتابه المحكم في  
أساليبها الحسان . والصلاة والسلام على نبيهم العربي لهجة ، وأبلغهم  
حجة ، وأقوم اندعاء إلى الحق محجة . وعلى آله الأمجاد ، وصحبه  
الذين فتحوا البلاد ، ونشروا لغة التثنية في الأغوار والأنجاد ،  
وحببوا إلى الأعجمين حتى استقامت ألسنتهم على النطق بالضاد .  
أما بعد : فكنت أيام دراستي لعلم العربية أمرت على أحكام تختلف  
فيها آراء علماؤه . فيقصرها بعضهم على السماع ؛ ويرأها آخرون من  
مواطن القياس ؛ وقد يحكى الكاتبون المذهبيين دون أن يذكروا الأصول  
التي قام عليها الاختلاف ؛ فأرى التمسك بشئ هذه الأقوال من المتابعة  
التي لا ترتاح إليها النفس ؛ ولا سيما حين أذكر أن كثيراً من أصحاب  
هذه الأقوال قد تلقوا اللغة وعلومها من كتب قد وضعنا أيدينا عليها  
أو على أمثالها .

فأخذت أوجه نظري إلى الأصول العالية التي يراعونها في أحكام  
السماع والقياس ؛ حتى ظفرت بقواعد وقفت على جانب منها في صريح  
كلامهم . وأملت بجانب آخر من طريق النظر في مجادلاتهم وأساليب  
استدلالاتهم .

ولما هاجرت إلى دمشق وشرعت سنة ١٣٣٥ في دراسة كتاب  
« معني اللبيب » بحضرة طائفة من أذكاء طلاب العلم ، كنت أرجع

في تحرير المسائل المتصلة بالساع والقياس الى تلك الأصول المقررة أو المستنبطة التي اقترح على يومئذ أولو الجهد منهم جمع هذه الأصول المفرقة ليكونوا على بينة منها ساعة المظالعة ، فشكرت همتهم ، واستخدمت القلم في تحرير مطلبهم ، فألفت مقالات تشرح حقيقة القياس وتفصل شروطه ، وتدلل على مواقفه وأحكامه .

ثم عدت منذ عهد قريب الى تلك المقالات . فرأيت جملاً نحتاج الى تهذيب . وفصولاً تقول هل من مزيد ؟ فجردت القلم لتهذيبها ، وأضفت الى تلك الفصول بعض ما يتسع به نطاقها ، وتكبر به فائدتها ، بل عقدت فصولاً أخرى لمسائل من أميات علوم العربية يتناولها موضوع القياس والساع .

ولا أدعى أني أخذت بجماع هذا الموضوع الأسسى . وبلغت في بحثه الامد الأقصى ، فإنه واسع المجال ، مترامي الاطراف ، يستلزم الى كل باب من أبواب العربية بصلة ، ويكاد ذكره يجرى عند تحقيق كل مسألة ، وانما هي أقوال لبعض أئمة العربية انتقيتها ، وآراء خاطرت على الفكر فتبليتها ، ولثقتي بأن باعك - أيها القارئ - في علوم العربية غير قصير ، ونصييكتك من الامام بأبوابها ودرس مسائلها غير يسير ، لم أذهب في بسط القول وضرب الامثلة مذهب من يسرف في مقام الاقتصاد ، ويشغل سمعك بما يشبه الحديث المعاد . والله المستعان على بلوغ المرام ، والمستعان به من كبرة الفكر وفصول الكلام .

محمد الخضر حسين

## المدخل

### فضل اللغة العربية

#### ومسائرتها للعلوم والمدنية

في الكائنات ما يدرك بأحدى الحواس ، فيولد في الذهن صورة شيء آخر غير محسوس بالفعل ، كالدخان المشاهد على بعد ، يولد في أذهاننا صورة النار ، والنار غير ظاهرة لأبصارنا ، وكالاحمرار يبدو على الوجه فجأة فيحضر في أذهاننا معنى الخجل ، ولم يكن قبل ظهور هذا الاحمرار حاضراً ، وكلفظ الاسد يحضر في أذهاننا صورة الحيوان المفترس ، وهذا الحيوان غير حاضر عندما يترق اللفظ أسباعنا .

ولا شيء يدل آخر بطبيعته حتى يكون مجرد وجوده كافياً في الدلالة ، وانما توجد الدلالة بعد العلم بما بين الشئين من رابطة ، ولولا ملاحظة هذه الرابطة لما اقترن شيان في الذهن على أن هذا دال ، وذلك مدلول له . فالأوضاع البدئية كقطيب الوجه ، تدل على بعض أحوال نفسية كالغضب ، وهذه الدلالة لا تتحقق الا عند من عرف - بطريق التجربة مثلاً - أن تلك الأوضاع البدئية والأحوال النفسية يرتبطان في الوجود ، وهذا هو الذي يمكنه أن يلاحظ هذا الارتباط ، فتتقرن تلك الأوضاع البدئية والأحوال النفسية في ذهنه ، أولاهما بصفة دالة ، وأخرهما بصفة مدلول عليها .

واذا قالوا : إن دلالة احمرار الوجه على الخجل طبيعية ، فعلى معنى أن احمرار الوجه يرتبط بالخجل بقانون طبيعي ، فما نفس الدلالة فانها

في تحرير المسائل المتصلة بالساع والقياس الى تلك الأصول المقررة أو  
المستنبطة التي اقترح على يومئذ أولو الجهد منهم جمع هذه  
الأصول المفرقة ليكونوا على بينة منها ساعة المظالعة ، فشكرت همتهم ،  
واستخدمت القلم في تحرير مطلبهم ، فألفت مقالات تشرح حقيقة القياس  
وتفصل شروطه ، وتدلل على مواقفه وأحكامه .

ثم عدت منذ عهد قريب الى تلك المقالات . فرأيت جملاً نحتاج  
الى تهذيب . وفصولاً تقول هل من مزيد ؟ فجردت القلم لتهذيبها ،  
وأضفت الى تلك الفصول بعض ما يتسع به نطاقها ، وتكبر به فائدتها ،  
بل عقدت فصولاً أخرى لمسائل من أميات علوم العربية يتناولها  
موضوع القياس والساع .

ولا أدعى أني أخذت بجماع هذا الموضوع الأسسى . وبلغت في  
بحثه الامد الأقصى ، فإنه واسع المجال ، مترامي الأطراف ، يستلزم الى  
كل باب من أبواب العربية بصلة ، ويكاد ذكره يجرى عند تحقيق كل  
مسألة ، وانما هي أقوال لبعض أئمة العربية انتقيتها ، وآراء خاطرت على  
الفكر فتبيلتها ، ولثقتي بأن باعك - أيها القارئ - في علوم العربية  
غير قصير ، ونصييكتك من الألام بأبوابها ودرس مسائلها غير يسير ، ولم  
أذهب في بسط القول وضرب الأمثلة مذهب من يسرف في مقام  
الاقتصاد ، ويشغل سمعك بما يشبه الحديث المعاد . والله المستعان على  
بلوغ المرام ، والمستعان به من كبرية الفكر وفصول الكلام .

محمد الخضر حسين

## المدخل

### فضل اللغة العربية

#### ومسائرتها للعلوم والمدنية

في الكائنات ما يدرك بأحدى الحواس ، فيولد في الذهن صورة  
شيء آخر غير محسوس بالفعل ، كالدخان المشاهد على بعد ، يولد في  
أذهاننا صورة النار ، والنار غير ظاهرة لأبصارنا ، وكالاحمرار يبدو  
على الوجه فجأة فيحضر في أذهاننا معنى الخجل ، ولم يكن قبل ظهور  
هذا الاحمرار حاضراً ، وكلفظ الاسد يحضر في أذهاننا صورة الحيوان  
المفترس ، وهذا الحيوان غير حاضر عندما يترق اللفظ أسباعنا .

ولا شيء يدل آخر بطبيعته حتى يكون مجرد وجوده كافياً في  
الدلالة ، وانما توجد الدلالة بعد العلم بما بين الشئين من رابطة ، ولولا  
ملاحظة هذه الرابطة لما اقترن شيان في الذهن على أن هذا دال ، وذلك  
مدلول له . فالأوضاع البدئية كقطيب الوجه ، تدل على بعض أحوال  
نفسية كالغضب ، وهذه الدلالة لا تتحقق الا عند من عرف - بطريق  
التجربة مثلاً - أن تلك الأوضاع البدئية والأحوال النفسية يرتبطان في  
الوجود ، وهذا هو الذي يمكنه أن يلاحظ هذا الارتباط ، فتتقرن تلك  
الأوضاع البدئية والأحوال النفسية في ذهنه ، أولاهما بصفة دالة ،  
وأخرهما بصفة مدلول عليها .

وإذا قالوا : إن دلالة احمرار الوجه على الخجل طبيعية ، فعلى معنى  
أن احمرار الوجه يرتبط بالخجل بقانون طبيعي ، فما نفس الدلالة فانها

لا تتحقق الا بعد أن يكون الناظر قد علم أن احمرار الوجه ينشأ عن الخجل ، وهذا العلم انما يحصل من نحو التجربة أو التلقين .

وعلى هذا النحو يجري حال الامور التي لا يربطها بما تدل عليه قانون طبيعي ، وانما هو العرف والاصطلاح ، فاذا رأينا علما على شاطئ البحر عرفنا أن هناك سفينة . ومن البين أن لا رابطة بين العلم ووجود سفينة بالمرسى غير تلك الرابطة الذهنية الناشئة من اصطلاح الناس على أن يرفعوا على السفن أعلاما .

ومن هذا الوادى دلالة الألفاظ على المعاني ، فإن المعنى لا يحضر عند النطق باللفظ أولا يحضر حضورا تنشأ عنه فائدة الا أن يسبقه العلم بأن هذا اللفظ قد وضع ليدل على هذا المعنى ، وإن المتكلم به ممن يحذو في الكلام حذو هذا الوضع .

#### الفلسفة :

اللغة — كما قال ابن جني — أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم . وهي مزية عرف بها الانسان ، ولم يعرف في البشر أمة ليس لها لسان تعبر به عن حاجاتها ، وقد حاول بعض الباحثين أن يثبت من تركيب أدمغة أشخاص عاشوا في القرون الغالية أنهم كانوا محرومين من هذه المزية ، فلم يستطع أن يقيم على ما يقوله دليلا تام المقدمات صحيح الإنتاج كما أن العلم لم يستطع أن يثبت لغير الانسان من الحيوان لغة تخاطب . وفي دائرة المعارف الانكليزية أن هذه المسألة لا تزال تحت البحث .

#### أصل نشأة اللغة :

تصدى للبحث في أصل نشأة اللغات كثير من الفلاسفة والمثكلين واللغويين ، وذهبوا في البحث مذاهب شتى : هذا يقول مصدرها التوقيف من الله ، وذلك يقول مبدؤها الطبيعة ، وآخر يقول منشؤها

الاصطلاح والتواطؤ . والقائلون ان مبدأ اللغات التوقيف لا يتكروون أن تعدد اللغات ونموها من بعد كان بطريق الاصطلاح وعلى حسب الحاجة ورجح ابن حزم في كتاب الأحكام أن أصلها التوقيف من الله تعالى ، ثم قال : ولا نكر اصطلاح الناس على إحداث لغات شتى بعد أن كانت لغة واحدة وقفوا عليها ، بها علموا ماهية الاشياء وكنياتها وحدودها ، ثم قال : ولا ندري أي لغة هي التي وقف آدم عليه السلام عليها أولا .

وليس في أدلة هذه المذاهب ما يجعل النفس في قرارة من علم لا يخالطه رب ، وقصارى ما وصل اليه الباحثون اليوم أن الناظر في اللغة متى توغل في أطوارها الى أقصى ما يسمعه التاريخ ، يصل الى شذوذ في تركيب الكلمات أو تركيب الكلام ، بحيث يعتقد أن هذه اللغة لم تبلغ حالتها الحاضرة إلا بعد أن تقلبت في أطوار مرت عليها أحناءا ، فمن الصعب على الفيلسوف أو اللغوى أو المؤرخ أن يحكم في أصل نشأة هذه اللغات حكما فاصلا ، وانما يتفيد من بحثه في اللغات التي بين يديه أنها تكون في أول أطوارها قليلة الكلمات غير متنوعة الأساليب ، ثم تفرز مادتها وتعدد أساليبها ، على حسب ما يكون للناطقين بها من ثقافة أو حضارة .

#### تأثير الفكر في اللغة :

للفكر أثر في اللغة عظيم ، ولولا الفكر لفقدت اللغة خواصها ، ولم يكن لوجودها أية فائدة ، فإن الفكر هو الذى يربط الالفاظ بمعانيها فيعبد اليها وهي أصوات فارغة ، فيردها كالأصداف تحلل من درر المعاني ما يجر العقل ، أو كالأغصان تحمل من الثمار ما تستهيه النفس . والفكر هو الذى يتوسل به الانسان الى توسيع نطاق اللغة وتنظيمها فيدخل فيها عند الحاجة كلمات جديدة ، أو يتدع فيها أساليب ملرفة ،

لا تتحقق الا بعد أن يكون الناظر قد علم أن احمرار الوجه ينشأ عن الخجل ، وهذا العلم انما يحصل من نحو التجربة أو التلقين .

وعلى هذا النحو يجري حال الامور التي لا يربطها بما تدل عليه قانون طبيعي ، وانما هو العرف والاصطلاح ، فاذا رأينا علما على شاطئ البحر عرفنا أن هناك سفينة . ومن البين أن لا رابطة بين العلم ووجود سفينة بالمرسى غير تلك الرابطة الذهنية الناشئة من اصطلاح الناس على أن يرفعوا على السفن أعلاما .

ومن هذا الوادى دلالة الألفاظ على المعاني ، فإن المعنى لا يحضر عند النطق باللفظ أولا يحضر حضورا تنشأ عنه فائدة الا أن يسبقه العلم بأن هذا اللفظ قد وضع ليدل على هذا المعنى ، وإن المتكلم به ممن يحذو في الكلام حذو هذا الوضع .

#### الفلسفة :

اللغة — كما قال ابن جني — أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم . وهي مزية عرف بها الانسان ، ولم يعرف في البشر أمة ليس لها لسان تعبر به عن حاجاتها ، وقد حاول بعض الباحثين أن يثبت من تركيب أدمغة أشخاص عاشوا في القرون الغالية أنهم كانوا محرومين من هذه المزية ، فلم يستطع أن يقيم على ما يقوله دليلا تام المقدمات صحيح الإنتاج كما أن العلم لم يستطع أن يثبت لغير الانسان من الحيوان لغة تخاطب . وفي دائرة المعارف الانكليزية أن هذه المسألة لا تزال تحت البحث .

#### أصل نشأة اللغة :

تصدى للبحث في أصل نشأة اللغات كثير من الفلاسفة والمثكلين واللغويين ، وذهبوا في البحث مذاهب شتى : هذا يقول مصدرها التوقيف من الله ، وذلك يقول مبدؤها الطبيعة ، وآخر يقول منشؤها

الاصطلاح والتواطؤ . والقائلون ان مبدأ اللغات التوقيف لا يتكروون أن تعدد اللغات ونموها من بعد كان بطريق الاصطلاح وعلى حسب الحاجة ورجح ابن حزم في كتاب الأحكام أن أصلها التوقيف من الله تعالى ، ثم قال : ولا نكر اصطلاح الناس على إحداث لغات شتى بعد أن كانت لغة واحدة وقعوا عليها ، بها علموا ماهية الاشياء وكنياتها وحدودها ، ثم قال : ولا ندري أي لغة هي التي وقف آدم عليه السلام عليها أولا .

وليس في أدلة هذه المذاهب ما يجعل النفس في قرارة من علم لا يخالطه رب ، وقصارى ما وصل اليه الباحثون اليوم أن الناظر في اللغة متى توغل في أطوارها الى أقصى ما يسمعه التاريخ ، يصل الى شذوذ في تركيب الكلمات أو تركيب الكلام ، بحيث يعتقد أن هذه اللغة لم تبلغ حالتها الحاضرة إلا بعد أن تقلبت في أطوار مرت عليها أحناءا ، فمن الصعب على الفيلسوف أو اللغوى أو المؤرخ أن يحكم في أصل نشأة هذه اللغات حكما فاصلا ، وانما يتفيد من بحثه في اللغات التي بين يديه أنها تكون في أول أطوارها قليلة الكلمات غير متنوعة الأساليب ، ثم تفرز مادتها وتعدد أساليبها ، على حسب ما يكون للناطقين بها من ثقافة أو حضارة .

#### تأثير الفكر في اللغة :

للفكر أثر في اللغة عظيم ، ولولا الفكر لفقدت اللغة خواصها ، ولم يكن لوجودها أية فائدة ، فإن الفكر هو الذى يربط الالفاظ بمعانيها فيعبد اليها وهي أصوات فارغة ، فيردها كالأصداف تحلل من درر المعاني ما يجر العقل ، أو كالأغصان تحمل من الثمار ما تستهيه النفس . والفكر هو الذى يتوسل به الانسان الى توسيع نطاق اللغة وتنظيمها فيدخل فيها عند الحاجة كلمات جديدة ، أو يتدع فيها أساليب ملرفة ،

ويُضَح لها قواعد تساعد الناس على تعلُّمها . وتحفظهم من الخطأ عند النطق بها .

ومن شواهد تأثير الفكر على اللغة أن اللغة لا يرتفع شأنها ونظير فصاحة ألفاظها وغازاة مادتها وحسن بيانها ؛ إلا أن تلد أرضها رجالاً ذوي عقول نيرة وقرائح جيدة .

#### تأثير اللغة في الفكر :

للفكر تأثير في اللغة كما أسلفنا بيانه . وهذا لا ينع من أن يكون للغة تأثير في الفكر من بعض الوجوه . وقياس هذا أن العلم يزيد الاخلاق تهذيباً ، وللأخلاق المتهذبة - كالصبر على طول البحث ، والانصاف في المحاوراة - دخل في توسيع دائرة العلم أو تحقيق ما يشكل من مباحثه .

تؤثر اللغة في الفكر من جهة أن المعاني لا تتمايز ولا تخرج في وضوح إلا أن يشار إلى كل معنى بلفظ يخصه . فاللغة وسيلة إيضاح المعاني الغامضة ، وتنسيق المعاني المختلفة ، والرجل الذي يريد أن يؤدي المعنى في صورة منتظمة ، يفكر في اختيار الألفاظ والأساليب أكثر من لا يبالي أن تقع صور المعاني في ذهن مخاطبه مبهمه مختلطة .

وتأثير اللغة في وضوح المعنى وتنظيمه في ذهن المخاطب أمر لاشبهة فيه . والذي يمارس التدريس أو التحرير ، قد يحس في نفسه معاني مجسلة أو مختلطة ، فيأخذ في معالجتها بالسط أو التسيق . وانما يستعين على بسطها أو تنسيقها بكلام نصي . وليس هذا الكلام النفسي إلا صور ألفاظ لغوية تسرب من قوة الحافظة إلى المفكرة ، فلغة تأثير على الفكر من قبل أن يعبر عنه بالقلم أو اللسان .

واللغة تصور ما يخطر في الفكر من المعاني ؛ وهي التي تجعل المعاني مخبولة باقية ، وكذلك يقول أحد الفلاسفة : « الأفكار التي لا تودع

في الألفاظ كالشرارات التي لا تهرب إلا لتتوت » .

ولا تقتصر اللغة على نقل ما يجري في أقوال الأجيال الماضية من المعاني الحيوية : أو الآراء العلمية أو الأدبية ؛ بل تنقل الينا طرق تفكيرهم ؛ ومن الواضح أن الاقوام يختلفون في طرق التفكير ؛ وطرز تفكير كل قوم مبثوث في ألفاظهم ، ومدلول عليه بأساليب مخاطباتهم .

#### هل يمكن اتحاد البشر في لغة ؟

يقول الباحثون في اللغات : كانت اللغات في أول الأمر فقيرة مختلفة ، إذ كان لكل جماعة صغيرة من البشر لسان خاص ، وبكثرة اختلاط صنوف البشر واشتراكهم في المنافع أخذ بعض اللغات يقترب من بعض بل أخذ بعضها يندمج في بعض فقلَّ عددها واتسع نطاق بعضها .

ثم رأى بعض علماء أوروبا مثل ( ديكاوت ) أن تعدد اللغات أدى إلى صعوبة التفاهم بين الأفراد المختلفة الشعوب ، وهذا مما يجعل سير المدنية بطيئاً ، فارتأوا وضع لغة جديدة لتكون لسان البشر جميعاً ، وقد سعى لاثاذ هذا الرأي الطبيب البولوني : « لودفيج زامنهوف » Ludwing Zamenhof فوضع اللسان المسمى الاسبرانتو Esperanto

وقد اعتد في تأليفه على ثمانية وعشرين حرفاً ، ووضع له ست عشرة قاعدة ، ومعظم كلماته من اللغة الرومانية والانكليزية ؛ وفي انعام جميعات تدعو لهذا اللسان يقدرونها بنحو ١٧٧٦ جمعية ، وفي ألمانيا وحدها من هذه الجمعيات ٤٤١ جمعية مركزها الرئيسي في مدينة لايبزيك والجمعيات العالم كلها مركزان أساسيان أحدهما في جنيف ، والآخر في باريز وفي أوروبا وأمريكا والصين واليابان صحف تصدر بهذه اللغة ، وفي دائرة المعارف الألمانية أن عدد الذين يتكلمون بها يقرب من مائة وثلاثين ألفاً .



ويُضَح لها قواعد تساعد الناس على تعلُّمها . وتحفظهم من الخطأ عند النطق بها .

ومن شواهد تأثير الفكر على اللغة أن اللغة لا يرتفع شأنها ونظير فصاحة ألفاظها وغازاة مادتها وحسن بيانها ؛ إلا أن تلد أرضها رجالاً ذوي عقول نيرة وقرائح جيدة .

#### تأثير اللغة في الفكر :

للفكر تأثير في اللغة كما أسلفنا بيانه . وهذا لا ينح من أن يكون للغة تأثير في الفكر من بعض الوجوه . وقياس هذا أن العلم يزيد الاخلاق تهذيباً ، وللأخلاق المتهذبة - كالصبر على طول البحث ، والانصاف في المحاوراة - دخل في توسيع دائرة العلم أو تحقيق ما يشكل من مباحثه .

تؤثر اللغة في الفكر من جهة أن المعاني لا تتمايز ولا تخرج في وضوح إلا أن يشار إلى كل معنى بلفظ يخصه . فاللغة وسيلة إيضاح المعاني الغامضة ، وتنسيق المعاني المختلفة ، والرجل الذي يريد أن يؤدي المعنى في صورة منتظمة ، يفكر في اختيار الألفاظ والأساليب أكثر من لا يبالي أن تقع صور المعاني في ذهن مخاطبه مبهمه مختلطة .

وتأثير اللغة في وضوح المعنى وتنظيمه في ذهن المخاطب أمر لاشبهة فيه . والذي يمارس التدريس أو التحرير ، قد يحس في نفسه معاني مجسلة أو مختلطة ، فيأخذ في معالجتها بالسط أو التثنيق . وانما يستعين على بسطها أو تنسيقها بكلام نصي . وليس هذا الكلام النفسي إلا صور ألفاظ لغوية تسرب من قوة الحافظة إلى المفكرة ، فلغة تأثير على الفكر من قبل أن يعبر عنه بالقلم أو اللسان .

واللغة تصور ما يخطر في الفكر من المعاني ؛ وهي التي تجعل المعاني مخبولة باقية ، وكذلك يقول أحد الفلاسفة : « الأفكار التي لا تودع

في الألفاظ كالشرارات التي لا تهرب إلا لتتوت » .

ولا تقتصر اللغة على نقل ما يجري في أقوال الأجيال الماضية من المعاني الحيوية : أو الآراء العلمية أو الأدبية ؛ بل تنقل الينا طرق تفكيرهم ؛ ومن الواضح أن الاقوام يختلفون في طرق التفكير ؛ وطرز تفكير كل قوم مبثوث في ألفاظهم ، ومدلول عليه بأساليب مخاطباتهم .

#### هل يمكن اتحاد البشر في لغة ؟

يقول الباحثون في اللغات : كانت اللغات في أول الأمر فقيرة مختلفة ، إذ كان لكل جماعة صغيرة من البشر لسان خاص ، وبكثرة اختلاط صنوف البشر واشتراكهم في المنافع أخذ بعض اللغات يقترب من بعض بل أخذ بعضها يندمج في بعض فقلَّ عددها واتسع نطاق بعضها .

ثم رأى بعض علماء أوروبا مثل ( ديكاوت ) أن تعدد اللغات أدى إلى صعوبة التفاهم بين الأفراد المختلفة الشعوب ، وهذا مما يجعل سير المدنية بطيئاً ، فارتأوا وضع لغة جديدة لتكون لسان البشر جميعاً ، وقد سعى لاثاذ هذا الرأي الطبيب البولوني : « لودفيج زامنهوف » Ludwing Zamenhof فوضع اللسان المسمى الاسبرانتو Esperanto

وقد اعتد في تأليفه على ثمانية وعشرين حرفاً ، ووضع له ست عشرة قاعدة ، ومعظم كلماته من اللغة الرومانية والانكليزية ؛ وفي انعام جميعات تدعو لهذا اللسان يقدرونها بنحو ١٧٧٦ جمعية ، وفي ألمانيا وحدها من هذه الجمعيات ٤٤١ جمعية مركزها الرئيسي في مدينة لايبزيك والجمعيات العالم كلها مركزان أساسيان أحدهما في جنيف ، والآخر في باريز وفي أوروبا وأمريكا والصين واليابان صحف تصدر بهذه اللغة ، وفي دائرة المعارف الألمانية أن عدد الذين يتكلمون بها يقرب من مائة وثلاثين ألفاً .

### اللغة في عهد الجاهلية :

كانت اللغة في عهد الجاهلية تعبر عن حاجات القوم وما تجود به قرائهم أو يجرى في مخيلاتهم من صور المعاني ، فما كانوا ليحسوا نقصاً في لغتهم ، وإنك لتري المذاهب التي كانوا يطلقون فيها أعنتهم ، كالفخر والنسيب ، فسيحة الارجاء الى أقصى ما يمكن أن يبلغه الناشئ في مثل بيتهم ، الآخذ من المعاني المحسوسة أو المقتولة مثل مأخذهم ، ومن نظر في أشعارهم وخطبهم ومحاوراتهم ، وجد من جودة تصرفهم في المعاني وحسن سبكهم للألفاظ ما يدل على أنهم كانوا يرسلون الفكر والخيال ويصوغون ماشاءوا من المعاني ، فيجدون في ألفاظ لغتهم وأساليب أثرة تعدهم على أن يقولوا فيبدعوا . وإليك مثلاً من ابداعهم في الفخر بالبسالة والثبات في حومة الوغى ، قال ودالك بن ثعلبة المازني يخاطب بني شيان :

رويد بني شيبان بعض وعيـدكم  
تلاقوا غدا خيلى على سـمـوان  
تلاقوا جياداً لا تحيـد عن الوغى  
إذا ما غـسـدت في المـأزق المتداني  
عليها السـكـاة الغـر من آل مازن  
ليـسـوث طـعـان عـند كل طـعـان  
تلاقوهم فتعرفـسوا كيف صـيرهم  
على ما جـنت فيهم يد العـسـد ثـان  
مقاديم وصـيـالون في الروع خطوهم  
بكل رقيق الشـفـرتين يسان  
إذا استـنـجدوا لم يـسـألوا من دعاهم  
لأية حـسـرب أم بأى مـسـكان

وإذا أمكن انتشار لسان من الألسنة حتى يعرفه جميع الأمم زيادة على ما يعرفون من لغاتهم القومية ، فمن الصعب جداً أن ينتشر بين الشعوب على اختلاف مواطنها لغة تستولى على الستيا ، وتطمس على آثار لغتها فإن الألسنة تابعة لأحوال التفكير والاحساس ، وهل من سبيل الى أن تتحد الأمم في تفكيرها وإحساسها ؟ .

### اللغة العربية لا تموت :

ليس من الهين أن توضع لغة تتلقاها كل الأمم بالقبول على معنى أن تهجر لغاتها وتقيم هذه اللغة مكانها ، وإذا فرضنا أن شعوباً غير عربية رضيت أن تتخلى عن لغاتها ، فإن الشعوب الذين ينطقون باللغة العربية أحرص الناس على حياة لغتهم ، فمن المحال أن يتبدلوا بها لغة أخرى وأن تضافر على هذه اللغة أمم الأرض جميعاً .

تأبى هذه الشعوب هجر اللغة العربية وتحويل الستيا الى لغة أخرى ، تأبى ذلك لأنها لغة القرآن ، الذى هو معجزة الرسالة ومطلع الهداية ، ولأنها تملك من فصاحة الكلم ، وحكمة الاساليب ، وغزارة المادة ما يجعل خطيبها أو شاعرها أو كاتبها المجلى في حلية البيان ، فلو زهدت هذه الشعوب الاسلامية في اللغة العربية كانت قد فرطت في جنب الله ، وأضاعته من يدها لسانة بلغ في الابداع أقصى ما يمكن أن يبلغه لغات بني الانسان .

كتب « جول ثرن » قصة خيالية (١) بناها على سياح يخترقون طبقات الكرة الارضية حتى يصلوا أو يدفون من وسطها ، ولما أرادوا العود الى ظاهر الأرض بدا لهم أن يتركوا هنالك أثراً يدل على مبلغ رحلتهم فنقشوا على الصخر كتابة باللغة العربية ، ولما سئل جول ثرن عن وجه اختياره للغة العربية ، قال انها : لغة المستقبل ، ولا شك أنه يسوت غيرها ، وتبقى حية حتى يرفع القرآن نفسه .

(١) من مقال « عليكم باللغة العربية » للاستاذ محمود بك سالم .

### اللغة في عهد الجاهلية :

كانت اللغة في عهد الجاهلية تعبر عن حاجات القوم وما تجود به قرائهم أو يجرى في مخيلاتهم من صور المعاني ، فما كانوا ليحسوا نقصاً في لغتهم ، وإنك لتري المذاهب التي كانوا يطلقون فيها أعنتهم ، كالفخر والنسيب ، فسيحة الارجاء الى أقصى ما يمكن أن يبلغه الناشئ في مثل بيتهم ، الآخذ من المعاني المحسوسة أو المعتولة مثل مأخذهم ، ومن نظر في أشعارهم وخطبهم ومحاوراتهم ، وجد من جودة تصرفهم في المعاني وحسن سبكهم للألفاظ ما يدل على أنهم كانوا يرسلون الفكر والخيال ويصوغون ماشاءوا من المعاني ، فيجدون في ألفاظ لغتهم وأساليب أثروا تعددهم على أن يقولوا فيبدعوا . وإليك مثلاً من ابداعهم في الفخر بالبسالة والثبات في حومة الوغى ، قال ودالك بن ثعلب المازني يخاطب بني شيان :

رويد بني شيبان بعض وعيـدكم  
تلاقوا غدا خيلى على سـمـوان  
تلاقوا جياداً لا تحيـد عن الوغى  
إذا ما غـسـدت في المـأزق المتداني  
عليها السـكـاة الغـر من آل مازن  
ليـسـوث طـعان عند كل طـعان  
تلاقوهم فتعرفـسوا كيف صـيرهم  
على ما جـنت فيهم يد الحـسـدان  
مقاديم وصـيـالون في الروع خطوهم  
بكل رقيق الشـفـرتين يسان  
إذا استـنـجدوا لم يـسـألوا من دعاهم  
لأية حـسـرب أم بأى مـسـكان

وإذا أمكن انتشار لسان من الألسنة حتى يعرفه جميع الأمم زيادة على ما يعرفون من لغاتهم القومية ، فمن الصعب جداً أن ينتشر بين الشعوب على اختلاف مواطنها لغة تستولى على الستيا ، وتطس على آثار لغتها فإن الألسنة تابعة لأحوال التفكير والاحساس ، وهل من سبيل الى أن تتحد الأمم في تفكيرها وإحساسها ؟ .

### اللغة العربية لا تموت :

ليس من الهين أن توضع لغة تتلقاها كل الأمم بالقبول على معنى أن تهجر لغاتها وتقيم هذه اللغة مكانها ، وإذا فرضنا أن شعوباً غير عربية رضيت أن تتخلى عن لغاتها ، فإن الشعوب الذين ينطقون باللغة العربية أحرص الناس على حياة لغتهم ، فمن المحال أن يتبدلوا بها لغة أخرى وأن تضافر على هذه اللغة أمم الأرض جميعاً .

تأبى هذه الشعوب هجر اللغة العربية وتحويل الستيا الى لغة أخرى ، تأبى ذلك لأنها لغة القرآن ، الذى هو معجزة الرسالة ومطلع الهداية ، ولأنها تملك من فصاحة الكلم ، وحكمة الاساليب ، وغزارة المادة ما يجعل خطيبها أو شاعرها أو كاتبها المجلى في حلية البيان ، فلو زهدت هذه الشعوب الاسلامية في اللغة العربية كانت قد فرطت في جنب الله ، وأضاعته من يدها لسانة بلغ في الابداع أقصى ما يمكن أن يبلغه لغات بني الانسان .

كتب « جول قرن » قصة خيالية (١) بناها على سياح يخترقون طبقات الكرة الارضية حتى يصلوا أو يدفون من وسطها ، ولما أرادوا العود الى ظاهر الأرض بدا لهم أن يتركوا هنالك أثراً يدل على مبلغ رحلتهم فنقشوا على الصخر كتابة باللغة العربية ، ولما سئل جول قرن عن وجه اختياره للغة العربية ، قال انها : لغة المستقبل ، ولا شك أنه يسوت غيرها ، وتبقى حية حتى يرفع القرآن نفسه .

(١) من مقال « عليكم باللغة العربية » للاستاذ محمود بك سالم .

هذه الأبيات إيذان بالحرب . افتتحها الشاعر بشيء من التهكم ، فقال : « رويد بني شيان بعض وعيدكم » وإنما كان طلبه الكف عن بعض وعيدهم تهكماً ، لأن هذا الطلب شأنه أن يصدر من يعتقد قدرتهم على تنفيذ كل ما يوعدون به . وبعد أن تظاهر بإكبارهم والرهبة من وعيدهم على وجه التهكم فاجأهم بإنذار بليغ هو لقاءهم فرسان قومه بالمكان المسمى « سفوان » فقال : « تلاقوا غدا خيلى على سفوان » . ثم وصف هذه الخيل بأنها متدربة على الحروب غير هيابة من مضائقها فقال :

تلاقوا جياداً لا تحيد عن الوغى

إذا ما غدت في المأزق المتداني  
وليست الخيل كافلة للنصر إلا أن تكون أغنتها في أكف رجال  
لا يلوون جباههم عن طعان ، لذلك أردف هذا البيت بقوله :

عليها الكفاة الفرس من آل مازن

ليوث طعان عند كل طعان

وفي وصفهم بالغر إساءة إلى شاهد من شواهد قوة الجأش وهو طلاقة الوجه ووضاءته عند لقاء الأقران ، وقال : « عند كل طعان » ليدل على أن الشجاعة قد أشربت في قوسهم فلا تتأخر عنهم في موطن ، ولا تغيب عنهم في حال ، وعزز هذا البيت بقوله :

تلاقوهم فتعسفوا كيف مسبرهم

على ما جنت فيهم يد الحسدان

ليدل على أن خلق الصبر فيهم وثيق العرى واسع المدى ، وليسوا ممن يزفون إلى الحروب زفيف النعام حتى إذا طال عليهم أمدها ، وكثر مالاقوه من مكارهاها ، خسجروا من صحبتها ، ومالوا بالسيوف إلى اغتادها . وفي الناس أولوا شجاعة ولكن شجاعتهم لا تتجاوز بهم أن

يسطوا أيديهم على قدر ما تناله سيوفهم أو رماحهم ، فقصد الشاعر إلى أن يدل على أن قومه ليسوا من هذا العنف ، فقال :

إذا استنجدوا لم يسألوا من دعاهم

لأية حارب أم بأى مكان

فأخبر أنهم كالجند متأهبون للخوض في غمار الحروب ، ولا يزيدون على أن يسمعوا نداء من يستجدهم فيطيروا إلى ما يناديهم له غير سائلين عن سبب الحرب أحق هو أم باطل ، ولا عن مكانها أقرب هو أم بعيد .  
تأثير الاسلام في اللغة :

طلع الاسلام على العرب وفي هدايته من المعاني ما لم يكونوا يعلمون بل في هدايته ما لم تف اللغة يومئذ بالدلالة عليه ، فعبّر عن هذه المعاني بألفاظ ازدادت بها اللغة نماء . ومن الجلي أن القرآن الكريم والحديث النبوي قد سلكا في البلاغة مذاهب ينتظم دونها كل بليغ ، ثم أن فتح الممالك الكبيرة كبلاد الفرس والروم زاد مجال اللغة بسطة بما نقل إليها من المعاني العلمية أو المدنية ، ففضل الاسلام على اللغة العربية يظهر في غزارة مادتها ، وبراعة أساليبها ، واتساع مذاهب بيانها ، وكثرة الأغراض التي يتسابق إليها فرسان الخطابة والكتابة .

#### فضل اللغة العربية :

للغة العربية فضل من جهة اعتدال كلماتها ، فإننا نجد أكثر ألفاظها قد وضع على ثلاثة أحرف ، وأقل من الثلاثي ما وضع على أربعة أحرف وأقل من الرباعي ما وضع على خمسة أحرف ، وليس في اللغة كلمة ذات ستة أحرف أصلية ، وقد جاءت ألفاظ قليلة جداً على حرف واحد أو على حرفين .

ولها فضل من جهة فصاحة مقدراتها ، فليس في كلماتها الجارية في الاستعمال ما يثقل على اللسان أو ينبو عنه السمع . وللعارف بحسن

هذه الأبيات إيذان بالحرب . افتتحها الشاعر بشيء من التهكم ، فقال : « رويد بني شيان بعض وعيدكم » وإنما كان طلبه الكف عن بعض وعيدهم تهكماً ، لأن هذا الطلب شأنه أن يصدر من يعتقد قدرتهم على تنفيذ كل ما يوعدون به . وبعد أن تظاهر بإكبارهم والرهبة من وعيدهم على وجه التهكم فاجأهم بإنذار بليغ هو لقاءهم فرسان قومه بالمكان المسمى « سفوان » فقال : « تلاقوا غدا خيلى على سفوان » . ثم وصف هذه الخيل بأنها متدربة على الحروب غير هيابة من مضائقها فقال :

تلاقوا جياداً لا تحيد عن الوغى

إذا ما غدت في المأزق المتداني  
وليست الخيل كافلة للنصر إلا أن تكون أغنتها في أكف رجال  
لا يلوون جباههم عن طعان ، لذلك أردف هذا البيت بقوله :

عليها الكفاة الفرس من آل مازن

ليوث طعان عند كل طعان

وفي وصفهم بالغر إساءة إلى شاهد من شواهد قوة الجأش وهو طلاقة الوجه ووضاءته عند لقاء الأقران ، وقال : « عند كل طعان » ليدل على أن الشجاعة قد أشربت في قوسهم فلا تتأخر عنهم في موطن ، ولا تغيب عنهم في حال ، وعزز هذا البيت بقوله :

تلاقوهم فتعصفوا كيف مسبرهم

على ما جنت فيهم يد الحسدان

ليدل على أن خلق الصبر فيهم وثيق العرى واسع المدى ، وليسوا ممن يزفون إلى الحروب زفيف النعام حتى إذا طال عليهم أمدها ، وكثر مالاقوه من مكارهاها ، خسجروا من صحبتها ، ومالوا بالسيوف إلى اغتادها . وفي الناس أولوا شجاعة ولكن شجاعتهم لا تتجاوز بهم أن

يسطوا أيديهم على قدر ما تناله سيوفهم أو رماحهم ، فقصد الشاعر إلى أن يدل على أن قومه ليسوا من هذا العنف ، فقال :

إذا استنجدوا لم يسألوا من دعاهم

لأية حارب أم بأى مكان

فأخبر أنهم كالجند متأهبون للخوض في غمار الحروب ، ولا يزيدون على أن يسمعوا نداء من يستجدهم فيطيروا إلى ما يناديهم له غير سائلين عن سبب الحرب أحق هو أم باطل ، ولا عن مكانها أقرب هو أم بعيد .  
تأثير الاسلام في اللغة :

طلع الاسلام على العرب وفي هدايته من المعاني ما لم يكونوا يعلمون بل في هدايته ما لم تف اللغة يومئذ بالدلالة عليه ، فعبّر عن هذه المعاني بألفاظ ازدادت بها اللغة ثناء . ومن الجلي أن القرآن الكريم والحديث النبوي قد سلكا في البلاغة مذاهب ينتظم دونها كل بليغ ، ثم أن فتح الممالك الكبيرة كبلاد الفرس والروم زاد مجال اللغة بسطة بما نقل إليها من المعاني العلمية أو المدنية ، ففضل الاسلام على اللغة العربية يظهر في غزارة مادتها ، وبراعة أساليبها ، واتساع مذاهب بيانها ، وكثرة الأغراض التي يتسابق إليها فرسان الخطابة والكتابة .

#### فضل اللغة العربية :

للغة العربية فضل من جهة اعتدال كلماتها ، فإننا نجد أكثر ألفاظها قد وضع على ثلاثة أحرف ، وأقل من الثلاثي ما وضع على أربعة أحرف وأقل من الرباعي ما وضع على خمسة أحرف ، وليس في اللغة كلمة ذات ستة أحرف أصلية ، وقد جاءت ألفاظ قليلة جداً على حرف واحد أو على حرفين .

ولها فضل من جهة فصاحة مقدراتها ، فليس في كلماتها الجارية في الاستعمال ما يثقل على اللسان أو ينبو عنه السمع . وللعارف بحسن

صياغة الكلام أن يصنع من مفرداتها المأنوسة الوضاعة قطعة أو خطبة أو قصائد تسترق الأسباع وتسحر الألياب ، ولعناية العرب بتبذيب الألفاظ زعم قوم أن العرب تعنى بالألفاظ ، وتغفل المعاني ، وهؤلاء هم الذين رد عليهم ابن جني في باب مستقل من كتاب الخصائص ، ومما قال في هذا الباب : « فإذا رأيت العرب قد أحلحوا ألفاظهم وحسنوها ، وحسوا حواشيها وهذبوها ، وصقلوا غروبها وأرهفوها ، فلا ترين أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني وتنويه وتشريف ، ونظير ذلك اصلاح الوعاء وتحسينه ، وتركيبته » .

كانت اللغة الفارسية في الشرق هي التي يمكن بها لها من فصاحة وحن بيان أن يوازن بينها وبين اللغة العربية ، وقد شهد بعض الأعاجم الذين عرفوا اللغتين بأن العربية أرقى مكانة وألطف مسالك ، قال ابن جني في الخصائص : « إنا نسأل علماء العربية ممن أصله أعجمي وقد تدرب قبل استعرايه ، عن حال اللغتين فلا يجمع بينهما ، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك ، لبعده في نفسه ، وتقدم لطف العربية في رأيه وحسه . سألت غير مرة أبا علي عن ذلك ، فكان جوابه عنه نحواً مما حكيت » . وقد استدلل بعض علماء الأدب بما كتبه أرسطو في الشعر على أن الشعر العربي أرقى من الشعر اليوناني ، قال حازم في كتاب المناهج الأدبية (١) :

« ولو وجد أرسطو في شعر اليونان ما يوجد في شعر العرب من كثرة الحكم والأمثال والاستدلالات واختلاف ضروب الإبداع في فنون الكلام لفظاً ومعنى ، وتبحرهم في أصناف المعاني وحسن تصرفهم في وضعها ووضع الألفاظ بأزائها ، وفي إحكام مبانيها واقتتراناتها ، وطلب التفاتاتهم وتبنياتهم واستطراداتهم وحسن مأخذهم ومنازعهم ، وتلاعبهم

(١) توجد نسخة من هذا الكتاب بالمكتبة الصادقية في تونس

بالأقوال المخيلة كيف شاءوا ، لزاد على ما وضع من القوافي الشعرية » هذه شهادات صادرة ممن يعتقدون أن اللغة العربية فضلاً من جهة أنها اللسان الذي نزل به القرآن الكريم . واليك شهادات ممن لا يؤمنون بالقرآن ، وإنما ينظرون إلى اللغة من ناحية حسن البيان ، قال المستشرق « أرنت رينان » في كتابه تاريخ اللغات السامية :

« من أغرب المدهشات أن تنبت تلك اللغة القوية ، وتصل إلى درجة الكمال وسط الصحارى عند أمة من الرحل . تلك اللغة التي فاقت أخواتها بكثرة مفرداتها ودقة معانيها وحسن نظام مبانيها . وكانت هذه اللغة مجهولة عند الأمم ، ومن يوم علت ظهرت لنا في حل الكمال إلى درجة أنها لم تتغير أي تغير يذكر ، حتى إنها لم يعرف لها في كل أطوار حياتها لا طمؤلة ولا شيخوخة - لانكاد نعلم من شأنها إلا فتوحاتها وانتصاراتها التي لا تبارى ، ولا نعلم شبيها لهذه اللغة التي ظهرت للباحثين كاملة من غير تدرج ، وبقيت حافظة لكيانها من كل شائبة » . وقد ذكر محاسن العربية رجال يعرفون غيرها من اللغات الراقية ، وشهدوا لها بأنها أقرب اللغات انطباقاً على النظم الطبيعية ، قال المطران يوسف داود الموصلي :

« من خواص اللغة العربية وفضائلها أنها أقرب سائر لغات الدنيا إلى قواعد المنطق ، بحيث إن عباراتها سلسلة طبيعية ، يهون على الناطق صافي الفكر أن يعبر فيها عما يريد من دون تصنع وتكلف ، باتباع ما يدل عليه القانون الطبيعي ، وهذه الخاصية إن كانت اللغات السامية تشترك فيها مع العربية في وجه من الوجوه ، فقلما نجدها في اللغات المسماة « الهندية الجرمانية » ولا سيما الأفرنجية منها » .

لندع الحكم بين اللغة العربية وأي لسان أعجمي لمن يعرف العربية الفصحى ويعرف ذلك اللسان الأعجمي ، فهو الذي قد يصغي إليه الناس

صياغة الكلام أن يصنع من مفرداتها المأنوسة الوضاعة قطعة أو خطبة أو قصائد تسترق الأسباع وتسحر الألياب ، ولعناية العرب بتبذيب الألفاظ زعم قوم أن العرب تعنى بالألفاظ ، وتغفل المعاني ، وهؤلاء هم الذين رد عليهم ابن جني في باب مستقل من كتاب الخصائص ، ومما قال في هذا الباب : « فإذا رأيت العرب قد أحلحوا ألفاظهم وحسنوها ، وحسوا حواشيها وهذبوها ، وصقلوا غروبها وأرهفوها ، فلا ترين أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني وتنويه وتشريف ، ونظير ذلك اصلاح الوعاء وتحسينه ، وتركيبته » .

كانت اللغة الفارسية في الشرق هي التي يمكن بها لها من فصاحة وحن بيان أن يوازن بينها وبين اللغة العربية ، وقد شهد بعض الأعاجم الذين عرفوا اللغتين بأن العربية أرقى مكانة وألطف مسالك ، قال ابن جني في الخصائص : « إنا نسأل علماء العربية ممن أصله أعجمي وقد تدرب قبل استعرايه ، عن حال اللغتين فلا يجمع بينهما ، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك ، لبعده في نفسه ، وتقدم لطف العربية في رأيه وحسه . سألت غير مرة أبا علي عن ذلك ، فكان جوابه عنه نحواً مما حكيت » . وقد استدلل بعض علماء الأدب بما كتبه أرسطو في الشعر على أن الشعر العربي أرقى من الشعر اليوناني ، قال حازم في كتاب المناهج الأدبية (١) :

« ولو وجد أرسطو في شعر اليونان ما يوجد في شعر العرب من كثرة الحكم والأمثال والاستدلالات واختلاف ضروب الإبداع في فنون الكلام لفظاً ومعنى ، وتبحرهم في أصناف المعاني وحسن تصرفهم في وضعها ووضع الألفاظ بازائها ، وفي إحكام مبانيها واقتتراناتها ، وطلب التفاتاتهم وتبنياتهم واستطراداتهم وحسن مأخذهم ومنازعهم ، وتلاعبهم

(١) توجد نسخة من هذا الكتاب بالمكتبة الصادقية في تونس

بالأقوال المخيلة كيف شاءوا ، لزاد على ما وضع من القوافي الشعرية » هذه شهادات صادرة ممن يعتقدون أن اللغة العربية فضلاً من جهة أنها اللسان الذي نزل به القرآن الكريم . واليك شهادات ممن لا يؤمنون بالقرآن ، وإنما ينظرون إلى اللغة من ناحية حسن البيان ، قال المستشرق « أرنت رينان » في كتابه تاريخ اللغات السامية :

« من أغرب المدهشات أن تنبت تلك اللغة القوية ، وتصل إلى درجة الكمال وسط الصحارى عند أمة من الرحل . تلك اللغة التي فاقت أخواتها بكثرة مفرداتها ودقة معانيها وحسن نظام مبانيها . وكانت هذه اللغة مجهولة عند الأمم ، ومن يوم علت ظهرت لنا في حل الكمال إلى درجة أنها لم تتغير أي تغير يذكر ، حتى إنها لم يعرف لها في كل أطوار حياتها لا طمؤلة ولا شيخوخة - لانكاد نعلم من شأنها إلا فتوحاتها وانتصاراتها التي لا تبارى ، ولا نعلم شبيها لهذه اللغة التي ظهرت للباحثين كاملة من غير تدرج ، وبقيت حافظة لكيانها من كل شائبة » . وقد ذكر محاسن العربية رجال يعرفون غيرها من اللغات الراقية ، وشهدوا لها بأنها أقرب اللغات انطباقاً على النظم الطبيعية ، قال المطران يوسف داود الموصلي :

« من خواص اللغة العربية وفضائلها أنها أقرب سائر لغات الدنيا إلى قواعد المنطق ، بحيث إن عباراتها سلسلة طبيعية ، يهون على الناطق صافي الفكر أن يعبر فيها عما يريد من دون تصنع وتكلف ، باتباع ما يدل عليه القانون الطبيعي ، وهذه الخاصية إن كانت اللغات السامية تشترك فيها مع العربية في وجه من الوجوه ، فقلما نجدها في اللغات المسماة « الهندية الجرمانية » ولا سيما الأفرنجية منها » .

لندع الحكم بين اللغة العربية وأي لسان أعجمي لمن يعرف العربية الفصحى ويعرف ذلك اللسان الأعجمي ، فهو الذي قد يصغي إليه الناس

مضى آسفو فيه الإنصاف ، ويتلقون حكمه بالقبول . والذي أقوله وأنا على بينة مما أقول : ان أساليب اللغة العربية أقرب إلى النظم الطبيعية من اللسان الألماني ، فإن في اللسان الألماني ضروبا من التصرف يفقد بها الكلام ترتيبه الطبيعي ، وليس لهذه الضروب في العربية الفصحى من شبيه ، وسنسلم بشيء من أمثلة ذلك في بعض فصول هذا الكتاب .

#### الحاجة إلى مجمع لغوي :

قد أرينالك أن اللغة العربية بالغة من حسن البيان ما ليس بعده مرتقى ، وكانت تجري مع العلوم والحضارة جنباً لجنب ، فلا يقف عالم أو خطيب أو شاعر ، إلا وجد في غزارة مادتها وإحكام أساليبها ما يسكنه من إبراز الحقائق أو التخيلات في برود ضافية محببة . ثم أدركها نقص منذ حين ، وأخذت تنبسط في مسايرة العلوم والمدينة ، حتى تقدمها كثير من اللغات النامية ، وأصبحت هذه اللغات تجول في كثير من العلوم والفنون ، وتعبّر عن معانٍ تقف دولها اللغة العربية صامتة .

ولم تقع اللغة العربية في هذا التباطؤ لقلّة مفرداتها ، أو ضيق دائرة تصريفها ، أو إبايتها قتل بعض كلماتها عن معانيها الأصلية إلى معانٍ أخرى تناسبها ، ولو كان لشئ من هذا دخل في تباطؤها ، لعذرنا أولئك الذين يحاولون صرف الالسنه عنها ، ويدعون إلى أن تأخذ كل جماعة بلغتها المعتلة المشوهة ، ولعذرنا أولئك الذين يدعون إلى استعمال الألفاظ الأعجمية ، وحشرها في منشأتنا وأشعارنا وخطبنا ومحاوراتنا وانما علة ذلك النقص غفلة المعهود اليهم بالقيام على حياة اللغة وما يرتبها للعلوم والفنون والمدينة .

والوسيلة التي تنهض باللغة ، وترفعها إلى مستوى اللغات الراقية ، هي الوسيلة التي نهضت بتلك اللغات الحية ، وجعلتها تير مع العلم والحضارة كنفاً لكثف ، أعنى تأليف مجمع لغوي ينظر فيما تجدد أو

يتجدد من المعاني ، ويضع لكل معنى لفظة يناسبه ؛ ولا عجب أن تكون اللغات الأجنبية الراقية قائمة بحاجات العلم والمدينة ؛ وأن يكون باللغة العربية خصاصة من هذه الناحية ، فان أصحاب تلك اللغات قد سبقونا إلى عقد المجامع اللغوية منذ أحقاب ، فالمجمع اللغوي في ألمانيا تألف سنة ١٦١٧ م والمجمع اللغوي في فرنسا تألف سنة ١٧٣٤ م ، ولم ننس أن كلمات كثيرة حدثت في اللغة العربية لهذا العصر ، وأصبحت تجري على ألسنة أدبائنا ، وتخطها أقلام كتابنا وهي عربية المنبت ، خفيفة الوقع على السمع ، آخذة حظها من مناسبة الوضع ، ولكن العلوم تتدفق تدفق السيل ومقتضيات المدينة تتجدد تتجدد النهار والليل ، وكل من المعاني العلمية والمرافق الحيوية يحتاج إلى أسماء تلتزم مع سائر الألفاظ العربية التمام الدرر النقية في أسلاكها ، وتلك الكلمات المشار إليها انما هي من صنع أفراد قد تنساق اليهم من قسها فيقع عليها اختيارهم ، وتصادف في الناس حاجة فستلقفها ألسنتهم ، وهذه الطريقة لا تشفى غلة العلم ، ولا تملا للمدينة عيناً ، وإنما يشفى غلة العلوم المتكاثرة ، ويسأ عين المدينة الزاخرة تأليف مجمع لغوي يسير مع العلوم والمدينة ، لا يتأخر عنها طرفة عين .

ذكر ابن حزم في كتاب « الإحكام » : سنة من سنن الكون في سقوط اللغة . فقال : « إن اللغة يستط أكثرها ويبطل ، بسقوط دولة أهلها ودخول غيرهم عليهم في مساكنهم ، أو تنقلهم عن ديارهم ، واختلاطهم بغيرهم ؛ فإنما يقيد لغة الأمة وعلومها وأخبارها قوة دولتها ، ونشاط أهلها وفيرائهم ؛ وأما من تلفت دولتهم ، وغلب عليهم عدوئهم ، واشتغلوا بالخوف والحاجة والذل وخدمة أعدائهم ، فضسبون منهم موت الخاطر ، وربما كان ذلك سبباً لذهاب لغتهم ، ونسيان أساليبهم وأخبارهم ، ويود علومهم ؛ هذا موجود بالمشاهدة ، ومعلوم بالعقل والضرورة » .



مضى آسفو فيه الإنصاف ، ويتلقون حكمه بالقبول . والذي أقوله وأنا على بينة مما أقول : ان أساليب اللغة العربية أقرب إلى النظم الطبيعية من اللسان الألماني ، فإن في اللسان الألماني ضروبا من التصرف يفقد بها الكلام ترتيبه الطبيعي ، وليس لهذه الضروب في العربية الفصحى من شبيه ، وسنسلم بشيء من أمثلة ذلك في بعض فصول هذا الكتاب .

#### الحاجة إلى مجمع لغوي :

قد أرينالك أن اللغة العربية بالغة من حسن البيان ما ليس بعده مرتقى ، وكانت تجري مع العلوم والحضارة جنباً لجنب ، فلا يقف عالم أو خطيب أو شاعر ، إلا وجد في غزارة مادتها وإحكام أساليبها ما يسكنه من إبراز الحقائق أو التخيلات في برود ضافية مجبرة . ثم أدركها نقص منذ حين ، وأخذت تنبسط في مسايرة العلوم والمدينة ، حتى تقدمها كثير من اللغات النامية ، وأصبحت هذه اللغات تجول في كثير من العلوم والفنون ، وتعبّر عن معان تقف دولها اللغة العربية صامته .

ولم تقع اللغة العربية في هذا التباطؤ لقلّة مفرداتها ، أو ضيق دائرة تصريفها ، أو إبايتها قتل بعض كلماتها عن معانيها الأصلية إلى معان أخرى تناسبها ، ولو كان لشئ من هذا دخل في تباطؤها ، لعذرنا أولئك الذين يحاولون صرف الالسنه عنها ، ويدعون إلى أن تأخذ كل جماعة بلغتها المعتلة المشوهة ، ولعذرنا أولئك الذين يدعون إلى استعمال الألفاظ الأعجمية ، وحشرها في منشأتنا وأشعارنا وخطبنا ومحاوراتنا وإننا علة ذلك النقص غفلة المعهود اليهم بالقيام على حياة اللغة وما يرتبها للعلوم والفنون والمدينة .

والوسيلة التي تنهض باللغة ، وترفعها إلى مستوى اللغات الراقية ، هي الوسيلة التي نهضت بتلك اللغات الحية ، وجعلتها تير مع العلم والحضارة كنفاً لكشف ، أعنى تأليف مجمع لغوي ينظر فيما تجدد أو

يتجدد من المعاني ، ويضع لكل معنى لفظة يناسبه ؛ ولا عجب أن تكون اللغات الأجنبية الراقية قائمة بحاجات العلم والمدينة ؛ وأن يكون باللغة العربية خصاصة من هذه الناحية ، فإن أصحاب تلك اللغات قد سبقونا إلى عقد المجامع اللغوية منذ أحقاب ، فالمجمع اللغوي في ألمانيا تألف سنة ١٦١٧ م والمجمع اللغوي في فرنسا تألف سنة ١٧٣٤ م ، ولم ننس أن كلمات كثيرة حدثت في اللغة العربية لهذا العصر ، وأصبحت تجري على ألسنة أدبائنا ، وتخطها أقلام كتابنا وهي عربية المنبت ، خفيفة الوقع على السمع ، آخذة حظها من مناسبة الوضع ، ولكن العلوم تتدفق تدفق السيل ومقتضيات المدنية تتجدد تتجدد النهار والليل ، وكل من المعاني العلمية والمرافق الحيوية يحتاج إلى أسماء تلتزم مع سائر الألفاظ العربية التمام الدرر النقية في أسلاكها ، وتلك الكلمات المشار إليها إنما هي من صنع أفراد قد تنساق اليهم من قسها فيقع عليها اختيارهم ، وتصادف في الناس حاجة فستلقفها ألسنتهم ، وهذه الطريقة لا تشفى غلة العلم ، ولا تملا للمدينة عيناً ، وإنما يشفى غلة العلوم المتكاثرة ، ويسأ عين المدنية الزاخرة تأليف مجمع لغوي يسير مع العلوم والمدينة ، لا يتأخر عنها طرفة عين .

ذكر ابن حزم في كتاب « الإحكام » : سنة من سنن الكون في سقوط اللغة . فقال : « إن اللغة يستط أكثرها ويبطل ، بسقوط دولة أهلها ودخول غيرهم عليهم في مساكنهم ، أو تنقلهم عن ديارهم ، واختلاطهم بغيرهم ؛ فإنما يقيد لغة الأمة وعلومها وأخبارها قوة دولتها ، ونشاط أهلها وفيرائهم ؛ وأما من تلفت دولتهم ، وغلب عليهم عدوئهم ، واشتغلوا بالخوف والحاجة والذل وخدمة أعدائهم ، فضسبون منهم موت الخاطر ، وربما كان ذلك سبباً لذهاب لغتهم ، ونسيان أساليبهم وأخبارهم ، ويود علومهم ؛ هذا موجود بالمشاهدة ، ومعلوم بالعقل والضرورة » .

وقد أصاب ابن حزم في حكمه على الامة التي تقع تحت سلطان من لا ينطق بلسانها ، من أن لغتها تصير الى انحطاط أو ضياع . وهذه سنة لغات الامم التي يجدها الأجنبي في جهالة ، وتسكن من أن يقيها في جهالتها ؛ أما الامة المتيقظة لوسائل سلامتها وعزتها فانها تندفع في ابتغاء هذه الوسائل بكل ما تستطيع من حيلة ، وتسلك له ما تهتدى اليه من سبيل ؛ فلا تآلوا جيدها في الاحتفاظ بلغتها ، والعمل لاعلاء شأنها ، على الرغم من كل من يكيد لها ، ويرى السهام ليرمى بها مقاتلتها . وفي البلاد التي تنطق بالعربية شعور سامع في نفوس شيوخها وشبابها ؛ ومن أثر هذه الغيرة التي تملأ ما بين جوانحهم ، وتهزهم أفرادا وجاعات الى النظر في إصلاح ما اخلت من أمورنا ، وإعادة ما تقوض من مجدها ؛ فنحن على ثقة من أن اللغة العربية سترفع رايتها ، وتفوق اللغات الراقية بغزارة مادتها وفضل بلاغتها ؛ وما ذلك من همم أبنائها وطموحهم الى الحياة الماجدة بعيد .

## تقديم

لا يكون الكلام عربياً فصيحاً إلا إذا سلست مفرداته ، وصحت دلالتها ، واستقام تأليفها . أما سلامة مفرداته ففي النطق بحروفها على مقتضى الوضع من غير أن تغير بنقص أو زيادة أو إبدال أو قلب في هيئة ترتيبها ، أو في حال حركتها وسكونها ، وأما صحة دلالتها فباستعمالها على وجه مقبول في لسان العرب ؛ وأما استقامة تأليفها فبانطباقه على أسلوب نسج عليه العرب في مخاطبتهم ، ولا تتحقق هذه المطابقة إلا برعاية أحكام التقديم والتأخير ، والاتصال والانفصال ، والحذف والذكر .

وهل توقف في استعمال الكلم وتأليفها على معرفة وضعها الخاص ونظما الوارد . بحيث لا نستعملها حتى يثبت لدينا من طريق الرواية كيف نطق بها العرب ؟ أو أنه واضح اللغة أبقى طريق القياس مفتوحا فيسوغ لنا أن نلحق الكلم بأشباهها في هيئة مبانيها ، أو نسق تركيبها ، ونسوي بينهما في الاحكام اذا أعوزنا السماع ؟

هذا موضع تشعبت فيه أنظار الباحثين في العربية ؛ فبعد اتفاقهم على العمل بالقياس ، وتضافر عباراتهم على أنه من مأخذ اللفظ ؛ يعلو بعضهم في التعلق به ، ويجري فيه بغير عنان ، ولا يجد في نفسه حرجا من أن يفقد الكلام صبغة العربية . ووقف آخرون عند حد يقرب من موقف الجامد على الرواية في أوضاع الكلم ووجوه تأليفها .

والطريق الوسط بين هذين الطرفين وهو ما يبقى على اللغة شعارها

وقد أصاب ابن حزم في حكمه على الامة التي تقع تحت سلطان من لا ينطق بلسانها ، من أن لغتها تصير الى انحطاط أو ضياع . وهذه سنة لغات الامم التي يجدها الأجنبي في جهالة ، وتسكن من أن يقيها في جهالتها ؛ أما الامة المتيقظة لوسائل سلامتها وعزتها فانها تندفع في ابتغاء هذه الوسائل بكل ما تستطيع من حيلة ، وتسلك له ما تهتدى اليه من سبيل ؛ فلا تآلوا جيدها في الاحتفاظ بلغتها ، والعمل لاعلاء شأنها ، على الرغم من كل من يكيد لها ، ويرى السهام ليرمى بها مقاتلتها . وفي البلاد التي تنطق بالعربية شعور سامع في نفوس شيوخها وشبابها ؛ ومن أثر هذه الغيرة التي تملأ ما بين جوانحهم ، وتهزهم أفرادا وجماعات الى النظر في إصلاح ما اختل من أمورنا ، وإعادة ما تقوض من مجدها ؛ فنحن على ثقة من أن اللغة العربية سترفع رايتها ، وتفوق اللغات الراقية بغزارة مادتها وفضل بلاغتها ؛ وما ذلك من همم أبنائها وطموحهم الى الحياة الماجدة بعيد .

## تعميد

لا يكون الكلام عربياً فصيحاً إلا إذا سلست مفرداته ، وصحت دلالتها ؛ واستقام تأليفها . أما سلامة مفرداته ففي النطق بحروفها على مقتضى الوضع من غير أن تغير بنقص أو زيادة أو إبدال أو قلب في هيئة ترتيبها ، أو في حال حركتها وسكونها ، وأما صحة دلالتها فباستعمالها على وجه مقبول في لسان العرب ؛ وأما استقامة تأليفها فبانطباقها على أسلوب نسج عليه العرب في مخاطبتهم ، ولا تتحقق هذه المطابقة إلا برعاية أحكام التقديم والتأخير ، والاتصال والانفصال ، والحذف والذكر .

وهل توقف في استعمال الكلم وتأليفها على معرفة وضعها الخاص ونظما الوارد . بحيث لا نستعملها حتى يثبت لدينا من طريق الرواية كيف نطق بها العرب ؟ أو أنه واضح اللغة أبقى طريق القياس مفتوحا فيسوغ لنا أن نلحق الكلم بأشباهها في هيئة مبانيها ، أو نسق تركيبها ، ونسوي بينهما في الاحكام اذا أعوزنا السماع ؟

هذا موضع تشعبت فيه أنظار الباحثين في العربية ؛ فبعد اتفاقهم على العمل بالقياس ، وتضافر عباراتهم على أنه من مأخذ اللفظ ؛ يعلو بعضهم في التعلق به ، ويجري فيه بغير عتار ، ولا يجد في نفسه حرجا من أن يفقد الكلام صبغة العربية . ووقف آخرون عند حد يقرب من موقف الجامد على الرواية في أوضاع الكلم ووجوه تأليفها .

والطريق الوسط بين هذين الطرفين وهو ما يبقى على اللغة شعارها

ويسقط في نطاقها بقدار ما يتسوّغه الذوق العربي ، وتقتضيه العلوم على اتساع دائرتها ، والمدنية على اختلاف أملوارها ، وتجدد مرافقها .

ولا تجد عالماً أو علماء بلد اتردوا في هذه الجادة ، ولم يحددوا عنها فكات جميع أقوالهم في محل الاعتدال . بل ترى القول الحق والقياس الوسط يدور بين مذاهبهم ، فيصيبه هذا تارة ، ويصيبه مخالفته تارة أخرى ، وذلك شأن العلوم التي يكتفى في تقرير قوانينها بالدلائل الظنية إذا لم يتيسر إقامتها على قرارة اليقين .

## الحاجة الى القياس في اللغة

وضعت اللغة ليعبر بها الانسان عما يبدو له من المآرب ، ويردد في نفسه من المعاني . ومن البين جلياً أن المعاني تبلغ في الكثرة أن تضيق عليها دائرة الحصر ، وتنتهي دونها أرقام الحاسبين ، فلم يكن من حكمة الواضع سوى أن وضع لجانب كبير من المعاني ألفاظاً عينها كالسواء والمطر والنبات والعلم والعقل ، وتوسل للدلالة على يقينها بمقاييس قدرها . والكلم التي تصاغ على مثال هذه المقاييس معدودة في جملة ما هو عربي فصيح .

ولولا هذه المقاييس لضاعت اللغة على الناطق بها ، فيقع في تضيعة المعنى والفهاة ، ويشكر من الاشارات التي تخرج به عن حسن السمات والرزانة ، ويرتكب التشايب محاولاً بها افادة أصل المعنى لا كما يستعملها اليوم حلية للمنطق ، ومظهراً من مظاهر البلاغة .

ولو صح أن يضع الواضع لكل معنى لفظاً يختص به ، لكان الحرج الذي تقع فيه اللغة أن تضيق المجلدات الضخمة عن تدوينها ، ويتعذر على البشر حفظ ما يكفي للمحاورات على اختلاف فنونها ، وتباين وجوها .

فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة ، ووسيلة تسكن الانسان من النطق بألف من الكلم والجمل دون أن تفرغ سمعه من قبل ، أو يحتاج في الوثوق من صحة عريبتها الى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمشور العرب ومنظومها .

وقد يخطر على بالك أن في اللغة العربية ألفاظاً مترادفات بالغات

ويسقط في نطاقها بقدار ما يتسوّغه الذوق العربي ، وتقتضيه العلوم على اتساع دائرتها ، والمدنية على اختلاف أملوارها ، وتجدد مرافقها .

ولا تجد عالماً أو علماء بلد اتردوا في هذه الجادة ، ولم يحددوا عنها فكات جميع أقوالهم في محل الاعتدال . بل ترى القول الحق والقياس الوسط يدور بين مذاهبهم ، فيصيبه هذا تارة ، ويصيبه مخالفته تارة أخرى ، وذلك شأن العلوم التي يكتفى في تقرير قوانينها بالدلائل الظنية إذا لم يتيسر إقامتها على قرارة اليقين .

## الحاجة الى القياس في اللغة

وضعت اللغة ليعبر بها الانسان عما يبدو له من المآرب ، ويردد في نفسه من المعاني . ومن البين جلياً أن المعاني تبلغ في الكثرة أن تضيق عليها دائرة الحصر ، وتنتهي دونها أرقام الحاسبين ، فلم يكن من حكمة الواضع سوى أن وضع لجانب كبير من المعاني ألفاظاً عينها كالسواء والمطر والنبات والعلم والعقل ، وتوسل للدلالة على يقينها بمقاييس قدرها . والكلم التي تصاغ على مثال هذه المقاييس معدودة في جملة ما هو عربي فصيح .

ولولا هذه المقاييس لضاعت اللغة على الناطق بها ، فيقع في تضيعة المعنى والفهاة ، ويشكر من الاشارات التي تخرج به عن حسن السمات والرزانة ، ويرتكب التشايب محاولاً بها افادة أصل المعنى لا كما يستعملها اليوم حلية للمنطق ، ومظهراً من مظاهر البلاغة .

ولو صح أن يضع الواضع لكل معنى لفظاً يختص به ، لكان الحرج الذي تقع فيه اللغة أن تضيق المجلدات الضخمة عن تدوينها ، ويتعذر على البشر حفظ ما يكفي للمحاورات على اختلاف فنونها ، وتباين وجوها .

فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة ، ووسيلة تسكن الانسان من النطق بألف من الكلم والجمل دون أن تفرغ سمعه من قبل ، أو يحتاج في الوثوق من صحة عريبتها الى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمشور العرب ومنظومها .

وقد يخطر على بالك أن في اللغة العربية ألفاظاً مترادفات بالغات

في الكثرة أن يكون للسعنى الواحد عشرات أو مئات من الأسماء (١) ،  
وتفرد لو صرف الواضع هذه المترادفات الى جانب من المعاني التي تركها  
لحكم القياس . وجواب هذا أن للمترادفات في بلاغة القول ، ورصانة  
تأليف الكلم ، وإقامة وزن الشعر ، وتيسير القافية ، فضلا لا يغنى غيرها  
فيه غنائها ، فهي من مفاخر اللغة ، ودلائل سعة بياتها ، فالمترادفات تسد  
وجوها من الحاجة غير الوجود التي يسدها القياس ، ولا تنسى أن الكثير  
من هذه المترادفات قد نشأ من تعدد اللغات ، أو من ملاحظة اختلاف  
دقيق في الأحوال والصفات .

هذا وجه الحاجة الى القياس في صيغ الكلم واشتقاقها ولا يخفى  
عليك بعد هذا وجه الحاجة الى فتح باب القياس في نظم الكلام ، وما  
يعرض للكلم من نحو التقديم والتأخير ، والاتصال والانفصال ،  
والاعراب والبناء ، والحذف والذكر ، فإن تباين الاغراض ، وتشعب  
العلوم ، وتفاوت عقول المخاطبين ، واختلاف أذواقهم ، مما يستدعي  
اطلاق العنان للمتكلمين يذهبون في البيان كل مذهب قيتهم ، ويتعلقون  
منه بكل أسلوب مقبول ، حتى يظهر فيهم الخطيب المصقع ، والشاعر  
المفلق ، والكاتب المبدع ، والمناظر المنجم ، والمحاضر الفعّال على  
الدرر ، والعلامة المتجلى للمعاني الغامضة في أجمل الصور .

## أنواع القياس

وما الذي نريد بحثه في هذه المقالات ؟

تجرى كلمة القياس عند البحث في معاني الألفاظ العربية وأحكامها  
فترد على أربعة وجوه :

( أحدها ) : حيل العرب أنفسهم لبعض الكلمات على أخرى ،  
واعطاؤها حكمها لوجه يجمع بينهما ، كما يقال : أعرب الفعل المضارع  
قياساً على الاسم لمشايبته له في احتماله لمعان لا يتبين المراد منها إلا  
بالاعراب . والى هذا أشار الزمخشري في بعض مقاماته بقوله : « ضارع  
الأبرار بعمل التواب الأواب » ، فالفعل لمضارعة الاسم فاز بالاعراب .  
وكما يقال : دخلت الفاء خبر الموصول في نحو قولهم : « من  
يأينني فله درهم » قياساً لموصول على الشرط لمشايبته إياه في إفادة  
العصوم .

وكما يقال : نصبت « لا » النافية للجنس الاسم ورفعت الخبر  
قياساً على « ان » لمشايبتها إياها في التوكيد ، فإن « لا » تأتي لتأكيد  
النفي ، كما تأتي « إن » لتوكيد الإثبات .

والقياس بهذا المعنى واقع من العرب أنفسهم ، ويذكره النحوي  
نبيها على علة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح . وليس هذا الضرب  
من القياس دالاً في موضوع هذه المقالات .

( ثانيها ) أن تعمد الى اسم وضع لمعنى يشتمل على وصف يدور  
معه الاسم وجوداً وعدماً ، فتعدي هذا الاسم الى معنى آخر تحقق  
فيه ذلك الوصف ، وتجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغة ،

(١) ذكر صاحب القاموس في مادة ( سيف ) أن للسيف أسماء تنيف  
على ألف اسم ، قال : وذكرتها في « الروض المسوف » .

في الكثرة أن يكون للسعى الواحد عشرات أو مئات من الأسماء (١) ، وتوعد لو صرف الواضع هذه المترادفات الى جانب من المعاني التي تركها لحكم القياس . وجواب هذا أن للمترادفات في بلاغة القول ، ورصانة تأليف الكلم ، وإقامة وزن الشعر ، وتيسير القافية ، فضلا لا يغني غيرها فيه غناها ، فهي من مفاخر اللغة ، ودلائل سعة بياتها ، فالمترادفات تسد وجوها من الحاجة غير الوجود التي يسدها القياس ، ولا تنسى أن الكثير من هذه المترادفات قد نشأ من تعدد اللغات ، أو من ملاحظة اختلاف دقيق في الأحوال والصفات .

هذا وجه الحاجة الى القياس في صيغ الكلم واشتقاقها ولا يخفى عليك بعد هذا وجه الحاجة الى فتح باب القياس في نظم الكلام ، وما يعرض للكلم من نحو التقديم والتأخير ، والاتصال والانفصال ، والاعراب والبناء ، والحذف والذكر ، فإن تباين الاغراض ، وتشعب العلوم ، وتفاوت عقول المخاطبين ، واختلاف أذواقهم ، مما يستدعي إطلاق العنان للمتكلمين يذهبون في البيان كل مذهب قيتهم ، ويتعلقون منه بكل أسلوب مقبول ، حتى يظهر فيهم الخطيب المصقع ، والشاعر المفلح ، والكاتب المبدع ، والمناظر المنجم ، والمحاضر الفواص على الدرر ، والعلامة المتجلى للمعاني الغامضة في أجمل الصور .

## أنواع القياس

وما الذي نريد بحثه في هذه المقالات ؟

تجرى كلمة القياس عند البحث في معاني الألفاظ العربية وأحكامها فتد على أربعة وجوه :

( أحدها ) : حيل العرب أنفسهم لبعض الكلمات على أخرى ، واعطاؤها حكمها لوجه يجمع بينهما ، كما يقال : أعرب الفعل المضارع قياساً على الاسم لمشايبته له في احتماله لمعان لا يتبين المراد منها إلا بالاعراب . والى هذا أشار الزمخشري في بعض مقاماته بقوله : « ضارع الأبرار بعمل التواب الأواب ، فالفعل لمضارعتة الاسم فاز بالاعراب » . وكما يقال : دخلت الفاء خبر الموصول في نحو قولهم : « من يأتيني فله درهم » قياساً لموصول على الشرط لمشايبته إياه في إفادة العوم .

وكما يقال : نصبت « لا » النافية للجنس الاسم ورفعت الخبر قياساً على « ان » لمشايبتها إياها في التوكيد ، فإن « لا » تأتي لتأكيد النفي ، كما تأتي « إن » لتوكيد الإثبات .

والقياس بهذا المعنى واقع من العرب أنفسهم ، ويذكره النحوي نبيها على علة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح . وليس هذا الضرب من القياس دالاً في موضوع هذه المقالات .

( ثانيها ) أن تعمد الى اسم وضع لمعنى يشتمل على وصف يدور معه الاسم وجوداً وعدماً ، فتعدي هذا الاسم الى معنى آخر تحقق فيه ذلك الوصف ، وتجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغة ،

(١) ذكر صاحب القاموس في مادة ( سيف ) أن للسيف أسماء تنيف على ألف اسم ، قال : وذكرتها في « الروض المسوف » .

ومثال هذا اسم الخمر عند من يراه موضوعا للمعتصر من العنب خاصة، وما وضع للمعتصر من العنب الا لوصف هو مخامرته للعقل وستره ، فاذا وجد عصير من غير العنب يشارك المعتصر من العنب في الشدة المطربة المخمرة للعقل ، فان من يقول بصحة هذا القياس يجعل هذا العصير من أفراد الخمر ويسميه خمرًا تسمية حقيقية لغوية .

وان شئت مثالا آخر فانظر في اسم السارق عند من يقول : أنه موضوع لمن يأخذ مال الأحياء خفية ، فإنك تجد من ينش القبور لاخذ ما على الموتى من أكلان ، قد شارك من يأخذ أموال الأحياء في وصف أخذ المال خفية ، ومقتضى صحة هذا الضرب من القياس أن تجعل اسم السارق متناولا للنباش على وجه الحقيقة اللغوية ، وتكون هذه الحقيقة قد تقررت من طريق القياس لا من طريق السماع .

وهذا الضرب من القياس هو الذي ينظر اليه علماء أصول الفقه عند ما يتعرضون لمسألة « هل تثبت اللغة بالقياس »<sup>(١)</sup> .

(ثالثها) الحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت ليا باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير والنسب والجمع ، وأصل هذا أن الكلمات الواردة في كلام العرب على حالة خاصة ، يستتبط منها علماء العربية قاعدة تخويل المتكلم الحق في أن يقيس على تلك الكلمات الواردة ، ما ينطق به من أمثالها .

(١) من يرى أن القياس في اللغة على هذا الوجه غير صحيح يرى أن الخمر في لسان العرب غير خاص بالمعتصر من العنب ، بل يتناول المتخذ من تمر النخيل بمقتضى الوضع فتكون حرمة ثابتة بنفس الآية ( انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان ) واذا سلم اختصاص اسم الخمر في لسان العرب بالمعتصر من العنب قال : حرمة المسكر من غير عصير العنب ثابتة بالقواعد الشرعية القطعية والاحاديث الصحيحة النبوية كقوله صلى الله عليه وسلم « كل مسكر حرام »

(رابعها) اعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه ، كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجي قياسا على الاسماء المنتهية بتاء التانيث ، وكما أجاز طائفة حذف الضمير المجرور العائد من الصلة الى الموصول متى تعين حرف الجر ، قياسا على حذف الضمير العائد من جملة الخبر الى المبتدأ ، فتقول : قضيت الليلة التي ولدت في سرور ، أي ولدت فيها ، جاز لك أن تقول : هذا الكتاب المورقة تساوى درهما ، أي الورقة منه بدرهم .

وهذا النوع من القياس والنوع الذي قبله هما موقع النظر ومجال البحث في هذه المقالات ، واخترت للفرق بينهما التعبير عن الاول بالقياس الاصلى وعن الثاني بقياس التشيل .



ومثال هذا اسم الخمر عند من يراه موضوعا للمعتصر من العنب خاصة، وما وضع للمعتصر من العنب الا لوصف هو مخامرته للعقل وستره ، فاذا وجد عصير من غير العنب يشارك المعتصر من العنب في الشدة المطربة المخمرة للعقل ، فان من يقول بصحة هذا القياس يجعل هذا العصير من أفراد الخمر ويسميه خمرًا تسمية حقيقية لغوية .

وان شئت مثالا آخر فانظر في اسم السارق عند من يقول : أنه موضوع لمن يأخذ مال الأحياء خفية ، فإنك تجد من يبش القبور لاخذ ما على الموتى من أكلان ، قد شارك من يأخذ أموال الأحياء في وصف أخذ المال خفية ، ومقتضى صحة هذا الضرب من القياس أن تجعل اسم السارق متناولا للنباش على وجه الحقيقة اللغوية ، وتكون هذه الحقيقة قد تقررت من طريق القياس لا من طريق السماع .

وهذا الضرب من القياس هو الذي ينظر اليه علماء أصول الفقه عند ما يتعرضون لمسألة « هل تثبت اللغة بالقياس »<sup>(١)</sup> .

(ثالثها) الحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت ليا باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير والنسب والجمع ، وأصل هذا أن الكلمات الواردة في كلام العرب على حالة خاصة ، يستتبط منها علماء العربية قاعدة تخويل المتكلم الحق في أن يقيس على تلك الكلمات الواردة ، ما ينطق به من أمثالها .

(١) من يرى أن القياس في اللغة على هذا الوجه غير صحيح يرى أن الخمر في لسان العرب غير خاص بالمعتصر من العنب ، بل يتناول المتخذ من تمر النخيل بمقتضى الوضع فتكون حرمة ثابتة بنفس الآية ( انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان ) واذا سلم اختصاص اسم الخمر في لسان العرب بالمعتصر من العنب قال : حرمة المسكر من غير عصير العنب ثابتة بالقواعد الشرعية القطعية والاحاديث الصحيحة النبوية كقوله صلى الله عليه وسلم « كل مسكر حرام »

(رابعها) اعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه ، كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجي قياسا على الاسماء المنتهية بتاء التانيث ، وكما أجاز طائفة حذف الضمير المجرور العائد من الصلة الى الموصول متى تعين حرف الجر ، قياسا على حذف الضمير العائد من جملة الخبر الى المبتدأ ، فتقول : قضيت الليلة التي ولدت في سرور ، أي ولدت فيها ، جاز لك أن تقول : هذا الكتاب المورقة تساوى درهما ، أي الورقة منه بدرهم .

وهذا النوع من القياس والنوع الذي قبله هما موقع النظر ومجال البحث في هذه المقالات ، واخترت للفرق بينهما التعبير عن الاول بالقياس الاصلى وعن الثاني بقياس التشيل .

## القياس الاصلي

( ما يقاس عليه )

يجع اللسان العربي تحت اسمه لغات شتى ، ولكنها تختلف فيما بينها اختلافا يسيرا ، ووجوه هذا الاختلاف مفصلة في كتب فقه اللغة وآدابها ولا تكاد تخرج عن اختلاف الكلمات ببعض حروفها ، أو حال من أحوالها : كالحركة والسكون ، أو الاعراب والبناء ، أو الفك والادغام ، أو التصحيح والتعليل ، أو الامالة والتفخيم ، أو ترتيب الحروف ، أو المدوالقصر ، أو الاتسام والنقص ، أو الاعمال والاهمال ، التذكير والتأنيث . وقد يكون الاختلاف في بعض الالفاظ من حيث وضعها في لغة لمعنى ، ووضعها لمعنى آخر في لغة أخرى ، ومن هنا كثرت الالفاظ المشتركة ، أو من حيث استعمال لفظ في لغة لمعنى ، واستعمال لفظ آخر في لغة غيرها لذلك المعنى ، ومن هنا اتسع باب الترادف حتى صار للمعنى الواحد مئات من الاسماء ، وقد تختلف هذه اللغات في بعض وجوه النظم ، كتقديم عامل « كم » الخبرية عليها ، فانه يقدم في لغة ، ولا يقدم في أخرى .

تفاوتت هذه اللغات بالجودة وفصاحة اللهجة ، وجميعها ما يصح القياس عليه ، قال ابن جنى في الخصائص « اللغات على اختلافها كلها حجة ، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء » وقال أبو حيان في شرح التسهيل « كل ما كان لغة لقبيلة صح القياس عليه » . وأفضل ما يحتج به في تقرير أصول اللغة القرآن الكريم ، فانه نزل بلسان عربى مبين ، ولا يترى أحد في أنه بالغ في الفصاحة وحسن البيان

الذروة التي ليس بعدها مرتقى ، فتأخذ بالقياس على ما وردت عليه كلمه وآياته من أحكام لفظية ، ولا فرق عندنا بين ما وافق الاستعمال الجارى فيما وصل اليها من شعر العرب ومنشورهم ، وما جاء على وجه اشرد به ، ولا تتبع سبيل من يحدون عن ظاهره ، ويذهبون به مذهب التأويل ليوافق آراءهم النحوية ، قال الرازي في تفسيره « إذا جوزنا اثبات اللغة بشعر مجهول ، فجواز اثباتها بالقرآن العظيم أولى . وكثيرا ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الالفاظ الواردة في القرآن ، فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول ، فرحوا به ، وأنا شديد التعجب منهم ، فانهم اذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلا على صحته ، فلاذن يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحته كان أولى » .

وقال ابن حزم في كتاب الفصل « ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرىء القيس أو لزهير أو لجبرير أو الحطيئة أو الطيرماتح أو لأعرابي أسدى أو سنلى أو تسمى أو من سائر أبناء العرب لفظا في شعر أو ثر جعله في اللغة ، وقطع به ، ولم يعترض فيه ، ثم اذا وجد الله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما ، لم يلتفت اليه ، ولا جعله حجة ، وجعل يصرفه عن وجهه ، ويحرفه عن موضعه ، ويتحيل في حالته عما أوقعه الله عليه »

فمن الحق ان مكانة القرآن الكريم المتناهية في الفصاحة والبلاغة تقضى بالاحتجاج به في كل حال . ومن النجاة من ينتزع من المقدار الذى يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيا ، ويتخذ مذهباً ، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم ، فيأخذ في صرف الآية عن وجهها . ومن أمثلة هذا أنهم قرروا أن « أن » المصدرية لا يجوز حذفها ، وأن نحو « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » يحفظ ولا يقاس عليه . وقد جاء على نحو هذا المشكل قوله تعالى ( ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا ) ومقتضى ارتفاع منزلة القرآن في الفصاحة ، وأخذه بأحسن طرق البيان

## القياس الاصلى

( ما يقاس عليه )

يجع اللسان العربى تحت اسمه لغات شتى ، ولكنها تختلف فيما بينها اختلافا يسيرا ، ووجوه هذا الاختلاف مفصلة في كتب فقه اللغة وآدابها ولا تكاد تخرج عن اختلاف الكلمات ببعض حروفها ، أو حال من أحوالها : كالحركة والسكون ، أو الاعراب والبناء ، أو الفك والادغام ، أو التصحيح والتعليل ، أو الامالة والتفخيم ، أو ترتيب الحروف ، أو المدوالقصر ، أو الاتسام والنقص ، أو الاعمال والاهمال ، التذكير والتأنيث . وقد يكون الاختلاف في بعض الالفاظ من حيث وضعها في لغة لمعنى ، ووضعها لمعنى آخر في لغة أخرى ، ومن هنا كثرت الالفاظ المشتركة ، أو من حيث استعمال لفظ في لغة لمعنى ، واستعمال لفظ آخر في لغة غيرها لذلك المعنى ، ومن هنا اتسع باب الترادف حتى صار للمعنى الواحد مئات من الاسماء ، وقد تختلف هذه اللغات في بعض وجوه النظم ، كتقديم عامل « كم » الخبرية عليها ، فانه يقدم في لغة ، ولا يقدم في أخرى .

تفاوتت هذه اللغات بالجودة وفصاحة اللهجة ، وجميعها ما يصح القياس عليه ، قال ابن جنى في الخصائص « اللغات على اختلافها كلها حجة ، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء » وقال أبو حيان في شرح التسهيل « كل ما كان لغة لقبيلة صح القياس عليه » . وأفضل ما يحتج به في تقرير أصول اللغة القرآن الكريم ، فانه نزل بلسان عربى مبين ، ولا يترى أحد في أنه بالغ في الفصاحة وحسن البيان

الذروة التى ليس بعدها مرتقى ، فتأخذ بالقياس على ما وردت عليه كلمه وآياته من أحكام لفظية ، ولا فرق عندنا بين ما وافق الاستعمال الجارى فيما وصل اليها من شعر العرب ومنشورهم ، وما جاء على وجه اشرد به ، ولا تتبع سبيل من يحدون عن ظاهره ، ويذهبون به مذهب التأويل ليوافق آراءهم النحوية ، قال الرازي في تفسيره « إذا جوزنا اثبات اللغة بشعر مجهول ، فجواز اثباتها بالقرآن العظيم أولى . وكثيرا ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الالفاظ الواردة في القرآن ، فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول ، فرحوا به ، وأنا شديد التعجب منهم ، فانهم اذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلا على صحته ، فلاذن يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحته كان أولى . »

وقال ابن حزم في كتاب الفصل « ولا عجب أعجب ممن إن وجد لأمريء القيس أو لزهير أو لجبرير أو الحطيئة أو الطيرماتح أو لأعرابي أسدى أو سنلى أو تسمى أو من سائر أبناء العرب لفظا في شعر أو ثر جعله في اللغة ، وقطع به ، ولم يعترض فيه ، ثم اذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما ، لم يلتفت اليه ، ولا جعله حجة ، وجعل يصرفه عن وجهه ، ويحرفه عن موضعه ، ويتحيل في حالته عما أوقعه الله عليه »

فمن الحق ان مكانة القرآن الكريم المتناهية في الفصاحة والبلاغة تقضى بالاحتجاج به في كل حال . ومن النجاة من ينتزع من المقدار الذى يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيا ، ويتخذ مذهباً ، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم ، فيأخذ في صرف الآية عن وجهها . ومن أمثلة هذا أنهم قرروا أن « أن » المصدرية لا يجوز حذفها ، وأن نحو « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » يحفظ ولا يقاس عليه . وقد جاء على نحو هذا المشكل قوله تعالى ( ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا ) ومقتضى ارتفاع منزلة القرآن في الفصاحة ، وأخذه بأحسن طرق البيان

فأنكر بعضهم القراءة ، وذهب بها آخرون مذهب التأويل والتقدير ،  
والحق أن تتلقى القراءة المتواترة بالقبول ، ولا نحمل الآية مالا تطيقه  
بلاغتها من التعسف في التقدير ، نقيها على ظاهرها ، ولا نسلم أن  
الفصل في مثل هذا مخالف للفصاحة ، وبالأحرى بعد أن أورد له ابن  
جني في الخصائص شواهد متعددة ولا أخال أحدا يعول في مثل هذا  
على ذوقه فيقول : إن الذوق ينفر من صورة المعنى الذي يفصل فيه  
بين المضاف والمضاف إليه بأحد معولات المضاف ، فإن مثل هذا  
لا يرجع فيه إلى ملائمة الأذواق الخاصة ، بل مدارد على ما يجري به  
الاستعمال ، ويثبت في الرواية ، فما نجدد واردا في الكلام الفصيح نعلم  
أنه لا يكدر من مشرب الفصاحة العربية ، ولا يثلم من سور البلاغة  
فتيلا .

ومما يقرب لك أن حكم الفصل بين الكلم لا يرجع فيه إلى الذوق  
الخاص ، وأنه عائد إلى ما يسمع من كلام المشهود لهم بالفصاحة في تلك  
اللغة ، أن اللغات تختلف فيه اختلافا كثيرا ، ففي اللسان الألماني مثلا  
يفصلون بين أداة التعريف والمعرف بجمل كثيرة ، وربما كان الفعل  
مركبا من قطعتين ، فيضمعون القطعة الأولى في صدر الكلام ، ويلقون  
الأخرى في نهايته ، فيتنق أن يكون بين القطعتين كلمات فوق العشر .  
وتراهم يفصلون بين علامة الاستقبال والفعل بجمل متعددة . ولا شبهة  
أن ارتباط أداة التعريف بالمعرف ، أو بعض أجزاء الكلمة ببعض ، أو  
علامة استقبال الفعل بالفعل ، لا يقل في شدته عن ارتباط المضاف  
بالمضاف إليه . ولا ننسى أن للمصدر المضاف صلة بمعموله تشبه صلته  
بالمضاف إليه .

حاول بعضهم الاعتذار عن يقولون في الآية تأتي على وجه يخالف  
مذهبهم النحوي : هذا غير مقيس ، أو موقوف على السماع ، فقال :

إن النحاة لما استقرأوا كلام العرب وجدوه على قسمين : قسم اشتهر  
استعماله وكثرت نظائره فجعلوه قياسا مطردا ، وقسم لم يظهر لهم فيه  
وجه القياس لقلته وكثرة ما يخالفه فوصفوه بالشذوذ ووقفوه على  
السماع لا لأنه غير فصيح بل لأنهم علموا أن العرب لم تقصد بذلك  
القليل أن يقاس عليه .

وإذا سلموا أن ما جاءت عليه الآية مما يخالف مذهبهم غربي فصيح  
كان اعتذارهم بأن العرب لم تقصد لأن يقاس عليه ، أوهى من بيت  
العنكبوت . وفي صحة القياس على ما ترد به الآيات الكريمة مخالفا لما  
اشتهر في كلام العرب ، زيادة في أساليب القول ، وفتح طرق يزداد بها  
بيان اللغة سعة على سعة .

فأنكر بعضهم القراءة ، وذهب بها آخرون مذهب التأويل والتقدير ،  
والحق أن تتلقى القراءة المتواترة بالقبول ، ولا نحصل الآية مالا تطيقه  
بلاغتها من التعسف في التقدير ، نقيها على ظاهرها ، ولا نسلم أن  
الفصل في مثل هذا مخالف للفصاحة ، وبالأحرى بعد أن أورد له ابن  
جني في الخصائص شواهد متعددة ولا أخال أحدا يعول في مثل هذا  
على ذوقه فيقول : إن الذوق ينفر من صورة المعنى الذي يفصل فيه  
بين المضاف والمضاف إليه بأحد معولات المضاف ، فإن مثل هذا  
لا يرجع فيه إلى ملائمة الأذواق الخاصة ، بل مدارد على ما يجري به  
الاستعمال ، ويثبت في الرواية ، فما نجدد واردا في الكلام الفصيح نعلم  
أنه لا يكدر من مشرب الفصاحة العربية ، ولا يثلم من سور البلاغة  
فتيلا .

ومما يقرب لك أن حكم الفصل بين الكلم لا يرجع فيه إلى الذوق  
الخاص ، وأنه عائد إلى ما يسمع من كلام المشهود لهم بالفصاحة في تلك  
اللغة ، أن اللغات تختلف فيه اختلافا كثيرا ، ففي اللسان الألماني مثلا  
يفصلون بين أداة التعريف والمعرف بجعل كثيرة ، وربما كان الفعل  
مركبا من قطعتين ، فيضمعون القطعة الأولى في صدر الكلام ، ويلقون  
الأخرى في نهايته ، فيتفق أن يكون بين القطعتين كلمات فوق العشر .  
وتراهم يفصلون بين علامة الاستقبال والفعل بجعل متعددة . ولا شبهة  
أن ارتباط أداة التعريف بالمعرف ، أو بعض أجزاء الكلمة ببعض ، أو  
علامة استقبال الفعل بالفعل ، لا يقل في شدته عن ارتباط المضاف  
بالمضاف إليه . ولا ننسى أن للمصدر المضاف صلة بمعموله تشبه صلته  
بالمضاف إليه .

حاول بعضهم الاعتذار عن يقولون في الآية تأتي على وجه يخالف  
مذهبهم النحوي : هذا غير مقيس ، أو موقوف على السماع ، فقال :

إن النحاة لما استقرأوا كلام العرب وجدوه على قسمين : قسم اشتهر  
استعماله وكثرت نظائره فجعلوه قياسا مطردا ، وقسم لم يظهر لهم فيه  
وجه القياس لقلته وكثرة ما يخالفه فوصفوه بالشذوذ ووقفوه على  
السماع لا لأنه غير فصيح بل لأنهم علموا أن العرب لم تقصد بذلك  
القليل أن يقاس عليه .

وإذا سلموا أن ما جاءت عليه الآية مما يخالف مذهبهم غربي فصيح  
كان اعتذارهم بأن العرب لم تقصد لأن يقاس عليه ، أوهى من بيت  
العنكبوت . وفي صحة القياس على ما ترد به الآيات الكريمة مخالفا لما  
اشتهر في كلام العرب ، زيادة في أساليب القول ، وفتح طرق يزداد بها  
بيان اللغة سعة على سعة .

## الحديث الشريف

جرى جمهور النحاة على عدم الاحتجاج بالحديث الشريف في تقرير الأحكام العربية ، وخالفهم العلامة محمد بن مالك ، فجرى على الاستشهاد به في كثير من الأحكام التي خالف فيها الجمهور ، وسبقه إلى مخالفة النحويين في هذا الشأن أبو محمد بن حزم ، فقال عقب الكلام الذي نقلناه عنه في الاحتجاج بالقرآن الكريم « وإذا وجد - يعني الباحث في العربية - لرسول الله ( ص ) كلاماً فعل به مثل ذلك ( أي صرفه عن وجهه ، وحرّفه عن موضعه ) وثاقه لقد كان محمد بن عبد الله قبل أن يكرمه الله بالنبوة ، وآيام كان بسكة أعلم بلغة قومه وأفصح ، فكيف بعد أن اختسه الله للندوة ، واجتباة للوساطة بينه وبين خلقه » .

وكلام ابن حزم هذا لم يصادف المقتل في رد مذهب الجمهور ، لأن الجمهور لم يمتنعوا من الاستشهاد بالحديث النبوي في تقرير أحكام اللسان لاقتقادهم التقص في فصاحة الرسول ( ص ) ، فهذا لا يخطر على بال أحد ألم بشيء من سيرته ، فضلاً عن علماء عرفوا أنه كان أفصح من نطق بالضاد ، وأوتي من جوامع الكلم وعلم السنة العرب ما لا يجاريه فيه أحد سبقه أو جاء من بعده ، وإنما امتنعوا من ذلك لكثرة ما وقع في الحديث الشريف من الرواية بالمعنى ، وفي الرواية مولّدون لم يتشأوا على النطق بالعربية الصحيحة ، والدليل على تصرف الرواة في ألفاظ الحديث بعد احتفاظهم بمعانيها ، وجود أحاديث تختلف ألفاظها اختلافاً كثيراً ، فترى الحديث الوارد في وقعة معينة قد اختلفت ألفاظه في الرواية ، ومن هذه الألفاظ ما يكون جارياً على المعروف في كلام العرب ، ومنها ما يكون مخالفاً . وتصرف الرواة في الأحاديث

هذا التصرف لأنهم كانوا يوجهون همهم إلى ما أودعه الحديث من أحكام وآداب ، فتى عرف الراوي أن عبارته أحاطت بالمعنى وأخذته من جوانبه ، اخلقتها غير ملتزم الألفاظ التي تلتى فيها المعنى أولاً .

أما وجهة نظر ابن مالك فهي أن الأصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سنع ، خصوصاً أن أهل العلم قد شددوا في ضبط ألفاظه والتحري في نقله ، والمجيزون لروايته بالمعنى معترفون بأنها خلاف الأولى وبهذا الأصل تحصل غلبة الظن بأن الحديث مروى بلفظه ، وهذا الظن كاف في تقرير الأحكام النحوية ، على أن الخلاف في صحة نقل الحديث بالمعنى إنما يجري في غير ما لم يدون في الكتب ، أما ما دون في الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير نزاع كما نص على ذلك ابن الصلاح ، وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول حين كان أولئك الرواة الذين يتصرفون في ألفاظ الحديث - على تقدير تصرفهم - ممن يوثق بهم ويحتج في أحكام الألفاظ بعباراتهم .

ومما لا ينبغي أن يكون موضع خلاف بين الترتين أربعة أنواع من الأحاديث :

( أحدها ) ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ، وبلوغه أعلى ما يمكن لبشر أن يبلغه من حكمة البيان ، فإن المعروف في رواية الحديث بهذا القصد أن يحافظوا على ألفاظ الحديث نفسها كقولهم ( ص ) ( حسي الوطيس ) أي اشتد الضراب في الحرب ، وقوله ( مات حتف أمه ) أي مات على فراشه وقوله ( الناس معادن كسعادن الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا ) .

( ثانياً ) ما يروى للاستدلال على أنه ( ص ) كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم ككتابه إلى همدان ، وكلامه مع ذى المشعار الهمداني وطرفة النهدي وغيرهما .

## الحديث الشريف

جرى جمهور النحاة على عدم الاحتجاج بالحديث الشريف في تقرير الأحكام العربية ، وخالفهم العلامة محمد بن مالك ، فجرى على الاستشهاد به في كثير من الأحكام التي خالف فيها الجمهور ، وسبقه إلى مخالفة النحويين في هذا الشأن أبو محمد بن حزم ، فقال عقب الكلام الذي نقلناه عنه في الاحتجاج بالقرآن الكريم « وإذا وجد - يعني الباحث في العربية - لرسول الله ( ص ) كلاماً فعل به مثل ذلك ( أي صرفه عن وجهه ، وحرّفه عن موضعه ) وثاقه لقد كان محمد بن عبد الله قبل أن يكرمه الله بالنبوة ، وآيام كان بسكة أعلم بلغة قومه وأفصح ، فكيف بعد أن اختسه الله للندوة ، واجتباة للوساطة بينه وبين خلقه » .

وكلام ابن حزم هذا لم يصادف المقتل في رد مذهب الجمهور ، لأن الجمهور لم يمتنعوا من الاستشهاد بالحديث النبوي في تقرير أحكام اللسان لاقتقادهم التقص في فصاحة الرسول ( ص ) ، فهذا لا يخطر على بال أحد ألم بشيء من سيرته ، فضلاً عن علماء عرفوا أنه كان أفصح من نطق بالضاد ، وأوتي من جوامع الكلم وعلم السنة العرب ما لا يجاريه فيه أحد سبقه أو جاء من بعده ، وإنما امتنعوا من ذلك لكثرة ما وقع في الحديث الشريف من الرواية بالمعنى ، وفي الرواية مولّدون لم يتشأوا على النطق بالعربية الصحيحة ، والدليل على تصرف الرواة في ألفاظ الحديث بعد احتفاظهم بمعانيها ، وجود أحاديث تختلف ألفاظها اختلافاً كثيراً ، فترى الحديث الوارد في وقعة معينة قد اختلفت ألفاظه في الرواية ، ومن هذه الألفاظ ما يكون جارياً على المعروف في كلام العرب ، ومنها ما يكون مخالفاً . وتصرف الرواة في الأحاديث

هذا التصرف لأنهم كانوا يوجهون همهم إلى ما أودعه الحديث من أحكام وآداب ، فتى عرف الراوي أن عبارته أحاطت بالمعنى وأخذته من جوانبه ، اخلقتها غير ملتزم الألفاظ التي تلتى فيها المعنى أولاً .

أما وجهة نظر ابن مالك فهي أن الأصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سنع ، خصوصاً أن أهل العلم قد شددوا في ضبط ألفاظه والتحري في نقله ، والمجيزون لروايته بالمعنى معترفون بأنها خلاف الأولى وبهذا الأصل تحصل غلبة الظن بأن الحديث مروى بلفظه ، وهذا الظن كاف في تقرير الأحكام النحوية ، على أن الخلاف في صحة نقل الحديث بالمعنى إنما يجري في غير ما لم يدون في الكتب ، أما ما دون في الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير نزاع كما نص على ذلك ابن الصلاح ، وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول حين كان أولئك الرواة الذين يتصرفون في ألفاظ الحديث - على تقدير تصرفهم - ممن يوثق بهم ويحتج في أحكام الألفاظ بعباراتهم .

ومما لا ينبغي أن يكون موضع خلاف بين الترتين أربعة أنواع من الأحاديث :

( أحدها ) ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ، وبلوغه أعلى ما يمكن لبشر أن يبلغه من حكمة البيان ، فإن المعروف في رواية الحديث بهذا القصد أن يحافظوا على ألفاظ الحديث نفسها كقولهم ( ص ) ( حسي الوطيس ) أي اشتد الضراب في الحرب ، وقوله ( مات حتف أمه ) أي مات على فراشه وقوله ( الناس معادن كسعادن الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا ) .

( ثانياً ) ما يروى للاستدلال على أنه ( ص ) كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم ككتابه إلى همدان ، وكلامه مع ذى المشعار الهمداني وطرفة النهدى وغيرهما .

( ثالثها ) ما يروى لبيان أقوال كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها كالألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الادعية التي يدعو بها في أوقات خاصة .

( رابعها ) الأحاديث التي وردت من طرق متعددة ، واتحدت ألفاظها ، فاتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها ، فإن كان تعدد الطرق يتبدى بسن روجه عن النبي ( ص ) ، فالأمر واضح ، فإن اتفرد بروايته صحابي وتعددت طرق روايته عن الصحابي ، صح الاستشهاد به أيضاً ، إذ تصرف الصحابي في الحديث على تقدير تصرفه فيه لا يمنع من الاستشهاد به ، لأن ألفاظ الصحابة ما يحتاج به في العربية . ومجمل القول أن الأحاديث التي تعدد طرقها وتحد لفظها تصلح للاستشهاد متى كانت تلك الطرق المتعددة متصلة براو يحتاج بعبارة في الأحكام اللغوية .

ويعتد في تقرير أحكام اللفظ على شعار الجاهلية كأمريء القيس وزهير ، والمخضرمين وهم الذين أدركوا الجاهلية والاسلام ، كحسان ولييد ، والاسلاميين ، وهم الذين نشأوا في صدر الاسلام ، كالفرزدق وذو الرمة . وأما المحدثون وهم المولودون ، وتبدى طبقتهم بشار بن برد فلا يحتاج بشيء من أشعارهم في أحكام اللسان ؛ وكان بشار قدهجا الاخفش ، فأورد الاخفش في كتبه شيئاً من شعره ، ليكشف عنه (١) ، وكذلك سيبويه استشهد بشيء من شعر بشار تقرباً اليه لأنه كان قد هجاه لتركه الاحتجاج بشعره (٢) ، واستشهد أبو علي الفارسي في كتاب الايضاح بيت أبي تمام :

من كان مرعى عزمه وهيمه

روض الاماني لم يزل مهسزولا

(١) كتاب الموشح للمعري ، (٢) خزنة الادب للبغدادي

ولم يكن ذلك من شأنه ، لأن عقد الدولة كان يحب هذا البيت ويشده كثيراً (١) .

وذهب بعض علماء العربية الى صحة الاستشهاد بكلام من يوثق به من المحدثين ، وجنح الى هذا المذهب الزمخشري ، فقد استشهد بيت لابي تمام في تفسيره وقال « وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية ، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى الى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقنعون بذلك لو ثقفهم بروايته واتقانه » ونحا هذا النحو العلامة الرضي ، فقد استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع من شرحه لكافية ابن الحاجب ، وجرى على هذا المذهب الشهاب الخفاجي فقال في شرح درة الغواص « أجعل ما يقوله المتنبي بمنزلة ما يرويه » .

وضعف هذا المذهب من ناحية أن الرواية تعتمد على الضبط والعدالة ، أما الثقة بصحة الكلام ، أو فصاحته ، فمدارها على من يتكلم بالعربية يقتضى النشأة والقطرة ، وكيف يحتاج بأقوال هؤلاء المولدين وقد وقعوا في أغلاط كثيرة لا يستطيع أحد تخريجها على وجه مقبول فهذا أبو تمام يقول :

لعذتبه في دمنسين تقادما

محموتين لزينب وسعدا

والصواب « تقادما » . وهذا المتنبي يقول :

فإن يك بعض الناس سيفاً لدولة

فقي الناس بوقات لها وميلول

والصواب في جمع بوق أو أبواق .

ومن هنا يتبين لك أن استناد بعض المتأخرين في تصحيح بعض

(١) تاريخ ابن خلكان



( ثالثها ) ما يروى لبيان أقوال كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها كالألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الادعية التي يدعو بها في أوقات خاصة .

( رابعها ) الأحاديث التي وردت من طرق متعددة ، واتحدت ألفاظها ، فاتحدت الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها ، فإن كان تعدد الطرق يتبدى بـسن روجه عن النبي ( ص ) ، فالأمر واضح ، فإن اتفرد بروايته صحابي وتعددت طرق روايته عن الصحابي ، صح الاستشهاد به أيضاً ، إذ تصرف الصحابي في الحديث على تقدير تصرفه فيه لا يمنع من الاستشهاد به ، لأن ألفاظ الصحابة ما يحتاج به في العربية . ومجمل القول أن الأحاديث التي تعددت طرقها وتحدت لفظها تصلح للاستشهاد متى كانت تلك الطرق المتعددة متصلة براو يحتاج بعبارة في الأحكام اللغوية .

ويعتد في تقرير أحكام اللفظ على شعار الجاهلية كأمريء القيس وزهير ، والمخضرمين وهم الذين أدركوا الجاهلية والاسلام ، كحسان ولييد ، والاسلاميين ، وهم الذين نشأوا في صدر الاسلام ، كالفرزدق وذو الرمة . وأما المحدثون وهم المولودون ، وتبدى طبقتهم بـبشار بن برد فلا يحتاج بشيء من أشعارهم في أحكام اللسان ؛ وكان بشار قدهجا الاخفش ، فأورد الاخفش في كتبه شيئاً من شعره ، ليكشف عنه (١) ، وكذلك سيبويه استشهد بشيء من شعر بشار تقرباً اليه لأنه كان قد هجاه لتركه الاحتجاج بشعره (٢) ، واستشهد أبو علي الفارسي في كتاب الايضاح بيت أبي تمام :

من كان مرعى عزمه وهيمه

روض الاماني لم يزل مهسزولا

(١) كتاب الموشح للمعري ، (٢) خزنة الادب للبغدادي

ولم يكن ذلك من شأنه ، لأن عقد الدولة كان يحب هذا البيت ويشده كثيراً (١) .

وذهب بعض علماء العربية الى صحة الاستشهاد بكلام من يوثق به من المحدثين ، وجنح الى هذا المذهب الزمخشري ، فقد استشهد بيت لابي تمام في تفسيره وقال « وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية ، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى الى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقنعون بذلك لو ثوبهم بروايته واتقانه » ونحا هذا النحو العلامة الرضي ، فقد استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع من شرحه لكافية ابن الحاجب ، وجرى على هذا المذهب الشهاب الخفاجي فقال في شرح درة الغواص « أجعل ما يقوله المتنبي بمنزلة ما يرويه » .

وضعف هذا المذهب من ناحية أن الرواية تعتمد على الضبط والعدالة ، أما الثقة بصحة الكلام ، أو فصاحته ، فمدارها على من يتكلم بالعربية يقتضى النشأة والقطرة ، وكيف يحتاج بأقوال هؤلاء المولدين وقد وقعوا في أغلاط كثيرة لا يستطيع أحد تخريجها على وجه مقبول فهذا أبو تمام يقول :

لعذتني في دمنين تقادما

محموتين لزينب وسعدا

والصواب « تقادما » . وهذا المتنبي يقول :

فإن يك بعض الناس سيفاً لدولة

فقي الناس بوقات لها وميلول

والصواب في جمع بوق أو أبواق .

ومن هنا يتبين لك أن استناد بعض المتأخرين في تصحيح بعض

(١) تاريخ ابن خلكان

الكلم الى استعمال أحد أهل العلم غير سديد ، فمن الخطأ أن يترد على صاحب القاموس في قوله « والا نسودج نحن » بأن الزمخشري سبي كتابا له بالانسودج ، والنووي عبّر به في المنتهاج فقال « أنسودج المتائل » .  
وكم من إمام في العربية ينطق أو يؤلف بعبارة تخالف مذهبه الصريح ، أفلم يشترط ابن هشام في كتاب المغني لدخول هاء التثنية على الضمير كون خبره اسم إشارة ، ولم يحافظ على هذا الشرط فقال في خطبة الكتاب نفسه « وها أنا بأئح » . ووقع صاحب القاموس في هذه الهفوة بعينها ، فشرط لاتصال هاء التثنية بالضمير ما شرطه ابن هشام من الاخبار عنه باسم الإشارة ، ولم يأخذ نفسه بهذا الشرط ، فقال في خطبة القاموس « وها أنا أقول » .

ويؤكد لك عدم صحة الاحتجاج بما ينطق به علماء العربية أن صاحب القاموس صرح بأن كلمة بعض لا تدخلها اللام وهو يعلم - كما نقل بعد هذا الحكم - أن سيبويه والاختش قد استعملوها في كتابيهما . فالحق أن لا حجة فيما يلتزم به رواة الشعر أو علماء العربية إلا أن تذكره على وجه الاستئناس وأنت مالى يدك بما هو حجة ، أو منتظر لأن تظفر بالحجة .

ولابن السيد البطليوسي وجهة أخرى في صحة الاحتجاج بشعر أبي الطيب المتنبى ، هي أن البيت الذي سكت عنه علماء اللغة الذين تناولوا شعره ولم ينكروه عليه ؛ يلحق بما يصلح للاستشهاد به من كلام العرب ، ذلك أنه أورد في الاستشهاد على صحة إضافة « آل » الى الضمير قول المتنبى :

والله يسعد كل يوم جسده

ويمزيد من أعسده في آله

ثم قال : وأبو الطيب وإن كان ممن لا يحتج به في اللغة ، فإن في

بيته هذا حجة من جهة أخرى ، وذلك أن الناس عتقوا بانتقاد شعره ، وكان في عصره جماعة من اللغويين والتحويين كابن خالوية وابن جني وغيرهما ، وما رأيت منهم أحدا أنكر عليه إضافة آل الى المضمر ؛ وكذلك جميع من تكلم في شعره من الكتاب والشعراء ، كالواحدى وابن عباد والحائمي وابن وكيع ، ولا أعلم لأحد منهم اعتراضاً على هذا البيت .

وهذا الذي يقوله البطليوسي في شعر المتنبى الذي لم ينكره أولئك العلماء والكتاب لا يرفعه من مرتبة الاستئناس به الى مرتبة أن يكون حجة عند علماء العربية الذين يجتهدون في تقرير أحكام اللسان .

ويحتج بالبيت الذي لا يعرف قائله متى رواه عربي ينطق بالعربية بمقتضى السليقة ، وكان العرب ينشد بعضهم شعره للآخر ، فيرويه عنه كما سمعه أو يتصرف فيه على مقتضى لغته ، ولهذا تكثر الروايات في بعض الايات ويكون كل منها صالحا للاحتجاج ، كما يحتج بالشعر الذي يرويه من يوثق به في اللغة ، واشتهر بالضبط والاتقان وإن لم يعرف قائله وقد تلقى علماء العربية شواهد كتاب سيبويه بالقبول وفيها نحو خمسين شاهدا لم تعرف أسماء قائلها ، فأنما يكون الرد وجيها إذا روى الشعر من لم يكن عربيا فصيحاً ولم يشتهر بالضبط والاتقان فيما يسوقه من الشعر على أنه عربي فصيح .

الكلم الى استعمال أحد أهل العلم غير سديد ، فمن الخطأ أن يترد على صاحب القاموس في قوله « والا نسودج نحن » بأن الزمخشري سبي كتابا له بالانسودج ، والنووي عبّر به في المنتهاج فقال « أنسودج المتائل » .  
وكم من إمام في العربية ينطق أو يؤلف بعبارة تخالف مذهبه الصريح ، أفلم يشترط ابن هشام في كتاب المغني لدخول هاء التثنية على الضمير كون خبره اسم إشارة ، ولم يحافظ على هذا الشرط فقال في خطبة الكتاب نفسه « وها أنا بأئح » . ووقع صاحب القاموس في هذه الهفوة بعينها ، فشرط لاتصال هاء التثنية بالضمير ما شرطه ابن هشام من الاخبار عنه باسم الإشارة ، ولم يأخذ نفسه بهذا الشرط ، فقال في خطبة القاموس « وها أنا أقول » .

ويؤكد لك عدم صحة الاحتجاج بما ينطق به علماء العربية أن صاحب القاموس صرح بأن كلمة بعض لا تدخلها اللام وهو يعلم - كما نقل بعد هذا الحكم - أن سيبويه والاختش قد استعملوها في كتابيهما .  
فالحق أن لا حجة فيما يلتزم به رواة الشعر أو علماء العربية إلا أن تذكره على وجه الاستئناس وأنت مالى يدك بما هو حجة ، أو منتظر لأن تظفر بالحجة .

ولابن السيد البطليوسي وجهة أخرى في صحة الاحتجاج بشعر أبي الطيب المتنبى ، هي أن البيت الذي سكت عنه علماء اللغة الذين تناولوا شعره ولم ينكروه عليه ؛ يلحق بما يصلح للاستشهاد به من كلام العرب ، ذلك أنه أورد في الاستشهاد على صحة إضافة « آل » الى الضمير قول المتنبى :

والله يسعد كل يوم جده

ويمزيد من أعسده في آله

ثم قال : وأبو الطيب وإن كان ممن لا يحتج به في اللغة ، فإن في

بيته هذا حجة من جهة أخرى ، وذلك أن الناس عتقوا بانتقاد شعره ، وكان في عصره جماعة من اللغويين والتحويين كابن خالوية وابن جني وغيرهما ، وما رأيت منهم أحدا أنكر عليه إضافة آل الى المضمر ؛ وكذلك جميع من تكلم في شعره من الكتاب والشعراء ، كالواحدى وابن عباد والحامى وابن وكيع ، ولا أعلم لأحد منهم اعتراضاً على هذا البيت .

وهذا الذي يقوله البطليوسي في شعر المتنبى الذي لم ينكره أولئك العلماء والكتاب لا يرفعه من مرتبة الاستئناس به الى مرتبة أن يكون حجة عند علماء العربية الذين يجتهدون في تقرير أحكام اللسان .

ويحتج بالبيت الذي لا يعرف قائله متى رواه عربي ينطق بالعربية بمقتضى السليقة ، وكان العرب ينشد بعضهم شعره للآخر ، فيرويه عنه كما سمعه أو يتصرف فيه على مقتضى لغته ، ولهذا تكثر الروايات في بعض الابيات ويكون كل منها صالحا للاحتجاج ، كما يحتج بالشعر الذي يرويه من يوثق به في اللغة ، واشتهر بالضبط والاتقان وإن لم يعرف قائله وقد تلقى علماء العربية شواهد كتاب سيبويه بالقبول وفيها نحو خمسين شاهدا لم تعرف أسماء قائلها ، فأنما يكون الرد وجيها إذا روى الشعر من لم يكن عربيا فصيحاً ولم يشتهر بالضبط والاتقان فيما يسوقه من الشعر على أنه عربي فصيح .

## القياس على الشاذ

للحكم الذي ورد به السماع النادر أربعة أنواع :

( أحدها ) أن يرد لفظ معين على وجه لم يرد السماع بخلافه لافي اللفظ عينه ، ولا فيسا كان من نوعه ، وسيبويه يكتفي بهذا اللفظ الواحد ويتخذ أصلًا يقيس عليه كل ما كان من نوعه ، ومثال هذا شئى في النسبة الى شئوءة . فقد اكتفى بهذا الشاهد ، وجعل وزن فعلى قياسا في كل ما كان على صيغة فعولة ، مع أنه لم يقع اليه من شواهد الا هذه الكلمة المفردة .

وذهب الأخفش بكلمة « شئى » مذهب الشاذ الذي لا يقوم عليه قياس ، وأخذ بالاسل الاول للنسب ، وهو إبقاء الكلمة على حالها ، فيقال في النسبة الى نحو فروقة فروقي ، ويتأيد السماع الذي عول عليه سيبويه بقياس فعولة على فعيلة ، فان قياس النسبة الى فعيلة فعلى ، نحو حنيفة وصحيفة وبجيلة ، فيقال في النسبة اليها حننى وصحنى وبجلى .

( ثانيها ) أن يرد لفظ معين على وجه يخالف القياس والسماع ، وهذا الوجه المخالف للقياس والسماع لا يقام له في نظر الجمهور وزن ، ولا يجوزون لاحد النسخ على مثاله ؛ وقد حاد الأخفش عن هذا السبيل حين سمع قولهم « هداوى » في جمع هدية ، فجعله مقيسا في كل ما كان لامة ياء ، وهذه الكلمة شاذة عن السماع والقياس ، اذ المسوع والموافق للقياس في مثل هذا بقاء الياء بحالها ، فيقال في جمع هدية وعطية ومزية وبلية وتحية : هدايا وعطايا ومزايا وبلايا وتحايا . ومن هذا القبيل أن القياس في اسم المفعول المأخوذ من الفعل

الثلاثي المعتل العين بالواو وحذف أحد الواوين ، فيقال في اسم المفعول من « رام » مَرَّوم ، وورد في ألفاظ معدودة النطق بالواوين كليهما ، فقال بعض العرب : ثوب مَصْمُون ، ومسك مَدْمُون <sup>(١)</sup> ، وقُرس مَفُورود . ومثل هذه الكلمات الشاذة تحفظ عند الجمهور ولا يصح لأحد أن يقيس عليها ، وخالفهم في هذا المبرد والحقها بقيل ما يقاس عليه .

( ثالثها ) كلمات معدودة تأتي على وجه مخالف للقياس ، ويكثر استعمالها على الوجه المخالف ، حتى يقل أو يفقد استعمالها على وجه القياس مثل استحوذ واستصوب ، فقد ورد على خلاف القاعدة المتأضية بقلب واوها ألفا ، كما يقال استقام واستعاذ واستنار ، ومثل عييد ؛ تصغير عيد ومقتضى القياس عثويد ، لأنه مثل عاد يعود ، والتصغير كالجمع يرد الاساء الى أصولها .

ومن هذا النوع ما يرد على الوجه الموافق للقياس أيضا نحو استحوذ واستصوب ، فقد ثبت عن العرب أنهم قالوا : استحاذ واستصاب ، فيجوز لك العمل فيه على الوجهين ، بيد أن الوجه الأكثر في السماع هو الأرجح في الاستعمال ، لأنه مألوف عند المخاطبين أكثر من الوجه الذي قل في السماع وان كان أرجح من جهة القياس .

أما الألفاظ التي لم ترد إلا على الوجه المخالف للقياس نحو عييد ، فيقتصر فيها على ما ورد عن العرب ، إلا أن يبدو لك أن تنعلق بمذهب من يجيز اجراء الألفاظ على مقتضى القياس زيادة على الوجه الثابت من طريق السماع ، وسنحدثك عن هذا في فصل « القياس في صيغ الكلم واشتقاقها » .

( رابعها ) أن ترد ألفاظ معينة على ما يوافق القياس ويخالف السماع ، ومثال هذا أن المعروف في خبر « عسى » كونه مضاعفا مقرونا بأن أو

(١) مبلول أو مسحوق ، وسمع مدون على القياس .

## القياس على الشاذ

للحكم الذي ورد به السماع النادر أربعة أنواع :

( أحدها ) أن يرد لفظ معين على وجه لم يرد السماع بخلافه لافي اللفظ عينه ، ولا فيسا كان من نوعه ، وسيبويه يكتفي بهذا اللفظ الواحد ويتخذ أصلًا يقيس عليه كل ما كان من نوعه ، ومثال هذا شئى في النسبة الى شئوءة . فقد اكتفى بهذا الشاهد ، وجعل وزن فعلى قياسا في كل ما كان على صيغة فعولة ، مع أنه لم يقع اليه من شواهد الا هذه الكلمة المفردة .

وذهب الأخفش بكلمة « شئى » مذهب الشاذ الذي لا يقوم عليه قياس ، وأخذ بالاسل الاول للنسب ، وهو إبقاء الكلمة على حالها ، فيقال في النسبة الى نحو فروقة فروقي ، ويتأيد السماع الذي عول عليه سيبويه بقياس فعولة على فعيلة ، فان قياس النسبة الى فعيلة فعلى ، نحو حنيفة وصحيفة وبجيلة ، فيقال في النسبة اليها حننى وصحنى وبجلى .

( ثانيها ) أن يرد لفظ معين على وجه يخالف القياس والسماع ، وهذا الوجه المخالف للقياس والسماع لا يقام له في نظر الجمهور وزن ، ولا يجوزون لاحد النسخ على مثاله ؛ وقد حاد الأخفش عن هذا السبيل حين سمع قولهم « هداوى » في جمع هدية ، فجعله مقيسا في كل ما كان لامة ياء ، وهذه الكلمة شاذة عن السماع والقياس ، اذ المسوع والموافق للقياس في مثل هذا بقاء الياء بحالها ، فيقال في جمع هدية وعطية ومزية وبلية وتحية : هدايا وعطايا ومزايا وبلايا وتحايا . ومن هذا القبيل أن القياس في اسم المفعول المأخوذ من الفعل

الثلاثي المعتل العين بالواو وحذف أحد الواوين ، فيقال في اسم المفعول من « رام » مَرَّوم ، وورد في ألفاظ معدودة النطق بالواوين كليهما ، فقال بعض العرب : ثوب مَصْمُون ، ومسك مَدْمُون <sup>(١)</sup> ، وقُرس مَفُورود . ومثل هذه الكلمات الشاذة تحفظ عند الجمهور ولا يصح لأحد أن يقيس عليها ، وخالفهم في هذا المبرد والحقها بقيل ما يقاس عليه .

( ثالثها ) كلمات معدودة تأتي على وجه مخالف للقياس ، ويكثر استعمالها على الوجه المخالف ، حتى يقل أو يفقد استعمالها على وجه القياس مثل استحوذ واستصوب ، فقد ورد على خلاف القاعدة المتأضية بقلب واوها ألفا ، كما يقال استقام واستعاذ واستنار ، ومثل عييد ؛ تصغير عيد ومقتضى القياس عثويد ، لأنه مثل عاد يعود ، والتصغير كالجمع يرد الاساء الى أصولها .

ومن هذا النوع ما يرد على الوجه الموافق للقياس أيضا نحو استحوذ واستصوب ، فقد ثبت عن العرب أنهم قالوا : استحاذ واستصاب ، فيجوز لك العمل فيه على الوجهين ، بيد أن الوجه الأكثر في السماع هو الأرجح في الاستعمال ، لأنه مألوف عند المخاطبين أكثر من الوجه الذي قل في السماع وان كان أرجح من جهة القياس .

أما الألفاظ التي لم ترد إلا على الوجه المخالف للقياس نحو عييد ، فيقتصر فيها على ما ورد عن العرب ، إلا أن يبدو لك أن تنعلق بمذهب من يجيز اجراء الألفاظ على مقتضى القياس زيادة على الوجه الثابت من طريق السماع ، وسنحدثك عن هذا في فصل « القياس في صيغ الكلم واشتقاقها » .

( رابعها ) أن ترد ألفاظ معينة على ما يوافق القياس ويخالف السماع ، ومثال هذا أن المعروف في خبر « عسى » كونه مضاعفا مقرونا بأن أو

(١) مبلول أو مسحوق ، وسمع مدوف على القياس .

مجرداً منها ، وورد اسماً صريحاً في أمثلة معدودة ، فقالوا في المثل  
« عسى الغوير أبوسا » وقال الشاعر « لا تعذلن إني عسيت صائماً » .  
والخلاصة أن النحاة يختلفون في الوارد على وجه الشذوذ من حيث  
الاعتداد به في القياس . وفي شرح الفصيح لابن خالويه « كان الاصمعي  
يقول أفصح اللغات ، ويلغني ماسواها » وأبو زيد يجعل الشاذ  
والفصيح واحداً » .

ومن أنكر القياس على الشاذ ابن السراج : فقال « ولو اعترض  
بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم ، فستسعت  
حرفاً مخالفاً لاشك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شذ ، فإن كان  
سبع ممن ترضي عريته ، فلا بد أن يكون قد حاول به مذهباً ، أو نحا  
نحواً من الوجود ، أو استهواً مر غلطه » .

والمعروف في علم النحو أن الكوفيين يعتقدون بما ورد من الكلمات  
الشاذة ، ويعملون بالقياس عليها ، والبصريون يستعون من القياس على  
الشاذ ، ويذهبون في مثله إلى أن قائله نحا به نحواً خلاف ما يظهر منه ،  
ويردونه إلى الأصل المعروف عندهم على طريق من التأويل ، وبعض  
النجاة كابن مالك لا يكلف نفسه تأويل الشاذ ، ولا يذهب فيه مذهب  
الكوفيين من إباحة القياس عليه ، بل يصنفه بالشذوذ ، أو يجعله من  
قبيل ما دفعت إليه الضرورة . ومن أمثلة هذا أنهم ذكروا في شروط  
صيغة أفعل التفضيل أن لا يكون أصل الوصف على وزن أفعل نحو  
أبيض وأسود ، ولما جاءهم قول الشاعر :

جارية في درعنا القصفافس

أبيض من اخت بني أباض

أنزله الكوفيون منزلة المقيس عليه ، وتأوله البصريون على أنه  
من قولهم « باض فلانا » إذا غلبه وفاقه في البياض ، وأبقاه ابن مالك

على ظاهره وطرحه إلى المسوغات الشاذة .

ومن الأقوال الشاذة ما لا تجد للتأويل فيه مساعداً ، ومن أمثله أن  
البحريين يمنعون أن تجمع الصيغة التي لا تقبل تاء التأنيث جمع مذكر  
سالم نحو أسود وأحمر ، وأجازه الكوفيون تسكاً بقول الشاعر :

فما وجدت نساء بني تميم

حلائل أسودين وأحمرين

ولا يتخلص البصريون من هذا الشاهد إلا بطرحه إلى النادر الذي  
لا يقوم عليه قياس .

والتأويل إنما يقتضيه البصريون إذا كان اللفظ المخالف للمعروف في  
اللسان وارداً عن الفرد ونحوه ممن يتكلم باللغة المألوفة ، وأما إذا ثبت  
أنه لغة قبيلة ، فلا وجه لتأويله والخروج به عن ظاهره ، ولهذا أبطل  
ابن هشام تأويل أبي علي الفارسي وأبي فزارق لقولهم « ليس الطيب إلا  
المسك » برفع المسك ، لأن أبا عمرو بن العلاء أثبت أن رفع خبر  
« ليس » الواقع بعد « إلا » لغة تميم .

والحق - فيما يظهر - أن ما يجيء على غير القياس قسبان :  
( أحدهما ) أن يكون كلام العرب سائراً على سنة معروفة ، ووضع  
عام ، فتسح الكلمة أو نحوها ممن لا يعرف بالفصاحة وهي تخالف  
المعروف في مجاري الكلام ، فهذه لا تصلح أن تكون موضعاً للقياس ،  
بل الكلمة أو الكلمتان لا تتومان في وجه القاعدة التي يجري عليها  
الفتحاء في عامة مخاطباتهم ولو نقلت عن فصيح عربي إذ يجوز أن  
تكون قد صدرت منه على وجه الغلط أو القصد إلى تحريف اللغة فإن  
السنة الفصحاء قد تقع في زلة الخطأ ، وتطوع لهم متى قصدوا إلى تغيير  
الكلمة عن وصفها المعروف لهزل ونحوه .

مجرداً منها ، وورد اسماً صريحاً في أمثلة معدودة ، فقالوا في المثل  
« عسى الغوير أبوسا » وقال الشاعر « لا تعذلن إني عسيت صائماً » .  
والخلاصة أن النحاة يختلفون في الوارد على وجه الشذوذ من حيث  
الاعتداد به في القياس . وفي شرح الفصيح لابن خالويه « كان الاصمعي  
يقول أفصح اللغات ، ويلغني ماسواها » وأبو زيد يجعل الشاذ  
والفصيح واحداً » .

ومن أنكر القياس على الشاذ ابن السراج : فقال « ولو اعترض  
بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم ، فستسعت  
حرفاً مخالفاً لاشك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شذ ، فإن كان  
سبع ممن ترضي عريته ، فلا بد أن يكون قد حاول به مذهباً ، أو نحا  
نحواً من الوجود ، أو استهواً مر غلظه » .

والمعروف في علم النحو أن الكوفيين يعتدون بما ورد من الكلمات  
الشاذة ، ويعملون بالقياس عليها ، والبصريون يستعون من القياس على  
الشاذ ، ويذهبون في مثله إلى أن قائله نحا به نحواً خلاف ما يظهر منه ،  
ويردونه إلى الأصل المعروف عندهم على طريق من التأويل ، وبعض  
النجاة كابن مالك لا يكلف نفسه تأويل الشاذ ، ولا يذهب فيه مذهب  
الكوفيين من إباحة القياس عليه ، بل يصنفه بالشذوذ ، أو يجعله من  
قبيل ما دفعت إليه الضرورة . ومن أمثلة هذا أنهم ذكروا في شروط  
صيغة أفعال التفضيل أن لا يكون أصل الوصف على وزن أفعل نحو  
أبيض وأسود ، ولما جاءهم قول الشاعر :

جارية في درعنا القصفافض

أبيض من اخت بني أباض

أنزله الكوفيون منزلة المقيس عليه ، وتأوله البصريون على أنه  
من قولهم « باض فلانا » إذا غلبه وفاقه في البياض ، وأبقاه ابن مالك

على ظاهره وطرحه إلى المسوغات الشاذة .

ومن الأقوال الشاذة ما لا تجد للتأويل فيه مساعداً ، ومن أمثله أن  
البحريين يمنعون أن تجمع الصيغة التي لا تقبل تاء التأنيث جمع مذكر  
سالم نحو أسود وأحمر ، وأجازه الكوفيون تسكاً بقول الشاعر :

فما وجدت نساء بني تميم

حلائل أسودين وأحمرين

ولا يتخلص البصريون من هذا الشاهد إلا بطرحه إلى النادر الذي  
لا يقوم عليه قياس .

والتأويل إنما يقتضيه البصريون إذا كان اللفظ المخالف للمعروف في  
اللسان وارداً عن الفرد ونحوه ممن يتكلم باللغة المألوفة ، وأما إذا ثبت  
أنه لغة قبيلة ، فلا وجه لتأويله والخروج به عن ظاهره ، ولهذا أبطل  
ابن هشام تأويل أبي علي الفارسي وأبي فزارق لقولهم « ليس الطيب إلا  
المسك » برفع المسك ، لأن أبا عمرو بن العلاء أثبت أن رفع خبر  
« ليس » الواقع بعد « إلا » لغة تميم .

والحق - فيما يظهر - أن ما يجيء على غير القياس قسماً :  
( أحدهما ) أن يكون كلام العرب سائراً على سنة معروفة ، ووضع  
عام ، فتسح الكلمة أو نحوها ممن لا يعرف بالفصاحة وهي تخالف  
المعروف في مجاري الكلام ، فهذه لا تصلح أن تكون موضعاً للقياس ،  
بل الكلمة أو الكلمتان لا تتومان في وجه القاعدة التي يجري عليها  
الفتحاء في عامة مخاطباتهم ولو نقلت عن فصيح عربي إذ يجوز أن  
تكون قد صدرت منه على وجه الغلط أو القصد إلى تحريف اللغة فإن  
السنة الفصحاء قد تقع في زلة الخطأ ، وتطوع لهم متى قصدوا إلى تغيير  
الكلمة عن وصفها المعروف لهزل ونحوه .

وقد جرت عادة النحاة أن يصفوا خروج العربي التصحيح عن الشذوذ ، ولا يبالون أن ينسبوا خروج المولّد عنها بالخطأ واللحن ، وقد يصفون خروج العربي عن الاصول بالغلط ، بناء على أن العربي يستطيع أن يلحن اذا تعدد اللحن ، كما أنه يستطيع أن يتكلم بغير لغته اذا تعدد ذلك ، يذكر النحاة في شروط عمل « ما » عمل ليس في لغة أهل الحجاز مراعاة الترتيب بحيث لا يتقدم خبرها على اسمها ، فورد قول الفرزدق :

« إذ هم قريش وإذا ما مثلهم أحد »

تقدم خبر « ما » على اسمها ، فقالوا : قول الفرزدق هذا شاذ أو غلط أي لحن ، لأن الفرزدق تيسر وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز ، ولم يدر أن من شرط نصبها للخبر الترتيب بين اسمها وخبرها ، وقولهم : ان العربي لا يقدر أن ينطق بغير لغته ، محمول على تكلمه وهو على حال سليقته ، وأما عند تعدد النطق بالخطأ ، أو بغير لغته ، فذلك ميسور له من غير شبهة .

( ثانيهما ) ما يرد في الكلام التصحيح ، وتحقق أنه لم يصدر عن خطأ أو تلاعب في أوضاع اللغة ، مثل آيات الكتاب الحكيم ، والاحاديث التي قامت القرائن على أنها مروية بالفاظها العربية الصحيحة وهذا ان كان كلمة خرجت عما نسميه قياساً نحو « معائش » بالهمز في إحدى القراءات الصحيحة ، صح لنا أن نعطيها حكم استحوذ واستصوب فنتكلم بها ثقة بأنها كلمة لا شبهة في فصاحتها ، ولكننا نرجع بأمثالها الى حكم القياس . وهو أن مفاعل لا تقلب الياء فيه همزا متى كانت الياء عيناً في بناء مفرد ، فان كان راجعاً الى النظم خالفناها في دعوى غروجه عن القياس ، وصح لنا أن نعهده فيسا يقاس عليه ونسج على مثواله ، ان أباه البصريون والكوفيون ، فلا نبالي أن تقدم معمول المصدر على

المصدر متى كان المعمول ظرفاً أو جاراً أو مجروراً ، وان منعه جباة من النحاة ، فلو قال أحد : رزق فلان على خصمه الفوز أن قال : يعجبني أمام السلطان تكلمك بالحق ، لقضينا لقوله بالفصاحة ، إذ له أسوة بقوله تعالى : « ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله » وقوله تعالى : « فلما بلغ معه السعي » ولا نبالي بتقديم معمول صلة آل على آل ، متى كان المعمول ظرفاً ، أو جاراً ، أو مجروراً وان منعه كثير من النحاة ، فلو قال أحد : اني لزيد من المحبين لتلقينا قوله بالقبول ، إذ لم يزد على أن اقتدى بقوله تعالى : « وكانوا فيه من الزاهدين » وقوله تعالى : « وانا له لمن الناصحين » .



وقد جرت عادة النحاة أن يصفوا خروج العربي التصحيح عن الشذوذ ، ولا يبالون أن ينسبوا خروج المولّد عنها بالخطأ واللحن ، وقد يصفون خروج العربي عن الاصول بالغلط ، بناء على أن العربي يستطيع أن يلحن اذا تعدد اللحن ، كما أنه يستطيع أن يتكلم بغير لغته اذا تعدد ذلك ، يذكر النحاة في شروط عمل « ما » عمل ليس في لغة أهل الحجاز مراعاة الترتيب بحيث لا يتقدم خبرها على اسمها ، فورد قول الفرزدق :

« إذ هم قرّيش وإذ ما مثلهم أحد »

تقدم خبر « ما » على اسمها ، فقالوا : قول الفرزدق هذا شاذ أو غلط أي لحن ، لأن الفرزدق تيسى وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز ، ولم يدر أن من شرط نصبها للخبر الترتيب بين اسمها وخبرها ، وقولهم : ان العربي لا يقدر أن ينطق بغير لغته ، محمول على تكلمه وهو على حال سليقته ، وأما عند تعدد النطق بالخطأ ، أو بغير لغته ، فذلك ميسور له من غير شبهة .

( ثانيهما ) ما يرد في الكلام التصحيح ، وتحقق أنه لم يصدر عن خطأ أو تلاعب في أوضاع اللغة ، مثل آيات الكتاب الحكيم ، والاحاديث التي قامت القرائن على أنها مروية بالفاظها العربية الصحيحة وهذا ان كان كلمة خرجت عما نسميه قياساً نحو « معائش » بالهمز في إحدى القراءات الصحيحة ، صح لنا أن نعطيها حكم استحوذ واستصوب فنتكلم بها ثقة بأنها كلمة لا شبهة في فصاحتها ، ولكننا نرجع بأمثالها الى حكم القياس . وهو أن مفاعل لا تقلب الياء فيه همزا متى كانت الياء عيناً في بناء مفرد ، فان كان راجعاً الى النظم خالفناها في دعوى غروجه عن القياس ، وصح لنا أن نعهده فيسا يقاس عليه ونسج على مثواله ، ان أباه البصريون والكوفيون ، فلا نبالي أن تقدم معمول المصدر على

المصدر متى كان المعمول ظرفاً أو جاراً أو مجروراً ، وان منعه جباة من النحاة ، فلو قال أحد : رزق فلان على خصمه الفوز أن قال : يعجبني أمام السلطان تكلمك بالحق ، لقضينا لقوله بالفصاحة ، إذ له أسوة بقوله تعالى : « ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله » وقوله تعالى : « فلما بلغ معه السعي » ولا نبالي بتقديم معمول صلة آل على آل ، متى كان المعمول ظرفاً ، أو جاراً ، أو مجروراً وان منعه كثير من النحاة ، فلو قال أحد : اني لزيد من المحبين لتلقينا قوله بالقبول ، إذ لم يزد على أن اقتدى بقوله تعالى : « وكانوا فيه من الزاهدين » وقوله تعالى : « وانا له لمن الناصحين » .

## القياس على ما لا بد من تأويله

### بخلاف الظاهر

قد يرد في كلام العرب ضرب من الكلام على وجه شائع . ولا يستقيم المعنى إلا بتخريجه على خلاف ظاهره ؛ ومتتضي مذهب فريق من علماء العربية المنع من القياس عليه وإن كان وجه تأويله ما يسهه القياس . ومما يساق شاهداً على هذا قولهم في المصدر الذي كثر مجيئه حالاً : إنه مقصور على السماع ؛ مع أنهم يؤولون المصدر باسم الفاعل ، أو يقدرون معه مضافاً يصلح أن يكون حالاً ؛ فيكون المراد من المصدر نحو « بقتة » في قولهم « طلع زيد بقتة » اسم الفاعل ، أو محمل على أنه في التقدير « ذا بقتة » . وإطلاق المصدر مراداً منه اسم الفاعل ، وحذف المضاف ، شائعان في الاستعمال بحيث لا يقفان عند حد السماع . وذهب بعضهم إلى أنه من باب ما يقاس عليه . وهذا المذهب بالنظر إلى ما يحتله التركيب من الوجود المقبولة في القياس ؛ مذهب وجيه ، ويشد أزره أن علماء البلاغة استحسنوا حمل المصدر على الذات عند قصد المبالغة نحو زيد عدل أو رضا ، وهذه المبالغة قد تنصد عند إيراد مورد الحالية .

ومن هذا الباب قولهم : إن اسم الزمان لا يخبر به عن اسم الذات . وجاءوا إلى نحو قولهم « الليلة الهلال » وأولوه بتقدير اسم معنى وهو في هذا الشاهد لفظ « طلوع » مضافاً إلى الهلال .

والحق فيما يظهر أن المنع من القياس في مثل هذا مقيد بما إذا لم

يقصد المتكلم إلى تأويل قريب ووجه مقيس ، أما إذا نوى في الكلام اسم معنى يضيفه إلى المبتدأ ، فيستقيم به المراد ، فإنه يلتحق بسائر الجمل التي يحذف فيها المضاف لقرينة تشير إليه . ولنسق اليك بهذه المناسبة أمثلة مما عده بعض الأدباء خطأ وهو محتمل لوجه من وجوه القياس الصحيح :

أنكر الحريري قولهم « هو قرأني » وليس هذا يشكر من القول متى عرف المتكلم أن القرابة مصدر ، وعند إلى إطلاقه على الموصوف به على ضرب من المجاز أو التقدير .

وحكم صاحب المصباح على قولهم « اذن العصر » بالخطأ ، والصواب اذن بالعصر ، مع أن اسناد الفعل إلى المفعول به ولو بواسطة حرف الجر غير عزيز ، وإنما يحكم عليه بالخطأ إذا صدر ممن لا يدري وجوه تصارييف الكلام العربي بفطرته أو بتلقين .

ويشاكل هذا قول ابن قتيبة في أدب الكاتب « الملة يذهب الناس إلى أنها الخبزة ، فيقولون : أطلعنا ملة . وذلك غلط إنما الملة موضع الخبزة » قال ابن السيد في شرحه « وليس يتنع عندي أن تسمى الخبزة ملة لأنها تطبخ في الملة كما يسمى الشيء باسم الشيء إذا كان منه بسبب . أو يخرج على حذف المضاف إلى خبز ملة » .

والصواب ما عرفته من أن التخطئة والتصويب في مثل هذا يرجع فيهما إلى حال المخاطب ، إذ الذي يطلق الملة على نفس الرغيف ، ويظهر لك من قرينة حاله أو صريح مقاله أنه أطلقها على اعتقاد أنها موضوعة للرغيف بوضع حقيقي ، لا يخلص من سهام التخطئة ولو احتلت عبارته وجها من وجوه القياس الصحيح .

ومن هذا القبيل حكم ابن قتيبة أيضاً على قول العامة « تجسوع الحرة ولا تأكل ثديها » بأنه خطأ ، وقال : الصواب « بثديها » فقال

## القياس على ما لا بد من تأويله

### بخلاف الظاهر

قد يرد في كلام العرب ضرب من الكلام على وجه شائع . ولا يستقيم المعنى إلا بتخريجه على خلاف ظاهره ؛ ومتتضي مذهب فريق من علماء العربية المنع من القياس عليه وإن كان وجه تأويله ما يسهه القياس . ومما يساق شاهداً على هذا قولهم في المصدر الذي كثر مجيئه حالاً : إنه مقصور على السماع ؛ مع أنهم يؤولون المصدر باسم الفاعل ، أو يقدرون معه مضافاً يصلح أن يكون حالاً ؛ فيكون المراد من المصدر نحو « بقتة » في قولهم « طلع زيد بقتة » اسم الفاعل ، أو محمل على أنه في التقدير « ذا بقتة » . وإطلاق المصدر مراداً منه اسم الفاعل ، وحذف المضاف ، شائعان في الاستعمال بحيث لا يقفان عند حد السماع . وذهب بعضهم إلى أنه من باب ما يقاس عليه . وهذا المذهب بالنظر إلى ما يحتله التركيب من الوجود المقبولة في القياس ؛ مذهب وجيه ، ويشد أزره أن علماء البلاغة استحسوا حمل المصدر على الذات عند قصد المبالغة نحو زيد عدل أو رضا ، وهذه المبالغة قد تنصد عند إيراد مورد الحالية .

ومن هذا الباب قولهم : إن اسم الزمان لا يخبر به عن اسم الذات . وجاءوا إلى نحو قولهم « الليلة الهلال » وأولوه بتقدير اسم معنى وهو في هذا الشاهد لفظ « طلوع » مضافاً إلى الهلال .

والحق فيما يظهر أن المنع من القياس في مثل هذا مقيد بما إذا لم

يقصد المتكلم إلى تأويل قريب ووجه مقيس ، أما إذا نوى في الكلام اسم معنى يضيفه إلى المبتدأ ، فيستقيم به المراد ، فإنه يلتحق بسائر الجمل التي يحذف فيها المضاف لقرينة تشير إليه . ولنسق اليك بهذه المناسبة أمثلة مما عده بعض الأدباء خطأ وهو محتمل لوجه من وجوه القياس الصحيح :

أنكر الحريري قولهم « هو قرأني » وليس هذا يشكر من القول متى عرف المتكلم أن القرابة مصدر ، وعند إلى إطلاقه على الموصوف به على ضرب من المجاز أو التقدير .

وحكم صاحب المصباح على قولهم « اذن العصر » بالخطأ ، والصواب اذن بالعصر ، مع أن اسناد الفعل إلى المفعول به ولو بواسطة حرف الجر غير عزيز ، وإنما يحكم عليه بالخطأ إذا صدر ممن لا يدري وجوه تصاريف الكلام العربي بفطرته أو بتلقين .

ويشاكل هذا قول ابن قتيبة في أدب الكاتب « الملة يذهب الناس إلى أنها الخبزة ، فيقولون : أطلعنا ملة . وذلك غلط إنما الملة موضع الخبزة » قال ابن السيد في شرحه « وليس يتنع عندي أن تسمى الخبزة ملة لأنها تطبخ في الملة كما يسمى الشيء باسم الشيء إذا كان منه بسبب . أو يخرج على حذف المضاف إلى خبز ملة » .

والصواب ما عرفته من أن التخطئة والتصويب في مثل هذا يرجع فيهما إلى حال المخاطب ، إذ الذي يطلق الملة على نفس الرغيف ، ويظهر لك من قرينة حاله أو صريح مقاله أنه أطلقها على اعتقاد أنها موضوعة للرغيف بوضع حقيقي ، لا يخلص من سهام التخطئة ولو احتلت عبارته وجها من وجوه القياس الصحيح .

ومن هذا القبيل حكم ابن قتيبة أيضاً على قول العامة « تجسوع الحرة ولا تأكل ثديها » بأنه خطأ ، وقال : الصواب « بثديها » فقال

ابن السيد في شرحه : أما ما يذهب اليه العامة من أن المعنى لا تأكل لحم ثديها فهو خطأ ، ولكن يجوز على التأويل بحذف المضاف إلى أجز أو ثمن ثديها أو على المبالغة يجعل أكلها لأجز ثديها بمكان أكل الشدين أنفسهما .

والتفصيل الذي سبق آتيا من النظر في مثل هذا إلى حال المتكلم يجري هنا لولا أن العبارة مثل ، والامثال لا تغير ، فمن قصد بها ضرب المثل فقد أخطأ من جهة تحريف المثل وإن كانت العبارة التي ينطق بها العامة في تسميها صحيحة متى صدرت من يلاحظ المضاف المحذوف أو يقصد إلى ذلك الوجه من المبالغة .

## سبب اختلافهم في القياس

من الجلي أن العرب لم يصرحوا بعمل القياس في شيء من أحوال الكلم ، أو نظم الكلام ، ولكن علماء اللسان يتبعون موارد كلامهم ، ويتعرفون أحواله ، فإذا وجدوا في الكلم تسميها أو في تأليفها حالاً جرى عليها العرب بحيث يصح أن تكون موضع قدوة ، استنبطوا منها قاعدة ليقاس على تلك الالفاظ المسبوقة أشباهها ونظائرها .

فن أسباب اختلافهم في صحة القياس أن يتوفر لدى العالم من استقرار كلام العرب ما يكفي لتركيب القاعدة ، فيجوز القياس ، ولا يبلغ الآخر بتبعه مقدار ما يؤخذ منه حكم كلي فيقصر الأمر على السماع . وقد يستوى الفريقان أو يتقاربان فيما عرفوه من الشواهد ، ويكتفي به أحدهما في فتح باب القياس ، ويستقله الآخر فلا يتخطى به حد السماع .

وقد يختلفون في القياس نظراً إلى ما يثقف لهم من الأحوال التي تعارض السماع ، فالكوفيون الذين يكتفون في بعض الاقضية بالشاهد والشاهدين - قالوا : إن صيغ المبالغة : فَعَّالٌ وَمَفْعَالٌ وَفَعُولٌ ، لاتعمل عمل اسم الفاعل ، وأخذوا يؤوّلون الشواهد التي سردها البصريون مثل « أخو الحرب لبثا ليلاً جلالها » واعتذروا عن عدم قبولها والتسبك بظاهرها بأن اسم الفاعل إنما عمل لشبهه بالفعل المضارع في وزنه ، والصيغ المذكورة لم تجيء على الوزن الذي قرب اسم الفاعل من أصله الذي هو المضارع . وأعطى البصريون لهذه الصيغ حكم اسم الفاعل في العمل ، أخذوا بتلك الشواهد وأبطلوا دراسات في العربية . م - ٤٩ -

ابن السيد في شرحه : أما ما يذهب اليه العامة من أن المعنى لا تأكل لحم ثديها فهو خطأ ، ولكن يجوز على التأويل بحذف المضاف إلى أجزر أو ثمن ثديها أو على المبالغة يجعل أكلها لأجزر ثديها بمكان أكل الثديين أنفسهما .

والتفصيل الذي سبق آتيا من النظر في مثل هذا إلى حال المتكلم يجري هنا لولا أن العبارة مثل ، والامثال لا تغير ، فمن قصد بها ضرب المثل فقد أخطأ من جهة تحريف المثل وإن كانت العبارة التي ينطق بها العامة في تسميتها صحيحة متى صدرت من يلاحظ المضاف المحذوف أو يقصد إلى ذلك الوجه من المبالغة .

## سبب اختلافهم في القياس

من الجلي أن العرب لم يصرحوا بعمل القياس في شيء من أحوال الكلم ، أو نظم الكلام ، ولكن علماء اللسان يتبعون موارد كلامهم ، ويتعرفون أحواله ، فإذا وجدوا في الكلم تسميا أو في تأليفها حالاجري عليها العرب بحيث يصح أن تكون موضع قدوة ، استنبطوا منها قاعدة ليقاس على تلك الالفاظ المسبوقة أشباهها ونظائرها .

فن أسباب اختلافهم في صحة القياس أن يتوفر لدى العالم من استقرار كلام العرب ما يكفي لتركيب القاعدة ، فيجيز القياس ، ولا يبلغ الآخر بتبعه مقدار ما يؤخذ منه حكم كلي فيقصر الأمر على السماع . وقد يستوى الفريقان أو يتقاربان فيما عرفوه من الشواهد ، ويكتفي به أحدهما في فتح باب القياس ، ويستقله الآخر فلا يتخطى به حد السماع .

وقد يختلفون في القياس نظرا إلى ما يثقف لهم من الاحوال التي تعارض السماع ، فالكوفيون الذين يكتفون في بعض الاقضية بالشاهد والشاهدين - قالوا : ان صيغ المبالغة : فَعَّالٌ وَمَفْعَالٌ وَقَعُولٌ ، لاتعمل عمل اسم الفاعل ، وأخذوا يؤوّلون الشواهد التي سردها البصريون مثل « أخو الحرب لبثا ليلا جلالها » واعتذروا عن عدم قبولها والتسبك بظاهرها بأن اسم الفاعل إنما عمل لشبهه بالفعل المضارع في وزنه ، والصيغ المذكورة لم تجيء على الوزن الذي قرب اسم الفاعل من أصله الذي هو المضارع . وأعطى البصريون لهذه الصيغ حكم اسم الفاعل في العمل ، أخذوا بتلك الشواهد وأبطلوا دراسات في العربية . م - ٤٩ -

ما اعتذر به الكوفيون ، فقالوا في جوابهم : ان المبالغة التي قوى بها المعنى في تلك الأبنية ، جبرت ما تفحصها من الشبه في اللفظ ، فنقابل مشابهة اسم الفاعل للمضارع في اللفظ بزيادة المعنى الذي اختصت به أبنية المبالغة ، فتحصل الموازنة والتساوي في طلب العمل من غير تفاضل .

ومن أسباب اختلافهم في القياس اختلاف أنظارهم في الشاهد أو الشواهد التي تذكر ليقاس عليها : يختلفون في أمانة ناقلها ، أو في صحة عربية قائلها ، أو في وجوه فهمها واغرابها . ومن لا يثق بأمانة الناقل للكلام ، أو لا يسلم أن الكلام صادر ممن ينطق بالعربية الصحيحة ، لا يقيم لذلك الكلام وزناً ، ولا يعول عليه في شيء من أحكام اللسان . وإذا تبادر إلى ذهنك في فهم الكلام واغرابه وجه يفتح لك السبيل لأن تستبسط منه حكماً ، وتقيم منه قاعدة ، فقد يتبادر إلى ذهن غيرك في فهمه واغرابه وجه يطابق أصلاً من الأصول الثابتة من قبل ، فيخالفك في ذلك الحكم ويراه خارجاً عن سنن القياس ، ومبنيًا على غير أساس .

## القياس في صيغ الكلم واشتقاقها

تلقي في هذا الفصل نظرة على القياس في المصادر والأفعال واسم الفاعل واسم المفعول وأفعال التفضيل والصفة المشبهة وفعل التعجب والنسب والتصغير والجموع .

ولا تحسبني متعرضاً لهذه الأبواب بتفصيل ، واضعة يدي على كل حكم من أحكامها ، منبهاً على ما يصح أن يقاس عليه ، وما ينبغي أن نقف به عند حد السماع ، وإنما هي كلمات أتناول بها بعض مباحثها ، وأريدك أن الله تعالى لم يجعل علينا في اللغة العربية حرجاً .

**المصادر :**

للمصادر في بعض اللغات غير العربية علامة لفظية أو علامتان لا بد للمصدر أن يتصل بأحدهما كعلامة « en » في اللسان الألماني ، وعلامة « مك » أو « مق » في اللسان التركي ، أما الأصل الذي تلحقه العلامة في الألماني أو إحدى العلامتين في التركي فله صيغ تختلف في مقدار الحروف وأحوالها ، فليس للمصادر في اللغة التركية صيغتان فقط ، ولا في اللسان الألماني صيغة واحدة .

أما المصادر في اللغة العربية فإنها تختلف كذلك اختلافاً كثيراً غير أنها لا تستاز بعلامة أو علامات خاصة كما هو الشأن في اللغتين : التركية والألمانية . ومما تستاز به العربية في هذا الباب أن مصدر فعل الواحد قد يجيء في صيغ متعددة ، وربما بلغت هذه الصيغ تسعاً ، كمصدر تم ، أو عشرأ كمصدر لتي .

وقد بذل علماء العربية جهودهم في جمع متفرقاتها تحت مقاييس وجاءوا

ما اعتذر به الكوفيون ، فقالوا في جوابهم : ان المبالغة التي قوى بها المعنى في تلك الأبنية ، جبرت ما تفحصها من الشبه في اللفظ ، فنقابل مشابهة اسم الفاعل للمضارع في اللفظ بزيادة المعنى الذي اختصت به أبنية المبالغة ، فتحصل الموازنة والتساوي في طلب العمل من غير تفاضل .

ومن أسباب اختلافهم في القياس اختلاف أنظارهم في الشاهد أو الشواهد التي تذكر ليقاس عليها : يختلفون في أمانة ناقلها ، أو في صحة عربية قائلها ، أو في وجوه فهمها واغرابها . ومن لا يثق بأمانة الناقل للكلام ، أو لا يسلم أن الكلام صادر ممن ينطق بالعربية الصحيحة ، لا يقيم لذلك الكلام وزناً ، ولا يعول عليه في شيء من أحكام اللسان . وإذا تبادر إلى ذهنك في فهم الكلام واغرابه وجه يفتح لك السبيل لأن تستبسط منه حكماً ، وتقيم منه قاعدة ، فقد يتبادر إلى ذهن غيرك في فهمه واغرابه وجه يطابق أصلاً من الأصول الثابتة من قبل ، فيخالفك في ذلك الحكم ويراه خارجاً عن سنن القياس ، ومبنيًا على غير أساس .

## القياس في صيغ الكلم واشتقاقها

تلقي في هذا الفصل نظرة على القياس في المصادر والأفعال واسم الفاعل واسم المفعول وأفعال التفضيل والصفة المشبهة وفعل التعجب والنسب والتصغير والجموع .

ولا تحسبني متعرضاً لهذه الأبواب بتفصيل ، واضعاً يدي على كل حكم من أحكامها ، منبهاً على ما يصح أن يقاس عليه ، وما ينبغي أن نقف به عند حد السماع ، وإنما هي كلمات أتناول بها بعض مباحثها ، وأريدك أن الله تعالى لم يجعل علينا في اللغة العربية حرجاً .

### المصادر :

للمصادر في بعض اللغات غير العربية علامة لفظية أو علامتان لا بد للمصدر أن يتصل بأحدهما كعلامة « en » في اللسان الألماني ، وعلامة « مك » أو « مق » في اللسان التركي ، أما الأصل الذي تلحقه العلامة في الألماني أو إحدى العلامتين في التركي فله صيغ تختلف في مقدار الحروف وأحوالها ، فليس للمصادر في اللغة التركية صيغتان فقط ، ولا في اللسان الألماني صيغة واحدة .

أما المصادر في اللغة العربية فإنها تختلف كذلك اختلافاً كثيراً غير أنها لا تستاز بعلامة أو علامات خاصة كما هو الشأن في اللغتين : التركية والألمانية . ومما تستاز به العربية في هذا الباب أن مصدر فعل الواحد قد يجيء في صيغ متعددة ، وربما بلغت هذه الصيغ تسعاً ، كمصدر تم ، أو عشرأ كمصدر لتي .

وقد بذل علماء العربية جهودهم في جمع متفرقاتها تحت مقاييس وجاءوا

الى هذه المقاييس من ناحية الماضي والمضارع فقربوا ما أخذها  
ما استطاعوا واتفقت المصادر بعد هذا ثلاثة أقسام :

(أحدها) ما لا شبهة في صحة القياس عليه ، نحو « فعللة » مصدراً  
للفعل الرباعي المجرد كدحرج وعريد ونحو « إفعال » مصدراً للفعل  
الرباعي المزيد كأكرم ، ونحو « تفعليل » مصدراً للفعل المضعف كعلم  
ونحو « فماعة » مصدراً للفعل الرباعي أيضاً كخاسم ، ونحو « افتعال »  
مصدراً للفعل الخاص كارتقى ، ونحو « تفعلّل » مصدراً لما جاء على  
تفعلّل كتكلم .

(ثانيها) ما لا يختلف في قصره على السماع ، لقلة ما ورد منه في  
الكلام ، كالمصدر الوارد على « ففعال » نحو كذب كذّاباً ، أو  
الوارد على فَعْلَى نحو الحيشي للمبالغة في التحاث . أو ما جاء على  
فَعْلَى نحو جَسَرَئ ، وقد طعن الأخفش على بشار في قوله :

والآن أقصر عن سنيئة باطلي

وأشار بالتوجلي على مشير

وقوله :

على الغزلي مني السلام قريباً

لهوت بها في ظل مخضئة زهر

وقال : لم يسمع من الوجل والغزل فَعْلَى ، وإنما قاسمها بشار .  
وليس هذا مما يقاس ، إنما يعمل فيه بالسمع .

(ثالثها) ما جرى الخلاف في جواز القياس عليه ، كطائفة من  
مصادر الفعل الثلاثي ، نحو « فَعْلَل » مصدراً للفعل المتعدي كشرّب ،  
وفهم ، ونصر ، ونحو « فَعْلَل » مصدراً لفعل اللازم ، كمرح ، ونحو  
« فَعْمُول » مصدراً لفعل اللازم ، كقعد وعدا .

وسبب الخلاف في القياس أن جمهور النحاة وجدوا لكل واحد من

صنع هذه المصادر أمثلة كثيرة تجري عليه بنظام ، فذهبوا فيها مذهب  
القياس .

ورأى آخرون أن أفعالاً كثيرة مما يتحقق فيه شرط تلك المقاييس  
قد وردت مصادرهما في صنع خارجة عن القياس ، فصرفتهم كثرة انتقاص  
هذه المقاييس عن الاعتداد بها ، وذهبوا الى أن مصادر الأفعال الثلاثية  
إنما يرجع فيها الى السماع .

ثم إن الذين ذهبوا بمذهب القياس فريقان : فريق يجعلها مقاييس  
لمصادر الأفعال التي لم تسمع لها مصادر ، أما ما سمع له مصدر مخالف  
للقياس فلا يصاغ له مصدر على مقتضى القياس <sup>(١)</sup> . وفريق آخر أفسح  
طريق القياس حتى للأفعال التي سمعت لها مصادر مخالفة له ، فيكون  
للفعل الواحد مصدران : مصدر ثابت بطريق السماع ، ومصدر ثابت  
بطريق القياس .

ووجه نظر الفريق الأول أن القياس في اللغة أمر دعت اليه الحاجة ،  
فيؤخذ به على مقدارها : والأفعال التي سمعت لها مصادر لا حاجة بها الى  
القياس ، قال أبو علي الفارسي : إن الغرض مما ندوته من هذه  
الدواوين إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ، ويستوي من  
ليس بقصيح ومن هو فصيح : فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض  
مطلوب ، وعدل عن القياس الى السماع <sup>(٢)</sup> .

ووجه نظر الفريق الثاني أن الأفعال التي من شأن مصادرهما أن  
تصاغ في أوزان خاصة ، قد استحققت أن تكون لها مصادر على هذه  
الأوزان بحكم القياس ، فورد مصدر الفعل من طريق السماع على غير  
قياس ، لا يسلب وصف العربية الصحيحة عن مصدره الذي يصاغ على  
مقتضى القياس .

(١) هذا مذهب سيبويه والأخفش

(٢) ابن جني في تصريف أبي عثمان المازني



الى هذه المقاييس من ناحية الماضي والمضارع فقربوا ما أخذها  
ما استطاعوا واتقسمت المصادر بعد هذا ثلاثة أقسام :

(أحدها) ما لا شبهة في صحة القياس عليه ، نحو « فعللة » مصدراً  
للفعل الرباعي المجرد كدحرج وعريد ونحو « إفعال » مصدراً للفعل  
الرباعي المزيد كأكرم ، ونحو « تفعليل » مصدراً للفعل المضعف كعلم  
ونحو « فماعة » مصدراً للفعل الرباعي أيضاً كخاسم ، ونحو « افتعال »  
مصدراً للفعل الخاص كارتقى ، ونحو « تفعلّل » مصدراً لما جاء على  
تفعلّل كتكلم .

(ثانيها) ما لا يختلف في قصره على السماع ، لقلة ما ورد منه في  
الكلام ، كالمصدر الوارد على « ففعال » نحو كذب كذّاباً ، أو  
الوارد على فَعْلَى نحو الحيشي للمبالغة في التحاث . أو ما جاء على  
فَعْلَى نحو جَسَرَئ ، وقد طعن الأخفش على بشار في قوله :

والآن أقصر عن سنيئة باطلي

وأشار بالتوجلي على مشير

وقوله :

على الغزلي مني السلام قريباً

لهوت بها في ظل مخضئة زهر

وقال : لم يسمع من الوجل والغزل فَعْلَى ، وإنما قاسمها بشار .  
وليس هذا مما يقاس ، إنما يعمل فيه بالسمع .

(ثالثها) ما جرى الخلاف في جواز القياس عليه ، كطائفة من  
مصادر الفعل الثلاثي ، نحو « فَعْلَل » مصدراً للفعل المتعدي كشرّب ،  
وفهم ، ونصر ، ونحو « فَعْلَل » مصدراً لفعل اللازم ، كمرح ، ونحو  
« فَعْمُول » مصدراً لفعل اللازم ، كقعد وعدا .

وسبب الخلاف في القياس أن جمهور النحاة وجدوا لكل واحد من

صنع هذه المصادر أمثلة كثيرة تجري عليه بنظام ، فذهبوا فيها مذهب  
القياس .

ورأى آخرون أن أفعالاً كثيرة مما يتحقق فيه شرط تلك المقاييس  
قد وردت مصادرهما في صنع خارجة عن القياس ، فصرفتهم كثرة انتقاض  
هذه المقاييس عن الاعتداد بها ، وذهبوا الى أن مصادر الأفعال الثلاثية  
إنما يرجع فيها الى السماع .

ثم إن الذين ذهبوا بها مذهب القياس فريقان : فريق يجعلها مقاييس  
لمصادر الأفعال التي لم تسمع لها مصادر ، أما ما سمع له مصدر مخالف  
للقياس فلا يصاغ له مصدر على مقتضى القياس (١) . وفريق آخر أفسح  
طريق القياس حتى للأفعال التي سمعت لها مصادر مخالفة له ، فيكون  
للفعل الواحد مصدران : مصدر ثابت بطريق السماع ، ومصدر ثابت  
بطريق القياس .

ووجه نظر الفريق الأول أن القياس في اللغة أمر دعت اليه الحاجة ،  
فيؤخذ به على مقدارها : والأفعال التي سمعت لها مصادر لا حاجة بها الى  
القياس ، قال أبو علي الفارسي : إن الغرض مما ندوته من هذه  
الدواوين إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ، ويستوي من  
ليس بتفصيح ومن هو فصيح : فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض  
مطلوب ، وعدل عن القياس الى السماع (٢) .

ووجه نظر الفريق الثاني أن الأفعال التي من شأن مصادرهما أن  
تصاغ في أوزان خاصة ، قد استحققت أن تكون لها مصادر على هذه  
الأوزان بحكم القياس ، فورد مصدر الفعل من طريق السماع على غير  
قياس ، لا يسلب وصف العربية الصحيحة عن مصدره الذي يصاغ على  
مقتضى القياس .

(١) هذا مذهب سيبويه والأخفش

(٢) ابن جني في تصريف أبي عثمان المازني

## فَعْلَةٌ

إذا قصد من المصدر الثلاثي الوحدة أتى به على وزن فَعْلَةٌ ولو لم يكن المصدر على وزن فَعْلٌ ، فتقول في المرة من الرمي رَمِيَّةٌ ، ومن الجلوس جلسة ، ومن الذهاب ذَهَبَةٌ ، ومن الاتيان آتِيَةٌ ، أما ما زاد على الثلاثي فبالحاق التاء له وهو بحالة ، فتقول : إكرامة ، وارتقاء ، واستدراجة ، تريد واحدة من الإكرام والارتقاء والاستدراج ، هذا هو القياس . وقلل انهم قالوا : آتيانة ولقاءة ، وهذا من الشاذ الذي لا يصح القياس عليه إلا أن يضطر إليه شاعر فيرتكبه على قبح فيه . قال الليث : لا تقل : آتيانة واحدة إلا في اضطرار شعر قبيح . لأن المصادر كلها إذا جعلت واحدة ردت الى بناء « فَعْلَةٌ » وذلك إذا كان الفعل منها على فَعْلٌ أو فَعِلٌ (١) .

## الافعال

إذا كان بين نوع من الأفعال ووزن من أوزان المصادر تلازم في جميع المواضع أو في أغلب الأحوال بحيث لا يتخلف أحدهما عن الآخر إلا في النادر الذي لا يمنع من تقرير القوانين العلمية ، صح لك أن تستدل بأحدهما على الآخر ، فلك أن تستدل بالفعل الوارد في وزن « استعمل » أو « يستعمل » مثلاً ، على أن صيغة مصدره « استفعال » كما يصح لك أن تستدل بالمصدر الوارد في صيغة استفعال على أن الماضي استفعال والمضارع يستفعال دون أن تتوقف على السماع .

فإن كان اللزوم من جانب الفعل وحده ، كأن يكون لنوع من الأفعال وزن واحد من المصادر ، نحو « فَعَلٌ » المتعدي كنصر ، فوزن مصدره فَعَلٌ لا غير ، ولكن وزن فَعَلٌ لا يختص بمصدر فَعَلٌ بل يكون لمصدر فَعِلٌ أيضاً نحو فهم ، فلا تستطيع إذن أن تستدل بمصدر ورد في وزن فَعَلٌ على فعله الماضي أو المضارع ، إذ لا تدري كيف

(١) لسان العرب في مادة ( آتى )

تنطق بالفعل وهو محتمل لأن يكون من باب نصر أو فهم .

وإذا قيل لك : هل تستدل بالمضارع على الماضي الثلاثي ، أو بالماضي الثلاثي على المضارع ؟ أمكنك أن تستبين الجواب مما كنا بصدد بيانه ، فتتظر في وجه التلازم بين وزني الماضي والمضارع ، فإن كان بين الوزنين تلازم ولو على وجه الاغلبية الكافية لتقرير القواعد ، مثل : التلازم الحاصل بين « فَعِلٌ » غير حلقى العين أو اللام ، كعلم وفهم ، ومضارعه فان مضارعه لا يأتي إلا على وزن يفعل . ويفعل أيضاً متى كان غير حلقى العين أو اللام ، لا يكون ماخيه إلا على وزن « فعل » فإذا سمعته ينطقون بمضارع النوع الذي وصفنا ، ولم تسمعهم كيف نطقوا بفعله الماضي ، فلك أن تقيسه على أمثاله ، وتصوغه على مثال حذر يحذر .

فإن كان اللزوم من ناحية واحدة ، كأن يكون من ناحية الماضي فقط نحو « فَعَلٌ » بضم العين ، فإن مضارعه لا يأتي إلا على وزن « يفعل » بضمها أيضاً ، صح لك الاستدلال بالماضي على المضارع لأن المضارع في هذا الوزن لا يتخلف عن الماضي ، ولا يصح لك الاستدلال بالمضارع على الماضي ، لأن وزن يفعل لا يختص بالماضي المشبوم العين ، بل يأتي مضارعاً لفعل المفتوح العين نحو نصر وكتب .

فإذا سمعته ينطقون بفعل ماض من باب فعل ولم تسمعهم ينطقون بمضارعه ، فلك أن تقيسه على أمثاله وتصوغه على مثال يسهل ويجزّل .

وكذلك يكون الحكم في الأفعال الرباعية نحو آكرم ، والخماسية نحو اصطفى ، والسداسية نحو استقبل ، فإن كلا من فعلها الماضي وفعلها المضارع لا يأتي إلا على وجه واحد ، فلك أن تستدل بأحدهما على الآخر ، فيغنيك الماضي عن سماع المضارع ، والمضارع عن سماع الماضي .

## فَعْلَةٌ

إذا قصد من المصدر الثلاثي الوحدة أتى به على وزن فَعْلَةٌ ولو لم يكن المصدر على وزن فَعْلٌ ، فتقول في المرة من الرمي رَمِيَّةٌ ، ومن الجلوس جلسة ، ومن الذهاب ذَهَبَةٌ ، ومن الاتيان آتِيَةٌ ، أما ما زاد على الثلاثي فبالحاق التاء له وهو بحالة ، فتقول : إكرامة ، وارتقاء ، واستدراجة ، تريد واحدة من الإكرام والارتقاء والاستدراج ، هذا هو القياس . وقلل انهم قالوا : آتيانة ولقاءة ، وهذا من الشاذ الذي لا يصح القياس عليه إلا أن يضطر إليه شاعر فيرتكبه على قبح فيه . قال الليث : لا تقل : آتيانة واحدة إلا في اضطرار شعر قبيح . لأن المصادر كلها إذا جعلت واحدة ردت الى بناء « فَعْلَةٌ » وذلك إذا كان الفعل منها على فَعْلٌ أو فَعِلٌ (١) .

## الافعال

إذا كان بين نوع من الأفعال ووزن من أوزان المصادر تلازم في جميع المواضع أو في أغلب الأحوال بحيث لا يتخلف أحدهما عن الآخر إلا في النادر الذي لا يمنع من تقرير القوانين العلمية ، صح لك أن تستدل بأحدهما على الآخر ، فلك أن تستدل بالفعل الوارد في وزن « استعمل » أو « يستعمل » مثلاً ، على أن صيغة مصدره « استفعال » كما يصح لك أن تستدل بالمصدر الوارد في صيغة استفعال على أن الماضي استفعال والمضارع يستفعال دون أن تتوقف على السماع .

فإن كان اللزوم من جانب الفعل وحده ، كأن يكون لنوع من الأفعال وزن واحد من المصادر ، نحو « فَعَلٌ » المتعدي كنصر ، فوزن مصدره فَعَلٌ لا غير ، ولكن وزن فَعَلٌ لا يختص بمصدر فَعَلٌ بل يكون لمصدر فَعِلٌ أيضاً نحو فهم ، فلا تستطيع إذن أن تستدل بمصدر ورد في وزن فَعَلٌ على فعله الماضي أو المضارع ، إذ لا تدري كيف

(١) لسان العرب في مادة ( آتى )

تنطق بالفعل وهو محتمل لأن يكون من باب نصر أو فهم .

وإذا قيل لك : هل تستدل بالمضارع على الماضي الثلاثي ، أو بالماضي الثلاثي على المضارع ؟ أمكنك أن تستبين الجواب مما كنا بصدد بيانه ، فتتظر في وجه التلازم بين وزني الماضي والمضارع ، فإن كان بين الوزنين تلازم ولو على وجه الاغلبية الكافية لتقرير القواعد ، مثل : التلازم الحاصل بين « فَعِلٌ » غير حلقى العين أو اللام ، كعلم وفهم ، ومضارعه فان مضارعه لا يأتي إلا على وزن يفعل . ويفعل أيضاً متى كان غير حلقى العين أو اللام ، لا يكون ماخيه إلا على وزن « فعل » فإذا سمعته ينطقون بمضارع النوع الذي وصفنا ، ولم تسمعهم كيف نطقوا بفعله الماضي ، فلك أن تقيسه على أمثاله ، وتصوغه على مثال حذر يحذر .

فإن كان اللزوم من ناحية واحدة ، كأن يكون من ناحية الماضي فقط نحو « فَعِلٌ » بضم العين ، فإن مضارعه لا يأتي إلا على وزن « يفعل » بضمها أيضاً ، صح لك الاستدلال بالماضي على المضارع لأن المضارع في هذا الوزن لا يتخلف عن الماضي ، ولا يصح لك الاستدلال بالمضارع على الماضي ، لأن وزن يفعل لا يختص بالماضي المشبوم العين ، بل يأتي مضارعاً لفعل المفتوح العين نحو نصر وكتب .

فإذا سمعته ينطقون بفعل ماض من باب فعل ولم تسمعهم ينطقون بمضارعه ، فلك أن تقيسه على أمثاله وتصوغه على مثال يسهل ويجزّل .

وكذلك يكون الحكم في الأفعال الرباعية نحو آكرم ، والخماسية نحو اصطفى ، والسداسية نحو استقبل ، فإن كلا من فعلها الماضي وفعلها المضارع لا يأتي إلا على وجه واحد ، فلك أن تستدل بأحدهما على الآخر ، فيغنيك الماضي عن سماع المضارع ، والمضارع عن سماع الماضي .

فإن كان الفعل الماضي من باب « فَعَلَ » يفتح العين ، فهذا يأتي مضارعه في وزن يَفْعَلُ تارة ، نحو نصر ينصر ، ويأتي في وزن يَفْعُلُ تارة أخرى نحو عدل يعدل ، وأمثلة كل من هذين الوزنين كثيرة ، ومقتضى اختلاف حال المضارع الآتي ماضيه من باب « فَعَلَ » أن لا يكون الماضي دليلاً على المضارع ، بل إذا ورد ماضٍ من « فَعَلَ » توقفتنا في صوغ مضارعه على السماع ، ولكننا نرى بعض علماء العربية يصرح بأنه إذا لم يسمع لفعل جاء على وزن « فَعَلَ » فعل مضارع بحيث لم يدر كيف نطق به العرب فللمتكلم الخيار في أن يصوغه مضموم العين أو مكسوراً إلا أن يكون حلقى العين أو اللام فيتعين الفتح ، قال صاحب المسباح في خاتمة كتابه وهو يتكلم على تصريف « فَعَلَ » المفتوح العين : أما المضارع إن سمع فيه الضم أو الكسر فذاك ، وإن لم يسمع في المضارع بناءً فإن شئت ضمنت وإن شئت كسرت إلا الحلقى العين أو اللام . فالفتح للتخفيف والحاق بالاعلى . وقال الرضي في شرح الشافية وهو يتكلم على مضارع فَعَلَ أيضاً « وتعدى بعض النحاة وهو أبو زيد ، وقال : كلاهما ( الضم والكسر ) قياس ، وليس أحدهما أولى به من الآخر ، إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ، ويتبع استعماله فإن عرفت الاستعمال فذاك ، وإلا استعمالاً معاً ، وليس على المستعمل شيء <sup>(١)</sup> » ونظر بعضهم إلى أن الأكثر في مضارع فعل الكسر فجعل الكسر هو القياس <sup>(٢)</sup> .

ومن الصيغ المختلف في القياس عليها صيغة « أَفْعَل » أغني الفعل الثلاثي الذي تدخل عليه همزة النقل ، فتعديها إلى مفعول واحد إن كان لازماً ، أو إلى مفعولين إن كان متعدداً إلى مفعول واحد ، أو إلى ثلاثة مفاعيل إن كان متعدداً إلى مفعولين .

(١) هذا ما اختاره أبو حيان (٢) هذا مذهب الفراء

ورأى بعض علماء العربية أن باب أفعل كله سماعي ، ولا يدخل شيء منه في دائرة القياس . وذهب آخرون إلى أن دخول الهمزة على اللازم ليتعدى إلى مفعول واحد ، قياسي ، نحو جلس وأجلسته ، فإن كان في أصله متعدداً إلى واحد ، فدخول الهمزة عليه سماعي ، نحو لبس الثوب وألبسته إياه . وذهبت طائفة إلى أن دخولها على اللازم أو المتعدى إلى واحد مقبول في القياس ، وزاد الأخفش أن جعل دخولها على المتعدى إلى اثنين ليتعدى إلى ثلاثة صحيح في القياس ، وأعطى هذا الحكم لظن وحسب وخالف وزعم وإن لم يرد به سماع .

وسبب اختلافهم أن من نظر إلى أفعال كثيرة تدور في كلامهم ولم يدخلوها عليها همزة النقل نحو ظرف وضرب ومدح ، فلم يقولوا : أظرفه ، ولا أضرب زيداً عمراً ، أو أمدحه فلاناً ، جعل ذلك دليلاً على أنهم لم يتصدوا لجعله قياساً مطرداً ، فوقف بهذه الصيغة عند حد السماع . ومن نظر إلى أن استعمال همزة النقل لتعدية اللازم بالغ في الكثرة الكفاية لأجراء القياس وأن كثرة دخولها على المتعدي لواحد دون ما يكفي للقياس ، فرق بين النوعين ، فجعل دخولها على اللازم مقيساً ، ووقف دخولها على المتعدي إلى واحد على السماع .

ومن نظر إلى أنها تدخل على اللازم والمتعدي إلى واحد بكثرة وهذه الكثرة المحققة في النوعين تكفي في نظره لايحة القياس ، سوَّى بينهما وجعلهما في صحة القياس سواء . وأما إجازة الأخفش لدخولها على الفعل المتعدي لمفعولين ، فالحاقاً لظن وأخواتها ، بأعلم وأرى ، لتشابههما في العمل والدلالة على معنى قائم بالقلب .

ونظر السهيلي في معاني الأفعال فقرر مذهباً رابعاً ، وهو أن كل فعل يكتب منه الفاعل صفة في نفسه لم تكن فيه قبل الفعل نحو قام وقعد وجري وفهم ، صح لك أن تقول فيه أفعلته ، فإذا قلت : أقمته

فإن كان الفعل الماضي من باب «فعل» بفتح العين، فهذا يأتي مضارعه في وزن يفعل تارة، نحو نصر ينصر، ويأتي في وزن يفعل تارة أخرى نحو عدل يعدل، وأمثلة كل من هذين الوزنين كثيرة، ومقتضى اختلاف حال المضارع الآتي ماضيه من باب «فعل» أن لا يكون الماضي دليلاً على المضارع، بل إذا ورد ماضٍ من «فعل» توقفتنا في صوغ مضارعه على السماع، ولكننا نرى بعض علماء العربية يصرح بأنه إذا لم يسمع لفعل جاء على وزن «فعل» فعل مضارع بحيث لم يدر كيف نطق به العرب فللتكلم الخيار في أن يصوغه مضموم العين أو مكسوراً، إلا أن يكون حلقى العين أو اللام فيتعين الفتح، قال صاحب المنهاج في خاتمة كتابه وهو يتكلم على تصريف «فعل» المفتوح العين: أما المضارع إن سمع فيه الضم أو الكسر فذاك، وإن لم يسمع في المضارع بناءً فإن شئت ضمنت وإن شئت كسرت إلا الحلقى العين أو اللام. فالفتح للتخفيف والحاق بالاعلى. وقال الرضي في شرح الشافية وهو يتكلم على مضارع فعل أيضاً «وتعدي بعض النحاة وهو أبو زيد، وقال: كلاهما (الضم والكسر) قياس، وليس أحدهما أولى به من الآخر، إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألقاض الناس حتى يطرح الآخر، ويتبع استعماله فإن عرفت الاستعمال فذاك، وإلا استعمالاً معاً، وليس على المستعمل شيء» (١) ونظر بعضهم إلى أن الأكثر في مضارع فعل الكسر فجعل الكسر هو القياس (٢).

ومن الصيغ المختلفة في القياس عليها صيغة «أفعل» أعني الفعل الثلاثي الذي تدخل عليه همزة النقل، فتعدي إلى مفعول واحد إن كان لازماً، أو إلى مفعولين إن كان متعدياً إلى مفعول واحد، أو إلى ثلاثة مفاعيل إن كان متعدياً إلى مفعولين.

(١) هذا ما اختاره أبو حيان (٢) هذا مذهب الفراء

ورأى بعض علماء العربية أن باب أفعل كله سماعي، ولا يدخل شيء منه في دائرة القياس. وذهب آخرون إلى أن دخول الهمزة على اللازم ليتعدى إلى مفعول واحد، قياسي، نحو جلس وأجلسته، فإن كان في أصله متعدية إلى واحد، فدخول الهمزة عليه سماعي، نحو لبس الثوب وألبسته إياه. وذهبت طائفة إلى أن دخولها على اللازم أو المتعدي إلى واحد مقبول في القياس، وزاد الأخفش أن جعل دخولها على المتعدي إلى اثنين ليتعدى إلى ثلاثة صحيح في القياس، وأعطى هذا الحكم لظن وحسب وخالف وزعم وإن لم يرد به سماع.

وسبب اختلافهم أن من نظر إلى أفعال كثيرة تدور في كلامهم ولم يدخلوها عليها همزة النقل نحو ظرف وضرب ومدح، فلم يقولوا: أظرفه، ولا أضرب زيداً عمراً، أو أمدحه فلاناً، جعل ذلك دليلاً على أنهم لم يتصدوا لجعله قياساً مطرداً، فوقف بهذه الصيغة عند حد السماع.

ومن نظر إلى أن استعمال همزة النقل لتعدي اللازم بالغ في الكثرة الكفاية لأجراء القياس وأن كثرة دخولها على المتعدي لواحد دون ما يكفي للقياس، ففرق بين النوعين، فجعل دخولها على اللازم مقيساً، ووقف دخولها على المتعدي إلى واحد على السماع.

ومن نظر إلى أنها تدخل على اللازم والمتعدي إلى واحد بكثرة وهذه الكثرة المتحققة في النوعين تكفي في نظره لايحة القياس، سوى بينهما وجعلهما في صحة القياس سواء. وأما إجازة الأخفش لدخولها على الفعل المتعدي لمفعولين، فالحاقاً لظن وأخوانها، بأعلم وأرى، لتشابههما في العمل والدلالة على معنى قائم بالقلب.

ونظر السهيلي في معاني الأفعال فقرر مذهباً رابعاً، وهو أن كل فعل يكتب منه الفاعل صفة في نفسه لم تكن فيه قبل الفعل نحو قام وقعد وجري وفهم، صح لك أن تقول فيه أفعلته، فإذا قلت: أقمته

أو أقعدته أو أقيسته فمعناه جعلته على صفة القيام أو العقود أو الفهم :  
ولا تقول أمدحته زيدا ، أو أشتبته إياه ، أو أذبحته الكبش ، لأن العامل  
في هذه الأفعال لم يصر منها على هيئة لم يكن عليها ، ولم يحصل له في  
ذاته وصف باق .

ومن الصيغ المختلف في إجرائها متجري القيس عليه وزن « فَعَّل »  
وقد سجع هذا الوزن في الفعل اللازم ليتعدى الى واحد ، نحو حسِّن  
وقبح وجدِّد ، وفي الفعل المتعدي الى واحد يتعدى الى مفعولين ، نحو  
ملك وبلغ وركب ، ولم يستعمل التضعيف في المتعدي إلى اثنين ،  
ليتعدى الى ثلاثة .

اختلف علماء العربية في هذه الصيغة ، فرأى بعضهم أن تضعيف  
الفعل ورد بكثرة تقتضي فتح باب القياس ، فتجاوز به حد السماع ،  
وتدبر آخرون في كلام العرب فوجدوهم يعمدون أفعالا بهمزة النقل  
نحو أضحكه وأضجره وأظهره وأزهقه وأرشدده وأخفه ، وأشبعه  
وأصلحه وأغضبه ، ويعدون أفعالا أخرى بالتضعيف ، نحو شرفه وقندسه  
وحلَّسه ونظَّمه ، ويجعون في أفعال بين همزة النقل والتضعيف ، نحو  
ذكره وأذكره ، وأضافه وخسَّفه ، وشردده وأشردده ، وطيبه وأطابه ،  
وبعدده وأبعدده ، وفسَّده وأفسدده ، وضبَّأه وأظمأه ، وجَوَّعه وأجاعه ،  
فقالوا : يؤخذ في كل فعل بما ورد عن العرب ، وقد بين علماء اللغة في  
كل فعل الوجه الوارد في الاستعمال من تعديته بهمزة النقل ، أو  
بالتضعيف ، أو بالوجهين كليهما فيجب اتباع ما سجع من العرب ، فإن  
لم نعلم له وجهاً من هذين الوجهين في كلام العرب ، لم يستقم لنا طريق  
القياس ، وليس لك أن تقول : ظَّرفته أي جعلته ظريفاً كما ساع لك أن  
تقول : حلَّسته إذا جعلته حلليماً ، ولا ضخَّسته أي جعلته ضخماً ، كما  
ساع لك أن تقول : فخَّسته أي عظَّمته .

ومن الصيغ المختلفة لأن تكون موضع اختلاف علماء العربية في  
إعطائها حكم القياس « افعل » الآتي مطاوعاً لفعل الثلاثي ، فقد عده  
بعضهم من قبيل ما يسع ولا يقاس عليه (١) .

ونحابه آخرون نحو ما يقاس عليه ، وقالوا : إن الباب في مطاوع  
فعل هو افعل ، نظراً الى كثرة ما ورد من هذا التصرف في الكلام  
القصيح .

ومن نظر في كلام العرب ، وجد لصيغة افعل باباً هو مجيئه مطاوعاً  
لما كان على « فَعَّل » من الأفعال التي يتصور فيها العلاج والتأثير نحو  
فتحته فاتفتح ، وقسته فاقاس ، وليس من بابه الأفعال التي يتصور  
فيها العلاج والتأثير نحو فتحته فاتفتح ، وقسته فاقاس ، وليس من بابه  
الأفعال الرباعية نحو أخرجه فانخرج ، وأصلحته فانصلح ، ولا الأفعال  
الثلاثية التي لا علاج فيها ولا تأثير نحو فقدته أو وجدته أو غلبته ،  
لأن فقدته بمنزلة قولك لم أجده ، ووجدته بمنزلة قولك حصل الشيء ،  
وغلبته في معنى حصلت صورته في نفسك ، وليس في عدم وجودك  
للشيء ، أو حصوله بين يديك أو تقرر صورته في ذهنك علاج منك حتى  
يصح لك أن تأتي له بالمطاوع الذي هو بمعنى قبوله للفعل .

فن قصر « افعل » على مطاوعة « فَعَّل » الذي يكون فيه علاج  
وتأثير نحو فصلته فانفصل وخدعه فانخدع ، وذهب الى أن هذا هو  
بابه المقيس فقد أصاب في الاجتهاد ، وأما ما ورد من قولهم أطلقته  
فانطلق وأزعجته فانزعج وأفردته فانفرد ، فيوقوف على السماع .

ويذهب بعض فلاسفة العربية الى أن ما جاء من هذا القبيل محمول  
على تقدير أن العرب نطقوا بالفعل الثلاثي ، ثم استغنوا عنه بالفعل  
الرباعي فنحو انطلق جاء مطاوعاً لذلك الفعل الثلاثي المقدر ، ولم يقصد

(١) شرح الرضي للشافية

أو أقعدته أو أقيسته فمعناه جعلته على صفة القيام أو العقود أو الفهم :  
ولا تقول أمدحته زيدا ، أو أشتبته إياه ، أو أذبحته الكبش ، لأن العامل  
في هذه الأفعال لم يصر منها على هيئة لم يكن عليها ، ولم يحصل له في  
ذاته وصف باق .

ومن الصيغ المختلف في إجرائها متجري القيس عليه وزن « فَعَّل »  
وقد سجع هذا الوزن في الفعل اللازم ليتعدى الى واحد ، نحو حسِّن  
وقبح وجدَّد ، وفي الفعل المتعدي الى واحد يتعدى الى مفعولين ، نحو  
ملك وبلغ وركب ، ولم يستعمل التضعيف في المتعدي إلى اثنين ،  
ليتعدى الى ثلاثة .

اختلف علماء العربية في هذه الصيغة ، فرأى بعضهم أن تضعيف  
الفعل ورد بكثرة تقتضي فتح باب القياس ، فتجاوز به حد السماع ،  
وتدبر آخرون في كلام العرب فوجدوهم يعمدون أفعالا بهمزة النقل  
نحو أضحكه وأضجره وأظهره وأزهقه وأرشدده وأخفه ، وأشبعه  
وأصلحه وأغضبه ، ويعدون أفعالا أخرى بالتضعيف ، نحو شرفه وقتده  
وحلَّه ونظَّمه ، ويجعون في أفعال بين همزة النقل والتضعيف ، نحو  
ذكره وأذكره ، وأضافه وخسَّفه ، وشرده وأشرده ، وطيبه وأطابه ،  
وبعدده وأبعدده ، وفسَّده وأفسدده ، وضبَّاه وأضمَّاه ، وجَوَّعه وأجَّعه ،  
فقالوا : يؤخذ في كل فعل بما ورد عن العرب ، وقد بين علماء اللغة في  
كل فعل الوجه الوارد في الاستعمال من تعديته بهمزة النقل ، أو  
بالتضعيف ، أو بالوجهين كليهما فيجب اتباع ما سجع من العرب ، فإن  
لم نعلم له وجهاً من هذين الوجهين في كلام العرب ، لم يستقم لنا طريق  
القياس ، وليس لك أن تقول : ظَّرفته أي جعلته ظريفاً كما ساع لك أن  
تقول : حلَّسته إذا جعلته حلليماً ، ولا ضخَّسته أي جعلته ضخماً ، كما  
ساع لك أن تقول : فخَّسته أي عظَّمته .

ومن الصيغ المختلفة لأن تكون موضع اختلاف علماء العربية في  
إعطائها حكم القياس « افعل » الآتي مطاوعاً لفعل الثلاثي ، فقد عده  
بعضهم من قبيل ما يسع ولا يقاس عليه (١) .

ونحابه آخرون نحو ما يقاس عليه ، وقالوا : إن الباب في مطاوع  
فعل هو افعل ، نظراً الى كثرة ما ورد من هذا التصرف في الكلام  
القصيح .

ومن نظر في كلام العرب ، وجد لصيغة افعل باباً هو مجيئه مطاوعاً  
لما كان على « فَعَّل » من الأفعال التي يتصور فيها العلاج والتأثير نحو  
فتحته فاتفتح ، وقسته فاقاس ، وليس من بابه الأفعال التي يتصور  
فيها العلاج والتأثير نحو فتحته فاتفتح ، وقسته فاقاس ، وليس من بابه  
الأفعال الرباعية نحو أخرجته فانخرج ، وأصلحته فانصلح ، ولا الأفعال  
الثلاثية التي لا علاج فيها ولا تأثير نحو فقدته أو وجدته أو غلبته ،  
لأن فقدته بمنزلة قولك لم أجده ، ووجدته بمنزلة قولك حصل الشيء ،  
وغلبته في معنى حصلت صورته في نفسك ، وليس في عدم وجودك  
للشيء ، أو حصوله بين يديك أو تقرر صورته في ذهنك علاج منك حتى  
يصح لك أن تأتي له بالمطاوع الذي هو بمعنى قبوله للفعل .

فن قصر « افعل » على مطاوعة « فَعَّل » الذي يكون فيه علاج  
وتأثير نحو فصلته فانفصل وخدعه فانخدع ، وذهب الى أن هذا هو  
بابه المقيس فقد أصاب في الاجتهاد ، وأما ما ورد من قولهم أطلقته  
فانطلق وأزعجته فانزعج وأفردته فانفرد ، فيوقوف على السماع .

ويذهب بعض فلاسفة العربية الى أن ما جاء من هذا القبيل محمول  
على تقدير أن العرب نطقوا بالفعل الثلاثي ، ثم استغنوا عنه بالفعل  
الرباعي فنحو انطلق جاء مطاوعاً لذلك الفعل الثلاثي المقدر ، ولم يقصد

(١) شرح الرضي للشافية

الى أن يكون مطاوعاً لأطلق ، وهذا الوجه ظاهر فيما ورد فعله الثلاثي على قلة نحو انطلق ، فقد ورد في استعمال قليل غلق بمعنى أغلق .

#### افتعل

ومن الأفعال المزيدة « افتعل » وهذا الوزن يأتي مرادفاً لفعله الثلاثي اللازم نحو رقي وارتقي . وعدا عليه واعتدى . أو مرادفاً للمتعدى نحو خلة واختله ، وحازد واحتازده ، وصاده واصطاده . ولا خلاف في أن هذا النوع سماعي . فليس لك أن تجيء الى فعل ثلاثي لازم أو متعد . وتضوغ منه فعلا في وزن افتعل موافقا له في لزومه أو تعديه . ومن أجل هذا حكسوا على أن احتار بمعنى حار ، واقتطف بمعنى قطف ، خطأ ، حيث لم يرد أن العرب تكلموا به .

وقد يأتي افتعل مطاوعاً لفعل ثلاثي متعد . نحو جسع التوم فاجتسعوا وشوى اللحم فاشتوى . وهز الشجرة فاهتزت . ورد الشيء فارتد . وزاده فازداد . ورفعته فارتفع . وستره فاستتر . أو مطاوعاً لفعل رباعي . نحو أنهضته فأنهض . وهذا ما يحتل أن يكون متيسرا . ولكن علماء العربية يتفون به عند حد السماع . فليس لك أن تقول : غرسته فاغترس ولا مسحته فامسح . كما لا يسوغ لك أن تقول : أفسدته فافسد . ولا أجلسه فاجلس .

#### باب المغالبة

ومن المحتمل لأن يكون موضع قياس الفعل الماضي والفعل المضارع يصاغان لمعنى المغالبة . فإن الماضي يرد في وزن فَعَلَ . والمضارع في وزن يَفْعَلُ فتقول : كارمني فكرمته أي غلبته في الكرم . أو إن كارمني اكرمته أي أغلبه في الكرم . وهكذا تقول : خاصسني فخصسته وأخصسته . وفاخرني ففخرته وأفخره . وشاتسني فشسته وأشتمه . ولكن علماء العربية مع اعترافهم بكثرة ما ورد منه يقتصرونه على السماع .

قال سيبويه في الكتاب « وليس في كل شيء يكون هذا . ألا ترى أنك لا تقول : نازعني فنزعته أنزعته . استغني عنه بغلبته » وقال الرضي في شرح الكافية « ليس باب المغالبة قياسا بحيث يجوز لك تقل كل لنظ أردت الى هذا الباب » .

وإذا لم يصل باب المغالبة أن يكون مقياسا . فمعنى هذا أنك لا تأخذ من صيغة المضارع ما ضارعا لمعنى المغالبة على وجه القياس . أما إذا ورد فعل ماض للمغالبة ، فلك أن تتكلم بمضارعه في وزن يفعل من غير توقف على سماع ، وذلك معنى قول بعض علماء الصرف : ومن القياسي ضم عين للمضارع في باب المغالبة .

#### اسم الفاعل والصفة المشبهة

يتحد اسم الفاعل والصفة المشبهة بأن كلا منهما يدل على ذات وصفة قائمة بها ، ويفترقان في أن اسم الفاعل يدل على حدوث تلك الصفة ، والصفة المشبهة تدل على ثبوتها ، والأصل فيما يقصد منه الحدوث أن يجيء على وزن فاعل ، نحو كاتب وغالم ، أو يفتح بيم مضمومة ، ويكرما قبل آخره ، نحو مكريم ومخترع ، ومستكشف ومن ثم اشتهر ما يجيء في هذه الأوزان باسم الفاعل ، والأصل فيما يدل على الثبوت أن يجيء على نحو فَعَلَ كضَحَم ، وفَعَلَ كحَسَن ، وفَعَلَ كفَرَح ، وأَفْعَلَ كَأَبْيَض ، وفَعَّلَ كجَبَل ، وفَعَّلَان كعَجَلَان ، ولذلك يدعى ما يجيء على هذه الأوزان بالصفة المشبهة .

ومن سعة بيان اللغة العربية أنك إذا أردت من الصفة المشبهة إفادة حدوث الوصف ، حولتها الى صفة « فاعل » فتقول في نحو حسن وغنيف وشريف وميت وضيق ومريض وجواد : حاسن ، وعاف ، وشارف وماتت وضائق ومارض وجائد ، وتقول ذلك قياسا لا تنقيد فيه بسماع .



الى أن يكون مطاوعاً لأطلق ، وهذا الوجه ظاهر فيما ورد فعله الثلاثي على قلة نحو انطلق ، فقد ورد في استعمال قليل غلق بمعنى أغلق .

#### افتعل

ومن الأفعال المزيدة « افتعل » وهذا الوزن يأتي مرادفاً لفعله الثلاثي اللازم نحو رقي وارتقي . وعدا عليه واعتدى . أو مرادفاً للمتعدى نحو خلة واختله ، وحازد واحتازده ، وصاده واصطاده . ولا خلاف في أن هذا النوع سماعي . فليس لك أن تجيء الى فعل ثلاثي لازم أو متعد . وتصوغ منه فعلا في وزن افتعل موافقا له في لزومه أو تعديه . ومن أجل هذا حُكِّموا على أن احتار بمعنى حار ، واقتطف بمعنى قطف ، خطأ ، حيث لم يرد أن العرب تكلموا به .

وقد يأتي افتعل مطاوعاً لفعل ثلاثي متعد . نحو جسع التوم فاجتسعوا وشوى اللحم فاشتوى . وهز الشجرة فاهتزت . ورد الشيء فارتد . وزاده فازداد . ورفعته فارتفع . وستره فاستتر . أو مطاوعاً لفعل رباعي . نحو أنهضته فأنهض . وهذا ما يحتل أن يكون متيسرا . ولكن علماء العربية يتفون به عند حد السماع . فليس لك أن تقول : غرسته فاغترس ولا مسحته فامسح . كما لا يسوغ لك أن تقول : أفسدته فافسد . ولا أجلسه فاجلس .

#### باب المغالبة

ومن المحتمل لأن يكون موضع قياس الفعل الماضي والفعل المضارع يصاغان لمعنى المغالبة . فإن الماضي يرد في وزن فَعَلَ . والمضارع في وزن يَفْعَلُ فتقول : كَارَمَنِي فكَرَّمْتُهُ أي غلبته في الكرم . أو إن كَارَمَنِي أَكْرَمْتُهُ أي أغلبه في الكرم . وهكذا تقول : خَاصَنِي فَخَصَّصْتُهُ وَأَخَصَّصْتُهُ وَفَاخَرَنِي فَفَخَّرْتُهُ وَأَفْخَرْتُهُ . وشَاتَنِي فَشَتَّهْتُهُ وَأَشَتَّهْتُهُ . ولكن علماء العربية مع اعترافهم بكثرة ما ورد منه يقصرونه على السماع .

قال سيبويه في الكتاب « وليس في كل شيء يكون هذا . ألا ترى أنك لا تقول : نازعني فنزعته أنزعته . استغني عنه بغلبته » وقال الرضي في شرح الكافية « ليس باب المغالبة قياسا بحيث يجوز لك تقل كل لنظ أردت الى هذا الباب » .

وإذا لم يصل باب المغالبة أن يكون مقياسا . فمعنى هذا أنك لا تأخذ من صيغة المفاعلة ماضيا ومضارعا لمعنى المغالبة على وجه القياس . أما إذا ورد فعل ماض للمغالبة ، فلك أن تتكلم بمضارعه في وزن يفعل من غير توقف على سماع ، وذلك معنى قول بعض علماء الصرف : ومن القياسي ضم عين للمضارع في باب المغالبة .

#### اسم الفاعل والصفة المشبهة

يتحد اسم الفاعل والصفة المشبهة بأن كلا منهما يدل على ذات وصفة قائمة بها ، ويفترقان في أن اسم الفاعل يدل على حدوث تلك الصفة ، والصفة المشبهة تدل على ثبوتها ، والأصل فيما يقصد منه الحدوث أن يجيء على وزن فاعل ، نحو كاتب وغالم ، أو يفتح بيم مضمومة ، ويكر ما قبل آخره ، نحو مكبرم ومخترع ، ومشتكشيف . ومن ثم اشتهر ما يجيء في هذه الأوزان باسم الفاعل ، والأصل فيما يدل على الثبوت أن يجيء على نحو فَعَلَ كضَحَمَ ، وفَعَلَ كحَسَنَ ، وفَعَلَ كفَرَحَ ، وأَفْعَلَ كَأَبْيَضَ ، وفَعَّلَ كجَبَّلَ ، وفَعَّلَانُ كعَجَلَانُ ، ولذلك يدعى ما يجيء على هذه الأوزان بالصفة المشبهة .

ومن سعة بيان اللغة العربية أنك إذا أردت من الصفة المشبهة إفادة حدوث الوصف ، حولتها الى صفة « فاعل » فتقول في نحو حسن وغنيف وشريف وميت وضيق ومريض وجواد : حاسن ، وعاف ، وشارف وماتت وضائق ومارض وجائد ، وتقول ذلك قياسا لا تنقيد فيه بسماع .

وأوزان الصفة المشبهة عند علماء العربية ساعية ، فليس لك أن تصوغ وصفاً على نحو فعل أو فعّل أو فعّلتان أو أفعل دون أن ينطق به العرب ، ما عدا فعّلاً ، فقد ذهب بعضهم الى صحة القياس عليه ، لكثرة ما ورد فيه من ألفاظ ، وينبغي أن يقيد هذا المذهب بالمعاني التي يراد منها الثبوت ولم تدر كيف تكلم فيها العرب بالاسم الدال على الذات وصفتها وبهذا المذهب تستوفي الأفعال صفاتها المشبهة ، ولا يبقى فعل من غير أن يكون هنالك اسم يدل على الوصف والذات التي قام بها .

ويقوم مقام اسم الفاعل فعّال ومفعال ، وفعل وفعل وفعل ، وهذه المسماة عندهم بأمثلة المبالغة ، نحو نظار ومنحار وصهور وعليه وحذر . ومن علماء العربية من يذكرها ، ويضرب لها الامثال ، ويسط أو يوجز في الخلاف الجاري في أعاليها عمل اسم الفاعل ، ولا يأتي على ناحية القياس في اشتقاقها بعبارة صريحة ، ومنهم من يصرح بصحة القياس في بناء فعّال (٢) خاصة ، ووجه هذا المذهب أن صيغة فعّال وردت في مقدار من الكلم النصيح يكفي لصحة القياس عليه .

ومما يستعمل للمبالغة في وصف الفاعل فعّيل ، نحو « خريج » بمعنى أديب ، وقد صاغ فيه العرب ألفاظاً كثيرة ، ولكن علماء العربية يقولون به عند حد السماع ، وهذا ابن دريد قد سرد له في الجوهرة أمثلة كثيرة ، ثم قال : « اعلم أنه ليس لمولد أن يبنى فعّلاً إلا ما ينسب إليه العرب ، وتكلمت به ، ولو أجز ذلك لقلب أكثر الكلام ، فلا تلتفت الى ما جاء على فعيل مما لم تسمعه إلا أن يجيء فيه شعر فصيح » .

#### اسم المفعول

يصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي على وزن « مفعول » فإن زاد الفعل على ثلاثة أحرف جرى اسم المفعول مجرى اسم الفاعل في افتتاحه بيم مضمومة ، وخالفه بفتح آخره بدل الكسر .

(١) روح الشروح على القصور

ذلك قياس اسم المفعول الذي لا يختلف في صحته ، فإذا ورد فعل متصرف ، فلك أن تصوغ منه اسم مفعول ، لا تتوقف في ذلك على سماع وتقل عن الرماني أنه قال : « لا يقال من « تقع » اسم مفعول والقياس يقتضيه » ولم ير أبو حيان وجهاً للتقيد في مثل هذا بالسماع فقال : ان تقع كضرب ، فكما يقال في مفعول ضرب مضروب يقال في مفعول تقع منقوع .

واستعمل العرب للدلالة على المفعول صيغة أخرى ، ومن هذه الصيغ ما لا خلاف في قصره على السماع لقلة ما ورد منه ، وهي فعّل كذبح ، بمعنى مذبح ، وفعل كقنص بمعنى مقنوص . وفعله كقتله ملقوط . ومنها ما اختلفوا في جعله متبياً ، وهو فعيل كقتيل بمعنى مقتول ، وصريع بمعنى مصروع . فوقف به فريق عند حد السماع ، وفتح طائفة باب القياس لنوع منه ، وهو ما لم يجيء من فعله فعيل بمعنى فاعل ، فيقال يستقضى هذا المذهب حسيّد بمعنى محسود ، وضيد بمعنى مضيود حيث لم يجيء فعيل فيه بمعنى فاعل ، ولا يقال نصير بمعنى منصور ، أو عليم بمعنى معلوم ، أو رحيم بمعنى مرحوم ، لأنه جاء نصير بمعنى ناصر ، وعليم بمعنى عالم ، ورحيم بمعنى راحم .

وسبب الخلاف أن « فعّلاً » ورد بمعنى مفعول في ألفاظ كثيرة ، والفريق الأول يعترفون بهذه الكثرة ، ولكنهم رأوها غير كافية لفتح باب القياس ، ورأتها الطائفة الثانية كافية لصحة القياس ، ولكن قصرُوا القياس على ما لم يجيء من فعله فعيل بمعنى فاعل ، حذراً من التباس وصف المفعول بوصف الفاعل ، وليس على من يأخذ بهذا المذهب حرج فإنه قائم على مراعاة الكثرة التي هي شرط القياس ، مع اجتناب التباس الذي يختل به فهم الغرض من الكلام .

وأوزان الصفة المشبهة عند علماء العربية ساعية ، فليس لك أن تصوغ وصفاً على نحو فعل أو فعّل أو فعّلتان أو أفعل دون أن ينطق به العرب ، ما عدا فعّيلاً ، فقد ذهب بعضهم الى صحة القياس عليه ، لكثرة ما ورد فيه من ألفاظ ، وينبغي أن يقيد هذا المذهب بالمعاني التي يراد منها الثبوت ولم تدر كيف تكلم فيها العرب بالاسم الدال على الذات وصفتها وبهذا المذهب تستوفي الأفعال صفاتها المشبهة ، ولا يبقى فعل من غير أن يكون هنالك اسم يدل على الوصف والذات التي قام بها .

ويقوم مقام اسم الفاعل فعّال ومفعال ، وفعل وفعل وفعل ، وهذه المسماة عندهم بأمثلة المبالغة ، نحو نظار ومنحار وصبور وعليه وحذر . ومن علماء العربية من يذكرها ، ويضرب لها الامثال ، ويسط أو يوجز في الخلاف الجاري في أعاليها عمل اسم الفاعل ، ولا يأتي على ناحية القياس في اشتقاقها بعبارة صريحة ، ومنهم من يصرح بصحة القياس في بناء فعّال (٢) خاصة ، ووجه هذا المذهب أن صيغة فعّال وردت في مقدار من الكلم النصيح يكفي لصحة القياس عليه .

ومما يستعمل للمبالغة في وصف الفاعل فعّيل ، نحو « خريج » بمعنى أديب ، وقد صاغ فيه العرب ألفاظاً كثيرة ، ولكن علماء العربية يقولون به عند حد السماع ، وهذا ابن دريد قد سرد له في الجوهرة أمثلة كثيرة ، ثم قال : « اعلم أنه ليس لمولد أن يبنّي فعّيلاً إلا ما ينه العرب ، وتكلمت به ، ولو أجز ذلك لقلب أكثر الكلام ، فلا تلتفت الى ما جاء على فعيل مما لم تسمعه إلا أن يجيء فيه شعر فصيح » .

#### اسم المفعول

يصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي على وزن « مفعول » فإن زاد الفعل على ثلاثة أحرف جرى اسم المفعول مجرى اسم الفاعل في افتتاحه بيم مضمومة ، وخالفه بفتح آخره بدل الكسر .

(١) روح الشروح على القصور

ذلك قياس اسم المفعول الذي لا يختلف في صحته ، فإذا ورد فعل متصرف ، فلك أن تصوغ منه اسم مفعول ، لا تتوقف في ذلك على سماع وتقل عن الرماني أنه قال : « لا يقال من « تقع » اسم مفعول والقياس يقتضيه » ولم ير أبو حيان وجهاً للتقيد في مثل هذا بالسماع فقال : ان تقع كضرب ، فكما يقال في مفعول ضرب مضروب يقال في مفعول تقع منقوع .

واستعمل العرب للدلالة على المفعول صيغة أخرى ، ومن هذه الصيغ ما لا خلاف في قصره على السماع لقلة ما ورد منه ، وهي فعّل كذبح ، بمعنى مذبح ، وفعل كقنص بمعنى مقنوص . وفعله كقتله ملقوطة . ومنها ما اختلفوا في جعله متبياً ، وهو فعيل كقتيل بمعنى مقتول ، وصريع بمعنى مصروع . فوقف به فريق عند حد السماع ، وفتح طائفة باب القياس لنوع منه ، وهو ما لم يجيء من فعله فعيل بمعنى فاعل ، فيقال يستقضى هذا المذهب حسيّد بمعنى محسود ، وضئيد بمعنى مضئود حيث لم يجيء فعيل فيه بمعنى فاعل ، ولا يقال نصير بمعنى منصور ، أو عليم بمعنى معلوم ، أو رحيم بمعنى مرحوم ، لأنه جاء نصير بمعنى ناصر ، وعليم بمعنى عالم ، ورحيم بمعنى راحم .

وسبب الخلاف أن « فعّيلاً » ورد بمعنى مفعول في ألفاظ كثيرة ، والفريق الأول يعترفون بهذه الكثرة ، ولكنهم رأوها غير كافية لفتح باب القياس ، ورأتها الطائفة الثانية كافية لصحة القياس ، ولكن قصرُوا القياس على ما لم يجيء من فعله فعيل بمعنى فاعل ، حذراً من التباس وصف المفعول بوصف الفاعل ، وليس على من يأخذ بهذا المذهب حرج فإنه قائم على مراعاة الكثرة التي هي شرط القياس ، مع اجتناب التباس الذي يختل به فهم الغرض من الكلام .

## فعل التعجب وأفعل التفضيل :

للتعجب صيغتان هما ما أفعله : وأفعل به ، وللتفضيل صيغة هي أفعل ، وهذه الصيغ متحدة في كل فعل استوفى الشروط المعتد بها عند علماء العربية . ومن الشروط المختلف فيها اختصاص هذه الصيغ بالأفعال الثلاثية ، تمسك الجمهور بهذا الشرط ، ولم يجزوا اشتقاق فعل التعجب ولا أفعل التفضيل من الأفعال الرباعية فما فوقها ، ووردت ألفاظ عن العرب أخذوها من فوق الثلاثي ، فحملها الجمهور على الشذوذ ، ووقفوا بها عند حد السماع ، ووجهة نظر الجمهور أن صيغ التعجب والتفضيل لا تحتل أكثر من ثلاثة أحرف مضافة عليها الهزمة التي هي أول ما تمتاز به الصيغة ، فإن كانت حروف ما زاد على الثلاثي كلها أصول ، نحو عرّبني لم يمتد حتى اشتق منه التعجب أو التفضيل اسقاطاً حرف أصلي من بناء الكلمة ، وفي ذلك خلل لا داعي إلى ارتكابه . وهناك طرق أخرى للدلالة على التعجب أو التفضيل نحو ما أشدّ عرّبته ، أو هو أشدّ عرّبته ، وإن كانت حروف ما زاد على الثلاثي مضافة نحو افتعل أو افتعل أو استفعل ، فهذه الأحرف يؤتى بها في الفعل لمعان ، ومتى حذفت هذه الحروف من صيغ التعجب أو التفضيل ضاعت تلك المعاني المقصود إفادتها للمخاطبين .

وخالف الجمهور في هذا الشرط ثلاث طوائف :

( ١ ) طائفة تجيز أخذ التعجب والتفضيل من « أفعل » الذي تكون همزته في أصل وصنعه نحو أظلم الليل ، دون ما تكون همزته للانفصال نحو أجلس ، ووجهه أن الهزمة في نحو أظلم لم تدل على معنى خاص فلا ينقص بحدفها شيء من المعنى المراد من أصل الفعل .

( ٢ ) طائفة تجيز أخذهما من « أفعل » لا فرق بين ما تكون همزته في أصل وضعه ، وما تأتي همزته لتعديته إلى مفعول لا يتعدى إليه من

قبل ، واعتد هذا المذهب على أنه سجع من العرب أخذهما من « فعل » بكثرة تكفي لأن تجعله موضع القياس ، نحو هو أعطاهم للدقائر ، وأولاهم للسمروف ، وأكرمهم من كل أحد .

( ٣ ) طائفة تجيز أخذهما من كل الأفعال الثلاثية المضافة ، كأن فعل واستفعل ونحوهما ، ويرى هؤلاء أن تلك المعاني المستفادة من الحروف الزائدة يمكن الدلالة عليها بعد حذف تلك الحروف بقرائن لفظية أو حالية .

وذكروا في شروط صوغ التعجب وأفعل التفضيل أن يكون الفعل مما يقبل التفاضل ، وقالوا : لا يقال : ما أموته ، لأن الموت لا يقع به التفاوت ، ومقتضى هذا التعليل صحة أن يقال ما أموته ، متى جاء على وجه يحتل التفاضل ، كأن يكثر في بلد الموت ، فتقول ما أموت أهل هذا البلد أي ما أكثر موتهم ، ولا يلحق سوى أن ما أموته لم يسع من العرب بوجه ، فترجع إلى حكم الأفعال التي تحققت فيها شروط أخذ فعلي التعجب واسم التفضيل ولم يبلغنا أن العرب نطقوا بهما أو بأحدهما على طريق خاص ، وسنمر بهذا البحث بعد صفحات قليلة إن شاء الله . وذكروا في شروط صوغهما أن لا يكون الفعل مبنياً للمجهول ، وهذا في حال ما يحصل به لبس ، نحو ما أضرب زيداً ، فإنه يسبق إلى الذهن أن التعجب من وصف الفاعل لا من وصف المفعول ، فإن كان القصد من التعجب واضحاً كأن تقول ما ألبس هذا الثوب ، تتعجب من كثرة لبس صاحبه له ، فذلك ما يراه بعض الائمة (١) قياساً سائغاً ، اعتماداً على أن له أمثلة متعددة وردت في كلام العرب ، نحو ما أشهره وما أخصره ، ومن أمثالهم ( أشغل من ذات النحين ) .

## اسم الآلة

يصاغ من الفعل اسم للآلة التي يعمل بها ، ويجيء على وزن مفعَل

(١) ابن مالك في التسهيل

## فعل التعجب وأفعل التفضيل :

للتعجب صيغتان هما ما أفعله : وأفعل به ، وللتفضيل صيغة هي أفعل ، وهذه الصيغ متحدة في كل فعل استوفى الشروط المعتد بها عند علماء العربية . ومن الشروط المختلف فيها اختصاص هذه الصيغ بالأفعال الثلاثية ، تمسك الجمهور بهذا الشرط ، ولم يجزوا اشتقاق فعل التعجب ولا أفعل التفضيل من الأفعال الرباعية فما فوقها ، ووردت ألفاظ عن العرب أخذوها مما فوق الثلاثي ، فحملها الجمهور على الشذوذ ، ووقفوا بها عند حد السماع ، ووجهة نظر الجمهور أن صيغ التعجب والتفضيل لا تحتل أكثر من ثلاثة أحرف مزادة عليها الهزمة التي هي أول ما تمتاز به الصيغة ، فإن كانت حروف ما زاد على الثلاثي كلها أصول ، نحو عرّبني لم يمتد حتى اشتق منه التعجب أو التفضيل اسقاطاً حرف أصلي من بناء الكلمة ، وفي ذلك خلل لا داعي إلى ارتكابه . وهناك طرق أخرى للدلالة على التعجب أو التفضيل نحو ما أشدّ عرّبته ، أو هو أشدّ عرّبته ، وإن كانت حروف ما زاد على الثلاثي مزيدة نحو افعل أو افعل أو استفعل ، فهذه الأحرف يؤتى بها في الفعل لمعان ، ومتى حذفت هذه الحروف من صيغ التعجب أو التفضيل ضاعت تلك المعاني المقصود إفادتها للمخاطبين .

وخالف الجمهور في هذا الشرط ثلاث طوائف :

( ١ ) طائفة تجيز أخذ التعجب والتفضيل من « أفعل » الذي تكون همزته في أصل وصنعه نحو أظلم الليل ، دون ما تكون همزته للانفصال نحو أجلس ، ووجهه أن الهزمة في نحو أظلم لم تدل على معنى خاص فلا ينقص بحدفها شيء من المعنى المراد من أصل الفعل .

( ٢ ) طائفة تجيز أخذهما من « أفعل » لا فرق بين ما تكون همزته في أصل وضعه ، وما تأتي همزته لتعديته إلى مفعول لا يتعدى إليه من

قبل ، واعتد هذا المذهب على أنه سجع من العرب أخذهما من « فعل » بكثرة تكفي لأن تجعله موضع القياس ، نحو هو أعطاهم للدقّير ، وأولاهم للسمروف ، وأكرمهم من كل أحد .

( ٣ ) طائفة تجيز أخذهما من كل الأفعال الثلاثية المزيدة : كاستفعل واستفعل وتحوهما ، ويرى هؤلاء أن تلك المعاني المستفادة من الحروف الزائدة يمكن الدلالة عليها بعد حذف تلك الحروف بقرائن لفظية أو حالية .

وذكروا في شروط صوغ التعجب وأفعل التفضيل أن يكون الفعل مما يقبل التفاضل ، وقالوا : لا يقال : ما أموته ، لأن الموت لا يقع به التفاوت ، ومقتضى هذا التعليل صحة أن يقال ما أموته ، متى جاء على وجه يحتل التفاضل ، كأن يكثر في بلد الموت ، فتقول ما أموت أهل هذا البلد أي ما أكثر موتهم ، ولا يلحق سوى أن ما أموته لم يسع من العرب بوجه ، فترجع إلى حكم الأفعال التي تحققت فيها شروط أخذ فعلي التعجب واسم التفضيل ولم يبلغنا أن العرب نطقوا بهما أو بأحدهما على طريق خاص ، وسنمر بهذا البحث بعد صفحات قليلة إن شاء الله . وذكروا في شروط صوغهما أن لا يكون الفعل مبنياً للمجهول ، وهذا في حال ما يحصل به لبس ، نحو ما أضرب زيداً ، فإنه يسبق إلى الذهن أن التعجب من وصف الفاعل لا من وصف المفعول ، فإن كان القصد من التعجب واضحاً كأن تقول ما ألبس هذا الثوب ، تتعجب من كثرة لبس صاحبه له ، فذلك ما يراه بعض الائمة (١) قياساً سائغاً ، اعتماداً على أن له أمثلة متعددة وردت في كلام العرب ، نحو ما أشهره وما أخصره ، ومن أمثالهم ( أشغل من ذات النحن ) .

## اسم الآلة

يصاغ من الفعل اسم للآلة التي يعمل بها ، ويجيء على وزن مِفْعَل

(١) ابن مالك في التسهيل

نحو مخيط ، ومثعلة نحو مطرقة ، ومفعال نحو مفتاح ، وأورد صاحب المفصل هذه الأوزان الثلاثة ، وقال : هذا قياس مفرد في جميع الأفعال الثلاثية .

ووجه اشتراط أن يكون الفعل ثلاثيا هو أن الأفعال المزيدة يؤتى بها لمعان زائدة على أصل معنى الفعل ، ووزن مفعول ومفعلة ومفعال لا يسم الا ثلاثة أحرف وهي أصول الفعل ، فلو صيغ من المزيد اسم في أحد الأوزان الثلاثة لفانت المعاني التي تدل عليها الأحرف الزائدة في الفعل ، وكذلك أخذ من الرباعي المجرد يستدعى حذف أحد حروفه ، فيختل اللفظ ، فإن ورد اسم الآلة من غير ثلاثي فهو خارج عن القياس ، فلك أن تستعمله كما استعمله العرب وليس لك أن تقيس عليه ما لم يرد استعمال صحيح .

وصرح بعض الكاتبيين في الصرف باشتراط أن يكون الفعل متعديا ولعلهم نظروا الى أن أكثر ما ورد منه اسم الآلة الأفعال المتعدية ، ونحن نجد في الأمثلة اسم الآلة ما هو مفعول من فعل لازم نحو معراج ومعرج للسلم ، ونحو مرقاة للدرجة ، ومن استأنس بأهمال كثير من علماء الصرف لشرط التعدى ، واقتصرهم على شرط أن يكون الفعل ثلاثيا ، وذهب الى صحة اشتقاق اسم الآلة من الأفعال اللازمة عند الحاجة ، لا نراه ذاهبا مذهبا بعيدا ، فلو وضعت آلة للسباحة وبدأ لجباغة أن يسوها مسبحة أو مسبحا لم يكونوا - فيما نراه - مخطئين .

متفعلة

يشتق العرب للمكان الذي يكثر فيه شيء اسما من ذلك الشيء على وزن متفعلة ، فقالوا : أرض مأبلة أي ذات إبل ومأسدة أي ذات أسود ، ومسبعة أي ذات سباع ، ومبطخة أي كثيرة البطيخ ومنشأة أي كثيرة القشاء ، وقالوا للأرض كثيرة اللصوص : مكسنة ، وكثيرة الرمان مرمسة ، وكثيرة الخزان (١) مخززة .

(١) ذكور الأرناب

وهذه الصيغة مما اختلف علماء العربية في القياس عليها ، فمنهم من وقف به عند حد السماع مع اعترافه بكثرة ما سنع منه ، وفي كتاب سيبويه ما هو ظاهر في جواز القياس ، فقد قال : في حديثه عن هذا الباب « وليس في كل شيء يقال الا أن تقيس شيئا وتعلم أن العرب لم تتكلم به » قال صاحب المحكم في حكاية كلام سيبويه : يعني لم تقل العرب في كل شيء من هذا ، فإن قست على ما تكلمت به العرب كان هذا لفظه .

ومن صرح بصحة القياس فيه منظهر الدين صاحب شرح المفصل المسى بالكميل اذ قال : « اعلم أنهم اذا أرادوا أن يذكروا كثرة حصول شيء بمكان ، وضعوا لها مفعلة ، وهذا قياس مطرد في كل اسم ثلاثي كقولك أرض متسبعة أي يكثر فيها السباع ، وساق بعد هذا أمثلة كثيرة .

ومقتضى هذا المذهب صحة أخذ متفعلة من كل اسم ثلاثي يكثر معناه في أرض ، نحو الذهب ، فنقول في الأرض كثيرة الذهب مذهب .

نحو مخيط ، ومثعلة نحو مطرقة ، ومفعال نحو مفتاح ، وأورد صاحب المفصل هذه الأوزان الثلاثة ، وقال : هذا قياس مفرد في جميع الأفعال الثلاثية .

ووجه اشتراط أن يكون الفعل ثلاثيا هو أن الأفعال المزيدة يؤتى بها لمعان زائدة على أصل معنى الفعل ، ووزن مفعول ومفعلة ومفعال لا يسم الا ثلاثة أحرف وهي أصول الفعل ، فلو صيغ من المزيد اسم في أحد الأوزان الثلاثة لفانت المعاني التي تدل عليها الأحرف الزائدة في الفعل ، وكذلك أخذ من الرباعي المجرد يستدعى حذف أحد حروفه ، فيختل اللفظ ، فإن ورد اسم الآلة من غير ثلاثي فهو خارج عن القياس ، فلك أن تستعمله كما استعمله العرب وليس لك أن تقيس عليه ما لم يرد استعمال صحيح .

وصرح بعض الكاتبيين في الصرف باشتراط أن يكون الفعل متعديا ولعلهم نظروا الى أن أكثر ما ورد منه اسم الآلة الأفعال المتعدية ، ونحن نجد في الأمثلة اسم الآلة ما هو مفعول من فعل لازم نحو معراج ومعرج للسلم ، ونحو مرقاة للدرجة ، ومن استأنس بأهمال كثير من علماء الصرف لشرط التعدى ، واقتصرهم على شرط أن يكون الفعل ثلاثيا ، وذهب الى صحة اشتقاق اسم الآلة من الأفعال اللازمة عند الحاجة ، لا نراه ذاهبا مذهبا بعيدا ، فلو وضعت آلة للسباحة وبدأ لجباغة أن يسوها مسبحة أو مسبحا لم يكونوا - فيما نراه - مخطئين .

متفعلة

يشتق العرب للمكان الذي يكثر فيه شيء اسما من ذلك الشيء على وزن متفعلة ، فقالوا : أرض مأبلة أي ذات إبل ومأسدة أي ذات أسود ، ومسبعة أي ذات سباع ، ومبطخة أي كثيرة البطيخ ومنشأة أي كثيرة القشاء ، وقالوا للأرض كثيرة اللصوص : مكسنة ، وكثيرة الرمان مرمسة ، وكثيرة الخزان (١) مخززة .

(١) ذكور الأرناب

وهذه الصيغة مما اختلف علماء العربية في القياس عليها ، فمنهم من وقف به عند حد السماع مع اعترافه بكثرة ما سنع منه ، وفي كتاب سيبويه ما هو ظاهر في جواز القياس ، فقد قال : في حديثه عن هذا الباب « وليس في كل شيء يقال الا أن تقيس شيئا وتعلم أن العرب لم تتكلم به » قال صاحب المحكم في حكاية كلام سيبويه : يعني لم تقل العرب في كل شيء من هذا ، فإن قست على ما تكلمت به العرب كان هذا لفظه .

ومن صرح بصحة القياس فيه منظهر الدين صاحب شرح المفصل المسى بالكميل اذ قال : « اعلم أنهم اذا أرادوا أن يذكروا كثرة حصول شيء بمكان ، وضعوا لها مفعلة ، وهذا قياس مطرد في كل اسم ثلاثي كقولك أرض متسبعة أي يكثر فيها السباع ، وساق بعد هذا أمثلة كثيرة .

ومقتضى هذا المذهب صحة أخذ متفعلة من كل اسم ثلاثي يكثر معناه في أرض ، نحو الذهب ، فنقول في الأرض كثيرة الذهب مذهب .

## الاشتقاق من أسماء الاعيان

تصرف العرب في أسماء الاعيان على وجه الاشتقاق ، فأخذوا منها أفعالا في أوزان مختلفة ، وأسماء فاعلين ومفعولين الى غير ذلك من الصيغ التي تنتزع من أسماء الاحداث ، وورد في كلامهم ما يدل على أنهم ذهبوا في هذا التصرف الى غاية بعيدة ، ووجدنا علماء العربية قد صرحوا بصحة القياس على بعض أنواعه ، منها اشتقاق الفعل من أسماء الاعيان لاصابتها ، أو امالتها ، أو العمل بها ، قال ابن مالك في التيسيل : « ويطرء صوغ « فَعَلَ » من أسماء الاعيان لاصابتها ، نحو جَلَدَهُ ، ورأسه ، أو اقلتها ، نحو شَحَنَهُ ، وَلَحَنَهُ : أطلعته ذلك ، أو عمل بها ، نحو رَمَعَهُ ، وَسَهَنَهُ : أصابه بالرمح والسهم » .

وذكر بعد هذا نوعين يظهر من عبارته أنها غير مقيمين ، وهما اشتقاق الفعل من اسم العين التي عملت بها أو اشتقاقه من اسم العين التي أخذتها ، فقال : « وقد يصاغ (أي فَعَلَ) لعمليها نحو جَدَرَ وبَارَ : عمل الجدار والبئر ، أو أَخَذَهَا ، نحو ثَلَثَ المال وربَّعَهُ : أخذ ثلثه وربَّعَهُ ، الى العشر » .

ومن أنواعه المقيسة اشتقاق اسم للارض على وزن مفعلة مما يكثر حصوله فيها ، نحو مَأْسَدَةٌ وَمَتْنَةٌ ومَذْبَعٌ (١) .

وقيل شَرَّاح دَرَةِ النِّوْءِاص عن أبي محمد ما يؤخذ منه أن اشتقاق الافعال من اسم العين على وزن استفعل مقبول في القياس ، ذلك أن

(١) اسم للارض يكثر فيها الذباب ،

الحريري أنكر قولهم « استأهل » فقال أبو محمد : استأهل استفعل وأصله الهزلة ، وهو جائز كثير ، كاستأسد الرجل ، واستأبر النخل ، واستنوق الجمل ، أي صار ناقة ، فإذا استفعل استأهل بمعنى صار أهلا كان قياسا جائزا مع أن الساع فيه ثابت .

ولم نجد في نصوص أهل العلم ما يساعد على الاشتقاق من أسماء الاعيان باملاق ، وهو موضوع يستدعى بسطا في القول ، فنكتفي في هذا الفصل بما حدثناك به ، ونُدع البسط الى غير هذا المقام .

ما هو الاستقراء الذي قامت عليه اصول الاشتقاق ؟

لا يجب على الناظر في المشتقات من نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأفعال التفضيل واسم الممكان واسم الزمان — عندما يريد تقرير قواعدها — أن يستقري جميع ما ورد منها في كلام العرب ، فانه يتعذر عليه الوصول الى هذه الغاية ، نظرا الى سعة اللغة وانتشارها الى ما لا يمكن الاحاطة به ، والذي في وسعه أن يتتبع جزئياتها الى أن يأتي على مقدار يفيد ظنا قويا ، وثقة بأن اللغة جارية في مثله على رعاية قاعدة ، والذي لم يقع تحت استقراءه يكون قاصدا لاجرائه في الكلام على ما يطابق هذه القاعدة ، فيصح لنا أن نرجع الى القاعدة في كل لفظ يتفق دون أن نتوقف على سماع .

وههنا اشكال لا يزال يتردد على السنة طلاب العربية ، وهو أن واضع القاعدة اذا لم يلزمه استقراء جميع جزئياتها ، وجاز له الاكتفاء في تقرير القاعدة بتتبع جانب عظيم من الجزئيات ، فما باله يصرح في بعض الافعال والمصادر ، مثل ويح وويل ، ونعم وبئس وعسى ، ويذر ويدع ، بأنها لا تتصرف ، ولا يصح أن يشتق منها اسم فاعل أو اسم مفعول أو أفعل تفضيل ؟ وأي فرق بين هذه الافعال والمصادر وبين ما لم يبلغه استقراؤه من المصادر والافعال ، فيسوغ لنا أن نأخذ منها أوصافا



## الاشتقاق من أسماء الاعيان

تصرف العرب في أسماء الاعيان على وجه الاشتقاق ، فأخذوا منها أفعالا في أوزان مختلفة ، وأسماء فاعلين ومفعولين الى غير ذلك من الصيغ التي تنتزع من أسماء الاحداث ، وورد في كلامهم ما يدل على أنهم ذهبوا في هذا التصرف الى غاية بعيدة ، ووجدنا علماء العربية قد صرحوا بصحة القياس على بعض أنواعه ، منها اشتقاق الفعل من أسماء الاعيان لاصابتها ، أو امالتها ، أو العمل بها ، قال ابن مالك في التيسيل : « ويطرء صوغ « فَعَلَ » من أسماء الاعيان لاصابتها ، نحو جَلَدَهُ ، ورأسه ، أو اقلتها ، نحو شَحَنَهُ ، وَلَحَنَهُ : أطلعته ذلك ، أو عمل بها ، نحو رَمَعَهُ ، وَسَهَنَهُ : أصابه بالرمح والسهم » .

وذكر بعد هذا نوعين يظهر من عبارته أنها غير مقيمين ، وهما اشتقاق الفعل من اسم العين التي عملت بها أو اشتقاقه من اسم العين التي أخذتها ، فقال : « وقد يصاغ (أي فَعَلَ) لعمليها نحو جَدَرَ وبَارَ : عمل الجدار والبئر ، أو أَخَذَهَا ، نحو ثَلَثَ المال وربَّعَهُ : أخذ ثلثه وربَّعَهُ ، الى العشر » .

ومن أنواعه المقيسة اشتقاق اسم للارض على وزن مفعلة مما يكثر حصوله فيها ، نحو مَأْسَدَةٌ وَمَتْنَةٌ ومَذْبَعٌ (١) .

وقيل شَرَّاح درة النواص عن أبي محمد ما يؤخذ منه أن اشتقاق الافعال من اسم العين على وزن استفعل مقبول في القياس ، ذلك أن

(١) اسم للارض يكثر فيها الذباب ،

الحريري أنكر قولهم « استأهل » فقال أبو محمد : استأهل استفعل وأصله الهزلة ، وهو جائز كثير ، كاستأسد الرجل ، واستأبر النخل ، واستنوق الجمل ، أي صار ناقة ، فإذا استفعل استأهل بمعنى صار أهلا كان قياسا جائزا مع أن الساع فيه ثابت .

ولم نجد في نصوص أهل العلم ما يساعد على الاشتقاق من أسماء الاعيان باملاق ، وهو موضوع يستدعي بسطا في القول ، فنكتفي في هذا الفصل بما حدثناك به ، ونُدع البسط الى غير هذا المقام .

ما هو الاستقراء الذي قامت عليه اصول الاشتقاق ؟

لا يجب على الناظر في المشتقات من نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأفعال التفضيل واسم الممكان واسم الزمان — عندما يريد تقرير قواعدها — أن يستقري جميع ما ورد منها في كلام العرب ، فانه يتعذر عليه الوصول الى هذه الغاية ، نظرا الى سعة اللغة وانتشارها الى ما لا يمكن الاحاطة به ، والذي في وسعه أن يتتبع جزئياتها الى أن يأتي على مقدار يفيد ظنا قويا ، وثقة بأن اللغة جارية في مثله على رعاية قاعدة ، والذي لم يقع تحت استقراءه يكون قاصدا لاجرائه في الكلام على ما يطابق هذه القاعدة ، فيصح لنا أن نرجع الى القاعدة في كل لفظ يتفق دون أن نتوقف على سماع .

وههنا اشكال لا يزال يتردد على السنة طلاب العربية ، وهو أن واضع القاعدة اذا لم يلزمه استقراء جميع جزئياتها ، وجاز له الاكتفاء في تقرير القاعدة بتتبع جانب عظيم من الجزئيات ، فما باله يصرح في بعض الافعال والمصادر ، مثل ويح وويل ، ونعم وبئس وعسى ، ويذر ويدع ، بأنها لا تتصرف ، ولا يصح أن يشتق منها اسم فاعل أو اسم مفعول أو أفعل تفضيل ؟ وأي فرق بين هذه الافعال والمصادر وبين ما لم يبلغه استقراؤه من المصادر والافعال ، فيسوغ لنا أن نأخذ منها أوصافا

أو أفعالا ولا يجوز لنا أن نأخذ مثل ذلك من ويل وويج ونعم وما شاكلها من المصادر والأفعال التي يقولون عنها : انها غير متصرفة ؟

وجواب هذا أن الأفعال والمصادر التي لم يسع لها فروع في الاشتقاق على ضربين :

( أحدهما ) ما يكثر استعماله في موارد كلام العرب من غير أن يتصرفوا فيه ، مثل ويل وويج ونعم ويذر وما يماثلها ، وعدم تصرفهم لها مع كثرة ترددها في محاوراتهم ومخاطباتهم دليل على قصدهم لبقائها على هيأتها . فمن تصرف فيها ، فقد أتى بها على وجه قصد العرب الى تركه ، والنالق بما يقصدون الى اهتاله فاسج على غير منوالهم ، وناطق بغير لهجتهم هذا مذهب جهور أهل العربية ، وذهب بعضهم الى جواز استعمال ما أهله العرب متى دخل تحت قياس . قال ابن درستويه في شرح الفصيح « انما أهمل استعمال ودّع ووذّر لان في أولهما واوا ، وهو حرف مستقل ، فاستغنى عنهما بما خلا منه . وهو ترك » ثم قال « واستعمال ما أهملوا من هذا جائز صواب . وهو الاصل ، وهو في القياس الوجه وهو في الشعر أحسن منه في الكلام ( النشر ) ( ١ ) » .

( ثانيها ) ما لا يكثر في مخاطباتهم حتى يستفاد من وروده ببيان واحدة أنهم قصدوا الى ترك تصرفه . وهذا هو الذي تعمل به على طبق القاعدة وان لم يبلغنا أو يبلغ الواضعين للقواعد أن العرب تلفظوا فيه على وفق القاعدة . فيصح لنا أن نجري قاعدة الاشتقاق في هذا النوع وان لم ندر أن العرب تصرفوا فيه على هذا الوجه من الاشتقاق . قال أبو عشان المازني : ما قياس على كلام العرب فهو من كلام العرب ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول . وانما سمعت بعضها . فقت عليها غيره . وقال ابن جنى — بعد أن سرد أمثلة من اسم المكان والمصدر الواردين على اسم مفعول — : هذا كله من

كلام العرب ولم يسع منهم ، ولكنك سمعت ما هو مثله وقياسه . فان قلت : ماذا يريد أبو اسحاق الشاطبي من قوله في شرح الخلاصة الذين اعتنوا بالقياس والنظر فيما يعد من صلب كلام العرب وما لا يعد ، لم يشتر شيئا الا بعد الاستقراء التام ، ولا نقوه الا بعد الاستقراء التام ، وذلك كله مع مزاوله كلام العرب ومداخلة كلامها وفهم مقاصدها الى ما يتضم الى ذلك من القرآن ومتنفيات الاحوال التي لا يقوم غيرها مقامها » .

قلنا : يريد من الاستقراء التام الذي يفيد لنا قويا يكفي لتقرير أحكام اللغة . ويدل على أنه لم يرد من الاستقراء التام تتبع أقوال العرب قولاً قولاً الى أن يأتي على آخرها ، قوله فيما بعد « فالواجب على المتأخر التوقف حتى يدخل من حيث دخل المتقدم ، فان وجد الامر مستتباً مطرداً على خلاف ما قال الاول ، لم يسعه الا مخالفة ، وان لم يجده كذلك فليتوقف ، وأبو اسحاق الشاطبي نفسه قد نقل أن امام العربية سيبويه يجعل من شواذ التعجب « ما أمقته » و « ما أفقره » بناءً منه على أن العرب لم يستعملوا الفعل الثلاثي من الممت والفقر ، ثم ذكر الشاطبي أن جماعة من أئمة اللغة أثبتوا استعمال العرب للفعل الثلاثي من الممت والفقر ، وخفى ذلك على سيبويه ، وقال : ولا حجة في قول من خفى عليه ما ظهر لغيره ، بل الزيادة من الثقة مقبولة .

وهذا يزيدك خبراً بأن واضع القاعدة يستند الى الاستقراء الذي يكسبه فلنا يقصد العرب لان يكون الحكم قياساً مطرداً ، كما يستند الى الاستقراء الذي يفيدنا بأن العرب لم ينطقوا من هذا المصدر بفعل أو اسم فاعل ، أو من هذا الفعل بمصدر أو فعل ماض — مثلاً —

أو أفعالا ولا يجوز لنا أن نأخذ مثل ذلك من ويل وويج ونعم وما  
شاكلها من المصادر والأفعال التي يقولون عنها : انها غير متصرفة ؟

وجواب هذا أن الأفعال والمصادر التي لم يسع لها فروع في  
الاشتقاق على ضربين :

( أحدهما ) ما يكثر استعماله في موارد كلام العرب من غير أن  
يتصرفوا فيه ، مثل ويل وويج ونعم ويذر وما يماثلها ، وعدم تصرفهم  
لها مع كثرة ترددها في محاوراتهم ومخاطباتهم دليل على قصدهم لبقائها  
على هيأتها . فمن تصرف فيها ، فقد أتى بها على وجه قصد العرب الى  
تركه ، والنالق بما يقصدون الى اهتاله ناسج على غير منوالهم ، وناطق  
بغير لهجتهم هذا مذهب جهور أهل العربية ، وذهب بعضهم الى جواز  
استعمال ما أهله العرب متى دخل تحت قياس . قال ابن درستويه في  
شرح الفصيح « انما أهمل استعمال ودّع ووذّر لان في أولهما واوا ،  
وهو حرف مستثقل ، فاستغنى عنهما بما خلا منه . وهو ترك » ثم قال  
« واستعمال ما أهملوا من هذا جائز صواب . وهو الاصل ، وهو في  
القياس الوجه وهو في الشعر أحسن منه في الكلام ( النشر ) ( ١ ) » .

( ثانيها ) ما لا يكثر في مخاطباتهم حتى يستفاد من وروده ببيان  
واحدة أنهم قصدوا الى ترك تصرفه . وهذا هو الذي تعمل به على  
طبق القاعدة وان لم يبلغنا أو يبلغ الواضعين للقواعد أن العرب تلفظوا  
فيه على وفق القاعدة . فيصح لنا أن نجري قاعدة الاشتقاق في هذا  
النوع وان لم ندر أن العرب تصرفوا فيه على هذا الوجه من الاشتقاق .  
قال أبو عثمان المازني : ما قياس على كلام العرب فهو من كلام العرب ألا  
تري أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول . وانما  
سعت بعضها . فقت عليها غيره . وقال ابن جنى — بعد أن سرد أمثلة  
من اسم المكان والمصدر الواردين على اسم مفعول — : هذا كله من

كلام العرب ولم يسع منهم ، ولكنك سعت ما هو مثله وقياسه .  
فان قلت : ماذا يريد أبو اسحاق الشاطبي من قوله في شرح الخلاصة  
الذين اعتنوا بالقياس والنظر فيما يعد من صلب كلام العرب وما  
لا يعد ، لم يشتر شيئا الا بعد الاستقراء التام ، ولا نقوه الا بعد  
الاستقراء التام ، وذلك كله مع مزاوله كلام العرب ومداخلة كلامها وفهم  
مقاصدها الى ما يتضم الى ذلك من القرآن ومتنفيات الاحوال التي  
لا يقوم غيرها مقامها » .

قلنا : يريد من الاستقراء التام الذي يفيد لنا قويا يكفي  
لتقرير أحكام اللغة . ويدل على أنه لم يرد من الاستقراء التام تتبع  
أقوال العرب قولاً قولاً الى أن يأتي على آخرها ، قوله فيما بعد  
« فالواجب على المتأخر التوقف حتى يدخل من حيث دخل المتقدم ، فان  
وجد الامر مستتباً مطرداً على خلاف ما قال الاول ، لم يسعه الا  
مخالفته ، وان لم يجده كذلك فليتوقف ، وأبو اسحاق الشاطبي نفسه  
قد نقل أن امام العربية سيبويه يجعل من شواذ التعجب « ما أمته »  
و « ما أفقره » بناءً منه على أن العرب لم يستعملوا الفعل الثلاثي من  
المتن والفقر ، ثم ذكر الشاطبي أن جماعة من أئمة اللغة أثبتوا استعمال  
العرب للفعل الثلاثي من المتن والفقر ، وخفى ذلك على سيبويه ، وقال :  
ولا حجة في قول من خفى عليه ما ظهر لغيره ، بل الزيادة من الثقة  
مقبولة .

وهذا يزيدك خبراً بأن واضع القاعدة يستند الى الاستقراء الذي  
يكسبه فلنا يقصد العرب لان يكون الحكم قياساً مطرداً ، كما يستند  
الى الاستقراء الذي يفيد فلنا بأن العرب لم ينطقوا من هذا المصدر  
بفعل أو اسم فاعل ، أو من هذا الفعل بمصدر أو فعل ماض — مثلاً —

## قياس التمثيل

ذكرت فيما سلف أنني أريد بقياس التمثيل الحاق نوع من الكلام بنوع آخر في حكمه ، وهو ما ينكره بعض النحاة ويعنونه في قولهم : ان اللغة لا تثبت بالقياس .

ياخذ النحاة بقياس التمثيل لاثبات أصل الحكم ، وكثيرا ما يرجعون اليه في تأييد المذهب بعد بنائه على السماع ، وهذا أبو حيان الذي هو من أشد النحاة وقوفا عند حد السماع ، ومن أسرعهم الى محاربة من يعول على هذا الضرب من القياس ، قد ينظر اليه في بعض الاحيان ، كما قال : ان الناحب إذا فعل شرطها ، قياسا على سائر أدوات الشرط . وقال في الكلام على وقوع الجملة المنفية حالا : والمنفية إن لا أحفظه من كلام العرب والقياس يقتضي جوازه ، فنقول جاء زيد إن يدري كيف الطريق قياسا على وقوعها خبرا في حديث « فضل ان يدري كم صلى » فقياس « اذا » على بقية أدوات الشرط في جعل العامل فيها فعل الشرط ، وقياس الجملة الحالية في صحة تصديرها بأن الناقية على جملة الخبر ، كلاهما من قبيل قياس التمثيل .

## قياس الشبه وقياس العلة

يقيس النحاة بعض أنواع الكلام على بعض اذا انعقد بينهما شبه من جهة المعنى ، أو من جهة اللفظ ، ويسمى هذا القياس « قياس الشبه » ومثال الشبه من جهة المعنى أن أساء الأفعال نحو عليك ومكانك وأمامك مشابهة في المعنى للأفعال التي قامت هذه الاسماء مقامها وهي الزم ، وأثبت وتقدم ، ولهذا الشبه أجاز الكوفيون تقديم معمول أساء الأفعال عليها قياسا على جواز تقديمه على الأفعال التي قامت هي مقامها .

ومثال الشبه من جهة اللفظ أن المركب المزجي يشابه المختوم بتاء التأنيث في أحوال لفظية منها حذف جزئه الثاني عند النسب كما تحذف تاء التأنيث ، ومنها أن التصغير يجري في صدره كما يجري فيما قبل تاء التأنيث ، وللشبه في هذه الأحوال اللفظية ، أجازوا ترخييمه بحذف الجزء الثاني قياسا على ترخييم المؤنث بحذف التاء .

وقد ينبني القياس على اشتراك المقيس والمقيس عليه في العلة التي يقع في فئتهم أن الحكم قائم عليها ، ويسمى هذا الضرب « قياس العلة »

## قياس التمثيل

ذكرت فيما سلف أنني أريد بقياس التمثيل الحاق نوع من الكلام بنوع آخر في حكمه ، وهو ما ينكره بعض النحاة ويعنونه في قولهم : ان اللغة لا تثبت بالقياس .

ياخذ النحاة بقياس التمثيل لاثبات أصل الحكم ، وكثيرا ما يرجعون اليه في تأييد المذهب بعد بنائه على السماع ، وهذا أبو حيان الذي هو من أشد النحاة وقوفا عند حد السماع ، ومن أسرعهم الى محاربة من يعول على هذا الضرب من القياس ، قد ينظر اليه في بعض الاحيان ، كما قال : ان الناحب إذا فعل شرطها ، قياسا على سائر أدوات الشرط . وقال في الكلام على وقوع الجملة المنفية حالا : والمنفية إن لا أحفظه من كلام العرب والقياس يقتضي جوازه ، فنقول جاء زيد إن يدري كيف الطريق قياسا على وقوعها خبرا في حديث « فضل ان يدري كم صلى » فقياس « اذا » على بقية أدوات الشرط في جعل العامل فيها فعل الشرط ، وقياس الجملة الحالية في صحة تصديرها بأن الناقية على جملة الخبر ، كلاهما من قبيل قياس التمثيل .

## قياس الشبه وقياس العلة

يقيس النحاة بعض أنواع الكلام على بعض اذا انعقد بينهما شبه من جهة المعنى ، أو من جهة اللفظ ، ويسمى هذا القياس « قياس الشبه » ومثال الشبه من جهة المعنى أن أساء الأفعال نحو عليك ومكانك وأمامك مشابهة في المعنى للأفعال التي قامت هذه الاسماء مقامها وهي الزم ، وأثبت وتقدم ، ولهذا الشبه أجاز الكوفيون تقديم معمول أساء الأفعال عليها قياسا على جواز تقديمه على الأفعال التي قامت هي مقامها .

ومثال الشبه من جهة اللفظ أن المركب المزجي يشابه المختوم بتاء التأنيث في أحوال لفظية منها حذف جزئه الثاني عند النسب كما تحذف تاء التأنيث ، ومنها أن التصغير يجري في صدره كما يجري فيما قبل تاء التأنيث ، وللشبه في هذه الأحوال اللفظية ، أجازوا ترخييمه بحذف الجزء الثاني قياسا على ترخييم المؤنث بحذف التاء .

وقد ينبى القياس على اشتراك المقيس والمقيس عليه في العلة التي يقع في فئتهم أن الحكم قائم عليها ، ويسمى هذا الضرب « قياس العلة »

## أقسام علة القياس

العلل التي يذكرها الباحثون في العربية بدعوى أن العرب راعتها ، وبنت عليها أحكام ألفاظها ، ترجع الى ثلاثة أقسام :  
( أحدها ) ما يقرب مأخذه ويتلقاه النظر بالتبول ، كما وجهوا تحريك بعض الحروف الساكنة بالتخلص من التقاء الساكنين ، ووجهوا حذف أحد الحرفين المتماثلين بطلب الخفة .

( ثانيها ) ما يكون من قبيل الفرضيات التي لا تستطيع أن تردّها على قائليها ، كما أنك لا تضعها بحل العلم أو الظن القريب منه ، وهذا كما قالوا في وجه بناء قبل وبعد إذا قطعاً عن الإضافة لفظاً : « انهما شابه الحرف في احتياجهما الى معنى المحذوف وهو المضاف اليه ، فإذا قلت ان هذه العلة ثابتة عند ذكر المضاف اليه ، فلماذا لم يرتبط بها أثرها وهو حكم البناء . قالوا : ظهور الإضافة التي هي من خواص الاسماء أبعدها عن شبه الحرف ، فعادت الى أصلها الذي هو الاعراب ، فان قلت لهم : ما بالهم بنوا أي الموصولة فيما اذا أضافوها في اللفظ وحذفوا صدر صلتها ، فهذا يرد قولكم : ان ظهور الإضافة يبعد عن شبه الحرف لانها من خواص الاسماء ؟ أجابوك بأن العرب أنزلوا المضاف اليه في باب أي منزلة صدر الصلة المحذوف فصارت أي في حكم المقطوع عن الإضافة في اللفظ ، فتستحق ما استحقته قبل وبعد من البناء .

ولا يسعك بعد هذا الا أن تل يدك من هذه المجادلة ، وتفصل منها وليس في ذهنك إثارة من علم .  
( ثالثها ) ما يجري فيه بعض النحاة على ما يشبه التخيل ، ومثال

هذا أن « هل » تختص في أصل استعمالها بالدخول على الافعال ، نحو هل كتب عمرو ، وقد تخرج عن هذا الأصل ، فتدخل على مبتدأ خبره اسم نحو هل عمرو كاتب ، ولكنها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل ، نحو هل عمرو كتب ، وقد أراد بعضهم أن يذكر علة لدخولها على اسم خبره اسم وعدم دخولها على اسم خبره فعل ، فقال : لان هل اذا لم تر الفعل في حيزها تسلت عنه ذاهلة ، وان رأته في حيزها حنت اليه لسابق الالفة فلم ترض حينئذ الا بمعاقته . وكلام هذا النحوي وهو يقرر حقيقة علمية لا يختلف عن قول الشاعر وهو يسبح في ليج من الخيال :

مليحة عشقت ظبياً حوى حورا      فنذ رأته سعت فوراً لخدمته  
كهل اذا ما رأت فعلاً بحيزها      حنت اليه ولم ترض بفرقتة



٧٤

## أقسام علة القياس

العلل التي يذكرها الباحثون في العربية بدعوى أن العرب راعتها ، وبنت عليها أحكام ألفاظها ، ترجع الى ثلاثة أقسام :  
( أحدها ) ما يقرب مأخذه ويتلقاه النظر بالتبول ، كما وجهوا تحريك بعض الحروف الساكنة بالتخلص من التقاء الساكنين ، ووجهوا حذف أحد الحرفين المتماثلين بطلب الخفة .

( ثانيها ) ما يكون من قبيل الفرضيات التي لا تستطيع أن تردّها على قائليها ، كما أنك لا تضعها بحل العلم أو الظن القريب منه ، وهذا كما قالوا في وجه بناء قبل وبعد إذا قطعا عن الإضافة لفظا : « انهما شابه الحرف في احتياجهما الى معنى المحذوف وهو المضاف اليه ، فإذا قلت ان هذه العلة ثابتة عند ذكر المضاف اليه ، فلماذا لم يرتبط بها أثرها وهو حكم البناء . قالوا : ظهور الإضافة التي هي من خواص الاسماء أبعدها عن شبه الحرف ، فعادت الى أصلها الذي هو الاعراب ، فان قلت لهم : ما بالهم بنوا أي الموصولة فيما اذا أضافوها في اللفظ وحذفوا صدر صلتها ، فهذا يرد قولكم : ان ظهور الإضافة يبعد عن شبه الحرف لانها من خواص الاسماء ؟ أجابوك بأن العرب أنزلوا المضاف اليه في باب أي منزلة صدر الصلة المحذوف فصارت أي في حكم المقطوع عن الإضافة في اللفظ ، فتستحق ما استحقته قبل وبعد من البناء .

ولا يسعك بعد هذا الا أن تل يدك من هذه المجادلة ، وتفصل منها وليس في ذهنك إثارة من علم .  
( ثالثها ) ما يجري فيه بعض النحاة على ما يشبه التخيل ، ومثال

هذا أن « هل » تختص في أصل استعمالها بالدخول على الافعال ، نحو هل كتب عمرو ، وقد تخرج عن هذا الأصل ، فتدخل على مبتدأ خبره اسم نحو هل عمرو كاتب ، ولكنها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل ، نحو هل عمرو كتب ، وقد أراد بعضهم أن يذكر علة لدخولها على اسم خبره اسم وعدم دخولها على اسم خبره فعل ، فقال : لان هل اذا لم تر الفعل في حيزها تسلت عنه ذاهلة ، وان رأته في حيزها حنت اليه لسابق الالفة فلم ترض حينئذ الا بمعاقته . وكلام هذا النحوي وهو يقرر حقيقة علمية لا يختلف عن قول الشاعر وهو يسبح في ليج من الخيال :

مليحة عشقت ظبياً حوى حورا      فنذ رأته سعت فورا لخدمته  
كهل اذا ما رأت فعلا بحيزها      حنت اليه ولم ترض بفرقتيه



٧٤

الماضي واقع موقع المضاف اليه ، الذي قد يكتسب منه المضاف شيئا من أحكامه كالتعريف والتكثير ووجوب التصدير فلا بعد في أن يكون للاضافة - وإن كانت في ظاهر اللفظ - أثر في اكتساب المضاف حكم البناء من المضاف اليه .

فإن كان الواقع بعد اسم الزمان فعل مضارع ، والمضارع معرب ، نحو « على حين أعاتب الزمان » فعلة بناء اسم الزمان ، وهو حين أضعف منها في حال اتصاله بفعل ماضٍ ، حيث نقص منها ما كانت قد تقوّت به من استعداد المضاف لاكتساب البناء من المضاف اليه .

وقد اكتفى بعض البحرّين والكوفيين بالعلة الضعيفة ، وأجازوا بناء اسم الزمان الواقع بعده فعل مضارع لتحقيق أصل العلة وهو الاقتران عن الاضافة في اللفظ دون المعنى .



## أقسام قياس العلة

لقياس العلة اقسام ثلاثة :

( أحدها ) قياس الاولى وهو أن تكون العلة في الفرع أقوى منها في الاصل ، ومثال هذا أن صاحب الكافية أجاز في نحو اغضض أن يقال غَضَضَ ، قياسا على قول العرب في نحو « اقررن » قرن ، بحذف أحد المثلين ، وعلة هذا القياس طلب التخفيف ولكن فك المضسوم في نحو اغضض أثقل من فك المكسور في نحو اقررن ، وإذا فر من فك المكسور الى الحذف ابتغاء التخفيف ، ففعل ذلك بالمضسوم أحق بالجواز .

( ثانيهما ) قياس المساوي ، وهو أن تكون العلة في الفرع والاصل على سواء ، ومثاله أن يقول من منع تقديم خبر ليس عليها : لا يجوز تقديم خبرها عليها ، قياسا على عسى فإنه لا يجوز تقديم خبرها عليها ، وعلة المنع عدم تصرف الفعل ، وهذه العلة يستوى فيها الفعلان ليس وعسى .

( ثالثهما ) قياس الادنى ، وهو أن تكون العلة في الفرع أضعف منها في الاصل ، ومثاله أن اسم الزمان المضاف الى الفعل الماضي يجوز بناؤه على الفتح نحو :

« على حين غابت المشيب على العسا »

وعلة بنائه أن الظرف في الواقع مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجبلة وإن كان في المظاهر مضافا الى الجبلة نفسها ، فشابه اسم الزمان كلمتي قبل وبعد في وجه بنائهما حين يقطعان عن الاضافة لفظا لا معنى ، وتتقوى هذه العلة في اسم الزمان الواقع بعده فعل ماضٍ أن الفعل



الماضي واقع موقع المضاف اليه ، الذي قد يكتسب منه المضاف شيئا من أحكامه كالتعريف والتكثير ووجوب التصدير فلا بعد في أن يكون للاضافة - وإن كانت في ظاهر اللفظ - أثر في اكتساب المضاف حكم البناء من المضاف اليه .

فإن كان الواقع بعد اسم الزمان فعل مضارع ، والمضارع معرب ، نحو « على حين أعاتب الزمان » فعلة بناء اسم الزمان ، وهو حين أضعف منها في حال اتصاله بفعل ماضٍ ، حيث نقص منها ما كانت قد تقوّت به من استعداد المضاف لاكتساب البناء من المضاف اليه .

وقد اكتفى بعض البحرّين والكوفيين بالعلة الضعيفة ، وأجازوا بناء اسم الزمان الواقع بعده فعل مضارع لتحقيق أصل العلة وهو الانقطاع عن الاضافة في اللفظ دون المعنى .



## أقسام قياس العلة

لقياس العلة اقسام ثلاثة :

( أحدها ) قياس الاولى وهو أن تكون العلة في الفرع أقوى منها في الاصل ، ومثال هذا أن صاحب الكافية أجاز في نحو اغضض أن يقال غَضَضَ ، قياسا على قول العرب في نحو « اقررن » قرن ، بحذف أحد المثلين ، وعلة هذا القياس طلب التخفيف ولكن فك المضسوم في نحو اغضض أثقل من فك المكسور في نحو اقررن ، وإذا فر من فك المكسور الى الحذف ابتغاء التخفيف ، ففعل ذلك بالمضسوم أحق بالجواز .

( ثانيهما ) قياس المساوي ، وهو أن تكون العلة في الفرع والاصل على سواء ، ومثاله أن يقول من منع تقديم خبر ليس عليها : لا يجوز تقديم خبرها عليها ، قياسا على عسى فإنه لا يجوز تقديم خبرها عليها ، وعلة المنع عدم تصرف الفعل ، وهذه العلة يستوى فيها الفعلان ليس وعسى .

( ثالثهما ) قياس الادنى ، وهو أن تكون العلة في الفرع أضعف منها في الاصل ، ومثاله أن اسم الزمان المضاف الى الفعل الماضي يجوز بناؤه على الفتح نحو :

« على حين غابت المشيب على العسا »

وعلة بنائه أن الظرف في الواقع مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجبلة وإن كان في المظاهر مضافا الى الجبلة نفسها ، فشابه اسم الزمان كلمتي قبل وبعد في وجه بنائهما حين يقطعان عن الاضافة لفظا لا معنى ، وتتقوى هذه العلة في اسم الزمان الواقع بعده فعل ماضٍ أن الفعل

## شرط صحة قياس التمثيل

يكون قياس التمثيل صحيحا ، ويتم الاستدلال به على تقرير حكم من أحكام اللفظ متى كان وجه الشبه بين الاصل والفرع واضحا ، أو غير أن ما ذكره المستدل على وجه التعليل هو العلة التي يرتبط بها حكم الاصل ويضاف الى هذا أن لا يوجد بين الاصل والفرع فارق يؤثر في عدم تعدية حكم الاصل الى الفرع ، ويزيد بعضهم على هذا أن لا يكون حكم الاصل مخالفا للاصول خارجا عن حد القياس .

فالتقياس مع الفارق كما أجاز بعض النحاة تقديم معول الفعل المنفي بـ «ن» ، قائلا إن لن أضرب ، فقولك سأضرب ، فكما جاز قولك : زيدا سأضرب . يجوز قولك : زيدا لن أضرب ، وما كان من المنكرين لهذا القياس سوى أن فرقوا بين السين ولن بأن حرف النفي يقتضي الصدارة في الجملة التي يدخلها ، وذلك معنى لا يقتضيه حرف التنفيس . ومثال القياس على ما خالف القياس أن الكسائي يقول : لا يقتصر في الظروف الواردة أسماء فعل نحو عليك وأمامك على ما ورد في الرواية بل يجوز أن يقاس عليها غيرها مما لم يرد به سماع ، وطعن البصريون في هذا المذهب بأن تلك الظروف إنما وقعت موقع أسماء الأفعال على خلاف أصلها ، وما جاء على خلاف الاصل لا يصح القياس عليه بحال .

والحق أن الامر في مثل هذا يرجع الى قوة نظر المجتهد في العربية فإن الأصول التي يجيء حكم الاصل على خلافها تتفاوت في اقتضاء حكمة الوضع لها ، وخروج العرب عن حدودها ، فالأصل الذي يمنع

من زيادة الكلمات مثلا ، وهو أن الالفاظ إنما وضعت لافادة المعاني ، أقوى من الاصل الذي يمنع من تقديم المعول على العامل ، ولهذا كانت مخالفة العرب لقانون تقديم المعول على العامل أكثر من مخالفتهم لقانون المنع من الزيادة ، فيسكن للمجتهد في العربية أن يمنع قياس زيادة « كان » في صدر الكلام أو في آخره على زيادتها في وسطه ، وليس من البعيد صحة تقديم خبر زال النسخة عليها قياسا على تقديم معول الخبر الثابت على خلاف القياس ، إذ القياس تقديم العامل على المعول .

ويذكر بعضهم في شرط صحة القياس أن لا يكون حكم الاصل موضع اختلاف ، ومثال هذا أن الكوفيين ألحقوا فعل التعجب بأفعل التفضيل في جواز بنائه من لوني البياض والسواد ، ورد البصريون هذا القياس بأنه قياس على مختلف فيه ، لأنهم لا يوافقون على حكم الاصل وهو صوغ اسم التفضيل من أسماء الألوان .

والتحقيق أن القياس على المختلف فيه لا يكون حجة على المخالف في حكم الاصل ، أما من تقرر عنده حكم الاصل بدليل راجح ، فله أن يتعلق بمثل هذا القياس في تعديته الى الفرع .

## شرط صحة قياس التمثيل

يكون قياس التمثيل صحيحا ، ويتم الاستدلال به على تقرير حكم من أحكام اللفظ ، متى كان وجه الشبه بين الاصل والفرع واضحا ، أو غير أن ما ذكره المستدل على وجه التعليل هو العلة التي يرتبط بها حكم الاصل ويضاف الى هذا أن لا يوجد بين الاصل والفرع فارق يؤثر في عدم تعدية حكم الاصل الى الفرع ، ويزيد بعضهم على هذا أن لا يكون حكم الاصل مخالفا للاصول خارجا عن حد القياس .

فالتقياس مع الفارق كما أجاز بعض النحاة تقديم معول الفعل المنفي بـ «ن» ، قائلا إن لن أضرب ، فـ «ن» لقولك سأضرب ، فكما جاز قولك : زيدا سأضرب . يجوز قولك : زيدا لن أضرب ، وما كان من المنكرين لهذا القياس سوى أن فرقوا بين السين ولن بأن حرف النفي يقتضي الصدارة في الجملة التي يدخلها ، وذلك معنى لا يقتضيه حرف التنفيس . ومثال القياس على ما خالف القياس أن الكسائي يقول : لا يقتصر في الظروف الواردة أسماء فعل نحو عليك وأمامك على ما ورد في الرواية بل يجوز أن يقاس عليها غيرها مما لم يرد به سماع ، وطعن البصريون في هذا المذهب بأن تلك الظروف إنما وقعت موقع أسماء الأفعال على خلاف أصلها ، وما جاء على خلاف الاصل لا يصح القياس عليه بحال .

والحق أن الامر في مثل هذا يرجع الى قوة نظر المجتهد في العربية فإن الأصول التي يجيء حكم الاصل على خلافها تتفاوت في اقتضاء حكمة الوضع لها ، وخروج العرب عن حدودها ، فالأصل الذي يمنع

من زيادة الكلمات مثلا ، وهو أن الالفاظ إنما وضعت لافادة المعاني ، أقوى من الاصل الذي يمنع من تقديم المعول على العامل ، ولهذا كانت مخالفة العرب لقانون تقديم المعول على العامل أكثر من مخالفتهم لقانون المنع من الزيادة ، فيسكن للمجتهد في العربية أن يمنع قياس زيادة « كان » في صدر الكلام أو في آخره على زيادتها في وسطه ، وليس من البعيد صحة تقديم خبر زال النسخة عليها قياسا على تقديم معول الخبر الثابت على خلاف القياس ، إذ القياس تقديم العامل على المعول .

ويذكر بعضهم في شرط صحة القياس أن لا يكون حكم الاصل موضع اختلاف ، ومثال هذا أن الكوفيين ألحقوا فعل التعجب بأفعل التفضيل في جواز بنائه من لوني البياض والسواد ، ورد البصريون هذا القياس بأنه قياس على مختلف فيه ، لأنهم لا يوافقون على حكم الاصل وهو صوغ اسم التفضيل من أسماء الألوان .

والتحقيق أن القياس على المختلف فيه لا يكون حجة على المخالف في حكم الاصل ، أما من تقرر عنده حكم الاصل بدليل راجح ، فله أن يتعلق بمثل هذا القياس في تعديته الى الفرع .

الادباء أو النحاة لا يحتج بما يقع في كلامهم ، وإنما الحجة في روايتهم .  
وبمقتضى هذا الاصل انكر الحريرى ادخال آل المعرفة على لفظ  
« كافة » ناظرا الى أن العرب لم تفعل ذلك (١) .

قد يخطر ببالك أن هذا الحجر يقتضي أن لا تدخل آل على اسم  
الا اذا سمع اتصالها به في الفصح من كلام العرب ، ومن المتعذر أن  
يتبع واضع القاعدة جميع الاسماء العربية ، ليتحقق هل لفظوا بها  
مقرونة بآل المعرفة أولا .

فالجواب أنا لا ندعى أن هذه الكلمات لم يستثنها النحاة الا بعد  
أن أتوا على جميع المفردات مفردا مفردا فوجدوها تجمي ، موصولة بآل  
ما عدا هذه المستثنيات : كل وبعض وما شاكلها ، وإنما جاز لهم  
استثناؤها من جهة أنها دائرة على السنة الفصحاء بكثرة حتى لا تكاد  
تربقصيد أو خطبة أو محاوراة ، دون أن يعترضك شيء منها ، وعدم  
استعمالها موصولة بأداة التعريف مع إيرادهم لها في جل مخاطبتهم ،  
دليل على أنهم التزموا قطعها عن هذه الاداة ، ولا يسوغ لنا الحاق  
الكلمة بأشباها متى شيد الاستعمال المستفيض بعدم اجرائها على القاعدة .

وملخص القول أن الكلمة اذا وردت متصلة بلفظ أو نوع من  
الالفاظ خاص ، فلا بد من النظر في حال استعمالها ، فإن كثر دورانها في  
أقوال الفصحاء وغيرهم ولم يعدلوا بها عن ذلك الوجه من الاستعمال ،  
وقفنا عند حد استعمالهم ، ولا يسعنا الخروج بها عن ذلك الحد ، واذا  
لم تكن شائعة في فنون المخاطبات شيوع كل وبعض ، فإنه يسوغ لنا  
أن نتصرف فيها وتعدى بها حدود الرواية ، حيث لم يقد الدليل على  
قصد اختصاصها بذلك الاستعمال وهو كثرة قلبها على ألسنتهم  
ودورانها في محاوراتهم .

(١) لنا عودة في فصل القياس في مواقع الاعراب الى زيادة البحث في  
استعمال هذه الكلمة .

## مباحث مشتركة

بين القياس الاصلي ، والقياس التمثيلي

### القياس في الاتصال

خصت العرب بعض الكلمات بالدخول على أنواع من الكلم  
لا تتجاوزها الى غيرها ، مثل حروف الجر والنداء تختص بالاسماء ،  
ومثل لن ولم وليس وسوف تختص بالفعل المضارع ، وجعلت بعضها  
مطلقا بين الاسماء والافعال ، نحو همزة الاستفهام ، وما النافية ، أو  
مطلقا بين المضارع والماضي ، نحو قد ، ولا النافية ، وإن الشرطية .

فاذا وردت كلمة من امثال هذه الكلمات مقرونة بنوع خاص من  
الكلم فليس لنا أن نخرج به عن دائرة السماع . ويجرى على هذا  
الاصل « لما » الحينية ، فانها انما جاءت في كلام العرب موصولة  
بالفعل الماضي ، ومقتضى الاصل المذكور امتناع دخولها على الفعل  
المضارع ، ولهذا لحن بعض الناقدين ابن أبي حجة في قوله :

والنبت يضبطها بشكل معرب لما يزيد الطير في التلحين  
واذا دارت الكلمة في كلام العرب ، ولم ترد الا مجردة من أداة  
التعريف مثلا ، فهل يجوز لنا استعمالها موصولة بهذه الاداة ، يجرى  
هذا النظر في لفظ كل وبعض فقد أنكر الاصمعي أن تدخل عليهما  
ال المعرفة حيث لم يجيئا في كلام العرب موصولين بها وأجاز اتصالها  
بها ابن درستويه ، وخالفه جميع نحاة عصره ذاهبين مذهب الاصمعي  
في وجوب تجردهما من أداة التعريف ، وإن استعمالها بعض الادباء كابن  
المنعم وبعض النحاة كسيبويه والاخفش موصولة بها ، وكل من هؤلاء

الادباء أو النحاة لا يحتج بما يقع في كلامهم ، وإنما الحجة في روايتهم .  
وبمقتضى هذا الاصل انكر الحريري ادخال آل المعرفة على لفظ  
« كافة » ناظرا الى أن العرب لم تفعل ذلك (١) .

قد يخطر ببالك أن هذا الحجر يقتضي أن لا تدخل آل على اسم  
الا اذا سمع اتصالها به في الفصح من كلام العرب ، ومن المتعذر أن  
يتبع واضع القاعدة جميع الاسماء العربية ، ليتحقق هل لفظوا بها  
مقرونة بآل المعرفة أولا .

فالجواب أنا لا ندعى أن هذه الكلمات لم يستثنها النحاة الا بعد  
أن أتوا على جميع المفردات مفردا مفردا فوجدوها تجمي ، موصولة بآل  
ما عدا هذه المستثنيات : كل وبعض وما شاكلها ، وإنما جاز لهم  
استثناؤها من جهة أنها دائرة على السنة الفصحاء بكثرة حتى لا تكاد  
تربقصيد أو خطبة أو محاوراة ، دون أن يعترضك شيء منها ، وعدم  
استعمالها موصولة بأداة التعريف مع إيرادهم لها في جل مخاطبتهم ،  
دليل على أنهم التزموا قطعها عن هذه الاداة ، ولا يسوغ لنا الحاق  
الكلمة بأشباها متى شيد الاستعمال المستفيض بعدم اجرائها على القاعدة .

وملخص القول أن الكلمة اذا وردت متصلة بلفظ أو نوع من  
الالفاظ خاص ، فلا بد من النظر في حال استعمالها ، فإن كثر دورانها في  
أقوال الفصحاء وغيرهم ولم يعدلوا بها عن ذلك الوجه من الاستعمال ،  
وقفنا عند حد استعمالهم ، ولا يسعنا الخروج بها عن ذلك الحد ، واذا  
لم تكن شائعة في فنون المخاطبات شيوع كل وبعض ، فإنه يسوغ لنا  
أن نتصرف فيها وتعدى بها حدود الرواية ، حيث لم يتم الدليل على  
قصد اختصاصها بذلك الاستعمال وهو كثرة قلبها على ألسنتهم  
ودورانها في محاوراتهم .

(١) لنا عودة في فصل القياس في مواقع الاعراب الى زيادة البحث في  
استعمال هذه الكلمة .

## مباحث مستتركة

بين القياس الاصلي ، والقياس التمثيلي

### القياس في الاتصال

خصت العرب بعض الكلمات بالدخول على أنواع من الكلم  
لا تتجاوزها الى غيرها ، مثل حروف الجر والنداء تختص بالاسماء ،  
ومثل لن ولم وليس وسوف تختص بالفعل المضارع ، وجعلت بعضها  
مطلقا بين الاسماء والافعال ، نحو همزة الاستفهام ، وما النافية ، أو  
مطلقا بين المضارع والماضي ، نحو قد ، ولا النافية ، وإن الشرطية .

فاذا وردت كلمة من امثال هذه الكلمات مقرونة بنوع خاص من  
الكلم فليس لنا أن نخرج به عن دائرة السماع . ويجرى على هذا  
الاصل « لما » الحينية ، فانها انما جاءت في كلام العرب موصولة  
بالفعل الماضي ، ومقتضى الاصل المذكور امتناع دخولها على الفعل  
المضارع ، ولهذا لحن بعض الناقدين ابن أبي حجة في قوله :

والنبت يضبطها بشكل معرب لما يزيد الظير في التلحين  
واذا دارت الكلمة في كلام العرب ، ولم ترد الا مجردة من أداة  
التعريف مثلا ، فهل يجوز لنا استعمالها موصولة بهذه الاداة ، يجري  
هذا النظر في لفظ كل وبعض فقد أنكر الاصمعي أن تدخل عليهما  
ال المعرفة حيث لم يجيئا في كلام العرب موصولين بها وأجاز اتصالها  
بها ابن درستويه ، وخالفه جميع نحاة عصره ذاهبين مذهب الاصمعي  
في وجوب تجردهما من أداة التعريف ، وإن استعمالها بعض الادباء كابن  
المنعم وبعض النحاة كسيبويه والاخفش موصولة بها ، وكل من هؤلاء

ومما ينتظم تحت هذا البحث الالفاظ التي قال صاحب اصلاح المنطق وغيره : أنها لا تستعمل الا في سياق النفي وهو أحد وعرب وديثار وأخواتها ، ويدخل في هذا نحو قصارى وحمادى ولبئى ودوالي من الكلمات التي لم ترد موصولة الا بنوع خاص وهو المضاف اليه . ونظير هذا كلمة « بيد » فانها بمعنى غير ولكنها لم ترد الا متصلة بأن وصلتها ؛ فيقال فلان كثير المال بيد أنه بخيل ، فلا يتجاوز بها حد هذا الاستعمال ؛ كأن تضيفها الى اسم صريح قياسا على كلمة « غير » مراعيًا توافقهما في المعنى .

وان شئت مثلاً يزيد البحث بياناً فان العرب لم يستعملوا الضمير المسبوق بهاء التنبيه موصولا باسم الاشارة نحو هاأناذا قائم ، فرأى ابن هشام ان الشواهد الواردة بهذا الاسلوب قد بلغت في الكثرة الى أن يؤخذ منها لزوم اتصال هذا الضمير باسم الاشارة ، فضع من أن يجيء الضمير المقرون بهاء التنبيه مقطوعا عن اسم الاشارة . وعلى هذا المذهب ابن هشام أيضا جرى في « غير » المبنية على الضم ، فقال : انها لا تستعمل الا متصلة بليس فتقول : عندي كتاب ليس غير وفولهم « لا غير » لحن ومن عد واستعمال « لا غير » فصيحاً ، فقد وقف في كلام العرب على ما يشهد بصحته هو قول الشاعر :

جواباً به تنجو اعتمد فورينا . لحن عمل أسلفت لاغير تسأل

واذا وردت الكلمة متصلة بنوع من الكلم ورودا لا يحيط به استقصاء ، صح أن يكون اتصالها بذلك النوع مقيساً ، كناء التأنيث تتصل باسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب ، على وجه القياس ولم يبلغ اتصالها باسماء الاعيان هذا المبلغ ، فوقفوا به عند حد السماع ، كظبي وظبية ، وامرئ وامرأة ، فليس لك أن تقول : انساة في مؤنث انان الا اذا قل اليك لفظه في شاهد صحيح ، ولهذا

الاصل أنكر الصفدى قولهم للظبية : غزالة ، مع ورود غزال للمذكر ، لانه لم يثبت عنده أن العرب قالوا غزالة ، وما خالفه الدماميني في ذلك الا بعد وقوفه على شواهد من كلام العرب تقتضي صحة استعمالها . فالمذكر من أسماء الاعيان لا تلحقه التاء قياساً ، وكذلك المؤنث منها لا يجرى من علامة التأنيث ويستعمل في المذكر الا اذا ورد به نقل عن العرب ، كما سمع الثقة اسماً للتريدة ؛ ولا يقال في ذكرها الشق ، حيث لم يقم شاهد على استعماله .

\* \* \*

ومما ينتظم تحت هذا البحث الالفاظ التي قال صاحب اصلاح المنطق وغيره : أنها لا تستعمل الا في سياق النفي وهو أحد وعرب وديثار وأخواتها ، ويدخل في هذا نحو قصارى وحمادى ولبئى ودوالي من الكلمات التي لم ترد موصولة الا بنوع خاص وهو المضاف اليه . ونظير هذا كلمة « بيد » فانها بمعنى غير ولكنها لم ترد الا متصلة بأن وصلتها ؛ فيقال فلان كثير المال بيد أنه بخيل ، فلا يتجاوز بها حد هذا الاستعمال ؛ كأن تضيفها الى اسم صريح قياسا على كلمة « غير » مراعيًا توافقهما في المعنى .

وان شئت مثلا يزيد البحث بيانًا فان العرب لم يستعملوا الضمير المسبوق بهاء التنبيه موصولا باسم الاشارة نحو هاأناذا قائم ، فرأى ابن هشام ان الشواهد الواردة بهذا الاسلوب قد بلغت في الكثرة الى أن يؤخذ منها لزوم اتصال هذا الضمير باسم الاشارة ، فضع من أن يجيء الضمير المقرون بهاء التنبيه مقطوعا عن اسم الاشارة . وعلى هذا المذهب ابن هشام أيضا جرى في « غير » المبنية على الضم ، فقال : انها لا تستعمل الا متصلة بليس فتقول : عندي كتاب ليس غير وفولهم « لا غير » لحن ومن عد واستعمال « لا غير » فصيحًا ، فقد وقف في كلام العرب على ما يشهد بصحته هو قول الشاعر :

جوابا به تنجو اعتمد فورينا . لحن عمل أسلفت لاغير تسأل

واذا وردت الكلمة متصلة بنوع من الكلم ورودا لا يحيط به استقصاء ، صح أن يكون اتصالها بذلك النوع مقيسا ، كناء التأنيث تتصل باسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب ، على وجه القياس ولم يبلغ اتصالها باسماء الاعيان هذا المبلغ ، فوقفوا به عند حد السماع ، كظبي وظبية ، وامرئ وامرأة ، فليس لك أن تقول : انسانة في مؤنث انسان الا اذا قل اليك لفظه في شاهد صحيح ، ولهذا

الاصل أنكر الصفدى قولهم للظبية : غزالة ، مع ورود غزال للمذكر ، لانه لم يثبت عنده أن العرب قالوا غزالة ، وما خالفه الدماميني في ذلك الا بعد وقوفه على شواهد من كلام العرب تقتضي صحة استعمالها . فالمذكر من أسماء الاعيان لا تلحقه التاء قياسا ؛ وكذلك المؤنث منها لا يجرى من علامة التأنيث ويستعمل في المذكر الا اذا ورد به نقل عن العرب ، كما سمع الثقة اسما للتريدة ؛ ولا يقال في ذكرها الشق ، حيث لم يقم شاهد على استعماله .

\* \* \*

## القياس في الترتيب

إذا كانت إحدى الكلمتين تابعة للآخرى من جهة المعنى ، فالتناسب الطبيعي يقتضي أن تذكر الكلمة التابعة عقب الكلمة المتبوعة ، ومن ثم قرروا في أصولهم أن المعطوف عليه يتقدم على المعطوف ، والمؤكد يقدم على التوكيد ، والمنعوت يتقدم على النعت ، والمبين يتقدم على البيان ، والمبدل منه يتقدم على المبدل ، والمستثنى منه يتقدم على المستثنى والمميز يتقدم على التمييز ، وصاحب الحال يتقدم على الحال .

فمن يجيز تقديم كلمة تابعة على متبوعها ، فإنما تقبل دعواه متى كانت مصحوبة بدليل . فالكوفيون - مثلا - أجازوا تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، والكسائي والمبرد سوغا تقديم التمييز على عامله ، والفراء والاختش ذهبوا إلى صحة تقديم الحال على عاملها الطرف أو الجار والمجرور . وابن برهان وابن كيسان أباحا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ، وما أجاز هؤلاء التقديم في هذه المسائل وهو مخالف للقياس إلا مستنديين إلى شواهد رأوها كافية في تقرير ما ذهبوا إليه .

ومن فروع هذا الأصل أن لا يتقدم الضمير على معاده ، واستثنوا من ذلك مواضع ، أجازوا منها تقديم الضمير على معاده : أما باتفاق كتقديم ضمير الشأن ، وأما مع اختلاف كتقديم الضمير العائد على مفعول متأخر عنه ، والأصل في محل الاختلاف بيد من لا يجيز عوده على المتأخر عنه في نظم الكلام إلى أن يأتي المخالف بشاهد صحيح ، وكذلك كان مذهب الاختش وأبي الفتح في إجازة عود الضمير المتصل

بفاعل مقدم على مفعول متأخر لم يقف أمام مذهب الجمهور الذين يسمون هذه الصورة إلا بما احتف به من الشواهد نحو :

جزى بنو أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سمنار

ووجه نظر الجمهور في عدم الأخذ بهذه الشواهد وحملها على الشذوذ أو الضرورة أنها جاءت على خلاف أصل أصيل ، وما يرد على خلاف الأصول المعتد بها ، لا يجعل مقياسا إلا حيث تكثر شواهد حتى تدل على قصد العرب لاطراده .

ومتقضى هذا الأصل . وهو أن ترتب الالفاظ يكون على حسب ترتب المعاني في الذهن ، أن يجيء المستثنى بعد المستثنى منه وما نسب إليه من الحكم ، نحو قام الرجال إلا عليا ، فإن مرتبة المخرج بعنوان أنه مخرج متأخرة عن مرتبة المخرج منه ، سواء قلنا أن المستثنى مخرج من المستثنى منه أو من الحكم المتعلق به ، ولكن كثر في الاستعمال تقدمه على المستثنى منه ، نحو جاءني إلا زيدا القوم ، أو على الحكم فقط نحو القوم إلا زيدا أخوتك ، فبقيت مسألة تقدمه عليهما معا على أصل المنع ، وقد جوزها الكوفيون قياسا ، والحق أن مخالفة الأصل بكل واحد من امرين على أفرادها ، لا تدل على جواز مخالفته بالامرين كليهما .





## القياس في الترتيب

إذا كانت إحدى الكلمتين تابعة للآخرى من جهة المعنى ، فالتناسب الطبيعي يقتضي أن تذكر الكلمة التابعة عقب الكلمة المتبوعة ، ومن ثم قرروا في أصولهم أن المعطوف عليه يتقدم على المعطوف ، والمؤكد يقدم على التوكيد ، والمنعوت يتقدم على النعت ، والمبين يتقدم على البيان ، والمبدل منه يتقدم على المبدل ، والمستثنى منه يتقدم على المستثنى والمميز يتقدم على التمييز ، وصاحب الحال يتقدم على الحال .

فمن يجيز تقديم كلمة تابعة على متبوعها ، فإنما تقبل دعواه متى كانت مصحوبة بدليل . فالكوفيون - مثلا - أجازوا تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، والكسائي والمبرد سوغا تقديم التمييز على عامله ، والفراء والاختفش ذهبوا إلى صحة تقديم الحال على عاملها الطرف أو الجار والمجرور . وابن برهان وابن كيسان أباحا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ، وما أجاز هؤلاء التقديم في هذه المسائل وهو مخالف للقياس إلا مستندين إلى شواهد رأوها كافية في تقرير ما ذهبوا إليه .

ومن فروع هذا الأصل أن لا يتقدم الضمير على معاده ، واستثنوا من ذلك مواضع ، أجازوا منها تقديم الضمير على معاده : أما باتفاق كتقديم ضمير الشأن ، وأما مع اختلاف كتقديم الضمير العائد على مفعول متأخر عنه ، والأصل في محل الاختلاف بيد من لا يجيز عوده على المتأخر عنه في نظم الكلام إلى أن يأتي المخالف بشاهد صحيح ، وكذلك كان مذهب الاختفش وأبي الفتح في إجازة عود الضمير المتصل

بفاعل مقدم على مفعول متأخر لم يقف أمام مذهب الجمهور الذين يسمون هذه الصورة إلا بما احتف به من الشواهد نحو :

جزى بنو أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سمنار

ووجه نظر الجمهور في عدم الأخذ بهذه الشواهد وحملها على الشذوذ أو الضرورة أنها جاءت على خلاف أصل أصيل ، وما يرد على خلاف الأصول المعتد بها ، لا يجعل مقياسا إلا حيث تكثر شواهد حتى تدل على قصد العرب لاطراده .

ومتقضى هذا الأصل . وهو أن ترتب الالفاظ يكون على حسب ترتب المعاني في الذهن ، أن يجيء المستثنى بعد المستثنى منه وما نسب إليه من الحكم ، نحو قام الرجال إلا عليا ، فإن مرتبة المخرج بعنوان أنه مخرج متأخرة عن مرتبة المخرج منه ، سواء قلنا أن المستثنى مخرج من المستثنى منه أو من الحكم المتعلق به ، ولكن كثر في الاستعمال تقدمه على المستثنى منه ، نحو جاءني إلا زيدا القوم ، أو على الحكم فقط نحو القوم إلا زيدا أخوتك ، فبقيت مسألة تقدمه عليهما معا على أصل المنع ، وقد جوزها الكوفيون قياسا ، والحق أن مخالفة الأصل بكل واحد من امرين على أفرادها ، لا تدل على جواز مخالفته بالامرين كليهما .



## القياس في الفصل

الاصل في الالفاظ المرتبط بعضها ببعض من جهة المعنى أن لا يلقوا بينها بفواصل ، وقد خالفوا هذا الاصل في مواضع كثيرة ، حتى دخل بعضها في فتون البلاغة كالفصل بين مفعولى رأيت في مثل قول الشاعر :

ويستحق الدنيا امتحان مجرب يرى كل ما فيها وحاشاك فانيا  
أو بين النعت والمنعوت كما قال تعالى : « وانه لقسم لو تعلمون عظيم » ويجب النظر في قوة الارتباط وضعفه في هذا المقام ، فيكفى من الشواهد الواردة في الفصل بين ما ضعف ارتباطهما ما لا يكفى في الفصل بين ما كان الارتباط بينهما قويا ، ويدل على أن لشدة الارتباط بين المعنيين أثرا في ضعف القياس أن بعض النحاة منعو من الفصل بين المضاف والمضاف اليه بمجموع الامور التي يجوز الفصل بكل واحد منها منفردا نحو الظرف والمفعول ، ولما أجاز طائفة الفصل بمجموعها قياسا على الفصل بين « تقول » العاملة عمل ظن وأداة الاستفهام بمجموع ما يجوز به الفصل بينهما ، وهو الظرف والمفعول ، وبلغوا في هذا القياس بأن ما بين المضاف والمضاف اليه من الاتصال أشد مما بين أداة الاستفهام والفعل المستفهم عنه .

ويزيدك علما بأن لشدة ارتباط الكلمة بالآخرى أثرا في أحكام النحو أن كثيرا من علماء العربية منعو الفصل بين الموصول الحرفي وصلته متى كان الموصول عاملا مثل « أن » المصدرية ، وأجازوا الفصل بين الموصول غير العامل وصلته مثل « ما » المصدرية ، ذلك لأن الموصول العامل أشد اتصالا وصلته من الموصول غير العامل ، إذ الاول طالب للصلة من جهة المعنى والعمل ، وأما الثانى فطلبه لجا من جهة واحدة وهي الموصولية .

## القياس في الحذف

من الجلى أن حذف أحد أجزاء الجملة يغير أسلوبها ، ويحدث فيها هيئة جديدة ، والمحافظة على الأسلوب العربى تقتضى أن لا يلفظ الا نساخ بعبارة إلا أن تجيء مطابقة للهجة العربية .

وهذا الاصل هو الذى يتمسك به من لا يجوز حذف كلمة من الجملة حيث لم يبق عنده دليل على صحة حذف أمثالها . كما منع الجمهور حذف الفاعل ، ومنع البصريون حذف الموصول ، ومنع ابن مالك حذف أحد مفعولى ظننت ، منعوا حذف هذه الاصناف من الكلم وإن قامت القرائن ودلت على الحذف بوضوح .

فإذا جرى خلاف في حذف احدى الكلم فالأفضل أن يدعى من يوجب ذكرها ، والمجيز لحذفها هو المطالب بالدليل .

قد يقال : ان العرب أكثر من حذف ما تقوم عليه القرينة كالمبتدأ والخبر والمفعول به والمعطوف والمعطوف عليه والحال والتبعية وفعل الشرط وجوابه ، وباستقراء هذه المواضع يتقرر أصل يمكن اطراده ، وهو صحة الحذف للدليل .

والجواب أن ورود السماع بالحذف في باب كالتعت أو المنعوت انما يبيح القياس في ذلك الباب خاصة ، إذ أقصى ما تدل عليه شواهد أن الحذف هنالك غير مخالف لاسلوب اللغة ، وانما أجاز الكسائي حذف الفاعل ، والبكويون حذف الموصول ، والجمهور حذف أحد مفعولى ظننت ، اعتمادا على شواهد مبسطة في كتب القروع .

وإذا ورد السماع بحذف حرف في موضوع من التركيب على سبيل الاطراد ، فهل يقام عليه ما يرادفه من الحروف ، فيسوغ حذفه ولو لم ترد به الرواية ؟ هذا من مواقع اختلاف علماء العربية أيضا ، ومن

## القياس في الفصل

الاصل في الالفاظ المرتبط بعضها ببعض من جهة المعنى أن لا يلقوا بينها بفواصل ، وقد خالفوا هذا الاصل في مواضع كثيرة ، حتى دخل بعضها في فتون البلاغة كالفصل بين مفعولى رأيت في مثل قول الشاعر :

ويستحق الدنيا امتحان مجرب يرى كل ما فيها وحاشاك فانيا  
أو بين النعت والمنعوت كما قال تعالى : « وانه لقسم لو تعلمون عظيم » ويجب النظر في قوة الارتباط وضعفه في هذا المقام ، فيكفى من الشواهد الواردة في الفصل بين ما ضعف ارتباطهما ما لا يكفى في الفصل بين ما كان الارتباط بينهما قويا ، ويدل على أن لشدة الارتباط بين المعنيين أثرا في ضعف القياس أن بعض النحاة منعو من الفصل بين المضاف والمضاف اليه بمجموع الامور التي يجوز الفصل بكل واحد منها منفردا نحو الظرف والمفعول ، ولما أجاز طائفة الفصل بمجموعها قياسا على الفصل بين « تقول » العاملة عمل ظن وأداة الاستفهام بمجموع ما يجوز به الفصل بينهما ، وهو الظرف والمفعول ، وبلغوا في هذا القياس بأن ما بين المضاف والمضاف اليه من الاتصال أشد مما بين أداة الاستفهام والفعل المستفهم عنه .

ويزيدك علما بأن لشدة ارتباط الكلمة بالآخرى أثرا في أحكام النحو أن كثيرا من علماء العربية منعو الفصل بين الموصول الحرفي وصلته متى كان الموصول عاملا مثل « أن » المصدرية ، وأجازوا الفصل بين الموصول غير العامل وصلته مثل « ما » المصدرية ، ذلك لأن الموصول العامل أشد اتصالا وصلته من الموصول غير العامل ، إذ الاول طالب للصلة من جهة المعنى والعمل ، وأما الثانى فطلبه لجا من جهة واحدة وهي الموصولية .

## القياس في الحذف

من الجلى أن حذف أحد أجزاء الجملة يغير أسلوبها ، ويحدث فيها هيئة جديدة ، والمحافظة على الأسلوب العربى تقتضى أن لا يلفظ الا نساخ بعبارة إلا أن تجيء مطابقة للهجة العربية .

وهذا الاصل هو الذى يتمسك به من لا يجوز حذف كلمة من الجملة حيث لم يبق عنده دليل على صحة حذف أمثالها . كما منع الجمهور حذف الفاعل ، ومنع البصريون حذف الموصول ، ومنع ابن مالك حذف أحد مفعولى ظننت ، منعوا حذف هذه الاصناف من الكلم وإن قامت القرائن ودلت على الحذف بوضوح .

فإذا جرى خلاف في حذف احدى الكلم فالأفضل أن يد من يوجب ذكرها ، والمجيز لحذفها هو المطالب بالدليل .

قد يقال : ان العرب أكثر من حذف ما تقوم عليه القرينة كالمبتدأ والخبر والمفعول به والمعطوف والمعطوف عليه وال الحال والتبعية وفعل الشرط وجوابه ، وباستقراء هذه المواضع يتقرر أصل يمكن اطراده ، وهو صحة الحذف للدليل .

والجواب أن ورود السماع بالحذف في باب كالتعت أو المنعوت انما يبيح القياس في ذلك الباب خاصة ، إذ أقصى ما تدل عليه شواهد أن الحذف هنالك غير مخالف لاسلوب اللغة ، وانما أجاز الكسائي حذف الفاعل ، والبكوفيون حذف الموصول ، والجمهور حذف أحد مفعولى ظننت ، اعتمادا على شواهد مبسطة في كتب القروع .

وإذا ورد السماع بحذف حرف في موضوع من التركيب على سبيل الاطراد ، فهل يقام عليه ما يرادفه من الحروف ، فيسوغ حذفه ولو لم ترد به الرواية ؟ هذا من مواقع اختلاف علماء العربية أيضا ، ومن

أمثله أنهم أجازوا حذف « لا » النافية في جواب القسم ، كما ورد في قوله تعالى « تالله تفتأ تذكر يوسف » وقول الشاعر :

آليت حب العراق الدهر أطلعني والحب يأكله في القرية السوس  
واختلفوا في حذف « ما » النافية في نحو هذا المقام ، ومن أبي حذفها قد يتسك بأن « لا » وضعت للدلالة على السلب ، وحذفها يوهم ارادة الاثبات الذي هو ضد مدلوها ، فكان ذكرها على ما يقتضيه وضعها أمر لا بد منه ، ولكنهم حذفوها في جواب القسم لسكرة استعمالها ، ولا يصح الحاق لفظ « ما » بها وإن كانت مرادفة لها في المعنى ، لأنها لا تشاركها في الوجه الذي اقتضى العدول بها عن الاصل ، وهو كثرة الاستعمال .

وإذا وضعت ألفاظ للدلالة على غرض ، وانتظمت في منبج ، وسع في أحدها حذف بعض متعلقاته ، فهل يجري الحذف في متعلقات ما يشاركه في المعنى على طريقة قياس التمثيل ؟

ومثال هذا ما ثبت من أن العرب يحذفون صدر الصلة مع أي الموصولة ، فيقولون : زارني أيهم أفضل ، والاصل أيهم هو أفضل ، فحذفوا الضمير الذي هو صدر الصلة ، وقد وقف بعض النحاة عند هذا الموضع ، واستضعفوا حذف مثل هذا الضمير مع غير أي من الموصولات ولم يستضعفه ابن مالك ، فالقائل بمنع القياس ناظر إلى أن حذف متعلق الكلمة وهو صدر الصلة جرى على غير أصل ، فلا تتجاوز به حد السماع ولحق به ما يشارك تلك الكلمة في وجه الاستعمال ونحذف متعلقة كما حذف متعلقها . والقائل بجواز الالحاق ناظر إلى أن اتحاد الكلمتين في المعنى يجعلهما بمنزلة الكلمة الواحدة ، فما ثبت لأحدهما من الاحكام يصح اعطاؤه للآخرى حيث أن الاسلوب معهما متماثل .

## القياس في مواقع الاعراب

إذا وردت الكلمة بسكان من الاعراب ولم يسع استعمالها في غير هذا المكان ، فاصولهم تقتضي أنها تطرد فيها سمعت ، ولا يقاس عليه غيره من المواضع ، ومن هذا تخصيصهم الكلمات : فل ولو مان ونومان بحال النداء ، وقط وعوض بالطرفية أو الجر بين .

ومن فروع هذا قول ابن العاجب وسعد الدين التفتازاني : إن لفظة كل إذا اضيغت إلى الضمير لم تستعمل في كلامهم الا توكيدا ، فيستعمل ايرادها مفعولا به أو فاعلا ، ومن أجاز ايرادها مفعولا به كابن هشام اعتمد على ما وقع في يد من الشواهد التي منها قول الشاعر :

« فيصدر عنها كلثا وهو ناهل »

ومما يجري على هذا الاصل قولهم : إن كافة وقاطبة وطرا لا تخرج عن الحالية ، وعد ابن هشام في أوهام الزمخشري تخريجه لقوله تعالى : « وما أرسلناك الا كافة للناس » على أن كافة نعت لمصدر محذوف ، والتقدير رسالة كافة ، ومن نازعوا في اختصاصها بالحالية يقفون موقف المدعى المطالب بالدليل ، وقد استشهدوا على ما ذهبوا إليه بشئ قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه « قد جعلت لآل بني كاهلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبا » .

وحاول الشهاب الخفاجي هدم هذا الاصل المقرر في الصدر ، فقال في شرح الدرة : فإن كافة وردت عن العرب بمعنى جميع ، لكنه استعمل منكرا منصوبا وفي الناس خاصة ، ومقتضى الوضع أنه لا يلزمه ما ذكره ، فيستعمل كما استعمل جميع معرفا ومنكرا بوجود الاعراب ، وفي الناس

أمثله أنهم أجازوا حذف « لا » النافية في جواب القسم ، كما ورد في قوله تعالى « تالله تفتأ تذكر يوسف » وقول الشاعر :

آليت حب العراق الدهر أطلعني والحب يأكله في القرية السوس  
واختلفوا في حذف « ما » النافية في نحو هذا المقام ، ومن أبي حذفها قد يتسك بأن « لا » وضعت للدلالة على السلب ، وحذفها يوهم ارادة الاثبات الذي هو ضد مدلوها ، فكان ذكرها على ما يقتضيه وضعها أمر لا بد منه ، ولكنهم حذفوها في جواب القسم لسكرة استعمالها ، ولا يصح الحاق لفظ « ما » بها وإن كانت مرادفة لها في المعنى ، لأنها لا تشاركها في الوجه الذي اقتضى العدول بها عن الاصل ، وهو كثرة الاستعمال .

وإذا وضعت ألفاظ للدلالة على غرض ، وانتظمت في منبج ، وسع في أحدها حذف بعض متعلقاته ، فهل يجري الحذف في متعلقات ما يشاركه في المعنى على طريقة قياس التمثيل ؟

ومثال هذا ما ثبت من أن العرب يحذفون صدر الصلة مع أي الموصولة ، فيقولون : زارني أيهم أفضل ، والاصل أيهم هو أفضل ، فحذفوا الضمير الذي هو صدر الصلة ، وقد وقف بعض النحاة عند هذا الموضع ، واستضعفوا حذف مثل هذا الضمير مع غير أي من الموصولات ولم يستضعفه ابن مالك ، فالقائل بمنع القياس ناظر إلى أن حذف متعلق الكلمة وهو صدر الصلة جرى على غير أصل ، فلا تتجاوز به حد السماع ولحق به ما يشارك تلك الكلمة في وجه الاستعمال ونحذف متعلقة كما حذف متعلقها . والقائل بجواز الالحاق ناظر إلى أن اتحاد الكلمتين في المعنى يجعلهما بمنزلة الكلمة الواحدة ، فما ثبت لأحدهما من الاحكام يصح اعطاؤه للآخرى حيث أن الاسلوب معهما متماثل .

## القياس في مواقع الاعراب

إذا وردت الكلمة بسكان من الاعراب ولم يسع استعمالها في غير هذا المكان ، فاصولهم تقتضي أنها تطرد فيها سمعت ، ولا يقاس عليه غيره من المواضع ، ومن هذا تخصيصهم الكلمات : فل ولو مان ونومان بحال النداء ، وقط وعوض بالطرفية أو الجر بين .

ومن فروع هذا قول ابن العاجب وسعد الدين التفتازاني : إن لفظة كل إذا اضيغت إلى الضمير لم تستعمل في كلامهم الا توكيدا ، فيستعمل ايرادها مفعولا به أو فاعلا ، ومن أجاز ايرادها مفعولا به كابن هشام اعتمد على ما وقع في يد من الشواهد التي منها قول الشاعر :

« فيصدر عنها كلثا وهو ناهل »

ومما يجري على هذا الاصل قولهم : إن كافة وقاطبة وطرا لا تخرج عن الحالية ، وعد ابن هشام في أوهام الزمخشري تخريجه لقوله تعالى : « وما أرسلناك الا كافة للناس » على أن كافة نعت لمصدر محذوف ، والتقدير رسالة كافة ، ومن نازعوا في اختصاصها بالحالية يقفون موقف المدعى المطالب بالدليل ، وقد استشهدوا على ما ذهبوا إليه بشئ قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه « قد جعلت لآل بني كاهلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبا » .

وحاول الشهاب الخفاجي هدم هذا الاصل المقرر في الصدر ، فقال في شرح الدرة : فإن كافة وردت عن العرب بمعنى جميع ، لكنه استعمل منكرا منصوبا وفي الناس خاصة ، ومقتضى الوضع أنه لا يلزمه ما ذكره ، فيستعمل كما استعمل جميع معروفا ومنكرا بوجوده الاعراب ، وفي الناس

وغيرهم ، لأننا لو اقتصرنا في الالفاظ على ما استعملته العرب العاربة والمستعربة حجرتنا الواسع ، وعسر التكلم بالعربية على من بعدهم .  
وهذا الرأي لا يؤخذ به على الاطلاق ، ولا يتضاء به في كل حال فانه لا يطابق ما قاله أساتيد العربية من أن معرفة الوضع غير كافية ما لم ينضم اليها العلم بحال الاستعمال .

قال ابن خلدون في المقدمة : ليس معرفة الوضع الاول بكاف في التركيب حتى يشهد له استعمال العرب لذلك ، وأكثر ما يحتاج الى ذلك الاديب في فني نظمه ونثره ، حذرا من أن يكثر لحنه في الموضوعات اللغوية في منرداتها وتراكيبها ، وهو شر من اللحن في الاعراب وأقبح .  
ولو اقتدينا بالشهاب في ابحاثه ، وسرنا على أثر مقالاته المطلقة العنان ، لعمدنا الى مثل قط وقيل وعند ومع ، وأخرجناها عن الطريقة الى نحو الابتداء أو الفاعلية ، ولا أحسبه يرضى للغة هذه الفوضى ، فيقسم نظامها وهو يريد توسيع نطاقها .

والتحقيق في هذا المطلب أن ما يصلح أن نجره على القاعدة في الاعراب نوعان :

( احدهما ) ما يدور على السنة البقاء وغيرهم ، ويجرى في مخاطباتهم بحالة خاصة من الاعراب ، مثل عند وقبل وقاطبة ومع ، وهذا هو الذي تقف فيه عند حد السماع ، فان كثرة دورانه في مجاري كلامهم نظما ونثرا ، وتقلبه في أساليبهم بحالة مخصوصه من الاعراب يشعر بقصدتهم الى تخصيصه بتلك الحالة ، وما كان ينبغي لنا في هذا القسم إلا أن نحري الطريقة المألوفة في استعماله .

( ثانيهما ) ما لا يتردد في أغلب مخاطباتهم ، وانما يرد في حال لا يدل على قصدتهم الى قصره على الحالة التي جاءت بها الرواية . وهذا هو الذي يسوغ لنا أن نخرج به عن حاله الواردة . ونستعمله في المواضع

التي يساعد عليها الوضع ، فلو لم نسمع لفظ الضرعام أو اللوذعي أو الفصيل إلا فاعلا أو مفعولا ، كان لنا ايراده في تراكيب من عندنا مضافا اليه أو مبتدأ أو خبرا .

فيتضح من هذا التفصيل مذهب الجمهور ، ووجه مأخذه . ويمكنك أن تقضي به على مقالة الشهاب حيث أباح خروج كافة عن الحالية بسجرد النظر الى حال الوضع ، فان هذه الكلمة من القسم الاول قطعا ، فيجب على من ذهب الى صحة استعمالها فاعلا أو مفعولا - مثلا - اقامة شاهد على ذلك ولا يكفيه التمسك بأنها قابلة لهذه الوجوه من الاعراب بحسب وضعها .

وللشيخ الكافيجي مقالة تشبه مقالة الخفاجي هي أنه تكلم عن نحو قولك : في الدار على والمسجد خالد<sup>(١)</sup> ثم قال : ان جزئيات الكلام اذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج الى النقل والسماح ، والالزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم على ذلك .

وهذه العبارة مطلقة العنان فلا بد من وقفها عند حد ، فنقول : ان أراد الكافيجي بقوله : « أفادت المعنى على وجه الاستقامة » أن المعنى حصل في ذهن المخاطب عند النطق بها كاملا . فهذا لا يكفي في صحة الكلام عند علماء العربية قطعا ، فان من التراكيب ما يفهم منه المعنى المراد ويكون المتكلم قد خالف فيه بعض القواعد المجمع عليها ، وان قصد بوجه الاستقامة المطابقة لصحة الاسلوب عريية ، قلنا : هذا هو محل النزاع بينه وبين من لا يجيز المثال : في الدار على ، والمسجد خالد ، فان المانع يراه غير مطابق للاسلوب العربي الصحيح ، فلا محيص للكافيجي وغيره من اقامة الدليل على صحة هذا التركيب .

(١) هذا مما يعبر عنه النحاة بمسألة العطف على معنولي عاملين مختلفين فان المسجد معطوف على الدار المفعول لحرف الجر . وخالد معطوف على علي المفعول للابتداء

وغيرهم ، لأننا لو اقتصرنا في الالفاظ على ما استعملته العرب العاربة والمستعربة حجرتنا الواسع ، وعسر التكلم بالعربية على من بعدهم .  
وهذا الرأي لا يؤخذ به على الاطلاق ، ولا يتضاء به في كل حال فانه لا يطابق ما قاله أساتيد العربية من أن معرفة الوضع غير كافية ما لم ينضم اليها العلم بحال الاستعمال .

قال ابن خلدون في المقدمة : ليس معرفة الوضع الاول بكاف في التركيب حتى يشهد له استعمال العرب لذلك ، وأكثر ما يحتاج الى ذلك الاديب في فني نظمه ونثره ، حذرا من أن يكثر لحنه في الموضوعات اللغوية في منرداتها وتراكيبها ، وهو شر من اللحن في الاعراب وأقبح .  
ولو اقتدينا بالشهاب في ابحاثه ، وسرنا على أثر مقالاته المطلقة العنان ، لعمدنا الى مثل قط وقيل وعند ومع ، وأخرجناها عن الطريقة الى نحو الابتداء أو الفاعلية ، ولا أحسبه يرضى للغة هذه الفوضى ، فيقسم نظامها وهو يريد توسيع نطاقها .

والتحقيق في هذا المطلب أن ما يصلح أن نجره على القاعدة في الاعراب نوعان :

( احدهما ) ما يدور على السنة البقاء وغيرهم ، ويجرى في مخاطباتهم بحالة خاصة من الاعراب ، مثل عند وقبل وقاطبة ومع ، وهذا هو الذي تقف فيه عند حد السماع ، فان كثرة دورانه في مجاري كلامهم نظما ونثرا ، وتقلبه في أساليبهم بحالة مخصوصه من الاعراب يشعر بقصدتهم الى تخصيصه بتلك الحالة ، وما كان ينبغي لنا في هذا القسم إلا أن نحري الطريقة المألوفة في استعماله .

( ثانيهما ) ما لا يتردد في أغلب مخاطباتهم ، وانما يرد في حال لا يدل على قصدتهم الى قصره على الحالة التي جاءت بها الرواية . وهذا هو الذي يسوغ لنا أن نخرج به عن حاله الواردة . ونستعمله في المواضع

التي يساعد عليها الوضع ، فلو لم نسمع لفظ الضرعام أو اللوذعي أو الفصيل إلا فاعلا أو مفعولا ، كان لنا ايراده في تراكيب من عندنا مضافا اليه أو مبتدأ أو خبرا .

فيتضح من هذا التفصيل مذهب الجمهور ، ووجه مأخذه . ويمكنك أن تقضي به على مقالة الشهاب حيث أباح خروج كافة عن الحالية بسجرد النظر الى حال الوضع ، فان هذه الكلمة من القسم الاول قطعا ، فيجب على من ذهب الى صحة استعمالها فاعلا أو مفعولا - مثلا - اقامة شاهد على ذلك ولا يكفيه التمسك بأنها قابلة لهذه الوجوه من الاعراب بحسب وضعها .

وللشيخ الكافيجي مقالة تشبه مقالة الخفاجي هي أنه تكلم عن نحو قولك : في الدار على والمسجد خالد<sup>(١)</sup> ثم قال : ان جزئيات الكلام اذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج الى النقل والسماح ، والالزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم على ذلك .

وهذه العبارة مطلقة العنان فلا بد من وقفها عند حد ، فنقول : ان أراد الكافيجي بقوله : « أفادت المعنى على وجه الاستقامة » أن المعنى حصل في ذهن المخاطب عند النطق بها كاملا . فهذا لا يكفي في صحة الكلام عند علماء العربية قطعا ، فان من التراكيب ما يفهم منه المعنى المراد ويكون المتكلم قد خالف فيه بعض القواعد المجمع عليها ، وان قصد بوجه الاستقامة المطابقة لصحة الاسلوب عريية ، قلنا : هذا هو محل النزاع بينه وبين من لا يجيز المثال : في الدار على ، والمسجد خالد ، فان المانع يراه غير مطابق للاسلوب العربي الصحيح ، فلا محيص للكافيجي وغيره من اقامة الدليل على صحة هذا التركيب .

(١) هذا مما يعبر عنه النحاة بمسألة العطف على معنولي عاملين مختلفين فان المسجد معطوف على الدار المفعول لحرف الجر . وخالد معطوف على علي المفعول للابتداء

## القياس في العوامل

من البين أن الرفع والناصب للكلمة هو الناطق بها ، وما نسيه  
بالعامل كالفعل والحرف إنما هو أداة يلاحظها المتكلم ويأخذها بمنزلة  
الوسيلة لتلك الآثار الخاصة من رفع ونصب وخفض وجزم .  
ولما لم يكن تأثير هذه العوامل النحوية من قبيل تأثير الأسباب  
العقلية أو الحسية ، وإنما هو بقصد المتكلم إلى جعلها وسيلة للعمل ،  
جاز تأخيرها عن المفعول ، واستقام لكل من اللفظين أن يكون عاملا في  
ساحبه كاسم الشرط والنعل المجزوم به نحو « أيا ما تدعوا فله الاسماء  
الحسنى » ولا يتوجه الاعتراض عليهما بأن الاثر لا يوجد قبل علته  
الفاعلة . وساغ لهذا المعنى أيضا أن يتوارد عاملان على مفعول واحد  
ولكنهم ضعفوا قول المبرد : أن الابتداء عامل في المبتدأ ، وهما أي  
الابتداء والمبتدأ عاملان في الخبر ، من جهة السماع ؛ فقالوا : أن توجه  
عاملين إلى مفعول واحد لا يعهد له نظير في العربية ، وبمثل هذا الوجه  
ضعفوا قول القراء : أن زيدا في قولك : قام وقعد زيد مرفوع بالفعلين ،  
واختاروا أن يكون فاعلا للثاني ، وهو قعد ، وجعلوا الفاعل للاول  
ضميرا مقدرا .

وأكثر اختلافهم في تحقيق العامل لا يظهر له أثر في نظم الجملة ،  
وقد بنى عليه الحكم بصحة بعض التراكيب ، كاختلاف الكوفيين  
والبصريين في الرفع لاسم كان الناسخة ، فمقتضى قول الكوفيين : أن  
الاسم لم يزل مرفوعا بالابتداء وإن كان إنما عملت في الخبر ، امتناع  
نحو كان زيد كاتباً وعمرو شاعراً لأنك عطفك قولك « عمرو شاعراً »

على قولك « زيد كاتباً » فيكون التركيب من قبيل عطف معمولين على  
مفعولى عاملين مختلفين ، وهما أي العاملان كان والابتداء ، ولكنه  
يمقتضى مذهب البصريين كلام عربى فصيح ، لأن المعطوف عليهما  
وهما « زيد كاتباً » معمولان لمفعول واحد هو لفظ كان ، وعطف اسمين  
على معمولى عامل واحد وإن اختلف اعرابهما لا مزية في صحته .

وعوامل الاعراب ترجع الى ستة أصناف :

- ( أولها ) الأفعال المتصرفة ومصادرهما وما يشتق منها ، نحو اسم  
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل .
- ( ثانيها ) الأفعال غير المتصرفة ، نحو عسى وليس ونعم وبئس .
- ( ثالثها ) الحروف ، مثل الحروف الخافضة للاسماء والحروف  
الناسبة للأفعال أو الجازمة لها .
- ( رابعها ) أسماء تعمل من جهة موقعها في الجملة ، كالمضاف يعمل  
في الخبر ، والمميز المفرد يعمل في التمييز .
- ( خامسها ) صفات تكتسبها الكلمة من حال استعمالها في الجملة ،  
كالابتداء والاضافة في الاسماء ، والتجرد من الناصب والجازم في الأفعال .
- ( سادسها ) كلمات ليست بأفعال ، ولكنها تشبه الأفعال في المعنى ،  
كاسم الإشارة وحرف التثنية في رأي من يجعلهما عاملين في الحال ،  
نحو هذا زيد كاتباً ، وكحروف النداء ، وما النافية عند من يجيز تعلق  
الظرف أو الجار أو المجرور بها .

ولا شبهة في أن الصنف الاول وهو الأفعال والمصادر وما يشتق  
منها أقوى من بقية أصناف العوامل ، ولقوته في العمل صرح لهم أن  
يستدوا إليه عاملين مختلفين ، كالفاعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، أو  
ثلاثة آثار كالفاعل يرفع الفاعل وينصب مفعولين ، أو أربعة آثار ، كالأفعال  
التي ترفع الفاعل ، وتنصب ثلاثة مفاعيل .



## القياس في العوامل

من البين أن الرفع والنصب للكلمة هو الناطق بها ، وما نسيه  
بالعامل كالفعل والحرف إنما هو أداة يلاحظها المتكلم ويأخذها بمنزلة  
الوسيلة لتلك الآثار الخاصة من رفع ونصب وخفض وجزم .  
ولما لم يكن تأثير هذه العوامل النحوية من قبيل تأثير الأسباب  
العقلية أو الحسية ، وإنما هو بقصد المتكلم إلى جعلها وسيلة للعمل ،  
جاز تأخيرها عن المفعول ، واستقام لكل من اللفظين أن يكون عاملا في  
ساحبه كاسم الشرط والنعل المجزوم به نحو « أيا ما تدعوا فله الاسماء  
الحسنى » ولا يتوجه الاعتراض عليهما بأن الاثر لا يوجد قبل علته  
الفاعلة . وساغ لهذا المعنى أيضا أن يتوارد عاملان على مفعول واحد  
ولكنهم ضعفوا قول المبرد : أن الابتداء عامل في المبتدأ ، وهما أي  
الابتداء والمبتدأ عاملان في الخبر ، من جهة السماع ، فقالوا : أن توجه  
عاملين إلى مفعول واحد لا يعهد له نظير في العربية ، وبمثل هذا الوجه  
ضعفوا قول القراء : أن زيدا في قولك : قام وقعد زيد مرفوع بالفعلين ،  
واختاروا أن يكون فاعلا للثاني ، وهو قعد ، وجعلوا الفاعل للاول  
ضميرا مقدرا .

وأكثر اختلافهم في تحقيق العامل لا يظهر له أثر في نظم الجملة ،  
وقد بنى عليه الحكم بصحة بعض التراكيب ، كاختلاف الكوفيين  
والبصريين في الرفع لاسم كان الناسخة ، فمقتضى قول الكوفيين : أن  
الاسم لم يزل مرفوعا بالابتداء وإن كان إنما عملت في الخبر ، امتناع  
نحو كان زيد كاتباً وعمرو شاعراً لأنك عطفك قولك « عمرو شاعراً »

على قولك « زيد كاتباً » فيكون التركيب من قبيل عطف معمولين على  
مفعولى عاملين مختلفين ، وهما أي العاملان كان والابتداء ، ولكنه  
يمقتضى مذهب البصريين كلام عربي فصيح ، لأن المعطوف عليهما  
وهما « زيد كاتباً » معمولان لمفعول واحد هو لفظ كان ، وعطف اسمين  
على معمولى عامل واحد وإن اختلف اعرابهما لا مزية في صحته .

وعوامل الأعراب ترجع إلى ستة أصناف :

- ( أولها ) الأفعال المتصرفة ومصادرهما وما يشتق منها ، نحو اسم  
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل .
- ( ثانيها ) الأفعال غير المتصرفة ، نحو عسى وليس ونعم وبئس .
- ( ثالثها ) الحروف ، مثل الحروف الخافضة للاسماء والحروف  
الناسبة للأفعال أو الجازمة لها .
- ( رابعها ) أسماء تعمل من جهة موقعها في الجملة ، كالمضاف يعمل  
في الخبر ، والمميز المفرد يعمل في التمييز .

- ( خامسها ) صفات تكتسبها الكلمة من حال استعمالها في الجملة ،  
كالابتداء والاضافة في الاسماء ، والتجرد من الناصب والجازم في الأفعال .
- ( سادسها ) كلمات ليست بأفعال ، ولكنها تشبه الأفعال في المعنى ،  
كاسم الإشارة وحرف التثنية في رأي من يجعلهما عاملين في الحال ،  
نحو هذا زيد كاتباً ، وكحروف النداء ، وما النافية عند من يجيز تعلق  
الظرف أو الجار أو المجرور بها .

ولا شبهة في أن الصنف الاول وهو الأفعال والمصادر وما يشتق  
منها أقوى من بقية أصناف العوامل ، ولقوته في العمل صرح لهم أن  
يستدوا إليه عاملين مختلفين ، كالفاعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، أو  
ثلاثة آثار كالفاعل يرفع الفاعل وينصب مفعولين ، أو أربعة آثار ، كالأفعال  
التي ترفع الفاعل ، وتنصب ثلاثة مفاعيل .

وينبنى على هذا أنه متى أمكن أن يكون العامل من هذا الصنف الأقوى ، لم يعدل عنه إلى جعل العامل من صنف غيره ، وقد اختار سيوييه أن يكون العامل في المنادى فعلا مقدرًا ، ورجحه على أن يكون العامل حرف النداء وإن كان ملفوظًا به ، حيث قال : أن العامل في المنادى فعل مفسر تقديره « أدعو » .

والتحقيق فيما نرى أن الموازنة بين الصنف الأول إذا كان مقدرًا ، وغيره إذا كان ملفوظًا به ، يرجع إلى قوة النظر في المعنى ، وسرعة انتقال الخاطر إلى المقدر ، فإذا كان المدعى تقديره لا ينتقل إليه الذهن بسرعة ، أو لا يلتزم بنظم الكلام عند ما تصرح به ، فالراجح نسبة العمل إلى الملفوظ به ولو كان من الأصناف الضعيفة ، وهذا مادعا المبرد إلى أن قال : العامل المنادى حرف النداء نفسه .

والرجوع في العوامل إلى ما يقتضيه المعنى ويتبادر إلى الأذهان ، يريك أن قول سيوييه . أن العامل في عطف النسق هو العامل في المتبوع ، أقوى من قول ابن جني في سر الصناعة : أن العامل مفسر ويتدر من جنس العامل في المعطوف عليه .

وإذا وزنت بهذا الأصل قول الجمهور : أن المفعول لاجله في نحو « قمت اجلالا لك » منصوب بالفعل المذكور ، وأيته أرجح من مذهب الزجاج حيث أرجعه إلى المفعول المطلق وقدر له فعلا من نوعه ، والتقدير قمت وأجللت اجلالا .

وسا يجري على هذا النسق . أن الجمهور يرون أن عامل الجزم في الفعل الواقع في جواب الطلب ، شرط مقدر ، والتقدير عندهم في نحو « استقم يرفع الله قدرك » أن استقمت يرفع الله قدرك ، وذهب فريق إلى أن عامل الجزم هو الطلب نفسه ، ومن أقام موازنة بين المذهبين ، قد تدفعه قوة المعنى إلى ترجيح قول الجمهور ، فإن رفعة القدر في المثال

السابق معلقة على حصول الاستقامة ، وهذا المعنى لا يستقل بإفادته الأمر أو الاستفهام وحده ، فلا بد من ملاحظة شرط يستقيم به نظم الكلام ، ويطلق به المعنى الذي أردت التعبير عنه .

وللفريق الذي جعل عامل الجزم في ذلك المثال فعل الطلب نفسه ، أن يجيب بأن ترتب رفعة القدر على الاستقامة ، ودلالة الجملة على أن أولاهما موقوفة على ثالثتهما ، يؤخذ بقربة الجزم ، فيكون الجزم بمنزلة الفاء في مثل قولك كن شريف الهمة فيكبر عملك ، فكبر العمل موقوف على شرف الهمة ، ولا حاجة إلى تقدير شرط ، فإن الفاء تنبئ عن هذا الارتباط الذي سيئت من أجله فاء السببية .

والأصل في الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال أن تكون معزولة عن العمل ، وخرج عن هذا الأصل « ما » و « لا » و « أن » النافيات ، فأنها من قبيل ما يشترك فيه الأسماء والأفعال ، وقد أعطاه بعض العرب عمل « ليس » الناسخة .

فإذا وقع نزاع في نسبة العمل إلى حرف مشترك بين الأسماء والأفعال فهذا الأصل ينصرف من ينفي عنه العمل ، فيمكنك أن تستدل به على ضعف مذهب من يقول : أن العامل في المعطوف هو حرف العطف ، فإن العاطف يتصل بنوعي الأسماء والأفعال .

وعلى هذا الأصل ينبنى خلافهم في أن وإخواتها عندما تتصل بها « ما » الزائدة ، فقد سجع أعمال « ليتما » فاتفقوا على جواز أعمال هذا الحرف . واختلفوا في أعمال بقية الحروف ، فمنعه سيوييه . وأجازه الزجاج وابن سراج والكسائي ، ومذهب سيوييه قائم على أن « ليتما » لم تزل على اختصاصها بالأسماء ، فساغ أعمالها ، ولا يسوغ قياس الأحرف الباقية عليها ، لأن « ما » أزال اختصاصها بالأسماء ، وهياتها للدخول على الأفعال .

وينبنى على هذا أنه متى أمكن أن يكون العامل من هذا الصنف الأقوى ، لم يعدل عنه إلى جعل العامل من صنف غيره ، وقد اختار سيبويه أن يكون العامل في المنادى فعلا مقدرًا ، ورجحه على أن يكون العامل حرف النداء وإن كان ملفوظًا به ، حيث قال : إن العامل في المنادى فعل مفسر تقديره « أدعو » .

والتحقيق فيما نرى أن الموازنة بين الصنف الأول إذا كان مقدرًا ، وغيره إذا كان ملفوظًا به ، يرجع إلى قوة النظر في المعنى ، وسرعة انتقال الخاطر إلى المقدر ، فإذا كان المدعى تقديره لا ينتقل إليه الذهن بسرعة ، أو لا يلتزم بنظم الكلام عند ما تصرح به ، فالراجح نسبة العمل إلى الملفوظ به ولو كان من الأصناف الضعيفة ، وهذا مادعا المبرد إلى أن قال : العامل المنادى حرف النداء نفسه .

والرجوع في العوامل إلى ما يقتضيه المعنى ويتبادر إلى الأذهان ، يريك أن قول سيبويه . إن العامل في عطف النسق هو العامل في المتبوع ، أقوى من قول ابن جني في سر الصناعة : إن العامل مفسر ويتدر من جنس العامل في المعطوف عليه .

وإذا وزنت بهذا الأصل قول الجمهور : إن المفعول لاجله في نحو « قمت اجلالا لك » منصوب بالفعل المذكور ، وأيته أرجح من مذهب الزجاج حيث أرجعه إلى المفعول المطلق وقدر له فعلا من نوعه ، والتقدير قمت وأجللت اجلالا .

ومما يجرى على هذا النسق . أن الجمهور يرون أن عامل الجزم في الفعل الواقع في جواب الطلب ، شرط مقدر ، والتقدير عندهم في نحو « استقم يرفع الله قدرك » أن استقمت يرفع الله قدرك ، وذهب فريق إلى أن عامل الجزم هو الطلب نفسه ، ومن أقام موازنة بين المذهبين ، قد تدفعه قوة المعنى إلى ترجيح قول الجمهور ، فإن رفعة القدر في المثال

السابق معلقة على حصول الاستقامة ، وهذا المعنى لا يستقل بإفادته الأمر أو الاستفهام وحده ، فلا بد من ملاحظة شرط يستقيم به نظم الكلام ، ويطلق به المعنى الذي أردت التعبير عنه .

وللفريق الذي جعل عامل الجزم في ذلك المثال فعل الطلب نفسه ، أن يجيب بأن ترتب رفعة القدر على الاستقامة ، ودلالة الجملة على أن أولاهما موقوفة على ثالثتهما ، يؤخذ بقربة الجزم ، فيكون الجزم بمنزلة الفاء في مثل قولك كن شريف الهمة فيكبر عملك ، فكبر العمل موقوف على شرف الهمة ، ولا حاجة إلى تقدير شرط ، فإن الفاء تنبئ عن هذا الارتباط الذي سيئت من أجله فاء السببية .

والأصل في الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال أن تكون معزولة عن العمل ، وخرج عن هذا الأصل « ما » و « لا » و « أن » النافيات ، فأنها من قبيل ما يشترك فيه الأسماء والأفعال ، وقد أعطاه بعض العرب عمل « ليس » الناسخة .

فإذا وقع نزاع في نسبة العمل إلى حرف مشترك بين الأسماء والأفعال فهذا الأصل ينصرف من ينفي عنه العمل ، فيمكنك أن تستدل به على ضعف مذهب من يقول : إن العامل في المعطوف هو حرف العطف ، فإن العاطف يتصل بنوعي الأسماء والأفعال .

وعلى هذا الأصل ينبنى خلافهم في أن وإخواتها عندما تتصل بها « ما » الزائدة ، فقد سجع أعمال « ليتما » فاتفقوا على جواز أعمال هذا الحرف . واختلفوا في أعمال بقية الحروف ، فمنعه سيبويه . وأجازه الزجاج وابن سراج والكسائي ، ومذهب سيبويه قائم على أن « ليتما » لم تزل على اختصاصها بالأسماء ، فساغ أعمالها ، ولا يسوغ قياس الأحرف الباقية عليها ، لأن « ما » أزال اختصاصها بالأسماء ، وهياتها للدخول على الأفعال .

ومن أصولهم أن الحرف لا يعمل عملين مختلفين ، وإنما يعمل عملاً واحداً كالحروف الخافضة للأسماء ، أو الناصبة للأفعال ، أو عملين متماثلين نحو ان ، وإذنا الشرطيتين ، يجزمان فعل الشرط وجوابه ، وخرج عن هذا الأصل عند البصريين ان وأخواتها فإنها في مذهبهم ناصبة للاسم ورافعة للخبر ، وحافظ عليه الكوفيون فطردوه في كل موضع ، وقالوا : ان الناسخ عمل في الاسم وحده ، وأما الخبر فإنه مرفوع بما ارتفع به قبل أن يرد عليه الناسخ وهو المبتدأ .  
ويشبه هذا قول سيبويه : ان « لا » النافية للجنس إنما عملت في الاسم ، وأما الخبر فإنه مرفوع بكونه خبر المبتدأ .

والأصل فيما يستند إليه العمل أن لا يتخلف عنه أثره أيضاً وجد ، فإذا احتل وجه الأعراب أن ينسب إلى ما يدور معه العمل حيثما وجد ، وأن ينسب إلى ما لا يطرد معه العمل في جميع مواقعه ، ترجح جانب الاحتمال الأول ، ومن أمثلة هذا أن بعض الكوفيين يقولون : ان الفعل الواقع بعد واو المعية المسبوقة بطلب <sup>(١)</sup> أو نهي منسوب بالخلاف المسس عندهم بالحرف . ويبانه أن ما بعد واو المعية مثل « وتأتي » في قول الشاعر :

خبر وما قبله طلب ، فلما اختلفا في المعنى وقع الخلاف بينهما في الأعراب . وهذا المذهب مردود بأن نحو هذا الخلاف قد ثبت في مواضع لم يظهر له فيها عمل ، مثل الأسماء الواقعة بعد « لا » أو « لكن » العاطفتين نحو ما كتب زيد لكن بكر ، وأحسن عمرو لا خالد .

وإذا دلت الصيغة على معنى ، وتقرر لها عمل خاص ، ثم جاءت صيغة أخرى توافقها في الدلالة على ذلك المعنى ، أفلحق الصفة الثانية بالأولى ، ونعطيها ذلك العمل الخاص ، أو لا نملك هذا اللاحق ، وتوقف دونه حتى يرد في كلام العرب ما يشهد بأنهم أعطوا من العمل ما أعطوه

(١) المراد من الطلب ما يشمل الأمر والنهي والاستفهام .

للصيغة الأولى ؟ ووجه الوقف أنه لا يلزم من الاتحاد في المعنى التماثل في العمل ، فأنك ترى كثيراً من الكلم تتحد معنى وهي تختلف في التعدي وال لزوم ، نحو رحمه ، وصلى عليه .

ومما يوضح هذا ان صيغة « مفعول » تعمل في الاسم الظاهر ، نحو محود<sup>١</sup> مقامه . ومرفوع ذكره : ويوافق صيغة مفعول في الدلالة على معناها صيغة فعيل ، نحو قتيل وجريح ، وقد أبى الجمهور أن يلدخلوا فعيلاً بشيئه وهو مفعول . فيجيزوا رفعه للظاهر ، وقالوا : لا يصح أن يقال : مررت برجل كحيل عينه أو قتيل أبوه ، وأجاز ذلك ابن عصفور ، ولعله استند في هذا إلى أصل القياس .

ويدخل في هذا الباب صيغة فعيل نحو حذر ، فالجمهور يمنعون عمله عمل الصيغة المحول عنها وهي صيغة فاعل . فلا ينصب المفعول به ، وسيبويه يجيز عمله ولكنه استند في مذهبه إلى شاعده على أنه من كلام العرب هو قول الشاعر :

حذر أمورا ما تخاف وآمن ما ليس ينجيهِ من الأقدار  
وطعن الجمهور في هذا البيت بأنه مصنوع ، وحكوا عن اللاحق أنه قال : ان سيبويه سألني عن شاهد في تعدي فعيل ، فعملت له هذا البيت .



ومن أصولهم أن الحرف لا يعمل عملين مختلفين ، وإنما يعمل عملاً واحداً كالحروف الخافضة للأسماء ، أو الناصبة للأفعال ، أو عملين متماثلين نحو ان ، وإذنا الشرطيتين ، يجزمان فعل الشرط وجوابه ، وخرج عن هذا الأصل عند البصريين ان وأخواتها فإنها في مذهبهم ناصبة للاسم ورافعة للخبر ، وحافظ عليه الكوفيون فطردوه في كل موضع ، وقالوا : ان الناسخ عمل في الاسم وحده ، وأما الخبر فإنه مرفوع بما ارتفع به قبل أن يرد عليه الناسخ وهو المبتدأ .  
ويشبه هذا قول سيبويه : ان « لا » النافية للجنس إنما عملت في الاسم ، وأما الخبر فإنه مرفوع بكونه خبر المبتدأ .

والأصل فيما يستند إليه العمل أن لا يتخلف عنه أثره أيضاً وجد ، فإذا احتل وجه الأعراب أن ينسب إلى ما يدور معه العمل حيثما وجد ، وأن ينسب إلى ما لا يطرد معه العمل في جميع مواقعه ، ترجح جانب الاحتمال الأول ، ومن أمثلة هذا أن بعض الكوفيين يقولون : ان الفعل الواقع بعد واو المعية المسبوقة بطلب <sup>(١)</sup> أو نهي منسوب بالخلاف المسس عندهم بالحرف . ويبانه أن ما بعد واو المعية مثل « وتأتي » في قول الشاعر :

خبر وما قبله طلب ، فلما اختلفا في المعنى وقع الخلاف بينهما في الأعراب . وهذا المذهب مردود بأن نحو هذا الخلاف قد ثبت في مواضع لم يظهر له فيها عمل ، مثل الأسماء الواقعة بعد « لا » أو « لكن » العاطفتين نحو ما كتب زيد لكن بكر ، وأحسن عمرو لا خالد .

وإذا دلت الصيغة على معنى ، وتقرر لها عمل خاص ، ثم جاءت صيغة أخرى توافقها في الدلالة على ذلك المعنى ، أفلحق الصفة الثانية بالأولى ، ونعطيها ذلك العمل الخاص ، أو لا نملك هذا اللاحق ، وتوقف دونه حتى يرد في كلام العرب ما يشهد بأنهم أعطوا من العمل ما أعطوه

(١) المراد من الطلب ما يشمل الأمر والنهي والاستفهام .

للصيغة الأولى ؟ ووجه الوقف أنه لا يلزم من الاتحاد في المعنى التماثل في العمل ، فأنك ترى كثيراً من الكلم تتحد معنى وهي تختلف في التعدي وال لزوم ، نحو رحمه ، وصلى عليه .

ومما يوضح هذا ان صيغة « مفعول » تعمل في الاسم الظاهر ، نحو محود<sup>١</sup> مقامه . ومرفوع ذكره : ويوافق صيغة مفعول في الدلالة على معناها صيغة فعيل ، نحو قتيل وجريح ، وقد أبى الجمهور أن يلدخلوا فعيلاً بشيئه وهو مفعول . فيجيزوا رفعه للظاهر ، وقالوا : لا يصح أن يقال : مررت برجل كحيل عينه أو قتيل أبوه ، وأجاز ذلك ابن عصفور ، ولعله استند في هذا إلى أصل القياس .

ويدخل في هذا الباب صيغة فعيل نحو حذر ، فالجمهور يمنعون عمله عمل الصيغة المحول عنها وهي صيغة فاعل . فلا ينصب المفعول به ، وسيبويه يجيز عمله ولكنه استند في مذهبه إلى شاعده على أنه من كلام العرب هو قول الشاعر :

حذر أمورا ما تخاف وآمن ما ليس ينجيهِ من الأقدار  
وطعن الجمهور في هذا البيت بأنه مصنوع ، وحكوا عن اللاحق أنه قال : ان سيبويه سألني عن شاهد في تعدي فعيل ، فعملت له هذا البيت .



## القياس في شرط العمل

قد يكون العامل متارفا لوصف أو لفظ ، فيجعلون مقارنته لذلك الوصف أو اللفظ شرطا في عمله ، كما أخذوا في فعل التعجب شرط تأخير معموله عليه ، فلا يقال : زيدا ما أحسن ، وكما قالوا : إنَّ «دام» تعمل عمل كان بشرط أن تسبقها «ما» المصدرية الظرفية .  
وللعامل مع هذه الشروط حالان :

(أحدهما) ما إذا فقد الشرط بطل العمل وبقي العامل مهتلا ، كما شرطوا في نصب «اذن» للمضارع أن تكون في صدر الجملة ، فإذا فقدت الصدارة بطل النصب مع بقاء اذن في نظم الكلام مهتلة .

ومثل هذا النوع من الشروط لا تنبغي المخالفة فيه إلا ممن لم تبلغه الشواهد التي خلقت من الشرط فتخلى العامل فيها عن العمل .

(ثانيهما) ما إذا فقد الشرط لم يصح أن يؤتى بالعامل في نظم الجملة البتة ، وهذا كما شرطوا لعمل أن وأخواتها الترتيب في الوضع بأن يأتي اسما مقدما على خبرها ، فإن المتكلم إذا لم يوف لها هذا الشرط لا يسوغ له أن يدخلها في التركيب ولو مع اهتالها .

وهذا النوع من الشروط هو الذي يختلفون فيه كثيرا فإن للمخالف في الشرطية أن يدعى أن مقارنة ذلك الوصف أو اللفظ إنما كانت على سبيل الاتفاق لا على أنها لازمة بحيث يكون العمل موقوفا عليها ، إذ لا يوجد في هذا القسم صورة تبين كيف أهمل العامل من أجل تخلف ذلك الوصف أو اللفظ ، مثلما وجد في القسم الأول .

ولمدعي الشرطية أن يقول اني لم أر هذه الاداة عاملة الا مع هذا

الوصف أو اللفظ الخاص ، فاعده شرطا للعمل ، ومن ينفي الشرطية فعليه باقامة الدليل .

فتنكر الشرطية اما أن يسوق شاهدا على عملها مع عدم ذلك الوصف أو اللفظ ، أو يمنع أن يكون لارتباط العمل به وجه مناسب .

فإن سلك الطريقة الاولى ، وهي اقامة الشاهد الصحيح على العمل مع تخلف الوصف أو اللفظ ، فقد رمى بسهم صائب ، وأصبح مذهبه في حرز من الصحة . ومثال هذا أن البصريين يقولون : لا يصح العطف على الضمير المجزور الا بشرط اعادة حرف الجر . وخالفهم الكوفيون فأجازوا العطف مع عدم اعادة الجار ، وأقاموا على مذهبهم شواهد ، منها قوله تعالى : «واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام» وقول الشاعر :  
«فاذهب فما بك والايام من عجب»

وقد يستتر مدعي الشرطية متشبها برأيه ولو بعد أن تلتقى عليه الشواهد البينة في الغاء الشرط وقيام الحكم بدونه ، ويذهب في التأويل أبعد مذهب ، وهذا كما قال البصريون في تأويل آية «تساءلون به والارحام» أن الواو في قوله (والارحام) للقسمة لا للعطف أو أن حرف الجر وهو الباء مقدر ، وكلا الوجهين في منتهى الضعف كما ترى .

فلو عجز المخالف في شرطية الاقتران بوصف أو لفظ عن الطريقة الاولى وهي اقامة الشاهد على وجود العمل مع تخلف ذلك الوصف أو اللفظ ، وجنح الى الطريقة الثانية وهي المطالبة بالوجه المناسب ، لجعل الاقتران بذلك الوصف أو اللفظ شرطا ، فإن أبدى التائل بالشرطية وجها صحيحا لارتباط العمل بالوصف أو اللفظ المقارن ، انقطع المخالف ، واستقر الشرط في محله .

وهذا كما يقول البصري : ان الفعل الناسخ المقرون بما النافية لا يجوز تقديم خبره على «ما» ، وهذا القول في معنى أن شرط عمل

## القياس في شرط العمل

قد يكون العامل متارفا لوصف أو لفظ ، فيجعلون مقارنته لذلك الوصف أو اللفظ شرطا في عمله ، كما أخذوا في فعل التعجب شرط تأخير معموله عليه ، فلا يقال : زيدا ما أحسن ، وكما قالوا : إنَّ «دام» تعمل عمل كان بشرط أن تسبقها «ما» المصدرية الظرفية .  
وللعامل مع هذه الشروط حالان :

(أحدهما) ما إذا فقد الشرط بطل العمل وبقي العامل مهتلا ، كما شرطوا في نصب «اذن» للمضارع أن تكون في صدر الجملة ، فإذا فقدت الصدارة بطل النصب مع بقاء اذن في نظم الكلام مهتلة .

ومثل هذا النوع من الشروط لا تنبغي المخالفة فيه إلا ممن لم تبلغه الشواهد التي خلقت من الشرط فتخلى العامل فيها عن العمل .

(ثانيهما) ما إذا فقد الشرط لم يصح أن يؤتى بالعامل في نظم الجملة البتة ، وهذا كما شرطوا لعمل أن وأخواتها الترتيب في الوضع بأن يأتي اسما مقدما على خبرها ، فإن المتكلم إذا لم يوف لها هذا الشرط لا يسوغ له أن يدخلها في التركيب ولو مع اهتالها .

وهذا النوع من الشروط هو الذي يختلفون فيه كثيرا فإن للمخالف في الشرطية أن يدعى أن مقارنة ذلك الوصف أو اللفظ إنما كانت على سبيل الاتفاق لا على أنها لازمة بحيث يكون العمل موقوفا عليها ، إذ لا يوجد في هذا القسم صورة تبين كيف أهمل العامل من أجل تخلف ذلك الوصف أو اللفظ ، مثلما وجد في القسم الأول .

ولمدعي الشرطية أن يقول اني لم أر هذه الاداة عاملة الا مع هذا

الوصف أو اللفظ الخاص ، فاعده شرطا للعمل ، ومن ينفي الشرطية فعليه باقامة الدليل .

فتنكر الشرطية اما أن يسوق شاهدا على عملها مع عدم ذلك الوصف أو اللفظ ، أو يمنع أن يكون لارتباط العمل به وجه مناسب .

فإن سلك الطريقة الاولى ، وهي اقامة الشاهد الصحيح على العمل مع تخلف الوصف أو اللفظ ، فقد رمى بسهم صائب ، وأصبح مذهبه في حرز من الصحة . ومثال هذا أن البصريين يقولون : لا يصح العطف على الضمير المجزور الا بشرط اعادة حرف الجر . وخالفهم الكوفيون فأجازوا العطف مع عدم اعادة الجار ، وأقاموا على مذهبهم شواهد ، منها قوله تعالى : «واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام» وقول الشاعر :  
«فأذهب فما بك والايام من عجب»

وقد يستتر مدعي الشرطية متشبها برأيه ولو بعد أن تلتقى عليه الشواهد البينة في الغاء الشرط وقيام الحكم بدونه ، ويذهب في التأويل أبعد مذهب ، وهذا كما قال البصريون في تأويل آية «تساءلون به والارحام» أن الواو في قوله (والارحام) للقسمة لا للعطف أو أن حرف الجر وهو الباء مقدر ، وكلا الوجهين في منتهى الضعف كما ترى .

فلو عجز المخالف في شرطية الاقتران بوصف أو لفظ عن الطريقة الاولى وهي اقامة الشاهد على وجود العمل مع تخلف ذلك الوصف أو اللفظ ، وجنح الى الطريقة الثانية وهي المطالبة بالوجه المناسب ، لجعل الاقتران بذلك الوصف أو اللفظ شرطا ، فإن أبدى التائل بالشرطية وجها صحيحا لارتباط العمل بالوصف أو اللفظ المقارن ، انقطع المخالف ، واستقر الشرط في محله .

وهذا كما يقول البصري : ان الفعل الناسخ المقرون بما النافية لا يجوز تقديم خبره على «ما» ، وهذا القول في معنى أن شرط عمل

الناسخ المنفى بحرف « ما » أن يكون خبره مؤخرًا عنه . وقد نازع الكوفيون في هذا الشرط مع اعترافهم بأن الخبر لم يرد في السماع إلا مؤخرًا ، فكان من البصريين أن قالوا : لربط العمل بتأخير الخبر وجه هو أن « ما » النافية من الأدوات المستحقة للصدارة ، فلا يصح لها بعدها أن يعمل فيما قبلها .

فإذا لم يأت مدعي الشرطية بوجه ، أو أتى بوجه غير مقبول ، بقي باب القياس مفتوحًا في وجهه المخالف ، فإن كان قريب المأخذ حسن الموقع انتهت ذلك الشرط ، واستمر العمل على إطلاقه .

## القياس في الاعلام

المعروف في الاعلام أن تمرها موكول الى وانضمها فينقلها من أي موضع شاء ويصوغها في أي وزن شاء . دون أن يراعى قانونًا أو يجري فيها على سنة قياس . قال الشيخ ابن عرفة في تفسير قوله تعالى : « عند سدره المنتهى » : اتقد القراني على التخصر بن الخطيب تسمية كتابه بالمحصول قائلًا : ان فعل حصل « لا يتعدى » إلا بحرف الجر ، ومثل هذا لا يبنى منه اسم المفعول الا مصحوبا بالمجرور فكان حق التسمية المحصول فيه .

ثم تصدق الشيخ ابن عرفة لجواب هذا الاعتراض فقال : إن مخرج اسم المفعول من اللازم بدون المجرور انما ينبغ اذا أريد منه مجرد الوصف وأما أخذه على أنه اسم لشيء معين فجائز لانه يصح تسمية الانسان ببعض الاسم فأحرى أن يسمى باسم المفعول غير مصحوب بحرف الجر ، كما سميت الشجرة « سدره المنتهى » دون المنتهى اليها . وبمثل هذا يجاب المعارض على القاضي عياض في تسمية كتابه « الشفا » حيث قال : ان ماورد محدود كالشفاء لا يجوز قصره الا في ضرورة الشعر .

وبمثل هذا أيضا يجاب من اعترض تسمية بعض المؤلفات بنحو رد المختار ، أو المقتطف ، اذ لم يجد في كتب اللغة احتار واقتطف وليس هناك قياس يميز اشتقاق احتار من حار أو اقتطف من قطف . والتحقيق أن انكار تسمية بعض المؤلفات برد المختار أو المقتطف انما يتوجه على واضح الاسم متى بنى وضعه على أن العرب قالوا :



الناسخ المنفى بحرف « ما » أن يكون خبره مؤخرًا عنه . وقد نازع الكوفيون في هذا الشرط مع اعترافهم بأن الخبر لم يرد في السماع إلا مؤخرًا ، فكان من البصريين أن قالوا : لربط العمل بتأخير الخبر وجه هو أن « ما » النافية من الأدوات المستحقة للصدارة ، فلا يصح لها بعدها أن يعمل فيما قبلها .

فإذا لم يأت مدعي الشرطية بوجه ، أو أتى بوجه غير مقبول ، بقي باب القياس مفتوحًا في وجهه المخالف ، فإن كان قريب المأخذ حسن الموقع انهدم ذلك الشرط ، واستمر العمل على إطلاقه .

## القياس في الاعلام

المعروف في الاعلام أن تمرها موكول إلى وانضمها فينقلها من أي موضع شاء ، ويصوغها في أي وزن شاء . دون أن يراعى قانونًا أو يجري فيها على سنة قياس . قال الشيخ ابن عرفة في تفسير قوله تعالى : « عند سدره المنتهى » : اتقوا القراني على التخصر بن الخطيب تسمية كتابه بالمحصول قائلًا : أن فعل حصل « لا يتعدى » إلا بحرف الجر ، ومثل هذا لا يبنى منه اسم المفعول إلا مصحوبًا بالجرور فكان حق التسمية المحصول فيه .

ثم تصدق الشيخ ابن عرفة لجواب هذا الاعتراض فقال : إن مخرج اسم المفعول من اللازم بدون المجرور إنما ينشأ إذا أريد منه مجرد الوصف وأما أخذه على أنه اسم لشيء معين فحائز لأنه يصح تسمية الإنسان ببعض الاسم فأحرى أن يسمى باسم المفعول غير مصحوب بحرف الجر ، كما سميت الشجرة « سدره المنتهى » دون المنتهى إليها . وبمثل هذا يجاب المعارض على القاضي عياض في تسمية كتابه « الشفا » حيث قال : أن ماورد محدود كالشفاء لا يجوز قصره إلا في ضرورة الشعر .

وبمثل هذا أيضًا يجاب من اعترض تسمية بعض المؤلفات بنحو رد المختار ، أو المقتطف ، إذ لم يجد في كتب اللغة احتار واقتطف وليس هناك قياس يميز اشتقاق احتار من حار أو اقتطف من قطف . والتحقيق أن انكار تسمية بعض المؤلفات برد المختار أو المقتطف إنما يتوجه على واضح الاسم متى بنى وضعه على أن العرب قالوا :

احتار أو اقتطف ، أو على اعتقاد صحة أخذ اقتطع من مادة حار أو قطف ، ولو علم أنه لا يقال مختار ومقتطف ثم عمد إلى وضع أحدهما اسماً لتأليف بمينه لم يكن مخالفاً لقانون اللغة ، وعلى أي حال لا يؤخذ الناطق بهما بعد أن صاراً علمين ، ولا يوصف بالخطأ الذي يوصف به القائل : اقتطفت الشرة واخترت في أمر كذا .

ولا أدري إلى هذا اليوم ماذا أراد صاحب القاموس بالقياس في قوله « فقمس علم مرتجل قياسي » إذ لا نعرف فارقاً بين فقمس وغيره من بقية الاعلام المرتجلة سوى أن مادته لم تستعمل إلا في صيغة هذا العلم بخلاف غيره من الاعلام المرتجلة كسعاد وأدَد ، فإنها مرتجلة نظراً إلى صيغتها ، وأما مادة حروفها فإنها مستعملة من قبل هذه الاعلام بصيغ أخرى .

## الكلمات غير القاموسية

كان فضيلة الاستاذ الشيخ عبد القادر المغربي رئيس المجمع العلمي بدمشق قدّم إلى ذلك المجمع اقتراحاً ، وبعث إليّ المجمع بنسخة من ذلك الاقتراح يطلب إبداء رأيي فيه ، فكتبت في جوابه مقالاً موجزاً ، وقد رأيت إضافته في الطبع إلى كتاب القياس في اللغة العربية مصدراً باقتراح الاستاذ المغربي .

### اقتراح الاستاذ المغربي :

موضوع اقتراحي أيها السادة هو استمالة نظرهم إلى العناية بالكلمات ( غير القاموسية ) وأعني بالكلمات غير القاموسية كلمات نستكشف من أيداعها قواميسنا العربية . وقد أصبحنا مع هذا لا نستكشف من التكلم بها وإيداعها كتاباتنا أحياناً . وقد أصبحنا معشر العرب مع معاجم لغتنا تجاه أمر واقع غريب الشكل ، ذلك أننا نرى ألوفاً من الكلمات العربية الحوشية المهجورة الاستعمال قد تبوأَت من قواميسنا الصدر والمحراب . وألوفاً من الكلمات الدخيلة التي ألقتها الاسماع والتي نرى أنفسنا مضطرين لاستعمالها قد حرمت دخول المعاجم وطرحت وراء الأبواب .

وهذا على خلاف ما عليه الحال في لغات الأمم الراقية : فإن معاجمها اليوم تتضمن من الكلمات القديم والحديث والأصيل والدخيل وميزان التفاضل بينهما إنما هو استعمال البلغاء لها ، لا لكونها أصيلة أو دخيلة ، فإذا تصفحت معجم لاروس مثلاً وجدت فيه إزاء الألفاظ الأفرنسية المحضة ألفاظاً أخرى من لغات مختلفة . فنجد من اللغة العربية مثلاً كلمات Mesquine « مسكين » Felouque « فلك » Marabout

احتار أو اقتطف ، أو على اعتقاد صحة أخذ اقتطع من مادة حار أو قطف ، ولو علم أنه لا يقال مختار ومقتطف ثم عمد إلى وضع أحدهما اسماً لتأليف بمينه لم يكن مخالفاً لقانون اللغة ، وعلى أي حال لا يؤخذ الناطق بهما بعد أن صاراً علمين ، ولا يوصف بالخطأ الذي يوصف به القائل : اقتطفت الشرة واخترت في أمر كذا .

ولا أدري إلى هذا اليوم ماذا أراد صاحب القاموس بالقياس في قوله « فقمس علم مرتجل قياسي » إذ لا نعرف فارقاً بين فقمس وغيره من بقية الاعلام المرتجلة سوى أن مادته لم تستعمل إلا في صيغة هذا العلم بخلاف غيره من الاعلام المرتجلة كسعاد وأدَد ، فإنها مرتجلة نظراً إلى صيغتها ، وأما مادة حروفها فإنها مستعملة من قبل هذه الاعلام بصيغ أخرى .

## الكلمات غير القاموسية

كان فضيلة الاستاذ الشيخ عبد القادر المغربي رئيس المجع العلمي بدمشق قدّم إلى ذلك المجع اقتراحاً ، وبعث إليّ المجع بنسخة من ذلك الاقتراح يطلب إبداء رأيي فيه ، فكتبت في جوابه مقالاً موجزاً ، وقد رأيت إضافته في الطبع إلى كتاب القياس في اللغة العربية مصدراً باقتراح الاستاذ المغربي .

### اقتراح الاستاذ المغربي :

موضوع اقتراحي أيها السادة هو استمالة نظرهم إلى العناية بالكلمات ( غير القاموسية ) وأعني بالكلمات غير القاموسية كلمات نستكشف من أيداعها قواميسنا العربية . وقد أصبحنا مع هذا لا نستكشف من التكلم بها وإيداعها كتاباتنا أحياناً . وقد أصبحنا معشر العرب مع معاجم لغتنا تجاه أمر واقع غريب الشكل ، ذلك أننا نرى ألوفاً من الكلمات العربية الحوشية المهجورة الاستعمال قد تبوأَت من قواميسنا الصدور والمحراب . وألوفاً من الكلمات الدخيلة التي ألقتها الاسماع والتي نرى أنفسنا مضطرين لاستعمالها قد حرمت دخول المعاجم وطرحت وراء الأبواب .

وهذا على خلاف ما عليه الحال في لغات الأمم الراقية : فإن معاجمها اليوم تتضمن من الكلمات القديم والحديث والأصيل والدخيل وميزان التفاضل بينهما إنما هو استعمال البلغاء لها ، لا لكونها أصيلة أو دخيلة ، فإذا تصفحت معجم لاروس مثلاً وجدت فيه إزاء الألفاظ الأفرنسية المحضة ألفاظاً أخرى من لغات مختلفة . فنجد من اللغة العربية مثلاً كلمات Mesquine « مسكين » Felouque « فلك » Marabout

« مرابط » ( شيخ صوفي ) Blez • بلد • Cable « جبل » Sirep  
« شراب » Houn « حورية » Nandille « منديل » Jane « جرة »  
في نظير ذلك من الكلمات العربية التي يحلوها المجلد الارتفاع من معاجمهم  
ويزننون بها خطبهم وكتاباتهم • ولا يخفى على حضراتكم أيها السادة  
أن الكلمات الدخيلة التي سيناها ( غير قاموسية ) تبقى مردولة سينة  
المسمة مادامت لا تذكر في معاجمنا العربية • وما دام كتابنا المجيدون  
يأتون من استعمالها خشية أن ينسب إليهم قصور أو نوصم كتاباتهم  
بلوثة العجمة ، وكل ما أريده الآن من أفاضلنا أن لا ينظروا إلى الكلمات  
( غير القاموسية ) نظرة ازدراء ، ولا يحرموا استعمالها على السواء ،  
بل أقترح عليهم أن يضعوها ، ثم يميزوا بين أصنافها ، فنصف منها يعلن  
مجمعننا العلمي الفتوى بجواز استعماله بل بلزوم ذكره في معاجمنا اللغوية  
الحديثة أيضا ، ونصف منها يعلن عدم جواز استعماله أصلا ، ثم يبين  
السبب في الأمرين الجواز وعدم الجواز •

وها أنذا منذ الساعة أصنف هذه الكلمات تصنيفا أوليا يدرك  
الذهن منه ما هي الكلمات ( غير القاموسية ) التي ينبغي استعمالها وما  
هي الكلمات التي يجب أطراحها وإهمالها •

« الصنف الأول » من الكلمات ( غير القاموسية ) كلمات عربية  
قحة لم تذكرها المعاجم لكنها وردت في كلام فصحاء العرب الذين يحتج  
بأقوالهم ، مثل فعل « تبدئ » بمعنى ظهر لم تذكره المعاجم بهذا  
المعنى وإنما ذكرته بمعنى « سكن البادية » لكنه ورد في بيت شعر لعمر  
بن معدى كرب من قصيدته الدالية المذكورة في ديوان الحماسة •  
والبيت هو قوله :

وبدت ليس كأنها بدر السماء إذا تبدئ

فما رأيكم أيها السادة في هذه الكلمة ( غير القاموسية ) ؟ هل

يجوز لنا إهمالها بعد أن جاءت في شعر هذا العربي النصيب ؟ لكن لماذا  
لم تذكرها المعاجم ؟ هذا شيء آخر لا يتسع الوقت للبحث فيه • ولا  
أظن أن زملائي أعضاء المجمع العلمي يخالفونني في وجوب الإسراع إلى  
إعلان الفتوى بجواز استعمال كلمة ( تبدئ ) وما أشبهها •

« الصنف الثاني » من الكلمات ( غير القاموسية ) كلمات عربية  
خالصة لم تذكرها المعاجم لكنها وردت في كلام فصحاء العرب  
الاسلاميين الذين لا يحتج بأقوالهم : وهذا كفضل ( أقص ) الخبر رباعيا  
بمعنى ( قصه ) ، ثلاثيا : لم تذكره المعاجم لكنه جاء في كلام الامام  
الطبري المشهور ببلاغة عبارته إذ قال في تاريخه جزء ٢ ص ١٨٤ من  
الطبعة الاوربية — ( فأتيت فأقصص قصته ) •

وأظن أن السادة أعضاء المجمع يوافقونني أيضا على إعطاء الفتوى  
بجواز استعمال هذا الصنف من الكلمات ( غير القاموسية ) ويمكن أن  
بعد من هذا النوع إقرار العلامة اليازجي لكلمة « فخيم » مع أن علماء  
اللغة لم يذكروا إلا « فخم » واستعمال الامام الشيخ محمد عبده لكلمة  
« صدفة » في خطبة شرحه لنهج البلاغة مكان كلمة ( مصادفة ) •

« الصنف الثالث » كلمات عربية المادة ومع هذا لا يعرفها العرب  
أو يعرفونها في معانٍ آخر • وهي كلمات اصطلاحية فنية أو ادارية  
كتولهم ( هيئة المحكمة ) ( تشكيل المحاكم ) ( انعقدت الجلسة )  
( تعرفه الرسوم ) ( ميزانية ) ( كمية ) ( كيفية ) وما في نظير ذلك وهذه  
الكلمات ( غير القاموسية ) أرجو من رفاقي أعضاء المجمع أن يجوزوا  
استعمالها لا سيما انها كلمات اصطلاحية كما قلنا ، ولكل قوم  
اصطلاحهم •

« الصنف الرابع » كلمات عربية المادة ولدها المتأخرون من أهل  
الامصار الاسلامية لا يعرفها العرب الاولون ولم ينطق بها الفحول

« مرابط » ( شيخ صوفي ) Blez • بلد • Cable « جبل » Sirep  
« شراب » Houn « حورية » Nandille « منديل » Jane « جرة »  
في نظير ذلك من الكلمات العربية التي يحلوها المجلد الارتفاع من معاجمهم  
ويزننون بها خطبهم وكتاباتهم • ولا يخفى على حضراتكم أيها السادة  
أن الكلمات الدخيلة التي سيناها ( غير قاموسية ) تبقى مردولة سينة  
المسمة مادامت لا تذكر في معاجمنا العربية • وما دام كتابنا المجيدون  
يأتون من استعمالها خشية أن ينسب إليهم قصور أو نوصم كتاباتهم  
بلوثة العجمة ، وكل ما أريده الآن من أفاضلنا أن لا ينظروا إلى الكلمات  
( غير القاموسية ) نظرة ازدراء ، ولا يحرموا استعمالها على السواء ،  
بل أقترح عليهم أن يضعوها ، ثم يميزوا بين أصنافها ، فنصف منها يعلن  
مجمعننا العلمي الفتوى بجواز استعماله بل بلزوم ذكره في معاجمنا اللغوية  
الحديثة أيضا ، ونصف منها يعلن عدم جواز استعماله أصلا ، ثم يبين  
السبب في الأمرين الجواز وعدم الجواز •

وها أنذا منذ الساعة أصنف هذه الكلمات تصنيفا أوليا يدرك  
الذهن منه ما هي الكلمات ( غير القاموسية ) التي ينبغي استعمالها وما  
هي الكلمات التي يجب اطراحها وإهمالها •

« الصنف الأول » من الكلمات ( غير القاموسية ) كلمات عربية  
قحة لم تذكرها المعاجم لكنها وردت في كلام فصحاء العرب الذين يحتج  
بأقوالهم ، مثل فعل « تبدئ » بمعنى ظهر لم تذكره المعاجم بهذا  
المعنى وإنما ذكرته بمعنى « سكن البادية » لكنه ورد في بيت شعر لعمر  
بن معدى كرب من قصيدته الدالية المذكورة في ديوان الحماسة •  
والبيت هو قوله :

وبدت ليس كأنها بدر السماء إذا تبدئ

فما رأيكم أيها السادة في هذه الكلمة ( غير القاموسية ) ؟ هل

يجوز لنا إهمالها بعد أن جاءت في شعر هذا العربي النصيب ؟ لكن لماذا  
لم تذكرها المعاجم ؟ هذا شيء آخر لا يتسع الوقت للبحث فيه • ولا  
أظن أن زملائي أعضاء المجمع العلمي يخالفونني في وجوب الإسراع إلى  
إعلان الفتوى بجواز استعمال كلمة ( تبدئ ) وما أشبهها •

« الصنف الثاني » من الكلمات ( غير القاموسية ) كلمات عربية  
خالصة لم تذكرها المعاجم لكنها وردت في كلام فصحاء العرب  
الاسلاميين الذين لا يحتج بأقوالهم : وهذا كقول ( أقص ) الخبير بآيا  
بمعنى ( قصه ) ، ثلاثيا : لم تذكره المعاجم لكنه جاء في كلام الامام  
الطبري المشهور ببلاغة عبارته إذ قال في تاريخه جزء ٢ ص ١٨٤ من  
الطبعة الاوربية — ( فأتيت فأقصص قصته ) •

وأظن أن السادة أعضاء المجمع يوافقونني أيضا على إعطاء الفتوى  
بجواز استعمال هذا الصنف من الكلمات ( غير القاموسية ) ويمكن أن  
بعد من هذا النوع إقرار العلامة اليازجي لكلمة « فخيم » مع أن علماء  
اللغة لم يذكروا إلا « فخم » واستعمال الامام الشيخ محمد عبده لكلمة  
« صدفة » في خطبة شرحه لنهج البلاغة مكان كلمة ( مصادفة ) •

« الصنف الثالث » كلمات عربية المادة ومع هذا لا يعرفها العرب  
أو يعرفونها في معانٍ آخر • وهي كلمات اصطلاحية فنية أو ادارية  
كتولهم ( هيئة المحكمة ) ( تشكيل المحاكم ) ( انعقدت الجلسة )  
( تعرفه الرسوم ) ( ميزانية ) ( كمية ) ( كيفية ) وما في نظير ذلك وهذه  
الكلمات ( غير القاموسية ) أرجو من رفاقي أعضاء المجمع أن يجوزوا  
استعمالها لا سيما انها كلمات اصطلاحية كما قلنا ، ولكل قوم  
اصطلاحهم •

« الصنف الرابع » كلمات عربية المادة ولدها المتأخرون من أهل  
الامصار الاسلامية لا يعرفها العرب الاولون ولم ينطق بها الفحول

بالطبع بل يجب العمل على تقليص ظله من بيننا تدريجاً وتعميد أبنائنا على استعمال غيره من التصحيح الذي يصلح أن يقوم مقامه .

هذا ما خطر لي أيها السادة في تصنيف الكلمات ( غير القاموسية ) ويمكن تصور أصناف أخرى غيرها اذ ليس القصد من هذا الاقتراح الاستقصاء وبلوغ الغاية وانما القصد الاشارة والتلميح الى ما يجب على مجعنا العلمي عمله من التسامح واعطاء الفتوى في الكلمات التي عنت بها البلوى .

« المغربي »

#### جواب هذا الاقتراح :

لم يبق اليوم من يخالف في أن اللغة العربية في حاجة الى مجمع على سير بها مع مقتضيات العصر ، ويضع للمعاني المتجددة ألفاظاً لا تقه . والذي يمكن أن تختلف فيه الآراء انما هو الطريق الذي نذهب منه الى سد الحاجة ورفع الحرج حتى لا تفقد اللغة حياتها . وحتى لا يقف الكاتب أو الخطيب أو الشاعر أمام هذه المعاني الطارئة مبهوتا . يكاد علماء اللغة فيما سلف يجمعون على أن الناطق بكلمة لم يبرو عن العرب الخلق مخطيء الا أن تكون على قياس لغتهم . واذا جرى الخلاف في صحة استعمال كلمة أو تركيب لم ينقل عن العرب فأسسه اختلاف النظر في أن هذا الاستعمال موافق لمقاييس اللغة أو غير موافق لها .

واذا وجد الباحث في مواقع اختلاف علماء العربية سعة فيما يأخذ به من قبول بعض الكلمات أو التراكيب فإن مخالفتهم فيما يجمعون على أنه غير مطابق للقياس ليست من السهولة بحيث يجهر به الكاتب أو الخطيب غير مستند الى شيء سوى الحرص على تكثير سواد اللغة وإطلاق الالسنه من أن تنقيد بنظمها .

المقرومون . مثل فعل « خابره » بمعنى راسله . وفعل « تفرج » على الشيء « واحترار » في أمره « وتنزه » في البستان وهكذا . وأنا أعتزف بأنتي سألقى صعوبة في حمل زملائي أعضاء المجمع العلمي على اعطاء فتوى بجواز استعمال هذا الضرب من الكلمات ( غير القاموسية ) .

« الصنف الخامس » كلمات دخيلة عجيبة الاصل وهي منها ما هو ثقيل « على اللسان » : ( أتومويل ) ( بيرصونالته ) ؛ ومنها ما هو خفيف في السمع مثل ( فيلم ) ( بالون ) . وأنا على يقين أن أعضاء المجمع لا يجوزون استعمال كلا القسمين : الثقيل والخفيف ، وانما هم يوجبون العدول عنهما الى كلمات عربية تقوم مقامهما أو تعريبها بكلمات ذات صيغة عربية كما قالوا مناورة في تعريب Manoeuvre

وأنا أوافقكم في الكلمات الثقيلة . أما الخفيفة مثل ( فيلم وبالون ) فأرتاح الى القول بجواز استعمالها كما هي .

« الصنف السادس » أساليب أو تراكيب أعجبية تسربت الى لغتنا مترجمة عن اللغات الاوربية وهي مما لا يعرفه العرب الاقدمون وهذا كقولهم : « ذر الرماد في العيون » « عاش ستة عشر ربيعاً » « وضع المسألة على بساط البحث » « لا جديد تحت الشمس » « ساد الامن في البلاد » وما في نظير ذلك ، وكل هذا مما استفاض بيننا وتعاورته أقلامنا ولا أظن أن أحدا ينازع في جواز استعماله اللهم الا الذين أصيبوا بالوسواس اللغوي .

« الصنف السابع » من الكلمات « غير القاموسية » كلمات عربية لا يستعملها أحد من الفصحاء بل يتحاشون النطق بها لعمرى وهو ما نسميه « العامي » وهذا كثير لا يحمله أحد مثل كلمة « بدتي » اذهب « جيب » الكتاب « لحشه » على الارض « تعمربش » على الشجرة « تحركش » بفلان الى غير ذلك ، وهذا لا يجوز استعماله

بالطبع بل يجب العمل على تقليص ظله من بيننا تدريجاً وتعميد أبنائنا على استعمال غيره من التصحيح الذي يصلح أن يقوم مقامه .

هذا ما خطر لي أيها السادة في تصنيف الكلمات ( غير القاموسية ) ويمكن تصور أصناف أخرى غيرها اذ ليس القصد من هذا الاقتراح الاستقصاء وبلوغ الغاية وانما القصد الاشارة والتلميح الى ما يجب على مجيئنا العلمي عمله من التسامح واعطاء الفتوى في الكلمات التي عنت بها البلوى .

« المغربي »

#### جواب هذا الاقتراح :

لم يبق اليوم من يخالف في أن اللغة العربية في حاجة الى مجمع على سير بها مع مقتضيات العصر ، ويضع للمعاني المتجددة ألفاظاً لا تقه . والذي يمكن أن تختلف فيه الآراء انما هو الطريق الذي نذهب منه الى سد الحاجة ورفع الحرج حتى لا تفقد اللغة حياتها . وحتى لا يقف الكاتب أو الخطيب أو الشاعر أمام هذه المعاني الطارئة مبهوتا . يكاد علماء اللغة فيما سلف يجمعون على أن الناطق بكلمة لم يبرو عن العرب الخالص مخطيء الا أن تكون على قياس لغتهم . واذا جرى الخلاف في صحة استعمال كلمة أو تركيب لم ينقل عن العرب فأسسه اختلاف النظر في أن هذا الاستعمال موافق لمقاييس اللغة أو غير موافق لها .

واذا وجد الباحث في مواقع اختلاف علماء العربية سعة فيما يأخذ به من قبول بعض الكلمات أو التراكيب فإن مخالفتهم فيما يجمعون على أنه غير مطابق للقياس ليست من السهولة بحيث يجهر به الكاتب أو الخطيب غير مستند الى شيء سوى الحرص على تكثير سواد اللغة وإطلاق الالسنه من أن تنقيد بنظمها .

المقرومون . مثل فعل « خابره » بمعنى راسله . وفعل « تفرج » على الشيء « واحترار » في أمره « وتنزه » في البستان وهكذا . وأنا أعتزف بأنتي سألقى صعوبة في حمل زملائي أعضاء المجمع العلمي على اعطاء فتوى بجواز استعمال هذا الضرب من الكلمات ( غير القاموسية ) .

« الصنف الخامس » كلمات دخيلة عجيبة الاصل وهي منها ما هو ثقيل « على اللسان » : ( أتومويل ) ( بيرصوناليت ) ؛ ومنها ما هو خفيف في السمع مثل ( فيلم ) ( بالون ) . وأنا على يقين أن أعضاء المجمع لا يجوزون استعمال كلا القسمين : الثقيل والخفيف ، وانما هم يوجبون العدول عنهما الى كلمات عربية تقوم مقامهما أو تعريبها بكلمات ذات صيغة عربية كما قالوا مناورة في تعريب Manoeuvre

وأنا أوافقكم في الكلمات الثقيلة . أما الخفيفة مثل ( فيلم وبالون ) فأرتاح الى القول بجواز استعمالها كما هي .

« الصنف السادس » أساليب أو تراكيب أعجبية تسربت الى لغتنا مترجمة عن اللغات الاوربية وهي مما لا يعرفه العرب الاقدمون وهذا كقولهم : « ذر الرماد في العيون » « عاش ستة عشر ربيعاً » « وضع المسألة على بساط البحث » « لا جديد تحت الشمس » « ساد الامن في البلاد » وما في نظير ذلك ، وكل هذا مما استفاض بيننا وتعاورته أقلامنا ولا أظن أن أحدا ينازع في جواز استعماله اللهم الا الذين أصيبوا بالوسواس اللغوي .

« الصنف السابع » من الكلمات « غير القاموسية » كلمات عربية لا يستعملها أحد من الفصحاء بل يتحاشون النطق بها لعمرى وهو ما نسميه « العامي » وهذا كثير لا يحمله أحد مثل كلمة « بدتي » اذهب « جيب » الكتاب « لحشه » على الارض « تعمربش » على الشجرة « تحركش » بفلان الى غير ذلك ، وهذا لا يجوز استعماله

ولا أذهب إلى أن خرق اجتماعهم في نفسه خطأ ، وإن قول خارقا مردود على كل حال : وأنا أود من السكاكيب أو الحفظيب أن يدخل البحث على طريقة يثبت بها أن استعمال الكلمة أو التركيب على الوجه الذي يختاره موافق لمقاييس اللغة : أو يذكر وجه الحاجة الداعية إلى هذا الاستعمال ويبين أن اللغة تبقى من دونه في قصور يقف بها ذوق هذه اللغات النامية .

ضبط علماء اللغة قواعد العربية ومازوا بين ما جاء على وجه الشذوذ فينطق به كما ورد وبين ما يصلح لأن يكون قياسا مدبورا ، فرموا بهذا إلى غرضين شريفيين :

( أحدهما ) المحافظة على لهجة العرب وطرز خطابهم .

( ثانيهما ) فتح السبيل إلى أن تستقر اللغة نامية على وجه يلائم روحها يوم وصلت في بلاغتها وحسن بيانها إلى ذروة لا تطمح العين إلى ما وراءها .

« لم يزل ولد أسماعيل على مر الزمن يشتقون الكلام بعضه من بعض ويضعون للأشياء أسماء كثيرة بحسب حدوث الأشياء الموجودة وظهورها (١) » .

وهذا النوع من التصرف لا يختص بالعرب الخلص بل هو حق يلقى لكل من ينشأون على النطق بهذه اللغة الفضلى . وإذا لم تر هذه اللغة فيما سلف على مقتضيات العصور فليست علة ذلك أن آراء علمائها وقفت في سبيل تقدمها ، وإنما فات علماءها أن يقوموا بهذا الإصلاح العلمي على طريقة منتظمة دائمة .

طرات على اللغة علل سرت من ألسنة غير فصيحة : وترجع هذه العلل إلى أضرب :

( أحدها ) تغيير نظم الكلام كتقديم ما التزم العرب تأخيرها والتخل بين كلمتين التزموا فيهما الاتصال . وهذا النوع من التغيير لا يصح أن يجارى فيه العامة البتة . لأن الأغراض فيه يفضي إلى انقلاب اللغة الفصحى إلى لغة أو لغات لا ندرى كيف تكون منزلتها في الانحطاط والبعد عن هذه الأساليب المحكمة .

( ثانيها ) ترك هذه الحلية المسماة بحركات الاعراب ، والاخذ في هذا بما تفعله العامة مذهب لبهاء اللغة ، وملق للكلام في ضروب من الابهام ، وقد كانت وجوه الاعراب تصونه عنها لأول ما يلقظ به من غير احتياج في رفع هذا الابهام إلى قرينة زائدة عن نفس الخطاب .

( ثالثها ) مفردات أصلها عربي فتغيرها العامة بتحو الحذف أو الزيادة أو القلب . مثل كلمة (بدى) أقبل ، فالظاهر أن أصلها (بؤدى) ومثل (تحركش) بفلان فالظاهر أن أصلها (تحرش) وهذا من أمراض اللغة التي يجب أن نحني ألسنتنا وأقلامنا من أن تحوم حولها .

والاستاذ المغربي يوافق على أن هذا الصنف مما يتحاشى من النطق به ويجب العمل على تقليص ظله . ولا أحبه يخالف في تحامي الصنفين الأولين ووجوب العمل على تنقية اللغة من أقدائهما . ونحن نوافق الاستاذ في صحة استعمال ما ساء صنفا أول وهو « كلمات عربية فجة لم تذكرها إلاعاجم ، ولكنها وردت في كلام فصحاء العرب الذين يحتج بأقوالهم مثل فعل ( تبدى ) بمعنى « ظهر » حيث ورد في بيت لعمر بن معدى كرب مروي في ديوان الحناسة ، ومن الذي يعارضه في صحة استعمال كلمة جاءت في شعر عربي احتواد كتاب يوثق به ككتاب ديوان الحناسة .

ويجوز على هذا السبيل كلمة ( معتمد ) للذي عنده الوجع فقد وردت في شعر عزاء صاحب الاغانى لعدي بن زيد وهو « من قلب دق

(١) فهرست ابن النديم ص : ٥



ولا أذهب إلى أن خرق اجتماعهم في نفسه خطأ ، وإن قول خارقا مردود على كل حال ، وأنا أود من السكاتب أو الحظيب أن يدخل البحث على طريقة ثبت بها أن استعمال الكلمة أو التركيب على الوجه الذي يختاره موافق لمقاييس اللغة ، أو يذكر وجه الحاجة الداعية إلى هذا الاستعمال ويبين أن اللغة تبقى من دونه في قصور يقف بها ذوق هذه اللغات النامية .

ضبط علماء اللغة قواعد العربية ومازوا بين ما جاء على وجه الشذوذ فينطق به كما ورد وبين ما يصلح لأن يكون قياسا مدبورا ، فرموا بهذا إلى غرضين شريفيين :

( أحدهما ) المحافظة على لهجة العرب وطرز خطابهم .

( ثانيهما ) فتح السبيل إلى أن تستقر اللغة نامية على وجه يلائم روحها يوم وصلت في بلاغتها وحسن بيانها إلى ذروة لا تطمح العين إلى ما وراءها .

« لم يزل ولد أساعيل على مر الزمن يشتقون الكلام بعضه من بعض ويضعون للأشياء أسماء كثيرة بحسب حدوث الأشياء الموجودة وظهورها » (١) .

وهذا النوع من التصرف لا يختص بالعرب الخلص بل هو حق يلقى لكل من ينشأ على النطق بهذه اللغة الفضلى . وإذا لم تر هذه اللغة فيما سلف على مقتضيات العصور فليست علة ذلك أن آراء علمائها وقفت في سبيل تقدمها ، وإنما فات علماءها أن يقوموا بهذا الإصلاح العلمي على طريقة منتظمة دائمة .

طرات على اللغة علل سرت من ألسنة غير فصيحة ، وترجع هذه العلل إلى أضرب :

( أحدها ) تغيير نظم الكلام كتقديم ما التزم العرب تأخيرها والتخل بين كلمتين التزموا فيهما الاتصال . وهذا النوع من التغيير لا يصح أن يجارى فيه العامة البتة . لأن الأغراض فيه يفضي إلى انقلاب اللغة الفصحى إلى لغة أو لغات لا ندرى كيف تكون منزلتها في الانحطاط والبعد عن هذه الأساليب المحكمة .

( ثانيها ) ترك هذه الحلية المسماة بحركات الاعراب ، والاخذ في هذا بما تفعله العامة مذهب لبهاء اللغة ، وملق للكلام في ضروب من الابهام ، وقد كانت وجوه الاعراب تصونه عنها لأول ما يلقظ به من غير احتياج في رفع هذا الابهام إلى قرينة زائدة عن نفس الخطاب .

( ثالثها ) مفردات أصلها عربي فتغيرها العامة بتحو الحذف أو الزيادة أو القلب . مثل كلمة (بدى) أقبل ، فالظاهر أن أصلها (بؤدى) ومثل (تحركش) بفلان فالظاهر أن أصلها (تحرش) وهذا من أمراض اللغة التي يجب أن نحصى أعلامنا من أن تحوم حولها .

والاستاذ المغربي يوافق على أن هذا الصنف مما يتحاشى من النطق به ويجب العمل على تقليص ظله . ولا أحبه يخالف في تحامي الصنفين الأولين ووجوب العمل على تنقية اللغة من أقدائهما . ونحن نوافق الاستاذ في صحة استعمال ما ساء صنفا أول وهو « كلمات عربية فجة لم تذكرها الإعاجم ، ولكنها وردت في كلام فصحاء العرب الذين يحتج بأقوالهم مثل فعل ( تبدى ) بمعنى « ظهر » حيث ورد في بيت لعمر بن معدى كرب مروى في ديوان الحناسة ، ومن الذي يعارضه في صحة استعمال كلمة جاءت في شعر عربي احتواد كتاب يوثق به ككتاب ديوان الحناسة .

ويجوز على هذا السبيل كلمة ( معتمد ) للذي عنده الوجع فقد وردت في شعر عزاء صاحب الاغانى لعدي بن زيد وهو « من قلب دق

أو معتمد » والقافية وتشير صاحب الاغانى لها بقوله ( المعتمد الذى قد عمده الوجد ) ينفان احتمال أن تكون هذه الكلمة قد أصبحت بتحريف . فعد مثل هذه الكلمة في لغة العرب مما يجد في القبول ماغا وإن لم يرد في كتب المعاجم . ومن هذا القبيل لفظ ( يسوف ) مضعف ساف أي شم ، فانا لم نجده في مثل القاموس واللان ولكنه ورد في قول أمية بن أبى عائذ : ( فظل يسوف أبوالها ) وفسره أبو سعيد العسكري في شرح أشعار الهذليين بقوله : « يسوف : يشم » .

ونوافق الاستاذ « المغربي » فيما سماء صنفا سادسا . وهو أساليب أو تراكيب أعجمية مترجمة عن اللغات الاجنبية ولا يعرفها العرب الاقدمون ، ونحن لا نعلم وجها للنفور من استعمال هذا الصنف مادام التركيب موافقا للنظم المألوفة في علم النحو كهذه الامثلة التى ضربها الاستاذ : ( ذر الرماد في العيون ) ( عاش ستة عشر ربيعاً ) ( وضع المسألة على بساط البحث ) ( لا جديد تحت الشمس ) ( ساد الامن في البلاد ) وهذا الصنف يرجع في الواقع الى اقتباس صور من معانى لغة أخرى . واقتباس المعانى من اللغات الاجنبية شيء يتسع به أدب اللغة ، ولا أعرف أحدا في القدماء أو المحدثين يلاقيه بأنكار ، إلا أن يكون شيئا تنبو عنه الاذواق السليمة .

وأما ما سماه الاستاذ صنفا ثالثا وهو ( كلمات عربية المادة ومع هذا لا يعرفها العرب او يعرفونها في معان أخرى وهى كلمات اصطلاحية فنية أو ادارية ) فهذا النوع مما تدعو الحاجة اليه ، ولمثله تؤسس المجامع اللغوية والوقوف في سبيله وقوف في سبيل حياة اللغة ، ولا شرط له إلا أن يجيء على قياس لغة العرب ويصاغ على وجه يقع من ذوق الاديب العربى موقع القبول .

وأما ما سماه الامتاذ ( صنفا خامسا ) وهى كلمات دخيلة أعجمية الاصل نحو ( أتمويل ) و ( بالون ) فأرى أن واجب المجمع اللغوى

أن يضع لهذه المعانى الحديثة ألفاظا عربية ، والمجال امامه فسيح . فهو المجازو الاشتقاق القائم على القياس سعة . ولا سيما الكلمات الخفيفة المهجورة فإن احياءها واستعمالها فيما يشبه معناها الاصلى أو يكون له به صلة غير مشابهة ، خير من جلب كلمة غير عربية ، وأدعى إلى تناسب الكلمات وائتلافها . ولا نعد المجمع اللغوى مضطرا الى اباحة استعمال الاعجمية الا اذا لم يجد في نفس اللغة العربية ما يغنى غناها .

وأما ما سماه الاستاذ صنفا رابعا وهو ( كلمات عربية المادة ولدها المتأخرون من أهل الامصار الاسلامية لا يعرفها العرب الاولون ولم ينطق بها الفحول المقرمون ) وضرب له المثل بنحو ( تفرج ) و ( تتره ) و ( احتار ) فان قبوله يطلق لكل أحد العنان في أن يشتق الكلمة على غير قياس كأن يقول : اقتام في معنى قام واعتلم في معنى علم كما قال غيره احتار في موضع حار واقتطف في موضع قطف .

وأما ما سماه الاستاذ صنفا ثانيا وهو ( كلمات عربية خالصة لم تذكرها المعاجم لكنها وردت في كلام فصحاء العرب الذين لا يحتج بأقوالهم ) ومثل له بكلمة ( أقصصنا ) الواردة في تاريخ ابن جرير و ( فخيخ ) الواردة في كلام اليازجى و ( صدفة ) الواردة في كلام الشيخ محمد عبده فنحن لا نهمم الا أن اليازجى والشيخ محمد عبده استعمالا هاتين الكلمتين على توهم أنهما من العربى الفصح ، ولنا على ثقة من أن ابن جرير الطبرى قال : ( فاقصصنا ) ومجيئها في بعض النسخ من تاريخه لا يكفى دليلا على أنه لفظها بضم او كتبها بقلبه . ولو سلمنا أن يكون الشيخ محمد عبده واليازجى قد استعلا الكلمتين مع العلم بأنهما لم يردا في كلام العرب الخالص لكان تصرفهما ههنا اطلاقا لكل فاعلق بالضاد أن يلقي الكلمات كيف يشاء . فيقول في الوصف

أو معتد « والقافية وتشير صاحب الاغانى لها بقوله ( المعتمد الذى قد عمده الوجد ) ينفان احتمال أن تكون هذه الكلمة قد أصيبت بتحريف . فعد مثل هذه الكلمة في لغة العرب مما يجد في القبول ماغا وإن لم يرد في كتب المعاجم . ومن هذا القبيل لفظ ( يسوف ) مضعف ساف أي شم ، فانا لم نجد في مثل القاموس واللان ولكنه ورد في قول أمية بن أبى عائذ : ( فظل يسوف أبوالها ) وفسره أبو سعيد العسكري في شرح أشعار الهذليين بقوله : « يسوف : يشم » .

ونوافق الاستاذ « المغربي » فيما سماء صنفا سادسا . وهو أساليب أو تراكيب أعجمية مترجمة عن اللغات الاجنبية ولا يعرفها العرب الاقدمون ، ونحن لا نعلم وجها للنفور من استعمال هذا الصنف مادام التركيب موافقا للنظم المألوفة في علم النحو كهذه الامثلة التى ضربها الاستاذ : ( ذر الرماد في العيون ) ( عاش ستة عشر ربيعاً ) ( وضع المسألة على بساط البحث ) ( لا جديد تحت الشمس ) ( ساد الامن في البلاد ) وهذا الصنف يرجع في الواقع الى اقتباس صور من معانى لغة أخرى . واقتباس المعانى من اللغات الاجنبية شيء يتسع به أدب اللغة ، ولا أعرف أحدا في القدماء أو المحدثين يلاقيه بأنكار ، الا أن يكون شيئا تنبو عنه الاذواق السليمة .

وأما ما سماه الاستاذ صنفا ثالثا وهو ( كلمات عربية المادة ومع هذا لا يعرفها العرب او يعرفونها في معان أخرى وهى كلمات اصطلاحية فنية أو ادارية ) فهذا النوع مما تدعو الحاجة اليه ، ولمثله تؤسس المجامع اللغوية والوقوف في سبيله وقوف في سبيل حياة اللغة ، ولا شرط له الا أن يجيء على قياس لغة العرب ويصاغ على وجه يقع من ذوق الاديب العربى موقع القبول .

وأما ما سماه الامتاذ ( صنفا خامسا ) وهى كلمات دخيلة أعجمية الاصل نحو ( أتمويل ) و ( بالون ) فأرى أن واجب المجمع اللغوى

أن يضع لهذه المعانى الحديثة ألفاظا عربية ، والمجال امامه فسيح . فهو المجازو الاشتقاق القائم على القياس سعة . ولا سيما الكلمات الخفيفة المهجورة فإن احياءها واستعمالها فيما يشبه معناها الاصلى أو يكون له به صلة غير مشابهة ، خير من جلب كلمة غير عربية ، وأدعى إلى تناسب الكلمات وائتلافها . ولا نعد المجمع اللغوى مضطرا الى اباحة استعمال الاعجمية الا اذا لم يجد في نفس اللغة العربية ما يغنى غناها .

وأما ما سماه الاستاذ صنفا رابعا وهو ( كلمات عربية المادة ولدها المتأخرون من أهل الامصار الاسلامية لا يعرفها العرب الاولون ولم ينطق بها الفحول المقرمون ) وضرب له المثل بنحو ( تفرج ) و ( تتره ) و ( احتار ) فان قبوله يطلق لكل أحد العنان في أن يشتق الكلمة على غير قياس كأن يقول : اقتام في معنى قام واعتلم في معنى علم كما قال غيره احتار في موضع حار واقتطف في موضع قطف .

وأما ما سماه الاستاذ صنفا ثانيا وهو ( كلمات عربية خالصة لم تذكرها المعاجم لكنها وردت في كلام فصحاء العرب الذين لا يحتج بأقوالهم ) ومثل له بكلمة ( أقصصنا ) الواردة في تاريخ ابن جرير و ( فخيم ) الواردة في كلام اليازجي و ( صدفة ) الواردة في كلام الشيخ محمد عبده فنحن لا نهم الا أن اليازجي والشيخ محمد عبده استعمالا هاتين الكلمتين على توهم أنهما من العربى الفصح ، ولنا على ثقة من أن ابن جرير الطبرى قال : ( فاقصصنا ) ومجيئها في بعض النسخ من تاريخه لا يكفى دليلا على أنه لفظها بضم او كتبها بقلبه . ولو سلمنا أن يكون الشيخ محمد عبده واليازجي قد استعلا الكلمتين مع العلم بأنهما لم يردا في كلام العرب الخالص لكان تصرفهما ههنا اطلاقا لكل فائق بالضاد أن يلقي الكلمات كيف يشاء . فيقول في الوصف

من صعب مثلاً صعباً ومن سهل سهلاً كما قال اليازجي في الوصف من  
فخم ( فخيماً ) ويقول مكان قتل ( أقتل ) ومكان ضرب ( أضرب ) كما  
جاء في بعض النسخ من تاريخ ابن جرير ( أقصصت ) ، ويقول كلمته  
( شفهة ) بدل كلمته ( مشافهة ) كما قال الشيخ محمد عبده ( صدفة )  
بدل مصادفة ولسنا في حاجة الى ايقاظ هذه القوضى وهي تائمة ، ولسنا  
في حاجة الى ان ندع اللغة تمشي في غير نظام .

انتهى

\* \* \*

## حياة اللغة العربية

« محاضرة ألقاها المؤلف سنة ١٢٢٧ هـ في جمهور غفير من  
الادباء وأساتذ اللغة العربية ، في « الجمعية الصادقية » كبرى  
الجمعيات الادبية في تونس ، عندما كان مدرسا بجامع  
الزيتونة » ...

مقدمة في دلالة الالفاظ — تأثير اللغة في الهيئة الاجتماعية — اطرار  
اللغة العربية ، وفيه حكم الاستدلال بالحديث — فصاحة مفرداتها  
ومحكم وضعها — حكمة تراكييبها — تعداد وجه دلالتها وفي هذا الفصل  
حكم ترجمة القرآن — تعداد أساليبها — طريق اختصارها — اتساع  
وصفها وفي هذا الفصل كلمة في الشعر والسجع — ابداع العرب في  
التشبيه — اقتباسهم من غير لغتهم — ارتقاء اللغة مع المدنية — اتحاد  
لغة العامة والعربية .

من صعب مثلاً صعباً ومن سهل سهلاً كما قال اليازجي في الوصف من  
فخم ( فخيماً ) ويقول مكان قتل ( أقتل ) ومكان ضرب ( أضرب ) كما  
جاء في بعض النسخ من تاريخ ابن جرير ( أقصصت ) ، ويقول كلمته  
( شفهة ) بدل كلمته ( مشافهة ) كما قال الشيخ محمد عبده ( صدفة )  
بدل مصادفة ولسنا في حاجة الى ايقاظ هذه القوضى وهي تائمة ، ولسنا  
في حاجة الى ان ندع اللغة تمشي في غير نظام .

انتهى

\* \* \*

## حياة اللغة العربية

« محاضرة ألقاها المؤلف سنة ١٢٢٧ هـ في جمهور غفير من  
الادباء وأساتذ اللغة العربية ، في « الجمعية الصادقية » كبرى  
الجمعيات الادبية في تونس ، عندما كان مدرسا بجامع  
الزيتونة » ...

مقدمة في دلالة الالفاظ — تأثير اللغة في الهيئة الاجتماعية — اطرار  
اللغة العربية ، وفيه حكم الاستدلال بالحديث — فصاحة مفرداتها  
ومحكم وضعها — حكمة تراكييبها — تعداد وجه دلالتها وفي هذا الفصل  
حكم ترجمة القرآن — تعداد أساليبها — طريق اختصارها — اتساع  
وصفها وفي هذا الفصل كلمة في الشعر والسجع — ابداع العرب في  
التشبيه — اقتباسهم من غير لغتهم — ارتقاء اللغة مع المدنية — اتحاد  
لغة العامة والعربية .

## بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيدنا ومولانا محمدا وعلى آله وصحبه وسلم

### مقدمة المؤلف

الحمد لله الذي فاوت بين اللسنة في مراتب البيان والتبيين .  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد المرسل بلسان عربي مبين . ثم  
الرضا عن آل بيته الطاهرين . وأصحابه الانصار والمهاجرين .

هل اتاكم نبأ فريق من اعيان الادباء وأعضاء هذه الجمعية « جمعية  
الخلدونية » ، اذ اخذتهم انغيرة على ما للغة العربية من الوضع المحكم ،  
والاساليب المؤثرة ، فاجتمعوا امرهم على السعي في ترقية شأنها . بأقرب  
الوسائل ، ومواصلة البحث عن أسرار فصاحتها ، ومن مآثر هذه المهمة  
اذ خاطبني مجلس ادارتهم السامية بكتاب يقترح علي القيام بسامرة  
في بيان شرف هذه اللغة ، ودلائل حياتها ، فضربوا لي معهم بسهم من  
ذلك الاهتمام وما لبثت ان تلقت دعوتهم بالاجابة .

حررت ما ستاجيكم به في هذا المقام ، واتييت في خلال تحريره على  
شبه اوحى بها الي بعض المسامرين ، فالتبس عليه حال اللغة من جهة  
حياتها . ولئن اشهدناه دم الحياة كيف يجري في عروقها ، ونلونا عليه

من دلائل فصاحتها ما لا يستطيع انكاره ، فاننا نعترف له بمزية البحث  
وأعمال الفكر ، لاننا امة بحث ونظر ، لا امة تقليد وضغط على الافكار .  
ولا أظهر في هذا الموقف بدعوى المفاضلة بينها وبين لغات اخرى ،  
ثم اقضي لها بالمزية والسباق ، فان شرف منزلتها ، وقرار حياتها :  
لا يتوقف في بيانه على الموازنة بينها وبين ما عداها من اللغات .  
ولا ادعي فيها أسوقه من شواهد حسننها ، أن جسيمة خاصة لها :  
لا يشاركها فيه لسان ، فاذا أوردنا في سلكها فضيلة يعهد بها بعض  
الحاضرين من لغة اخرى ، فلا يناج نفسه بأنا خرجنا عن سبيل الغرض  
والقصد من الاستشهاد ، اذ يكفيننا داعيا الى الذود عن حياضها ، وناهضا  
بالهزم الى الاحتفاظ بها ، ان غيرها من اللسنة لا يفوقها بفن من فنون  
البيان .

فالفرض ، انما هو البحث عن حال اللغة في حد نفسها من جهة  
اطوارها ، ومحكم وضعها ، واتساع نطاقها : وارتقاؤها مع المدنية ، وما  
يشاكل ذلك واليكم حديثها .

محمد الخضر حسين

## بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيدنا ومولانا محمدا وعلى آله وصحبه وسلم

### مقدمة المؤلف

الحمد لله الذي فاوت بين اللسنة في مراتب البيان والتبيين .  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد المرسل بلسان عربي مبين . ثم  
الرضا عن آل بيته الطاهرين . وأصحابه الانصار والمهاجرين .

هل اتاكم نبأ فريق من اعيان الادباء وأعضاء هذه الجمعية « جمعية  
الخلدونية » ، اذ اخذتهم انغيرة على ما للغة العربية من الوضع المحكم ،  
والاساليب المؤثرة ، فاجتمعوا امرهم على السعي في ترقية شأنها . بأقرب  
الوسائل ، ومواصلة البحث عن أسرار فصاحتها ، ومن مآثر هذه المهمة  
اذ خاطبني مجلس ادارتهم السامية بكتاب يقترح علي القيام بسامرة  
في بيان شرف هذه اللغة ، ودلائل حياتها ، فضربوا لي معهم بسهم من  
ذلك الاهتمام وما لبثت ان تلقت دعوتهم بالاجابة .

حررت ما ستاجيكم به في هذا المقام ، واتييت في خلال تحريره على  
شبه اوحى بها الي بعض المسامرين ، فالتبس عليه حال اللغة من جهة  
حياتها . ولئن اشهدناه دم الحياة كيف يجري في عروقها ، ونلونا عليه

من دلائل فصاحتها ما لا يستطيع انكاره ، فاننا نعترف له بمزية البحث  
وأعمال الفكر ، لاننا امة بحث ونظر ، لا امة تقليد وضغط على الافكار .  
ولا أظهر في هذا الموقف بدعوى المفاضلة بينها وبين لغات اخرى ،  
ثم اقضي لها بالمزية والسباق ، فان شرف منزلتها ، وقرار حياتها :  
لا يتوقف في بيانه على الموازنة بينها وبين ما عداها من اللغات .  
ولا ادعي فيها أسوقه من شواهد حسننها ، أن جسيمة خاصة لها :  
لا يشاركها فيه لسان ، فاذا أوردنا في سلكها فضيلة يعهد بها بعض  
الحاضرين من لغة اخرى ، فلا يناج نفسه بأنا خرجنا عن سبيل الغرض  
والقصد من الاستشهاد ، اذ يكفيننا داعيا الى الذود عن حياضها ، وناهضا  
بالهزم الى الاحتفاظ بها ، ان غيرها من اللسنة لا يفوقها بفن من فنون  
البيان .

فالفرض ، انما هو البحث عن حال اللغة في حد نفسها من جهة  
اطوارها ، ومحكم وضعها ، واتساع نطاقها : وارتقاؤها مع المدنية ، وما  
يشاكل ذلك واليكم حديثها .

محمد الخضر حسين

## دلالة الالفاظ

لا يشتبه على ذي نظر قيم ، ان الالفاظ وان حسن تأليفها ، وتناسب  
اوضاعها ، وامتدت الى غير نهاية ، لا تزيد فائدتها عن ضبط الغرض  
القائم في النفس ، وتمييز معاني سواء ، ولا تكاد تؤدي الصور والمعاني ،  
وتنقلها في نفس السامع بحالتها المرسومة عليها في ذهن المخبر بها ،  
فاذا شاهد الرجل حادثة ، أو أدرك بحاسة وجدانه معنى ، وأراد حكايته  
وافراغه بمثاله الحقيقي في ذهن السامع ، حتى يصير ادراك المخاطب  
للمحكى ، مطابقا لادراك الحاكي ، مطابقة النعل للنعل ، لم يجد لذلك  
لسانا كافيا .

ولا يستطيع انسان وان ملك الفصاحة تحت ملي لسانه ، ان يصف  
لك ذات شيء ابصره ، فتتصوره على وجه يطابق صورته ، اذا رأيته  
رأى العين ، فيضطر الى ان يفحص يخاطره فيما سبقت لك به معرفة  
من الموجودات ، ليأخذ لك مثلا تتعرف فيه احوالا للموصوف ، لا تفي  
العبارة بتشخيصها ، ومن ثمة اشتج باب التشبيه والتشليل ، ولم يستغن  
الفصحاء بعباراتهم العريضة ان يفسرونها بضروب من اشارة اليد  
ونحوها .

واذا كان الحاذق في صناعة التصوير ، لا يسكنه ان يرسم الشيء  
مثالا يحكيه لك بجميع خواصه ، ويفنيك عن مشاهدته ، فكذلك  
مؤلف الالفاظ ، لان التعبير بها نوع من التصوير والمحاكاة ، قال الشيخ  
ابن سينا في ( كتاب الشفا ) : ان النفوس تنشط وتلتذ بالمحاكاة ، فيكون  
ذلك سببا لان يقع عندها للامر فضل موقع ، والدليل على قرحهم

بالمحاكاة ، انهم يسرون بتأمل الصور المنقوشة للحيوانات الكريمة المنظر  
المتقزر منها ، ولو شاهدوها اقربا لنفرت انفسهم عنها ، فيكون القرح  
ليس بنفس تلك الصورة ، ولا المنقوش بل كونها محاكاة لغيرها اذا  
كانت قد اتقنت ، ولهذا السبب ما صار التعليم لذيقا الى الفلاسفة  
فقط ، بل الى الجمهور ، لما في التعليم من المحاكاة لان التعليم تصوير  
ما للامر في رقعة النفس . واذا كان التعبير بالالفاظ من قبيل التصوير  
ونقش المثال ، فالصورة التي يشتملها الصانع بتقدير جميعها لخواص  
المثل ، وعلى حسب جودة أصباغها ، وتناسب اوضاعها ، تلذها العيون ،  
ويوقاح الطبع عند النظر اليها ، كذلك العبارة على قدر ما تسع من  
المعاني ، وتحتوي عليه من الالفاظ السائغة ، وحن الائتلاف في التركيب  
تطرب لها الاسماع وتستعذبها الاذواق . ومن هذه الجهة يدخلون  
العادلون الى الحكم والتفضيل بين العبارات واللغات فاما كان أوسع  
دائرة في تصوير العرعر وارشق في مبادئه واحكم في نسيجه كان احق  
بالشرف واحرز للسباق .





## دلالة الالفاظ

لا يشتبه على ذي نظر قيم ، ان الالفاظ وان حسن تأليفها ، وتناسب  
اوضاعها ، وامتدت الى غير نهاية ، لا تزيد فائدتها عن ضبط الغرض  
القائم في النفس ، وتمييز معاني سواء ، ولا تكاد تؤدي الصور والمعاني ،  
وتنقلها في نفس السامع بحالتها المرسومة عليها في ذهن المخبر بها ،  
فاذا شاهد الرجل حادثة ، أو أدرك بحاسة وجدانه معنى ، وأراد حكايته  
وافراغه بمثاله الحقيقي في ذهن السامع ، حتى يصير ادراك المخاطب  
للمحكى ، مطابقا لادراك الحاكي ، مطابقة النعل للنعل ، لم يجد لذلك  
لسانا كافيا .

ولا يستطيع انسان وان ملك الفصاحة تحت ملي لسانه ، ان يصف  
لك ذات شيء ابصره ، فتتصوره على وجه يطابق صورته ، اذا رأيته  
رأى العين ، فيضطر الى ان يفحص يخاطره فيما سبقت لك به معرفة  
من الموجودات ، ليأخذ لك مثلا تتعرف فيه احوالا للموصوف ، لا تفي  
العبارة بتشخيصها ، ومن ثمة اشتج باب التشبيه والتشليل ، ولم يستغن  
الفصحاء بعباراتهم العريضة ان يفسرونها بضروب من اشارة اليد  
ونحوها .

واذا كان الحاذق في صناعة التصوير ، لا يسكنه ان يرسم الشيء  
مثالا يحكيه لك بجميع خواصه ، ويفنيك عن مشاهدته ، فكذلك  
مؤلف الالفاظ ، لان التعبير بها نوع من التصوير والمحاكاة ، قال الشيخ  
ابن سينا في ( كتاب الشفا ) : ان النفوس تنشط وتلتذ بالمحاكاة ، فيكون  
ذلك سببا لان يقع عندها للامر فضل موقع ، والدليل على قرحهم

بالمحاكاة ، انهم يسرون بتأمل الصور المنقوشة للحيوانات الكريمة المنظر  
المتقزر منها ، ولو شاهدوها اقربا لغرت انفسهم عنها ، فيكون القرح  
ليس بنفس تلك الصورة ، ولا المنقوش بل كونها محاكاة لغيرها اذا  
كانت قد اتقنت ، ولهذا السبب ما صار التعليم لذيقا الى الفلاسفة  
فقط ، بل الى الجمهور ، لما في التعليم من المحاكاة لان التعليم تصوير  
ما للامر في رقعة النفس . واذا كان التعبير بالالفاظ من قبيل التصوير  
ونقش المثال ، فالصورة التي يشتملها الصانع بتقدير جميعها لخواص  
المثل ، وعلى حسب جودة أصباغها ، وتناسب اوضاعها ، تلذها العيون ،  
ويوقاح الطبع عند النظر اليها ، كذلك العبارة على قدر ما تسع من  
المعاني ، وتحتوي عليه من الالفاظ السائغة ، وحن الائتلاف في التركيب  
تطرب لها الاسماع وتستعذبها الاذواق . ومن هذه الجهة يدخلون  
العاقلون الى الحكم والتفضيل بين العبارات واللغات فاما كان أوسع  
دائرة في تصوير الغرض وارشق في مبانيه واحكم في نسيجه كان احق  
بالشرف واحرز للسباق .



## تأثير اللغة في الهيئة الاجتماعية

ما لا سبيل للشبهة فيه ، ان الشخص الذي يحل بين اقوام يجهل لغتهم ، يبقى منفردا عن جامعتهم غير معدود في زمريتهم ، وتنوعر امامه الطرق الموصلة الى انخراطه في سلوكهم ، وتبادل المنافع معهم ، فاذا تعلم من لسانهم ما يطلع به على آدابهم وعوائدهم ومعارفهم ، انعقدت بينه وبينهم صلة التعارف والمعاشرة ، واصبح عضوا متصلا بهم ، عاملا في حياة مجتمعهم . هذا ما ينشأ عن مجرد حفظ اللغة ، فاذا أدرك من تلك اللغة فصاحة وروقا ، ورأى تلك الآداب والعوائد والمعارف قائمة على أساس الحكمة ، واستحسان العقل الصحيح ، ترقى فوق ذلك الى مكان التقرب منهم بفؤاده ، والتحم معهم بجوامع التحابب التحام الانامل بالراحة .

وربما ينتقل الانسان الى بلد لا يعرف لغة أهلها فيوقعه سوء التفاهم مع اولي القوة منها في خطر لا يجد للخلاص منه طريقا . روي ان زيد بن عبد الله بن دارم الحجازي ، دخل على ملك حنير في مدينة ظفار ، وهو جالس على مكان مرتفع ، فقال له الملك : ثب ، أي اجلس ، في لسان حنير ، ومعناها في لسان أهل الحجاز ، اقعر فقهما الاعرابي على مقتضى لغته ، وقعر فتكسر واندقت رجلاه ، فسأل الملك عنه فأخبر بلغة أهل الحجاز فقال ليس عندنا عرييت <sup>(١)</sup> من دخل ظفار حمر وفي رواية أما علم أن من دخل ظفار حمرأى تعلم اللغة الحسرية . ولا نفهم من هذا ان استحسان تعلم الوارد على البلد لغة أهلها يختص بالضعيف

(١) اراد عربية لكنه وقف على هاء التانيث بالتاء وكذلك لغتهم .

الذي لا يستطيع الدفاع عن حقوقه بل اذا كانت القوة والسلطة للوائد عليهم تأكد في حقه ايضا بسوجب فضيلة العدل ان يتعلم من لغة المحكومين لئلا يفضي به سوء التفاهم معهم الى خطيئة ظلمهم والقضاء عليهم بغير ما يستحقون .

والتوافق في اللغة ما يزيد العلاقات التي تؤلف الناس في نظم الاتحاد قوة ووثوقا ولهذا ترى الداعي الى الوحدة الوطنية يسعى في تعليم لغة الوطن وتعميم نشرها حتى تكون هي اللغة الجارية في خطاباتهم وتحريراتهم على وجه الصحة لا يعدلون الى التفاهم بغيرها الا عند الحاجة ومتى اهملت الامة لغتها وزهدت في تعلمها . انقصت عرى جامعتها لا محالة وتفرقوا ايدي سبا فاذا قام مناد يدعو امة الى نبذ لغتها وان تستبدل بها لغة اخرى فانما يريد انقسام وحدتها واخراجها من صيغة جنسها .

ولن تتقدم أمة في معارج النهضة والرقى الا بوسيلة لغتها وعلى قدر ما تحتفظ بلغتها ترتقى في حياتها الادبية فمثل اللغة مع حال الامة كالمثاقيل التي توضع في مقابلة الموزون فبحسب ما ينقص من اللغة ينزل ما يقابلها من حال الامة الى درك الشقاء اذ لا يؤثر على احساسهم في تذكيرهم بسجد الاباء او يبيع بعواظهم الى الاتحاد والاخذ بوسائل السعادة غير لغتهم الراقية واعتبر في ذلك ببلاد الاندلس فان من اسباب سقوطها ونزع أيدي المسلمين من ولايتها ضعف اللغة العربية عندهم ومسح ضرورتها بما خالطها من الكلمات والاساليب التي لا تطابق وضعها ولا تحتلها طبيعته .

\* \* \*

## تأثير اللغة في الهيئة الاجتماعية

ما لا سبيل للشبهة فيه ، ان الشخص الذي يحل بين اقوام يجهل لغتهم ، يبقى منفردا عن جامعتهم غير معدود في زمريتهم ، وتنوعر امامه الطرق الموصلة الى انخراطه في سلوكهم ، وتبادل المنافع معهم ، فاذا تعلم من لسانهم ما يطلع به على آدابهم وعوائدهم ومعارفهم ، انعقدت بينه وبينهم صلة التعارف والمعاشرة ، واصبح عضوا متصلا بهم ، عاملا في حياة مجتمعهم . هذا ما ينشأ عن مجرد حفظ اللغة ، فاذا أدرك من تلك اللغة فصاحة وروقا ، ورأى تلك الآداب والعوائد والمعارف قائمة على أساس الحكمة ، واستحسان العقل الصحيح ، ترقى فوق ذلك الى مكان التقرب منهم بفؤاده ، والتحم معهم بجوامع التحابب التحام الانامل بالراحة .

وربما ينتقل الانسان الى بلد لا يعرف لغة أهلها فيوقعه سوء التفاهم مع اولي القوة منها في خطر لا يجد للخلاص منه طريقا . روي ان زيد بن عبد الله بن دارم الحجازي ، دخل على ملك حنير في مدينة ظفار ، وهو جالس على مكان مرتفع ، فقال له الملك : ثب ، أي اجلس ، في لسان حنير ، ومعناها في لسان أهل الحجاز ، اقعر فقهها الاعرابي على مقتضى لغته ، وقعر فتكسر واندقت رجلاه ، فسأل الملك عنه فأخبر بلغة أهل الحجاز فقال ليس عندنا عرييت <sup>(١)</sup> من دخل ظفار حمر وفي رواية أما علم أن من دخل ظفار حمرأى تعلم اللغة الحسرية . ولا نفهم من هذا ان استحسان تعلم الوارد على البلد لغة أهلها يختص بالضعيف

(١) اراد عربية لكنه وقف على هاء التانيث بالتاء وكذلك لغتهم .

الذي لا يستطيع الدفاع عن حقوقه بل اذا كانت القوة والسلطة للوائد عليهم تأكد في حقه ايضا بسوجب فضيلة العدل ان يتعلم من لغة المحكومين لئلا يفضي به سوء التفاهم معهم الى خطيئة ظلمهم والقضاء عليهم بغير ما يستحقون .

والتوافق في اللغة ما يزيد العلاقات التي تؤلف الناس في نظم الاتحاد قوة ووثوقا ولهذا ترى الداعي الى الوحدة الوطنية يسعى في تعليم لغة الوطن وتعميم نشرها حتى تكون هي اللغة الجارية في خطاباتهم وتحريراتهم على وجه الصحة لا يعدلون الى التفاهم بغيرها الا عند الحاجة ومتى اهملت الامة لغتها وزهدت في تعلمها . انقصت عرى جامعتها لا محالة وتفرقوا ايدي سبا فاذا قام مناد يدعو امة الى نبذ لغتها وان تستبدل بها لغة اخرى فانما يريد انقسام وحدتها واخراجها من صيغة جنسها .

ولن تتقدم امة في معارج النهضة والرقى الا بوسيلة لغتها وعلى قدر ما تحتفظ بلغتها ترتقى في حياتها الادبية فمثل اللغة مع حال الامة كالمثاقيل التي توضع في مقابلة الموزون فبحسب ما ينقص من اللغة ينزل ما يقابلها من حال الامة الى درك الشقاء اذ لا يؤثر على احساسهم في تذكيرهم بسجد الاباء او يبيع بعواظهم الى الاتحاد والاخذ بوسائل السعادة غير لغتهم الراقية واعتبر في ذلك ببلاد الاندلس فان من اسباب سقوطها ونزع أيدي المسلمين من ولايتها ضعف اللغة العربية عندهم ومسح ضرورتها بما خالطها من الكلمات والاساليب التي لا تطابق وضعها ولا تحتلها طبيعته .

\* \* \*

## أطوار اللغة العربية

لم يأت الباحثون عن مبدأ اللغة في أدلتهم بما تطمئن اليه النفوس ويحل منها محل القطع أو الظن القريب منه على أن اختلافهم في تعيين الواضع هل هو الله تعالى أو البشر مما لا ترتب عليه فائدة في العمل تقتضي العناية بترجيح أحد المذهبين ، ومن ثم صحح المحققون أن ادخال هذه المسألة في علم الأصول من الفضول : وزعم بعضهم أن قلب الالفاظ التي يؤدي تغييرها الى فساد في أحكام الشريعة كنسبة الثوب فرسا والفرس ثوبا يرجع حكمه الى أصل ذلك الخلاف ، فيستشع القلب على القول بأن اللغة كلها وقعت بتعليم من الله ويجوز على القول بأنها وضعت باصطلاح البشر وليس هذا البناء بمستقيم فإن مجرد اسناد الوضع الى الله تعالى وإن ثبت بالحجة القاطعة لا يقتضي الوقوف عند حد ما ورد منه والامساك عن تغييره باصطلاح جديد .

واقصى ما ثبت في التاريخ أن هذه اللغة كانت في قبائل من ولد سام ابن نوح عليه السلام وهم عاد وثمود وجرهم الاولى ووبار وغيرها ، وقد انقرضت اجيال هؤلاء الا بقايا متفرقين في القبائل ، ولا يصح شيء مما يروى عنهم من الشعر وقد انكر العارفون على من كتب في السيرة اشعارا كثيرة ونسبها الى عاد وثمود . ثم انتقلت الى بني قحطان وكانوا يتكلمون باللسان الكلداني لسان أهل العراق الاصليين وأول من اعدل لسانه الى العربية يعرب بن قحطان وبعد أن نشأت منها الحضرية لغة أهل اليمن انتقلت الى اولاد اسماعيل عليه السلام بالحجاز ولم تكن

لغة اسماعيل عربية بل كان عبرانيا على لسان ابيه ابراهيم عليه السلام ثم انخرط في شعوب العرب بسجاورنهم ومصاهرته لجرهم الثانية حين نزل بمكة فنطق بلسانهم وورثه عنه اولاده فأخذوا يصوغون الكلام بعضه من بعض ويضعون الاسماء بحسب ما يحدث من المعاني الى أن ظهرت اللغة في كامل حسنيتها وبيانها وصار لها شأن عظيم وتأثير بليغ . ويدلك على عنايتهم بأمر الفصاحة ما وصل اليها من نتائج أفكارهم وبدائع خطبهم وقصائدهم في سوق عكاظ وسوق مجنة إذ يقدون عليها في موسم الحج ويقيمون في عكاظ ثلاثين يوما وفي مجنة سبعة أيام يتناشدون ما وضعوه من الشعر ويتفاخرون بجودة صناعة الكلام وعند احتفالهم يضربون قبة للشاعر العظيم في وقته كالتابطة الذبياني ويعرضون عليه منتخبات اشعارهم وكان بعضهم يبدد بعضا ينظم الهجاء وتسيره في ذنك الموضعين قال أمية ابن خلف يهدد حسان رضي الله عنه :

الامن مبلغ حسان عني      مغلفة تدب الى عكاظ  
وقال حسان في جوابه .

أثاني عن أمية زور قول      وما هو في المغيب بذئ حفاظ  
سأشر إن بقيت له كلاما      ينشر في المجنة مع عكاظ  
ومن شواهد هذا أن الحارث بن حلزة اليشكري كان شاعرا حكيما ولكنه ابتلي بوضح ( برص ) ومن أجله كان عمرو بن هند ملك الحيرة يكره النظر اليه ويأبى أن يستمع الى خطابه الا من وراء ستار فدخل عليه يوما وانشد بين يديه قصيدته الممدودة في المعلقات :

اذتنتا بيننا اسماء      رب ثاويسل منه الثواء

وتعرض فيها الى شيء من الصلح بين بكر وتغلب فبهرت عمرا برائع نظمها واستولت على لبه بسحر بيانها فأخذته هزة وارتياح ولم يتمالك أن امر برفع الستار ما بينهما .

## أطوار اللغة العربية

لم يأت الباحثون عن مبدأ اللغة في أدلتهم بما تطمئن اليه النفوس ويحل منها محل القطع أو الظن القريب منه على أن اختلافهم في تعيين الواضع هل هو الله تعالى أو البشر مما لا ترتب عليه فائدة في العمل تقتضي العناية بترجيح أحد المذهبين ، ومن ثم صحح المحققون أن ادخال هذه المسألة في علم الأصول من الفضول : وزعم بعضهم أن قلب الالفاظ التي يؤدي تغييرها الى فساد في أحكام الشريعة كنسبة الثوب فرسا والفرس ثوبا يرجع حكمه الى أصل ذلك الخلاف ، فيستشع القلب على القول بأن اللغة كلها وقعت بتعليم من الله ويجوز على القول بأنها وضعت باصطلاح البشر وليس هذا البناء بمستقيم فإن مجرد اسناد الوضع الى الله تعالى وإن ثبت بالحجة القاطعة لا يقتضي الوقوف عند حد ما ورد منه والامساك عن تغييره باصطلاح جديد .

واقصى ما ثبت في التاريخ أن هذه اللغة كانت في قبائل من ولد سام ابن نوح عليه السلام وهم عاد وثمود وجرهم الاولى ووبار وغيرها ، وقد انقرضت اجيال هؤلاء الا بقايا متفرقين في القبائل ، ولا يصح شيء مما يروى عنهم من الشعر وقد انكر العارفون على من كتب في السيرة اشعارا كثيرة ونسبها الى عاد وثمود . ثم انتقلت الى بني قحطان وكانوا يتكلمون باللسان الكلداني لسان أهل العراق الاصليين وأول من اعدل لسانه الى العربية يعرب بن قحطان وبعد أن نشأت منها الحضرية لغة أهل اليمن انتقلت الى اولاد اسماعيل عليه السلام بالحجاز ولم تكن

لغة اسماعيل عربية بل كان عبرانيا على لسان ابيه ابراهيم عليه السلام ثم انخرط في شعوب العرب بسجاورنهم ومصاهرته لجرهم الثانية حين نزل بمكة فنطق بلسانهم وورثه عنه اولاده فأخذوا يصوغون الكلام بعضه من بعض ويضعون الاسماء بحسب ما يحدث من المعاني الى أن ظهرت اللغة في كامل حسنيتها وبيانها وصار لها شأن عظيم وتأثير بليغ . ويدلك على عنايتهم بأمر الفصاحة ما وصل اليها من نتائج أفكارهم وبدائع خطبهم وقصائدهم في سوق عكاظ وسوق مجنة إذ يقدون عليها في موسم الحج ويقيمون في عكاظ ثلاثين يوما وفي مجنة سبعة أيام يتناشدون ما وضعوه من الشعر ويتفاخرون بجودة صناعة الكلام وعند احتفالهم يضربون قبة للشاعر العظيم في وقته كالتابطة الذبياني ويعرضون عليه منتخبات اشعارهم وكان بعضهم يبدد بعضا ينظم الهجاء وتسيره في ذنك الموضعين قال أمية ابن خلف يهدد حسان رضي الله عنه :

الامن مبلغ حسان عني      مغلفة تدب الى عكاظ  
وقال حسان في جوابه .

أثاني عن أمية زور قول      وما هو في المغيب بذئ حفاظ  
سأشر إن بقيت له كلاما      ينشر في المجنة مع عكاظ  
ومن شواهد هذا أن الحارث بن حلزة اليشكري كان شاعرا حكيما ولكنه ابتلي بوضح ( برص ) ومن أجله كان عمرو بن هند ملك الحيرة يكره النظر اليه ويأبى أن يستمع الى خطابه الا من وراء ستار فدخل عليه يوما وانشد بين يديه قصيدته الممدودة في المعلقات :

اذتنتا بيننا اسماء      رب ثاويسل منه الثواء

وتعرض فيها الى شيء من الصلح بين بكر وتغلب فبهرت عمرا برائع نظمها واستولت على لبه بسحر بيانها فأخذته هزة وارتياح ولم يتمالك أن امر برفع الستار ما بينهما .

واقضت عناية العرب لذلك العهد بالابداع في القول والتنافس في مقام الفصاحة ان ظهرت معجزة الرسول صلى الله عليه وسلم في بلاغة ما ازل عليه من القرآن كما جاء عيسى عليه السلام يريء الاكمة والابرس ويحي الموتى باذن الله لما ارسل الى قوم توفرت عندهم العناية بعلم الطب وكما بعث موسى عليه السلام الى امة انتهى السحر فيها الى غاية فاتهم في مقام المعجزة بابدع ما يكون في قلب الاغيا واراتها في غير سيرتها الاولى .

ثم ارتقت اللغة في صدر الاسلام الى طورها الاعلى ودخلت في اهم دور يحق علينا ان نسميه عصر شبابها فنمت عروقا واثرت غصونها بالوان مختلفة من الاساليب .

ومن مآثر هذه الحياة الراقية ان كان كلام الناشئين في الاسلام من العرب احلى نسا واصفى دياجة من كلام الجاهلية في شعرهم وخطبهم ومحاورتهم .

والاسباب التي ارتقت بها اللغة حتى بلغت اشدها واخذت زخرفها أمور ثلاثة . أحدها ما جاء به القرآن الحكيم من صورة النظم البديع والتصرف في لسان العرب على وجه يملك العقول فانه جرى في اسلوبه على منهاج يخالف الاساليب المعتادة للفصحاء قاطبة وان لم يخرج عما تقتضيه قوانين اللغة وافق كبرائهم على اصابته في وضع كل كلمة وحرف موضعه اللائق به وان تفاضل الناس في الاحساس بلطف بيانه تفاضلهم بسلامة الذوق وجودة القريحة .

ومن الناحية من يحكم على بعض استعمالات يرد عليها القرآن بعدم القياس عليها كما قصروا حذف حرف المصدر ورفع المضارع بعده على السماع بعد ان اوردوا في مثاله قوله تعالى : «ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا » الآية ولا ادري كيف يتفق لهم هذا مع علمهم بأنه صاحب

وجد ما يعارضه في القياس يوقف على السماع ، فنسلم لهم اجراء هذه البلاغة التي ليس وراءها مطلع وانا لنعلم قولهم في أصول العريية ان ما قل في السماع ان كان مقبولا في القياس صح القياس عليه وان فيحرفون الكلمة عن أصل استعمالها غلطا ولا نسلم لهم تحكيمها في كتاب الله الذي اخرس بفصاحته لسان كل منطيق .

( ثانيا ) ما تنجز في أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم من يتابع النصيحة وما جاء في حديثه من الرقة والمتانة والابانة عن الغرض بدون تكلف روى ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه قال لقد طقت في أحياء العرب فما رأيت أحدا أفصح منك يا رسول الله قال وما يسعني وانا قرشي وارضعت في بني سعد وبنو سعد أفصح قبيلة في العرب بمعد قريش .

وانما اغضى علماء اللسان النظر عن الاستشهاد بالحديث لان رواته لم يجسوا عنايتهم على ضبط ألفاظه كما كانوا يثبتون في نقله على المعنى ولو تحقق أهل العريية من رواية حديث بلفظه كالا حاديث المنقولة للاستشهاد على فصاحته صلى الله عليه وسلم لاستندوا اليه في وضع احكامها يقينا .

( ثالثا ) ما افاضه الاسلام على عقولهم بواسطة القرآن والحديث من العلوم السامية وبما تنج عن تعارف الشعوب والقبائل والتنام بعضها ببعض من الافكار ومطارحة الآراء ومعلوم ان اتساع العقول وامتلاها بالمعارف مما يرقى مداركها ويزيد في تهذيب ألميتهم فتقذف بالمعاني المتكررة وتبرزها في أساليب مستحدثة فان كثرة المعاني ودقتها تبعث على التفنن في العبارة والتأنيق في سياقها ويوضح لكم هذا ان الناشئين في الحواضر نجدهم في الغالب أوسع غاية في اجتلاب المعاني الفائقة واهدى الى العبارات الحسنة من يعادلها في جودة القريحة وفصاحة

واقضت عناية العرب لذلك العهد بالابداع في القول والتنافس في مقام الفصاحة ان ظهرت معجزة الرسول صلى الله عليه وسلم في بلاغة ما ازل عليه من القرآن كما جاء عيسى عليه السلام يريء الاكمة والابرس ويحي الموتى باذن الله لما ارسل الى قوم توفرت عندهم العناية بعلم الطب وكما بعث موسى عليه السلام الى امة انتهى السحر فيها الى غاية فاتهم في مقام المعجزة بابدع ما يكون في قلب الاغيان واراتها في غير سيرتها الاولى .

ثم ارتقت اللغة في صدر الاسلام الى طورها الاعلى ودخلت في اهم دور يحق علينا ان نسميه عصر شبابها فنمت عروقها واثمرت غصونها بالوان مختلفة من الاساليب .

ومن مآثر هذه الحياة الراقية ان كان كلام الناشئين في الاسلام من العرب احلى نسا واصفى ديباجة من كلام الجاهلية في شعرهم وخطبهم ومحاورتهم .

والاسباب التي ارتقت بها اللغة حتى بلغت اشدها واخذت زخرفها أمور ثلاثة . أحدها ما جاء به القرآن الحكيم من صورة النظم البديع والتصرف في لسان العرب على وجه يملك العقول فانه جرى في اسلوبه على منهاج يخالف الاساليب المعتادة للفصحاء قاطبة وان لم يخرج عما تقتضيه قوانين اللغة وافق كبرائهم على اصابته في وضع كل كلمة وحرف موضعه اللائق به وان تفاضل الناس في الاحساس بلطف بيانه تفاضلهم بسلامة الذوق وجودة القريحة .

ومن النحاة من يحكم على بعض استعمالات يرد عليها القرآن بعدم القياس عليها كما قصروا حذف حرف المصدر ورفع المضارع بعده على السماع بعد ان اوردوا في مثاله قوله تعالى : «ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا » الآية ولا ادري كيف يتفق لهم هذا مع علمهم بأنه صاحب

وجد ما يعارضه في القياس يوقف على السماع ، فنسلم لهم اجراء هذه البلاغة التي ليس وراءها مطلع وانا لنعلم قولهم في أصول العربية ان ما قل في السماع ان كان مقبولا في القياس صح القياس عليه وان فيحرفون الكلمة عن أصل استعمالها غلطا ولا نسلم لهم تحكيمها في كتاب الله الذي اخرس بفصاحته لسان كل منطيق .

( ثانيا ) ما تنجز في أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم من يتابع النصيحة وما جاء في حديثه من الرقة والمتانة والابانة عن الغرض بدون تكلف روى ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه قال لقد طقت في أحياء العرب فما رأيت أحدا أفصح منك يا رسول الله قال وما يسعني وانا قرشي وارضعت في بني سعد وبنو سعد أفصح قبيلة في العرب بمعد قريش .

وانما اغضى علماء اللسان النظر عن الاستشهاد بالحديث لان رواته لم يجسوا عنايتهم على ضبط ألفاظه كما كانوا يثبتون في نقله على المعنى ولو تحقق أهل العربية من رواية حديث بلفظه كالا حاديث المنقولة للاستشهاد على فصاحته صلى الله عليه وسلم لاستندوا اليه في وضع احكامها يقينا .

( ثالثا ) ما افاضه الاسلام على عقولهم بواسطة القرآن والحديث من العلوم السامية وبما تنج عن تعارف الشعوب والقبائل والتنام بعضها ببعض من الافكار ومطارحة الآراء ومعلوم ان اتساع العقول وامتلاها بالمعارف مما يرقى مداركها ويزيد في تهذيب ألمعيتها فتقذف بالمعاني المتكررة وتبرزها في أساليب مستحدثة فان كثرة المعاني ودقتها تبعث على التفنن في العبارة والتأنق في سياقها ويوضح لكم هذا ان الناشئين في الحواضر نجدهم في الغالب أوسع غاية في اجتلاب المعاني الفائقة واهدى الى العبارات الحسنة من يعادلها في جودة القريحة وفصاحة

المنطق بفطرته لا اشتغال المدن على معان شتى ينتزع الذهن منها هيات غريبة لا طريق لتصورها الا المشاهدة .

ولما فارق العرب الحجاز لايلاغ دعوة الاسلام وبث تعاليمه بين الامم اقتضت مخالطتهم لمن لا يحسن لغتهم ضعف ملكاتها على الاستفهام ودخول التغير عليها في مبانيها وأساليبها وحركات اعرابها وابشدا التحريف يسري الى اللغة في عهد الخليفة الرابع على بن أبي طالب رضي الله عنه فأشار على أبي الاسود الدؤلي بوضع علم النحو ولم يزل أئمة العربية يحوطونها باستنباط القواعد حتى ضربوا عليها سياج يقيها عادة الفساد ويحول بينها وبين غوائل الفساع والأضلال وحين انتشرت المخالطة وتفشى داء اللحن امسك العلماء عن الاستشهاد بكلام معاصريهم من العرب ويعدون اول المحدثين الذين لا يستشهد بأقوالهم بشار بن برد المتوفى سنة ١٦٧هـ واحتج سيبويه بشيء من شعر بشار بدون اعتماد عليه وانما أراد مصانعة وكف اذيته حيث هجاه لتركه الاحتجاج بشعره كما استشهد ابو على الفارسي في كتاب الايضاح بقول أبي تمام .

من كان مرعى عزمه وهومه روض الاماني لم يزل مهزولا  
وليس من عادتهم الاستشهاد بشعر أبي تمام لان عضد الدولة كان يعجب بهذا البيت وينشده كثيرا .

واستشهد صاحب الكشاف عند قوله تعالى : ( واذا أظلم عليهم قاموا ) بيت من شعر أبي تمام وقال وهو وان كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه فيؤخذ من صريخة انه يرى صحة الاحتجاج بكلام المحدث اذا كان من ائمة اللغة وليس مذهبه هذا بسديد وقياس ما يقوله ابو تمام على ما يرويه غير صحيح فان التكلم بالعربية الصحيحة لعهد أبي تمام فاشي .

عن ملكة تستفاد من تعلم صناعتها ومدارسة قوانينها فعلى فرض أن لا تقوته معرفة بعضها قد يذهل عن ملاحظة تلك القوانين فلا يأمن أن يزل به لسانه في خطأ مبين وابو تمام نفسه صدرت عنه آيات كثيرة خرج فيها عن مقاييس العربية قال ابن الاثير لم أجد احدا من الشعراء المفلقين سلم من الغلط فاما أن يكون لحن لحن يدل على جهله بسواقع الاعراب واما أن يكون اخطأ في تصرف الكلمة ولا اعني بالشعراء من هو قريب عهد بزماننا بل اعني بالشعراء من تقدم زمانه كالمثني ومن كان قبله كالبحري ومن تقدمه كأبي تمام ومن سبقه كأبي نواس .

أما العربي القح فانه يطلق العبارة بدون كلفة في اختيار الفاظها او ترتيب وضعها فتتح صحيحة في مبانيها مستقيمة في اعرابها ولا يكاد يلحن في اعراب كلمة او يزيلها عن موضعها اذا ترك لسانه وسجيته ومن ثم كان قرض الشعر كالخطابة على الارتجال والبديهة شائعا عند العرب نادرا في عصر المولدين ولا يعترض هذا بأن كثيرا من العرب يطيل المدة في عمل القصيدة كما فعل زهير في حولياته لانه يستوفيها في امد قريب ويتبها على شرط الصحة ولكنه لا يخرجها للناس اذا فرغ من عملها الا بعد التروي واعادة النظر في تقويم معانيها وحسن النسق في بنائها وأحكام قوافيها لا ليخلصها من اللحن ويطبق عليها أصول العربية كما هو شأن المحدثين .

ثم نشأ بجانب هذا التحريف الذي طرأ على اللغة مرض آخر انجر اليها بسبب من أسباب حبسها هو أن مسلم بن الوليد وابا تمام امسكوا النظر في اشعار الفصحاء وخطبهم وحسروا اللثام عن وجه بيانها فأبصروا فيها محاسن من فنون البديع كالاستعارة والجناس والتورية فشغفوا بها وثاروا على ايرادها في منظوماتهم توفيراً لحسنها واستزادة من التائق فيها فكان الناس يقولون ان اول من أفسد الشعر مسلم بن الوليد



المنطق بفطرته لا اشتغال المدن على معان شتى ينتزع الذهن منها هيات غريبة لا طريق لتصورها الا المشاهدة .

ولما فارق العرب الحجاز لايلاغ دعوة الاسلام وبث تعاليمه بين الامم اقتضت مخالطتهم لمن لا يحسن لغتهم ضعف ملكاتها على الاستفهام ودخول التغير عليها في مبانيها وأساليبها وحركات اعرابها وابشدا التحريف يسري الى اللغة في عهد الخليفة الرابع على بن أبي طالب رضي الله عنه فأشار على أبي الاسود الدؤلي بوضع علم النحو ولم يزل أئمة العربية يحوطونها باستنباط القواعد حتى ضربوا عليها سياج يقيها عادة الفساد ويحول بينها وبين غوائل الفساع والأضلال وحين انتشرت المخالطة وتفشى داء اللحن امسك العلماء عن الاستشهاد بكلام معاصريهم من العرب ويعدون اول المحدثين الذين لا يستشهد بأقوالهم بشار بن برد المتوفى سنة ١٦٧هـ واحتج سيبويه بشيء من شعر بشار بدون اعتماد عليه وانما أراد مصانعة وكف اذيته حيث هجاه لتركه الاحتجاج بشعره كما استشهد ابو على الفارسي في كتاب الايضاح بقول أبي تمام .

من كان مرعى عزمه وهومه روض الاماني لم يزل مهزولا  
وليس من عادتهم الاستشهاد بشعر أبي تمام لان عضد الدولة كان يعجب بهذا البيت وينشده كثيرا .

واستشهد صاحب الكشاف عند قوله تعالى : ( واذا أظلم عليهم قاموا ) بيت من شعر أبي تمام وقال وهو وان كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه فيؤخذ من صريخة انه يرى صحة الاحتجاج بكلام المحدث اذا كان من ائمة اللغة وليس مذهبه هذا بسديد وقياس ما يقوله ابو تمام على ما يرويه غير صحيح فان التكلم بالعربية الصحيحة لعهد أبي تمام فاشي .

عن ملكة تستفاد من تعلم صناعتها ومدارسة قوانينها فعلى فرض أن لا تقوته معرفة بعضها قد يذهل عن ملاحظة تلك القوانين فلا يأمن أن يزل به لسانه في خطأ مبين وابو تمام نفسه صدرت عنه آيات كثيرة خرج فيها عن مقاييس العربية قال ابن الاثير لم أجد احدا من الشعراء المفلقين سلم من الغلط فاما أن يكون لحن لحن يدل على جهله بسواقع الاعراب واما أن يكون اخطأ في تصرف الكلمة ولا اعني بالشعراء من هو قريب عهد بزماننا بل اعني بالشعراء من تقدم زمانه كالمثني ومن كان قبله كالبحري ومن تقدمه كأبي تمام ومن سبقه كأبي نواس .

أما العربي القح فانه يطلق العبارة بدون كلفة في اختيار الفاظها او ترتيب وضعها فتتح صحيحة في مبانيها مستقيمة في اعرابها ولا يكاد يلحن في اعراب كلمة او يزيلها عن موضعها اذا ترك لسانه وسجيته ومن ثم كان قرض الشعر كالخطابة على الارتجال والبديهة شائعا عند العرب نادرا في عصر المولدين ولا يعترض هذا بأن كثيرا من العرب يطيل المدة في عمل القصيدة كما فعل زهير في حولياته لانه يستوفيها في امد قريب ويتبها على شرط الصحة ولكنه لا يخرجها للناس اذا فرغ من عملها الا بعد التروي واعادة النظر في تكوين معانيها وحسن النسق في بنائها وأحكام قوافيها لا ليخلصها من اللحن ويطبق عليها أصول العربية كما هو شأن المحدثين .

ثم نشأ بجانب هذا التحريف الذي طرأ على اللغة مرض آخر انجر اليها بسبب من أسباب حبسها هو أن مسلم بن الوليد وابا تمام امعسا النظر في اشعار الفصحاء وخطبهم وحسروا اللثام عن وجه بيانها فأبصروا فيها محاسن من فنون البديع كالاستعارة والجناس والتورية فشغفوا بها وثاروا على ايرادها في منظوماتهم توفيراً لحسنها واستزادة من التائق فيها فكان الناس يقولون ان اول من أفسد الشعر مسلم بن الوليد

وسمع اعرابي قصيدة ابي تمام التي يقول في طالعها :  
ظلل الجميع اراك غير حديد

فقال ان في هذه القصيدة أشياء افهمها وأشياء لا أفهمها فاما ان يكون قائلها اشعر من جميع الناس واما ان يكون جميع الناس اشعر منه . وما تعاصى فهمها على الاعرابي الا لكونه سمح شعرا حشي بوجوه من البديع خرجت به عن الاسلوب المألوف فتقل تأليفه وبعد عن الافهام تساوله .

واتبع طريقهما كثير من الادباء وربما انتهى بهم الاعجاب بحسان البديع الى مخالفة قانون العربية وتغيير بنية الكلمة من أجلها كتول بعضهم .

انظر الي يعين مولى لم يزل يولي الندى وتلاف قبل تلافي فكأنه زاد في مصدر تلف الفا يتم له الجناس مع قوله تلاف ولا نعرف في كتب اللغة من ذكر التلاف مصدرا لتلف وانما يوردون في مصدره التلف بدون الف .

ولم تنف سيئة الاكثار من البديع عند حد الشعر بل تعدى وبأؤها الى النثر أيضا فطفق كثير من الكتاب يملؤون رسائلهم بوجوه التحسين الاستعارة والجناس ونحوها واجتهدوا ان لا يفوتهم الشعراء بواحد منها حتى اذا ما تلقيت صحيفة من هذا القبيل والقيت فيها نظرك ليطوف عليها بالمطالعة ادركنه عند كل فقرة حبسة والتوت امامه طرق فيهما وان كانت معاني مفرداتها جليلة فتحنس به كيف ينتقل من كلمة الى أخرى بخطوات ضيقة كأنما حبل على قيد من حديد واكثر هؤلاء يملون النظر الى جانب المعنى والمحافظة على اقامته واستيفائه وهذا ما بعث الشيخ عبد القاهر الجرجاني حين قام ينادي بأبسط عبارة ان الالفاظ خدم للمعاني وان المعاني مالكة سياسة الالفاظ واقام الحجة في كتابه دلائل

الاعجاز واسرار البلاغة على ان مزية الفصاحة انما استحقتها الالفاظ ووصفت بها من جهة معانيها وازال كل شبهة عرضت لمن اعتقد انها مزية استحقتها اللفظ بنفسه .

وأدرك غالب المحررين اليوم ان تتبع هذه الحسنات ومواصلة العمل بها في نظم الكلام يدلها سيئات تسمز منها قلوب الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه بيانا فاقلموا عن الاكثار منها لا سيما في خطابات الجمهور وزهدوا فيها الا ما سح به الخاطر عفوا ورمته الطبيعة بدون كلفة ظاهرة .

وكانت اللغة في خلال العصر الماضي تعلو وتضعف وتنتشر في أنحاء المعمورة على حسب كرم الدولة وعناية رجالها بالفنون الادبية فارتفع ذكرها حين كان الامير سيف الدولة يباحث أبا علي الفارسي في غوامض علم النحو وينقد شعر أبي الطيب المتنبي بذوق لطيف ويجازيه وغيره من الشعراء بغير حجاب .

وارتقى شأنها يوم قام القاضي منذر بن سعيد في مجلس الملك الناصر لدين الله عند احتفاله برسول ملك الروم في قصر قرطبة وشرع يخطب من حيث وقف ابو علي البغدادي واقطع به القول فوصل منذر افتتاح ابي على بكلام عجيب واطال النفس في خطبة مرتجلة فخرج الناس يتحدثون ببديعته المعجزة وارتواء لسانه من اللغة الفصحى ولا مزية في أن كرم الدولة باعث على ارتقاء حال اللغة عند من التفت الى التاويخ واقام الوزن بين الشعراء الناشئين في زمن اجواد العرب وملوك آل جفنة وملوك لخم كزهير والنابعة وبين من تقدمهم من الشعراء .

وسمع اعرابي قصيدة ابي تمام التي يقول في طالعها :  
ظلل الجميع اراك غير حديد

فقال ان في هذه القصيدة أشياء افهمها وأشياء لا أفهمها فاما ان يكون قائلها اشعر من جميع الناس واما ان يكون جميع الناس اشعر منه . وما تعاصى فهمها على الاعرابي الا لكونه سمح شعرا حشي بوجوه من البديع خرجت به عن الاسلوب المألوف فتقل تأليفه وبعد عن الافهام تساوله .

واتبع طريقهما كثير من الادباء وربما انتهى بهم الاعجاب بحاسن البديع الى مخالفة قانون العربية وتغيير بنية الكلمة من أجلها كتول بعضهم .

انظر الي يعين مولى لم يزل يولي الندى وتلاف قبل تلافي فكأنه زاد في مصدر تلف الفا يتم له الجناس مع قوله تلاف ولا نعرف في كتب اللغة من ذكر التلاف مصدرا لتلف وانما يوردون في مصدره التلف بدون الف .

ولم تنف سيئة الاكثار من البديع عند حد الشعر بل تعدى وبأؤها الى النثر أيضا فطفق كثير من الكتاب يملؤون رسائلهم بوجوه التحسين الاستعارة والجناس ونحوها واجتهدوا ان لا يفوتهم الشعراء بواحد منها حتى اذا ما تلقيت صحيفة من هذا القبيل والقيت فيها نظرك ليطوف عليها بالمطالعة ادركنه عند كل فقرة حبسة والتوت امامه طرق فيسمها وان كانت معاني مفرداتها جليلة فتحنس به كيف ينتقل من كلمة الى أخرى بخطوات ضيقة كأنما حبل على قيد من حديد واكثر هؤلاء يملون النظر الى جانب المعنى والمحافظة على اقامته واستيفائه وهذا ما بعث الشيخ عبد القاهر الجرجاني حين قام ينادي بأبسط عبارة ان الالفاظ خدم للمعاني وان المعاني مالكة سياسة الالفاظ واقام الحجة في كتابه دلائل

الاعجاز واسرار البلاغة على ان مزية الفصاحة انما استحققتها الالفاظ ووصفت بها من جهة معانيها وازال كل شبهة عرضت لمن اعتقد انها مزية استحقها اللفظ بنفسه .

وأدرك غالب المحررين اليوم ان تتبع هذه الحسنات ومواصلة العمل بها في نظم الكلام يدلها سيئات تسمز منها قلوب الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه بيانا فاقلموا عن الاكثار منها لا سيما في خطابات الجمهور وزهدوا فيها الا ما مسح به الخاطر عفوا ورمته الطبيعة بدون كلفة ظاهرة .

وكانت اللغة في خلال العصر الماضي تعلو وتضعف وتنتشر في أنحاء المعمورة على حسب كرم الدولة وعناية رجالها بالفنون الادبية فارتفع ذكرها حين كان الامير سيف الدولة يباحث أبا علي الفارسي في غوامض علم النحو وينقد شعر أبي الطيب المتنبي بذوق لطيف ويجازيه وغيره من الشعراء بغير حساب .

وارتقى شأنها يوم قام القاضي منذر بن سعيد في مجلس الملك الناصر لدين الله عند احتفاله برسول ملك الروم في قصر قرطبة وشرع يخطب من حيث وقف ابو علي البغدادي واقطع به القول فوصل منذر افتتاح ابي على بكلام عجيب واطال النفس في خطبة مرتجلة فخرج الناس يتحدثون ببديعته المعجزة وارتواء لسانه من اللغة الفصحى ولا مزية في أن كرم الدولة باعث على ارتقاء حال اللغة عند من التفت الى التاويخ واقام الوزن بين الشعراء الناشئين في زمن اجواد العرب وملوك آل جفنة وملوك لخم كزهير والناطقة وبين من تقدمهم من الشعراء .

والوردة والغوجم والخرجية ويميز بين السيف والخنثيل ولا تشابه  
عنده النفس والصبرشى .

واذا كان ادراك صفة الحسن في اللفظ المفرد لا يتوقف على ملاحظة  
مدلوله فيتيسر لمن لا يحسن لغة قوم ان يستمع الى مفرداتها المستعملة  
عند الفحصاء منهم ويستقرئها الى ان يأتي على اكثرها ثم يدخل الى  
الحكم في وصفها بالفصاحة او الموازنة بينها وبين لغة اخرى ولا يبالي  
ومن اصغى جيدا الى الالفاظ العربية الجارية على السنة الفصحاء وجدها  
لذيذة في السمع خفيفة على الارواح حكى الشيخ ابن الاثير في المثل  
السائر انه لقي رجلا اسرائيليا بالديار المصرية قال فجزى ذكر اللغة  
العربية وفصاحتها فقال ذلك الرجل من بني اسرائيل كيف لا تكون كذلك  
فان واضعها تصرف في جميع اللغات السالفة فاختصر ما اختصر وخفف  
ما خفف فمن ذلك اسم الجبل فانه عندنا في اللسان العبراني كوميل  
فجاء واضع اللغة العربية وحذف منه الثقيل وقال جبل فصار عذبا حسنا  
وكذلك فعل في كذا وكذا وذكر اشياء كثيرة . وقيل بعض المحررين  
اخيرا حكاية ابن الاثير وقال سمعت من بعض اليهود العارفين بالعبرية  
ان الجبل يسمى جمال فيكون الفرق بينهما الالف بعد الميم وانكر  
تسميته كوميل الا ان هذا يقرب من اسمه بالرومية .

ويشهد لبناء العربية على قاعدة الاعتدال ان اكثر كلماتها وضعت  
على ثلاث احرف واقلوا من الرباعي والخماسي لئلا يطول بهم الامد في  
القول بدون فائدة ولم يكثروا من الثنائي حذرا من ان تتجاوز منه  
عدة كلمات في خطاب واحد فيقع في لهجته تقطع كثير يضعف بنسيجه  
ويذهب بحسن تناسقه وبهاء توشله فان المتكلم الفصيح وان وصل  
الجمل بعضها ببعض ولم يقف عند انتهاء كل جملة منها لا يسردها سردا  
بل يفصلها في منطقته ويرتلها ترتيلا يميز به المتثبت في تلقي الخطاب الكلم  
الداخل في الجملة من الكلم المنفصلة عنها وربما يتبين من هيئة نطق

## فصاحة مفرداتها ومحكم وضعها

تتفرع العربية بحسب اختلاف الشعوب والقبائل الى لغات متعددة  
ولكنها متقاربة اللوحة في أوضاعها وتصاريفها وحركات اعرابها والمغايرة  
بينها يسيرة جدا لا تخرجها عن اعتبارها في الاصل لغة واحدة ذات  
قوانين تطرد في جميعها ما عدا لغة حمير فانها تخالف لغة مضر خلافا  
ظاهرا ولا توافقها في اكثر أوضاعها ومقاييسها .

وافصح لغات العرب لغة قريش وفضلت عن سائر اللغات بوجهين  
(احدهما) بعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم ولهذا لم يحتاج اهل  
الصناعة العربية الا بلسانهم أو ما كان قريبا منه ولم يعتدوا لغات  
القبائل التي تجاور غيرها من الامم كلفة لخم وجذام وقضاعة وغسان  
ولم يخالفهم في شرطهم هذا الا ابو عبد الله بن مالك فتتل في كتبه لغة  
لخم وقضاعة وغيرهم ممن يسكن اطراف الحجاز .

(ثانيهما) ان العرب كانوا يقدون عليهم في موسم الحج وقيسون  
عندهم قريبا من خمسين يوما فيتخبرون من لغات اولئك الوفود  
ما تعادلت حروفه وخفف وقعه على الاسماع ويرفضون كل ما يثقل على  
الذوق ولا يجد في السمع مساعا .

ولا غرابة ان تجري الالفاظ في وصف الحسن والقبح مجرى جنسها  
الذي هو الصوت فمن الاصوات ما يحدث في السمع لذة وارتاح خاطر  
بالاصغاء اليه كنغم الاوتار وسجع البلبل من الطير ومنها ما يرميه الطبع  
وينقبض لسماعه كنعيق الغراب وصرير آلة النشتر .

ويمكن الحكم على اللفظ بالحسن وضده ولو من غير العارفين  
بمعناه متى كان ذوقه صحيحا فكل ذي ذوق سليم يفرق بين الورد

والوردة والغوجم والخرجية ويميز بين السيف والخنثيل ولا تشابه  
عنده النفس والصبرشى .

واذا كان ادراك صفة الحسن في اللفظ المفرد لا يتوقف على ملاحظة  
مدلوله فيتيسر لمن لا يحسن لغة قوم ان يستمع الى مفرداتها المستعملة  
عند الفحصاء منهم ويستقرئها الى ان يأتي على اكثرها ثم يدخل الى  
الحكم في وصفها بالفصاحة او الموازنة بينها وبين لغة اخرى ولا يبالي  
ومن اصغى جيدا الى الالفاظ العربية الجارية على السنة الفصحاء وجدها  
لذيذة في السمع خفيفة على الارواح حكى الشيخ ابن الاثير في المثل  
السائر انه لقي رجلا اسرائيليا بالديار المصرية قال فجزى ذكر اللغة  
العربية وفصاحتها فقال ذلك الرجل من بني اسرائيل كيف لا تكون كذلك  
فان واضعها تصرف في جميع اللغات السالفة فاختصر ما اختصر وخفف  
ما خفف فمن ذلك اسم الجبل فانه عندنا في اللسان العبراني كوميل  
فجاء واضع اللغة العربية وحذف منه الثقيل وقال جبل فصار عذبا حسنا  
وكذلك فعل في كذا وكذا وذكر اشياء كثيرة . وقيل بعض المحررين  
اخيرا حكاية ابن الاثير وقال سمعت من بعض اليهود العارفين بالعبرية  
ان الجبل يسمى جمال فيكون الفرق بينهما الالف بعد الميم وانكر  
تسميته كوميل الا ان هذا يقرب من اسمه بالرومية .

ويشهد لبناء العربية على قاعدة الاعتدال ان اكثر كلماتها وضعت  
على ثلاث احرف واقلوا من الرباعي والخماسي لئلا يطول بهم الامد في  
القول بدون فائدة ولم يكثروا من الثنائي حذرا من ان تتجاوز منه  
عدة كلمات في خطاب واحد فيقع في لهجته تقطع كثير يضعف بنسيجه  
ويذهب بحسن تناسقه وبهاء توشله فان المتكلم الفصيح وان وصل  
الجمل بعضها ببعض ولم يقف عند انتهاء كل جملة منها لا يسردها سردا  
بل يفصلها في منطقته ويرتلها ترتيلا يميز به المتثبت في تلقي الخطاب الكلم  
الداخل في الجملة من الكلم المنفصلة عنها وربما يتبين من هيئة نطق

## فصاحة مفرداتها ومحكم وضعها

تتفرع العربية بحسب اختلاف الشعوب والقبائل الى لغات متعددة  
ولكنها متقاربة اللوحة في أوضاعها وتصاريفها وحركات اعرابها والمغايرة  
بينها يسيرة جدا لا تخرجها عن اعتبارها في الاصل لغة واحدة ذات  
قوانين تطرد في جميعها ما عدا لغة حمير فانها تخالف لغة مضر خلافا  
ظاهرا ولا توافقها في اكثر أوضاعها ومقاييسها .

وافصح لغات العرب لغة قريش وفضلت عن سائر اللغات بوجهين  
(احدهما) بعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم ولهذا لم يحتاج اهل  
الصناعة العربية الا بلسانهم أو ما كان قريبا منه ولم يعتمدوا لغات  
القبائل التي تجاور غيرها من الامم كلفة لخم وجذام وقضاعة وغسان  
ولم يخالفهم في شرطهم هذا الا ابو عبد الله بن مالك فتتل في كتبه لغة  
لخم وقضاعة وغيرهم ممن يسكن اطراف الحجاز .

(ثانيهما) ان العرب كانوا يفدون عليهم في موسم الحج ويقيئون  
عندهم قريبا من خمسين يوما فيتخبرون من لغات اولئك الوفود  
ما تعادلت حروفه وخفف وقعه على الاسماع ويرفضون كل ما يثقل على  
الذوق ولا يجد في السمع مساعا .

ولا غرابة ان تجري الالفاظ في وصف الحسن والقبح مجرى جنسها  
الذي هو الصوت فمن الاصوات ما يحدث في السمع لذة ويرتاح خاطر  
بالاصغاء اليه كنغم الاوتار وسجع البلبل من الطير ومنها ما يرميه الطبع  
وينقبض لسماعه كنعيق الغراب وصرير آلة النشتر .

ويمكن الحكم على اللفظ بالحسن وضده ولو من غير العارف  
بمعناه متى كان ذوقه صحيحا فكل ذي ذوق سليم يفرق بين الورد

الفصحى نهاية الكلمات فيبتر السامع الحرف الذي هو متبني كلمة من الحرف الذي هو بداية لكلمة اخرى . والثلاثي يتبني فيه المتكلم بحرف ويعتمد على ثان ثم ينتهي بحرف آخر فيكون في آلة النطق امكن ويساعده على ان ينحو في هيئة خطابه نحو المتانة والانسجام قال الباقلائي ولضيق ما سوى كلام العرب او لخروجه عن الاعتدال يتكرر في بعض الالسنه الحرف الواحد في الكلمة الواحدة والكلمات المختلفة كثيرا نحو تكرر الطاء والسين في لسان يونان ونحو الحروف الكثيرة التي هي اسم لشيء واحد في لسان الترك ولذلك لا يسكن ان ينظم من الشعر في تلك الالسنه على الاعاريض التي تسكن في اللغة العربية . ولشدة محافظتهم على الاعتدال في الكلم يسقطون شيئاً من حروفها اذا عرض لها طول في بعض تصاريفها كحذفهم لآخر الاسم الخماسي في التصغير نحو سفيرجل اذا ارادوا تصغيره يقولون سفيرج وكذلك يفعلون في جمعه فيقولون سفارجل ثم انك لا تجدهم يجمعون في حشو الكلمة بين ساكنين لما ينشأ عن اجتماع الساكنين من البطء في التلفظ بها ولا يوالون في اللفظة الواحدة بين اربع احرف متحركة حذرا من الاستعجال الحاصل من كثرة الحركات المتوالية ويزيدك بصيرة بهذا اهبالهم للاوزان التي يتعسر النطق بها نحو فعل بكسر الفاء وضم العين رفضوه من ان ينشأ عليه شيئاً من كلمهم للثقل الذي يوجب الانتقال من الكسر الى الضم . وقرر الباحثون عن اسرار اللغة ان الالفاظ تختلف بطبائعها وهيئاتها مثل اختلافها بالصلافة والرخاوة والفك والادغام والحركة والسكون ولم يصرف واضح العربية نظره عن هذه الوجوه ولاحظ في كثير من الالفاظ المناسبة بينها وبين ما يدخل في قياسها وان شئت مثالا يضرب على شاكلة ما قرروه فانظر الى علامة النسب فتجدها ياء شددت للمبالغة في وصف الاتساع ونلويا الى شدة رابطة المنسوب بالمنسوب اليه فاذا استعملت في نسبة الشخص الى عشيرته مثلاً كان تشديدها كالمهاز لتحريك غيرته عليهم او تنبيه عواطفهم للاقبال عليه .

## حكمة تراكيبها

من يرجع الى حال نفسه عند القاء العبارة يشعر بأنه لا يحرك بها لسانه الا بعد ان يتصور معانيها المفردة ويضم بعضها الى بعض بروابط النسب الاسنادية او التقييدية في ذهنه فيأخذ كل معنى من جهة التقديم والتأخير رتبة في النفس يستحقها بطبعه كالفاعل يخطر في البال قبل المفعول والموصوف يجري على المخيلة قبل صفة . وقد يعرض لبعض المعاني حال ينقله عن مرتبته الطبيعية ويعطيه في نفس المتكلم منزلة ثانية كالاهتمام بالمفعول به يقتضي تقديمه على الفعل .

واذا تبين هذا فسنرجع اليه في وصف العبارة بحسن البيان ان تكون الفاظها مؤلفة على حسب ترتب معانيها في النفس سواء كان ذلك الترتب مما دعت اليه طبيعتها او اقتضته الاحوال العارضة ومن افكر في تأليف الكلام العربي بالنظر الى تقديم اجزائه وتأخيرها وجد معتدا على رعاية هذه القاعدة .

ترتيب الكلم على ثلاثة اضرب احدها ما عينه الواضع وحكم به على سبيل الوجوب فيبعد مخالفته مخطئا ويخرج الكلام الخالي من مراعاته عن الاسلوب العربي كتأخر التمييز عن المميز والمضاف اليه عن المضاف ثانيها ما عينه الواضع ايضا ولكنه قضى به على وجه الاصل واعتبار ما هو الاولى ولا تخرج العبارة بخالفته عن حدود العربية كتقديم اسم من صدر منه الفعل على اسم الذات الواقع عليها والبحث عن اسرار ما كان من قبيل هذين الضريين مبثوثا في مدارج علم النحو ثالثها ما لا يقتضيه الوضع على التعيين وجعل امره دائرا على رعاية ما يناسب المقام وتعيينه بحسب التراكيب المخصوصة موكل الى المعية

الفصحى نهاية الكلمات فيبتر السامع الحرف الذي هو متبني كلمة من الحرف الذي هو بداية لكلمة اخرى . والثلاثي يتبني فيه المتكلم بحرف ويعتمد على ثان ثم ينتهي بحرف آخر فيكون في آلة النطق امكن ويساعده على ان ينحو في هيئة خطابه نحو المتانة والانسجام قال الباقلائي ولضيق ما سوى كلام العرب او لخروجه عن الاعتدال يتكرر في بعض الالسنه الحرف الواحد في الكلمة الواحدة والكلمات المختلفة كثيرا نحو تكرر الطاء والسين في لسان يونان ونحو الحروف الكثيرة التي هي اسم لشيء واحد في لسان الترك ولذلك لا يسكن ان ينظم من الشعر في تلك الالسنه على الاعاريض التي تسكن في اللغة العربية . ولشدة محافظتهم على الاعتدال في الكلم يسقطون شيئاً من حروفها اذا عرض لها طول في بعض تصاريفها كحذفهم لآخر الاسم الخماسي في التصغير نحو سفيرجل اذا ارادوا تصغيره يقولون سفيرج وكذلك يفعلون في جمعه فيقولون سفارجل ثم انك لا تجدهم يجمعون في حشو الكلمة بين ساكنين لما ينشأ عن اجتماع الساكنين من البطء في التلفظ بها ولا يوالون في اللفظة الواحدة بين اربع احرف متحركة حذرا من الاستعجال الحاصل من كثرة الحركات المتوالية ويزيدك بصيرة بهذا اهبالهم للاوزان التي يتعسر النطق بها نحو فعل بكسر الفاء وضم العين رفضوه من ان ينشأ عليه شيئاً من كلمهم للثقل الذي يوجب الانتقال من الكسر الى الضم . وقرر الباحثون عن اسرار اللغة ان الالفاظ تختلف بطبائعها وهيئاتها مثل اختلافها بالصلافة والرخاوة والفك والادغام والحركة والسكون ولم يصرف واضح العربية نظره عن هذه الوجوه ولاحظ في كثير من الالفاظ المناسبة بينها وبين ما يدخل في قياسها وان شئت مثالا يضرب على شاكلة ما قرروه فانظر الى علامة النسب فتجدها ياء شددت للمبالغة في وصف الاتساع ونلويا الى شدة رابطة المنسوب بالمنسوب اليه فاذا استعملت في نسبة الشخص الى عشيرته مثلاً كان تشديدها كالمهاز لتحريك غيرته عليهم او تنبيه عواطفهم للاقبال عليه .

## حكمة تراكيبها

من يرجع الى حال نفسه عند القاء العبارة يشعر بأنه لا يحرك بها لسانه الا بعد ان يتصور معانيها المفردة ويضم بعضها الى بعض بروابط النسب الاسنادية او التقييدية في ذهنه فيأخذ كل معنى من جهة التقديم والتأخير رتبة في النفس يستحقها بطبعه كالفاعل يخطر في البال قبل المفعول والموصوف يجري على المخيلة قبل صفته . وقد يعرض لبعض المعاني حال ينقله عن مرتبته الطبيعية ويعطيه في نفس المتكلم منزلة ثانية كالاهتمام بالمفعول به يقتضي تقديمه على الفعل .

واذا تبين هذا فسنرجع اليه في وصف العبارة بحسن البيان ان تكون الفاظها مؤلفة على حسب ترتب معانيها في النفس سواء كان ذلك الترتب مما دعت اليه طبيعتها او اقتضته الاحوال العارضة ومن افكر في تأليف الكلام العربي بالنظر الى تقديم اجزائه وتأخيرها وجد معتدا على رعاية هذه القاعدة .

ترتيب الكلم على ثلاثة اضرب احدها ما عينه الواضع وحكم به على سبيل الوجوب فيبعد مخالفته مخطئا ويخرج الكلام الخالي من مراعاته عن الاسلوب العربي كتأخر التمييز عن المميز والمضاف اليه عن المضاف ثانيها ما عينه الواضع ايضا ولكنه قضى به على وجه الاصلية واعتبار ما هو الاولى ولا تخرج العبارة بخالفته عن حدود العربية كتقديم اسم من صدر منه الفعل على اسم الذات الواقع عليها والبحث عن اسرار ما كان من قبيل هذين الضريين مبثوثة في مدارج علم النحو ثالثها ما لا يقتضيه الوضع على التعيين وجعل امره دائرا على رعاية ما يناسب المقام وتعيينه بحسب التراكيب المخصوصة موكل الى المعية

المتكلم وحسن تصرفه كتقديم المفعول على الفعل لافادة اختصاصه به  
وعدم تعلقه بغيره والبحث في هذا القسم ووجوه المناسبة مندرج في  
موضوع علم البيان .

وكان من حق الالفاظ والجمل التي تناسبت معانيها وتعلق بعضها  
ببعض ان يلائم بينها في السبك ولا يفرق بينها في التأليف هذا هو  
الاصل الذي بنيت عليه العربية الا انهم لم يفعلوا في ذلك لثلا يوقعوا  
الستهم في حرج فأباحوا الفصل في مواضع لا يؤثر فيها الفصل تعقيدا .  
ولا يختل به فهم المعنى وعملوا به في موارد الجمل الاعراضية على وجه  
الزينة وشبهوا ما بلغ الغاية في الحسن والقبول بحشو اللوزينخ .

ثم نظر العرب الى الجمل تستقل كل واحدة منها بنفسها فوجدوها  
تارة تتناسب ويتشبه بعضها ببعض من جهة المعنى فليس من الحكمة  
وجوده التصرف ان تلقى مثورة لا يراعى فيها جانب المعنى وتستأنف  
واحدة بعد أخرى فأعملوا حروف العطف وسائط في وصل الجمل ونظمتها  
في سمط المناسبة لتكون اجزاء الكلام متماسكة .

وتارة تنقطع الجملة الثانية عن الجملة قبلها ولا يتصل حديثها  
بحديثها سوى انه اتفق الجمع بينهما في الاخبار وفي هذا الموضع يجب  
الفصل بين الجملتين فلو ضم المتكلم الجملة الاخيرة الى الجملة السابقة  
بعاطف كان بنزلة من عند الى جواهر غير متناسبة في المقدار ولا يشبه  
بعضها بعضا في الشكل وركبها في نظام واحد .

ودعاهم اللطف ورعاية الادب في الخطاب الى الاغضاء عن شرط  
المناسبة فادمجوا حرف العطف بين جملتين ليس بينهما صلة مناسبة  
اذا كرهوا ان يسبق الى ظن السامع خلاف ما يراد منهما لولا واسطة  
حرف العطف كقولهم لا وايدك الله .

فوضع الفصل والوصل بين الجمل على هذا الوجه وبناء حكمهما  
على اعتبار المناسبة وما يقتضيه ادب الخطاب مما يوضع في ميزان العربية  
وبعد من دلائل الحكمة في وضع اساليها . ويظهر مما ذكر الجاحظ  
في كتاب البيان والتبيين « ان الفارسي سئل فقل له ما البلاغة فقال  
معرفة الفصل والوصل » ان للغة الفارسية تعلقا بهذا الباب .

\* \* \*



المتكلم وحسن تصرفه كتقديم المفعول على الفعل لافادة اختصاصه به  
وعدم تعلقه بغيره والبحث في هذا القسم ووجوه المناسبة مندرج في  
موضوع علم البيان .

وكان من حق الالفاظ والجمل التي تناسبت معانيها وتعلق بعضها  
ببعض ان يلائم بينها في السبك ولا يفرق بينها في التأليف هذا هو  
الاصل الذي بنيت عليه العربية الا انهم لم يفعلوا في ذلك لثلا يوقعوا  
الستهم في حرج فأباحوا الفصل في مواضع لا يؤثر فيها الفصل تعقيدا .  
ولا يختل به فهم المعنى وعملوا به في موارد الجمل الاعراضية على وجه  
الزينة وشبهوا ما بلغ الغاية في الحسن والقبول بحشو اللوزينخ .

ثم نظر العرب الى الجمل تستقل كل واحدة منها بنفسها فوجدوها  
تارة تتناسب ويتشبه بعضها ببعض من جهة المعنى فليس من الحكمة  
وجوده التصرف ان تلقى مثورة لا يراعى فيها جانب المعنى وتستأنف  
واحدة بعد أخرى فأعملوا حروف العطف وسائط في وصل الجمل ونظمتها  
في سمط المناسبة لتكون اجزاء الكلام متماسكة .

وتارة تنقطع الجملة الثانية عن الجملة قبلها ولا يتصل حديثها  
بحديثها سوى انه اتفق الجمع بينهما في الاخبار وفي هذا الموضع يجب  
الفصل بين الجملتين فلو ضم المتكلم الجملة الاخيرة الى الجملة السابقة  
بعاطف كان بنزلة من عند الى جواهر غير متناسبة في المقدار ولا يشبه  
بعضها بعضا في الشكل وركبها في نظام واحد .

ودعاهم اللطف ورعاية الادب في الخطاب الى الاغضاء عن شرط  
المناسبة فادمجوا حرف العطف بين جملتين ليس بينهما صلة مناسبة  
اذا كرهوا ان يسبق الى ظن السامع خلاف ما يراد منهما لولا واسطة  
حرف العطف كقولهم لا وايدك الله .

فوضع الفصل والوصل بين الجمل على هذا الوجه وبناء حكمهما  
على اعتبار المناسبة وما يقتضيه ادب الخطاب مما يوضع في ميزان العربية  
وبعد من دلائل الحكمة في وضع اساليها . ويظهر مما ذكر الجاحظ  
في كتاب البيان والتبيين « ان الفارسي سئل فقل له ما البلاغة فقال  
معرفة الفصل والوصل » ان للغة الفارسية تعلقا بهذا الباب .

\* \* \*

## تعدد وجه دلالتها

من المقرر ان الالفاظ لم توضع لافادة معانيها في انفسها ضرورة ان المخاطب يتصورها ويعرفها من حين علمه بالوضع وانما وضعت لافادة النسب والربط بين موضوعاتها على وجه الثبوت او السلب فلا دلالة للالفاظ على شيء قبل تركيبها وارتباطها ببيئاتها الصحيحة .  
وللالفاظ العربية اذا ركبت دلالتان احدهما تصور مفردات على وجه النسبة بينهما واسناد بعضها الى بعض كدلالة قولك ( اكرمت زيدا العالم اجلالا ) على معنى صدور الاكرام منك وتعلقه بزيد الموصوف بالعلم لعله باعثة على اكرامه هي الاجلال والدلالة على هذه المعاني تشترك فيها جميع الالسنه وهي الداعي الاول الى وضع اللغات ويسكن بالنسبة اليها نقل الكلام العربي الى لغة اخرى مع الاطالة بجميع ما يراد منه ما لم يكن صالحا لعدة معان لم يتحقق المراد في واحد منها كما يفعله البليغ بقصد الاجمال على السامع لغرض يستدعيه المقام .  
( ثانيها ) الدلالة على معان زائدة على المعاني الاصلية من احوال ترجع الى المتكلم او المخاطب او المتحدث في شأنه او حال الفعل المخبر به وغير ذلك كدلالة الحذف لشيء من اجزاء الكلام على ضجر المتكلم وسأتمه ودلالة تأكيد الجملة بالقسم على ان المخاطب ينكر مضمونها ومن هذا ايراد المسند اليه نكرة للدلالة على تعظيمه وتقديم الفعل على المفعول مثلا لاهتمام المخبر بشأنه .

وهذه المعاني الزوائد تعتبر في صورة الكلام بمنزلة الروح تسري في الجسد فتحدث فيه منظرا بهيجا وعلى حسب رعايتها تتفاضل العبارات في مقام البلاغة قال الباقلاني ان كثيرا من المسلمين قد عرفوا تلك الالسنه

وهم من اهل البراعة فيها وفي العربية وقفوا على انه ليس يقع فيها من التفاضل والنصاحة ما يقع في العربية .

ومن قصد الى ترجمة كلام عربي ونقله الى لغة اخرى لا يمكنه تأدية ما اشتمل عليه من هذه المعاني الثواني والافصاح بها أثناء حكايته لمعانيه الاصلية ومع هذا لم يمنع اهل الاسلام ترجمة القرآن واجصوا على جواز ترجمته لافادة ما ظهر من معانيه الاصلية لمن لا قدرة له على فهم العربية نقل الاجماع على ذلك ابو اسحاق الشافعي في موافقته فيما نقل الى بعض الممارين بموت العربية من ( ان ترجمة احدي سور القرآن الى لغة اخرى مستوع عند المسلمين ) غير مطابق للحقيقة بل اجاز بعض الائمة ترجمته الى الفارسية والقراءة بها عند العجز عن العربية ولو في حال الصلاة .

ومن الآيات ما يحتمل باعتبار معانيه الاصلية عدة وجوه ولا يمكن نقله الى لغة اخرى بحاله فاذا اعتمد المترجم على احد الوجوه لم تكن الترجمة قرآنا بالمعنى اذ يحتمل ان لا يكون مطابقا للمراد من كلام الله تعالى ومثل هذا لا ينبغي أن يتقل الا على وجه التفسير والبيان كأن يذكر المترجم الآية بلفظها العربي ويأخذ بعد ذلك في بيانها باللسان الآخر وصرح الغزالي في كتاب ( الجامع العوام ) بحرمة ترجمة الآيات المتشابهات واستبدل على ذلك بأن من الالفاظ العربية ما لا يوجد لها فارسية تطابقها ومنها يوجد لها فارسية تطابقها ولكن ما جرت عادة الفرس باستعارتها للمعاني التي جرت عادة العرب باستعارتها منها ومنها ما يكون مشتركا في العربية ولا يكون في العجمية كذلك ومثل الفارسية غيرها من لغات الاعاجم .

\* \* \*

## تعدد وجه دلالتها

من المقرر ان الالفاظ لم توضع لافادة معانيها في انفسها ضرورة ان المخاطب يتصورها ويعرفها من حين علمه بالوضع وانما وضعت لافادة النسب والربط بين موضوعاتها على وجه الثبوت او السلب فلا دلالة للالفاظ على شيء قبل تركيبها وارتباطها ببيئاتها الصحيحة .  
وللالفاظ العربية اذا ركبت دلالتان احدهما تصور مفردات على وجه النسبة بينهما واسناد بعضها الى بعض كدلالة قولك ( اكرمت زيدا العالم اجلالا ) على معنى صدور الاكرام منك وتعلقه بزيد الموصوف بالعلم لعله باعثة على اكرامه هي الاجلال والدلالة على هذه المعاني تشترك فيها جميع الالسنه وهي الداعي الاول الى وضع اللغات ويسكن بالنسبة اليها نقل الكلام العربي الى لغة اخرى مع الاطالة بجميع ما يراد منه ما لم يكن صالحا لعدة معان لم يتحقق المراد في واحد منها كما يفعله البليغ بقصد الاجمال على السامع لغرض يستدعيه المقام .  
( ثانيها ) الدلالة على معان زائدة على المعاني الاصلية من احوال ترجع الى المتكلم او المخاطب او المتحدث في شأنه او حال الفعل المخبر به وغير ذلك كدلالة الحذف لشيء من اجزاء الكلام على ضجر المتكلم وسأتمه ودلالة تأكيد الجملة بالقسم على ان المخاطب ينكر مضمونها ومن هذا ايراد المسند اليه نكرة للدلالة على تعظيمه وتقديم الفعل على المفعول مثلا لاهتمام المخبر بشأنه .

وهذه المعاني الزوائد تعتبر في صورة الكلام بمنزلة الروح تسري في الجسد فتحدث فيه منظرا بهيجا وعلى حسب رعايتها تتفاضل العبارات في مقام البلاغة قال الباقلاني ان كثيرا من المسلمين قد عرفوا تلك الالسنه

وهم من اهل البراعة فيها وفي العربية وقفوا على انه ليس يقع فيها من التفاضل والنصاحة ما يقع في العربية .

ومن قصد الى ترجمة كلام عربي ونقله الى لغة اخرى لا يمكنه تأدية ما اشتمل عليه من هذه المعاني الثواني والافصاح بها أثناء حكايته لمعانيه الاصلية ومع هذا لم يمنع اهل الاسلام ترجمة القرآن واجصوا على جواز ترجمته لافادة ما ظهر من معانيه الاصلية لمن لا قدرة له على فهم العربية نقل الاجماع على ذلك ابو اسحاق الشافعي في موافقته فيما نقل الى بعض السامعين بموت العربية من ( ان ترجمة احدي سور القرآن الى لغة اخرى مستوع عند المسلمين ) غير مطابق للحقيقة بل اجاز بعض الائمة ترجمته الى الفارسية والقراءة بها عند العجز عن العربية ولو في حال الصلاة .

ومن الآيات ما يحتمل باعتبار معانيه الاصلية عدة وجوه ولا يمكن نقله الى لغة اخرى بحاله فاذا اعتمد المترجم على احد الوجوه لم تكن الترجمة قرآنا بالمعنى اذ يحتمل ان لا يكون مطابقا للمراد من كلام الله تعالى ومثل هذا لا ينبغي أن يتقل الا على وجه التفسير والبيان كأن يذكر المترجم الآية بلفظها العربي ويأخذ بعد ذلك في بيانها باللسان الآخر وصرح الغزالي في كتاب ( الجامع العوام ) بحرمة ترجمة الآيات المتشابهات واستبدل على ذلك بأن من الالفاظ العربية ما لا يوجد لها فارسية تطابقها ومنها يوجد لها فارسية تطابقها ولكن ما جرت عادة الفرس باستعارتها للمعاني التي جرت عادة العرب باستعارتها منها ومنها ما يكون مشتركا في العربية ولا يكون في العجمية كذلك ومثل الفارسية غيرها من لغات الاعاجم .

\* \* \*

## تعدد اساليبها

ما يشهد بارتقاء اللغة وسعة غايتها في البيان تعدد اساليبها وكثرة طرق افادتها فان العبارات اذا اختلفت في اساليبها تغير ما تصوره في نفوس المخاطبين من المعاني وان كان الغرض واحدا فصورة المعنى الذي يستفاد بطريق المجاز او الكناية يغير الصورة التي تؤدي بلفظ الحقيقة او القول الصريح بل الصورة التي يرسمها قولك زيد كريم كريم الطبع غير الصورة التي ينقشها قولك زيد ذو طبع كريم وان اتحد اصل المراد من المثالين وهو اثبات الكرم لطبع زيد ولولا ان العبارات الواردة على غرض واحد مختلفة في صور معانيها لم يظهر التفاوت والتسابق بينها في حلبة البيان .

واذا قويت عارضة المتكلم في العربية امكنه ان يتصرف في العرض الواحد ويفرغه في اساليب مختلفة كان يلقيه في صورة تكلم او خطاب او غيبة يطابق به الحقيقة او يسلك به خلاف الظاهر على وجه الالتفات او التجريد او ينشئ الطلب في صيغة الخبر او يحكي الخبر في صورة الانشاء او يدخل بعض كلمات في نظم الجملة ليتقوى به نجوا او يفيد قيما تتوفر به جزالة معناها وتارة يأتي بالالفاظ مساوية للمعنى المراد ويفصلها على مقدار الحاجة وربما كان اسقاطه لبعض الجملة اوقع في النفس وأبعد عن اللغو فيحذفه وينبه على مكانه . ويعبر بلفظ مفرد ان شاء او مركب نحو سبقه ووصل قبله والمفرد اما مجرد من حرف الجر او موصول به نحو اخرجته وخرجت به او يأتي بالمراد في سياق النفي او الايجاب نحو لم يشح بالتعليم وسعت نفسه به او يعبر عن الشيء وصفته بمركب اضافي او

يركبها على قياس التمتع مع منعوته نحو يعجبني كبر همتك أو همتك الكبرى ثم ان العاذق في عمل التشيل هو الذي يشل لك الحزين المتضاحك والمتبشر المتباكي كذلك الفصيح يبرز لك الجذ في صورة الهزل او يكسو الهزل بلباس من الجذ ويلقي المدح في قالب الذم ويسوق الذم في معرض المديح كتوليم ( ارانيه الله أغر محجلا ) أي مخلوق الراس مقيدا وقد ينحو نحو البراعة في الصناعة واظهار القدرة على التألق في تأليف الكلام فيشحنه بضروب الاستعارات وفنون التشايب وغيرها من محاسن البيان التي لا يحتملها الا الخاصة من الادباء كما فعل الحريري في مقاماته أو يتخير ما كانت ألفاظه صريحة ومعانيه واضحة يسهل مأخذها على كل من له الملم باللغة وذهن حاضر في الجملة الى غير ذلك من وجوه الاختلاف وطرق التعبير البالغة الى غاية يقف دونها البيان .

ومن تنوع الاساليب الى ما يفوق حد الوصف اخذ كل شاعر وكاتب طريقة يعرف بها نظمه او تحريره حتى اذا تلبت قصيدة لشاعر او رسالة الكاتب لا تعلم نسبتها اليه وكنت عارفا بطريقته لم يشبه عليك انها من انشائه . يؤيد لكم هذا ان خلف الاحمر كان يعمل الشعر على السنة الفحول من القدماء فيشبه كل شعر بقوله شعر من يصطنعه عليه ويقال ان القصيدة المنسوبة الى الشنفرى التي اولها :

اقبوا بني امي صدور مطيكم فاني الى قوم سواكم لا ميل

هي له وقال انا وضعت القصيدة التي اولها :

خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاج واخرى تعلك اللجما

ونسبتا الى النابغة وروي ان الفرزدق انتحل بيتا من شعر جرير

وقال هذا يشبه شعري .

واذا نبغ كاتب كالجاحظ او شاعر كالمعري وابتدع لنفسه اسلوبا

راق في نظر ابناء عصره أخذوا في محاكاته واقتدوا بالعمل على منواله

فتماثل تحريراتهم ويتقرر لهم اسلوب جديد .

## تعدد اساليبها

ما يشهد بارتقاء اللغة وسعة غايتها في البيان تعدد اساليبها وكثرة طرق افادتها فان العبارات اذا اختلفت في اساليبها تغير ما تصوره في نفوس المخاطبين من المعاني وان كان الغرض واحدا فصورة المعنى الذي يستفاد بطريق المجاز او الكناية يغير الصورة التي تؤدي بلفظ الحقيقة او القول الصريح بل الصورة التي يرسمها قولك زيد كريم كريم الطبع غير الصورة التي ينقشها قولك زيد ذو طبع كريم وان اتحد اصل المراد من المثالين وهو اثبات الكرم لطبع زيد ولولا ان العبارات الواردة على غرض واحد مختلفة في صور معانيها لم يظهر التفاوت والتسابق بينها في حلبة البيان .

واذا قويت عارضة المتكلم في العربية امكنه ان يتصرف في الغرض الواحد ويفرغه في اساليب مختلفة كان يلقيه في صورة تكلم او خطاب او غيبة يطابق به الحقيقة او يسلك به خلاف الظاهر على وجه الالتفات او التجريد او ينشئ الطلب في صيغة الخبر او يحكي الخبر في صورة الانشاء او يدخل بعض كلمات في نظم الجملة ليتقوى به نجوا او يفيد قيما تتوفر به جزالة معناها وتارة يأتي بالالفاظ مساوية للمعنى المراد ويفصلها على مقدار الحاجة وربما كان اسقاطه لبعض الجملة اوقع في النفس وأبعد عن اللغو فيحذفه وينبه على مكانه . ويعبر بلفظ مفرد ان شاء او مركب نحو سبقه ووصل قبله والمفرد اما مجرد من حرف الجر او موصول به نحو اخرجته وخرجت به او يأتي بالمراد في سياق النفي او الايجاب نحو لم يشح بالتعليم وسعت نفسه به او يعبر عن الشيء وصفته بمركب اضافي او

يركبهما على قياس التمتع مع منعوته نحو يعجبني كبر همتك أو همتك الكبرى ثم ان العاذق في عمل التشيل هو الذي يشل لك الحزين المتضاحك والمتبشر المتباكي كذلك الفصيح يبرز لك الجذ في صورة الهزل او يكسو الهزل بلباس من الجذ ويلقي المدح في قالب الذم ويسوق الذم في معرض المديح كتوليم ( ارايه الله أغر محجلا ) أي مخلوق الراس مقيدا وقد ينحو نحو البراعة في الصناعة واظهار القدرة على التألق في تأليف الكلام فيشحنه بضروب الاستعارات وفنون التشايب وغيرها من محاسن البيان التي لا يحتملها الا الخاصة من الادباء كما فعل الحريري في مقاماته أو يتخير ما كانت ألفاظه صريحة ومعانيه واضحة يسهل مأخذها على كل من له الملم باللغة وذهن حاضر في الجملة الى غير ذلك من وجوه الاختلاف وطرق التعبير البالغة الى غاية يقف دولها البيان .

ومن تنوع الاساليب الى ما يفوق حد الوصف اخذ كل شاعر وكاتب طريقة يعرف بها نظمه او تحريره حتى اذا تلبت قصيدة لشاعر او رسالة الكاتب لا تعلم نسبتها اليه وكنت عارفا بطريقته لم يشبه عليك انها من انشائه . يؤيد لكم هذا ان خلف الاحمر كان يعمل الشعر على السنة الفحول من القدماء فيشبه كل شعر بقوله شعر من يصطنعه عليه ويقال ان القصيدة المنسوبة الى الشنفرى التي اولها :

اقبوا بني امي صدور مطيكم فاني الى قوم سواكم لا ميل  
هي له وقال انا وضعت القصيدة التي اولها :

خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاج واخرى تعلك اللجما  
ونسبتا الى النابغة وروي ان الفرزدق انتحل بيتا من شعر جرير وقال هذا يشبه شعري .

واذا نبغ كاتب كالجاحظ او شاعر كالمعري وابتدع لنفسه اسلوبا راق في نظر ابناء عصره أخذوا في محاكاته واقتدوا بالعمل على منواله فتماثل تحريراتهم ويتقرر لهم اسلوب جديد .

ونقل الى المسامحوت العربية (ان اساليبها واقعة عند غاية لا تتجدد)  
ولم يصب المبلغ له ذلك شاكلة الصواب فان من ينظر في اساليب  
التحريرات الراقية اليوم يجد بينها وبين أساليب المتقدمين بونا  
شاسعا فلو جئت الى رجل تدرب على مطالعة هذه المحررات  
الحديثة وامليت عليه صحيفة من نسجها وهو لا يعرف من اين صدرت  
ولا متى نشأت عقل على البديهة جدتها ولم يرتب في انها من قبيل الصنع  
الذي ظهر به هؤلاء الكاتبون كما لا يشك في معرفة ما يتلى من زير  
الاولين ويدرك لأول نظرة انشاءها على الطراز العتيق . والناقد لاصناف  
الكلام يفرق بين الانشاء الحادث والعتيق وان كانت المعاني فيها متماثلة  
فلا يكن في ظنك ان الطريق المعرف للنشآت الجديدة هو ما تتضمنه  
من الاسماء المستحدثة او الافكار التي لم يعثر القدماء بشها والاساليب  
الخاصة بفرد او بأهل عصر مما يرجع في تمييزه الى الذوق وليس في  
طوق احد ان يضبط لك اسلوبا ابتدعه كاتب او شاعر بقواعد يدونها  
حتى يمكنك اذا عرفت ان تجري في تأليفك على نمطه بدون ان تتردد  
على محرراته بالنظر الجيد وتدع في حفظك شذورا منها بل صاحب  
الاسلوب نفسه ليس في طاعته سوى ان يتصور المعنى مجبلا او مفصلا  
ثم يطلق عليه العبارة بمقدار ما تصوره به من الاجمال او التفصيل فاذا  
وجد في امد التعبير حرجا وعدم التمام مع الذوق شعر حينئذ بأنه ذهب  
في غير منهجه المألوف ولا يسعه الا التصرف في القول بنحو تبديل الترتيب  
حتى يرده الى الاسلوب .

\* \* \*

## طرق اختصارها

من البين ان الالفاظ وضعت لتثقل المعاني القائمة بالذهن الى افهام  
السامعين لازينة في المنطق وحلية للالسنه كيف حضرت وهذا ما دعا  
الواضع اولا الى التقدير في وضعها واعتباره بمقدار الحاجة الى الافهام  
فاذا انفق في اللفظ القصير كفاية وغنى في الدلالة على المراد آثره في  
الوضع على ما هو ايسر منه حتى لا تسع في حديث مخاطبك الحكيم  
لاغية .

ثم ان عقول المخاطبين تتفاوت في الاستفادة من العبارات بالنظر الى  
سرعتها في الانتقال الى المعاني وبطئها ومن جهة قرب غايتها في الفهم  
وبعدها ورب خطاب يلقي الى الغبي فيراه ابتر عن الفائدة لا يشفي  
غليل المنتظر لتحصيلها ويوجه الى الالمعي فيسام لبعض كلمات او جمل  
تغنيه قوة الكلام وقرينة السياق عن ذكرها الصريح .

فانقضى تساير المخاطبين بالهطنة والعبادة ان لا يستمر البليغ في سائر  
عباراته على نسق واحد ويان لا يختلف وسيله ان يلاحظ حال المخاطب  
اولا ثم يزن العبارة بحسبها ولم يغب هذا المعنى عن العرب قراعوا جانبه  
واضافوا اليه في الاعتبار ان الانسان قد تدعوه الحاجة الى الحديث في  
شأن ويضيق به الوقت عن التوسع في البيان او يجد في نفسه ضجرا  
يقلل الكلام على لسانه فوضعوا في الاساس الذي بنيت عليه لغتهم  
قاعدة الاختصار ويجري في كلامهم على وجوه يرجع الفضل في بعضها  
الى حكمة الواضع ومنها ما تعود المزية فيه الى اقتدار المتكلم ولطف  
تصرفه .

روعت هذه القاعدة في كثير من المفردات حال وضعها كما وضعوا

ونقل الى المسامحوت العربية (ان اساليبها واقعة عند غاية لا تتجدد)  
ولم يصب المبلغ له ذلك شاكلة الصواب فان من ينظر في اساليب  
التحريرات الراقية اليوم يجد بينها وبين أساليب المتقدمين بونا  
شاسعا فلو جئت الى رجل تدرب على مطالعة هذه المحررات  
الحديثة وامليت عليه صحيفة من نسجها وهو لا يعرف من اين صدرت  
ولا متى نشأت عقل على البديهة جدتها ولم يرتب في انها من قبيل الصنع  
الذي ظهر به هؤلاء الكاتبون كما لا يشك في معرفة ما يتلى من زير  
الاولين ويدرك لأول نظرة انشاءها على الطراز العتيق . والناقد لاصناف  
الكلام يفرق بين الانشاء الحادث والعتيق وان كانت المعاني فيها متماثلة  
فلا يكن في ظنك ان الطريق المعرف للنشآت الجديدة هو ما تتضمنه  
من الاسماء المستحدثة او الافكار التي لم يعثر القدماء بشها والاساليب  
الخاصة بفرد او بأهل عصر مما يرجع في تمييزه الى الذوق وليس في  
طوق احد ان يضبط لك اسلوبا ابتدعه كاتب او شاعر بقواعد يدونها  
حتى يمكنك اذا عرفت ان تجري في تأليفك على نمطه بدون ان تتردد  
على محرراته بالنظر الجيد وتدع في حفظك شذورا منها بل صاحب  
الاسلوب نفسه ليس في طاعته سوى ان يتصور المعنى مجبلا او مفصلا  
ثم يطلق عليه العبارة بمقدار ما تصوره به من الاجمال او التفصيل فاذا  
وجد في امد التعبير حرجا وعدم التمام مع الذوق شعر حينئذ بأنه ذهب  
في غير منهجه المألوف ولا يسعه الا التصرف في القول بنحو تبديل الترتيب  
حتى يرده الى الاسلوب .

\* \* \*

## طرق اختصارها

من البين ان الالفاظ وضعت لتثقل المعاني القائمة بالذهن الى افهام  
السامعين لازينة في المنطق وحلية للالسنه كيف حضرت وهذا ما دعا  
الواضع اولا الى التقدير في وضعها واعتباره بمقدار الحاجة الى الافهام  
فاذا انفق في اللفظ القصير كفاية وغنى في الدلالة على المراد آثره في  
الوضع على ما هو ايسر منه حتى لا تسع في حديث مخاطبك الحكيم  
لاغية .

ثم ان عقول المخاطبين تتفاوت في الاستفادة من العبارات بالنظر الى  
سرعتها في الانتقال الى المعاني وبطئها ومن جهة قرب غايتها في الفهم  
وبعدها ورب خطاب يلقي الى الغبي فيراه ابتر عن الفائدة لا يشفي  
غليل المنتظر لتحصيلها ويوجه الى الالمعي فيسام لبعض كلمات او جمل  
تغنيه قوة الكلام وقرينة السياق عن ذكرها الصريح .

فانقضى تساير المخاطبين بالهطنة والعباوة ان لا يستمر البليغ في سائر  
عباراته على نسق واحد ويان لا يختلف وسيله ان يلاحظ حال المخاطب  
اولا ثم يزن العبارة بحسبها ولم يغب هذا المعنى عن العرب قراعوا جانبه  
واضافوا اليه في الاعتبار ان الانسان قد تدعوه الحاجة الى الحديث في  
شأن ويضيق به الوقت عن التوسع في البيان او يجد في نفسه ضجرا  
يقلل الكلام على لسانه فوضعوا في الاساس الذي بنيت عليه لغتهم  
قاعدة الاختصار ويجري في كلامهم على وجوه يرجع الفضل في بعضها  
الى حكمة الواضع ومنها ما تعود المزية فيه الى اقتدار المتكلم ولطف  
تصرفه .

روعت هذه القاعدة في كثير من المفردات حال وضعها كما وضعوا

الفسائر لتتوب الاسماء الظاهرة واقاموا علامة التثنية والجمع بأنواعه مقام العاطف والمعطوف واستغنوا بتغيير الكلمة في التصغير عن وصف المسمى بالصغير بعد ذكر اسمه واعتبروا في وضع ادوات الشرط زيادة على التعليق للدلالة على جنس المعلق عليه من عاقل وغيره او مكان او زمان او حال فاكتفوا بنفس الاداة عن التصريح به من بعد وكذلك صنعوا في ادوات الاستفهام حين ادخلوا في مفهوماتها فضلا عن طلب الاعلام للدلالة على جنس المسؤول عنه فاذا علت بأن احدا عند المخاطب وقصدت الى استكشاف حاله لتعرفه بعينه فهنا لا تفيدك الهمزة في طلب تعيينه مثلما تفيدك كلمة ( من ) اذ يلزمك مع الهمزة ان تعد الناس مردا فردا حتى تذكر الشخص المسؤول عنه وربما لا يخطر على قلبك او كنت لا تعلم اسمه من قبل فتستمر في تجديد السؤال ازيد عندك او عمرو أو خالد وهو يجيبك بالنفي الى ان ينفد ما عندك من الاسماء ولا يحصل لك الجواب المطابق وليس على المخاطب ان يقول لك عندي بكر مثلا في جواب اعتدك زيد الخ وسبيله ان يجيبك بكلمة لا او نعم وكذلك القول في بقية ما يسأل عنه من مكان او زمان او حال او عدد .

ومن هذا النوع ضمير الفصل وادوات الاستثناء وكلمة انما فانك تجد في ضمن استعمالها جملة ثانية تخالف الجملة المنطوق بها في الايجاب او السلب وتقرب منها حروف العطف لاغنائها عن إعادة العامل ودلالاتها فوق ذلك على معان اخرى كمعنى الترتيب والتعقيب المستفاد من الفاء والترتيب والمهلة المستفاد من ثم .

وانظروا اليهم كيف خالفوا بين اواخر الكلم في هيأتها واجروها على نظام محدود فكانت اوقع في النفس وادعى للاعجاب لما فطرت عليه النفوس المتشورة من استعظام ما يكون مرتبا على نظمات مطردة ولو لم يجروها على قانوں ورموا بها كيف اتفق لقل العجب بها وقتدت من

مآثر فصاحة وجهها بديما ثم استشعروا حاجاتهم الى التفرقة بين معان ينبنى على تمايزها فهم المراد من الجملة كتمييز الفاعل والمفعول والمضاف اليه والمسند والمسند اليه وفي طوقهم ان يضعوا للدلالة على ذلك علامات غير احوال اواخر الكلم ولكن جنحوا الى طريقة الاختصار واكتفوا بها في التمييز بين تلك المعاني واعتسبوا في بعض الاحيان على دلالة التقديم والتأخير وقرائن الاحوال وزعم ابن خلدون ان الاعراب لا يوجد الا في لغة العرب قال واما غيرها من اللغات فكل معنى او حال لا بد له من الفاظ تخصه بالدلالة . وقد ثبت ان حكم الاعراب ما يوجد له أثر في اللغتين اليونانية والالمانية وان كانت العبرة به في لسان العرب ازيد وغنايتهم به اقوى . ثم ان العبارة المطابقة للمعنى المراد من نسبة امر لاخر تقتضي بطبيعتها ان تؤلف من ثلاثة الفاظ في الاقل واحد للمحكوم عليه وآخر للمحكوم به ولنظ ثاثة لافادة النسبة بينهما وربط احدهما بالآخر طبق ما هو المنقول عن اللغة الفارسية واللغة اليونانية فالمدال على النسبة عند الفرس لفظ است والموضوع لها في لغة اليونان لفظ استين ولكن العرب اقتصروا في تأدية ذلك المعنى على لفظين فقالوا زيد عالم واستغنوا عن الرابطة ببيانة وضع التراكيب وما يجرى في اواخر الكلم من علامات الاعراب ومن اللغات الراقية ما لا يتصرف مثل اللغة التركية ويدخل الصرف في العربية تيسر في اللفظة الواحدة ان تدل على معان مثل قولنا تعاربوا يدل بواسطة صيغته الخاصة على وقوع الحرب بين جماعة وطبيعة المعنى تقتضي ان لا يعتر عنه بأقل من اربع كلمات .

وينحتون من كلمتين فأكثر كلمة واحدة نحو سئل اذا قال سلام عليكم ودمعز اذا قال ادام الله عزك وقال ياقوت في معجم الادباء ان الشيخ ابا الفتح عثمان بن عيسى البلطي سأل الظهير الفارسي عما وقع في الفاظ العرب على مثال شحطت فقال هذا يسمى في كلام العرب المنحوت



الفسائر لتتوب الاسماء الظاهرة واقاموا علامة التثنية والجمع بأنواعه مقام العاطف والمعطوف واستغنوا بتغيير الكلمة في التصغير عن وصف المسمى بالصغير بعد ذكر اسمه واعتبروا في وضع ادوات الشرط زيادة على التعليق للدلالة على جنس المعلق عليه من عاقل وغيره او مكان او زمان او حال فاكتفوا بنفس الاداة عن التصريح به من بعد وكذلك صنعوا في ادوات الاستفهام حين ادخلوا في مفهوماتها فضلا عن طلب الاعلام للدلالة على جنس المسؤول عنه فاذا علت بأن احدا عند المخاطب وقصدت الى استكشاف حاله لتعرفه بعينه فهنا لا تفيدك الهمزة في طلب تعيينه مثلما تفيدك كلمة ( من ) اذ يلزمك مع الهمزة ان تعد الناس مردا فردا حتى تذكر الشخص المسؤول عنه وربما لا يخطر على قلبك او كنت لا تعلم اسمه من قبل فتستمر في تجديد السؤال ازيد عندك او عمرو أو خالد وهو يجيبك بالنفي الى ان ينفد ما عندك من الاسماء ولا يحصل لك الجواب المطابق وليس على المخاطب ان يقول لك عندي بكر مثلا في جواب اعتدك زيد الخ وسبيله ان يجيبك بكلمة لا او نعم وكذلك القول في بقية ما يسأل عنه من مكان او زمان او حال او عدد .

ومن هذا النوع ضمير الفصل وادوات الاستثناء وكلمة انما فانك تجد في ضمن استعمالها جملة ثانية تخالف الجملة المنطوق بها في الايجاب او السلب وتقرب منها حروف العطف لاغنائها عن إعادة العامل ودلالاتها فوق ذلك على معان اخرى كمعنى الترتيب والتعقيب المستفاد من الفاء والترتيب والمهلة المستفاد من ثم .

وانظروا اليهم كيف خالفوا بين اواخر الكلم في هيأتها واجروها على نظام محدود فكانت اوقع في النفس وادعى للاعجاب لما فطرت عليه النفوس المتشورة من استعظام ما يكون مرتبا على نظمات مطردة ولو لم يجروها على قانوں ورموا بها كيف اتفق لقل العجب بها وقتدت من

مآثر الفصاحة وجهها بديعا ثم استشعروا حاجاتهم الى التفرقة بين معان ينبغي على تمايزها فهم المراد من الجملة كتمييز الفاعل والمنعول والمضاف اليه والمسند والمسند اليه وفي طوقهم ان يضعوا للدلالة على ذلك علامات غير احوال اواخر الكلم ولكن جنحوا الى طريقة الاختصار واكتفوا بها في التمييز بين تلك المعاني واعتسبوا في بعض الاحيان على دلالة التقديم والتأخير وقرائن الاحوال وزعم ابن خلدون ان الاعراب لا يوجد الا في لغة العرب قال واما غيرها من اللغات فكل معنى او حال لا بد له من الفاظ تخصه بالدلالة . وقد ثبت ان حكم الاعراب ما يوجد له أثر في اللغتين اليونانية والالمانية وان كانت العبرة به في لسان العرب ازيد وغنايتهم به اقوى . ثم ان العبارة المطابقة للمعنى المراد من نسبة امر لاخر تقتضي بطبيعتها ان تؤلف من ثلاثة الفاظ في الاقل واحد للمحكوم عليه وآخر للمحكوم به ولنظ ثلث لا فائدة النسبة بينهما وربط احدهما بالآخر طبق ما هو المنقول عن اللغة الفارسية واللغة اليونانية فالمدال على النسبة عند الفرس لفظ است والموضوع لها في لغة اليونان لفظ استين ولكن العرب اقتصروا في تأدية ذلك المعنى على لفظين فقالوا زيد عالم واستغنوا عن الرابطة ببيان وضع التراكيب وما يجرى في اواخر الكلم من علامات الاعراب ومن اللغات الراقية ما لا يتصرف مثل اللغة التركية ويدخل الصرف في العربية تيسر في اللفظة الواحدة ان تدل على معان مثل قولنا تعاربوا يدل بواسطة صيغته الخاصة على وقوع الحرب بين جماعة وطبيعة المعنى تقتضي ان لا يعتر عنه بأقل من اربع كلمات .

وينحتون من كلمتين فأكثر كلمة واحدة نحو سئل اذا قال سلام عليكم ودمعز اذا قال ادام الله عزك وقال ياقوت في معجم الادباء ان الشيخ ابا الفتح عثمان بن عيسى البلطي سأل الظهير الفارسي عما وقع في الفاظ العرب على مثال شحطت فقال هذا يسمى في كلام العرب المنحوت

ومعناه ان الكلمة منحوتة من كلمتين كما ينحت النجار خشبتين ويجعلهما واحدة فتشطحط<sup>(١)</sup> منحوت من شق حطب فسأله الملقط ان يثبت له ما وقع من هذا المثال ليعول في معرفته عليه فأملأها عليه في نحو عشرين ورقة من حفظه . ولم يقف الناس في زمن الاسلام على ما سح منه عن العرب فقالوا في النسبة الى الشافعي وابي حنيفة شفعنتي ولا بعد النحت من خصائص العربية بل هو معروف في اللغات الافرنجية اتخذوه منبعاً يستندون منه اسماء ما يحدث من المعاني على مر الزمان فان جغرافيا مثلاً مأخوذة من جيه بمعنى ارض واغرافو بمعنى ارسى وتلكوب ( المنظار الفلكي ) من تيل أي بعيد وسكويو أي اختر وجيولوجيا من جيو بمعنى ارض ولوغوس بمعنى علم وتلغراف مشتق من تيل أي بعيد و اغرافو أي اكتب وتليفون من تيل أي بعيد وفون أي صوت وترامواي كلمة انكليزية من ترام بمعنى قضيب منبعج وويه بمعنى طريق الى غير ذلك من الاسماء المحدثه .

وشرع العرب سنة الحذف فيضمرون الكلمة والجملة فما فوقها وينهون على المحذوف بقرينة المقال او المقام . وحال الحذف من مقدار اللفظ الذي يستحقه المعنى كإبانة بعض اجزاء من خلقه الانسان والنقص في الخلقة منه ما يكون مكروها كقطع يد او لسان ومنه ما يستحب دائماً ولا يحسن في النظر سواء كتحليل الظفر وتقصير بعض الشعر وقد يتقارب النقص والبقاء على اصل الفطرة فيختلف الناس في ترجيح أحدهما واختياره بحسب الاشخاص والادواق كشجة تعرض في الوجه فتزيده حسناً وبعض انواع اللثغ يلذ في سماع اناس ويؤثرونه على الحرف المتسكن في مخرجه وكذلك الحذف يجري على هذا التقسيم منه معيب وهو ما اختلف به اداء المعنى المراد وفست به هياة الكلام ومنه

(١) الكش له قرنان او اربعة كل منهما كشق حط . (قاموس)

ما يدخل في سبيل الواجب وبعد الذكر مكانه خروجاً عن قانون العربية كحذف الفعل في باب التحذير التزموه عند تكرار المحذر منه او العطف عليه لان التحذير انما يقع حيث اشرف المخاطب على مهواة خطر او خيف عليه من الحصول في مكروه وهذا يوجب على المتكلم المبادرة لاستيفاء الكلام والاختصار على قدر ما يفهم المراد حذراً من طول الكلام على المخاطب حتى ينشأ المخوف منه قبل ان يأخذ في سبب النجاة وكذلك اوجبه على أنفسهم عند حث المخاطب واغرائه على طلب امر محبوب فان شدة الحرص على فوزه برغوب فيه وسياقه اليه تستدعي اختصار القول له ما امكن لئلا تفوته الفرصة قبل انقضائه ومن الحذف ما يدخل في حكم الجائز بحسب اصل الوضع ويقوض في ترجيحه واختياره عن الذكر الى نظر البليغ وما يقتضيه مقام تلك العبارة بخصوصها كالحذف مع القرائن الخفية لاختيار نهاية المخاطب والعلم بمقدار شعوره .

ونسع من كثير ان العربية لاتصلح في تعليم الجند وامرهم بالانتظام والاستعداد والهجوم واعمال السلاح بدعوى ان عباراتها الكافية للافهام في هذا الغرض لا تبلغ غاية الاختصار المطلوب في مواقع الحروب وهذه غفلة منهم عن وجه الحذف الذي اوجبه العربية في مثل هذه المقامات وعدم دراية بأن الكلم المستعملة لتنظيم حال الجيش عند الالام الاخرى انما دخل عليها الاختصار من باب الحذف والاضمار .

وسلك العرب في طلب الابعاز جهة اخرى سوى طريقة الحذف هي ان يطلقوا العبارة فتشتمل بمفهومها على معان جمة ولا تستطيع ان تضع يدك في حشوها او على موضع من جوانبها وتشير الى كلمة او جملة سقطت هناك ولكنك لو اخذت المعنى من حواشيه وافرغته في الفاظ تفصلها من عندك وتقدرها بالقياس على افهام الاوساط او العامة الذين لا يعقلون الا الصريح من القول لا تسع مجالها وكبرت عن طوق العبارة الاولى .

ومعناه ان الكلمة منحوتة من كلمتين كما ينحت النجار خشبتين ويجعلهما واحدة فتشطحط<sup>(١)</sup> منحوت من شق حطب فسأله الملقط ان يثبت له ما وقع من هذا المثال ليعول في معرفته عليه فأملأها عليه في نحو عشرين ورقة من حفظه . ولم يقف الناس في زمن الاسلام على ما سح منه عن العرب فقالوا في النسبة الى الشافعي وابي حنيفة شفعتني ولا بعد النحت من خصائص العربية بل هو معروف في اللغات الافرنجية اتخذوه منبعاً يستندون منه اسماء ما يحدث من المعاني على مر الزمان فان جغرافيا مثلاً مأخوذة من جيه بمعنى ارض واغرافو بمعنى ارسى وتلكوب ( المنظار الفلكي ) من تيل أي بعيد وسكويو أي اختر وجيولوجيا من جيو بمعنى ارض ولوغوس بمعنى علم وتلغراف مشتق من تيل أي بعيد و اغرافو أي اكتب وتليفون من تيل أي بعيد وفون أي صوت وترامواي كلمة انكليزية من ترام بمعنى قضيب منبعج وويه بمعنى طريق الى غير ذلك من الاسماء المحدثه .

وشرع العرب سنة الحذف فيضمرون الكلمة والجملة فما فوقها وينهون على المحذوف بقرينة المقال او المقام . وحال الحذف من مقدار اللفظ الذي يستحقه المعنى كإبانة بعض اجزاء من خلقه الانسان والنقص في الخلقة منه ما يكون مكروها كقطع يد او لسان ومنه ما يستحب دائماً ولا يحسن في النظر سواء كتقليم الظفر وتقصير بعض الشعر وقد يتقارب النقص والبقاء على اصل الفطرة فيختلف الناس في ترجيح أحدهما واختياره بحسب الاشخاص والادواق كشجة تعرض في الوجه فتزيده حسناً وبعض انواع اللثغ يلذ في سماع اناس ويؤثرونه على الحرف المتسكن في مخرجه وكذلك الحذف يجري على هذا التقسيم منه معيب وهو ما اختلف به اداء المعنى المراد وفست به هياة الكلام ومنه

(١) الكش له قرنان او اربعة كل منهما كشق حط . (قاموس)

ما يدخل في سبيل الواجب وبعد الذكر مكانه خروجاً عن قانون العربية كحذف الفعل في باب التحذير التزموه عند تكرار المحذر منه او العطف عليه لان التحذير انما يقع حيث اشرف المخاطب على مهواة خطر او خيف عليه من الحصول في مكروه وهذا يوجب على المتكلم المبادرة لاستيفاء الكلام والاختصار على قدر ما يفهم المراد حذراً من طول الكلام على المخاطب حتى ينشأ المخوف منه قبل ان يأخذ في سبب النجاة وكذلك اوجبه على أنفسهم عند حث المخاطب واغرائه على طلب امر محبوب فان شدة الحرص على فوزه برغوب فيه وسياقه اليه تستدعي اختصار القول له ما امكن لئلا تفوته الفرصة قبل انقضائه ومن الحذف ما يدخل في حكم الجائز بحسب اصل الوضع ويقوض في ترجيحه واختياره عن الذكر الى نظر البليغ وما يقتضيه مقام تلك العبارة بخصوصها كالحذف مع القرائن الخفية لاختيار نهاية المخاطب والعلم بمقدار شعوره .

ونسع من كثير ان العربية لاتصلح في تعليم الجند وامرهم بالانتظام والاستعداد والهجوم واعمال السلاح بدعوى ان عباراتها الكافية للافهام في هذا الغرض لا تبلغ غاية الاختصار المطلوب في مواقع الحروب وهذه غفلة منهم عن وجه الحذف الذي اوجبه العربية في مثل هذه المقامات وعدم دراية بأن الكلم المستعملة لتنظيم حال الجيش عند الالام الاخرى انما دخل عليها الاختصار من باب الحذف والاضمار .

وسلك العرب في طلب الایجاز جهة اخرى سوى طريقة الحذف هي ان يطلقوا العبارة فتشتمل بمفهومها على معان جمة ولا تستطيع ان تضع يدك في حشوها او على موضع من جوانبها وتشير الى كلمة او جملة سقطت هناك ولكنك لو اخذت المعنى من حواشيه وافرغته في الفاظ تفصلها من عندك وتقدرها بالقياس على افهام الاوساط او العامة الذين لا يعقلون الا الصريح من القول لا تسع مجالها وكبرت عن طوق العبارة الاولى .

## اتساع وضعها

تنقسم اللغات الى راقية وغير راقية فغير الراقية ما كانت موادها قليلة لا يسع التعبير بها اكثر ما تنس الحاجة اليه مثل اللغات الزنجية ولغة بعض سكان استراليا وهذه الاخيرة على ما نقل بعض الكتابين ناقصة جدا بحيث لا يسكنهم التفاهم بها الا مع اشارات حية والصي عندهم والمتخاطبون ليلا بمنزلة من في آذانهم وقر لا يكادون يفقهون حديثا والراقية ما غزرت مبانيها واتسعت طرق دلالتها فكانت موفية بتأدية المراد مع الاستغناء عن الاشارة وعدم الاعتماد على قرائن الاحوال في الاكثر مثل اللاتينية والفارسية والعربية .

تحتوي العربية على ما يقوم بسداد الحاجة من ابناء الكلم بل على ما تدعو اليه زيادة التحسين والتجوير فأنا نجد المعنى الواحد قد وضعت له الفاظ متعددة لتكثر وسائل التفاهم حتى لا تأخذ المتكلم حجة في اثناء الخطاب فاذا غاب عنه لفظ وسعه ان يأتي بمرادفه واذا تعسر عليه النطق بكلمة كالاتخ عدل عنها الى غيرها كما فعل واصل الغزالي حين كان لا يحسن النطق بحرف الراء فتركه في زوايا الاهمال ولولا المترادف ما امكنه ان ينبذ الراء من كلامه جملة .

وقد يضطره الحديث الى اعادة المعنى فلا يؤوده ان يعيده بغير اللفظ الذي عبر به اولا مثلما قال معاوية رضي الله عنه من لم يكن من بني عبد المطلب جوادا فهو دخيل ومن لم يكن من بني الزبير شجاعا فهو لزيق ومن لم يكن من ولد المغيرة تياها فهو سنيد فقال دخيل ثم قال لزيق ثم قال سنيد فخلص كلامه من كراهة التكرار وارتفع شأنه في الحسن درجة وبالمترادف استعان المعتمد ابن عباد ملك اشبيلية حين

وقف اثر جنازة ولده في محفل عظيم من الناس قاموا لتعزيتة واقتدر على ان يجيب كل واحد من المعزين بعبارة لم يعدها الى غيره مع كثرتهم وكونه في اسف شديد قال الباقلاني ويقول العارفون بالسنة الامم انهم لا يجدون في تلك السنة من الاسماء الموضوعات للشيء الواحد ما يعرفونه من اللغة العربية .

وتجد بعض اللغات خالية من علامة التمييز بين المذكر والمؤنث كاللغة الفارسية والتركية والانكليزية وميزت العرب المؤنث عن المذكر بوضع الالف في اسم او التاء في اسم وفعل كما فرقوا بينهما في الضائير والموصولات واسماء الاشارة .

ومن اللغات ما وضع خاليا مما يدل على العدد كاللغة الانكليزية فاللفظ الدال على المفرد هو الدال على غيره ومنها ما لا يوجد فيه سوى المفرد والتجمع كاللغة الفارسية وزادت العربية بما يدل على الاثنين فميزوه عن المفرد والتجمع بعلامة الالف او التاء وافردوه في وضع الضائير والموصولات واسماء الاشارة بأوضاع خاصة .

ومن خصائص هذه اللغة جمع التكسير وجمع الاسم الواحد على عدة أمثلة وهذا لا يشاركها فيه غيرها حتى اللغتان اللتان يجتمعان معها في اصل واحد العبرانية والسريانية ويوجد جمع التكسير في اللغة الجيزية من لغات بلاد الحبشة لانها تفرغت في الاصل عن العربية .

ولا نجد في بعض اللغات ادوات رابطة بين الافعال والذوات وهي الحروف مثل اللغة الصينية فيتكلفون في تأدية معنى في مثالا الى ما يرادف كلمة وسط ولها في العربية محل من الاعتبار ومدخل في الدلالة على المقصود حتى افردوها بعضهم بالتأليف وعدها ابن خلدون من خصائص العربية وقفاها عن غيرها وليس حكمه هذا بشامل لان الحروف توجد في لغات اخرى مثل اللاتينية وما تفرع عنها .

## اتساع وضعها

تنقسم اللغات الى راقية وغير راقية فغير الراقية ما كانت موادها قليلة لا يسع التعبير بها اكثر ما تنس الحاجة اليه مثل اللغات الزنجية ولغة بعض سكان استراليا وهذه الاخيرة على ما نقل بعض الكتابين ناقصة جدا بحيث لا يسكنهم التفاهم بها الا مع اشارات حية والصي عندهم والمتخاطبون ليلا بمنزلة من في آذانهم وقر لا يكادون يفقهون حديثا والراقية ما غزرت مبانيها واتسعت طرق دلالتها فكانت موفية بتأدية المراد مع الاستغناء عن الاشارة وعدم الاعتماد على قرائن الاحوال في الاكثر مثل اللاتينية والفارسية والعربية .

تحتوي العربية على ما يقوم بسداد الحاجة من ابناء الكلم بل على ما تدعو اليه زيادة التحسين والتجوير فأنا نجد المعنى الواحد قد وضعت له الفاظ متعددة لتكثر وسائل التفاهم حتى لا تأخذ المتكلم حجة في اثناء الخطاب فاذا غاب عنه لفظ وسعه ان يأتي بمرادفه واذا تعسر عليه النطق بكلمة كالاتخ عدل عنها الى غيرها كما فعل واصل الغزالي حين كان لا يحسن النطق بحرف الراء فتركه في زوايا الاهمال ولولا المترادف ما امكنه ان ينبذ الراء من كلامه جملة .

وقد يضطره الحديث الى اعادة المعنى فلا يؤوده ان يعيده بغير اللفظ الذي عبر به اولا مثلما قال معاوية رضي الله عنه من لم يكن من بني عبد المطلب جوادا فهو دخيل ومن لم يكن من بني الزبير شجاعا فهو لزيق ومن لم يكن من ولد المغيرة تياها فهو سنيد فقال دخيل ثم قال لزيق ثم قال سنيد فخلص كلامه من كراهة التكرار وارتفع شأنه في الحسن درجة وبالمترادف استعان المعتمد ابن عباد ملك اشبيلية حين

وقف اثر جنازة ولده في محفل عظيم من الناس قاموا لتعزيتة واقتدر على ان يجيب كل واحد من المعزين بعبارة لم يعدها الى غيره مع كثرتهم وكونه في اسف شديد قال الباقلاني ويقول العارفون بالسنة الامم انهم لا يجدون في تلك السنة من الاسماء الموضوعه للشيء الواحد ما يعرفونه من اللغة العربية .

وتجد بعض اللغات خالية من علامة التمييز بين المذكر والمؤنث كاللغة الفارسية والتركية والانكليزية وميزت العرب المؤنث عن المذكر بوضع الالف في اسم او التاء في اسم وفعل كما فرقوا بينهما في الضائر والموصولات واسماء الاشارة .

ومن اللغات ما وضع خاليا مما يدل على العدد كاللغة الانكليزية فاللفظ الدال على المفرد هو الدال على غيره ومنها ما لا يوجد فيه سوى المفرد والتجمع كاللغة الفارسية وزادت العربية بما يدل على الاثنين فميزوه عن المفرد والتجمع بعلامة الالف او التاء وافردوه في وضع الضائر والموصولات واسماء الاشارة بأوضاع خاصة .

ومن خصائص هذه اللغة جمع التكسير وجمع الاسم الواحد على عدة أمثلة وهذا لا يشاركها فيه غيرها حتى اللتان اللتان يجتمعان معها في اصل واحد العبرانية والسريانية ويوجد جمع التكسير في اللغة الجيزية من لغات بلاد الحبشة لانها تفرغت في الاصل عن العربية .

ولا نجد في بعض اللغات ادوات رابطة بين الافعال والذوات وهي الحروف مثل اللغة الصينية فيتكلفون في تأدية معنى في مثالا الى ما يرادف كلمة وسط ولها في العربية محل من الاعتبار ومدخل في الدلالة على المقصود حتى افردوها بعضهم بالتأليف وعدها ابن خلدون من خصائص العربية وقفاها عن غيرها وليس حكمه هذا بشامل لان الحروف توجد في لغات اخرى مثل اللاتينية وما تفرع عنها .

ويحتل الوضع العربي ان ينقل اللفظ عما وضع له اولاً ويستعمل في غيره على شرط المناسبة بين المعنى الاصلي والمعنى المقصود من اللفظ فيقال لغيت مثلاً ويراد نبات واسد ويراد شجاع وهذا ضرب من التوسع في الخطاب لانه زيد للنبات اسم هو الغيث وجعل للشجاع اسم آخر هو الاسد بل اسماء الغيث كلها صارت بهذه الوسيلة صالحة لان تطلق على النبات وجميع الالفاظ الموضوعه للاسد يصح استعمالها في الشجاع وترجع امثلة هذا النوع المسمى بالمجاز الى ضربين احدهما ما كانت علاقته غير المشابهة ويعرف بالمجاز المرسل وقد اخبر الشيخ عبد القاهر الجرجاني بأنه لا يوجد في غير اللغة العربية .

( ثانيهما ) ما كانت علاقته المشابهة ويختص باسم الاستعارة وهذا الضرب لا تختص به العربية بل يجري به العرف في غير اللغات الراقية أيضاً فان بعض سكان استراليا لا يجدون في لغتهم ما يفيد معنى صلب فاذا اضطروا الى وصف شيء بالصلاية قالوا حجر .

ويتميز هذان النوعان في الترجمة ايضاً فلو ابدل مترجم الغيث في قولنا رعيناً غيثاً باللفظ الموضوع للنبات في اللغة المنقول اليها لم يتغير المعنى وكان مؤدياً للكلام بحاله ولو انه ترجم بحراً في قولك رأيت بحراً يعطي الدنانير بلفظ يرادف كريماً ولم يعبر بالاسم الذي يوافق البحر في تلك اللغة لاخل بجانب المعنى ولم تكن الترجمة مطابقة وقد تجري العادة في لسان قوم باستعارة اسم شيء لآخر فيحسن موقعها من قلوبهم ولا يالفيها قوم في مجاري خطباتهم فتبرأ منها آساعهم وتفرها أذواقهم وبمثل هذا يظهر النقص في صورة المعنى المودي بلهجة لغة اذا نقل الى لغة أخرى .

ولاتساع العرب في كلامهم بهذه الوجوه المترادف وجميع التكسير

والمجاز وما يشاكلها من القلب اللفظي نحو جيد وجذب وورود الكلمة الواحدة على عدة أحوال مختلفة بزيادة بعض الاحرف وتقصها كاصبع واصبوع تمكنوا من بناء اشعارهم على هذه الاوزان المعتدلة والتزموا فيها القافية وروبوها بدون كلفة فجاءت محكمة في وضعها بديعة في نسجها قال ابو نصر القرابي ان الالسن العجيبة متى وجد فيها شعر مقفى فانما يرومون ان يحتشدوا فيه حذو العرب وليس ذلك موجودا في اشعارهم القديمة .

وتيسر للعرب بهذه الاسباب ايضاً ان يأخذوا بطريقة السجع يأتوا بالكلام قطعاً قطعاً ويلتزموا في كل كلمتين منه قافية وكان هذا النوع في زمن الجاهلية متداولاً بدون ان يتغلب على المرسل واكثر ما يستعمل عند اصحاب الكهانة فانهم كانوا يلتزمون به التزاماً ثم هجره الناس في صدر الاسلام هجراً جليلاً فلا يستعملونه الا اذا ارسلته السجية بدون تطلب وتصنع ثم اخذ في القرون الوسطى من العناية والخطوة ما لم يكن له في صدر الاسلام ولا في زمن الجاهلية فدرج الناس على سنته في خطاب الجمهور والتزمه الكتاب في مخاطبة السلطان الى الرعايا وكتبوا به بعض الرسائل العلمية وتغننت به الباعة في النداء على امتعتها .

وبالغ بعض البيانين في الرفع من شأنه حتى جعل تقديم الكلمة عن موضعها لصحة السجع او الفاصلة من وجوه البلاغة ونبه الباقلائي على عدم استقامة هذا الوجه بالنسبة الى الكتاب الحكيم لان صرف الكلمة عن مرتبتها في النظم لتوافق شيئاً من محاسن البديع نوع من التصنع الذي عابه علماء الفصاحة على المولدين ثم ان صحة السجع انما هي عذر يقيمونه لرفع الملامة في مخالفة ما يقتضيه السياق واذا ساعدتك نفسك على الاعتذار به في سجع او قافية من كلام البشر فلا

ويحتل الوضع العربي ان ينقل اللفظ عما وضع له اولاً ويستعمل في غيره على شرط المناسبة بين المعنى الاصلي والمعنى المقصود من اللفظ فيقال لغيت مثلاً ويراد نبات واسد ويراد شجاع وهذا ضرب من التوسع في الخطاب لانه زيد للنبات اسم هو الغيث وجعل للشجاع اسم آخر هو الاسد بل اسماء الغيث كلها صارت بهذه الوسيلة صالحة لان تطلق على النبات وجميع الالفاظ الموضوعه للاسد يصح استعمالها في الشجاع وترجع امثلة هذا النوع المسمى بالمجاز الى ضربين احدهما ما كانت علاقته غير المشابهة ويعرف بالمجاز المرسل وقد اخبر الشيخ عبد القاهر الجرجاني بأنه لا يوجد في غير اللغة العربية .

( ثانيهما ) ما كانت علاقته المشابهة ويختص باسم الاستعارة وهذا الضرب لا تختص به العربية بل يجري به العرف في غير اللغات الراقية أيضاً فان بعض سكان استراليا لا يجدون في لغتهم ما يفيد معنى صلب فاذا اضطروا الى وصف شيء بالصلاية قالوا حجر .

ويتميز هذان النوعان في الترجمة ايضاً فلو ابدل مترجم الغيث في قولنا رعيناً غيثاً باللفظ الموضوع للنبات في اللغة المنقول اليها لم يتغير المعنى وكان مؤدياً للكلام بحاله ولو انه ترجم بحراً في قولك رأيت بحراً يعطي الدنانير بلفظ يرادف كريماً ولم يعبر بالاسم الذي يوافق البحر في تلك اللغة لاخل بجانب المعنى ولم تكن الترجمة مطابقة وقد تجري العادة في لسان قوم باستعارة اسم شيء لآخر فيحسن موقعها من قلوبهم ولا يالفيها قوم في مجاري خطباتهم فتبرأ منها آساعهم وتفرها أذواقهم وبمثل هذا يظهر النقص في صورة المعنى المودي بلهجة لغة اذا نقل الى لغة أخرى .

ولاتساع العرب في كلامهم بهذه الوجوه المترادف وجميع التكسير

والمجاز وما يشاكلها من القلب اللفظي نحو جيد وجذب وورود الكلمة الواحدة على عدة أحوال مختلفة بزيادة بعض الاحرف وتقصها كاصبع واصبوع تمكنوا من بناء اشعارهم على هذه الاوزان المعتدلة والتزموا فيها القافية وروبوها بدون كلفة فجاءت محكمة في وضعها بديعة في نسجها قال ابو نصر القرابي ان الالسن العجيبة متى وجد فيها شعر مقفى فانما يرومون ان يحتشدوا فيه حذو العرب وليس ذلك موجودا في اشعارهم القديمة .

وتيسر للعرب بهذه الاسباب ايضاً ان يأخذوا بطريقة السجع يأتوا بالكلام قطعاً قطعاً ويلتزموا في كل كلمتين منه قافية وكان هذا النوع في زمن الجاهلية متداولاً بدون ان يتغلب على المرسل واكثر ما يستعمل عند اصحاب الكهانة فانهم كانوا يلتزمون به التزاماً ثم هجره الناس في صدر الاسلام هجراً جليلاً فلا يستعملونه الا اذا ارسلته السجية بدون تطلب وتصنع ثم اخذ في القرون الوسطى من العناية والخطوة ما لم يكن له في صدر الاسلام ولا في زمن الجاهلية فديرج الناس على سنته في خطاب الجمهور والتزمه الكتاب في مخاطبة السلطان الى الرعايا وكتبوا به بعض الرسائل العلمية وتغننت به الباعة في النداء على امتعتها .

وبالغ بعض البيانين في الرفع من شأنه حتى جعل تقديم الكلمة عن موضعها لصحة السجع او الفاصلة من وجوه البلاغة ونبه الباقلائي على عدم استقامة هذا الوجه بالنسبة الى الكتاب الحكيم لان صرف الكلمة عن مرتبتها في النظم لتوافق شيئاً من محاسن البديع نوع من التصنع الذي عابه علماء الفصاحة على المولدين ثم ان صحة السجع انما هي عذر يقيمونه لرفع الملامة في مخالفة ما يقتضيه السياق واذا ساعدتك نفسك على الاعتذار به في سجع او قافية من كلام البشر فلا

تسمح لك بتقريره في كتاب الله الذي لا يعجزه ان يضع كل كلمة في منزلتها التي يستدعيها حال المعنى مع سلامة الفاصلة .  
وادرك كثير من المحررين اليوم ان المرسل اوسع مذهبا في البيان فعدلوا الى طريقته في خطاب الجمهور الا اذا ساعدتهم الطبع على السجع بسهولة كغيره من محاسن البديع .

\* \* \*

## ابداع العرب في التشبيه

علم من صدر هذه المسامرة ان الباعث على التشبيه امر فطري وعمومي قصور العبارة عن ايضاح المراد لهذا لم يختص في اصل استعماله بالبلغاء من الناس وتناولته الاطفال في حجور امهاتهم وايضا لم تتميز به لغة دون اخرى بل فازت اللغات السافلة منه بنصيب فان بعض سكان استراليا لا يوجد عندهم ما يؤدي معنى مستدير فيقولون مثل القصر وجرى العرب في هذا المضمار الى الغاية القصوى ورموا في تشابيههم الى اغراض اخرى وراء البيان والايضاح منها القصد الى مدح المشبه وتزيينه في عين السامع لتنبسط نفسه اليه وتتقوى رغبتها فيه حيث حوكي بصورة راقية في حقيقتها او حسنة في وضعها ومما ينبىء عليه التشبيه الاهتمام بشأن المشبه به لان صانع التشبيه يلتفت اولا الى ما استودعه في مخيلته من الصور فتخطر على مفكرته وتتابع اليها على حسب تكررها على ذهنه وتوجه قلبه اليها فاذا ضرب مثلا عند الاستغناء عنه او اختاره دون غيره مع مساواته له في تحصيل الغرض اشعر بكثرة ملاسته له وتردده على فكره فلا غرو ان تستفيد من تشابيهه الرجل مكان همته والى اين تذهب نفسه في معالي الامور او اسافلها ومن الخطأ الذي يعرض للاديب هنا ان يجري في تشابيهه على ما يلابس خاطره ويسبق الى قريحته ولا يراعي في ضرب المثل حال المخاطبين وما هو معروف لديهم .

ثم انهم لم يقتصروا في المشبه به على حد ما تقع عليه العناية او تدركه القوة العاقلة من الحقائق الثابتة وتعدوا الى ما تقدره قوة الخيال



تسمح لك بتقريره في كتاب الله الذي لا يعجزه ان يضع كل كلمة في منزلتها التي يستدعيها حال المعنى مع سلامة الفاصلة .  
وادرك كثير من المحررين اليوم ان المرسل اوسع مذهبا في البيان فعدلوا الى طريقته في خطاب الجمهور الا اذا ساعدهم الطبع على السجع بسهولة كغيره من محاسن البديع .

\* \* \*

علم من صدر هذه المسامرة ان الباعث على التشبيه امر فطري وعمور قصور العبارة عن ايضاح المراد لهذا لم يختص في اصل استعماله بالبلغاء من الناس وتناولته الاطفال في حجور امهاتهم وايضا لم تتميز به لغة دون اخرى بل فازت اللغات السافلة منه بنصيب فان بعض سكان استراليا لا يوجد عندهم ما يؤدي معنى مستدير فيقولون مثل القسر وجرى العرب في هذا المضمار الى الغاية القصوى ورموا في تشابيههم الى اغراض اخرى وراء البيان والايضاح منها القصد الى مدح المشبه وتزيينه في عين السامع لتنبسط نفسه اليه وتتقوى رغبتها فيه حيث حوكي بصورة راقية في حقيقتها او حسنة في وضعها ومما ينبىء عليه التشبيه الاهتمام بشأن المشبه به لان صانع التشبيه يلتفت اولا الى ما استودعه في مخيلته من الصور فتخطر على مفكرته وتتابق اليها على حسب تكررها على ذهنه وتوجه قلبه اليها فاذا ضرب مثلا عند الاستغناء عنه او اختاره دون غيره مع مساواته له في تحصيل الغرض اشعر بكثرة ملابسته له وتردده على فكره فلا غرو ان تستفيد من تشابيهه الرجل مكان همته والى اين تذهب نفسه في معالي الامور او اسافلها ومن الخطأ الذي يعرض للاديب هنا ان يجري في تشابيهه على ما يلابس خاطره ويسبق الى قريحته ولا يراعي في ضرب المثل حال المخاطبين وما هو معروف لديهم .

ثم انهم لم يقتصروا في المشبه به على حد ما تقع عليه العناية او تدركه القوة العاقلة من الحقائق الثابتة وتعدوا الى ما تقدره قوة الخيال

من المعاني التي لم يتحقق لها اثر في الوجود . وراوا الفضل في التشبي  
البيسط غير كبير اذ لا مزية تظهر للشاعر في تشبيه الشجاع بالاسد  
والعزيمه بالسيف فترقوا في ذلك الى انتزاع الهياك المفصلة من المركبات  
في الواقع او بواسطة الخيال كشيبيهم الزرع تنخله شقائق النعمان  
وهو يمس امام الرياح بكثية لباسها اخضر قد انهزمت ومن بينها  
جرحي كسيت باثواب من الدماء ولولا قوة مداركهم ولطف تصرفها  
ما رأيت فئة كثيرة من الشعراء يتواردون على تشبيه شيء واحد فيسلك  
كل فرد منهم جهة لم يتعلق بها نظر غيره كما بلغوا في تشبيه الهلال الى  
ما يقارب السبعين وجها . منها قول شرف الدين بن الرمان :

كان الهلال نزيل الساء      وقد قارن الزهرة النيرة  
سوار لحناء من عسجد      على قفله وضعت جوهره

ومنها قول بدر الدين محمد بن مكي :

كان الشمس اذ غربت عريب      هوى في البحر او وافي مقامها  
فاتبعها الهلال لدى غروب      بزورقه يريد لها خلاصا

فيمكنك ان تنظر الى تشبيه الامة وما يضربونه من الامثال وتجعلها  
عنوانا على اضاءة عقولهم وشاهدا بالغاية التي تنفذ اليها بصائرهم فان  
المشبه به اذا كان تادر الحصول في الذهن او في ضنه تفصيل كثير  
صعب استطراده في غير موضع الحديث عنه ولا يتسكن من قلادة التمثيل  
به الى من كان له نظر واسع في تخييل المعاني القاصية وقوة فائقة في  
تأليفها مع ما يجانبها في شمل واحد . وكثيرا ما يصنع الادباء التشبيه  
على بساط المساجلة لمجرد الرياضة واظهار البراعة في الالتفات من معنى  
الى آخر وادخاله في نسق الحديث عن غيره بمناسبة لطيفة .  
فالادباء يختلفون في مراتب التشبيه ويتفاوتون في الغوص على لطائفه  
مثلا يختلف المصورون من اهل السياسة في تمثيل حال امة في سعادتها

او شقاؤها مثلا او حال دولة في اتحادها مع دولة اخرى او معارضتها  
ويتفاوتون فيما يضمنونه في ذلك التمثيل من النكت السياسية .  
ولم تكلفهم الاصابة في وجه الشبه والتحقيق فيه فدعاهم لطف  
الذوق في التمثيل الى التحفظ في موارد عما لا يلائم الغرض منه الا  
تري الاصمعي كيف عاب في مجلس الرشيد قول النابغة :

نظرت اليك بحاجة لم تقضها      نظر السقيم الى وجوه العود  
فان النابغة وان سدد الرمية الى وجه الشبه لكنه اوردته في صورة  
تقتضي تشبيه المحبوبة بالسقيم وذلك مما يتخلى ذوق الاديب عن قبوله  
وتظير هذا ان يمثل المصور السياسي امة في سعة رفاهيتها وسعادة  
حريتها في رسم صورةا كريمة المناظر تفرح بلباسها الفاخرة في رياض  
باسمة الازهار ويرمز الى روح الامن والاطمئنان باسطة اشعتها في  
صدورهم بانتظام سيرهم والسكينة في حركاتهم فهذا المثل كما رأيت  
مستوف للغرض الذي رسم من اجله لان السعداء بنعمة الحرية لا يجب  
ان تكون وجوههم مشرقة واعضاءهم متناسبة ولكن ما ارتكز في النفوس  
من اعظام الحرية وشدة الشغف بها يخيل اليها ان من لبسوا رداءها  
وتحلوا بزينتها لابد ان تلقى على وجوههم نظرة النعيم وتعلوها وضاعة  
لا يبصر الناظر معها الا حسنا فاذا شاهد انسان الاحرار في صور كريمة  
نقص اعجابه بالحرية او نازع المصور في عدم اتقانه لذلك التمثيل  
واتسع العرب في هذا الباب الى ان قال المبرد في الكامل لو قال قائل  
هو اكثر كلام العرب لم يعد . وتفننوا فيه على حسب توغلهم في  
الحضارة ومشاهدتهم للصور الغريبة ولا جرم ان يجد الناظر في تشبيه  
ادباء الامة ما يطلعه على نبذة من احوالهم المدنية فان كثيرا من الاشياء  
يتعالي الاديب عن الحديث في شأنها اذا ساقها اليك مساق التمثيل  
بها فمما يقرب معرفتك الى هياة لباس النساء في عهد ابن الرومي قوله  
يصف قوس الغمام :

من المعاني التي لم يتحقق لها اثر في الوجود . وراوا الفضل في التشبي  
البيسط غير كبير اذ لا مزية تظهر للشاعر في تشبيه الشجاع بالاسد  
والعزيمه بالسيف فترقوا في ذلك الى انتزاع الهياك المفصلة من المركبات  
في الواقع او بواسطة الخيال كشيبيهم الزرع تنخله شقائق النعمان  
وهو يمس امام الرياح بكثية لباسها اخضر قد انهزمت ومن بينها  
جرحي كسيت باثواب من الدماء ولولا قوة مداركهم ولطف تصرفها  
ما رأيت فئة كثيرة من الشعراء يتواردون على تشبيه شيء واحد فيسلك  
كل فرد منهم جهة لم يتعلق بها نظر غيره كما بلغوا في تشبيه الهلال الى  
ما يقارب السبعين وجها . منها قول شرف الدين بن الرمان :

كان الهلال نزيل الساء      وقد قارن الزهرة النيرة  
سوار لحناء من عسجد      على قفله وضعت جوهره

ومنها قول بدر الدين محمد بن مكي :

كان الشمس اذ غربت عريب      هوى في البحر او وافي مقامها  
فاتبعها الهلال لدى غروب      بزورقه يريد لها خلاصا

فيمكنك ان تنظر الى تشبيه الامة وما يضربونه من الامثال وتجعلها  
عنوانا على اضاءة عقولهم وشاهدا بالغاية التي تنفذ اليها بصائرهم فان  
المشبه به اذا كان تادر الحصول في الذهن او في ضنه تفصيل كثير  
صعب استطراده في غير موضع الحديث عنه ولا يتسكن من قلادة التمثيل  
به الى من كان له نظر واسع في تخييل المعاني القاصية وقوة فائقة في  
تأليفها مع ما يجانبها في شمل واحد . وكثيرا ما يصنع الادباء التشبيه  
على بساط المساجلة لمجرد الرياضة واظهار البراعة في الالتفات من معنى  
الى آخر وادخاله في نسق الحديث عن غيره بمناسبة لطيفة .  
فالادباء يختلفون في مراتب التشبيه ويتفاوتون في الغوص على لطائفه  
مثلا يختلف المصورون من اهل السياسة في تمثيل حال امة في سعادتها

او شقاؤها مثلا او حال دولة في اتحادها مع دولة اخرى او معارضتها  
ويتفاوتون فيما يضمنونه في ذلك التمثيل من النكت السياسية .  
ولم تكفهم الاصابة في وجه الشبه والتحقيق فيه فدعاهم لطف  
الذوق في التمثيل الى التحفظ في موارد عما لا يلائم الغرض منه الا  
تري الاصمعي كيف عاب في مجلس الرشيد قول النابغة :

نظرت اليك بحاجة لم تقضها      نظر السقيم الى وجوه العود  
فان النابغة وان سدد الرمية الى وجه الشبه لكنه اوردته في صورة  
تقتضي تشبيه المحبوبة بالسقيم وذلك مما يتخلى ذوق الاديب عن قبوله  
وتظير هذا ان يمثل المصور السياسي امة في سعة رفاهيتها وسعادة  
حريتها في رسم صورةا كريمة المناظر تفرح بلباسها الفاخرة في رياض  
باسمة الازهار ويرمز الى روح الامن والاطمئنان باسطة اشعتها في  
صدورهم بانتظام سيرهم والسكينة في حركاتهم فهذا المثل كما رأيت  
مستوف للغرض الذي رسم من اجله لان السعداء بنعمة الحرية لا يجب  
ان تكون وجوههم مشرقة واعضاءهم متناسبة ولكن ما ارتكز في النفوس  
من اعظام الحرية وشدة الشغف بها يخيل اليها ان من لبسوا رداءها  
وتحلوا بزينتها لابد ان تلقى على وجوههم نظرة النعيم وتعلوها وضاعة  
لا يبصر الناظر معها الا حسنا فاذا شاهد انسان الاحرار في صور كريمة  
نقص اعجابه بالحرية او نازع المصور في عدم اتقانه لذلك التمثيل  
واتسع العرب في هذا الباب الى ان قال المبرد في الكامل لو قال قائل  
هو اكثر كلام العرب لم يعد . وتفننوا فيه على حسب توغلهم في  
الحضارة ومشاهدتهم للصور الغريبة ولا جرم ان يجد الناظر في تشبيه  
ادباء الامة ما يطلعه على نبذة من احوالهم المدنية فان كثيرا من الاشياء  
يتعالي الاديب عن الحديث في شأنها اذا ساقها اليك مساق التمثيل  
بها فمما يقرب معرفتك الى هياة لباس النساء في عهد ابن الرومي قوله  
يصف قوس الغمام :

يطرزها قوس الغمام بأصفر على أخضر في أحمر وسط مبيض  
كأديال خرد أقبلت في غلال مل مصبغة والبعض أقصر من بعض

ومن عرف القائل :

أميم لو شاهدت يوم نزالنا      والخيل تحت النقع كالأشباح  
تطفو وترسب في الدماء كأنها      صور الفوارس في كؤوس الراح  
لم يبق على الجهالة بشكل الكؤوس المستعملة لذلك العصر وعقلها  
على أي صورة تصنع ولعلك تسمع قول النور الأسدي :  
بينما ما مدحتك من ضلال      ولي في ذاك عذر في الكمال  
ولكنني لا كسل منك قصا      كما جعل الطراز على الشال  
فتستفيد منه أن العلامة التي تجعل في ثياب الكبراء من قبل الأمراء  
ليتنازوا بها عن غيرهم كانت توضع في القديم على جهة اليسار كما هي  
عادة رجال الدول اليوم في وضع غالب النياشين التي هي بمثابة الطراز .

\* \* \*

### اقتباسهم من غير لغتهم

مما يشهد للعرب باقتناء أفكارهم وبعدها عن ساحة الجود أنهم  
لم يستنكفوا مع إعجابهم بفصاحة لغتهم وعلمهم بكثرة مفرداتها  
وتصاريفها أن يضيفوا إليها من لغات الأمم ما يوفر عددها ويزيدها سعة  
على سعتها ومن هذه الالفاظ الدخيلة ما يتقونه على حاله التي كان عليها  
عند العجم نحو كركم ومنه ما يغيرونه بالنقص أو الزيادة أو الإبدال  
لا سيما إذا كانت حروفه مخالفة في المخارج والصفات لحروف لغتهم مثل  
فيروز فأؤه عند العجم بين الفاء والباء ومثل الاسقف وأصله باليونانية  
( ايسكوبوس ) وربما اشتقوا منه أفعالا على قياس ما يشتقونه من  
أسماء الاجناس الاصلية في إنيتهم نحو تطيلس إذا لبس الطيلان  
والجهم الدابة إذا وضع اللجام في فمها واتسعوا في تصريفها إلى أن نقلوها  
إلى غير معناها على سبيل المجاز فقالوا لجمه الماء إذا بلغ فاه .

وإذا تصرفوا فيها كما يتصرفون في أوضاع كلامهم صارت بمنزلة  
الالفاظ المرتجلة عندهم . وليس بصحيح ما يزعمه بعضهم من أن إدخال  
الالفاظ الأجنبية على اللغة مفسد لها فإن القرآن وهو الراقى بفصاحته  
إلى حد الإعجاز قد اشتمل على عدة كلمات غير عربية نحو مشكاة من  
الهندية واستبرق من الفارسية وقسطاس من الرومية وهذا لا يتأف به  
قوله تعالى : « إن زلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون » فإن هذه الالفاظ  
لما أخذها العرب وأدخلوها في لسانهم اختلطت بلغتهم وصارت معدودة  
فيما هو عربي فصيح فلا يخرج الكلام الشامل لها من نسبه إلى العربية .  
وانكرت طائفة منهم ابن جرير الطبري وقوع المعرب في القرآن

يطرزها قوس الغمام بأصفر على أخضر في أحمر وسط مبيض  
كأديال خرد أقبلت في غلالل مصبغة والبعض أقصر من بعض

ومن عرف القائل :

أميم لو شاهدت يوم نزالنا      والخيل تحت النقع كالأشباح  
تطفو وترسب في الدماء كأنها      صور الفوارس في كؤوس الراح  
لم يبق على الجهالة بشكل الكؤوس المستعملة لذلك العصر وعقلها  
على أي صورة تصنع ولعلك تسمع قول النور الأسدي :  
بينما ما مدحتك من ضلال      ولي في ذاك عذر في الكمال  
ولكنني لا كسل منك قصا      كما جعل الطراز على الشال  
فتستفيد منه أن العلامة التي تجعل في ثياب الكبراء من قبل الأمراء  
ليتنازوا بها عن غيرهم كانت توضع في القديم على جهة اليسار كما هي  
عادة رجال الدول اليوم في وضع غالب النياشين التي هي بمثابة الطراز .

\* \* \*

### اقتباسهم من غير لغتهم

مما يشهد للعرب باقتناء أفكارهم وبعدها عن ساحة الجود أنهم  
لم يستنكفوا مع إعجابهم بفصاحة لغتهم وعلمهم بكثرة مفرداتها  
وتصاريفها أن يضيفوا إليها من لغات الأمم ما يوفر عددها ويزيدها سعة  
على سعتها ومن هذه الالفاظ الدخيلة ما يتقونه على حاله التي كان عليها  
عند العجم نحو كركم ومنه ما يغيرونه بالنقص أو الزيادة أو الإبدال  
لا سيما إذا كانت حروفه مخالفة في المخارج والصفات لحروف لغتهم مثل  
فيروز فأؤه عند العجم بين الفاء والباء ومثل الاسقف وأصله باليونانية  
( ايسكوبوس ) وربما اشتقوا منه أفعالا على قياس ما يشتقونه من  
أسماء الاجناس الاصلية في إنيتهم نحو تطيلس إذا لبس الطيلان  
والجهم الدابة إذا وضع اللجام في فمها واتسعوا في تصريفها إلى أن نقلوها  
إلى غير معناها على سبيل المجاز فقالوا لجمه الماء إذا بلغ فاه .

وإذا تصرفوا فيها كما يتصرفون في أوضاع كلامهم صارت بمنزلة  
الالفاظ المرتجلة عندهم . وليس بصحيح ما يزعمه بعضهم من أن إدخال  
الالفاظ الأجنبية على اللغة مفسد لها فإن القرآن وهو الراقى بفصاحته  
إلى حد الإعجاز قد اشتمل على عدة كلمات غير عربية نحو مشكاة من  
الهندية واستبرق من الفارسية وقسطاس من الرومية وهذا لا يتأفیه  
قوله تعالى : « إن زلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون » فإن هذه الالفاظ  
لما أخذها العرب وادخلوها في لسانهم اختلطت بلغتهم وصارت معدودة  
فيما هو عربي فصيح فلا يخرج الكلام الشامل لها من نسبه إلى العربية .  
وانكرت طائفة منهم ابن جرير الطبري وقوع المعرب في القرآن

وادعوا ان هذه الامثلة مما تواردت فيها اللغات فتكلمت بها العرب  
والفرس او الروم مثلا بلفظ واحد من دون اقتباس ولا يصح القول  
بهذا في مثل استبرق وسندس لان الثياب الحرير ليست من مصنوعات  
العرب وانما عرفوها من الفرس .

وتجاوز كثير الحد في هذا النوع وأتوا الى كل لفظ عربي يعثرون  
عليه في لغة اخرى وحكموا عليه بان العرب اقتبسته من تلك اللغة وان  
كان معناه مما شأنه ان تشارك فيه الامم او لا يدري من الذي انشاء  
سابقا مثل المهرج أي الفتنة . والدري أي المضي ، والشرأي الجبهة ، يقول  
بعضهم ان العرب اخذتها من الحبشة ولن يجد دليلا على ذلك اذ يحتمل  
ان الحبشة هي التي اخذتها من العرب او تكلم بها الفريقان على سبيل  
الاتفاق .

\* \* \*

## ارتقاء اللغة مع المدنية

يعلم كل من له حظ من تعاليم هذه اللغة ان موضوعاتها لم تقف  
عند الحد الذي انتهت اليه قبل الاسلام ولا في زمن نزول الوحي فكثير  
من الالفاظ وقع التصرف فيها فنقلت الى شرائع ومعان لا تعرفها الجاهلية  
مثل الصلاة والصوم والحج والزكاة ومثل المناقب والفاسق والمخضرم  
ولما دوت العلوم على اختلاف فنونها وحدثت معان لم تكن اشتقوا لها  
اسماء من اللغة واجروها مجرى العربي الصحيح في الاستعمال ولم  
يقتصروا على الاشتقاق من العربية وسلكوا طريقة العرب في اقتباسهم  
من غير لغتهم فنقلوا جملة من الكلمات الاعجمية واستعملوها بحالها  
كالسقمونيا والاسطربالاب من اللغة اليونانية والاسطوانة والبج من اللغة  
الفارسية هذه الاصطلاحات المتجددة وان كان السبب الذي يدعو الى  
وضعها اولاهو الحاجة الى التفاهم في مسائل تلك العلوم فلا جناح على  
من اوردها في اغراض خارجة عن العلم متى جرت اليها مناسبة تشبيه  
او تلميح في خطاب لا يقصد به الا الخاصة من الادباء وانما يعاب  
استعمالها في مثل المقالات والقصائد والخطب التي يوجه الخطاب فيها  
الى عامة الناس لعموض معانيها وعدم اشتهاها وضعها وفي قصائد الشعراء  
ورسائل الكتاب من التلميحات والتشابه بالمعاني العلمية ما يستحق ان  
يذكر في عدد حسناتهم البديعية كقول بدر الدين الدماميني في بعض  
قصائده :

وقد شابه الاعداء جمعا مؤثما      لذلك غدت في حالة الفتح تكسر  
وكثرت اصطلاحات الفنون واتسعت شعوبها حتى خصصوها

وادعوا ان هذه الامثلة مما تواردت فيها اللغات فتكلمت بها العرب  
والفرس او الروم مثلا بلفظ واحد من دون اقتباس ولا يصح القول  
بهذا في مثل استبرق وسندس لان الثياب الحرير ليست من مصنوعات  
العرب وانما عرفوها من الفرس .

وتجاوز كثير الحد في هذا النوع وأتوا الى كل لفظ عربي يعثرون  
عليه في لغة اخرى وحكموا عليه بان العرب اقتبسته من تلك اللغة وان  
كان معناه مما شأنه ان تشارك فيه الامم او لا يدري من الذي انشاء  
سابقا مثل المهرج أي الفتنة . والدري أي المضي ، والشرأي الجبهة ، يقول  
بعضهم ان العرب اخذتها من الحبشة ولن يجد دليلا على ذلك اذ يحتمل  
ان الحبشة هي التي اخذتها من العرب او تكلم بها الفريقان على سبيل  
الاتفاق .

\* \* \*

## ارتقاء اللغة مع المدنية

يعلم كل من له حظ من تعاليم هذه اللغة ان موضوعاتها لم تقف  
عند الحد الذي انتهت اليه قبل الاسلام ولا في زمن نزول الوحي فكثير  
من الالفاظ وقع التصرف فيها فنقلت الى شرائع ومعان لا تعرفها الجاهلية  
مثل الصلاة والصوم والحج والزكاة ومثل المناقب والفاصل والمخضرم  
ولما دوت العلوم على اختلاف فنونها وحدثت معان لم تكن اشتقوا لها  
اسماء من اللغة واجروها مجرى العربي الصحيح في الاستعمال ولم  
يقتصروا على الاشتقاق من العربية وملكوا طريقة العرب في اقتباسهم  
من غير لغتهم فنقلوا جملة من الكلمات الاعجمية واستعملوها بحالها  
كالسقمونيا والاسطربالاب من اللغة اليونانية والاسطوانة والبج من اللغة  
الفارسية هذه الاصطلاحات المتجددة وان كان السبب الذي يدعو الى  
وضعها اولاهو الحاجة الى التفاهم في مسائل تلك العلوم فلا جناح على  
من اوردها في اغراض خارجة عن العلم متى جرت اليها مناسبة تشبيه  
او تلميح في خطاب لا يقصد به الا الخاصة من الادباء وانما يعاب  
استعمالها في مثل المقالات والقصائد والخطب التي يوجه الخطاب فيها  
الى عامة الناس لعموض معانيها وعدم اشتهاها وضعها وفي قصائد الشعراء  
ورسائل الكتاب من التلميحات والتشابه بالمعاني العلمية ما يستحق ان  
يذكر في عدد حسناتهم البديعية كقول بدر الدين الدماميني في بعض  
قصائده :

وقد شابه الاعداء جمعا مؤثما      لذلك غدت في حالة الفتح تكسر  
وكثرت اصطلاحات الفنون واتسعت شعوبها حتى خصصوها

بمعجمات مثل كتاب التعريفات للجرجاني وكتاب الكليات لابن البقاء  
وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي .

فالاسلام لم يعق العربية عن النمو ولا شد وثاقها عن الارتقاء مع  
المدنية كما اوحى به الى بعض المسامرين فقرر في سياق الاستشهاد على  
موت العربية ( ان المسلم الخالص يلزمه ان يبقى اللسان الذي نزل به  
القرآن على حاله . وتحويل الكلمة عن معناها الاصلي الى معنى جديد  
يعد تغييرا للغة ) فهذا لفظ الباي والمدير والسفير والمشير ومجلس  
التورى وكثير من اصطلاحات الصنائع والفنون لم تكن معروفة في  
صدر الاسلام بهذه المعاني الخاصة ويستعملها الناس منذ وضعت بدون  
تخرج منها او دخول شعبة عليهم في استعمالها .

ومما يزيل هذا الغلط ويحيي اثره ان العربية لم يحتكرها العرب  
المسلمون لانفسهم ولا سدوا افواه القوم المخالفين لهم عن التخاطب  
بها بل لا تزال لسان طوائف ذات ملل مختلفة من حين بزغت شمس  
الاسلام الى يومنا هذا فعلى تسليم ان يقضي الاسلام ببقاء اللغة واقفة  
عند حد فلا يجري حكمه هذا الا على من لبوا هديه وتطوقوا بقلادة  
تربيته لان هؤلاء الطوائف وان ضمهم الاسلام تحت حمايته فانه يطلق  
لهم الحرية فيما يدينون وما يصنعون ولا يحملهم على ما يقرره من  
الاصول او الفروع فاذا قدرنا ان العربية سكنت اقلاسها ولحقت بأصحاب  
القبور كما يزعم المسامرين في وسيلة من وسائل الارتقاء وسعادة الحياة  
اهملتها امة غير متحدة في الملة فكيف يستقيم لنا ان نلقي مسؤولية ذلك  
على عاتق دين لا تنسحب واجباته على جميعها وليس التصرف في ترقية  
حال اللغة من متعلقات السياسة خاصة حتى يقال ان امره في يد الهيئة  
الحاكمة وهي متلبسة بشعار الاسلام . فلو نهض افراد من امة غير

مسلمة يسعون الى عمل لا يلحق بغيرهم ضررا كاصلاح لسانهم لم يكن  
للدولة الاسلامية بوصفها اسلامية ان تعارضهم وتحول بينهم وبين ذلك  
المسعى وان كان عملا غير صالح في شريعة الاسلام . فليس من العدل  
في القضية ان تسند موت اللغة لو وقع الى الاسلام وحده وهي لسان  
امم لا تجمعها شريعته .

قال المسامر ان هذه اللغة ضيقة النطاق لا تسع تحريرات العلوم  
العصرية ولا يمكن ان يوجد فيها اسماء لهذه المخترعات نحو فوتغراف  
وتلفون . وهذه قضية ترددها شهادة التاريخ والعلم فان علوم الحكمة  
والطب والهندسة والحساب والفلك والمنطق وغيرها قد ترجمت في عهد  
الدولة العباسية ودونت بالقلم العربي واصبحت تدرس بلسان عربي  
مبين واما شهادة العلم فانه يمكننا ان نضع لهذه المعارف الحديثة اسماء  
عربية وهو احسن الطرق وافضلها لئلا تكثر الانقاص الدخيلة وتتغلب  
على ما هو عربي فتؤول بكثرتها الى خروج الكلام وانسلاخه عن صبغته  
العربية فان اللغات تتسايز بالاساليب وبالمفردات الا ما كان قليلا .

ولما كانت العربية من اللغات المتصرفة يشتق منها اسم الفاعل والمفعول  
والمكان والالة سهل الطريق الى وضع اسماء مفردة لهذه المستحدثات  
فان اكثرها من قبيل المكان او الالة او الموصوف بالفعل وهناك وسيلة  
اخرى هي طريقة المجاز فاذا عرض لنا معنى جديد نظرنا الى لفظتنا وله  
على وجه عام مثلا او مستعمل في معنى يقرب منه وعلقتاه عليه كما فعل  
بعض الاذكياء في رتل وقطار وبريد ومنطاد وعربة ولا تشرب علينا اذا  
لم نهتد الى وضع اسماء مفردة ان نعلق عليها اسماء مركبة نحو حاكي  
الصدى لقونفراف وكذلك يفعل الافرنج الان فاسماء المستحدثات  
عندهم من قبيل المركب او المنحوت .



بمعجمات مثل كتاب التعريفات للجرجاني وكتاب الكليات لابن البقاء  
وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي .

فالاسلام لم يعق العربية عن النمو ولا شد وثاقها عن الارتقاء مع  
المدنية كما اوحى به الى بعض المسامرين فقرر في سياق الاستشهاد على  
موت العربية ( ان المسلم الخالص يلزمه ان يبقى اللسان الذي نزل به  
القرآن على حاله . وتحويل الكلمة عن معناها الاصلي الى معنى جديد  
يعد تغييرا للغة ) فهذا لفظ الباي والمدير والسفير والمشير ومجلس  
التورى وكثير من اصطلاحات الصنائع والفنون لم تكن معروفة في  
صدر الاسلام بهذه المعاني الخاصة ويستعملها الناس منذ وضعت بدون  
تخرج منها او دخول شعبة عليهم في استعمالها .

ومما يزيل هذا الغلط ويحيي اثره ان العربية لم يحتكرها العرب  
المسلمون لانفسهم ولا سدوا افواه القوم المخالفين لهم عن التخاطب  
بها بل لا تزال لسان طوائف ذات ملل مختلفة من حين بزغت شمس  
الاسلام الى يومنا هذا فعلى تسليم ان يقضي الاسلام ببقاء اللغة واقفة  
عند حد فلا يجري حكمه هذا الا على من لبوا هديه وتطوقوا بقلادة  
تربيته لان هؤلاء الطوائف وان ضمهم الاسلام تحت حمايته فانه يطلق  
لهم الحرية فيما يدينون وما يصنعون ولا يحملهم على ما يقرره من  
الاصول او الفروع فاذا قدرنا ان العربية سكنت اقلاسها ولحقت بأصحاب  
القبور كما يزعم المسامرين في وسيلة من وسائل الارتقاء وسعادة الحياة  
اهملتها امة غير متحدة في الملة فكيف يستقيم لنا ان نلقي مسؤولية ذلك  
على عاتق دين لا تنسحب واجباته على جميعها وليس التصرف في ترقية  
حال اللغة من متعلقات السياسة خاصة حتى يقال ان امره في يد الهيئة  
الحاكمة وهي متلبسة بشعار الاسلام . فلو نهض افراد من امة غير

مسلمة يسعون الى عمل لا يلحق بغيرهم ضررا كاصلاح لسانهم لم يكن  
للدولة الاسلامية بوصفها اسلامية ان تعارضهم وتحول بينهم وبين ذلك  
المسعى وان كان عملا غير صالح في شريعة الاسلام . فليس من العدل  
في القضية ان تسند موت اللغة لو وقع الى الاسلام وحده وهي لسان  
امم لا تجمعها شريعته .

قال المسامر ان هذه اللغة ضيقة النطاق لا تسع تحريرات العلوم  
العصرية ولا يمكن ان يوجد فيها اسماء لهذه المخترعات نحو فوتوغراف  
وتلفون . وهذه قضية ترددها شهادة التاريخ والعلم فان علوم الحكمة  
والطب والهندسة والحساب والفلك والمنطق وغيرها قد ترجمت في عهد  
الدولة العباسية ودونت بالقلم العربي واصبحت تدرس بلسان عربي  
مبين واما شهادة العلم فانه يمكننا ان نضع لهذه المعارف الحديثة اسماء  
عربية وهو احسن الطرق وافضلها لئلا تكثر الانقاص الدخيلة وتتغلب  
على ما هو عربي فتؤول بكثرتها الى خروج الكلام وانسلاخه عن صبغته  
العربية فان اللغات تتسايز بالاساليب وبالمفردات الا ما كان قليلا .

ولما كانت العربية من اللغات المتصرفية يشتق منها اسم الفاعل والمفعول  
والمكان والالة سهل الطريق الى وضع اسماء مفردة لهذه المستحدثات  
فان اكثرها من قبيل المكان او الالة او الموصوف بالفعل وهناك وسيلة  
اخرى هي طريقة المجاز فاذا عرض لنا معنى جديد نظرنا الى لفظتنا وله  
على وجه عام مثلا او مستعمل في معنى يقرب منه وعلقتاه عليه كما فعل  
بعض الاذكياء في رتل وقطار وبريد ومنطاد وعربة ولا تشرب علينا اذا  
لم نهتد الى وضع اسماء مفردة ان نعلق عليها اسماء مركبة نحو حاكي  
الصدى لقونفراف وكذلك يفعل الافرنج الان فاسماء المستحدثات  
عندهم من قبيل المركب او المنحوت .

وبعد هذه الوسائل فان العربية كما علنا تتلقى ما يرد عليها من  
الاسئلة الاخرى وتقبله بقبول حسن بعد تنقيحه وسبكه في قالب عربي  
فلا مانع من ان نقبس اسماءها الموضوعية لها في اصطلاح مخترعها عند  
استحسانها ونهذبها ثم نحشرها في زمرة ما هو عربي فصيح .

\* \* \*

## اتحاد لغة العامة والعربية

اذا تبينا لغة التخاطب الآن لنعلم نسبتها من العربية وجدناها تصر  
العربية ولكن طرأ عليها التحريف بنقص أحوال الاعراب أو تغيير حروف  
بعض الكلم بالحركة أو السكون أو التخفيف أو التشديد أو الحذف أو  
الزيادة أو القلب أو الإبدال وقد يرد الخطأ عليها من ناحية الاشتقاق  
نحو شائب ومهبول ومبروك فان الصحيح عربية اشيب واهبل ومبارك .  
وهناك كلمات دخيلة اقتضتها سنة المخالطة وقدرها بعض المحررين  
بالنسبة الى ما هو عربي في لسان المصريين بضمسة في المائة وليس  
التفاوت بينهم وبين التونسيين بعيد .

ومن شواهد ان لغة العامة لسان عربي دخله التحريف انك تراه  
يستمعون الى القرآن الحكيم فيفهمون ظاهرا منه ويتأثرون لسامعه  
وتسرد عليهم القصص المؤلفة بقلم عربي فلا يفوتهم من فهمها الا ما كان  
نادرا واستشهد المسامر على عدم حياة العربية بأن الجرائد المحررة بقلم  
راق لا يفهمها جميع الناس . وهذا مسلم في المنشآت التي يرمي فيها  
الكاتب الى انظار بعيدة عن أفكار العامة ولا اظن العالم والامي في أي  
أمة يكونان سواء في فهم التحريرات المشحونة بالانظار العالية وان  
كانت خالية من المعاني العلمية واصطلاحاتها واما ما كانت معانيه قريبة  
التناول كأخبار الوقائع والاعلانات فلا يخفى عليهم فهمها وان كانت  
عباراتها راقية الا ان تشتمل على بعض مفردات غريبة وعندهم ما يرادفها  
من العربي صحيحا او محرفا .

ولا ننسى وان نسي المسامر ان لغة العامة في كل أمة لا تنطبق

وبعد هذه الوسائل فان العربية كما علنا تتلقى ما يرد عليها من  
الاسئلة الاخرى وتقبله بقبول حسن بعد تنقيحه وسبكه في قالب عربي  
فلا مانع من ان نقبس اسماءها الموضوعية لها في اصطلاح مخترعها عند  
استحسانها ونهذبها ثم نحشرها في زمرة ما هو عربي فصيح .

\* \* \*

## اتحاد لغة العامة والعربية

اذا تبينا لغة التخاطب الآن لنعلم نسبتها من العربية وجدناها تصر  
العربية ولكن طرأ عليها التحريف بنقص أحوال الاعراب أو تغيير حروف  
بعض الكلم بالحركة أو السكون أو التخفيف أو التشديد أو الحذف أو  
الزيادة أو القلب أو الإبدال وقد يرد الخطأ عليها من ناحية الاشتقاق  
نحو شائب ومهبول ومبروك فان الصحيح عربية اشيب واهبل ومبارك .  
وهناك كلمات دخيلة اقتضتها سنة المخالطة وقدرها بعض المحررين  
بالنسبة الى ما هو عربي في لسان المصريين بضمسة في المائة وليس  
التفاوت بينهم وبين التونسيين بعيد .

ومن شواهد ان لغة العامة لسان عربي دخله التحريف انك تراه  
يستمعون الى القرآن الحكيم فيفهمون ظاهرا منه ويتأثرون لسامعه  
وتسرد عليهم القصص المؤلفة بقلم عربي فلا يفوتهم من فهمها الا ما كان  
نادرا واستشهد المسامر على عدم حياة العربية بأن الجرائد المحررة بقلم  
راق لا يفهمها جميع الناس . وهذا مسلم في المنشآت التي يرمي فيها  
الكاتب الى انظار بعيدة عن أفكار العامة ولا اظن العالم والامي في أي  
أمة يكونان سواء في فهم التحريرات المشحونة بالانظار العالية وان  
كانت خالية من المعاني العلمية واصطلاحاتها واما ما كانت معانيه قريبة  
التناول كأخبار الوقائع والاعلانات فلا يخفى عليهم فهمها وان كانت  
عباراتها راقية الا ان تشتمل على بعض مفردات غريبة وعندهم ما يرادفها  
من العربي صحيحا او محرفا .

ولا ننسى وان نسي المسامر ان لغة العامة في كل أمة لا تنطبق

يجعلتها على اللسان الذي يكتب به علماءها وان كان الفرق بينهما في ممالك أوربا على ما ينقل اقل من الفرق بين لغة التخاطب عندنا والعربية الفصحى لان اولى الامر منهم في العصر القريبه كانوا اشد عناية بشأن التعليم وحرص على تعميمه بين رعاياهم واستقامة السنة الامة في اللغة على قدر ما يفتح لها من ابواب التعليم ويتخذ فيه من الوسائل القريبه ولهذا ترى لسان المتعلمين منا او من يتردد على صحبتهم اقرب الى العربية من لسان الاميين الذين لا يحومون على ساحة التعليم .

ثم ان ما قرره المسامر في شرط حياة اللغة وبنى عليه الحكم ببول العربية وهو ( ان يكون لسان التخاطب بها مطابقا للسان الكتابة تماما ) نحن في سعة واختيار من قبوله والاعتبار بوزنه سواء قاله من تلقاء نفسه او تبع فيه سلفا على وجه التقليد فان شرطه هذا امر وضعي لا يستند في تحقيقه الى حجة عقلية فلا يكبر علينا الالتفات عنه ونعتمد وضعنا آخر لشرط الحياة فنقول ان اللغة الحية هي التي يكتب بها طائفة من الامة على وجه الصحة ويسكنهم ان يتفاهسوا بها كذلك في أي عرض يعرض وان كانت في نطق العامة محرفة ونسي ذلك التحريف مرضا لا موتا حقيقيا .

واذا اثبت ان لغة التخاطب الان عربية ولكنها ابتليت بعلل يرجى برؤها منها وعودها الى تمام صحتها بالمعالجة شيئا فشيئا فلا يحسن بنا ان نهجر اللغة الفصحى ونسعى في تدوين لغة العامة على علاتها فان تحريفها يختلف بحسب اختلاف الاقطار والبلاد حتى يكاد اهل الاقطار المتباعدة لا يفهم بعضهم خطاب بعض وان اشتركوا في فهم العربية الصحيحة واذا اريد ان اهل كل قطر او بلاد يدونون لسانهم المحرف فانظروا ماذا ترون . ايجمل بنا ان نعبد الى لغة يشترك في التفاهم بها جميع المسلمين على اختلاف اجناسهم ويتخاطب بها ابن الصين مع ابن

مراكش بدون واسطة ترجمان وبينهما من بعد المسافة مثل ما بين ملتقى الخافقين ونفريقها الى لغات شتى تفريقا يجعلها في الاقل لغات سافلة منزوعة من سر الفصاحة والرواق ولا تجد قوة تدود بها عن حياضها كما وجدت العربية من ذات فصاحتها حاميا ونصيرا .

وللعربية في نظر المسلم موقع عظيم من الاعتبار لان الاسلام وان لم يجعلها من شعائره فيأمر المسلم بالتزامها في سائر خطابهاته الا انه استحب له تلاوة القرآن والتدبر في معانيه لمعرفة وجود اعجازه واستخراج عبره والاستضاءة بأفوار هديه لان غيره من كتب الحكمة والارشاد ليس لقولها سلطان يؤثر على النفوس ويعمل عمل القرآن في تطهيرها عما يعرض لها من الوسوس وهدايتها الى محاسن الاخلاق ولا سبيل الى التدبر في آياته وادراك بلاغته الا بعلم هذه اللغة .

ولما علم المحققون ان استنباط الاحكام التفصيلية عند الحاجة اليها يجب ان يقوم به طائفة من الامة . والاحكام انما تؤخذ من القرآن وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم وكلاهما وارد بلسان العرب عدوا من فروض الكفاية التبحر في معرفة العربية وهذا وجه نسبتها الى الاسلام وهو الحصن الذي يتكفل بحفظها وبقائها ما بقي دينه القويم .

واذا كانت العربية راوية تتلقى منها علوم الدين وبريدا يحصل اليها علوم الدنيا فمن واجباتها علينا ان نصرف الهممة في سبيل اصلاحها ونعدل السنة النافذة بآثارها الصحيحة فان الله لا يضيع اجر من احسن عملا .

\* \* \*

يجعلتها على اللسان الذي يكتب به علماءها وان كان الفرق بينهما في ممالك أوربا على ما ينقل اقل من الفرق بين لغة التخاطب عندنا والعربية الفصحى لان اولى الامر منهم في العصر القريبه كانوا اشد عناية بشأن التعليم واحرص على تعميمه بين رعاياهم واستقامة السنة الامة في اللغة على قدر ما يفتح لها من ابواب التعليم ويتخذ فيه من الوسائل القريبة ولهذا ترى لسان المتعلمين منا او من يتردد على صحبتهم اقرب الى العربية من لسان الاميين الذين لا يحومون على ساحة التعليم .

ثم ان ما قرره المسامر في شرط حياة اللغة وبنى عليه الحكم ببول العربية وهو ( ان يكون لسان التخاطب بها مطابقا للسان الكتابة تماما ) نحن في سعة واختيار من قبوله والاعتبار بوزنه سواء قاله من تلقاء نفسه او تبع فيه سلفا على وجه التقليد فان شرطه هذا امر وضعي لا يستند في تحقيقه الى حجة عقلية فلا يكبر علينا الالتفات عنه ونعتمد وضعنا آخر لشرط الحياة فنقول ان اللغة الحية هي التي يكتب بها طائفة من الامة على وجه الصحة ويسكنهم ان يتفاهسوا بها كذلك في أي عرض يعرض وان كانت في نطق العامة محرفة ونسي ذلك التحريف مرضا لا موتا حقيقيا .

واذا اثبت ان لغة التخاطب الان عربية ولكنها ابتليت بعلل يرجى برؤها منها وعودها الى تمام صحتها بالمعالجة شيئا فشيئا فلا يحسن بنا ان نهجر اللغة الفصحى ونسعى في تدوين لغة العامة على علاقتها فان تحريفها يختلف بحسب اختلاف الاقطار والبلاد حتى يكاد اهل الاقطار المتباعدة لا يفهم بعضهم خطاب بعض وان اشتركوا في فهم العربية الصحيحة واذا اريد ان اهل كل قطر او بلاد يدونون لسانهم المحرف فانظروا ماذا ترون . ايجمل بنا ان نعبد الى لغة يشترك في التفاهم بها جميع المسلمين على اختلاف اجناسهم ويتخاطب بها ابن الصين مع ابن

مراكش بدون واسطة ترجمان وبينهما من بعد المسافة مثل ما بين ملتقى الخافقين ونقرقها الى لغات شتى تفريقا يجعلها في الاقل لغات سافلة منزوعة من سر الفصاحة والرواق ولا تجد قوة تذود بها عن حياضها كما وجدت العربية من ذات فصاحتها حاميا ونصيرا .

وللعربية في نظر المسلم موقع عظيم من الاعتبار لان الاسلام وان لم يجعلها من شعائره فيأمر المسلم بالتزامها في سائر خطابه الا انه استحسب له تلاوة القرآن والتدبر في معانيه لمعرفة وجود اعجازه واستخراج عبره والاستضاءة بأفوار هديه لان غيره من كتب الحكمة والارشاد ليس لقولها سلطان يؤثر على النفوس ويعمل عمل القرآن في تطهيرها عما يعرض لها من الوسوس وهدايتها الى محاسن الاخلاق ولا سبيل الى التدبر في آياته وادراك بلاغته الا بعلم هذه اللغة .

ولما علم المحققون ان استنباط الاحكام التفصيلية عند الحاجة اليها يجب ان يقوم به طائفة من الامة . والاحكام انما تؤخذ من القرآن وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم وكلاهما وارد بلسان العرب عدوا من فروض الكفاية التبحر في معرفة العربية وهذا وجه نسبتها الى الاسلام وهو الحصن الذي يتكفل بحفظها وبثائها ما بقي دينه القويم .

واذا كانت العربية راوية تتلقى منها علوم الدين وبريدا يحصل اليها علوم الدنيا فمن واجباتها علينا ان نصرف الهممة في سبيل اصلاحها ونعدل السنة الناصية بآثارها الصحيحة فان الله لا يضيع اجر من احسن عملا .

\* \* \*

## حياة اللغة العربية

كان المؤلف - رحمه الله - أنشأ في رمضان سنة ١٣٣٥ هـ قصيدة في حياة اللغة العربية في أسلوب رواية خيالية ونشرت في جريدة « الزهرة » الزاهرة ، وقد رأينا من المناسب اثباتها هنا اتصافا للفائدة ونصيا :

بصري يسبح في وادي النظر  
يتقصى أثره بعد أثر  
وسمى الرشيد مهود لمن  
يتجافى الغمض ما استطاع السهر  
انما الكون سجل رسمت  
فيه للأفكار آي وعبر  
واذا أرخى السدجى استاره  
هب سمي كاشفا عما استتر  
لست أنسى جناح ليل  
خفت فيه بالأحشاء انقاس الضجر  
لج بي التمهيد حتى أوثقت  
غرة الاصباح ان تغشى السحر  
قت اسمي لتقاضي سلوة  
ومطايا السعي مرقاة الوطر  
قت اخطو فجرى حادي الصبا  
بحسين من احاديث السمر  
وانثنى بي نحو ناد تشبوا  
في لحاء ولجاج منتشر

لا تعسى من ينسهم إلا وغى  
في مزيج مثل ضفت معيتكم  
واذا الخصمان لم يتهديا  
سنة البحث عن الحق غبر  
هذه طائفة تحددو بسا  
في لسان العرب من فضل ظهر  
وجفت به فئة فاهتضموا  
شأنه والجهل مدعاة الهذر  
وتراضوا بعد ذا ان نصبوا  
حكما بينهم فيما شجر  
فأبرى فيهم خطيبا بصدى  
لهجة قصوى وجاش مستقر  
لقية اودع في اصدافها  
من قوانين الهندى ابهى درر  
لقية نهصر من أغصانها  
زهر آداب واخلاق غرر  
ضاق طوق الحصر عن بطنها  
ولآلى البحر ليست تنحصر  
فاضن من نهر مياها على  
فصحاء العرب سبل منهصر  
فسبرت روح يمان في اللهى  
كخيب الأرض يحييه المطر  
وابنهما المنطيق ان زج به  
في مجال القول جلى وبهر

## حياة اللغة العربية

كان المؤلف - رحمه الله - أنشأ في رمضان سنة ١٣٣٥ هـ قصيدة في حياة اللغة العربية في أسلوب رواية خيالية ونشرت في جريدة « الزهرة » الزاهرة ، وقد رأينا من المناسب اثباتها هنا اتصافا للفائدة ونصيا :

بصري يسبح في وادي النظر  
يتقصى أثره بعد أثر  
وسمى الرشيد مهود لمن  
يتجافى الغمض ما استطاع السهر  
انما الكون سجل رسمت  
فيه للأفكار آي وعبر  
واذا أرخى السدجى استاره  
هب سمي كاشفا عما استتر  
لست أنسى جناح ليل  
خفت فيه بالأحشاء انقاس الضجر  
لج بي التمهيد حتى أوثقت  
غرة الأصباح أن تغشى السحر  
قت اسمي لتقاضي سلوة  
ومطايا السعي مرقاة الوطر  
قت اخطو فجرى حادي الصبا  
بحسين من احاديث السمر  
وانثنى بي نحو ناد تشبوا  
في لحاء ولجاج منتشر

لا تعسى من ينسهم إلا وغى  
في مزيج مثل ضفت معيتكم  
واذا الخصمان لم يتهديا  
سنة البحث عن الحق غبر  
هذه طائفة تحددو بسا  
في لسان العرب من فضل ظهر  
وجفت به فئة فاهتضموا  
شأنه والجهل مدعاة الهذر  
وتراضوا بعد ذا أن نصبوا  
حكما بينهم فيما شجر  
فأبرى فيهم خطيبا بصدى  
لهجة قصوى وجاش مستقر  
لقية اودع في اصدافها  
من قوانين الهندى أبهى درر  
لقية نهصر من أغصانها  
زهر آداب واخلاق غرر  
ضاق طوق الحصر عن بسطتها  
ولآلي البحر ليست تنحصر  
فاضن من نهر مياها على  
فصحاء العرب سبل منهصر  
فسبرت روح يسمان في اللهى  
كخشب الأرض يحييه المطر  
وابنهما المنطيق أن زج به  
في مجال القول جلى وبهر

يسبك المعنى متى نساء على  
صنيع شأن الغني المقتدر  
ثم لا يعموزه السير على  
وضمها في كل معنى متكرر  
فأبطل التاريخ يبيك بها  
انجبت ارض قريرش ومضمر  
من خطيب مصقع او شاعر  
مفلق يسحب اذيال الفخر  
ضربت في كل شرب يتسحق  
من فنون الحسن بالسهم الاغر  
ارشفت من شنب الرقة ما  
يذهل الاسماع عن نغم الوتر  
ولطيف اللفظ يسري في الحشا  
ما سرت نظيرة ظبي ذي حور  
وتذيب القلب رعبا بجيزا  
لة اسلوب لدهبها مختصر  
والكلام الجيزل وضما واقع  
موقع السيف اذا السيف خطر  
ضل قوم سلوكك في حظهها  
سببا اوهن من جبل القمر  
واحتت في نطق بعض احمرقا  
من لقي اخرى فأضناها الخدر  
بعض من لم يفقهوا اسرارها  
قدفوها بموت مستر

تسروا عنهما لو اذا واذا  
جف طبع المرء لم تكن النذر  
مازكا تفاح لبسان على  
حسك السعدان في ذوق مذر  
هكذا في نظر الاعشى استوى  
زهر روض وهشيم المحتضر  
لغة قد عقد الدين لها  
ذمة يكلؤها كل البشر  
او لم تنسج على منوالها  
كلم التنزيل في ارقى سور  
يالقومي لوفاء ان من  
نكت العهد آتى احدي الكبير  
فاقيسوا الوجهه في احيائها  
وتلافوا عقيد ما كان اقشعر

\* \* \*



يسبك المعنى متى نساء على  
صنيع شأن الغني المقتدر  
ثم لا يعموزه السير على  
وضمها في كل معنى متكرر  
فأبطل التاريخ يبيك بها  
انجبت ارض قريرش ومضمر  
من خطيب مصقع او شاعر  
مفلق يسحب اذيال الفخر  
ضربت في كل شرب يتسحق  
من فنون الحسن بالسهم الاغر  
ارشفت من شلب الرقة ما  
يذهل الاسماع عن نغم الوتر  
ولطيف اللفظ يسري في الحشا  
ما سرت نظيرة ظبي ذي حور  
وتذيب القلب رعبا بجيزا  
لة اسلوب لدهبها مختصر  
والكلام الجيزل وضما واقع  
موقع السيف اذا السيف خطر  
ضل قوم سلوكك في حظهها  
سببا اوهن من جبل القمر  
واحتت في نطق بعض احمرقا  
من لقي اخرى فأضناها الخدر  
بعض من لم يفقهوا اسرارها  
قدفوها بموت مستر

تسروا عنهما لو اذا واذا  
جف طبع المرء لم تكن النذر  
مازكا تفاح لبسان على  
حسك السعدان في ذوق مذر  
هكذا في نظر الاعشى استوى  
زهر روض وهشيم المحتضر  
لغة قد عقد الدين لها  
ذمة يكلؤها كل البشر  
او لم تنسج على منوالها  
كلم التنزيل في ارقى سور  
ياقصومي لوفاء ان من  
نكت العهد آتى احدي الكبير  
فاقيسوا الوجهه في احيائها  
وتلافوا عقيد ما كان اقشعر

\* \* \*

## الاستشهاد بالحديث في اللغة

يستند علماء العربية في إثبات الالفاظ اللغوية ، وتقرير الأصول النحوية ، الى القرآن المجيد ، وكلام العرب الخالص ، وجرى بينهم الخلاف في الاحتجاج بما يروى من الاحاديث النبوية . وحقيق بسجع اللغة العربية ان ينظر في هذه المسألة ، ويقطع فيها رأيا ، فان الكتب المؤلفة في الحديث وغريبه كثيرة ، ومنها ما يبلغ مجلدات ضخمة . ومتى رأينا ان الحق في جانب من يراها حجة كافية في اللغة ، كان مجال البحث في علوم اللغة أوسع ، ووجدنا من المساعدة على اعلاء شأن اللغة ما لا نجده عندما تقتصر الحجة في القرآن الكريم ، وما يلفنا من كلام عربي فصيح .

وهذا ما دعاني الى ان بحث هذه المسألة ، وبذلت جهدا في استعناء ما كتبه فيها أهل العلم ، ثم استخلصت من بين اختلافهم رأيا . وهأنذا أعرض البحث كما اتفق لى ان سرت فيه ، وأصله بابداء ما رأيتم ، لينظر مجتمعنا ماذا يرى .

### ما المراد من الحديث

تشتمل كتب الحديث على أقوال النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلى أقوال الصحابة : تحكى فعلا من أفعاله عليه السلام أو حالا من أحواله ، أو تحكى ما سوى ذلك من شؤون عامة أو خاصة تتعلق بالدين . بل يوجد في كثير من كتب الحديث أقوال صادرة عن بعض التابعين . بحث قدمه المؤلف الى مجمع اللغة العربية ، ونشر في الجزء الثالث من مجلة المجمع .

وكذلك نرى المؤلفين في غريب الحديث يوردون الفاظا من أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو أقوال الصحابة ، أو أقوال بعض التابعين كعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه .

وهذه الأقوال المنسوبة الى الصحابة أو التابعين ، متى جاءت من طريق المحدثين ، تأخذ حكم الأقوال المرفوعة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي ، أو قاعدة نحوية .

### هل في الحديث ما لا شاهد له في كلام العرب ؟

يرد في الحديث ألفاظ لا يعرف لها علماء اللغة شاهدا في كلام العرب وترد بعض الالفاظ على وجه من الاستعمال لا يعرف الا من الحديث . وكثيرا ما يقول شراح غريب الحديث ، وهم من جهابذة علماء اللغة : هذا اللفظ لم يجرى الا في الحديث ، ولم نسمعه الا فيه .

وقال أبو بكر محمد بن قاسم الانباري أحد المؤلفين في غريب الحديث « وكذلك اشياء كثيرة لم تسمع الا في الحديث » (١) .

وتكلم أبو موسى محمد بن أبي بكر الاصفهاني في كتاب الغريب عن الالفاظ التي لم ترد الا في بعض روايات الحديث فقال : وانما أورد نحو هذه الالفاظ لان الانسان اذا طلبه لم يجده في شيء من الكتب فيتجبر فاذا نظر في كتابنا عرف أصله ومعناه .

ومن أمثلة هذا النوع كلمة « استارة » وردت في حديث « أيضا رجل اغلق بابا على امرأته وأرخى دونها استارة فقد تم صداقها » .

لقد قال شراح الغريب : لم تستعمل استارة الا في هذا الحديث (٢) ومن أمثله كلمة « أفلج » من الفلج أي تباعد ما بين الشيا ، فقد وردت في وصف ابن أبي هالة للنبي صلى الله عليه وسلم غير مضافة الى الاسنان ، وابن دريد وصاحب القاموس يتولان : لا يقال رجل أفلج الا اذا ذكر معه الاسنان .

(١) النهاية لابن الاثير في مادة «هرو» ، (٢) النهاية لابن الاثير مادة «ستر»

## الاستشهاد بالحديث في اللغة

يستند علماء العربية في إثبات الالفاظ اللغوية ، وتقرير الأصول النحوية ، الى القرآن المجيد ، وكلام العرب الخالص ، وجرى بينهم الخلاف في الاحتجاج بما يروى من الاحاديث النبوية . وحقيق بسجع اللغة العربية ان ينظر في هذه المسألة ، ويقطع فيها رأيا ، فان الكتب المؤلفة في الحديث وغريبه كثيرة ، ومنها ما يبلغ مجلدات ضخمة . ومتى رأينا ان الحق في جانب من يراها حجة كافية في اللغة ، كان مجال البحث في علوم اللغة أوسع ، ووجدنا من المساعدة على اعلاء شأن اللغة ما لا نجده عندما تقتصر الحجة في القرآن الكريم ، وما يلفنا من كلام عربي فصيح .

وهذا ما دعاني الى ان بحث هذه المسألة ، وبذلت جهدا في استعناء ما كتبه فيها أهل العلم ، ثم استخلصت من بين اختلافهم رأيا . وهأنذا أعرض البحث كما اتفق لى ان سرت فيه ، وأصله بابداء ما رأيته ، لينظر مجيعنا ماذا يرى .

### ما المراد من الحديث

تشتمل كتب الحديث على أقوال النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلى أقوال الصحابة : تحكى فعلا من أفعاله عليه السلام أو حالا من أحواله ، أو تحكى ما سوى ذلك من شؤون عامة أو خاصة تتعلق بالدين . بل يوجد في كثير من كتب الحديث أقوال صادرة عن بعض التابعين . بحث قدمه المؤلف الى مجمع اللغة العربية ، ونشر في الجزء الثالث

من مجلة المجمع .

وكذلك نرى المؤلفين في غريب الحديث يوردون الفاظا من أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو أقوال الصحابة ، أو أقوال بعض التابعين كعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه .

وهذه الأقوال المنسوبة الى الصحابة أو التابعين ، متى جاءت من طريق المحدثين ، تأخذ حكم الأقوال المرفوعة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي ، أو قاعدة نحوية .

### هل في الحديث ما لا شاهد له في كلام العرب ؟

يرد في الحديث ألفاظ لا يعرف لها علماء اللغة شاهدا في كلام العرب وترد بعض الالفاظ على وجه من الاستعمال لا يعرف الا من الحديث . وكثيرا ما يقول شراح غريب الحديث ، وهم من جهابذة علماء اللغة : هذا اللفظ لم يجرى الا في الحديث ، ولم نسمعه الا فيه .

وقال أبو بكر محمد بن قاسم الانباري أحد المؤلفين في غريب الحديث « وكذلك اشياء كثيرة لم تسمع الا في الحديث » (١) .

وتكلم أبو موسى محمد بن أبي بكر الاصفهاني في كتاب الغريب عن الالفاظ التي لم ترد الا في بعض روايات الحديث فقال : وانما أورد نحو هذه الالفاظ لان الانسان اذا طلبه لم يجده في شيء من الكتب فيتجبر فاذا نظر في كتابنا عرف اصله ومعناه .

ومن أمثلة هذا النوع كلمة « استارة » وردت في حديث « أيضا رجل اغلق بابا على امرأته وأرخى دونها استارة فقد تم صداقها » .

لقد قال شراح الغريب : لم تستعمل استارة الا في هذا الحديث (٢) ومن أمثله كلمة « أفلج » من الفلج أي تباعد ما بين الشيا ، فقد وردت في وصف ابن أبي هالة للنبي صلى الله عليه وسلم غير مضافة الى الاسنان ، وابن دريد وصاحب القاموس يتولان : لا يقال رجل أفلج الا اذا ذكر معه الاسنان .

(١) النهاية لابن الاثير في مادة «هرو» ، (٢) النهاية لابن الاثير مادة «ستر»

## الخلافا في الاحتجاج بالحديث

ذهب جماعة من النحاة الى ان الحديث لا يستشهد به في اللغة ، أي لا يستند اليه في اثبات الفاظ اللغة ولا في وضع قواعدها ، ومن هذه الجماعة ابو الحسن علي بن محمد الاشيلي المعروف بابن الضائع<sup>(٢)</sup> وأثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان<sup>(١)</sup> وزعم أبو حيان أنه مذهب المتقدمين والمتأخرين من علماء العربية ، فقال في شرح كتاب التسهيل « ان الواضعين الاولين لعلم النحو المستقرين للاحكام من لسان العرب كأبي عمرو ، وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه ، من أئمة البصريين ، والكاثي ، والفراء ، وعلى بن مبارك الاحمر وهشام الضرير ، من أئمة الكوفيين ، لم يفعلوا ذلك - أي لم يحتجوا بالحديث وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الاقاليم كنجاة بغداد واهل الاندلس » .

وأجاز قوم الاحتجاج بالحديث في اللغة ، وعدوه في الاصول التي يرجع اليها في تحقيق الالفاظ وتقرير القواعد . ومن عرف بهذا المذهب محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك<sup>(١)</sup> وعبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام<sup>(٢)</sup> ومن انتصر لهذا المذهب البدر الدمايني في شرحه لكفاية المتحفظ المسمى بتحرير الرواية ، وعد من اصحاب هذا المذهب الجوهرى وابن سيده وابن فارس وابن خروف وابن جني وابن يري والسيملي ، حتى قال : لا نعلم أحدا من علماء العربية خالف في هذه المسألة الا ما أبداه الشيخ ابو حيان في شرح التسهيل وابو الحسن الضائع في شرح الجمل ، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي .

(١) توفي سنة ٦٨٠هـ ، (٢) توفي سنة ٦٧٢هـ

## وجهة نظر المناهين

قالوا : لا يستشهد بالحديث لعدم الوثوق بأن ذلك لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وانتفت الثقة من أنه لفظ الرسول لامرين : احدهما : ان الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فتجد القصة الواحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم فتنتقل بالفاظ مختلفة ، كحديث « زوجتكما بما معك من القرآن » وفي رواية أخرى « ملكتكما بما معك من القرآن » وفي ثالثة « خذها بما معك من القرآن » وفي رابعة : « أمكناكها بما معك من القرآن » . فنعلم يقينا انه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ بجميع هذه الالفاظ ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها ، اذ يحتمل انه قال لفظا آخر مرادفا لهذه الالفاظ ، فأتى الرواة بالمراد منه ، ولم يأتوا بلفظه ، اذ المطلوب انما هو نقل المعنى . وضافوا الى هذا ان الرواة لم يكونوا يضبطون الحديث بالكتابة اتكالا على الحفظ ، وأن الضابط منهم من يحتفظ بالمعنى ، واما ضبط اللفظ فبعيد جدا ولا سيما الفاظ الاحاديث الطويلة .

ثانيها : أنه وقع اللحن في كثير مما روى من الاحاديث ، لان كثيرا من الرواة لم ينشأوا في بيئة عربية خالصة حتى يكونوا عربا بالفطرة ، بل كانوا قد تعلموا العربية الفصحى من طريق صناعة النحو .

## وجهة نظر المجوزين

يستند هؤلاء الى الاجماع على انه صلى الله عليه وسلم افصح العرب لهجة كما قال ابن حزم في كتاب الفصل منكرا على من لم يجعلوا الحديث حجة في اللغة « لقد كان محمد بن عبد الله قبل ان يكرمه الله بالنبوة ، وایام كان بسكة ، أعلم بلغة قومه وافصح ، فكيف بعد ان اختصه الله للندارة واجتباؤه للموساطة بينه وبين خلقه » .

وقالوا ان الاحاديث اصح سنداً مما ينقل من اشعار العرب كما

## الخلافا في الاحتجاج بالحديث

ذهب جماعة من النحاة الى ان الحديث لا يستشهد به في اللغة ، أي لا يستند اليه في اثبات الفاظ اللغة ولا في وضع قواعدها ، ومن هذه الجماعة ابو الحسن علي بن محمد الاشيلي المعروف بابن الضائع<sup>(٢)</sup> وأثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان<sup>(١)</sup> وزعم أبو حيان أنه مذهب المتقدمين والمتأخرين من علماء العربية ، فقال في شرح كتاب التسهيل « ان الواضعين الاولين لعلم النحو المستقرين للاحكام من لسان العرب كأبي عمرو ، وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه ، من أئمة البصريين ، والكاثي ، والفراء ، وعلى بن مبارك الاحمر وهشام الضرير ، من أئمة الكوفيين ، لم يفعلوا ذلك - أي لم يحتجوا بالحديث وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الاقاليم كنجاة بغداد واهل الاندلس » .

وأجاز قوم الاحتجاج بالحديث في اللغة ، وعدوه في الاصول التي يرجع اليها في تحقيق الالفاظ وتقرير القواعد . ومن عرف بهذا المذهب محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك<sup>(١)</sup> وعبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام<sup>(٢)</sup> ومن انتصر لهذا المذهب البدر الدمايني في شرحه لكفاية المتحفظ المسمى بتحرير الرواية ، وعد من اصحاب هذا المذهب الجوهرى وابن سيده وابن فارس وابن خروف وابن جني وابن يري والسيملي ، حتى قال : لا نعلم أحدا من علماء العربية خالف في هذه المسألة الا ما أبداه الشيخ ابو حيان في شرح التسهيل وابو الحسن الضائع في شرح الجمل ، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي .

(١) توفي سنة ٦٨٠هـ ، (٢) توفي سنة ٦٧٢هـ

## وجهة نظر المناهين

قالوا : لا يستشهد بالحديث لعدم الوثوق بأن ذلك لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وانتفت الثقة من أنه لفظ الرسول لامرين : احدهما : ان الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فتجد القصة الواحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم فتنتقل بالفاظ مختلفة ، كحديث « زوجتكما بما معك من القرآن » وفي رواية أخرى « ملكتكما بما معك من القرآن » وفي ثالثة « خذها بما معك من القرآن » وفي رابعة : « أمكناكها بما معك من القرآن » . فنعلم يقينا انه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ بجميع هذه الالفاظ ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها ، اذ يحتمل انه قال لفظا آخر مرادفا لهذه الالفاظ ، فأتى الرواة بالمراد منه ، ولم يأتوا بلفظه ، اذ المطلوب انما هو نقل المعنى . وضافوا الى هذا ان الرواة لم يكونوا يضبطون الحديث بالكتابة اتكالا على الحفظ ، وأن الضابط منهم من يحتفظ بالمعنى ، واما ضبط اللفظ فبعيد جدا ولا سيما الفاظ الاحاديث الطويلة .

ثانيها : أنه وقع اللحن في كثير مما روى من الاحاديث ، لان كثيرا من الرواة لم ينشأوا في بيئة عربية خالصة حتى يكونوا عربا بالفطرة ، بل كانوا قد تعلموا العربية الفصحى من طريق صناعة النحو .

## وجهة نظر المجوزين

يستند هؤلاء الى الاجماع على انه صلى الله عليه وسلم افصح العرب لهجة كما قال ابن حزم في كتاب الفصل منكرا على من لم يجعلوا الحديث حجة في اللغة « لقد كان محمد بن عبد الله قبل ان يكرمه الله بالنبوة ، وایام كان بسكة ، أعلم بلغة قومه وافصح ، فكيف بعد ان اختصه الله للندارة واجتباؤه للموساطة بينه وبين خلقه » .

وقالوا ان الاحاديث اصح سنداً مما ينقل من اشعار العرب كما

قال صاحب المصباح يعد أن استشهد بحديث « من أثبتتم عليه بشر وجبت » على صحة إطلاق الثناء على الذكر بشر « قد ثقل هذا العدل الضابط عن العرب الفصحاء عن أفصح العرب ، فكان أوثق من ثقل أهل اللغة ، فانهم قد يكتفون بالنقل عن واحد ولا يعرف حاله » .  
وقد عرفت أن المانع من الاحتجاج بالحديث معترفون بأن الرسول صلى الله عليه وسلم أفصح العرب لساناً ، وأبرعهم بياناً ، ولا يتازعون في أن أسانيد الأحاديث أقوى من أسانيد الأشعار ، وإنما استندوا في المنع إلى أن الأحاديث قد تروى بالمعنى . بخلاف شعر العرب أو منشورهم فإن رواته اغتنوا بالفاظه ، لأن الغرض من روايته تقرير أحكام الالفاظ . قال ابن الضائع في شرح الجبل « لولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان أولى وأثبت في إثبات فصيح اللغة كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وأظهر وجه يورده المجيزون أن الأصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سمع ، وأن أهل العلم قد شددوا في ضبط الفاظه والتحري في نقله ، ولهذا الأصل تحصل غلبة الظن بأن الحديث مروي بلفظه ، وهذا الظن كاف في إثبات الاتفاظ اللغوية ، وتقرير الأحكام النحوية .

#### مناقشتهم لأدلة المانعين

يقول المانعون : إن الرواة كانوا ينقلون الأحاديث بالمعنى ، فلا ثقة لنا من أن اللفظ الذي روى به الحديث هو لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

واجاب المجيزون على هذا بأن كثيراً من المحدثين والفقهاء والاصوليين قد ذهبوا إلى منع رواية الحديث بالمعنى ، ومن أجازوا الرواية بالمعنى شرطوا لذلك أن يكون الراوى على علم بما يغير المعنى أو ينقصه ، وأن يكون محيطاً بسوايق الالفاظ ، بل قال بعضهم : شرطه

أن يحيط بدقائق علم اللغة . وإن تكون المحسنات القائمة على ذكر من غيراعياها في نظم كلامه . على أن المجيزين الرواية بالمعنى معترفون بأن الرواية باللفظ هي الأولى ، وإذا كانت الرواية بالمعنى ليست في رأيهم سوى رخصة فانهم لا يحتجون لها إلا في حال ضرورة ، وأضافوا إلى هذا أن النقل بالمعنى إنما أجازته من أجازته في غير ما لم يدون في الكتب ، أما ما دون في الكتب فلا يجوز التصرف فيه بوجه ، وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل أن تفسد اللغة ، وإذا كان قد وقع في الأحاديث المدونة نقل بالمعنى فانما هو تصرف ممن يصح الاحتجاج بأقوالهم .  
واليك ما قاله البدر الدماميني وما حكاه عن شيخه ابن خلدون في الرد على من ينهون الاستشهاد بالحديث ، قال في حواشيه على المعنى :

« أسقط أبو حيان الاستدلال على الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعربيته إياها بالمعنى ، وكثيراً ما يعترض على ابن مالك في استدلاله بها ، ورده شيخنا ابن خلدون بأنها على تسليم أنها لا تفيد القطع بالأحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها ، لأن الأصل عدم التبديل ، لا سيما والتشديد في ضبط ألفاظها ، والتحري في نقلها بأعيانها ، مما شاع بين الرواة ، والقائلون منهم بجواز الرواية بالمعنى معترفون بأنها خلاف الأولى ، وغلبة الظن كافية في مثل تلك الأحكام بل في الأحكام الشرعية ، فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للمظاهر ، وبأن الخلاف في جواز النقل بالمعنى في غير ما لم يدون في كتب » .

أما ما دون فلا يجوز تبديل الفاظه بإخلاف كما قاله ابن الصلاح<sup>(١)</sup> ، وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية ، وحين كان كلام أولئك - على تقدير تبديلهم - يسوغ الاحتجاج به ،

(١) قال أهل العلم الحديث : ليس لك فيما تجده في الكتب المؤلفة من روايات من تقدمك أن تبدل في نفس الكتاب ما قيل فيه : أخبرنا : بقولك حدثنا ، ونحوه

قال صاحب المصباح يعد أن استشهد بحديث « من أثبتهم عليه بشر وجبت » على صحة إطلاق الثناء على الذكر بشر « قد قل هذا العدل الضابط عن العرب الفصحاء عن أفصح العرب ، فكان أوثق من نقل أهل اللغة ، فانهم قد يكتفون بالنقل عن واحد ولا يعرف حاله » .

وقد عرفت أن المانع من الاحتجاج بالحديث معترفون بأن الرسول صلى الله عليه وسلم أفصح العرب لساناً ، وأبرعهم بياناً ، ولا يتازعون في أن أسانيد الأحاديث أقوى من أسانيد الأشعار ، وإنما استندوا في المنع إلى أن الأحاديث قد تروى بالمعنى . بخلاف شعر العرب أو منشورهم فإن رواته اغتنوا بالفاظه ، لأن الغرض من روايته تقرير أحكام الالفاظ . قال ابن الضائع في شرح الجبل « لولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان أولى وأثبت في إثبات فصيح اللغة كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وأظهر وجه يورده المجيزون أن الأصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سمع ، وأن أهل العلم قد شددوا في ضبط الفاظه والتحري في نقله ، ولهذا الأصل تحصل غلبة الظن بأن الحديث مروي بلفظه ، وهذا الظن كاف في إثبات الاتفاظ اللغوية ، وتقرير الأحكام النحوية .

#### مناقشتهم لأدلة المانعين

يقول المانعون : إن الرواة كانوا ينقلون الأحاديث بالمعنى ، فلا ثقة لنا من أن اللفظ الذي روى به الحديث هو لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

واجاب المجيزون على هذا بأن كثيراً من المحدثين والفقهاء والاصوليين قد ذهبوا إلى منع رواية الحديث بالمعنى ، ومن اجازوا الرواية بالمعنى شرطوا لذلك أن يكون الراوى على علم بما يغير المعنى أو ينقصه ، وأن يكون محيطاً بسوايق الالفاظ ، بل قال بعضهم : شرطه

أن يحيط بدقائق علم اللغة . وإن تكون المحسنات القائمة على ذكر من غيراعياها في نظم كلامه . على أن المجيزين الرواية بالمعنى معترفون بأن الرواية باللفظ هي الاولى ، وإذا كانت الرواية بالمعنى ليست في رأيهم سوى رخصة فانهم لا يحتجون لها إلا في حال ضرورة ، وأضافوا إلى هذا أن النقل بالمعنى إنما اجازته من اجازته في غير ما لم يدون في الكتب ، أما ما دون في الكتب فلا يجوز التصرف فيه بوجه ، وتدوين الاحاديث وقع في الصدر الاول قبل أن تفسد اللغة ، وإذا كان قد وقع في الاحاديث المدونة قل بالمعنى فانما هو تصرف ممن يصح الاحتجاج بأقوالهم .

واليك ما قاله البدر الدماميني وما حكاه عن شيخه ابن خلدون في الرد على من ينهون الاستشهاد بالحديث ، قال في حواشيه على المعنى :

« أسقط أبو حيان الاستدلال على الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعربيته إياها بالمعنى ، وكثيراً ما يعترض على ابن مالك في استدلاله بها ، ورده شيخنا ابن خلدون بأنها على تسليم أنها لا تفيد القاطع بالأحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها ، لأن الأصل عدم التبديل ، لا سيما والتشديد في ضبط ألفاظها ، والتحري في نقلها بأعيانها ، مما شاع بين الرواة ، والقائلون منهم بجواز الرواية بالمعنى معترفون بأنها خلاف الاولى ، وغلبة الظن كافية في مثل تلك الأحكام بل في الأحكام الشرعية ، فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للمظاهر ، وبأن الخلاف في جواز النقل بالمعنى في غير ما لم يدون في كتب » .

أما ما دون فلا يجوز تبديل الفاظه بإخلاف كما قاله ابن الصلاح<sup>(١)</sup> ، وتدوين الاحاديث وقع في الصدر الاول قبل فساد اللغة العربية ، وحين كان كلام أولئك - على تقدير تبديلهم - يسوغ الاحتجاج به ،

(١) قال أهل العلم الحديث : ليس لك فيما تجده في الكتب المؤلفة من روايات من تقدمك أن تبدل في نفس الكتاب ما قيل فيه : أخبرنا : بقولك حدثنا ، ونحوه

وغايته يومئذ تبديل لفظ يحتج به بآخر كذلك ، ثم دون ذلك البديل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى فيبقى حجة في بابه صحيحة ، ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في استدلالهم بالتأخر .

وقد ناقش بعض شارحي <sup>(١)</sup> كتاب الاقتراح ابن خلدون ، فقال : ان تدوين الاحاديث وقع بعد فساد اللغة ، وقال : لم يحصل التدوين الا في عصر التابعين ، ووقع يومئذ الاختلاط في اللغة ، والرواية بالمعنى لم تقف عند حد من يتكلم بالعربية سليقة .

ولا يسعنا امام دعوى ابن خلدون ومناقشة هذا الشارح له ، الا ان نقول كلمة في تاريخ تدوين الحديث ، وتحدث عن العهد الذي وقع فيه فساد اللغة ، لعلنا نهتدي الى ما يفيدنا في أصل البحث « بحث الاستشهاد بالحديث في اللغة » .

الواقع ان أصل كتابة الحديث وقع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم . ومن كان يكتب الحديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، ولهذا كان اكثر جمعا للحديث من ابي هريرة . أما تدوينه في كتب فقد وقع بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز المتوفي سنة ١٠١ هـ . ومن المروى في الصحيح انه كتب الى أهل الآفاق ان ينظروا ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم او سنته فاجمعوه او فاكتبوه .

واول من دون الحديث محمد بن مسلم الزهري المتوفي سنة ١٢٤ هـ والمعروف انه كان يروي عن الصحابة مثل عبد الله بن عمر وانس بن مالك وسهل بن سعد الساعدي .

وقيل ان اول من دون الحديث الربيع بن حبيب المتوفي سنة ١٦٠ هـ وسعيد بن أبي عروبة المتوفي سنة ١٥٦ هـ .

ثم شاع التدوين في الطبقة التي تلى طبقة الزهري كمالك بن انس ، وعبد الملك بن جريج والاوزاعي وسفيان الثوري وحصاد بن سلة .

(١) هو ابن علان ، وتوجد نسخة من شرحه بالمكتبة التيمورية

وكان كثير من رواة الحديث في هذا العهد يكتبون الاحاديث عند تلقيها ، ولا يكتبون بحفظها عن ظهر القلب ، فانما نجد في تاريخ طائفة منهم ان لهم كتباً كانوا يرجعون اليها عند الرواية .

ونجد في تاريخ من يروون عن امثال الزهري ان في مختلفاتهم اجزاء كثيرة تحتوي احاديث اخذوها عن اولئك الائمة . وكتابة الحديث تساعد على روايته بلفظه ، وحفظه عن ظهر القلب يبعده من ان يدخله غلط أو تصحيف .

ويصل بنا البحث الى ان مصنفات الطبقة التي جاءت بعد طبقة مالك وابن جريج قد بلغت الغاية في جمع الاحاديث ، وفي ذلك العهد صنف مسندات كثيرة كمسند اسد بن موسى الاموي المتوفي سنة ٢١٢ هـ ، ومسند عبيد الله بن موسى العيسى المتوفي سنة ٢١٣ هـ ، ومسند نعيم بن حصاد الخزاعي المتوفي سنة ٢٢٨ هـ ، ومسند احمد بن حنبل المتوفي سنة ٢٤١ هـ .

وجاء بعد هؤلاء اصحاب الكتب الستة ، وأولهم البخاري المولود سنة ١٩٤ هـ وآخرهم النسائي المولود سنة ٢١٥ هـ .

وما في الكتب الستة او معظمه كان مدونا في الكتب المصنفة من قبل . ذكر الحافظ ابن حجر مصنفات ائمة الحديث في الصدر الاول وقال : فلما رأى البخاري هذه المصنفات ورواها وجدها بحسب الرضع جامعة ، فألف كتابه مقتصرا على الصحيح .

واذا رأينا أن البخاري يقول في كتابه : حدثنا فلان . فهذا لا يمنع من أن يكون الحديث مدونا في كتاب ، فانهم كانوا كما عرفت آتيا لا يستغنون بالكتابة عن الحفظ ، وربما قال الراوي : أملئ علينا فلان كذا وكذا حديثا من حفظه ، ثم قرأها علينا من كتابه .

وهذه النظرة التاريخية تدلنا على ان ابتداء تدوين الحديث كان في



وغايته يومئذ تبديل لفظ يحتج به بآخر كذلك ، ثم دون ذلك البديل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى فيبقى حجة في بابه صحيحة ، ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في استدلالهم بالتأخر .

وقد ناقش بعض شارحي <sup>(١)</sup> كتاب الاقتراح ابن خلدون ، فقال : ان تدوين الاحاديث وقع بعد فساد اللغة ، وقال : لم يحصل التدوين الا في عصر التابعين ، ووقع يومئذ الاختلاط في اللغة ، والرواية بالمعنى لم تقف عند حد من يتكلم بالعربية سليقة .

ولا يسعنا امام دعوى ابن خلدون ومناقشة هذا الشارح له ، الا ان نقول كلمة في تاريخ تدوين الحديث ، وتحدث عن العهد الذي وقع فيه فساد اللغة ، لعلنا نهتدي الى ما يفيدنا في أصل البحث « بحث الاستشهاد بالحديث في اللغة » .

الواقع ان أصل كتابة الحديث وقع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم . ومن كان يكتب الحديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، ولهذا كان اكثر جمعا للحديث من ابي هريرة . أما تدوينه في كتب فقد وقع بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز المتوفي سنة ١٠١ هـ . ومن المروى في الصحيح أنه كتب الى أهل الآفاق ان انظروا ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم او سنته فاجمعوه او فاكتبوه .

واول من دون الحديث محمد بن مسلم الزهري المتوفي سنة ١٢٤ هـ والمعروف انه كان يروي عن الصحابة مثل عبد الله بن عمر وانس بن مالك وسهل بن سعد الساعدي .

وقيل ان اول من دون الحديث الربيع بن صبيح المتوفي سنة ١٦٠ هـ وسعيد بن أبي عروبة المتوفي سنة ١٥٦ هـ .

ثم شاع التدوين في الطبقة التي تلى طبقة الزهري كمالك بن انس ، وعبد الملك بن جريج والاوزاعي وسفيان الثوري وحصاد بن سلة .

(١) هو ابن علان ، وتوجد نسخة من شرحه بالمكتبة التيمورية

وكان كثير من رواة الحديث في هذا العهد يكتبون الاحاديث عند تلقيها ، ولا يكتبون بحفظها عن ظهر القلب ، فانا نجد في تاريخ طائفة منهم أن لهم كتباً كانوا يرجعون اليها عند الرواية .

ونجد في تاريخ من يروون عن امثال الزهري ان في مختلفاتهم اجزاء كثيرة تحتوي احاديث اخذوها عن اولئك الائمة . وكتابة الحديث تساعد على روايته بلفظه ، وحفظه عن ظهر القلب يبعده من ان يدخله غلط أو تصحيف .

ويصل بنا البحث الى أن مصنفات الطبقة التي جاءت بعد طبقة مالك وابن جريج قد بلغت الغاية في جمع الاحاديث ، وفي ذلك العهد صنف مسندات كثيرة كمسند اسد بن موسى الاموي المتوفي سنة ٢١٢ هـ ، ومسند عبيد الله بن موسى العيسى المتوفي سنة ٢١٣ هـ ، ومسند نعيم بن حصاد الخزاعي المتوفي سنة ٢٢٨ هـ ، ومسند احمد بن حنبل المتوفي سنة ٢٤١ هـ .

وجاء بعد هؤلاء أصحاب الكتب الستة ، وأولهم البخاري المولود سنة ١٩٤ هـ وآخرهم النسائي المولود سنة ٢١٥ هـ .

وما في الكتب الستة او معظمه كان مدونا في الكتب المصنفة من قبل . ذكر الحافظ ابن حجر مصنفات ائمة الحديث في الصدر الاول وقال : فلما رأى البخاري هذه المصنفات ورواها وجدها بحسب الرضع جامعة ، فألف كتابه مقتصرا على الصحيح .

واذا رأينا أن البخاري يقول في كتابه : حدثنا فلان . فهذا لا يمنع من أن يكون الحديث مدونا في كتاب ، فانهم كانوا كما عرفت آتيا لا يستغنون بالكتابة عن الحفظ ، وربما قال الراوي : أملئ علينا فلان كذا وكذا حديثا من حفظه ، ثم قرأها علينا من كتابه .

وهذه النظرة التاريخية تدلنا على ان ابتداء تدوين الحديث كان في

أوائل القرن الثاني ، وأنه لم يمض القرن الثاني حتى قيد معظم الاحاديث بالكتابة والتدوين . ولنتظر بعد هذا الى حال اللغة من جهة ما دخلها من الفساد . وننظر ما يكون لهذا الفساد من أثر في رواية الحديث .

أخذ الفساد يدخل اللغة منذ وصلت الفتوح الاسلامية العرب بالعجم . وأسرع الى السنة طائفتين من أبناء العرب أو الناشئين في بيئتهم : طائفة كانت أمهاتهم من الاعاجم ، وطائفة العامة الذين يسكنون الامصار : وتكثر مخالطتهم للاعاجم .

وظهن اللحن بجلاء في أواخر عهد الدولة الاموية ، وكان اقتراضها سنة ٥١٣٢ .

وبقى بجانب هاتين الطائفتين فريقان : سكان الجزيرة البعيدون عن مخالطة الاعاجم مخالطة تمس فصاحتهم بسوء ، وأبناء الخاصة من سكان الامصار الذين لم تكن أمهاتهم من الاعاجم .

أما سكان الجزيرة فابهم ما يروحوا على فصاحة اللغة الى أواسط القرن الرابع ، وأما الخاصة من سكان المدن فبقوا على فصاحة اللبحة مدة في أوائل عهد الدولة العباسية .

وذكر الباحثون في طبقات الشعراء أن ابراهيم بن هرمة آخر من يحتج بشعرهم . وقد توفي في خلافة الرشيد بعد الخمسين والمائة بقليل . والذين نشأوا في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة انتشارا يرفع الثقة بفصاحة لهجتها ، يوثق بأقوالهم ولو تأخروا عن منتصف القرن الثاني ، كالامام الشافعي ، فإنه ولد سنة ١٥٠هـ ولكنه نشأ في بيئة عربية وهي مكة ، فيصح الاستشهاد بما يتعمله من الالفاظ . قال الامام احمد : « كلام الشافعي حجة في اللغة » وقال الازهرى في ايضاح ما استشكل من مختصر المزني « ألفاظ الامام الشافعي عربية محضة ، ومن عجة المولدين مصونة » .

واذا عدنا الى قول ابن خلدون « وتدوين الاحاديث وقع في الصدر الاول قبل فساد اللغة العربية ، وحين كان كلام أولئك - على تقدير تبديلهم - يسوغ الاحتجاج به » وعرضنا على التاريخ ، وجدنا التدوين وقع بعد ان دخل الفساد في اللغة ، ولكن من المدونين من يحتج بأقواله لانه نشأ في بيئة عربية كالزهرى ومالك بن أنس ، وعبد الملك بن جريح ، ومنهم من نشأوا في بيئة غير عربية ، أو عربية انتشر فيها الفساد ، وصارت العربية الفصحى فيها انما تدرك من طريق التعلم . فدعوى ان الاحاديث دونت قبل فساد اللغة ، وأن كلام المدونين لها يسوغ الاحتجاج به في اللغة ، غير مطابقة للتاريخ من كل وجه ، ولو تمت على نحو ما قرره ابن خلدون لقامت بها الحجة القاطعة على الاستشهاد بالحديث في اللغة من غير حاجة الى شيء آخر يعضدها . والذي نستفيد من حقائق التاريخ أن قسما كبيرا من الاحاديث دونه رجال يحتج بأقوالهم في العربية ، وأن كثيرا من الرواة كانوا يكتبون الاحاديث عند سماعها ، وذلك مما يساعد على روايتها بألفاظها ، فيضاف هذا وذلك الى ما وقع من التشديد في رواية الحديث بالمعنى ، وما عرف من احتياط أئمة الحديث وتحريمهم في الرواية ، فيحصل الظن الكافي لرجحان ان تكون الاحاديث المدونة في الصدر الاول مروية بألفاظها ممن يحتج بكلامه .

وأما قول المانعين : انه وقع اللحن في كثير من الاحاديث ، فيجيب عنه بأن كثيرا مما يرى انه لحن قد ظهر له وجه من الصحة ، وقد ألف في هذا الباب ابن مالك كتابه « التوضيح في حل مشكلات الجامع الصحيح » وذكر للاحاديث التي يشكل اعرابها وجوها يستبين بها أنها من قبيل العربي الصحيح ، وكثيرا ما نرى الفاظا من الحديث ينكرها بعض اللغويين ، فيأتي لغوى آخر فيذكر لها وجها مقبولا ، أو يسوق عليها شاهدا صحيحا .

أوائل القرن الثاني ، وأنه لم يمض القرن الثاني حتى قيد معظم الاحاديث بالكتابة والتدوين . ولنتظر بعد هذا الى حال اللغة من جهة ما دخلها من الفساد . وننظر ما يكون لهذا الفساد من أثر في رواية الحديث .

أخذ الفساد يدخل اللغة منذ وصلت الفتوح الاسلامية العرب بالعجم . وأسرع الى السنة طائفتين من أبناء العرب أو الناشئين في بيئتهم : طائفة كانت أمهاتهم من الاعاجم ، وطائفة العامة الذين يسكنون الامصار : وتكثر مخالطتهم للاعاجم .

وظهن اللحن بجلاء في أواخر عهد الدولة الاموية ، وكان اقراضها سنة ٥١٣٢ .

وبقى بجانب هاتين الطائفتين فريقان : سكان الجزيرة البعيدون عن مخالطة الاعاجم مخالطة تمس فصاحتهم بسوء ، وأبناء الخاصة من سكان الامصار الذين لم تكن أمهاتهم من الاعاجم .

أما سكان الجزيرة فابهم ما يروحوا على فصاحة اللغة الى أواسط القرن الرابع ، وأما الخاصة من سكان المدن فبقوا على فصاحة اللبحة مدة في أوائل عهد الدولة العباسية .

وذكر الباحثون في طبقات الشعراء أن ابراهيم بن هرمة آخر من يحتج بشعرهم . وقد توفي في خلافة الرشيد بعد الخمسين والمائة بقليل . والذين نشأوا في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة انتشارا يرفع الثقة بفصاحة لهجتها ، يوثق بأقوالهم ولو تأخروا عن منتصف القرن الثاني ، كالامام الشافعي ، فإنه ولد سنة ١٥٠هـ ولكنه نشأ في بيئة عربية وهي مكة ، فيصح الاستشهاد بما يتعمله من الالفاظ . قال الامام احمد : « كلام الشافعي حجة في اللغة » وقال الازهرى في ايضاح ما استشكل من مختصر المزني « ألفاظ الامام الشافعي عربية محضة ، ومن عجة المولدين مصونة » .

واذا عدنا الى قول ابن خلدون « وتدوين الاحاديث وقع في الصدر الاول قبل فساد اللغة العربية ، وحين كان كلام أولئك - على تقدير تبديلهم - يسوغ الاحتجاج به » وعرضنا على التاريخ ، وجدنا التدوين وقع بعد ان دخل الفساد في اللغة ، ولكن من المدونين من يحتج بأقواله لانه نشأ في بيئة عربية كالزهرى ومالك بن أنس ، وعبد الملك بن جريح ، ومنهم من نشأوا في بيئة غير عربية ، أو عربية انتشر فيها الفساد ، وصارت العربية الفصحى فيها انما تدرك من طريق التعلم . فدعوى ان الاحاديث دونت قبل فساد اللغة ، وأن كلام المدونين لها يسوغ الاحتجاج به في اللغة ، غير مطابقة للتاريخ من كل وجه ، ولو تمت على نحو ما قرره ابن خلدون لقامت بها الحجة القاصلة على الاستشهاد بالحديث في اللغة من غير حاجة الى شيء آخر يعضدها . والذي نستفيد من حقائق التاريخ أن قسما كبيرا من الاحاديث دونه رجال يحتج بأقوالهم في العربية ، وأن كثيرا من الرواة كانوا يكتبون الاحاديث عند سماعها ، وذلك مما يساعد على روايتها بألفاظها ، فيضاف هذا وذلك الى ما وقع من التشديد في رواية الحديث بالمعنى ، وما عرف من احتياط أئمة الحديث وتحريمهم في الرواية ، فيحصل الظن الكافي لرجحان ان تكون الاحاديث المدونة في الصدر الاول مروية بألفاظها ممن يحتج بكلامه .

وأما قول المانعين : انه وقع اللحن في كثير من الاحاديث ، فيجيب عنه بأن كثيرا مما يرى انه لحن قد ظهر له وجه من الصحة ، وقد ألف في هذا الباب ابن مالك كتابه « التوضيح في حل مشكلات الجامع الصحيح » وذكر للاحاديث التي يشكل اعرابها وجوها يستبين بها أنها من قبيل العربي الصحيح ، وكثيرا ما نرى الفاظا من الحديث ينكرها بعض اللغويين ، فيأتى لغوى آخر فيذكر لها وجها مقبولا ، أو يسوق عليها شاهدا صحيحا .

ثم ان وجود الفاظ غير موافقة للقواعد المتفق عليها ، لا يقتضي ترك الاحتجاج بالحديث جملة ، وانما يحصل امرها على قلة ضبط احد الرواة في هذه الالفاظ خاصة .

واذا وقع في رواية بعض الاحاديث غلط أو تصحيف ، فان الاشعار يقع فيها الغلط والتصحيف ، وهي حجة من غير خلاف . قال محمد بن سلام : وجدنا رواية العلم يغلطون في الشعر ولا يضبط الشعر الا اهلهم . وابو احمد العسكري الذي ألف كتابا في تصحيف رواية الحديث ، قد ألف كتابا فيما وقع من اصحاب اللغة والشعر من التصحيف .

أما قول أبي حيان « ان المتقدمين من علماء العربية لا يحتجسون بالحديث » فأجاب عنه المجيزون بان علماء العربية في العهد الاول لم يتعاطوا رواية الحديث ، فعلماء الحديث غير علماء العربية (١) ثم ان دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك العهد ، ولم يتناولها علماء العربية كما كانوا يتناولون القرآن الكريم ، وانما اشتهرت دواوينه ووصلت الى ايدي جمهور اهل العلم من بعد ، فان سلمنا عدم احتجاجهم بالحديث فلعدم اتساره بينهم ، لا لانهم يمنعون الاحتجاج به . على أن كتب الاقدمين الموضوعة في اللغة لا تكاد تخلو من الاستدلال على اثبات الكلمات بالفاظ الحديث ، واللغة اخت النحو كما صرحوا به .

وكذلك نرى الامام اللغوي ابا منصور الازهري المولود سنة ٢٨٣هـ يعتمد في كتابه ( التهذيب ) على الاحاديث ، ويكثر من الاستشهاد بها . واما ما ادعاه ابو حيان من ان المتأخرين من نحاة الاقاليم تابعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث ، فمردود بان كتب النحاة من

(١) من علماء العربية من كانوا يعدون في رواية الحديث ، مثل ابي عمرو ابن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي والتضر بن شميل المازني ، والخليل بن احمد والقاسم بن سلام وعبد الملك بن قريش الاصمعي والرباعي

أندلسيين وغيرهم مملوءة بالاستشهاد بالحديث . وقد استدلل بالحديث الشريف : الصقلي والشريف القرناطي في شرحيهما لكتاب سيبويه : وابن الحاج في شرح المقرب ، وابن الخباز في شرح الفية ابن معطى ، وابو علي الشلوبين في كثير من مسائله . وكذلك استشهد بالحديث السيرافي والصفار في شرحيهما لكتاب سيبويه . وقال ابن الطيب « بل رأيت الاستدلال بالحديث في كلام ابن حبان نفسه » . وقد عرفت ان مذهب البدر الدمايني صحة الاستشهاد بالحديث ، وقد جرى على مذهبه في شرحه للمعني والتسهيل والبخاري .

### تفصيل وترجيح

من الاحاديث مالا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة ، وهو ستة انواع :

احدها : ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام كقوله « حسي الوطيس » وقوله « مات ختف آفه » وقوله « المظلم ظلمات يوم القيامة » الى نحو هذا من الاحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله « مأزورات غير مأجورات » وقوله « ان الله لا يمل حتى تملوا » .

ثانيها : ما يروى من الاقوال التي كان يتعبد بها ، او امر بالتعبد بها ، كالفاظ القنوت والتحيات ، وكثير من الاذكار والادعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة .

ثالثها : ما يروى شاهدا على انه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم . ومما هو ظاهر ان الرواة يقصدون في هذه الانواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه .

رابعها : الاحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت الفاظها ، فان اتحاد الالفاظ مع تعدد الطرق دليل على ان الرواة لم يتصرفوا في

ثم ان وجود الفاظ غير موافقة للقواعد المتفق عليها ، لا يقتضي ترك الاحتجاج بالحديث جملة ، وانما يحصل امرها على قلة ضبط احد الرواة في هذه الالفاظ خاصة .

واذا وقع في رواية بعض الاحاديث غلط أو تصحيف ، فان الاشعار يقع فيها الغلط والتصحيف ، وهي حجة من غير خلاف . قال محمد بن سلام : وجدنا رواية العلم يغلطون في الشعر ولا يضبط الشعر الا اهلهم . وابو احمد العسكري الذي ألف كتابا في تصحيف رواية الحديث ، قد ألف كتابا فيما وقع من اصحاب اللغة والشعر من التصحيف .

أما قول أبي حيان « ان المتقدمين من علماء العربية لا يحتجسون بالحديث » فأجاب عنه المجيزون بان علماء العربية في العهد الاول لم يتعاطوا رواية الحديث ، فعلماء الحديث غير علماء العربية (١) ثم ان دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك العهد ، ولم يتناولها علماء العربية كما كانوا يتناولون القرآن الكريم ، وانما اشتهرت دواوينه ووصلت الى ايدي جمهور اهل العلم من بعد ، فان سلمنا عدم احتجاجهم بالحديث فلعدم اتساره بينهم ، لا لانهم يمنعون الاحتجاج به . على أن كتب الاقدمين الموضوعة في اللغة لا تكاد تخلو من الاستدلال على اثبات الكلمات بالفاظ الحديث ، واللغة اخت النحو كما صرحوا به .

وكذلك نرى الامام اللغوي ابا منصور الازهري المولود سنة ٥٢٨٣ يعتمد في كتابه ( التهذيب ) على الاحاديث ، ويكثر من الاستشهاد بها . واما ما ادعاه ابو حيان من ان المتأخرين من نحاة الاقاليم تابعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث ، فمردود بان كتب النحاة من

(١) من علماء العربية من كانوا يعدون في رواية الحديث ، مثل ابي عمرو ابن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي والتضر بن شميل المازني ، والخليل بن احمد والقاسم بن سلام وعبد الملك بن قريش الاصمعي والرباعي

أندلسيين وغيرهم مملوءة بالاستشهاد بالحديث . وقد استدلل بالحديث الشريف : الصقلي والشريف القرناطي في شرحيهما لكتاب سيبويه : وابن الحاج في شرح المقرب ، وابن الخباز في شرح الفية ابن معطى ، وابو علي الشلوبين في كثير من مسائله . وكذلك استشهد بالحديث السيرافي والصفار في شرحيهما لكتاب سيبويه . وقال ابن الطيب « بل رأيت الاستدلال بالحديث في كلام ابن حبان نفسه » . وقد عرفت ان مذهب البدر الدمايني صحة الاستشهاد بالحديث ، وقد جرى على مذهبه في شرحه للمعني والتسهيل والبخاري .

### تفصيل وترجيح

من الاحاديث مالا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة ، وهو ستة انواع :

احدها : ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام كقوله « حسي الوطيس » وقوله « مات ختف آفه » وقوله « المظلم ظلمات يوم القيامة » الى نحو هذا من الاحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله « مأزورات غير مأجورات » وقوله « ان الله لا يمل حتى تملوا » .

ثانيها : ما يروى من الاقوال التي كان يتعبد بها ، او امر بالتعبد بها ، كالفاظ القنوت والتحيات ، وكثير من الاذكار والادعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة .

ثالثها : ما يروى شاهدا على انه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم . ومما هو ظاهر ان الرواة يقصدون في هذه الانواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه .

رابعها : الاحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت الفاظها ، فان اتحاد الالفاظ مع تعدد الطرق دليل على ان الرواة لم يتصرفوا في

الفاظها ، والمراد ان تعدد طرقها الى النبي صلى الله عليه وسلم او الى الصحابة أو التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً .

خامسها : الاحاديث التي دونها من ثناء في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة ، كمالك بن انس وعبد الملك بن جريج والامام الشافعي .  
سادسها : ما عرف من حال رواته انهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلى بن المديني .

ومن الاحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به ، وهي الاحاديث التي لم تدون في الصدر الاول ، وانما تروى في كتب بعض المتأخرين .

ولا يحتج بهذا النوع من الاحاديث سواء آكان سندها مقطوعاً أم متصلاً ، أما مقطوعة السند فوجه عدم الاحتجاج بها واضح ، وأما متصلة السند فليبعد مدونها عن الطبقة التي يحتج بأقوالها . وإذا أضيفت كثرة المولدين في رجال سند الحديث الى احتمال أن يكون بعضهم قد رواه بالمعنى أصبح احتمال أن تكون الفاظه الفاظ النبي عليه الصلاة والسلام او الفاظ رواية الذي يحتج بكلامه ، قاصراً عن درجة الظن الكافي لاثبات الالفاظ اللغوية أو وجوه استعمالها .

والحديث الذي يصح ان تختلف الانظار في الاستشهاد بالفاظه هو الحديث الذي دون في الصدر الاول ، ولم يكن من الانواع الستة المنبهة عليها آثماً ، وهو على نوعين :

( حديث ) يرد لفظه على وجه واحد ، ( وحديث ) اختلفت الرواية في بعض ألفاظه .

أما الحديث الوارد على وجه واحد ، فالظاهر صحة الاحتجاج به ، نظراً الى ان الاصل الرواية باللفظ ، والى تشديدهم في الرواية بالمعنى ،

ويضاف الى هذا قلة عدد من يوجد في السند من الرواة الذين لا يحتج بأقوالهم ، فقد يكون بين البخاري ومن يحتج بأقواله من الرواة واحد أو اثنان وأقصاهم ثلاثة .

ومثال هذا النوع أن الحريري انكر على الناس قولهم قبل الزوال : سهرنا البارحة ، قال : وانما يقال : سهرنا الليلة ، ويقال بعد الزوال : سهرنا البارحة . والشاهد على صحة ما يقوله الناس حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أصبح قال « هل رأى أحد منكم البارحة رؤيا ؟ » وحديث « وان من المجاهرة ان يعمل الرجل بالليل عملاً ، ثم يصبح وقد ستره الله ، فيقول عملت البارحة كذا » ففي قوله « اذا أصبح قال : هل رأى أحد منكم البارحة » وقوله « ثم يصبح فيقول عملت البارحة » شاهد على صحة ان يقول الرجل متحدثاً عن الليلة الماضية وهو في الصباح سهرنا البارحة ، او وقع البارحة كذا .

واما الاحاديث التي اختلفت فيها الرواية ، فاما ترى من يستشهدون بالاحاديث من اللغويين والنحاة لا يفرقون بين ما روى على وجه واحد ، وما روى على وجهين أو وجوه . ويمكننا ان تفصل القول في هذا النوع فنجزر الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يعضها بعض المحدثين بأنها وهم من الراوي مثل كلمة « مثل » وردت في أشهر رواية لحديث « قام النبي صلى الله عليه وسلم مثلاً » أي منتصباً ، والمعروف في كلام العرب انما هو مائل من مثل كنصر وكرم .

واما ما يجيء في رواية شاذة او في رواية يقول فيها بعض المحدثين انها غلط من الراوي ، فنقف دون الاستشهاد بها ، ومثال هذا كلمة « ناعوس » وردت في احدي روايات حديث « ان كلماته بلغت ناعوس البحر » ووردت في بقية الروايات « قاموس البحر » او وسطه ولجته . وكلمة ناعوس غير معروفة في كلام العرب . قال ابو موسى محمد بن ابي

الفاظها ، والمراد ان تعدد طرقها الى النبي صلى الله عليه وسلم او الى الصحابة أو التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً .

خامسها : الاحاديث التي دونها من ثناء في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة ، كمالك بن انس وعبد الملك بن جريج والامام الشافعي .  
سادسها : ما عرف من حال رواته انهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلى بن المديني .

ومن الاحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به ، وهي الاحاديث التي لم تدون في الصدر الاول ، وانما تروى في كتب بعض المتأخرين .

ولا يحتج بهذا النوع من الاحاديث سواء آكان سندها مقطوعاً أم متصلاً ، أما مقطوعة السند فوجه عدم الاحتجاج بها واضح ، وأما متصلة السند فليبعد مدونها عن الطبقة التي يحتج بأقوالها . وإذا أضيفت كثرة المولدين في رجال سند الحديث الى احتمال أن يكون بعضهم قد رواه بالمعنى أصبح احتمال أن تكون الفاظه الفاظ النبي عليه الصلاة والسلام او الفاظ رواية الذي يحتج بكلامه ، قاصراً عن درجة الظن الكافي لاثبات الالفاظ اللغوية أو وجوه استعمالها .

والحديث الذي يصح ان تختلف الانظار في الاستشهاد بالفاظه هو الحديث الذي دون في الصدر الاول ، ولم يكن من الانواع الستة المنبهة عليها آثماً ، وهو على نوعين :

( حديث ) يرد لفظه على وجه واحد ، ( وحديث ) اختلفت الرواية في بعض ألفاظه .

أما الحديث الوارد على وجه واحد ، فالظاهر صحة الاحتجاج به ، نظراً الى ان الاصل الرواية باللفظ ، والى تشديدهم في الرواية بالمعنى ،

ويضاف الى هذا قلة عدد من يوجد في السند من الرواة الذين لا يحتج بأقوالهم ، فقد يكون بين البخاري ومن يحتج بأقواله من الرواة واحد أو اثنان وأقصاهم ثلاثة .

ومثال هذا النوع أن الحريري انكر على الناس قولهم قبل الزوال : سهرنا البارحة ، قال : وانما يقال : سهرنا الليلة ، ويقال بعد الزوال : سهرنا البارحة . والشاهد على صحة ما يقوله الناس حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أصبح قال « هل رأى أحد منكم البارحة رؤيا ؟ » وحديث « وان من المجاهرة ان يعمل الرجل بالليل عملاً ، ثم يصبح وقد ستره الله ، فيقول عملت البارحة كذا » ففي قوله « اذا أصبح قال : هل رأى أحد منكم البارحة » وقوله « ثم يصبح فيقول عملت البارحة » شاهد على صحة ان يقول الرجل متحدثاً عن الليلة الماضية وهو في الصباح سهرنا البارحة ، او وقع البارحة كذا .

واما الاحاديث التي اختلفت فيها الرواية ، فاما ترى من يستشهدون بالاحاديث من اللغويين والنحاة لا يفرقون بين ما روى على وجه واحد ، وما روى على وجهين أو وجوه . ويمكننا ان تفصل القول في هذا النوع فنجيز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يعضها بعض المحدثين بأنها وهم من الراوي مثل كلمة « مثل » وردت في أشهر رواية لحديث « قام النبي صلى الله عليه وسلم مثلاً » أي منتصباً ، والمعروف في كلام العرب انما هو مائل من مثل كنصر وكرم .

واما ما يجيء في رواية شاذة او في رواية يقول فيها بعض المحدثين انها غلط من الراوي ، فنقف دون الاستشهاد بها ، ومثال هذا كلمة « ناعوس » وردت في احدي روايات حديث « ان كلماته بلغت ناعوس البحر » ووردت في بقية الروايات « قاموس البحر » او وسطه ولجته . وكلمة ناعوس غير معروفة في كلام العرب . قال ابو موسى محمد بن ابي

بكر الاصفهاني أحد المؤلفين في غريب الحديث « فلعل الراوي لم يوجد  
كتب كلمة قاموس » .

وأضعف من هذا ان تجيء الكلمة غير المعروفة في اللغة في صورة  
الشك من الراوي ككلمة خطيط وردت في حديث « ثم نام حتى سمعت  
غطيطه او خطيطه » قال ابن بطلال : لم اجد كلمة « خطيط » بالخاء عند  
أهل اللغة .

وخلاصة البحث : أنا نرى الاستشهاد بالألفاظ ما يروى في كتب  
الحديث المدونة في الصدر الاول وان اختلفت فيها الرواية ، ولا نستثني  
الا الالفاظ التي تجيء في رواية شاذة او يعمزها بعض المحدثين بالغلط  
او التصحيف غمزا لامرده ، ويشد ازرقنا في ترجيح هذا الرأي ان جمهور  
اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالالفاظ الواردة في  
الحديث ولو على بعض رواياته .

\* \* \*

## موضوع علم النحو

اطلعت على كتاب « احياء النحو » لأحد اساتذة الجامعة المصرية  
قبدا لي ان اشاركه في بعض بحوثه التي رأى ان النحاة قد غفلوا عن  
وجه الصواب فيها : وهو موضوع علم النحو ، واذا تقدمت بعض عبارات  
المؤلف : وعرضت رأيا غير رأيه . فائما أريد طرح البحث بين أيدي القراء  
لينظروا ماذا يرون .

قال المؤلف في ص ١ « يقول النحاة في تحديد علم النحو : انه علم  
يعرف به أحوال اواخر الكلم اعرابا وبناء » ثم قال « فيقصرون بحثه  
على الحرف الاخير من الكلمة ، بل على خاصة من خواصه ، وهي  
الاعراب والبناء » وقال « غاية النحو ( أي عند النحويين ) بيان الاعراب  
وتفصيل احكامه حتى سماء بعضهم علم الاعراب » وقال « وفي هذا  
التحديد تضيق شديد لدائرة البحث النحوي ، وتقصير لمداها ، وحصر  
له في جزء يسير مما ينبغي ان يتناوله » .

لا ندري ماذا صنع المؤلف عندما وقف على هذا التعريف الذي  
ساقه لعلم النحو ، هل تجاوزده الى مطالعة ما كتبه أهل العلم في شرحه  
او انه اقتصر على قراءته وحده ، وكتب هذا الذي يقوله في الانكار  
على علماء النحو ، فان كان قد اطلع على ما كتبه اولئك المحققون في  
شرحه ، كان حقا عليه ان يكف قلبه عن هذا الانكار جملة ، أو يترك على  
الاقل نسبته الى النحاة في تلك العبارة الظاهرة في أن هذا هو التعريف  
الذي يقولونه على اتفاق منهم .

نقد لكتاب « احياء النحو » .



بكر الاصفهاني أحد المؤلفين في غريب الحديث « فلعل الراوي لم يوجد  
كتب كلمة قاموس » .

وأضعف من هذا ان تجيء الكلمة غير المعروفة في اللغة في صورة  
الشك من الراوي ككلمة خطيط وردت في حديث « ثم نام حتى سمعت  
غطيطه او خطيطه » قال ابن بطلال : لم اجد كلمة « خطيط » بالخاء عند  
أهل اللغة .

وخلاصة البحث : أنا نرى الاستشهاد بالألفاظ ما يروى في كتب  
الحديث المدونة في الصدر الاول وان اختلفت فيها الرواية ، ولا نستثني  
الا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة او يعمزها بعض المحدثين بالغلط  
او التصحيف غمزا لامرده ، ويشد ازرنا في ترجيح هذا الرأي ان جمهور  
اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة في  
الحديث ولو على بعض رواياته .

\* \* \*

## موضوع علم النحو

اطلعت على كتاب « احياء النحو » لأحد اساتذة الجامعة المصرية  
قبدا لي ان اشاركه في بعض بحوثه التي رأى ان النحاة قد غفلوا عن  
وجه الصواب فيها : وهو موضوع علم النحو ، واذا تقدمت بعض عبارات  
المؤلف : وعرضت رأيا غير رأيه . فائما أريد طرح البحث بين أيدي القراء  
لينظروا ماذا يرون .

قال المؤلف في ص ١ « يقول النحاة في تحديد علم النحو : انه علم  
يعرف به أحوال اواخر الكلم اعرابا وبناء » ثم قال « فيقصرون بحثه  
على الحرف الاخير من الكلمة ، بل على خاصة من خواصه ، وهي  
الاعراب والبناء » وقال « غاية النحو ( أي عند النحويين ) بيان الاعراب  
وتفصيل احكامه حتى سماء بعضهم علم الاعراب » وقال « وفي هذا  
التحديد تضيق شديد لدائرة البحث النحوي ، وتقصير لمداها ، وحصر  
له في جزء يسير مما ينبغي ان يتناوله » .

لا ندري ماذا صنع المؤلف عندما وقف على هذا التعريف الذي  
ساقه لعلم النحو ، هل تجاوزده الى مطالعة ما كتبه أهل العلم في شرحه  
او انه اقتصر على قراءته وحده ، وكتب هذا الذي يقوله في الانكار  
على علماء النحو ، فان كان قد اطلع على ما كتبه اولئك المحققون في  
شرحه ، كان حقا عليه ان يكف قلبه عن هذا الانكار جملة ، أو يترك على  
الاقل نسبته الى النحاة في تلك العبارة الظاهرة في أن هذا هو التعريف  
الذي يقولونه على اتفاق منهم .

نقد لكتاب « احياء النحو » .

وان لم يكن المؤلف قد اطلع على ما كتبه في شرح هذا التعريف وهو في المؤلفات القريبة المنال ، أفلا يكون لقارئ كتابه حق في عتبه عتبا جسيلا على عدم صرف شيء من وقته في الرجوع الى أمثال هذه المؤلفات قبل ان يتعرض لتخطئة علماء قضا في استباط قواعد العربية والنقطة في أسرارها وقتا طويلا . والتحديد الذي ساقه الأستاذ وغيره بالانكار قد اقتصر فيه صاحبه على أحوال الكلم مراعييا الغالب في مباحث علم النحو ، قال العلامة الأمير في شرح هذا التعريف « هو اقتصار على الغالب ، والا فيعرف به ( أي النحو ) أحوال غير الكلمات ، كالجمل التي لا محل لها من الاعراب والتي لها محل ، وكأحكام جملة الصلة من حيث العائد ، وكونها لا تكون جملة انشائية ، وكذا جملة النعت والخبر .

واقصر في هذا التعريف على حال الاعراب والبناء ، مع ان النحو يبحث فيه عن احوال غير هذا الحال مراعاة للغالب ايضا .

قال العلامة الأمير « وقولهم اعرابا وبناء اقتصار على الغالب والا فيعرف به أحوال الكلم من غير أحوال الاعراب والبناء ، كأن من جهة كسر همزها او فتحها او تخفيفها او شروط عملها ، وشروط عمل بقية النواسخ ، وكالعائد من حيث حذفه وعدمه ، وغير ذلك » .

وصرح بعد هذا كثير من النحاة بأن علم النحو يبحث عن احوال الالفاظ من حيث دلالتها على المعاني التركيبية أي المعاني التي تستفاد من اسناد بعض الكلم الى بعض ، وهذا ابو اسحاق الشاطبي يقول في شرح الخلاصة « وهو ( أي النحو ) في الاصطلاح علم بالاحوال والاشكال التي بها تدل الفاظ العرب على المعاني ، ويعنى بالاحوال وضع الالفاظ من حيث دلالتها على المعاني التركيبية أي المعاني التي تستفاد بالاشكال ما يعرض في آخر طرفي اللفظ ووسطه من الآثار والتغيرات

التي تدل بها الفاظ العرب على المعاني » فانظر الى قوله « علم بالاحوال والاشكال » والى تفسيره الاحوال بأنها وضع الالفاظ بعضها مع بعض ، فذلك صريح بأن النحاة لا يقصرون بحثهم على الاعراب والبناء .

وهذا السيد الجرجاني قد ذكر في شرح المفتاح علوم الادب التي تبحث عن المركبات ، فقال « واما عن المركبات على الاطلاق فاما باعتبار هيأتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية ، فعلم النحو ، واما باعتبار افادتها لمعان مقابلة لاصل المعنى ، فعلم المعاني » .

فانظر كيف جعل موضوع علم النحو المركبات باعتبار هيأتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية ، ولم يقل : يبحث عن الكلم باعتبار ما يعرض لها من الاعراب والبناء .

وكذلك ترى ابن سيده اللغوي قد تناول النحو بشرح يجعل موضوعه أوسع من احوال الاعراب والبناء ، فقال « النحو أخذ من قولهم : اتجاء اذا قصده . انما هو اتجاء ست كلام العرب من اعراب وغيره ، كالثنائية والجمع والتصغير والتكسير والاضافة والنسب ، ليلحق به من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها » .

وكذلك يقول ابن كمال باشا في رسالة تعرض فيها للتفرقة بين موضوع علم النحو وعلم المعاني « ويشارك النحوي صاحب المعاني في البحث عن المركبات الا ان النحوي يبحث عنها من جهة هيأتها التركيبية صحة وفسادا ، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السداد ، وصاحب المعاني يبحث عنها من جهة حسن النظم المعبر عنه بالفصاحة في التركيب ، وقبحه » وقال « فما يبحث عنه في علم النحو من جهة الصحة والفساد : يبحث عنه في علم المعاني من جهة الحسن والقبح ، وهذا معنى كون علم المعاني تمام علم النحو » . وهذا صريح في أن بحث علم النحو لا يقف به التحويون عند حد الاعراب والبناء ، ولا

وان لم يكن المؤلف قد اطلع على ما كتبه في شرح هذا التعريف وهو في المؤلفات القريبة المنال ، أفلا يكون لقارئ كتابه حق في عتبه عتبا جسيلا على عدم صرف شيء من وقته في الرجوع الى أمثال هذه المؤلفات قبل ان يتعرض لتخطئة علماء قضا في استباط قواعد العربية والنقطة في أسرارها وقتا طويلا . والتحديد الذي ساقه الأستاذ وغيره بالانكار قد اقتصر فيه صاحبه على أحوال الكلم مراعىا الغالب في مباحث علم النحو ، قال العلامة الأمير في شرح هذا التعريف « هو اقتصار على الغالب ، والا فيعرف به ( أي النحو ) أحوال غير الكلمات ، كالجمل التي لا محل لها من الاعراب والتي لها محل ، وكأحكام جملة الصلة من حيث العائد ، وكونها لا تكون جملة انشائية ، وكذا جملة النعت والخبر .

واقصر في هذا التعريف على حال الاعراب والبناء ، مع ان النحو يبحث فيه عن احوال غير هذا الحال مراعاة للغالب ايضا .

قال العلامة الأمير « وقولهم اعرابا وبناء اقتصار على الغالب والا فيعرف به أحوال الكلم من غير أحوال الاعراب والبناء ، كأن من جهة كسر همزها او فتحها او تخفيفها او شروط عملها ، وشروط عمل بقية النواسخ ، وكالعائد من حيث حذفه وعدمه ، وغير ذلك » .

وصرح بعد هذا كثير من النحاة بأن علم النحو يبحث عن احوال الالفاظ من حيث دلالتها على المعاني التركيبية أي المعاني التي تستفاد من اسناد بعض الكلم الى بعض ، وهذا ابو اسحاق الشاطبي يقول في شرح الخلاصة « وهو ( أي النحو ) في الاصطلاح علم بالاحوال والاشكال التي بها تدل الفاظ العرب على المعاني ، ويعنى بالاحوال وضع الالفاظ من حيث دلالتها على المعاني التركيبية أي المعاني التي تستفاد بالاشكال ما يعرض في آخر طرفي اللفظ ووسطه من الآثار والتغيرات

التي تدل بها الفاظ العرب على المعاني » فانظر الى قوله « علم بالاحوال والاشكال » والى تفسيره الاحوال بأنها وضع الالفاظ بعضها مع بعض ، فذلك صريح بأن النحاة لا يقصرون بحثهم على الاعراب والبناء .

وهذا السيد الجرجاني قد ذكر في شرح المفتاح علوم الادب التي تبحث عن المركبات ، فقال « واما عن المركبات على الاطلاق فاما باعتبار هيأتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية ، فعلم النحو ، واما باعتبار افادتها لمعان مقابلة لاصل المعنى ، فعلم المعاني » .

فانظر كيف جعل موضوع علم النحو المركبات باعتبار هيأتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية ، ولم يقل : يبحث عن الكلم باعتبار ما يعرض لها من الاعراب والبناء .

وكذلك ترى ابن سيده اللغوي قد تناول النحو بشرح يجعل موضوعه أوسع من احوال الاعراب والبناء ، فقال « النحو أخذ من قولهم : اتجاء اذا قصده . انما هو اتجاء ست كلام العرب من اعراب وغيره ، كالثنائية والجمع والتصغير والتكسير والاضافة والنسب ، ليلحق به من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها » .

وكذلك يقول ابن كمال باشا في رسالة تعرض فيها للتفرقة بين موضوع علم النحو وعلم المعاني « ويشارك النحوي صاحب المعاني في البحث عن المركبات الا ان النحوي يبحث عنها من جهة هيأتها التركيبية صحة وفسادا ، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السداد ، وصاحب المعاني يبحث عنها من جهة حسن النظم المعبر عنه بالفصاحة في التركيب ، وقبحه » وقال « فما يبحث عنه في علم النحو من جهة الصحة والفساد : يبحث عنه في علم المعاني من جهة الحسن والقبح ، وهذا معنى كون علم المعاني تمام علم النحو » . وهذا صريح في أن بحث علم النحو لا يقف به التحويون عند حد الاعراب والبناء ، ولا

يجعلونه دائرا على هذا الحال كما يدعى صاحب كتاب احياء النحو .  
 واذا رجعنا الى الكاتبين في حقائق العلوم وموضوعاتها وجدناهم  
 لا يفهمون الا ان النحاة يبحثون عن احوال الكلم من حيث دلالتها  
 على المعاني التركيبية ، فصاحب كشف اصطلاحات الفنون يقول « علم  
 النحو : ويسمى علم الاعراب ، على ما في شرح اللب - وهو علم يعرف  
 به كيفية التركيب العربي صحة وسقما » ثم قال « والغرض منه الاحتراز  
 عن الخطأ في التأليف ، والاتداع على فهمه والافهام به » ومعنى هذا  
 ان النحو قوانين يعرف بها احوال التركيب من نحو الترتيب والذكر  
 والحذف والاعراب والبناء .

وسلك صاحب مدينة العلوم هذا المسلك فعرف النحو بأنه علم  
 باحث عن احوال المركبات من حيث دلالتها على المعاني التركيبية النسبية ،  
 وقال « وغايته الاحتراز عن الخطأ في تطبيق التراكيب العربية على المعاني  
 الوضعية الاصلية » ولو كان موضوع علم النحو عندهم محصورا في  
 حال الاعراب والبناء ، لما كان علم النحو كافيا في تطبيق التراكيب  
 العربية على المعاني الوضعية الاصلية .

وهؤلاء البيانون يعدون فيما يخل بفصاحة الكلام التعقيد اللفظي ،  
 ويذكرون ان التعقيد يحصل بأحد امرين :

اولهما : ضعف التأليف وهو ان يكون الكلام مخالفا لقوانين علم  
 النحو ، كالفصل بين المبتدأ والخبر ، او النعت والمنعوت ، بأجنبي .  
 ثانيهما : اجتماع امور كل واحد منها جائز ولكنه خلاف الاصل ،  
 كتقديم المفعول على الفاعل ، والمستثنى على المستثنى منه ، والخبر على  
 المبتدأ ، ويقولون بعد هذا : ان كلا من الامرين اعني ضعف التأليف  
 ومخالفة الاصل يعرف بعلم النحو .

ولا يصح لنا ان نتهم هؤلاء البيانين بأنهم لم يكونوا على بينة من

علم النحو ، أو أنهم احوالوا عليه اشياء لا تحتوى عليها كنهه .  
 ثم قال المؤلف في ص ١ « فان النحو كما نرى وكما يجب ان يكون  
 هو قانون تأليف الكلام ويبان لكل ما يجب ان تكون عليه الكلمة في  
 الجملة ، والجملة مع الجمل ، حتى تسق العبارة ، ويمكن ان تؤدي  
 معناها » .

حقق النحاة النظر في علم النحو ، وعرفوه كما يجب ان يكون ،  
 وقالوا : انه يبحث عن احوال التراكيب ، ويبين ما تكون عليه الكلمة  
 في الجملة ، والجملة مع الجمل ، حتى يكون الكلام مطابقا للمعاني  
 الوضعية الاصلية .

وقال المؤلف في ص ٢ « فالنحاة حين قصروا النحو على اواخر  
 الكلمات ، وعلى تعرف احكامها ، قد ضيقوا من حدوده الواسعة وسلكوا  
 به طريقا منحرفا الى غاية قاصرة ، وضيّعوا كثيرا من احكام نظم الكلام  
 واسرار تأليف العبارة » .

لم يقصر النحاة النحو على اواخر الكلمات وتعرف احكامها ، بل  
 بحثوا في احكام تأليف الكلام من نحو التقديم والتأخير ، والذكر والحذف  
 واتصال بعض الكلم ببعض واتصاله منه ، ولا يكاد باب من ابواب  
 النحو يخلو من البحث في التراكيب من هذه الناحية ، ولعل الدارس  
 لعلم النحو في كتبه البسطة ، يخرج منها وهو على ثقة من انهم قد  
 اعطوا ناحية تأليف الكلام حقها ، فلا يعرض له أسلوب من الكلام الا  
 قدده بما استفاده من تلك الكتب ويقضي بانطباقه على الاسلوب العربي  
 او انحرافه عنه .

قال المؤلف في ص ٣ « فطرق الاثبات والنفي والتأكيد والتوقيت  
 والتقديم والتأخير ، وغيرها من صور الكلام قد مروا بها من غير درس ،  
 الا ما كان ماسا بالاعراب او متصلا بأحكامه ، وفاتهم لذلك كثير من  
 فقه العربية ، وتقدير اساليبها » .

يجعلونه دائرا على هذا الحال كما يدعى صاحب كتاب احياء النحو .  
 واذا رجعنا الى الكاتبين في حقائق العلوم وموضوعاتها وجدناهم  
 لا يفهمون الا ان النحاة يبحثون عن احوال الكلم من حيث دلالتها  
 على المعاني التركيبية ، فصاحب كشاف اصطلاحات الفنون يقول « علم  
 النحو : ويسمى علم الاعراب ، على ما في شرح اللب - وهو علم يعرف  
 به كيفية التركيب العربي صحة وسقما » ثم قال « والغرض منه الاحتراز  
 عن الخطأ في التأليف ، والاتدبار على فهمه والافهام به » ومعنى هذا  
 ان النحو قوانين يعرف بها احوال التركيب من نحو الترتيب والذكر  
 والحذف والاعراب والبناء .

وسلك صاحب مدينة العلوم هذا المسلك فعرف النحو بأنه علم  
 يبحث عن احوال المركبات من حيث دلالتها على المعاني التركيبية النسبية ،  
 وقال « وغايته الاحتراز عن الخطأ في تطبيق التراكيب العربية على المعاني  
 الوضعية الاصلية » ولو كان موضوع علم النحو عندهم محصورا في  
 حال الاعراب والبناء ، لما كان علم النحو كافيا في تطبيق التراكيب  
 العربية على المعاني الوضعية الاصلية .

وهؤلاء البيانون يعدون فيما يخل بفصاحة الكلام التعقيد اللفظي ،  
 ويذكرون ان التعقيد يحصل بأحد امرين :

اولهما : ضعف التأليف وهو ان يكون الكلام مخالفا لقوانين علم  
 النحو ، كالفصل بين المبتدأ والخبر ، او النعت والمنعوت ، بأجنبي .  
 ثانيهما : اجتماع امور كل واحد منها جائز ولكنه خلاف الاصل ،  
 كتقديم المفعول على الفاعل ، والمستثنى على المستثنى منه ، والخبر على  
 المبتدأ ، ويقولون بعد هذا : ان كلا من الامرين اعني ضعف التأليف  
 ومخالفة الاصل يعرف بعلم النحو .

ولا يصح لنا ان نتهم هؤلاء البيانين بأنهم لم يكونوا على بينة من

علم النحو ، أو أنهم احوالوا عليه اشياء لا تحتوى عليها كنه .  
 ثم قال المؤلف في ص ١ « فان النحو كما نرى وكما يجب ان يكون  
 هو قانون تأليف الكلام ويبان لكل ما يجب ان تكون عليه الكلمة في  
 الجملة ، والجملة مع الجمل ، حتى تسق العبارة ، ويمكن ان تؤدي  
 معناها » .

حقق النحاة النظر في علم النحو ، وعرفوه كما يجب ان يكون ،  
 وقالوا : انه يبحث عن احوال التراكيب ، ويبين ما تكون عليه الكلمة  
 في الجملة ، والجملة مع الجمل ، حتى يكون الكلام مطابقا للمعاني  
 الوضعية الاصلية .

وقال المؤلف في ص ٢ « فالنحاة حين قصرنا النحو على اواخر  
 الكلمات ، وعلى تعرف احكامها ، قد ضيقوا من حدوده الواسعة وسلكوا  
 به طريقا منحرفا الى غاية قاصرة ، وضيّعوا كثيرا من احكام نظم الكلام  
 واسرار تأليف العبارة » .

لم يقصر النحاة النحو على اواخر الكلمات وتعرف احكامها ، بل  
 بحثوا في احكام تأليف الكلام من نحو التقديم والتأخير ، والذكر والحذف  
 واتصال بعض الكلم ببعض واتصاله منه ، ولا يكاد باب من ابواب  
 النحو يخلو من البحث في التراكيب من هذه الناحية ، ولعل الدارس  
 لعلم النحو في كتبه البسطة ، يخرج منها وهو على ثقة من انهم قد  
 اعطوا ناحية تأليف الكلام حقها ، فلا يعرض له أسلوب من الكلام الا  
 قدده بما استفاده من تلك الكتب ويقضي بانطباقه على الاسلوب العربي  
 او انحرافه عنه .

قال المؤلف في ص ٣ « فطرق الاثبات والنفي والتأكيد والتوقيت  
 والتقديم والتأخير ، وغيرها من صور الكلام قد مروا بها من غير درس ،  
 الا ما كان ماسا بالاعراب او متصلا بأحكامه ، وفاتهم لذلك كثير من  
 فقه العربية ، وتقدير اساليبها » .

إذا التقينا نظرة على علم النحو وجدناه يبحث عن احوال الجمل والمفردات من حيث وقوعها في التركيب ، او عن الاحوال التي يكون بها التركيب مطابقا للسماى الوضعية الاصلية ، اما الجمل فنحو الجملة التي تقع خبرا او حالا او صفة معطوفة او شرطا او جزاء او جواب قسم أو مضافا اليه أو مفعولا ثانيا لنحو علت وطلنت ، ولم يقصر النحاة بحثهم في هذه الجمل على جهة الاعراب ، بل بحثوا عن احكامها من جهات أخرى ، ككونها خبرية او انشائية اسمية او فعلية ، مقيدة بنوع خاص من الالفاظ او مطلقة ، كما بحثوا عنها من جهة موقعها في نظم الكلام ، او من جهة ما تتصل به من الالفاظ او من جهة وجوب الحذف او امتناعه او جوازه .

فيقولون لك مثلا - ان جملة الخير أو الوصف أو الصلة لا تكون انشائية ، وان جملة الجزاء لا تتقدم على الشرط ، وجملة الصلة لا تتقدم على الموصول ، ويحدثونك عن حكم عطف الجملة الاسمية على الفعلية ، وعطف الانشائية على الخبرية ، ويقولون لك : ان جملة الجزاء اذا كانت اسمية او انشائية وجب قرنها بالفاء ، ويدلونك على مواضع حذف جملة الشرط او الجزاء او جواب القسم .

وأما المفردات فيبحثون عن المفرد الذي يقع مبتدأ أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا أو حالا أو تمييزا أو مضافا اليه أو مجرورا بحرف ، ولا يقصرون بحثهم فيه على جهة الاعراب ، بل يبحثون عن حال المبتدأ والحال والتابع مثلا من جهة التكثير والتعريف ، وعن الخبر والفاعل والمفعول والحال والتمييز والتابع من جهة التقديم والتأخير ، وعن هذه الانواع وغيرها من جهة الحذف والذكر ، ويبحثون عن نوع الكلم التي يتصل بها كل حرف من الحروف الرابطة بين الكلم ، فيقولون لك مثلا ان حروف القسم وكاف التشبيه ومذ ومنذ لا تدخل على الضمائر ، وان رب مختصة بالتكرات وان حيث واذا لا يضافان الا الى جمل الافعال ،

وتراهم يسطون القول في حكم المضارع الذي يقع خبرا لكاد وعسى وأخواتها من جهة اتصاله بأن .

قال المؤلف في ص ٣ « نعم ربما تعرضوا لشيء من هذه الاحكام حين يضطرون اليها لبيان الاعراب وتكسيل احكامه ، فقد تكلموا في وجوب الصدارة لأسماء الاستفهام وبعض ادوات النفي ، حين أرادوا شرح التعليق ، وبيان مواضعه ، ولزمهم أن يحصوا من الادوات ما يجب ما قبله عن العمل فيما بعده » .

والمعروف ان النحاة يتكلمون عما يجب له الصدارة في أبواب غير بحث التعليق ، فيقولون في باب المبتدأ والخبر : يجب تقديم المبتدأ اذا كان مشتلا على ماله الصدر ، ويجب تقديم الخبر اذا كان متضمنا ماله الصدر <sup>(١)</sup> ويذكر بعضهم في هذا الباب بعض ماله الصدارة من نحو الشرط والعرض والتسني <sup>(٢)</sup> ويقولون في باب الجوازم : إن الشرط له الصدارة <sup>(٣)</sup> ويقولون في باب كم وكأين : إن كم الخبرية والاستفهامية يلزمان الصدارة .

وقال ابن الحاجب في فصل عقده لحروف التحضيض : حروف التحضيض هلا وألا ولولا ولوما ، لها صدر الكلام .

قال المؤلف « ويبنوا بعض الادوات التي يجب أن يليها فعل والتي لا يليها الا اسم ، حين أرادوا تفصيل احكام الاشتغال » المعروف ان النحاة يتكلمون عن الادوات من جهة ما تتصل به من فعل أو اسم وفي مواضع غير باب الاشتغال ، فقد قالوا في بحث حروف التحضيض هلا وألا ولولا ولوما انها تلزم الفعل لفظا او تقديرا ، وقالوا في بحث حروف الاستفهام : ان الهزة وهل تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية <sup>(٤)</sup> وقالوا في بحث لو : انها تختص بالفعل كأن الشرطية .

(١) الكافية لابن الحاجب (٢) الرضي في شرح الكافية .

(٣) الصبان على الاشموني (٤) شرح الرضي للكافية

(٥) الخلاصة وشروحها .

إذا التقينا نظرة على علم النحو وجدناه يبحث عن احوال الجمل والمفردات من حيث وقوعها في التركيب ، او عن الاحوال التي يكون بها التركيب مطابقا للسماى الوضعية الاصلية ، اما الجمل فنحو الجملة التي تقع خبرا او حالا او صفة معطوفة او شرطا او جزاء او جواب قسم أو مضافا اليه أو مفعولا ثانيا لنحو علت وطلنت ، ولم يقصر النحاة بحثهم في هذه الجمل على جهة الاعراب ، بل بحثوا عن احكامها من جهات أخرى ، ككونها خبرية او انشائية اسمية او فعلية ، مقيدة بنوع خاص من الالفاظ او مطلقة ، كما بحثوا عنها من جهة موقعها في نظم الكلام ، او من جهة ما تتصل به من الالفاظ او من جهة وجوب الحذف او امتناعه او جوازه .

فيقولون لك مثلا - ان جملة الخير أو الوصف أو الصلة لا تكون انشائية ، وان جملة الجزاء لا تتقدم على الشرط ، وجملة الصلة لا تتقدم على الموصول ، ويحدثونك عن حكم عطف الجملة الاسمية على الفعلية ، وعطف الانشائية على الخبرية ، ويقولون لك : ان جملة الجزاء اذا كانت اسمية او انشائية وجب قرنها بالفاء ، ويدلونك على مواضع حذف جملة الشرط او الجزاء او جواب القسم .

وأما المفردات فيبحثون عن المفرد الذي يقع مبتدأ أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا أو حالا أو تمييزا أو مضافا اليه أو مجرورا بحرف ، ولا يقصرون بحثهم فيه على جهة الاعراب ، بل يبحثون عن حال المبتدأ والحال والتابع مثلا من جهة التكثير والتعريف ، وعن الخبر والفاعل والمفعول والحال والتمييز والتابع من جهة التقديم والتأخير ، وعن هذه الانواع وغيرها من جهة الحذف والذكر ، ويبحثون عن نوع الكلم التي يتصل بها كل حرف من الحروف الرابطة بين الكلم ، فيقولون لك مثلا ان حروف القسم وكاف التشبيه ومذ ومنذ لا تدخل على الضمائر ، وان رب مختصة بالتكرات وان حيث واذا لا يضافان الا الى جمل الافعال ،

وتراهم يسطون القول في حكم المضارع الذي يقع خبرا لكاد وعسى وأخواتها من جهة اتصاله بأن .

قال المؤلف في ص ٣ « نعم ربما تعرضوا لشيء من هذه الاحكام حين يضطرون اليها لبيان الاعراب وتكسيل احكامه ، فقد تكلموا في وجوب الصدارة لأسماء الاستفهام وبعض ادوات النفي ، حين أرادوا شرح التعليق ، وبيان مواضعه ، ولزمهم أن يحصوا من الادوات ما يجب ما قبله عن العمل فيما بعده » .

والمعروف ان النحاة يتكلمون عما يجب له الصدارة في أبواب غير بحث التعليق ، فيقولون في باب المبتدأ والخبر : يجب تقديم المبتدأ اذا كان مشتلا على ماله الصدر ، ويجب تقديم الخبر اذا كان متضمنا ماله الصدر <sup>(١)</sup> ويذكر بعضهم في هذا الباب بعض ماله الصدارة من نحو الشرط والعرض والتسني <sup>(٢)</sup> ويقولون في باب الجوازم : إن الشرط له الصدارة <sup>(٣)</sup> ويقولون في باب كم وكأين : إن كم الخبرية والاستفهامية يلزمان الصدارة .

وقال ابن الحاجب في فصل عقده لحروف التحضيض : حروف التحضيض هلا وألا ولولا ولوما ، لها صدر الكلام .

قال المؤلف « ويبنوا بعض الادوات التي يجب أن يليها فعل والتي لا يليها الا اسم ، حين أرادوا تفصيل احكام الاشتغال » المعروف ان النحاة يتكلمون عن الادوات من جهة ما تتصل به من فعل أو اسم وفي مواضع غير باب الاشتغال ، فقد قالوا في بحث حروف التحضيض هلا وألا ولولا ولوما انها تلزم الفعل لفظا او تقديرًا ، وقالوا في بحث حروف الاستفهام : ان الهمزة وهل تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية <sup>(٤)</sup> وقالوا في بحث لو : انها تختص بالفعل كأن الشرطية .

(١) الكافية لابن الحاجب (٢) الرضي في شرح الكافية .

(٣) الصبان على الاشموني (٤) شرح الرضي للكافية

(٥) الخلاصة وشروحها .

وقال المؤلف « ولكن هذه المباحث جاءت متفرقة على الأبواب فابعة  
لغيرها ، فلم يستوف درسها ، ولا أحيط بأحكامها » .

قال لنا المؤلف : ان النحاة ذكروا ما يجب له الصدارة من أسماء  
الاستفهام وبعض ادوات النفي في بحث التعليق ، وذكروا الادوات التي  
يجب أن يليها فعل ، والتي لا يليها الا اسم ، في باب الاشتغال ،  
واستخرج من هذا نتيجة ، هي أنهم لم يستوفوا درس هذه المباحث ،  
ولا احاطوا بأحكامها ، وقد عرفت أنهم تكللوا عنها في غير بحث التعليق  
وباب الاشتغال ، وكان على الاستاذ أن يذكر لنا شيئا من الوجود التي  
فاتتهم دراستها او شيئا من الاحكام التي ظفر بها من الكلام العربي  
ولم يتعرضوا له ، ولو قل شيئا من هذا لكان قوله « فلم يستوف  
درسها . ولا أحيط بأحكامها نتيجة يعترف المنطق الصحيح بصدقها .

ثم تسكلم الاستاذ على النفي من جهة أنه كثير الدوران في كلام  
العرب ، مختلف الاساليب ، متعدد الادوات ، وذكر ان النحاة درسوه  
مفرقا على أبواب الاعراب ، مرققا ، وأخذ يتحدث عن هذه الادوات التي  
هي : ليس وما وإن ولا ، وغير وإلا ولم ولن ولما . فلم يرض عن ان  
تدرس لا فيما ألحق بكان ، ثم فيما ألحق بأن ، ولا ان تدرس غير وإلا  
وليس في باب الاستثناء ، ولا ان تدرس لن في فواصب الفعل ، ولم ولما  
في جوازمه ، ثم قال « درست هذه الادوات كما ترى مفرقة ، ووجهت  
العناية كلها الى بيان ما تحدث من أثر في الاعراب ، واغفلت شر اغفال  
درس معانيها ، وخاصة كل أداة في النفي : وغرق ما بينها وبين غيرها في  
الاستعمال ، ولو انها جمعت في باب وقرئت اساليبها ، ثم ووزن بينها ،  
وبين منها ما ينفي الحال وما ينفي الاستقبال وما ينفي الماضي ، وما  
يكون نفيا لمفرد ، وما يكون نفيا لجملة ، وما يخص الاسم ، وما يخص  
الفعل ، وما يتكرر ، لاحظنا بأحكام النفي وفقهنا اساليبها ، ولظهر

لنا من خصائص العربية ودقتها في الاداء شيء كثير اغفله النحاة ،  
وكان علينا ان تتبعه وتبينه » .

شأن علم النحو البحث عن أحوال الفاظ من حيث دخولها في  
التركيب مثل تقديم اللفظ او تأخيرها ، واتصاله او انفصاله ، وحذفه او  
اثباته ، وزيادته او افادته لمعنى ، واعرابه او بناؤه ، وعمله في غيره او  
اهماله عن العمل ، فإذا درس النحاة حروف النفي في أبواب متفرقة  
فذلك ما يناسب موضوع علومهم ، اذ يذكرون الالتفات في مقام البحث  
عن حال يعرض للفظ عند وقوعه في تركيب ، وليس هناك حال يعرض  
لادوات النفي عند التركيب ويكون جاريا في جميع هذه الادوات ، وانما  
نجد من الاحوال التي تعرض عند التركيب ما يتناول بعض ادوات النفي  
وغيرها من الكلم ، كرفع الاسم ونصب الخبر يعرض لثعلل نفى وهو  
ليس ، واحرف نفى وهي ما وان ولا ، ولبعض أفعال الاثبات وهي كان  
وبقية اخواتها .

ولا شك أن هذه الوجوه التي تشترك فيها حروف النفي مع غيرها  
هي أشد صلة بعلم النحو من مجرد الاشتراك في أصل المعنى الذي وضع  
له اللفظ .

والواقع أن البحث عن معاني الحروف والادوات لا يدخل في صلب  
علم النحو اذ لم يكن بحثا عن احوال اللفظ من جهة وقوعه في التركيب ،  
بل هو بحث عن المعاني التي وضعت لها هذه الكلم أعني الحروف ،  
فهو الى علم اللغة أقرب منه الى علم النحو ، ولكن النحويين لاحظوا  
أن هذه الحروف روابط للتركيب فتعرضوا لمعانيها عند البحث عن الحال  
الذي يعرض لها عند التركيب ، كالعمل او الاعراب او البناء أو  
الزيادة .

قال المؤلف « ومثل النفي في ذلك التوكيد يدرسه في « باب



وقال المؤلف « ولكن هذه المباحث جاءت متفرقة على الأبواب فابعة  
لغيرها ، فلم يستوف درسها ، ولا أحيط بأحكامها » .

قال لنا المؤلف : ان النحاة ذكروا ما يجب له الصدارة من أسماء  
الاستفهام وبعض ادوات النفي في بحث التعليق ، وذكروا الادوات التي  
يجب أن يليها فعل ، والتي لا يليها الا اسم ، في باب الاشتغال ،  
واستخرج من هذا نتيجة ، هي أنهم لم يستوفوا درس هذه المباحث ،  
ولا احاطوا بأحكامها ، وقد عرفت أنهم تكللوا عنها في غير بحث التعليق  
وباب الاشتغال ، وكان على الاستاذ أن يذكر لنا شيئا من الوجود التي  
فاتتهم دراستها او شيئا من الاحكام التي ظفر بها من الكلام العربي  
ولم يتعرضوا له ، ولو قل شيئا من هذا لكان قوله « فلم يستوف  
درسها . ولا أحيط بأحكامها نتيجة يعترف المنطق الصحيح بصدقها .

ثم تسكلم الاستاذ على النفي من جهة أنه كثير الدوران في كلام  
العرب ، مختلف الاساليب ، متعدد الادوات ، وذكر ان النحاة درسوه  
مفرقا على أبواب الاعراب ، مرققا ، وأخذ يتحدث عن هذه الادوات التي  
هي : ليس وما وإن ولا ، وغير وإلا ولم ولن ولما . فلم يرض عن ان  
تدرس لا فيما ألحق بكان ، ثم فيما ألحق بأن ، ولا ان تدرس غير وإلا  
وليس في باب الاستثناء ، ولا ان تدرس لن في فواصب الفعل ، ولم ولما  
في جوازمه ، ثم قال « درست هذه الادوات كما ترى مفرقة ، ووجهت  
العناية كلها الى بيان ما تحدث من أثر في الاعراب ، واغفلت عن اغفال  
درس معانيها ، وخاصة كل أداة في النفي : وفرق ما بينها وبين غيرها في  
الاستعمال ، ولو انها جمعت في باب وقرئت اساليبها ، ثم ووزن بينها ،  
وبين منها ما ينفي الحال وما ينفي الاستقبال وما ينفي الماضي ، وما  
يكون نفيا لمفرد ، وما يكون نفيا لجملة ، وما يخص الاسم ، وما يخص  
الفعل ، وما يتكرر ، لاحظنا بأحكام النفي وفقهنا اساليبها ، ولظهر

لنا من خصائص العربية ودقتها في الاداء شيء كثير اغفله النحاة ،  
وكان علينا ان تتبعه ونبينه » .

شأن علم النحو البحث عن أحوال الفاظ من حيث دخولها في  
التركيب مثل تقديم اللفظ او تأخيرها ، واتصاله او انفصاله ، وحذفه او  
اثباته ، وزيادته او افادته لمعنى ، واعرابه او بناؤه ، وعمله في غيره او  
اهماله عن العمل ، فإذا درس النحاة حروف النفي في أبواب متفرقة  
فذلك ما يناسب موضوع علومهم ، اذ يذكرون الالتفات في مقام البحث  
عن حال يعرض للفظ عند وقوعه في تركيب ، وليس هناك حال يعرض  
لادوات النفي عند التركيب ويكون جاريا في جميع هذه الادوات ، وانما  
نجد من الاحوال التي تعرض عند التركيب ما يتناول بعض ادوات النفي  
وغيرها من الكلم ، كرفع الاسم ونصب الخبر يعرض لثعلل نفى وهو  
ليس ، واحرف نفى وهي ما وان ولا ، ولبعض أفعال الاثبات وهي كان  
وبقية اخواتها .

ولا شك أن هذه الوجوه التي تشترك فيها حروف النفي مع غيرها  
هي أشد صلة بعلم النحو من مجرد الاشتراك في أصل المعنى الذي وضع  
له اللفظ .

والواقع أن البحث عن معاني الحروف والادوات لا يدخل في صلب  
علم النحو اذ لم يكن بحثا عن احوال اللفظ من جهة وقوعه في التركيب ،  
بل هو بحث عن المعاني التي وضعت لها هذه الكلم أعني الحروف ،  
فهو الى علم اللغة أقرب منه الى علم النحو ، ولكن النحويين لاحظوا  
أن هذه الحروف روابط للتركيب فتعرضوا لمعانيها عند البحث عن الحال  
الذي يعرض لها عند التركيب ، كالمعمل او الاعراب او البناء أو  
الزيادة .

قال المؤلف « ومثل النفي في ذلك التوكيد يدرسه في « باب

إن « و يقرنون بأن المؤكدة « أن » الواصلة و « ليت » المتمنية ، لأنها أدوات تتماثل في العمل ، وإن تباعد ما بينها في المعنى والغرض ، وفي باب الفعل يذكرون نوني التوكيد واحكامها لاثرها في اعرابه ، وفي بحث التوابع يجعلون للتوكيد بابا خاصا يذكرون فيه عددا من الكلمات حكمتها في الاعراب حكم ما قبلها ، ولو جعلت اساليب التوكيد في العربية ، ما ذكر هنا وما لم يذكر ، وبين ما يكون تبيينها للسامع ، وما يكون توكيدا للخبر ، وما يكون تقوية لرغبة ، لكان اقرب الى ان تدرس كل انواع التوكيد ، ويبين لكل نوع موضعه ، ولكان ادنى الى توضيح اساليب العربية وسرها في التعبير » .

فعل النحويون في التوكيد وادواته ما يناسب صناعتهم ، قرئوا إن بأن الواصلة ، وليت المتمنية ، لاشتراك الاحرف الثلاثة في حال يعرض لها بالتركيب ، وهو نصب الاسم ورفع الخبر ، واوردوا الكلمات التي تستعمل للتوكيد مثل كل واجمع في بحث التوابع لمماثلتها للتوابع في حكم ما يعرض لها بالتركيب ، وهو موافقة ما قبلها في الاعراب ، وذكروا نوني التوكيد في بحث الفعل حيث كان لهما عند الاتصال بالفعل احكام خاصة لا يشاركتها فيها غيرهما من ادوات التوكيد وهو اعراب الفعل الذي يتصلان به او بناؤه على الوجه المعروف في ذلك البحث .

ولو سلك النحاة في الفاظ التوكيد هذا الطريق الذي أشار به المؤلف فجمعوها في باب ، لم يكن من اللائق بصناعتهم ان يقتصروا على بيان معانيها الذي هو في الواقع من موضوع علم اللغة ، ولو تعرضوا في كل لفظ الى الحكم الذي يعرض له في التركيب كأن يذكروا عمل إن في الاسم والخبر في البحث عن حروف التوكيد ويذكروا عمل ليت كذلك في حروف التمني ، وعمل كأن في بحث حروف التشبيه ، وعمل لكن في بحث الاستدراك ، لتشتت الكلام في الاحوال التي يعد البحث

فيها من صلب علم النحو وهي رفع الاسم والخبر ، وما يعرض لهما من نحو الترتيب والذكر والحذف .

ثم قال المؤلف « والزمن جملة النحاة ثلاثة أنواع : الماضي ، والحال والمستقبل ، وجعلوا للدلالة عليهما صيغتين فقط : الفعل الماضي ، والفعل المضارع ، وكفاهم ذلك ، لأن احكام الاعراب لا تكلفهم اكثر منه ، ولم يحيطوا بشيء من انواع الزمن واساليب الدلالة عليه وهي في العربية اوسع وادق ، يدل على الزمن بالفعل وبلاسم ، وبالفعل والفعل ، وبالفعل والاسم وبالحرف ، ولكل اسلوب من هذه جزء من الزمن محدود يدل عليه » .

ثم قال المؤلف « وليس لهذه الأبحاث من موضع يجب أن تفصل فيه وتبين احكامها الا علم النحو » .

قد عرفت أن علم النحو احد العلوم العربية ، لا انه كل العلوم العربية ، فان علماء العربية يقسمون البحث في اللغة الى علوم فيقولون : البحث فيها اما عن المفردات من حيث جواهرها وموادها وهيئاتها ، فعلم اللغة ، او من حيث صورها وهيئاتها فقط فعلم الصرف ، او من حيث اتساب بعضها ببعض بالاصالة والفرعية فعلم الاشتقاق ، واما عن المركبات فباعتبار هيئاتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية فعلم النحو ، واما باعتبار تأديتها لمعان مغايرة لاصل المعنى فعلم المعاني ، واما باعتبار كيفية تلك الافادة في مراتب الوضوح فعلم البيان (١) .

فهناك نحو ولغة وصرف ومعان وبيان ، ولكل علم من هذه العلوم حد لا يتعداه ، وعلم النحو من بينها انما يبحث عن الالفاظ باعتبار هيئاتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية ، فنظره يتوجه الى الاحوال التي تعرض للالفاظ عند تأليفها ، وهذا لا يستدعي أن تجمع الكلمات المشتركة في الدلالة على معنى وضعت له ، في بحث ، الا ان تشترك بعد

(١) شرح السيد للمفتاح .

إن « و يقرنون بأن المؤكدة « أن » الواصلة و « ليت » المتمنية ، لأنها أدوات تتماثل في العمل ، وإن تباعد ما بينها في المعنى والغرض ، وفي باب الفعل يذكرون نوني التوكيد واحكامها لاثريها في اعرابه ، وفي بحث التوابع يجعلون للتوكيد بابا خاصا يذكرون فيه عددا من الكلمات حكمتها في الاعراب حكم ما قبلها ، ولو جعلت اساليب التوكيد في العربية ، ما ذكر هنا وما لم يذكر ، وبين ما يكون تبيها للسامع ، وما يكون توكيدا للخبر ، وما يكون تقوية لرغبة ، لكان اقرب الى ان تدرس كل انواع التوكيد ، ويبين لكل نوع موضعه ، ولكان ادنى الى توضيح اساليب العربية وسرها في التعبير » .

فعل النحويون في التوكيد وادواته ما يناسب صناعتهم ، قرئوا إن بأن الواصلة ، وليت المتمنية ، لاشتراك الاحرف الثلاثة في حال يعرض لها بالتركيب ، وهو نصب الاسم ورفع الخبر ، واوردوا الكلمات التي تستعمل للتوكيد مثل كل واجمع في بحث التوابع لمائلتها للتوابع في حكم ما يعرض لها بالتركيب ، وهو موافقة ما قبلها في الاعراب ، وذكروا نوني التوكيد في بحث الفعل حيث كان لهما عند الاتصال بالفعل احكام خاصة لا يشاركتها فيها غيرهما من ادوات التوكيد وهو اعراب الفعل الذي يتصلان به او بناؤه على الوجه المعروف في ذلك البحث .

ولو سلك النحاة في الفاظ التوكيد هذا الطريق الذي أشار به المؤلف فجمعوها في باب ، لم يكن من اللائق بصناعتهم ان يقتصروا على بيان معانيها الذي هو في الواقع من موضوع علم اللغة ، ولو تعرضوا في كل لفظ الى الحكم الذي يعرض له في التركيب كأن يذكروا عمل إن في الاسم والخبر في البحث عن حروف التوكيد ويذكروا عمل ليت كذلك في حروف التمني ، وعمل كأن في بحث حروف التشبيه ، وعمل لكن في بحث الاستدراك ، لتشتت الكلام في الاحوال التي يعد البحث

فيها من صلب علم النحو وهي رفع الاسم والخبر ، وما يعرض لهما من نحو الترتيب والذكر والحذف .

ثم قال المؤلف « والزمن جملة النحاة ثلاثة أنواع : الماضي ، والحال والمستقبل ، وجعلوا للدلالة عليهما صيغتين فقط : الفعل الماضي ، والفعل المضارع ، وكفاهم ذلك ، لأن احكام الاعراب لا تكلفهم اكثر منه ، ولم يحيطوا بشيء من انواع الزمن واساليب الدلالة عليه وهي في العربية اوسع وادق ، يدل على الزمن بالفعل وبلاسم ، وبالفعل والفعل ، وبالفعل والاسم وبالحرف ، ولكل اسلوب من هذه جزء من الزمن محدود يدل عليه » .

ثم قال المؤلف « وليس لهذه الأبحاث من موضع يجب أن تفصل فيه وتبين احكامها الا علم النحو » .

قد عرفت أن علم النحو احد العلوم العربية ، لا انه كل العلوم العربية ، فان علماء العربية يقسمون البحث في اللغة الى علوم فيقولون : البحث فيها اما عن المفردات من حيث جواهرها وموادها وهيئاتها ، فعلم اللغة ، او من حيث صورها وهيئاتها فقط فعلم الصرف ، او من حيث اتساب بعضها ببعض بالاصالة والفرعية فعلم الاشتقاق ، واما عن المركبات فباختبار هيئاتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية فعلم النحو ، واما باعتبار تأديتها لمعان مغايرة لاصل المعنى فعلم المعاني ، واما باعتبار كيفية تلك الافادة في مراتب الوضوح فعلم البيان (١) .

فهناك نحو ولغة وصرف ومعان وبيان ، ولكل علم من هذه العلوم حد لا يتعداه ، وعلم النحو من بينها انما يبحث عن الالفاظ باعتبار هيئاتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية ، فنظره يتوجه الى الاحوال التي تعرض للالفاظ عند تأليفها ، وهذا لا يستدعي أن تجمع الكلمات المشتركة في الدلالة على معنى وضعت له ، في بحث ، الا ان تشترك بعد

(١) شرح السيد للمفتاح .

ذلك في وجه من الوجوه التي يتناولها موضوع علم النحو ، وهو الاحوال التي تعرض للالفاظ من حيث التركيب وتأدية المعاني الاصلية .

ثم أعاد الاستاذ دعوى ان النحاة قصرُوا النحو على البحث في أواخر الكلم . وقال « قد اخطأوا الى العربية من وجهين » وقال « الاول ( أي من الوجهين ) انهم حين حددوا النحو ، وضيقوا بحثه ، حرموا أنفسهم وحرّموا اذ اتبعناهم ، من الاطلاع على كثير من اسرار العربية واساليبها المتنوعة ، ومقدرتها في التعبير ، فبقيت هذه الاسرار مجهولة ولم نزل نقرأ العربية ونحفظها ونرويها ، ونزعم اننا نفهمها ونحيط بها فيها من اشارة ، وما لاساليبها من دلالة ، والحق انه يخفى علينا كثير من فقه اساليبها ، ومن دقائق التصوير بها » .

قد آرينا ان النحاة لم يقصروا النحو على البحث في أواخر الكلم وانهم بحثوا في احوال التأليف من كل ناحية تدخل في موضوع علمهم ، ولا يسلم للمؤلف انهم حرموا أنفسهم ، وحرّموا من اتبعهم ، من الاطلاع على كثير من اسرار العربية واساليبها المتنوعة ، واليك التحقيق :

لننظر في أسلوب الكلام العربي جهتان :

( اولاهما ) جهة صحة تأليف الكلام بحيث لا يعد صاحبه خارجا عن العربية ، محكوما عليه باللحن ، وبعبارة اخرى - يكون الكلام مطابقا لاحد الاساليب التي يؤدي بها العرب المعنى الاصلى بليغا او غير بليغ ، وهذه الجهة هي التي يبحث عنها النحاة .

( الثانية ) جهة اخذ الكلام مرتبة من المراتب الزائدة على صحة التأليف عربية ، أعنى مراتب حسن البيان ، وهذه الجهة هي التي يبحث عنها علماء البلاغة .

واذا درسنا كتب النحاة وكتب البيان بانصاف ، وجدنا كلا من الطائفتين قد قطعوا في البحث عن فقه الاساليب ودقائق التصوير بها

أشواطاً واسعة ، وبلغوا فيها الى غايات بعيدة ، فدعوى أنهم حرموا أنفسهم او حرموا اتباعهم من الاطلاع على كثير من اسرار العربية ، مبنية على ان النحاة قد ضيقوا بحث علم النحو ، وقد آرينا انهم لم يضيقوه ، ولكنهم لم يريدوا أن يتعدوا حدوده الى موضوعات يبحث عنها في علوم اخرى كعلم اللغة وفقهها او علوم البلاغة .

واشار الاستاذ الى الوجه الثاني من الوجوه التي أخطأ فيها النحاة الى العربية من اجل قصرهم النحو على البحث في أواخر الكلم فقال : « الثاني : انهم رسوا للنحو طريقة لفظية . فاهتسوا ببيان الاحوال المختلفة للفظ من رفع او نصب من غير فطنة لما يتبع هذه الالوجه من اثر في المعنى . يميزون في الكلام وجهين او اكثر من اوجه الاعراب ولا يشيرون الى ما يتبع كل وجه من اثر في رسم المعنى وتصويره ، وبهذا يشتد جدلهم ، ويطول احتجاجهم ، ثم لا ينتهون الى كلمة فاصلة » .

النحاة يبحثون عن الاساليب التي لا يقال للناطق بها قد جئت بها لا تتكلم به العرب ، فاذا اجازوا في بعض التراكييب وجهين او وجوها من الاعراب ، فمعنى ذلك ان هذين الوجهين او تلك الوجوه قد تكلم بها العرب عند تأدية المعنى الاصلى لذلك التركيب ، يقولون هذا ولا ينفون ان يكون لكل وجه من الوجهين او الوجوه اثر في تصوير المعنى الاصلى يفاير الآثار التي قد يحدثها غيره من الوجوه ، فهم اذا اختلفوا في وجه من وجوه الاعراب يميزه طائفة ويمسعه اخرون ، فان اختلف فهم يرجع الى ان هذا الوجه قد نطق به العرب في مثل هذا التركيب او لم ينطقوا ، وبعد ان يقوم الشاهد على جواز وجهين او وجوه في التركيب ، قد ينتهون الى ما يفرق به الوجهان او الوجوه من الاثر في رسم المعنى الاصلى وتصويره ، وان صح انهم لم ينتهوا في جدلهم الى كلمة فاصلة فلان المميز لبعض الوجوه لم يقيم الشاهد المقنع لخصمه من كلام فصيح او قياس صحيح .

ذلك في وجه من الوجوه التي يتناولها موضوع علم النحو ، وهو الاحوال التي تعرض للالفاظ من حيث التركيب وتأدية المعاني الاصلية .

ثم أعاد الاستاذ دعوى ان النحاة قصرُوا النحو على البحث في أواخر الكلم . وقال « قد اخطأوا الى العربية من وجهين » وقال « الاول ( أي من الوجهين ) انهم حين حددوا النحو ، وضيقوا بحثه ، حرموا أنفسهم وحرّموا اذ اتبعناهم ، من الاطلاع على كثير من اسرار العربية واساليبها المتنوعة ، ومقدرتها في التعبير ، فبقيت هذه الاسرار مجهولة ولم نزل نقرأ العربية ونحفظها ونرويها ، ونزعم اننا نفهمها ونحيط بها فيها من اشارة ، وما لاساليبها من دلالة ، والحق انه يخفى علينا كثير من فقه اساليبها ، ومن دقائق التصوير بها » .

قد آرينا ان النحاة لم يقصروا النحو على البحث في أواخر الكلم وانهم بحثوا في احوال التأليف من كل ناحية تدخل في موضوع علمهم ، ولا يسلم للمؤلف انهم حرموا أنفسهم ، وحرّموا من اتبعهم ، من الاطلاع على كثير من اسرار العربية واساليبها المتنوعة ، واليك التحقيق :

لننظر في أسلوب الكلام العربي جهتان :

( أولاهما ) جهة صحة تأليف الكلام بحيث لا يعد صاحبه خارجا عن العربية ، محكوما عليه باللحن ، وبعبارة اخرى - يكون الكلام مطابقا لاحد الاساليب التي يؤدي بها العرب المعنى الاصلى بليغا او غير بليغ ، وهذه الجهة هي التي يبحث عنها النحاة .

( الثانية ) جهة اخذ الكلام مرتبة من المراتب الزائدة على صحة التأليف عربية ، أعنى مراتب حسن البيان ، وهذه الجهة هي التي يبحث عنها علماء البلاغة .

واذا درسنا كتب النحاة وكتب البيان بانصاف ، وجدنا كلا من الطائفتين قد قطعوا في البحث عن فقه الاساليب ودقائق التصوير بها

أشواطاً واسعة ، وبلغوا فيها الى غايات بعيدة ، فدعوى أنهم حرموا أنفسهم او حرّموا اتباعهم من الاطلاع على كثير من اسرار العربية ، مبنية على ان النحاة قد ضيقوا بحث علم النحو ، وقد آرينا انهم لم يضيقوه ، ولكنهم لم يريدوا أن يتعدوا حدوده الى موضوعات يبحث عنها في علوم اخرى كعلم اللغة وفقهها او علوم البلاغة .

واشار الاستاذ الى الوجه الثاني من الوجوه التي أخطأ فيها النحاة الى العربية من اجل قصرهم النحو على البحث في أواخر الكلم فقال : « الثاني : انهم رسوا للنحو طريقة لفظية . فاهتسوا ببيان الاحوال المختلفة للفظ من رفع او نصب من غير فطنة لما يتبع هذه الواجهة من اثر في المعنى . يجيزون في الكلام وجهين او اكثر من اوجه الاعراب ولا يشيرون الى ما يتبع كل وجه من اثر في رسم المعنى وتصويره ، وبهذا يشتد جدلهم ، ويطول احتجاجهم ، ثم لا ينتهون الى كلمة فاصلة »

النحاة يبحثون عن الاساليب التي لا يقال للناطق بها قد جئت بما لا تتكلم به العرب ، فاذا اجازوا في بعض التراكييب وجهين او وجوها من الاعراب ، فمعنى ذلك ان هذين الوجهين او تلك الوجوه قد تكلم بها العرب عند تأدية المعنى الاصلى لذلك التركيب ، يقولون هذا ولا ينفون ان يكون لكل وجه من الوجهين او الوجوه اثر في تصوير المعنى الاصلى يفاير الآثار التي قد يحدثها غيره من الوجوه ، فهم اذا اختلفوا في وجه من وجوه الاعراب يجيزه طائفة ويمنعه اخرون ، فان اختلف فهم يرجع الى ان هذا الوجه قد نطق به العرب في مثل هذا التركيب او لم ينطقوا ، وبعد ان يقوم الشاهد على جواز وجهين او وجوه في التركيب ، قد ينتهون الى ما يفرق به الوجهان او الوجوه من الاثر في رسم المعنى الاصلى وتصويره ، وان صح انهم لم ينتهوا في جدلهم الى كلمة فاصلة فلان المجيز لبعض الوجوه لم يقيم الشاهد المقنع لخصمه من كلام فصيح او قياس صحيح .

## وجهات البحث النحوي

ذكر المؤلف شدة غناية العرب بالاعراب ، وساق على ذلك شواهد ، وتخلص منها الى وصف النحاة بأنهم اطلوا امرافية او اخر الكلمات ، وانهم قد يختلفون فيها ، ويتجادلون عندها ، ثم قال : « وطول هذه المراقبة ودأبهم عليها هداهم الى كشف سر من اسرار العربية عظيم ، وهو ان هذه الحركات ترجع الى علل واسباب يطرد حكمها في الكلام ، ويمكن الرجوع اليها والاحتجاج بها ، وقد اعجبوا بهذا الكشف اعجابا عظيما ، فألحوا في الدرس وفي تتبع الاواخر والكشف عن اسرار تبديلها ، وسموا ما كشفوا اول الامر - علل الاعراب - او علل النحو ، ثم لم يلبثوا ان اوجزوا فسموها علم النحو او الاعراب » .

العلل التي يذكرها النحاة على ان العرب راعتها وبنت عليها احكام الفاظها ترجع الى ثلاثة انواع :

( أحدها ) ما يقرب مأخذه ويتلقاه النظر بالقبول كما وجهوا تحريك بعض الحروف الساكنة بالتخلص من التقاء الساكنين ، ووجهوا حذف أحد الحرفين المتماثلين بطلب الخفة .

( ثانيهما ) ما يكون من قبيل الفرضيات التي لا تستطيع ان تردّها على قائلها ، كما انك لا تضعها بحل العلم او الظن القريب منه ، كما قالوا في وجه بناء قبل وبعد : أنها شابهها الحرف في احتياجهما الى المحذوف وهو المضاف اليه .

( ثالثها ) ما يجري فيه بعض النحاة على ما يشبه التخيل ، ويسهل عليك ان تردّه على صاحبه وانت واثق من انك دفعت عن العلم شيئا لا يتصل بأول منه ولا بآخر ، ومن هذا القبيل فيما ارى قول بعضهم

في تعليل عدم جواز اتصال الضمير الثاني في نحو اعطاه اياك فلا تقول اعطاهك ، بأن الضمير الثاني أشرف انه اعرف ، فيأتف من كونه متعلقا بما هو ادنى منه .

اما النوعان الثاني والثالث فلا يدخلان في صلب العلم ولا ملحه ، واما النوع الاول فهو الذي يصح أن يدخل في علم النحو على انه من اسرار أحكامه ، والنحاة يعدونه في المرتبة الثانية ، ومنهم من يصرح بأنه ليس من مقتضود علم النحو ، قال ابو اسحق الشاطبي في شرح الخلاصة « وعلم النحو يحتوى على نوعين من الكلام » وذكر اول النوعين وهو احراز اللفظ عند التركيب عن التحريف والزيف عن معتاد العرب في نطقها ، ثم قال « والنوع الثاني : التنبيه على اصول تلك القوانين وعلل تلك المقاييس والانحاء التي نحت العرب في كلامها وتصرفاتها مأخوذا ذلك من استقراء كلامها ، وهذا النوع مهم وليس بواجب ولا هو المقصود من علم النحو فلذلك لم يتعرض له الناظم ( يعنى ابن مالك ) اذ لا ينبغي عليه من حيث احتواء سمة كلام العرب شيء ، لكن لما كان هذا النوع لا تقا بغرض الشرح لم اخل هذا الكتاب ( يعنى شرحه للخلاصة ) منه » .

وتحدث المؤلف بعد هذا على كتاب مجاز القرآن لابي عبيدة ووصفه بأنه حاول أن يبين ما في الجملة العربية من تقديم أو تأخير أو حذف أو غيرها ، ثم قال :

« ولكن النحاة والناس من وراءهم كانوا قد شغلوا بسيبويه ونحوه وفتنوا به كل الفتنة » وقال « فلم تتجه عنايتهم الى شيء مما كشف عنه ابو عبيدة في كتابه مجاز القرآن ، وأهمل الكتاب ونسي » ثم فصل المؤلف نحو ثلاث صفحات مما جاء في مجاز أبي عبيدة ، ليبين بها كيف كان أبو عبيدة يتكلم عما يتجاوز آخر الكلمة وحكم اعرابها من سرر العربية ونظم تأليفها » .

## وجهات البحث النحوي

ذكر المؤلف شدة غناية العرب بالاعراب ، وساق على ذلك شواهد ، وتخلص منها الى وصف النحاة بأنهم اطلوا امرافية او اخر الكلمات ، وانهم قد يختلفون فيها ، ويتجادلون عندها ، ثم قال : « وطول هذه المراقبة ودأبهم عليها هداهم الى كشف سر من اسرار العربية عظيم ، وهو ان هذه الحركات ترجع الى علل واسباب يطرد حكمها في الكلام ، ويمكن الرجوع اليها والاحتجاج بها ، وقد اعجبوا بهذا الكشف اعجابا عظيما ، فألحوا في الدرس وفي تتبع الاواخر والكشف عن اسرار تبديلها ، وسموا ما كشفوا اول الامر - علل الاعراب - او علل النحو ، ثم لم يلبثوا ان اوجزوا فسموها علم النحو او الاعراب » .

العلل التي يذكرها النحاة على ان العرب راعتها وبنت عليها احكام الفاظها ترجع الى ثلاثة انواع :

( أحدها ) ما يقرب مأخذه ويتلقاه النظر بالقبول كما وجهوا تحريك بعض الحروف الساكنة بالتخلص من التقاء الساكنين ، ووجهوا حذف أحد الحرفين المتماثلين بطلب الخفة .

( ثانيهما ) ما يكون من قبيل الفرضيات التي لا تستطيع ان تردّها على قائلها ، كما انك لا تضعها بحل العلم او الظن القريب منه ، كما قالوا في وجه بناء قبل وبعد : أنها شابهها الحرف في احتياجهما الى المحذوف وهو المضاف اليه .

( ثالثها ) ما يجري فيه بعض النحاة على ما يشبه التخيل ، ويسهل عليك ان تردّه على صاحبه وانت واثق من انك دفعت عن العلم شيئا لا يتصل بأول منه ولا بآخر ، ومن هذا القبيل فيما ارى قول بعضهم

في تحليل عدم جواز اتصال الضمير الثاني في نحو أعطاه اياك فلا تقول أعطاهك ، بأن الضمير الثاني أشرف انه اعرف ، فيأتف من كونه متعلقا بما هو ادنى منه .

اما النوعان الثاني والثالث فلا يدخلان في صلب العلم ولا ملحه ، واما النوع الاول فهو الذي يصح أن يدخل في علم النحو على انه من اسرار أحكامه ، والنحاة يعدونه في المرتبة الثانية ، ومنهم من يصرح بأنه ليس من مقتضود علم النحو ، قال ابو اسحق الشاطبي في شرح الخلاصة « وعلم النحو يحتوى على نوعين من الكلام » وذكر اول النوعين وهو احراز اللفظ عند التركيب عن التحريف والزيف عن معتاد العرب في نطقها ، ثم قال « والنوع الثاني : التنبيه على اصول تلك القوانين وعلل تلك المقاييس والانحاء التي نحت العرب في كلامها وتصرفاتها مأخوذا ذلك من استقراء كلامها ، وهذا النوع مهم وليس بواجب ولا هو المقصود من علم النحو فلذلك لم يتعرض له الناظم ( يعنى ابن مالك ) اذ لا ينبغي عليه من حيث احتحاء سمة كلام العرب شيء ، لكن لما كان هذا النوع لا تقا بغرض الشرح لم اخل هذا الكتاب ( يعنى شرحه للخلاصة ) منه » .

وتحدث المؤلف بعد هذا على كتاب مجاز القرآن لابي عبيدة ووصفه بأنه حاول أن يبين ما في الجملة العربية من تقديم أو تأخير أو حذف أو غيرها ، ثم قال :

« ولكن النحاة - والناس من وراءهم كانوا قد شغلوا بسيبويه ونحوه وفتنوا به كل الفتنة » وقال « فلم تتجه عنايتهم الى شيء مما كشف عنه ابو عبيدة في كتابه مجاز القرآن ، وأهمل الكتاب ونسي » ثم فصل المؤلف نحو ثلاث صفحات مما جاء في مجاز أبي عبيدة ، ليبين بها كيف كان أبو عبيدة يتكلم عما يتجاوز آخر الكلمة وحكم اعرابها من سرر العربية ونظم تأليفها » .

لم يرد أبو عبيدة بتأليف « مجاز القرآن » البحث عن قوانين النحو: وإنما أراد بيان ما قد يخفى فيه من الآيات . فيقف الذهن مستكشفا عنه فذكر وجوها يدل بها على المعنى الذي يطابق استعمال الكلمات أو الجمل عربية ، أو وجوها ينبه بها القارئ على شيء من حسن بيان الآية وأخذها من البلاغة مكاتبتها السامية .

وإذا نظرنا في هذه الصنفات الثلاث التي نزلها المؤلف من كتاب مجاز القرآن ، وجدناها تشتمل على سبعة أحكام تتعلق بالأساليب . (أولها) أراد الضمير مفردا في سياق الحديث عن امرين أو أمور ، فذكر أنه قد يراعى في هذا التفسير الأول كما ورد في قوله تعالى : « وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها » وقد يراعى في استعماله الأمر الآخر كما ورد في قوله تعالى : « ومن يكسب خطيئة أو اثما ثم يرجم به ريبا » . وقد تعرض النحاة لمثل هذا البحث ، اذ ذكروا في بحث الضمير شرط مطابقته لمرجعه من جهة التذكير والتأنيث والافراد والجمع ، وأوردوا آيات جاء فيها الضمير مفردا ، ومرجعه فيما يظهر متعدد ، وتأولوها على وجوه لا تنافي شرط المطابقة ، كقوله تعالى : « والله ورسوله أحق ان يرضوه » ومن الوجوه التي ذهبوا إليها في الآية ان عود الضمير على أحدهما لا يخل بالمعنى ، لأن في ارضاء الله ارضاء الرسول ، وفي ارضاء الرسول ارضاء الله .

(ثانيها) ما عبر عنه أبو عبيدة بمخاطبة الغائب ومعناه الشاهد ، وقال في قوله تعالى : « ألم ، ذلك الكتاب » مجازة : هذا القرآن واستعمال اسماء الاشارة الموضوع للبعيد ، في مشار اليه قريب ، قد تعرض له علماء المعاني وجعلوه من موضوع عليهم (١) . ومن النحويين من يتعرض له ، ويسوقه في تأليفه النحوى على طريق البسط ، ومن هؤلاء العلامة الرضي ، فقد بحث في وجوه استعمال

(١) بحث تعريف المسند اليه بالاشارة

الاشارة ، وتعرض لاستعمال اسم الاشارة البعيد في مشار اليه قريب ، وقال في أثناء البحث « ويجوز ان يكون قوله تعالى : ( ذلك الكتاب ) من باب عطية المشار اليه أو المشير (١) .

(ثالثها) الانتقال من مخاطبة الشاهد الى مخاطبة الغائب ، قال هذا في تفسير قوله تعالى : « حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم » وقد اشار بهذا الى النوع المسى بالالتفات ، والالتفات قد تناوله علماء الادب في القديم كابن المعتز وقدامة . وادخلوه في مباحث علم البيان .

وإذا ترك النحاة البحث في الالتفات الى علماء البديع ، فلأنه يرجع الى وجه من وجوه حسن البيان ، وقد وجهوا انظارهم الى استعمال الضمير مكان آخر يوافقه في المعنى ، كما بحثوا عن صحة مثل قولك : أنت الذي أكرمتني ، أو أنا الذي قست ، مسكان : أنت الذي أكرمتني ، وأنا الذي قام ، فأجازوه ، وبحثوا عن مثل قولك : الذي أكرمتك انا ، أو الذي أكرمتني أنت ، فمنعوه ، فالحق ان النحاة لم يتركوا البحث عن وجه من وجوه نظم الكلام الا ان يدعوه لفن يروونه أحق به من فنه . (رابعها) التكرار للتوكيد ، فقال « ومن مجاز المكرر للتوكيد قال ( اني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين ) أعاد الرؤية ، وقال : ( أولى لك فأولى ) أعاد اللفظ » .

وقد تحدث النحاة في باب التوكيد عن هذا النوع المسى عندهم التوكيد اللفظي ، من جهة أنه يتبع المؤكد في اعرابه ، أو من جهة انه أسلوب عربي صحيح ، وساقوا عليه شواهد من القرآن والحديث والشعر ، ونحدث عنه البيانين في بحث توكيد المسند اليه من جهة ما يقتضيه من الاحوال .

(خامسها) تقديم المؤخر ، وتأخير التدم . وساق عليه قوله تعالى : « فاذا انزلنا عليها الماء اهتزت وربت » وقال « أراد ربته اهتزت » .

(١) شرح الكافية ص ٢١ ج ٢



لم يرد أبو عبيدة بتأليف « مجاز القرآن » البحث عن قوانين النحو: وإنما أراد بيان ما قد يخفى فيه من الآيات . فيقف الذهن مستكشفا عنه فذكر وجوها يدل بها على المعنى الذي يطابق استعمال الكلمات أو الجمل عربية ، أو وجوها ينبه بها القارئ على شيء من حسن بيان الآية وأخذها من البلاغة مكاتبتها السامية .

وإذا نظرنا في هذه الصنفات الثلاث التي نزلها المؤلف من كتاب مجاز القرآن ، وجدناها تشتمل على سبعة أحكام تتعلق بالأساليب . (أولها) أراد الضمير مفردا في سياق الحديث عن امرين أو أمور ، فذكر أنه قد يراعى في هذا التفسير الأول كما ورد في قوله تعالى : « وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها » وقد يراعى في استعماله الأمر الآخر كما ورد في قوله تعالى : « ومن يكسب خطيئة أو اثما ثم يرجم به ريبا » . وقد تعرض النحاة لمثل هذا البحث ، اذ ذكروا في بحث الضمير شرط مطابقته لمرجعه من جهة التذكير والتأنيث والافراد والجمع ، وأوردوا آيات جاء فيها الضمير مفردا ، ومرجعه فيما يظهر متعدد ، وتأولوها على وجوه لا تنافي شرط المطابقة ، كقوله تعالى : « والله ورسوله أحق ان يرضوه » ومن الوجوه التي ذهبوا إليها في الآية ان عود الضمير على أحدهما لا يخل بالمعنى ، لأن في ارضاء الله ارضاء الرسول ، وفي ارضاء الرسول ارضاء الله .

(ثانيها) ما عبر عنه أبو عبيدة بمخاطبة الغائب ومعناه الشاهد ، وقال في قوله تعالى : « ألم ، ذلك الكتاب » مجازة : هذا القرآن واستعمال اسماء الاشارة الموضوعة للبعيد ، في مشار اليه قريب ، قد تعرض له علماء المعاني وجعلوه من موضوع عليهم (١) .

ومن النحويين من يتعرض له ، ويسوقه في تأليفه النحوى على طريق البسط ، ومن هؤلاء العلامة الرضي ، فقد بحث في وجوه استعمال

(١) بحث تعريف المسند اليه بالاشارة

الاشارة ، وتعرض لاستعمال اسم الاشارة البعيد في مشار اليه قريب ، وقال في أثناء البحث « ويجوز ان يكون قوله تعالى : ( ذلك الكتاب ) من باب عظمة المشار اليه أو المشير (١) .

(ثالثها) الانتقال من مخاطبة الشاهد الى مخاطبة الغائب ، قال هذا في تفسير قوله تعالى : « حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم » وقد اشار بهذا الى النوع المسى بالالتفات ، والالتفات قد تناوله علماء الادب في القديم كابن المعتز وقدامة . وادخلوه في مباحث علم البيان .

وإذا ترك النحاة البحث في الالتفات الى علماء البديع ، فلأنه يرجع الى وجه من وجوه حسن البيان ، وقد وجهوا انظارهم الى استعمال الضمير مكان آخر يوافقه في المعنى ، كما بحثوا عن صحة مثل قولك : أنت الذي أكرمتني ، أو أنا الذي قست ، مسكان : أنت الذي أكرمتني ، وأنا الذي قام ، فأجازوه ، وبحثوا عن مثل قولك : الذي أكرمتك انا ، أو الذي أكرمتني أنت ، فمنعوه ، فالحق ان النحاة لم يتركوا البحث عن وجه من وجوه نظم الكلام الا ان يدعوه لفن يروونه أحق به من فنه . (رابعها) التكرار للتوكيد ، فقال « ومن مجاز المكرر للتوكيد قال (انى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين) أعاد الرؤية ، وقال : (أولى لك فأولى) أعاد اللفظ » .

وقد تحدث النحاة في باب التوكيد عن هذا النوع المسى عندهم التوكيد اللفظي ، من جهة أنه يتبع المؤكد في اعرابه ، أو من جهة أنه أسلوب عربي صحيح ، وساقوا عليه شواهد من القرآن والحديث والشعر ، ونحدث عنه البيانين في بحث توكيد المسند اليه من جهة ما يقتضيه من الاحوال .

(خامسها) تقديم المؤخر ، وتأخير التدم . وساق عليه قوله تعالى : « فاذا انزلنا عليها الماء اهتزت وربت » وقال « أراد رب واهتزت » .

(١) شرح الكافية ص ٢١ ج ٢

والنحاة يتعرضون لمثل هذا بما يقولونه من أن العطف بالواو لا يفيد ترتيباً ، فيجوز لك أن تعطف بها المتأخر في الواقع عن المتقدم ، ولا تعد بما فعلت مخطئاً الأسلوب العربي .

وإذا أجاز النحاة تقديم المؤخر على معنى أنه لا يخرج بنظم الكلام عن الأسلوب العربي الصحيح ، بقي للباحث عن البلاغة النظر في وجه تقديم كذا في النظم وهو مؤخر في المعنى .

(سادسها) أن يكون الحديث عن سبب شيء ، فتحول الحديث عن السبب إلى الشيء نفسه ، قال : هذا في معنى قوله تعالى : « فظلت أعناقهم لها خاضعين » فانه حول الخبر وهو قوله « خاضعين » عن الاعناق إلى من أضيفت اليهم الاعناق .

وقد تعرض النحاة في بحث جمع المذكر السالم لوجه ورود خاضعين في الآية وصفاً للاعناق على خلاف المعروف من أن وصف غير العاقل لا يأتي على هذا الجمع ، فقال الرضي « وقد شبه غير أولى العلم بأولى العلم في الصفات إذا كان مصدر تلك الصفات من أفعال العلماء ، كقوله تعالى : « قالتا أتينا طائعين » وقوله « فظلت أعناقهم لها خاضعين » وقوله « رأيتهم لى ساجدين » ومثله في الفعل « وكل في فلك يبحون » . (سابعها) حذف حرف النداء ، قاله في تفسير قوله تعالى : « مالك يوم الدين » .

وحذف حرف النداء من الأحكام التي يذكرها النحاة في باب النداء . (ثامنها) زيادة « لا » النافية . قال في تفسير قوله تعالى : « غير المغضوب عليهم ولا الضالين » مجازاً : غير المغضوب عليهم والضالين . وقد بحث النحاة في حروف الزيادة ، وأتوا على مواضع زيادتها ، ومما تناولوه في بحثهم زيادة حرف لا ، وذكروا في الحديث عن مواضع زيادتها أنها تزداد بعد حرف العطف .

ثم أخذ المؤلف في حديث عن الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، ونقل

ما كتبه في دلائل الإعجاز عن معنى النظم ، وخرج منه باعتقاد أن الشيخ قد رسم في كتابه المذكور « طريقاً جديداً للبحث النحوي ، تجاوز أواخر الكلم وعلامات الأعراب » .

ونحن نسوق إليك عبارات الشيخ التي حلها المؤلف على أنها تنبيه لطريق جديد للبحث في النحو ، ونريك أن غرض الشيخ في ناحية غير الناحية التي نظر إليها المؤلف عند تفهم كلامه . قال الشيخ عبد القاهر في صفحة ٦١ من الكتاب المذكور :

« واعلم أنه ليس النظم إلا أن تضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي تهتج فلا تزيع عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تخل بشيء منها » .

موضوع حديث الشيخ عبد القاهر الفصاحة التي هي بمعنى البلاغة والبراعة وهي الوصف التي يقع به التفاضل في خصلة البيان .

أراد الشيخ أن يحقق البحث عن مثلاً هذه الفصاحة وموطنها ، فأنكر أن تكون من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة ، وقرر أنها من صفات الالفاظ باعتبار افادتها المعاني عند التركيب .

وكلمة النظم يطلقها الشيخ ويريد بها تطبيق الكلام لمقتضى الحال فيقول مرة « النظم هو توخي معاني النحو فيسأ بين الكلم على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام » ومعنى توخي معاني النحو إيرادها على حسب الأغراض ، ومعاني النحو هي التقديم والتأخير والحذف والذكر والتكرار والاضمار والتعريف والتكثير ونحو ذلك . ويقول مرة « ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله » .

والقوانين التي أشار إليها هي أحكام البتداء والخبر والفاعل والمفعول والحال والتمييز والمضاف والمضاف إليه ، والتوابع والشروط

والنحاة يتعرضون لمثل هذا بما يقولونه من أن العطف بالواو لا يفيد ترتيباً ، فيجوز لك أن تعطف بها المتأخر في الواقع عن المتقدم ، ولا تعد بما فعلت مخطئاً الأسلوب العربي .

وإذا أجاز النحاة تقديم المؤخر على معنى أنه لا يخرج بنظم الكلام عن الأسلوب العربي الصحيح ، بقي للباحث عن البلاغة النظر في وجه تقديم كذا في النظم وهو مؤخر في المعنى .

(سادسها) أن يكون الحديث عن سبب شيء ، فتحول الحديث عن السبب إلى الشيء نفسه ، قال : هذا في معنى قوله تعالى : « فظلت أعناقهم لها خاضعين » فانه حول الخبر وهو قوله « خاضعين » عن الاعناق إلى من أضيفت اليهم الاعناق .

وقد تعرض النحاة في بحث جمع المذكر السالم لوجه ورود خاضعين في الآية وصفاً للاعناق على خلاف المعروف من أن وصف غير العاقل لا يأتي على هذا الجمع ، فقال الرضي « وقد شبه غير أولى العلم بأولى العلم في الصفات إذا كان مصدر تلك الصفات من أفعال العلماء ، كقوله تعالى : « قالتا أتينا طائعين » وقوله « فظلت أعناقهم لها خاضعين » وقوله « رأيتهم لى ساجدين » ومثله في الفعل « وكل في فلك يبحون » . (سابعها) حذف حرف النداء ، قاله في تفسير قوله تعالى : « مالك يوم الدين » .

وحذف حرف النداء من الأحكام التي يذكرها النحاة في باب النداء . (ثامنها) زيادة « لا » النافية . قال في تفسير قوله تعالى : « غير المغضوب عليهم ولا الضالين » مجازاً : غير المغضوب عليهم والضالين . وقد بحث النحاة في حروف الزيادة ، وأتوا على مواضع زيادتها ، ومما تناولوه في بحثهم زيادة حرف لا ، وذكروا في الحديث عن مواضع زيادتها أنها تزداد بعد حرف العطف .

ثم أخذ المؤلف في حديث عن الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، ونقل

ما كتبه في دلائل الإعجاز عن معنى النظم ، وخرج منه باعتقاد أن الشيخ قد رسم في كتابه المذكور « طريقاً جديداً للبحث النحوي ، تجاوز أواخر الكلم وعلامات الأعراب » .

ونحن نسوق إليك عبارات الشيخ التي حلها المؤلف على أنها تنبيه لطريق جديد للبحث في النحو ، ونريك أن غرض الشيخ في ناحية غير الناحية التي نظر إليها المؤلف عند تفهم كلامه . قال الشيخ عبد القاهر في صفحة ٦١ من الكتاب المذكور :

« واعلم أنه ليس النظم إلا أن تضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي تهتج فلا تزيع عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تخل بشيء منها » .

موضوع حديث الشيخ عبد القاهر الفصاحة التي هي بمعنى البلاغة والبراعة وهي الوصف التي يقع به التفاضل في خصلة البيان .

أراد الشيخ أن يحقق البحث عن مثلاً هذه الفصاحة وموطنها ، فأنكر أن تكون من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة ، وقرر أنها من صفات الالفاظ باعتبار افادتها المعاني عند التركيب .

وكلمة النظم يطلقها الشيخ ويريد بها تطبيق الكلام لمقتضى الحال فيقول مرة « النظم هو توخي معاني النحو فيسأ بين الكلم على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام » ومعنى توخي معاني النحو إيرادها على حسب الأغراض ، ومعاني النحو هي التقديم والتأخير والحذف والذكر والتكرار والاضمار والتعريف والتكثير ونحو ذلك . ويقول مرة « ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله » .

والقوانين التي أشار إليها هي أحكام البتداء والخبر والفاعل والمفعول والحال والتمييز والمضاف والمضاف إليه ، والتوابع والشروط

والجزاء وغيرها وأحكام هذه الأبواب ترجع الى الاعراب والتقديم والتأخير والحذف وانذكر وغير ذلك مما يبحث عنه في علم النحو .

ومعنى وضع الكلام الموضع الذى يقتضيه علم النحو أن تضع كل واحد من مفرداته ومركباته ، موضعه الذى يقتضيه علم النحو ، ووضع المفردات والمركبات على وفق النحو لا يكفى لارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول الا بعد أن يفيد الاغراض التى تراد منه ، ووضع المفردات والمركبات على وجه يفيد هذه الاغراض ، قد تهدى اليه السليقة ، وقد تساعد عليه معرفة علم المعانى .

ومعنى العمل على قوانين النحو أن يكون تأليف الكلام على طبق قوانين النحو بأن لا يرتكب فيه ضعف التأليف أو التعقيد اللفظي ، ولكن وضع المعانى النحوية التى هى الحذف ونحوه من التقديم والتأخير والتعريف والتذكير في مواضعها إنما يعرف بالملكة التى تتربى من كثرة كلام البلغاء ، أو دراسة علم المعانى .

فكلام الشيخ عبد القاهر يشبه قول الزمخشري في مقدمة المفصل يمدح علم النحو « وهو المرافاة المنصوبة الى علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن » .

ثم أن الشيخ عبد القاهر بعد أن قال « أن تنظر في الخبر ، وتنظر الى الحروف ؛ فتضع كلا من ذلك في خاص معناه » قال « فتنظر في الجمل التى ترد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل ، وفي الوصل موضع الواو من الفاء ، والفاء من ثم ، الى غير ذلك » .

والمراد أنك بعد أن تنظر الى الوجود التى تذكر في النحو ؛ تعرف أن لكل واحد منها موضعاً مخصوصاً عند تركيب الكلام باعتبار افادتها الاغراض المطلوبة منها ، وتجيء بكل واحد في موضع ينبغى له . والخلاصة أن تنظر في الجمل التى تؤلف باعتبار العوارض التى يبحث عنها في علم النحو من العطف بالحروف المختلفة المعانى وتركه ،

فتعرف بالسليقة أو بعلم المعانى موضع كل منها بحسب الاغراض المطلوبة منها فتجىء به في موضعه .

وقد رأيت الشيخ كيف ذكر وجوها من تصرفات الخبر ، وجوها من تصرفات الشرط والجزاء ، وأشار الى حال التعريف والتذكير والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والاضمار والاعظهار ، وفيه على أن النظم أن تضع كلاماً من ذلك مكانه ، وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغى له ، ثم قال :

« ولست بواجد شيئاً يرجع صوابه ان كان صواباً ، وخطأه ان كان خطأ الى النظم ، ويدخل تحت هذا الاسم الا وهو معنى من معانى النحو قد أصيب به موضعه ، ووضع في حقه » .

فالنحوى يدلك على ان المبتدأ والمفعول - مثلاً - متى فهم بقرينة حال أو مقال ، جاز حذفه ، ولكن هذا المعنى النحوى الذى هو الحذف لا يأخذ به الكلام حكم الصواب عند البلغاء الا ان تصيب به موضعاً من مواضعه المعروفة لدى السليقة العربية الصحيحة ، أو الملم بالقوانين والبحوث عنها في فن البلاغة .

ومن الظاهر ان الشيخ عبد القاهر عند ما ذكر ان النظم توخى معانى النحو والعمل على قوانينه واصوله ، يريد النحو الذى كتب فيه النحاة قبله ، مثل سيبويه وابى على الفارسي وابن جنى ، ويريد القوانين والاصول المتفرقة في كتب هؤلاء وأمثالهم ، وليس من المحتمل أن يريد نحواً وقوانيناً وأصولاً لم يتكلم او لم يحقق البحث فيها العلماء من قبله . نفى هذا الاحتمال لانه يذكر النحاة واصولهم وقوانينهم ذكر من هو راض عنها ، ولم يرمهم كما رماهم المؤلف بازهاق روح فكرة النحو وعدم الاهتمام في أبحاثهم النحوية ، ولو أن الشيخ عبد القاهر يريد أن يرسم طريقاً جديداً للنحو لنبه ولو بايحاء ولطف على أن النحاة

والجزاء وغيرها وأحكام هذه الأبواب ترجع الى الاعراب والتقديم والتأخير والحذف واندكر وغير ذلك مما يبحث عنه في علم النحو .

ومعنى وضع الكلام الموضع الذى يقتضيه علم النحو أن تضع كل واحد من مفرداته ومركباته ، موضعه الذى يقتضيه علم النحو ، ووضع المفردات والمركبات على وفق النحو لا يكفى لارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول الا بعد أن يفيد الاغراض التى تراد منه ، ووضع المفردات والمركبات على وجه يفيد هذه الاغراض ، قد تهدي اليه السليقة ، وقد تساعد عليه معرفة علم المعانى .

ومعنى العمل على قوانين النحو أن يكون تأليف الكلام على طبق قوانين النحو بأن لا يرتكب فيه ضعف التأليف أو التعقيد اللفظي ، ولكن وضع المعانى النحوية التى هى الحذف ونحوه من التقديم والتأخير والتعريف والتذكير في مواضعها انما يعرف بالملكة التى تتربى من كثرة كلام البلغاء ، أو دراسة علم المعانى .

فكلام الشيخ عبد القاهر يشبه قول الزمخشري في مقدمة المفصل يمدح علم النحو « وهو المرافاة المنصوبة الى علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن » .

ثم ان الشيخ عبد القاهر بعد أن قال « أن تنظر في الخبر ، وتنظر الى الحروف ؛ فتضع كلا من ذلك في خاص معناه » قال « فتنظر في الجمل التى ترد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل ، وفي الوصل موضع الواو من الفاء ، والفاء من ثم ، الى غير ذلك » .

والمراد أنك بعد أن تنظر الى الوجود التى تذكر في النحو ؛ تعرف أن لكل واحد منها موضعاً مخصوصاً عند تركيب الكلام باعتبار افادتها الاغراض المطلوبة منها ، وتجيء بكل واحد في موضع ينبغي له . والخلاصة أن تنظر في الجمل التى تؤلف باعتبار العوارض التى يبحث عنها في علم النحو من العطف بالحروف المختلفة المعانى وتركه ،

فتعرف بالسليقة أو بعلم المعانى موضع كل منها بحسب الاغراض المطلوبة منها فتجيء به في موضعه .

وقد رأيت الشيخ كيف ذكر وجوها من تصرفات الخبر ، وجوها من تصرفات الشرط والجزاء ، وأشار الى حال التعريف والتذكير والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والاضمار والاعظهار ، وفيه على أن النظم أن تضع كلاماً من ذلك مكانه ، وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ، ثم قال :

« ولست بواجد شيئاً يرجع صوابه ان كان صواباً ، وخطأه ان كان خطأ الى النظم ، ويدخل تحت هذا الاسم الا وهو معنى من معانى النحو قد أصيب به موضعه ، ووضع في حقه » .

فالنحوى يدلك على ان المبتدأ والمفعول - مثلاً - متى فهم بقرينة حال أو مقال ، جاز حذفه ، ولكن هذا المعنى النحوى الذى هو الحذف لا يأخذ به الكلام حكم الصواب عند البلغاء الا ان تصيب به موضعاً من مواضعه المعروفة لدى السليقة العربية الصحيحة ، أو الملم بالقوانين والبحوث عنها في فن البلاغة .

ومن الظاهر ان الشيخ عبد القاهر عند ما ذكر ان النظم توخى معانى النحو والعمل على قوانينه واصوله ، يريد النحو الذى كتب فيه النحاة قبله ، مثل سيبويه وابى على الفارسي وابن جنى ، ويريد القوانين والاصول المتفرقة في كتب هؤلاء وأمثالهم ، وليس من المحتمل أن يريد نحواً وقوانيناً وأصولاً لم يتكلم او لم يحقق البحث فيها العلماء من قبله . نفى هذا الاحتمال لانه يذكر النحاة واصولهم وقوانينهم ذكر من هو راض عنها ، ولم يرمهم كما رماهم المؤلف بازهاق روح فكرة النحو وعدم الاهتمام في أبحاثهم النحوية ، ولو أن الشيخ عبد القاهر يريد أن يرسم طريقاً جديداً للنحو لنبه ولو بايحاء ولطف على أن النحاة

ضيّقوا دائرة النحو ؛ وأهملوا جانباً من معانيه وأصوله .

وقد رأينا الشيخ عبد القاهر قد ألف في النحو مثل شرحه لكتاب الإيضاح الذي سماه المقتصد ، وذهب فيه مذهب النحاة من قبله ومن بعده في تقرير القواعد التي يستقيم بها التركيب ، ويسلم بها من آفة الفساد تاركين النظر فيه من جهة الفصاحة وحسن البيان إلى علماء البيان .

وأذا قال الشيخ : إن النظم يعنى البلاغة والبراعة أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، فهذا القول لا غبار عليه ، ولا يقتضي أن رعاية قوانين النحو وحدها كافية في صوغ الكلام البليغ أو فهم ما في الكلام من بلاغة عند سماعه ، ذلك لأن النحو كما قدمنا يبحث عن المفردات والجمل من حيث هيئاتها التركيبية ؛ فيفتح أمامك طرقاً متعددة للتعبير عن المعاني الوضعية ، وليس من شأنه التعرض للأغراض التي يستدعي كل واحد منها طريقاً خاصاً ، فسا من غرض يعرض لك إلا وجدت له في النحو طريقاً تعبر به عنه ، ولكن معرفة أن هذا الغرض يؤدي بهذا الطريق تحتاج فيه إلى وسيلة أخرى هي السليقة أو تتبع علم المعاني ونريد من الأغراض التي ليس من شأن علم النحو أن يبحث عنها ما يسييه علماء البلاغة المعاني التابعة كالتعظيم يؤدي بالتركيب الذي يعبر فيه باسم الإشارة للبعيد ، والتحقير يؤدي بالتركيب الذي يحذف فيه المسند إليه .

ودلالة الالفاظ على هذه الأغراض لم تكن بطريق الوضع ، ولهذا لا يبحث عنها علماء اللغة أيضاً .

ذكر المؤلف أن الشيخ عبد القاهر قد بلغ أقصى الجهد في تصوير رأيه وتوضيحه ، وقال « فجهور النحاة لم يزيدوا به في إبحاثهم النحوية حرفاً ، ولا اهتموا منه بشيء » .

لم يزد النحاة بكتاب دلائل الإعجاز حرفاً ، لأنه لم يؤلف في علم النحو ، ولا قصد مؤلفه أن يزيد في علم النحو مسألة ، وليست مباحثه مما تهدي إلى شيء من علم النحو .

وكيف يستقيم رأي المؤلف في أن عبد القاهر يقصد رسم طريق جديد في النحو ، وعبد القاهر يدلنا في فاتحة كتابه أنه مؤلف في فن البيان ، إذ قال بعد الحديث عن شرف العلم « ثم إنك لا ترى علماً هو أرسخ أصلاً ، وأسبق فرعاً ، وأحلى جنى ، وأعذب ورداً ، وأكرم تنجاءً ، وأنور سراجاً ، من علم البيان الذي لولاه لم تر لساناً يحوكم الوشى الخ » .

وسمى الشيخ علم البيان علم الفصاحة ، فذكر أن القرآن كان معجزاً بالمزايا التي ظهرت في نظمه ، والبدايع التي راعت العرب ، وأنه يجب على العاقل أن يبحث عن تلك المزايا والبدايع ما هي ؟ ولم هي ؟ وكيف هي ؟ ثم قال :

« ولا يمكن ذلك إلا بالبحث عن حقيقة المجاز والحقيقة والاستعارة والتشبيه والتمثيل ، وحقيقة النظم ، والتقديم والتأخير ، والإيجاز والحذف والوصل والفصل ، وسائر وجوه المحاسن المعبرة في النظم والنثر » ثم قال « وإذا ثبت ذلك كان العلم الباحث عن حقيقة الفصاحة ، والكاشف عن ماهيتها ، والمتفحص عن أقسامها ؛ والمستخرج لشرائطها وأحكامها ، والمقرر لمعاقدها وفصولها ، والملخص المحرر لفروعها وأصولها ، بأحث عن أشرف المطالب الدينية ، وأرفع المباحث اليقينية » .

قال المؤلف « وآخرون منهم أخذوا الامثلة التي ضربها عبد القاهر بياناً لرأيه وتأييداً لمذهبه ، وجعلوها أصول علم البلاغة سموه علم المعاني وفصلوه عن النحو فصلاً أزهرق روح الفكرة وذهب بنورها ، وقد كان أبو بكر يبدى ويعيد أنها معاني النحو ، فسموا علمهم « المعاني » وبترؤا هذا الاسم البتر المفضل » .

ضيّقوا دائرة النحو ؛ وأهملوا جانباً من معانيه وأصوله .

وقد رأينا الشيخ عبد القاهر قد ألف في النحو مثل شرحه لكتاب الإيضاح الذي سماه المقتصد ، وذهب فيه مذهب النحاة من قبله ومن بعده في تقرير القواعد التي يستقيم بها التركيب ، ويسلم بها من آفة الفساد تاركين النظر فيه من جهة الفصاحة وحسن البيان إلى علماء البيان .

وأذا قال الشيخ : إن النظم يعنى البلاغة والبراعة أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، فهذا القول لا غبار عليه ، ولا يقتضي أن رعاية قوانين النحو وحدها كافية في صوغ الكلام البليغ أو فهم ما في الكلام من بلاغة عند سماعه ، ذلك لأن النحو كما قدمنا يبحث عن المفردات والجمل من حيث هيئاتها التركيبية ؛ فيفتح أمامك طرقاً متعددة للتعبير عن المعاني الوضعية ، وليس من شأنه التعرض للأغراض التي يستدعي كل واحد منها طريقاً خاصاً ، فسا من غرض يعرض لك إلا وجدت له في النحو طريقاً تعبر به عنه ، ولكن معرفة أن هذا الغرض يؤدي بهذا الطريق تحتاج فيه إلى وسيلة أخرى هي السليقة أو تتبع علم المعاني ونريد من الأغراض التي ليس من شأن علم النحو أن يبحث عنها ما يسييه علماء البلاغة المعاني التابعة كالتعظيم يؤدي بالتركيب الذي يعبر فيه باسم الإشارة للبعيد ، والتحقير يؤدي بالتركيب الذي يحذف فيه المسند إليه .

ودلالة الالفاظ على هذه الأغراض لم تكن بطريق الوضع ، ولهذا لا يبحث عنها علماء اللغة أيضاً .

ذكر المؤلف أن الشيخ عبد القاهر قد بلغ أقصى الجهد في تصوير رأيه وتوضيحه ، وقال « فجهور النحاة لم يزيدوا به في إبحاثهم النحوية حرفاً ، ولا اهتموا منه بشيء » .

لم يزد النحاة بكتاب دلائل الإعجاز حرفاً ، لأنه لم يؤلف في علم النحو ، ولا قصد مؤلفه أن يزيد في علم النحو مسألة ، وليست مباحثه مما تهدي إلى شيء من علم النحو .

وكيف يستقيم رأي المؤلف في أن عبد القاهر يقصد رسم طريق جديد في النحو ، وعبد القاهر يدلنا في فاتحة كتابه أنه مؤلف في فن البيان ، إذ قال بعد الحديث عن شرف العلم « ثم إنك لا ترى علماً هو أرسخ أصلاً ، وأسبق فرعاً ، وأحلى جنى ، وأعذب ورداً ، وأكرم تنجاءً ، وأنور سراجاً ، من علم البيان الذي لولاه لم تر لساناً يحوكم الوشى الخ » .

وسمى الشيخ علم البيان علم الفصاحة ، فذكر أن القرآن كان معجزاً بالمزايا التي ظهرت في نظمه ، والبدايع التي راعت العرب ، وأنه يجب على العاقل أن يبحث عن تلك المزايا والبدايع ما هي ؟ ولم هي ؟ وكيف هي ؟ ثم قال :

« ولا يمكن ذلك إلا بالبحث عن حقيقة المجاز والحقيقة والاستعارة والتشبيه والتمثيل ، وحقيقة النظم ، والتقديم والتأخير ، والإيجاز والحذف والوصل والفصل ، وسائر وجوه المحاسن المعبرة في النظم والنثر » ثم قال « وإذا ثبت ذلك كان العلم الباحث عن حقيقة الفصاحة ، والكاشف عن ماهيتها ، والمتفحص عن أقسامها ؛ والمستخرج لشرائطها وأحكامها ، والمقرر لمعاقدها وفصولها ، والملخص المحرر لفروعها وأصولها ، بأحث عن أشرف المطالب الدينية ، وأرفع المباحث اليقينية » .

قال المؤلف « وآخرون منهم أخذوا الامثلة التي ضربها عبد القاهر بياناً لرأيه وتأييداً لمذهبه ، وجعلوها أصول علم البلاغة سموه علم المعاني وفصلوه عن النحو فصلاً أزهرق روح الفكرة وذهب بنورها ، وقد كان أبو بكر يبدى ويعيد أنها معاني النحو ، فسموا علمهم « المعاني » وبترؤا هذا الاسم البتر المفضل » .

قد أرى أنك أن الشيخ عبد القاهر قد ذكر علم النحو ، وقرر أن هناك علما يسمى علم البيان ، وهو العلم الذي تحدث عنه بعد بأنه العلم الباحث عن حقيقة الفصاحة ، وذكر في قبيل ما يبحث عنه في هذا العلم المجاز والاستعارة ، والتشبيه والتشيل ، وحقيقة النظم والتقديم والتأخير والايجاز والحذف والتفصيل والوصل الخ .

ولا يصح أن يكون المراد من علم البيان علم النحو ، فإنه عد في موضوع علم البيان المجاز والاستعارة والتشبيه والتشيل ، ولا أفطن المؤلف يقدم على دعوى أن هذه المباحث من قبيل علم النحو فإن ظهر للمؤلف أن يترك المجاز والاستعارة ونحوها الى علم البيان ويأخذ بمباحث التقديم والتأخير ونحوها الى علم النحو ، فإن هذا رأى المؤلف لا رأى الشيخ عبد القاهر وإذا كانت أحوال التركيب في الواقع نوعين : أحوال يخلص بها الكلام من فساد البنية وعيب اللحن ، وأحوال يرتفع بها شأن الكلام في الحسن ، فليس لنا أن نتكر على علماء العربية إذا فصلوا بين النوعين ، وجمعوا مباحث كل نوع منهما على جانب ، وعدّوه علما مستقلا ، ذلك أن هذا الصنيع أقرب الى تنظيم العلوم ووضع مسائلها في سلك محكم من التناسب .

\* \* \*

## التضمنين

للتضمنين غرض هو الايجاز ، وللتضمنين قرينة هي تعدية الفعل بالحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو تعديته بنفسه وهو يتعدى بالحرف . وللتضمنين شرط هو وجود مناسبة بين الفعلين . وكثرة وروده في الكلام المنشور والمنظوم تدل على أنه أصبح من الطرق المفتوحة في وجه كل ناطق بالعربية ، متى حافظ على شرطه وهو مراعاة المناسبة .

فإذا لم توجد بين الفعلين العلاقة المعتبرة في صحة المجاز ، كان التضمنين باطلا فإذا وجدت العلاقة بين الفعلين ولم يلاحظها المتكلم ، بل استعمل فعل أذاع — مثلا — متعديا بحرف الباء على ظن أنه يتعدى بهذا الحرف ، لم يكن كلامه من قبيل التضمنين ، بل كان كلامه غير صحيح عربية .

فالكلام الذي يشتمل على فعل عدى بحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو عدى بحرف وهو يتعدى بغيره ، يأتي على وجهين : الوجه الاول ان لا يكون هناك فعل يناسب الفعل المنطوق به ، حتى تخرج الجملة على طريقة التضمنين . ومثل هذا تصفه بالخطأ ، والخروج عن العربية ، ولو صدر من العارف بشئون البيان .

الوجه الثاني أن يكون هناك فعل يصح أن يقصد المتكلم لعناده مع معنى الفعل الملقوظ ، وبه يستقيم النظم ، وهذا ان صدر ممن شأنه العلم بوضع الالفاظ العربية ومعرفة طرق استعمالها ، حصل على وجه التضمنين الصحيح ، كما قال سعد الدين التفتازاني : « فسمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخائر العلوم » والتشهير لا يتعدى بالي ، فيحمل على أنه قد ضمن شمر معنى الميل اللذي هو سبب التشهير عن ساق الجد .

بحث نشره المؤلف في مجلة الهداية الاسلامية .



قد أرى أنك أن الشيخ عبد القاهر قد ذكر علم النحو ، وقرر أن هناك علما يسمى علم البيان ، وهو العلم الذي تحدث عنه بعد بأنه العلم الباحث عن حقيقة الفصاحة ، وذكر في قبيل ما يبحث عنه في هذا العلم المجاز والاستعارة ، والتشبيه والتشيل ، وحقيقة النظم والتقديم والتأخير والايجاز والحذف والتفصل والوصل الخ .

ولا يصح أن يكون المراد من علم البيان علم النحو ، فإنه عد في موضوع علم البيان المجاز والاستعارة والتشبيه والتشيل ، ولا أفطن المؤلف يقدم على دعوى أن هذه المباحث من قبيل علم النحو فإن ظهر للمؤلف أن يترك المجاز والاستعارة ونحوها الى علم البيان ويأخذ بمباحث التقديم والتأخير ونحوها الى علم النحو ، فإن هذا رأى المؤلف لا رأى الشيخ عبد القاهر وإذا كانت أحوال التركيب في الواقع نوعين : أحوال يخلص بها الكلام من فساد البنية وعيب اللحن ، وأحوال يرتفع بها شأن الكلام في الحسن ، فليس لنا أن نتكر على علماء العربية إذا فصلوا بين النوعين ، وجمعوا مباحث كل نوع منهما على جانب ، وعدّوه علما مستقلا ، ذلك أن هذا الصنيع أقرب الى تنظيم العلوم ووضع مسائلها في سلك محكم من التناسب .

\* \* \*

## التضمنين

للتضمنين غرض هو الايجاز ، وللتضمنين قرينة هي تعدية الفعل بالحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو تعديته بنفسه وهو يتعدى بالحرف . وللتضمنين شرط هو وجود مناسبة بين الفعلين . وكثرة وروده في الكلام المنشور والمنظوم تدل على أنه أصبح من الطرق المفتوحة في وجه كل ناطق بالعربية ، متى حافظ على شرطه وهو مراعاة المناسبة .

فإذا لم توجد بين الفعلين العلاقة المعتبرة في صحة المجاز ، كان التضمنين باطلا فإذا وجدت العلاقة بين الفعلين ولم يلاحظها المتكلم ، بل استعمل فعل أذاع — مثلا — متعديا بحرف الباء على ظن أنه يتعدى بهذا الحرف ، لم يكن كلامه من قبيل التضمنين ، بل كان كلامه غير صحيح عربية .

فالكلام الذي يشتمل على فعل عدى بحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو عدى بحرف وهو يتعدى بغيره ، يأتي على وجهين : الوجه الاول ان لا يكون هناك فعل يناسب الفعل المنطوق به ، حتى تخرج الجملة على طريقة التضمنين . ومثل هذا تصفه بالخطأ ، والخروج عن العربية ، ولو صدر من العارف بشئون البيان .

الوجه الثاني أن يكون هناك فعل يصح أن يقصد المتكلم لعناده مع معنى الفعل الملقوظ ، وبه يستقيم النظم ، وهذا ان صدر ممن شأنه العلم بوضع الالفاظ العربية ومعرفة طرق استعمالها ، حصل على وجه التضمنين الصحيح ، كما قال سعد الدين التفتازاني : « فسمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخائر العلوم » والتشهير لا يتعدى بالي ، فيحمل على أنه قد ضمن شمر معنى الميل اللذي هو سبب التشهير عن ساق الجد .

بحث نشره المؤلف في مجلة الهداية الاسلامية .

فإن صدر مثل هذا من عامي أو شبيه بعامي ، أي ممن يدلك حاله على أنه لم يبن كلامه على مراعاة فعل آخر مناسب للفعل الملفوظ ، كان لك أن تحكم عليه بالخطأ فلا جناح عليك أن تحكم على قول العامة مثلاً أرجو الله قضاء حاجتي ، باللحن والخروج عن قانون اللقمة الفصحى . لأن فعل الرجاء لا يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تخرجه على باب التضمنين . كأن تجعل ( أرجو ) مشرباً معنى ( أسأل ) بناءً على أن بين الرجاء والسؤال علاقة السببية والمسببية ، فإن هذا الوجه لم ينظر إليه أولئك الذين استعملوا فعل ( أرجو ) متعدياً إلى المفعولين .

ومن هنا نعلم أن من يخطئ العامة في أفعال متعدية بنفسها ، وهم يعدونها بالحروف ، مصيب في تخطئته ، إذ لم يقصدوا لاشراب هذه الأفعال معاني أفعال أخرى تناسبها ، حتى يخرج كلامهم على باب التضمنين .

وليس معنى هذا أن التضمنين سائق للعارف بطرق البيان دون غيره ، وإنما أريد أن العارف بوجوه استعمال الالفاظ ، لا يبادر إلى تخطئته ، متى وجدنا لكلامه مخرجاً من التضمنين الصحيح . أما غيره كالتلاميذ ، ومن يتعاطى الكتابة من غير أن يستوفي وسائلها ، فإن قام الشاهد على أنه نحو التضمنين كما إذا اعترضت عليه في استعمال الفعل المتعدى بنفسه متعدياً بحرف ، فأجاب بأنه قصد التضمنين ، وبين الوجه ، فوجدته قد أصاب الرمية ، فقد اعتصم منك بهذا الجواب المقبول ، ولم يبق لاعتراضك عليه من سبيل .

وإن قام شاهد على أن المتكلم لم يقصد للتضمنين ، وإنما تكلم على جهالة بوجه استعمال الفعل ، كان قضاؤك عليه بالخطأ قضاء لامرد له . فمصحح ما يكتبه التلاميذ ونحوهم ، يجب عليه أن يرد الأفعال إلى أصولها ، ولا يتخذ من التضمنين وجهاً لترك العبارة بحالها ، والكاتب

لا يعرف هذا الوجه ، أو لم يلاحظه عند الاستعمال .  
فللتضمنين صلة بقواعد الاعراب من جهة تعدى الفعل بنفسه أو متعدياً بالحرف ، وصلة بعلم البيان من جهة التصريف في معنى الفعل ، وعدم الوقوف به عند حد ما وضع له . ومن هذه الناحية لم يكن كبقية قواعد علم النحو ، قد استوى في العمل بها خاصة الناس وعامتهم .

\* \* \*

فإن صدر مثل هذا من عامي أو شبيه بعامي ، أي ممن يدلك حاله على أنه لم يبن كلامه على مراعاة فعل آخر مناسب للفعل الملفوظ ، كان لك أن تحكم عليه بالخطأ فلا جناح عليك أن تحكم على قول العامة مثلاً أرجو الله قضاء حاجتي ، باللحن والخروج عن قانون اللقمة الفصحى . لأن فعل الرجاء لا يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تخرجه على باب التضمنين . كأن تجعل ( أرجو ) مشرباً معنى ( أسأل ) بناء على أن بين الرجاء والسؤال علاقة السببية والمسببية ، فإن هذا الوجه لم ينظر إليه أولئك الذين استعملوا فعل ( أرجو ) متعدياً إلى المفعولين .

ومن هنا نعلم أن من يخطئ العامة في أفعال متعدية بنفسها ، وهم يعدونها بالحروف ، مصيب في تخطئته ، إذ لم يقصدوا لاشراب هذه الأفعال معاني أفعال أخرى تناسبها ، حتى يخرج كلامهم على باب التضمنين .

وليس معنى هذا أن التضمنين سائق للعارف بطرق البيان دون غيره ، وإنما أريد أن العارف بوجوه استعمال الالفاظ ، لا يبادر إلى تخطئته ، متى وجدنا لكلامه مخرجاً من التضمنين الصحيح . أما غيره كالتلاميذ ، ومن يتعاطى الكتابة من غير أن يستوفي وسائلها ، فإن قام الشاهد على أنه نحو التضمنين كما إذا اعترضت عليه في استعمال الفعل المتعدى بنفسه متعدياً بحرف ، فأجاب بأنه قصد التضمنين ، وبين الوجه ، فوجدته قد أصاب الرمية ، فقد اعتصم منك بهذا الجواب المقبول ، ولم يبق لاعتراضك عليه من سبيل .

وإن قام شاهد على أن المتكلم لم يقصد للتضمنين ، وإنما تكلم على جهالة بوجه استعمال الفعل ، كان قضاؤك عليه بالخطأ قضاء لامرد له . فمصحح ما يكتبه التلاميذ ونحوهم ، يجب عليه أن يرد الأفعال إلى أصولها ، ولا يتخذ من التضمنين وجهاً لترك العبارة بحالها ، والكاتب

لا يعرف هذا الوجه ، أو لم يلاحظه عند الاستعمال .  
فللتضمنين صلة بقواعد الاعراب من جهة تعدى الفعل بنفسه أو متعدياً بالحرف ، وصلة بعلم البيان من جهة التصريف في معنى الفعل ، وعدم الوقوف به عند حد ما وضع له . ومن هذه الناحية لم يكن كبقية قواعد علم النحو ، قد يستوى في العمل بها خاصة الناس وعامتهم .

\* \* \*

## تيسير وضع مصطلحات الألوان

حيثما لمن علم البشر أسماء الكائنات ، وجعل لغة العرب أفضل اللغات ، وصلى الله على سيدنا محمد أفصح الناطقين لسانا ، وأبدعهم بيانا ، وعلى آله وصحبه وسلم .

كثرت ضروب الألوان ، بما ينشأ من مزج لون بلون ، وبظهور اللون الواحد في درجات متفاوتة ، فاحتاج كل لون يحصل من امتزاج لونين إلى اسم ، كما احتاج كل لون إلى أن يكون له في كل درجة اسم يتأز به .

وقد عنيت اللغات الحية بوضع أسماء ، تأتي على الألوان أصولها وفروعها ، وربما بدا لذي النظرة القصيرة ، أن اللغة العربية فقيرة من أسماء الألوان ، وأنا في حاجة إلى أن نستمد للألوان مصطلحات من لغات أخرى .

وهذا ما دعاني إلى أن أحرر مقالا ، ترى فيه كيف وسعت العربية بما تحتويه معجماتها من الكلم ، وبما تقرّر في علم صرفها من المقاييس كل ضرب من ضروب الألوان المختلفة بأصباغها أو أشكالها أو درجاتها . يقع نظري عندما أتصفح بعض المعجمات على كثير من أسماء الألوان ، أو الأسماء التي روعي عند وضعها لون ما وضعت له ، حتى وثقت بأن الألوان أخذت من اللغة حظا وافرا .

بحث قدمه المؤلف إلى المؤتمر الطبي العربي الثالث ، المنعقد في القاهرة في ذي الحجة سنة ١٣٥٨ هـ ، يناير سنة ١٩٤٠ م ، لمناسبة انتدابه لتمثيل المجمع اللغوي في المؤتمر .

ثم ألفت نظرة على ما بين يدي من الكلم العائدة إلى الألوان أو الكلم المراعى في وضعها لون ، فلتحت اصولا لا يسكن الاستعانة بها على توسيع دائرة مصطلحات الألوان كلما دعت الحاجة .

وها أنا إذا أعرض عليك أصنافا من أسماء الألوان ، وأصنافا من الأسماء التي روعي في وضعها لون ، وأحدثك عقب كل صنف عن مزيته ، أو عما ينبى له من الأصول الميسرة لوضع مصطلحات جديدة :

### أسماء الألوان :

الاسم إما أن يدل على لون ساذج . وإما أن يدل على هيئة مركبة من لونين أو ألوان ، وكل من النوعين إما أن يكون مصدرا يؤخذ منه فعل واسم فاعل ، وإما أن يكون غير قابل للتصريف .

القابل للتصريف من أسماء الألوان الساذجة .

أريد من اللون الساذج ما يشل اللون الأصلي كالسواد ، والفرعى كالشبهة ، واليك جملة من هذا الصنف القابل للتصريف :

- ١ — الأدمة : لون بين البياض والسواد ، ويراد بها في وصف الأبل البياض الواضح . يقال : آدم وأدم فهو آدم والمؤنث أدماء .
- ٢ — البرغثة : لون شبيه بالطحلة ، ومنه اشتقاق البرغوث .
- ٣ — البفاضة : شدة البياض . يقال أبيض بفض : شديد البياض .
- ٤ — البفئة : بياض يضرب إلى الخضرة ، أو إلى الحمرة فهو أبغث وهي بفاء .

٥ — البهمة : اللون الذي لا يخالطه غيره ، فهو بهيم .

٦ — البياض : معروف .

٧ — البقابة : شدة الحمرة ، تقب وهو ثقيب .

٨ — ألحمة : السواد ، والاحتم الاسود ، والحاتم الغراب الاسود .

٩ — الحبرة : معروفة ، احمر الشيء فهو أحمر ، وهي حمراء .

## تيسير وضع مصطلحات الألوان

حيثما لمن علم البشر أسماء الكائنات ، وجعل لغة العرب أفضل اللغات ، وصلى الله على سيدنا محمد أفصح الناطقين لسانا ، وأبدعهم بيانا ، وعلى آله وصحبه وسلم .

كثرت ضروب الألوان ، بما ينشأ من مزج لون بلون ، وبظهور اللون الواحد في درجات متفاوتة ، فاحتاج كل لون يحصل من امتزاج لونين إلى اسم ، كما احتاج كل لون إلى أن يكون له في كل درجة اسم يتأز به .

وقد عنيت اللغات الحية بوضع أسماء ، تأتي على الألوان أصولها وفروعها ، وربما بدا لذي النظرة القصيرة ، أن اللغة العربية فقيرة من أسماء الألوان ، وأنا في حاجة إلى أن نستمد للألوان مصطلحات من لغات أخرى .

وهذا ما دعاني إلى أن أحرر مقالا ، ترى فيه كيف وسعت العربية بما تحتويه معجماتها من الكلم ، وبما تقرّر في علم صرفها من المقاييس كل ضرب من ضروب الألوان المختلفة بأصباغها أو أشكالها أو درجاتها . يقع نظري عندما أتصفح بعض المعجمات على كثير من أسماء الألوان ، أو الأسماء التي روعي عند وضعها لون ما وضعت له ، حتى وثقت بأن الألوان أخذت من اللغة حظا وافرا .

بحث قدمه المؤلف إلى المؤتمر الطبي العربي الثالث ، المنعقد في القاهرة في ذي الحجة سنة ١٣٥٨ هـ ، يناير سنة ١٩٤٠ م ، لمناسبة انتدابه لتمثيل المجمع اللغوي في المؤتمر .

ثم ألفت نظرة على ما بين يدي من الكلم العائدة إلى الألوان أو الكلم المراعى في وضعها لون ، فلتحت اصولا لا يسكن الاستعانة بها على توسيع دائرة مصطلحات الألوان كلما دعت الحاجة .

وها أنا إذا أعرض عليك أصنافا من أسماء الألوان ، وأصنافا من الأسماء التي روعي في وضعها لون ، وأحدثك عقب كل صنف عن مزيته ، أو عما ينبى له من الأصول الميسرة لوضع مصطلحات جديدة :

### أسماء الألوان :

الاسم إما أن يدل على لون ساذج . وإما أن يدل على هيئة مركبة من لونين أو ألوان ، وكل من النوعين إما أن يكون مصدرا يؤخذ منه فعل واسم فاعل ، وإما أن يكون غير قابل للتصريف .

القابل للتصريف من أسماء الألوان الساذجة .

أريد من اللون الساذج ما يشغل اللون الأصلي كالسواد ، والفرعى كالشبهة ، واليك جملة من هذا الصنف القابل للتصريف :

- ١ — الأدمة : لون بين البياض والسواد ، ويراد بها في وصف الأبل البياض الواضح . يقال : آدم وأدم فهو آدم والمؤنث أدماء .
- ٢ — البرغثة : لون شبيه بالطحلة ، ومنه اشتقاق البرغوث .
- ٣ — البفاضة : شدة البياض . يقال أبيض بفض : شديد البياض .
- ٤ — البفئة : بياض يضرب إلى الخضرة ، أو إلى الحمرة فهو أبغث وهي بفاء .

٥ — البهمة : اللون الذي لا يخالطه غيره ، فهو بهيم .

٦ — البياض : معروف .

٧ — البقابة : شدة الحمرة ، تقب وهو ثقيب .

٨ — ألحمة : السواد ، والاحتم الاسود ، والحاتم الغراب الاسود .

٩ — الحبرة : معروفة ، احمر الشيء فهو أحمر ، وهي حمراء .

١٠ - الحلبه : سواد مرف ، حَلَبٌ فهو أحلب وحلوب ، ويقال :  
أسود حلوب : حالك .

١١ - الحلكة : شدة السواد ، حَلِكٌ فهو حالك ، ويبالغ به فيقال :  
أسود حالك .

١٢ - الحنة : السواد وقد ، يبالغ به في السواد ويقال : أسود  
أحم .

١٣ - الحنط : شدة الحبرة ، يقال : حنطَ الاديم فهو حانط :  
احمر ، وقد يبالغ به في الحبرة ، فيقال : احمر حانط : أي قاني .

١٤ - الحور : البياض ، يقال : احور الشيء : ابيض ، والحوراء :  
الدقيق الابيض ، وامرأة حوراء : بيضاء ، وهو في العين شدة بياضها في  
شدة سوادها .

١٥ - الحوة : حبرة تضرب الى سواد . وسوا كل أسود غير  
شديد السواد أحوى .

١٦ - الخصب : الخضرة تظهر في الشجر يقال : خصب الشجر  
أو الارض : اخضر ، فهو خاضب ، وهي خاضبة .

١٧ - الخضرة : معروفة ، خَضِرٌ فهو أخضر ، والمؤنث : خضراء  
وخضيرة ، وهو في الخيل : غيرة تغالطها دهية ، وقد يطلق على السواد ،  
فيقال : اخضر الليل : أي اسود .

١٨ - الدبسة : حبرة مشربة سوادا ، دبس فهو أدبس ، وهي  
دبساء والدبس : الاسود من كل شيء .

١٩ - التدجة : في الاصل شدة الظلمة ، وجاءت بمعنى السواد ،  
فقالوا : للرجال السود : دَجَج ، وقالوا : دَجَدَج ودَجُوجي : شديد  
السواد .

٢٠ - الدجنة : اقبح السواد : دَجِنٌ فهو أدجن ، وهي دجناء .

٢١ - الدخنة : كدرة في سواد ، دَخِنٌ فهو أدخن ، وهي دخناء .

٢٢ - الدسمة : عبرة الى سواد . دَسِمٌ . فهو أدسم ، وهي  
دسماء ، والدسيم : السواد .

٢٣ - الدعجة : السواد ، أو شدة السواد ، دَعَجٌ ، فهو أدعج وهي  
دعجاء وقيل - شدة سواد العين وشدة بياضها ، فيدخل في القسم  
الآتي وهي أسماء ما ركب من لونين .

٢٤ - الذهبية : لون الرمل يعلوه أدنى سواد ، يقال : أدهاست  
الارض أو العنز : صارت ذهباء اللون .

٢٥ - التدكنة : لون يضرب الى الغبرة - بين الحبرة والسواد -  
دِكن فهو أدكن ، وهي دكناء .

٢٦ - التدلة : لون القيل ، والدلّام : السواد ، فهو أدلم ودلماء .  
٢٧ - الذهبية : السواد ، يقال : أدهم وأدهام ، فهو أدهم ، وهي  
ذهباء ، ويوصف به الضأن ، فيراد به الخالصة الصرة .

٢٨ - الرثيدة : لون الرماد « كدرة في سواد » وقد أريد « واربدة »  
وهو أريد وهي ربداء .

٢٩ - الرئسة : مثل الدبسة ، يقال داهية دبساء ربساء ، وجاء  
بأمور رئس : سود .

٣٠ - الرمدة - لون الرماد ، يقال نعامه رمداء ، وثوب أرمد .  
٣١ - الرمكة : سواد مشرب كدرة « لون الرماد » يقال : أرمك  
الجميل فهو أرمك .

٣٢ - الرهرة : حسن بصيص البشرة ونحوه ، وترهره الجسم :  
أبيض من النعمة .

٣٣ - الزهرة : البياض ، والازهر : الابيض ، وهي زهراء ، وقد  
يبالغ به في لون الحبرة ، فيقال : احمر زاهر .

٣٤ - السخنة : السواد ، يقال : سخم فهو أسخم ، وهي سخماء .

٣٥ - السخنة : السواد ، سخم فهو أسخم ، والسخام سواد القدر .

١٠ - الحلبه : سواد مرف ، حَلَبٌ فهو أحلب وحلوب ، ويقال :  
أسود حلوب : حالك .

١١ - الحلكة : شدة السواد ، حَلِكٌ فهو حالك ، ويبالغ به فيقال :  
أسود حالك .

١٢ - الحنة : السواد وقد ، يبالغ به في السواد ويقال : أسود  
أحم .

١٣ - الحنط : شدة الحبرة ، يقال : حنطَ الاديم فهو حانط :  
احمر ، وقد يبالغ به في الحبرة ، فيقال : احمر حانط : أي قاني .

١٤ - الحور : البياض ، يقال : احور الشيء : ابيض ، والحوراء :  
الدقيق الابيض ، وامرأة حوراء : بيضاء ، وهو في العين شدة بياضها في  
شدة سوادها .

١٥ - الحوة : حبرة تضرب الى سواد . وسوا كل أسود غير  
شديد السواد أحوى .

١٦ - الخصب : الخضرة تظهر في الشجر يقال : خصب الشجر  
أو الارض : اخضر ، فهو خاضب ، وهي خاضبة .

١٧ - الخضرة : معروفة ، خَضِرٌ فهو أخضر ، والمؤنث : خضراء  
وخضيرة ، وهو في الخيل : غيرة تغالطها دهية ، وقد يطلق على السواد ،  
فيقال : اخضر الليل : أي اسود .

١٨ - الدبسة : حبرة مشربة سوادا ، دبس فهو أدبس ، وهي  
دبساء والدبس : الاسود من كل شيء .

١٩ - التدجة : في الاصل شدة الظلمة ، وجاءت بمعنى السواد ،  
فقالوا : للرجال السود : دَجَج ، وقالوا : دَجْدَج ودَجْجَجي : شديد  
السواد .

٢٠ - الدجنة : اقبح السواد : دَجِنٌ فهو أدجن ، وهي دجناء .

٢١ - الدخنة : كدرة في سواد ، دَخِنٌ فهو أدخن ، وهي دخناء .

٢٢ - الدسمة : عبرة الى سواد . دَسِمٌ . فهو أدسم ، وهي  
دسماء ، والدسيم : السواد .

٢٣ - الدعجة : السواد ، أو شدة السواد ، دَعَجٌ ، فهو أدعج وهي  
دعجاء وقيل - شدة سواد العين وشدة بياضها ، فيدخل في القسم  
الآتي وهي أسماء ما ركب من لونين .

٢٤ - الذهبية : لون الرمل يعلوه أدنى سواد ، يقال : أدهاست  
الارض أو العنز : صارت ذهباء اللون .

٢٥ - التدكنة : لون يضرب الى الغبرة - بين الحبرة والسواد -  
دِكن فهو أدكن ، وهي دكناء .

٢٦ - التدلة : لون القيل ، والدلائم : السواد ، فهو أدلم ودلماء .  
٢٧ - الذهبية : السواد ، يقال : أدهم وأدهام ، فهو أدهم ، وهي  
ذهباء ، ويوصف به الضأن ، فيراد به الخالصة الصرة .

٢٨ - الرثيدة : لون الرماد « كدرة في سواد » وقد أريد « واربدة »  
وهو أريد وهي ربداء .

٢٩ - الرئسة : مثل الدبسة ، يقال داهية دبساء ربساء ، وجاء  
بأمور رئس : سود .

٣٠ - الرمدة - لون الرماد ، يقال نعامه رمداء ، وثوب أرمد .  
٣١ - الرمكة : سواد مشرب كدرة « لون الرماد » يقال : أرمك  
الجميل فهو أرمك .

٣٢ - الرهرة : حسن بصيص البشرة ونحوه ، وترهه الجسم :  
أبيض من النعمة .

٣٣ - الزهرة : البياض ، والازهر : الابيض ، وهي زهراء ، وقد  
يبالغ به في لون الحبرة ، فيقال : احمر زاهر .

٣٤ - السحنة : السواد ، يقال : سخم فهو أسخم ، وهي سخماء .

٣٥ - السخنة : السواد ، سخم فهو أسخم ، والسخام سواد القدر .

٣٦ - المشدفة : في الاصل الظلمة . وتستعمل في السواد ، وأشار صاحب القاموس الى هذا بقوله : والاسدف : الاسود .

٣٧ - السعرة : لون يضرب الى السواد فوين الادمة ، يقال : سَعِرَ فهو أسمر .

٣٨ - السَّكَّر : بياض النهار .

٣٩ - السَّفْعَة : سواد مشرب بحمرة ، وقيل : سواد مع لون آخر ، يقال : سَفَعَ فهو أسقم ، وهي سقماء .

٤٠ - السُّمْرَة : لون بين البياض والسواد ، يقال : سُمِرَ ، فهو أسمر وهي سمراء .

٤١ - الشَّرْق : اشتداد الحمرة ، يقال شرق الشيء : اشتدت حرته ، وأشرقته بالصبح اذا بالغت في حرته ، وثياب : مشرقة أي محسرة .

٤٢ - الشُّقْرَة : بياض تعلوه حمرة ، وهي في الخيل حمرة في مَعْرَة ، يقال : شُقِرَ ، فهو أشقر ، وهي شقراء .

٤٣ - الشُّكْلَة : حمرة وبياض مختلطان ، وقيل : بياض يضرب الى حمرة ، وفي الابل ما يخالط سواده حمرة .

٤٤ - الشُّهْبَة : بياض يغلب على السواد ، يقال : شُهِبَ وشُهَبَ ، فهو أشهب ، وهي شهباء .

٤٥ - الصُّبْحَة : سواد يضرب الى حمرة ، يقال : صُبِحَ فهو أصبح وهي صبحاء .

٤٦ - الصَّحْرَة : غبرة في حمرة خفيفة الى بياض قليل ، وهو أصحر وهي صحراء .

٤٧ - الصُّحْمَة : سواد الى صفرة ، أو غبرة الى سواد قليل ، أو حمرة في بياض ، وهو أصحم وهي صحماء .

٤٨ - الصُّدْءَة : شقرة الى سواد ، وهو أصدأ ، وهي صداء .

٤٩ - الصُّمْرَة : معروفة ، وقد اصفر واصفار فهو صفر ، وهي صفراء .

٥٠ - الصَّيْبَة : حمرة في سواد ، أو شقرة في الشعر ، صَهَبَ فهو أصهب ، وهي صهباء .

٥١ - الضَّعَاء : البياض أو الشبهة ، والاضحى من الخيل : الاشيب والاشي ضحياء : قال أبو عبيدة : لا يقال للفرس اذا كان ابيض : أبيض ولكن يقال له أضحى وليلة ضحياء - بياض .

٥٢ - التَّطَحُّلَة : لون بين الغبرة والبياض بسواد قليل « لون الرماد » وفي أساس البلاغة « شراب أطحل : كدر على لون الطحال » .

٥٣ - الطُّلْسَة : غبرة الى سواد ، وهو أطلس .

٥٤ - الطَّيْمَة : سرة تجاوزت الى سواد .

٥٥ - الظَّمَى : السرة ، يقال : رمح اظمى : اسمر ، وقد يراد به السواد ، يقال : ظل اظمى وبغير اظمى : اسود .

٥٦ - العَسَك والعَتُوك : الاحمرار ، يقال عتك الرمل والدم : اشتدت حرتهما ، والعاتك في الالوان الخالص ، ومن النساء المحمرة أو المصفرة من كثرة الطيب .

٥٨ - العَشْرَقَة : الاخضرار ، يقال عشرق النبت أو الارض اخضر .

٥٩ - العَثْرَة : بياض تعلوه حمرة ، أو بياض ليس بشديد .

٦٠ - العَيْمَة : بياض يخالطه شيء من شقرة ، وقيل لون ابيض مشرب صفاء في ظلمة خفيفة .

٦١ - الغَبْرَة : لون شبيه بالغبار ، والاغبر الذئب لغبرة لونه وهي غبراء .

٦٢ - الغَبْسَة : بياض فيه كدرة « لون الرماد » فهو أغبس .

٦٣ - الغُثْرَة : الغبرة : أو الغبرة تضرب الى خضرة أو الى حمرة .



٣٦ - المشدفة : في الاصل الظلمة . وتستعمل في السواد ، وأشار صاحب القاموس الى هذا بقوله : والاسدف : الاسود .

٣٧ - السعرة : لون يضرب الى السواد فوين الادمة ، يقال : سَعِرَ فهو أسمر .

٣٨ - السَّكَّر : بياض النهار .

٣٩ - السَّفْعَة : سواد مشرب بحمرة ، وقيل : سواد مع لون آخر ، يقال : سَفَعَ فهو أسقم ، وهي سقماء .

٤٠ - السُّمْرَة : لون بين البياض والسواد ، يقال : سُمِرَ ، فهو أسمر وهي سمراء .

٤١ - الشَّرْق : اشتداد الحرارة ، يقال شرق الشيء : اشتدت حرته ، وأشرقته بالصبح اذا بالغت في حرته ، وثياب : مشرقة أي محسرة .

٤٢ - الشُّقْرَة : بياض تعلوه حمرة ، وهي في الخيل حمرة في مَعْرَة ، يقال : شُقِرَ ، فهو أشقر ، وهي شقراء .

٤٣ - الشُّكْلَة : حمرة وبياض مختلطان ، وقيل : بياض يضرب الى حمرة ، وفي الاصل ما يخالط سواده حمرة .

٤٤ - الشُّهْبَة : بياض يغلب على السواد ، يقال : شُهِبَ وشُهَبَ ، فهو أشهب ، وهي شهباء .

٤٥ - الصُّبْحَة : سواد يضرب الى حمرة ، يقال : صُبِحَ فهو أصبح وهي صبحاء .

٤٦ - الصَّحْرَة : غبرة في حمرة خفيفة الى بياض قليل ، وهو أصحَر وهي صحراء .

٤٧ - الصُّحْمَة : سواد الى صفرة ، أو غبرة الى سواد قليل ، أو حمرة في بياض ، وهو أصحَم وهي صحماء .

٤٨ - الصُّدْءَة : شقرة الى سواد ، وهو أصدأ ، وهي صداء .

٤٩ - الصُّمْرَة : معروفة ، وقد اصفر واصفار فهو صُفْر ، وهي صفراء .

٥٠ - الصَّهْبَة : حمرة في سواد ، أو شقرة في الشعر ، صَهَبَ فهو أصهب ، وهي صهباء .

٥١ - الضَّعَاء : البياض أو الشبهة ، والاضحى من الخيل : الاشهب والاشي ضحايا : قال أبو عبيدة : لا يقال للفرس اذا كان ابيض : أبيض ولكن يقال له أضحى وليلة ضحايا - بياض .

٥٢ - التَّطَحُّلَة : لون بين الغبرة والبياض بسواد قليل « لون الرماد » وفي أساس البلاغة « شراب أطحل : كدر على لون الطحال » .

٥٣ - الطُّلْسَة : غبرة الى سواد ، وهو أطلس .

٥٤ - الطَّيْمَة : سرة تجاوزت الى سواد .

٥٥ - الظَّمَى : السرة ، يقال : رمح اظمى : اسمر ، وقد يراد به السواد ، يقال : ظل اظمى وبغير اظمى : اسود .

٥٦ - العَسَك والعَتُوك : الاحمرار ، يقال عتك الرمل والدم : اشتدت حرتهما ، والعاتك في الالوان الخالص ، ومن النساء المحمرة أو المصفرة من كثرة الطيب .

٥٨ - العَشْرَقَة : الاخضرار ، يقال عشرق النبت أو الارض اخضر .

٥٩ - العَثْرَة : بياض تعلوه حمرة ، أو بياض ليس بشديد .

٦٠ - العَيْمَة : بياض يخالطه شيء من شقرة ، وقيل لون ابيض مشرب صفاء في ظلمة خفيفة .

٦١ - الغَبْرَة : لون شبيه بالغبار ، والاغبر الذئب لغبرة لونه وهي غبراء .

٦٢ - الغَبْسَة : بياض فيه كدرة « لون الرماد » فهو أغبس .

٦٣ - الغُثْرَة : الغبرة : أو الغبرة تضرب الى خضرة أو الى حمرة .

- ٦٤ - العُربة : بياض صرصر ، والمغرب الأبيض وما كل شيء منه أبيض ، ويقال : أسود غريب - حالت .
- ٦٥ - العُرة : البياض ، والافر : الأبيض من كل شيء ، ويقال : غرغرا وعرة أبيض ، والقرة في القرس : بياض في جبهته .
- ٦٦ - الفحومة : السواد : فحم فهو قاحم ، وفحيم .
- ٦٧ - الفضة : العبرة في طحلة ، يكون في ألوان الأبل والحمام ، فضح ، فهو أفضح ، وهي فضحاء وقال أبو عمرو : سألت أعرايبا عن الأفضح ، فقال : هو لون اللحم المطبوخ .
- ٦٨ - الفتوع : شدة الصفرة : وأصفر فاقع مبالغة ، وقد يبالغ به في كل ناصع اللون من بياض وغيره .
- ٦٩ - القشة : سواد ليس بشديد ، كسواد ظهر البازي ، قشم فهو قائم ، وقشم فهو أقتم ، وهي قشاء ، وقيل القشة : حبرة وعبرة ، ويقال أحمر قائم : شديد الحبرة ، كما يقال - أسود قائم .
- ٧٠ - القشة - العبرة - قشم - أغبر .
- ٧١ - القلبة : الحبرة ، يقال : قلبت البصرة : احمرت .
- ٧٢ - القصرة : شدة البياض ، ومنه اشتق القمر ، أو بياض يضرب إلى خضرة أو بياض فيه كدرة . ويقال للطحاب الذي يشتد ضوءه لكثرة مائه : سحاب أقر . وهي قمر ، وقبرة .
- ٧٣ - القنوء : اشتداد الحبرة ، يقال : قنأ ، وهو قاني ، وهي قائمة ، ويبالغ به في الحبرة ، فيقال : أحمر قاني .
- ٧٤ - القوبة : بياض تعلوه كدرة ، قبيب فهو أقبيب ، وهي قهبة .
- ٧٥ - الكندرة : لون ينحو نحو السواد والعبرة ، كدر فهو كدر .
- ٧٦ - الكتلة : لون بين البياض والسواد ، والكلف : السواد في صفرة ، ويقال : بعير كلف : للبعير الذي يخالط حمرته سواد .
- ٧٧ - الكتبة : حبرة يخالطها سواد ، كمت فهو كميت .

- ٧٨ - الكئدة - تغير اللون وذهاب صفائه ، قالوا مالي أوالا أكمد اللون ، وكسيد الثوب - تغير لونه من إخلاق .
- ٧٩ - الكهبة : غيرة مشربه سوادا .
- ٨٠ - اللثبة : بياض ناصع نقي والمثهب من الثياب مالم تصبغ حمرته .
- ٨١ - اللهق : شدة البياض ، وهو لهق ، وقيل اللهق : بياض ليس بندي يريق .
- ٨٢ - المنرة : لون يضرب إلى الحبرة .
- ٨٣ - المنرة : لون ليس بناصع الحبرة ، أو شقرة بكدرة ، والامفر الذي في وجه حبرة في بياض صاف .
- ٨٤ - المقة : بياض في زرقه ، أو حبرة في عبرة . أو عبرة إلى البياض مقه مقيا ، فيو أمقه ، وهي مقهاء .
- ٨٥ - الملح : بياض يخالطه سواد . وهو أملح ، وهي ملحاء ، وقد يطلق على أشد الزرق .
- ٨٦ - المقة : بياض في زرقه ، أو شدة البياض ، ميق ميقا فيو أميق ، وهي مقهاء .
- ٨٧ - النصاعة : شدة البياض ، يقال نصع لونه - أي اشتد بياضه ويبالغ به في البياض ، فيقال أبيض ناصع ، وقد يبالغ به في الحبرة ، فيقال : أحمر ناصع : أي قاني .
- ٨٧ - النضرة : الحسن والبهجة ، والناضر : شديد الخضرة ، ويبالغ به في كل لون ، فيقال أخضر ناظر ، وأحمر ناظر ، وأصفر ناظر .
- ٨٨ - الشوج : البياض الخالص ، يقال نَعَجَ - أي أبيض ، فهو ناعج ، وهي ناعجة .
- ٨٩ - النعوض : ذهاب بعض لون الصبغ ، نقص الثوب فهو ناضض ( باحث )

- ٦٤ - العُربة : بياض صرصر ، والمغرب الأبيض وما كل شيء منه أبيض ، ويقال : أسود غريب - حالت .
- ٦٥ - العُرة : البياض ، والاغر : الأبيض من كل شيء ، ويقال : غرغرا وعرة أبيض ، والقرة في القرس : بياض في جبهته .
- ٦٦ - الفحومة : السواد : فحم فهو قاحم ، وفحيم .
- ٦٧ - الفُضحة : العبرة في طحلة ، يكون في ألوان الأبل والحمام ، فضح ، فهو أفضح ، وهي فضحاء وقال أبو عمرو : سألت أعرايبا عن الأفضح ، فقال : هو لون اللحم المطبوخ .
- ٦٨ - الفُتُوع : شدة الصفرة : وأصفر فافع مبالغة ، وقد يبالغ به في كل ناصع اللون من بياض وغيره .
- ٦٩ - القُتمة : سواد ليس بشديد ، كسواد ظهر البازي ، قُتم فهو قائم ، وقُتم فهو أقتم ، وهي قُتاء ، وقيل القُتمة : حبرة وعبرة ، ويقال أحمر قائم : شديد الحمرة ، كما يقال - أسود قائم .
- ٧٠ - القُتْسة - العبرة - قُتم - أغبر .
- ٧١ - القُتْبة : الحمرة ، يقال : قلبت البصرة : احمرت .
- ٧٢ - القُصرة : شدة البياض ، ومنه اشتق القمر ، أو بياض يضرب إلى خضرة أو بياض فيه كدرة . ويقال للطحاب الذي يشتد ضوءه لكثرة مائه : سحاب أقر . وهي قمر ، وقبرة .
- ٧٣ - القُتُوء : اشتداد الحمرة ، يقال : قُتأ ، وهو قاني ، وهي قائمة ، ويبالغ به في الحمرة ، فيقال : أحمر قاني .
- ٧٤ - القُتْبة : بياض تعلوه كدرة ، قُتِب فهو أقتب ، وهي قُتْبة .
- ٧٥ - الكُندرة : لون ينحو نحو السواد والعبرة ، كدر فهو كدر .
- ٧٦ - الكُتْلَة : لون بين البياض والسواد ، والكلف : السواد في صفرة ، ويقال : بعير كلف : للبعير الذي يخالط حمرة سواد .
- ٧٧ - الكُتْمة : حبرة يخالطها سواد ، كُتم فهو كُتْمَت .

- ٧٨ - الكُتْمة - تغير اللون وذهاب صفائه ، قالوا مالي أوالا أكمد اللون ، وكسيد الثوب - تغير لونه من إخلال .
- ٧٩ - الكُتْبة : غيرة مشربه سوادا .
- ٨٠ - اللُتْبة : بياض ناصع نقي والمُتْهب من الثياب ما لم تصبغ حمرة .
- ٨١ - اللُتق : شدة البياض ، وهو لُتق ، وقيل اللُتق : بياض ليس بذى يريق .
- ٨٢ - المنُرة : لون يضرب إلى الحمرة .
- ٨٣ - المنُرة : لون ليس بناصع الحمرة ، أو شقرة بكدر ، والامفر الذي في وجه حمرة في بياض صاف .
- ٨٤ - المُنْقة : بياض في زرقه ، أو حمرة في عبرة ، أو عبرة إلى البياض مقه مقيا ، فيو أمقه ، وهي مقهاء .
- ٨٥ - المُلْحة : بياض يخالطه سواد . وهو أملح ، وهي ملحاء ، وقد يطلق على أشد الزرق .
- ٨٦ - المُنْقة : بياض في زرقه ، أو شدة البياض ، مُمِيق مُمِيقا فيو أمِيق ، وهي مُمِقاء .
- ٨٧ - النُصاعة : شدة البياض : يقال نصع لونه - أي اشتد بياضه ويبالغ به في البياض ، فيقال أبيض ناصع ، وقد يبالغ به في الحمرة : فيقال : أحمر ناصع : أي قاني .
- ٨٧ - النُضرة : الحسن والبهجة ، والناضر : شديد الخضرة ، ويبالغ به في كل لون ، فيقال أخضر ناضر ، وأحمر ناضر ، وأصفر ناضر .
- ٨٨ - النُجُوج : البياض الخالص ، يقال نَجَجَ - أي أبيض ، فهو ناعج ، وهي ناعجة .
- ٨٩ - النُغُوض : ذهاب بعض لون الصبغ ، تَغُض الثوب فهو ناض
- ( باحث )

٩٠ - التَّوْقُ : بياض فيه حمرة يسيرة .

٩١ - الوُرْدَة : حمرة تضرب الى الصفرة ، يقال ورْد ، فهو ورْد وهى وردة .

٩٢ - الوُرْقَة : بياض يضرب الى سواد « لون الرماد » وهو أورق وهى ورقاء .

٩٣ - الوَضَح : بياض الصبح : والواضح من الابل : غير شديد البياض ، والواضح الابيض اللون الحسنة .

٩٤ - اليتوق : البياض ، يقال : يتَّق : ابيض ، فهو يَتَّق ، ويبالغ بها فيه فيقال ابيض يتَّق .

فقد رأيت من هذه الكلم ، كيف كان واضح اللغة العربية ، يضع للالوان اسماء يؤخذ منها أفعال واسماء فاعل ، ورأيت كيف كان يدل على اللونين يستزجان بلفظ واحد ، وفي ذلك كله تيسير على الناطق بها ، وتحرر لوجه من وجوه الایجاز البديع .

ومن مزايا هذا النوع من الكلم ، أنه يؤخذ منه لايجاد اللون مصادر ، وأفعال ، وأسماء فاعل ، وأسماء مفعول ، فيقال : يَبْيض الشيء تبييضاً ، فهو مَبْيض ، والشيء مَبْيُض ، وكذلك قالوا - حمرة ، وسودته وصفرته ، وخضرتة ، ووردته ، وقتأته وتعدي الفعل الثلاثي اللازم بالتضعيف الى المفعول ، مقيس عند طائفة من علماء العربية ، واذا رأيت في هذا النوع ألفاظاً مترادفة على لون واحد ، فلو اضع المصطلحات أن يخص كل لفظ من هذه المترادفات بدرجة من درجات اللون الذي قسره .

وما كان ينبغي لواضع مصطلحات ان يعدل عن هذه الاسماء الى غيرها من الاسماء التي لا تنصرف ، او الالفاظ التي لا تشعر باللونين المتزجين الا أن تكون مركبة .

## أسماء الالوان الساذجة غير القابلة للتصريف

في أسماء الالوان الساذجة ما لا يساعد على ان يؤخذ منه فعل أو اسم فاعل كالارجوان للحسرة (١) ، والجريال لحسرة الذهب (٢) ، والعوهق للون كلون السماء مشرب سوادا .

ومن هذا القبيل الالفاظ التي تدل على لون بالحاق ياء النبة الى اسم شيء عرف بذلك اللون كما قالوا : الزنجارية (٣) للون الكهبة ، والكرائية (٤) لخضرة تضرب الى سواد ، والنيلية (٥) للكرائية مع قليل من الحمرة ، والبنفسجية لما يشبه لون البنفسج ، وقال العرب أسود لوبى ، وأرادوا باللوبى - شديد السواد ، نسبة الى اللوبة ، وهى الارض ذات الحجارة السود ، وقالوا : فرس صابي اللون : بين الصفرة والحمرة : نسبة الى الصناب وهو الخردل مع الزبيب ، وقالوا حمام ورسى : أصفر ، نسبة الى الورس وهو نبات أصفر تصبغ به الثياب وقالوا تبني - أصفر كالتبن . والوصول الى التشبيه من طريق النسبة غير عزيز ، فقول الناس : يرتالي ورمادى ، وساوى ، غير خارج عن مقاييس اللغة .

## أسماء هيئات الاشياء المركبة من الوان

نريد من هذا النوع الاسم الذى يدل على هيئة مركبة من لونين يمتاز كل منهما عن الآخر بصبغة وموضعه نحو الرقطة ، ونلحق بهذا ما يدل على لون يستلزم لونا آخر كاللينة ، وهذا النوع يأتي مصدرا يؤخذ منه فعل ، واسم فاعل . ويأتي اسما غير قابل للتصريف .

(١) قد يبالغ به في الحمرة ، فيقال : أحمر أرجوان

(٢) قد يطلق على ما خلس من لون أحمر . (٣) نسبة الى الزنجار .

(٤) نسبة الى الكراث ضرب من النبات .

(٥) نسبة الى النيل وهو نبات يصبغ به .

٩٠ - التَّوْقُ : بياض فيه حمرة يسيرة .

٩١ - الوُرْدَةُ : حمرة تضرب الى الصفرة ، يقال ورْدٌ ، فهو ورْدٌ وهي وردة .

٩٢ - الوُرْقَةُ : بياض يضرب الى سواد « لون الرماد » وهو أورق وهي ورقاء .

٩٣ - الوَضَحُ : بياض الصبح : والواضح من الابل : غير شديد البياض ، والواضح الابيض اللون الحسنة .

٩٤ - اليتوق : البياض ، يقال : يتَّقُ : ابيض ، فهو يَتَّقُ ، ويبالغ بها فيه فيقال ابيض يتَّقُ .

فقد رأيت من هذه الكلم ، كيف كان واضح اللغة العربية ، يضع للالوان اسماء يؤخذ منها أفعال واسماء فاعل ، ورأيت كيف كان يدل على اللونين يستزجان بلفظ واحد ، وفي ذلك كله تيسير على الناطق بها ، وتحرر لوجه من وجوه الایجاز البديع .

ومن مزايا هذا النوع من الكلم ، أنه يؤخذ منه لايجاد اللون مصادر ، وأفعال ، وأسماء فاعل ، وأسماء مفعول ، فيقال : يبيض الشيء تبييضاً ، فهو مبيض ، والشيء مبيض ، وكذلك قالوا - حمرة ، وسودته وصفرته ، وخضرتة ، ووردته ، وقتأته وتعدي الفعل الثلاثي اللازم بالتضعيف الى المفعول ، مقيس عند طائفة من علماء العربية ، واذا رأيت في هذا النوع ألفاظاً مترادفة على لون واحد ، فلو اضع المصطلحات أن يخص كل لفظ من هذه المترادفات بدرجة من درجات اللون الذي قسره .

وما كان ينبغي لواضع مصطلحات ان يعدل عن هذه الاسماء الى غيرها من الاسماء التي لا تنصرف ، او الالفاظ التي لا تشعر باللونين المتزجين الا أن تكون مركبة .

## أسماء الالوان الساذجة غير القابلة للتصريف

في أسماء الالوان الساذجة ما لا يساعد على ان يؤخذ منه فعل أو اسم فاعل كالارجوان للحسرة (١) ، والجريال لحسرة الذهب (٢) ، والعوهق للون كلون السماء مشرب سوادا .

ومن هذا القبيل الالفاظ التي تدل على لون بالحق ياء النبة الى اسم شيء عرف بذلك اللون كما قالوا : الزنجارية (٣) للون الكهبة ، والكرائية (٤) لخضرة تضرب الى سواد ، والنيلية (٥) للكرائية مع قليل من الحمرة ، والبنفسجية لما يشبه لون البنفسج ، وقال العرب أسود لوبى ، وأرادوا باللوبى - شديد السواد ، نسبة الى اللوبة ، وهي الارض ذات الحجارة السود ، وقالوا : فرس صابي اللون : بين الصفرة والحمرة : نسبة الى الصناب وهو الخردل مع الزبيب ، وقالوا حمام ورسى : أصفر ، نسبة الى الورس وهو نبات أصفر تصبغ به الثياب وقالوا تبني - أصفر كالتبن . والوصول الى التشبيه من طريق النسبة غير عزيز ، فقول الناس : برتقالي ورمادي ، وساموي ، غير خارج عن مقاييس اللغة .

## أسماء هيئات الاشياء المركبة من الوان

نريد من هذا النوع الاسم الذي يدل على هيئة مركبة من لونين يمتاز كل منهما عن الآخر بصبغة وموضعه نحو الرقطة ، ونلحق بهذا ما يدل على لون يستلزم لونا آخر كاللينة ، وهذا النوع يأتي مصدرا يؤخذ منه فعل ، واسم فاعل . ويأتي اسما غير قابل للتصريف .

(١) قد يبالغ به في الحمرة ، فيقال : أحمر أرجوان

(٢) قد يطلق على ما خلس من لون أحمر . (٣) نسبة الى الزنجار .

(٤) نسبة الى الكراث ضرب من النبات .

(٥) نسبة الى النيل وهو نبات يصبغ به .

## أسماء الألوان المركبة القابلة للتصريف

يوجد من هذا النوع أسماء كثيرة ، وإليك طائفة مما وقع عليها نظرنا في المعجمات :

١ - الأثرثة : بياض وسواد ، وهي الرقطة ، يقال كبش آرث ونعجة أرثاء .

٢ - البرثشة : أن يكون في الشيء ألوان مختلفة يقال مكان أبرش : مختلف الألوان ، والبرش في شعر الفرس - ثكت صفار تغالف سائر لونه .

٣ - البرمس - بياض يظهر في البدن وجاوز العرب به هذا المرض فقالوا للحية فيها لمع بياض البرصاء ، بل سموها القصر بالبرمس .

٤ - البغثة - سواد يشوبه نقط بياض ، أو بياض يشوبه نقط سواد بغث فهو أبث ، وهي بغاء .

٥ - البقع - بياض يخالطه لون آخر ، وهو أبقع ومبتقع - فيه موضع بياض وموضع غيره .

٦ - البقلة - سواد وبياض ، يلتق ، فهو أبلق ، وهي بقاء ، والفرس الأبلق ما ارتفع تحجيلة إلى فخذه .

٧ - الغصاف - أن يجتمع لوانان من سواد وبياض ، والاختصاف من الخيل والغنم الأبيض الخاضعتين والجنيين ، ومن الجبال ما فيه بياض وسواد ورماد خفيف - فيه سواد وبياض ، وساء مخضوفة - ذات لونين وخصف الشيب لمتة جعلها خضيفة ذات بياض وسواد .

٨ - الخلسة - أن يكون السواد أكثر من البياض يقال - اخلس الشعر فهو مخلص وخليس إذا - ابيض بعضه ، وأخلص الثبت - إذا كان بعضه أخضر وبعضه أبيض .

٩ - الخيف - أن يكون إحدى عيني الفرس أو غيره زرقاء ،

والأخرى كحلاء . فهو خيف ، ويقال تخيف الوفا - أي تغير .

١٠ - الخال - الشامة في الجسد ، والأخيل - كثير الخيلان :

وهي خيلاء ( وقد قص صاحب اللسان على أنه لا فعل له ) .

١١ - الدثرة - أن يكون رأس الفرس أو الشاة أسود ، وسائر

أبيض ، درع ، فهو أدرع ، وهي درعاء .

١٢ - الدغمة - أن يضرب وجه الفرس وجحافله إلى سواد أشد

من سواد سائر جسده ، ويقال - ادغام ، فهو أدغم وهي دغماء .

١٣ - الرغشة - اختلاف اللون ، يقال رجل أبرش - مختلف اللون .

١٤ - الرثمة - بياض في جحفة الفرس العليا أو بياض في الألف

رشم فهو أرشم وهي رشاء ، ونعجة رشاء : سوداء الأرنبة وسائرها أبيض .

١٥ - الرقشة - نقط أو خطوط سود وبياض ، يقال - حية رقشاء

لترقيش ظهرها ، بخطوط ونقط . والرقشاء من المعز : التي فيها نقط من سواد وبياض .

١٦ - الرقطة : سواد يشوبه نقط بياض ، أو بياض يشوبه نقط

سود ، ارقط وارقاط ، فهو أرقط ، وهي رقطاء .

١٧ - الرمش : رجل أرمش : مختلف اللون ، وأرض أو سنة

رمشاء كثيرة العشب .

١٨ - الرمل : خطوط في قوائم الثور أو البقرة الوحشية تغالف

سائر لونه ، وهو أرمل وهي رملاء ، ونعجة رملاء سوداء القوائم وسائرها أبيض .

١٩ - الشسط بياض الرأس يخالطه سواده والشميط - ذئب فيه

سواد وبياض .

٢٠ - الصقعة : أن يكون في وسط رأس الفرس أو الطير أو غيره

بياض ، وهو أصقع وهي صقعاء .

## أسماء الألوان المركبة القابلة للتصريف

يوجد من هذا النوع أسماء كثيرة ، وإليك طائفة مما وقع عليها نظرنا في المعجمات :

١ - الأثرثة : بياض وسواد ، وهي الرقطة ، يقال كبش آرث ونعجة أرثاء .

٢ - البرثشة : أن يكون في الشيء ألوان مختلفة يقال مكان أبرش : مختلف الألوان ، والبرش في شعر الفرس - ثكت صفار تغالف سائر لونه .

٣ - البرمس - بياض يظهر في البدن وجاوز العرب به هذا المرض فقالوا للحية فيها لمع بياض البرصاء ، بل سموها القصر بالبرمس .

٤ - البغثة - سواد يشوبه نقط بياض ، أو بياض يشوبه نقط سواد بغث فهو أبث ، وهي بغثاء .

٥ - البقع - بياض يخالطه لون آخر ، وهو أبقع ومبتقع - فيه موضع بياض وموضع غيره .

٦ - البقلة - سواد وبياض ، يلتق ، فهو أبلق ، وهي بقاء ، والفرس الأبلق ما ارتفع تحجيلة إلى فخذيه .

٧ - الغصاف - أن يجتمع لوانان من سواد وبياض ، والاختصاف من الخيل والغنم الأبيض الخاضعتين والجنيين ، ومن الجبال ما فيه بياض وسواد ورماد خفيف - فيه سواد وبياض ، وساء مخضوفة - ذات لونين وخصف الشيب لمتة جعلها خفيفة ذات بياض وسواد .

٨ - الخلسة - أن يكون السواد أكثر من البياض يقال - اخلس الشعر فهو مخلص وخليس إذا - ابيض بعضه ، وأخلص الثبت - إذا كان بعضه أخضر وبعضه أبيض .

٩ - الخيف - أن يكون إحدى عيني الفرس أو غيره زرقاء ،

والأخرى كحلاء . فهو خيف ، ويقال تخيف الوفا - أي تغير .

١٠ - الخال - الشامة في الجسد ، والأخيل - كثير الخيلان :

وهي خيلاء ( وقد قص صاحب اللسان على أنه لا فعل له ) .

١١ - الدثرة - أن يكون رأس الفرس أو الشاة أسود ، وسائر

أبيض ، درع ، فهو أدرع ، وهي درعاء .

١٢ - الدغمة - أن يضرب وجه الفرس وجحافله إلى سواد أشد

من سواد سائر جسده ، ويقال - ادغام ، فهو أدغم وهي دغماء .

١٣ - الرغشة - اختلاف اللون ، يقال رجل أبرش - مختلف اللون .

١٤ - الرثمة - بياض في جحفة الفرس العليا أو بياض في الألف

رشم فهو أرثم وهي رثاء ، ونعجة رثاء : سوداء الأرنبة وسائرها أبيض .

١٥ - الرقشة - نقط أو خطوط سود وبياض ، يقال - حية رقشاء

لترقيش ظهرها ، بخطوط ونقط . والرقشاء من المعز : التي فيها نقط من سواد وبياض .

١٦ - الرقطة : سواد يشوبه نقط بياض ، أو بياض يشوبه نقط

سود ، ارقط وارقاط ، فهو أرقط ، وهي رقطاء .

١٧ - الرمش : رجل أرمش : مختلف اللون ، وأرض أو سنة

رمشاء كثيرة العشب .

١٨ - الرمل : خطوط في قوائم الثور أو البقرة الوحشية تغالف

سائر لونه ، وهو أرمل وهي رملاء ، ونعجة رملاء سوداء القوائم وسائرها أبيض .

١٩ - الششط بياض الرأس يخالطه سواده والشميط - ذئب فيه

سواد وبياض .

٢٠ - الصقعة : أن يكون في وسط رأس الفرس أو الطير أو غيره

بياض ، وهو أصقع وهي صقعاء .

٢١ - العرمة : تنقيط بياض وسواد ، ومن غير أن يتسع كل نقطة ، وهو أعرم وهي عرماء ، والحية العرماء : التي فيها قط سود وبيض .  
٢٢ - العنصة : أن يكون في ذراعسي الظبي أو الوعل ، أو في إحدى ذراعية بياض ، وسائر أسود أو أحمر ، وهو أعصم . وهي عصماء .

٢٣ - الكحل : سواد يعلو جفون العين خلقة والكحلاء - الشديدة سواد العين . ومن النعاج البيضاء السوداء العين .

٢٤ - اللشظة : بياض في جفنة الفرس السفلى فهو المظ .  
٢٥ - اللسي - سرة في الشفة ، لمي فهو ألمي وهي لسياء . واستعملوه في شديد السرة ، فقالوا - رمح المي - شديد السرة .  
٢٤ - الخبط - أن يكون في بطن الفرس أو شاكلة الشاة بياض . يقال فرس أنبط - أبيض البطن . وشاة نبطاء ، بياض الشاكلة .  
٢٥ - النشم : أن يكون في الثور قط بياض وسود ، يقال نشم فهو نشيم .

٢٦ - النكتة - النقطة من أي لون كان ، يقال في العين نكتة بياض أو حمرة ، ويقال هو كالنكتة البيضاء في الثور الاسود ، ونكت البسر بدا فيه قط من الارطاب . فهو منكث ، والبسرة منكثة ( بصيغة اسم الفاعل ) .

٢٧ - النثرة - النكتة من أي لون كان ، ولكنهم يقولون الانسر - ما فيه نكتة بياض وأخرى سوداء ، ومنه سمى السبع المعروف بالنسر ويقال نسر ( كقروح ) السحاب - صار على لون النسر ، فهو نسر وانسر ، وهي نيرة ونمراء .

٢٨ - الويس : الرقط من الجرب . ويس البعير ، فهو ويس .  
٢٩ - الودقي : قط حمر تخرج في العين من علة كدم تشرق به ، ودقت فهي ودقة .

٣٠ - الوكثة : النقطة في الشيء من غير لونه ، يقال : وكث البسر : بدت فيه قط من الارطاب فهو موكت . والبسرة موكتة ( بصيغة اسم الفاعل ) .

وفي هذا النوع المزايا التي نبينا لها آتفا من صوغ الافعال ، وأسماء الفاعل ومن دلالة الكلمة الواحدة على هيئة شيء ذي لونين .

#### أسماء الالوان المركبة غير قابلة التصريف

نريد من هذا ما كان نحو الخلقة ، وهو كل لونين اجتماعا . ويمكن صوغ أسماء للالوان المركبة بوسيلة النسبة التي يراد بها التشبيه ، كأن تريد الدلالة على حال ما يركب من سواد وبياض في هيئة الجزع « وهو خرز يائي فيه سواد وبياض » فتقول : الجزعية ، وذو اللون جزعي ، ولو اردت الدلالة على حال ما يركب من ألوان متعددة مختلفة يهيئة قوس قزح . لساغ لك أن تقول القزحية ، وذو اللون قزحي ، وتقول على هذا النمط : الرجسية ، متى اردت تشبيه حال ما اجتمع فيه بياض وصفرة على هيئة الرجس ، والعرب يشبهون العيون بالرجس ، وشبهوا عيون الوحش بالجرع .

#### الاسماء المراءى في معانيها لون

في اللغة أسماء يلاحظ عند وضعها او عند استعمالها لون من الالوان دون أن نجد لها في المعجمات مصدرا او فعلا يدل على نفس اللون . ( أولاها ) أسماء لا يوجد في مادتها مصدر أو فعل يدل على نفس اللون ، ويصح أن تكون مأخوذة منه على وجه متيسر ، وهذه اما ان تكون موضوعة او متمثلة لمجرد الدلالة على الاتصاف بلون . وأمثلةها :  
الديجور : الاغبر الضارب الى السواد .

الدحس : الاسود من كل شيء .

الذريحي : يبالغ فيه الحمرة ، فيقال : أحمر ذريحي ، أي أرجوان .  
الأصبع : المبيض طارف الذنب ، يقال طائر أصبع وعنز صباء .



٢١ - العرمة : تنقيط بياض وسواد ، ومن غير أن يتسع كل نقطة ، وهو أعرم وهي عرماء ، والحية العرماء : التي فيها قط سود وبيض .  
٢٢ - العنصة : أن يكون في ذراعسي الظبي أو الوعل ، أو في إحدى ذراعية بياض ، وسائر أسود أو أحمر ، وهو أعصم . وهي عصماء .

٢٣ - الكحل : سواد يعلو جفون العين خلقة والكحلاء - الشديدة سواد العين . ومن النعاج البيضاء السوداء العين .

٢٤ - اللشظة : بياض في جفنة الفرس السفلى فهو المظ .  
٢٥ - اللسي - سرة في الشفة ، لمي فهو ألمي وهي لسياء . واستعملوه في شديد السرة ، فقالوا - رمح المي - شديد السرة .  
٢٤ - الخبط - أن يكون في بطن الفرس أو شاكلة الشاة بياض . يقال فرس أنبط - أبيض البطن . وشاة نبطاء ، بياض الشاكلة .  
٢٥ - النشم : أن يكون في الثور قط بياض وسود ، يقال نشم فهو نشيم .

٢٦ - النكتة - النقطة من أي لون كان ، يقال في العين نكتة بياض أو حمرة ، ويقال هو كالنكتة البيضاء في الثور الاسود ، ونكت البسر بدا فيه قط من الارطاب . فهو منكث ، والبسرة منكثة ( بصيغة اسم الفاعل ) .

٢٧ - النثرة - النكتة من أي لون كان ، ولكنهم يقولون الانسر - ما فيه نكتة بياض وأخرى سوداء ، ومنه سمى السبع المعروف بالنسر ويقال نسر ( كقروح ) السحاب - صار على لون النسر ، فهو نسر وانسر ، وهي نيرة ونمرء .

٢٨ - الويس : الرقط من الجرب . ويس البعير ، فهو ويس .  
٢٩ - الودقي : قط حمر تخرج في العين من علة كدم تشرق به ، ودقت فهي ودقة .

٣٠ - الوكثة : النقطة في الشيء من غير لونه ، يقال : وكث البسر : بدت فيه قط من الارطاب فهو موكت . والبسرة موكتة ( بصيغة اسم الفاعل ) .

وفي هذا النوع المزايا التي نبينا لها آتفا من صوغ الافعال ، وأسماء الفاعل ومن دلالة الكلمة الواحدة على هيئة شيء ذي لونين .

#### أسماء الالوان المركبة غير قابلة التصريف

نريد من هذا ما كان نحو الخلقة ، وهو كل لونين اجتماعا . ويمكن صوغ أسماء للالوان المركبة بوسيلة النسبة التي يراد بها التشبيه ، كأن تريد الدلالة على حال ما يركب من سواد وبياض في هيئة الجزع « وهو خرز يائي فيه سواد وبياض » فتقول : الجزعية ، وذو اللون جزعي ، ولو اردت الدلالة على حال ما يركب من ألوان متعددة مختلفة يهيئة قوس قزح . لساغ لك أن تقول القزحية ، وذو اللون قزحي ، وتقول على هذا النمط : الرجسية ، متى اردت تشبيه حال ما اجتمع فيه بياض وصفرة على هيئة الرجس ، والعرب يشبهون العيون بالرجس ، وشبهوا عيون الوحش بالجرع .

#### الاسماء المراءى في معانيها لون

في اللغة أسماء يلاحظ عند وضعها او عند استعمالها لون من الالوان دون أن نجد لها في المعجمات مصدرا او فعلا يدل على نفس اللون . ( أولاها ) أسماء لا يوجد في مادتها مصدر أو فعل يدل على نفس اللون ، ويصح أن تكون مأخوذة منه على وجه متيسر ، وهذه اما ان تكون موضوعة او متمثلة لمجرد الدلالة على الاتصاف بلون . وأمثلةها :  
الديجور : الاغبر الضارب الى السواد .

الدحس : الاسود من كل شيء .

الذريحي : يبالغ فيه الحمرة ، فيقال : أحمر ذريحي ، أي أرجوان .  
الأصبغ : المبيض - ملرف الذنب ، يقال طائر أصبغ وعنز صبغاء .

المُحَسَّت : مالا يحافظ لونه لون آخر ، يقال : ثوب مصبب أي يلوّن واحد لا شيء فيه .

الصَّعْرِيّ : الخالص الحرة .

الصَّيْعَرِيّ : يبالغ به في الحرة ، يقال أحمر صيعري أي غامق .

المُضْرَجِيّ : الأبيض من كل شيء .

الغَدَاف : الأسود ، يقال شعر غداف وجناح غداف : أسود ، ويقال للغراب الأسود غداف ، وأغداف الليل : إذا أظلم .

الغَضَب : الشديد الحرة .

الغَيْهَب : شديد السواد من الخيل .

الْقَدَم : الأحمر المشبع حرة ، أو ما لم تكن حرته شديدة .

الْقَرْنِاص : الثاني ، يقال أحمر قرانص : قاني .

القَهْبَكْس : الأبيض تعلوه كدرة .

الكرك : الأحمر ، وأكثر ما يوصف به الثياب ، واستعمل في الحوخ ، فقالوا : خوخ كرك : فيه حرة .

الثَّلاثِيّ : الكثير الخيلان الحمر في الوجه ، والثلاث النقط في الخوص .

المَازِيّ : الأبيض قالوا : غسل ماذى أي أبيض ، ودرع ماذية : يضاء .

الأمْرَخ : المنقط بيباض وحرة ، قالوا : ثور أمْرَخ أي به نقط بيبض وحمر .

المَارِيَّة : البضاء البراقة ( لؤلؤية اللون ) يقال : امرأة أو قطاة مارية : أي بضاء براءة .

اليلَق : الأبيض من كل شيء . ويقال : أبيض يلق : متناه في البياض .

وأما أن تجرى مجرى اسم العين ، فلا يقع وصفاً لغيره ، وهو الذي يقول فيه أصحاب المعجمات : هو اسم لاصقة ، وأمثلة :

البركان والبرنكان : الكساء الأسود .

الثَّرساء — السحابة البيضاء .

الصبير : السحابة البيضاء .

العلاجوم : الظبي الأحمر .

العوهج : الظبية في كشحها خطتان سوداوان .

العُبرة : ثوب أسود يلبه الخدسة .

القُضيم : الجلد الأبيض يكتب فيه .

( ثانيها ) أساء تدل على لون أو لونين وهي مأخوذة من اسم عين ، كاسم الموضع الذي يقع عليه أحد اللونين . وأمثلة :

الاصدر : الأبيض لبة الصدر من الغنم والخيل .

المُطْرَف : أبيض الطرفين : الرأس والذنب ، أو أسودهما ، وسائر لونه يخالف ذلك .

الاعتق : الكلب في عنقه بياض .

المعضد : ثوب له علم في موضع العضد .

أو اسم ما يشبه اللون في صبغه أو هيئته . وأمثلة :

الآزرق : يقال فرس آزر إذا كان لون فخذه أبيض ولون مقاديه أسود أو أي لون كان ، فكان بياضه أزار والمؤزرة : نعجة كأنها أزرت بسواد .

المُحَجَّل : يقال فرس محجل إذا ابيضت قوائمه ، وجازوا البياض إلى نصف الوظيف ( ما فوق الرسغ إلى الساق ) كان بياضه حجل ( والحجل الخلخال ) .

المتبئن : الأصفر في لون التبن :

المدثر : الفرس فيه نكت فوق البرش ( تشبه الدقائق ) .

المرجل — يقال برد مرجل : فيه صور الرجال .

المُحَسَّت : مالا يحافظ لونه لون آخر ، يقال : ثوب مصبب أي يلوّن واحد لا شيء فيه .

الصَّعْرِيّ : الخالص الحرة .

الصَّيْعَرِيّ : يبالغ به في الحرة ، يقال أحمر صيعري أي غامق .

المُضْرَجِيّ : الأبيض من كل شيء .

الغَدَاف : الأسود ، يقال شعر غداف وجناح غداف : أسود ، ويقال للغراب الأسود غداف ، وأغداف الليل : إذا أظلم .

الغَضَب : الشديد الحرة .

الغَيْهَب : شديد السواد من الخيل .

الْقَدَم : الأحمر المشبع حرة ، أو ما لم تكن حرته شديدة .

الْقَرْنِاص : الثاني ، يقال أحمر قرناس : قاتم .

القَهْبَكْس : الأبيض تعلوه كدرة .

الكرك : الأحمر ، وأكثر ما يوصف به الثياب ، واستعمل في الحوخ ، فقالوا : خوخ كرك : فيه حرة .

الثَّلاثِيّ : الكثير الخيلان الحمر في الوجه ، والثلاث النقط في الخوص .

المَازِيّ : الأبيض قالوا : غسل ماذى أي أبيض ، ودرع ماذية : يضاء .

الأمْرَخ : المنقط بيباض وحرة ، قالوا : ثور أمْرَخ أي به نقط بيبض وحمر .

المَارِيَّة : البضاء البراقة ( لؤلؤية اللون ) يقال : امرأة أو قطاة مارية : أي بضاء براءة .

اليلَق : الأبيض من كل شيء . ويقال : أبيض يلق : متناه في البياض .

وأما أن تجرى مجرى اسم العين ، فلا يقع وصفاً لغيره ، وهو الذي يقول فيه أصحاب المعجمات : هو اسم لاصقة ، وأمثلة :

البركان والبرنكان : الكساء الأسود .

الثَّرساء — السحابة البيضاء .

الصبير : السحابة البيضاء .

العلاجوم : الظبي الأحمر .

العوهج : الظبية في كشحها خطتان سوداوان .

العُبرة : ثوب أسود يلبه الخدسة .

القُضيم : الجلد الأبيض يكتب فيه .

( ثانيها ) أساء تدل على لون أو لونين وهي مأخوذة من اسم عين ، كاسم الموضع الذي يقع عليه أحد اللونين . وأمثلة :

الاصدر : الأبيض لبة الصدر من الغنم والخيل .

المطرف : أبيض الطرفين : الرأس والذنب ، أو أسودهما ، وسائر لونه يخالف ذلك .

الاعتق : الكلب في عنقه بياض .

المعضد : ثوب له علم في موضع العضد .

أو اسم ما يشبه اللون في صبغه أو هيئته . وأمثلة :

الآزر : يقال فرس آزر إذا كان لون فخذه أبيض ولون مقاديه أسود أو أي لون كان ، فكان بياضه أزار والمؤزرة : نعجة كأنها أزرت بسواد .

المحجل : يقال فرس محجل إذا ابيضت قوائمه ، وجازوا البياض الى نصف الوظيف ( ما فوق الرسغ الى الساق ) كان بياضه حجل ( والحجل الخلخال ) .

المتبن : الأصفر في لون التبن :

المدثر : الفرس فيه نكت فوق البرش ( تشبه الدفاتير ) .

المرجل — يقال برد مرجل : فيه صور الرجال .

المرحّل — برد مرحل : فيه صور الرجال .  
 المروّل — يقال فرس مروّل : اذا جاوز بياض تحجيلة العضدين  
 والفخذين كأنه لبس السراويل .  
 المسهم — يقال : برد سهم ، اذا كان فيه وشي كالسهم .  
 المشجّر : ما نقش بهيئة الشجر من الديباج .  
 المضلّع : ثوب فيه خطوط تشبه الاضلاع .  
 الطبل : ثوب عليه صورة الطبل ، يقال برزوا في أردية الطبل .  
 المطير : ما نقش فيه صورة الطيور .  
 المعبّم : الابيض الرأس ، يقال فرس معبّم أي أبيض الرأس دون  
 العنق ودون سائر جسده ، كأن بياضه عمامة ، وهي ما يلف على الرأس .  
 المعين : ثوب في وشيه ترايع صفار كميون الوحش .  
 المققص : يقال ثوب مققص أي مخطط بهيئة القفص .  
 المقوّف : الثوب الذي فيه خيوط بيض كالقنوف ، والقنوف : نقط  
 بياض في أظفار الاحداث .  
 المقفّر : ما كان بياض تحجيلة في يديه الى المرفقين ، كأنه لبس  
 القفاز .

المسرجل : ثوب فيه صور المراحل أي القدور .  
 المكعب : الموشي على هيئة الكعاب .  
 المنقّر : ما لونه كلون المقرّة .  
 المنطقة : ما علم عليها بحمرة في موضع النطاق .  
 الوشحاء : العنز التي يكون بياضها المخالف لسائر لونها ، كالوشاح  
 لها .

وما جاء على وزن مفعّل من هذا الضرب يصح لواضع المصطلحات  
 أن يقيس عليه فيقول — مثلا : مسوّر أو مسمّك أو مسيّف ، لما نقش  
 عليه صور أسورة أو أسماك أو سيوف .

ومن قبيل الاسماء المأخوذة من اسم عين ما يؤخذ من اسم الموضع  
 الذي ينتهي اليه اللون نحو :

١ — المجبّب : يقال فرس مجبّب اذا ارتفع البياض منه الى الجنب  
 ( جمع : جبة ، وهو موصل ما بين الساق والفخذ ) .

٢ — المجوّف : الذي يصعد البلق فيه حتى يبلغ الجوف ( البطن ) .  
 ٣ — مرفقة : وصف للشاة التي يبلغ بياض يديها الى مرفقيها .  
 ومن هذا القبيل ما يؤخذ من اسم الصبغ الذي يعطى اللون ، نحو :

١ — المجسّد : الاحمر ، يقال ثوب مجسّد : أي احمر ، وأصله  
 المنبوغ بالجساد وهو الزعفران أو العصفر .

٢ — المضرّج : الاحمر ، قيل : مأخوذة من الاضربج وهو صبغ  
 احمر .  
 ٣ — المنصر — يطلق على ما فيه حبرة خفيفة من الثياب ، وقال  
 بعض علماء اللغة : المنصر : المنبوغ بالمصير ، وهو الطين الاحمر ، ومن  
 فروا المنصر بما فيه صفرة خفيفة لم نرهم تعرضوا لوجه اشتقاقه .  
 ٤ — المهرود : ما فيه صفرة خفيفة في الثياب ، وقال بعض علماء  
 اللغة المهرود : الثوب الذي يصبغ بعروق يقال لها المهرود .

ويدخل في هذا الباب الاسم الذي يؤخذ من اسم البلد الذي يصنع  
 فيه ذو اللون . ومثاله :

مهراة : صفراء ، يقال عمامة مهراة أي صفراء ، وكان سادات العرب  
 يلبسون العمام الصفراء ، قال بعض علماء اللغة : مهراة : نسبة الى هراة  
 لان هذه العمام كانت تجلب منها .

#### اسماء ايجاد الالوان

ذكرنا أن أسماء الالوان يشتق منها مصادر واقعمال للدلالة على  
 ايجادها نحو يئض وحسّر وسود ، وللعرب بعد هذا الفاظ للدلالة على  
 ايجاد الالوان ، وأمثلتها :

المرحّل — برد مرحل : فيه صور الرجال .  
 المروّل — يقال فرس مروّل : اذا جاوز بياض تحجيلة العضدين  
 والفخذين كأنه لبس السراويل .  
 المسهم — يقال : برد سهم ، اذا كان فيه وشي كالسهم .  
 المشجّر : ما نقش بهيئة الشجر من الديباج .  
 المضلّع : ثوب فيه خطوط تشبه الاضلاع .  
 الطبل : ثوب عليه صورة الطبل ، يقال برزوا في أردية الطبل .  
 المطير : ما نقش فيه صورة الطيور .  
 المعبّم : الابيض الرأس ، يقال فرس معبّم أي أبيض الرأس دون  
 العنق ودون سائر جسده ، كأن بياضه عمامة ، وهي ما يلف على الرأس .  
 المعين : ثوب في وشيه ترايع صفار كميون الوحش .  
 المققص : يقال ثوب مققص أي مخطط بهيئة القفص .  
 المقوّف : الثوب الذي فيه خيوط بيض كالقنوف ، والقنوف : نقط  
 بياض في أظفار الاحداث .  
 المقفّر : ما كان بياض تحجيلة في يديه الى المرفقين ، كأنه لبس  
 القفاز .

المسرجل : ثوب فيه صور المراحل أي القدور .  
 المكعب : الموشي على هيئة الكعاب .  
 المنقّر : ما لونه كلون المغرة .  
 المنطقة : ما علم عليها بحمرة في موضع النطاق .  
 الوشحاء : العنز التي يكون بياضها المخالف لسائر لونها ، كالوشاح  
 لها .

وما جاء على وزن مفعّل من هذا الضرب يصح لواضع المصطلحات  
 أن يقيس عليه فيقول — مثلا : مسوّر أو مسمّك أو مسيّف ، لما نقش  
 عليه صور أسورة أو أسماك أو سيوف .

ومن قبيل الاسماء المأخوذة من اسم عين ما يؤخذ من اسم الموضع  
 الذي ينتهي اليه اللون نحو :

١ — المجبّب : يقال فرس مجبّب اذا ارتفع البياض منه الى الجنب  
 ( جمع : جبة ، وهو موصل ما بين الساق والفخذ ) .

٢ — المجوّف : الذي يصعد البلق فيه حتى يبلغ الجوف ( البطن ) .

٣ — مرفقة : وصف للشاة التي يبلغ بياض يديها الى مرفقيها .

ومن هذا القبيل ما يؤخذ من اسم الصبغ الذي يعطى اللون ، نحو :

١ — المجسّد : الاحمر ، يقال ثوب مجسد : أي احمر ، وأصله  
 المنبوغ بالجساد وهو الزعفران أو العصفر .

٢ — المضرّج : الاحمر ، قيل : مأخوذة من الاضربج وهو صبغ  
 احمر .

٣ — المنصر — يطلق على ما فيه حبرة خفيفة من الثياب ، وقال  
 بعض علماء اللغة : المنصر : المنبوغ بالصبغ ، وهو الطين الاحمر ، ومن  
 فروا المنصر بما فيه صفرة خفيفة لم نرهم تعرضوا لوجه اشتقاقه .

٤ — المهرود : ما فيه صفرة خفيفة في الثياب ، وقال بعض علماء  
 اللغة المهرود : الثوب الذي يصبغ بعروق يقال لها المهرود .

ويدخل في هذا الباب الاسم الذي يؤخذ من اسم البلد الذي يصنع  
 فيه ذو اللون . ومثاله :

مهارة : صفراء ، يقال عمامة مهارة أي صفراء ، وكان سادات العرب  
 يلبسون العمامات الصفراء ، قال بعض علماء اللغة : مهارة : نسبة الى هراة

لان هذه العمامات كانت تجلب منها .

#### اسماء ايجاد الالوان

ذكرنا أن أسماء الالوان يشتق منها مصادر واقعمال للدلالة على  
 ايجادها نحو يئض وحسّر وسود ، وللعرب بعد هذا الفاظ للدلالة على

ايجاد الالوان ، وأمثلتها :

٣ - البرقشة : النقش بالوان شتى ، وتبرقش الرجل : تزين بالوان شتى مختلفة ، وتبرقش النبات اذا اختلفت الوانه .

الدخلة : تخطيط الوان في لون .

الدم : طلاء الشيء بأي لون كان ، دمه بالدمام (الطلاء) فهو مدموم وديم .

الرقم : تخطيط في الثوب وغيره كالترقيم .

الترقين : الترفيم .

الزبرقة : تصفير الثوب .

الزهلقة : تبيض الثوب .

التزويق : النقش والتزيين .

التضريح : صبغ الشيء بحمرة .

النقش : تلوين الشيء بلونين .

الوشى : الرقم والنقش .

هذا ما أردنا عرضه من اسماء الالوان ، واسماء ما يراعى في استعماله لون يقوم به ، وقد رأيت فيما عرضناه من اسماء الالوان ما يذكر علماء اللغة في تفسيره لونين أو الوانا ، ولواضع المصطلحات ان يقصر اللفظ المشترك على أحد معانيه ، كما قالوا : الجون : الاحمر والابيض والاسود فله ان يخصه بأي لون شاء .

ورأيت فيما عرضناه من الاسماء ما يختلف علماء اللغة في تعيين اللون المراد منه ، ولواضع المصطلحات فيما اذا اختلفوا ولم يظهر وجه لترجيح رأي على غيره ، أن يأخذ بالرأي الذى يناسب الاصطلاح ، كما اختلفوا في « المصر » هذا يقول ما فيه حمرة خفيفة ، وهذا يقول ما فيه صفرة خفيفة ، فله ان يخص المصر بما يشاء من ذى حمرة خفيفة ، أو ذى صفرة خفيفة .

ويشابه هذا ان يختلف اللغويون في درجة اللون الذى وضع له الاسم ، كما اختلفوا في « القدم » هذا يقول المشبع حمرة ، وهذا يقول ما حمرة غير شديدة ، فلواضع المصطلحات ان يخص كلمة القدم بذى الحمرة الشديدة أو ذى الحمرة الخفيفة .

ورأيت فيما عرضناه عليك أساء تخصها المعجمات بنوع من الاشياء كالثياب أو الحيوان أو النبات ، وهذا النوع من الاسماء يصح لواضع المصطلحات التصرف فيه باستعماله على وجه المجاز فيما بينه وبينه علاقة من نحو مشابهة أو اطلاق أو تقييد .

وملخص البحث أن اللغة العربية ، تسع بغزارة مفرداتها ، ومساعدة أصول صرفها ، كل ما يحتاج اليه من المصطلحات العائدة الى الالوان ، وقد رأيتها كيف تدل على الالوان بالالفاظ الكثيرة التصرف ، ورأيتها كيف فتحت ابوابا يسكن الدخول منها الى وضع مصطلحات حاجات العلوم والمدنية ، دون أن تضطر الى ترفيعها بكلمات من لغات غير عربية .

\* \* \*

٣ - البرقشة : النقش بالوان شتى ، وتبرقش الرجل : تزين بالوان شتى مختلفة ، وتبرقش النبات اذا اختلفت الوانه .

الدخلة : تخطيط الوان في لون .

الدم : طلاء الشيء بأي لون كان ، دمه بالدمام (الطلاء) فهو مدموم ودميم .

الرقم : تخطيط في الثوب وغيره كالترقيم .

الترقين : الترفيم .

الزبرقة : تصغير الثوب .

الزهلقة : تبيض الثوب .

التزويق : النقش والتزيين .

التضريح : صبغ الشيء بحمرة .

النقش : تلوين الشيء بلونين .

الوشى : الرقم والنقش .

هذا ما أردنا عرضه من اسماء الالوان ، واسماء ما يراعى في استعماله لون يقوم به ، وقد رأيت فيما عرضناه من اسماء الالوان ما يذكر علماء اللغة في تفسيره لونين أو الوانا ، ولواضع المصطلحات ان يقصر اللفظ المشترك على أحد معانيه ، كما قالوا : الجون : الاحمر والابيض والاسود فله ان يخصه بأي لون شاء .

ورأيت فيما عرضناه من الاسماء ما يختلف علماء اللغة في تعيين اللون المراد منه ، ولواضع المصطلحات فيما اذا اختلفوا ولم يظهر وجه لترجيح رأي على غيره ، أن يأخذ بالرأي الذى يناسب الاصطلاح ، كما اختلفوا في « المصر » هذا يقول ما فيه حمرة خفيفة ، وهذا يقول ما فيه صفرة خفيفة ، فله ان يخص المصر بما يشاء من ذى حمرة خفيفة ، أو ذى صفرة خفيفة .

ويشابه هذا ان يختلف اللغويون في درجة اللون الذى وضع له الاسم ، كما اختلفوا في « القدم » هذا يقول المشبع حمرة ، وهذا يقول ما حمرة غير شديدة ، فلواضع المصطلحات ان يخص كلمة القدم بذى الحمرة الشديدة أو ذى الحمرة الخفيفة .

ورأيت فيما عرضناه عليك أساء تخصها المعجمات بنوع من الاشياء كالثياب أو الحيوان أو النبات ، وهذا النوع من الاسماء يصح لواضع المصطلحات التصرف فيه باستعماله على وجه المجاز فيما بينه وبينه علاقة من نحو مشابهة أو اطلاق أو تقييد .

وملخص البحث أن اللغة العربية ، تسع بغزارة مفرداتها ، ومساعدة أصول صرفها ، كل ما يحتاج اليه من المصطلحات العائدة الى الالوان ، وقد رأيتها كيف تدل على الالوان بالالفاظ الكثيرة التصرف ، ورأيتها كيف فتحت ابوابا يسكن الدخول منها الى وضع مصطلحات حاجات العلوم والمدنية ، دون أن تضطر الى ترقيعها بكلمات من لغات غير عربية .

\* \* \*

## طرق وضع المصطلحات الطبية

وتوجد في البداية العربية

شرف الامة في رقي لغتها ، ورقي لغتها في مساهمتها للعلوم والفنون ، واتساعها لان تخصص في بحث كل علم أو فن ، وتشرح مسائله وان بلغت في كثرتها وعموضها أقصى غاية .

كانت العلوم والفنون على اختلاف موضوعاتها ، قد وجدت من بيان اللغة العربية معينا لا ينضب ، فلم تلبث أن ليست من ألفاظ هذه اللغة وأساليبها حلا ضافية .

ومن بين العلوم التي وجدت في اللغة العربية بغيتها في علم الطب ، فتقبلته وتقبلت كل ما يدخل فيه أو يتصل به من فنون .

وجد هذا العلم في اللغة أيام انتقاله الى العرب مادة غزيرة ، واستطاع أن يأخذ منها كل ما يسد حاجته ، ويجعل العرب والمستعربين يتدارسونه بلسان عربي مبين .

انتقل هذا العلم الى العرب وهم يعتزون بلغتهم ويحرصون على أن تكون لغة العلم ، كما كانت لغة السياسة والادب والاجتماع ، فالتفت علماء الطب الى الالفاظ العربية التي وضعت لمعان تدخل في علمهم أو تتصل به من نحو اسماء العلل (١) واسبابها ، وأعراضها وأطوارها وآثارها (٢) . واسماء الاعضاء والاجزاء منها ظاهرة كانت أو باطنة ، واسماء ما يركب منه الادوية من نحو النبات والمعادن والاحجار ، واسماء

بحث قدمه المؤلف الى المؤتمر الطبي العربي المنعقد بالقاهرة سنة ١٩٢٩ بصفته مندوب المجمع اللغوي .

(١) معظم اسماء العلل جاء على وزن فعال . نحو ( صداع ) أو وزن فعل نحو ( يهق )

(٢) تريد من آثارها ما يعقبها من نحو « الندبة » لآثر الجرح بعد برئة ونحو الموهج لحسن الوجه بعد علة

الادوات التي يستعان بها على مداواة (١) .

التفتوا الى هذه الكلمات واستعملوا كثيرا منها في معانيها المعروفة في اللغة ، ولعلني لا أكون مخطئا اذا قلت : ان علم الطب قد وجد في اللغة العربية مددا اكثر مما وجدته غيره من العلوم المنقولة اليها . . . . . ووجد علماء الطب بعد ذلك المدد اصولا في اللغة تسع لهم بوضع مصطلحات لمعان طبية لم يتقدم للعرب ان وضعوا لها اسما . مثل اصول الاشتقاق والمجاز والنقل ، فصاروا يضعون مصطلحات زائدة على ما تكلمت به العرب في هذا العلم وصارت كتب الطب تصدر في عبارات عربية فصحي . فاذا القينا نظرة على كتب الطب المؤلفة فيما سلف بأقلام عربية فسيحة وجدناها قائمة على كلمات مستعلة فيا وضعوها له العرب من المعاني الطبية ، وكلمات اشتقها اولئك الاطباء لمعان يتحقق فيها معنى الفعل الذي اشتقت منه ، كما سوا العرض ذليلا ، نظرا الى مطالعة الطبيب اياه ، ومعرفته ماهية المرض منه .

وكلمات قتلوها من معانيها المعروفة عند العرب الى معان تربطها بتلك المعاني مناسبة ، كما استعملوا الرسوب في كل جوهر أغلظ قواما من المائية وان لم يرسب . قال ابن سينا في كتاب القانون : ان اصطلاح الاطباء في استعمال لفظة الرسوب والنقل قد زال عن المجرى المتعارف ، لانهم يقولون : رسوب وتقل . لا لما يرسب فقط بل لكل جوهر أغلظ قواما من المائية متيزا عنها وان قلنا .

وكلما صاغوها على مثال الاضافة كما قالوا : حصى الدق ، وهي الحصى المعروفة « أنطيقوس » .

او على مثال تركيب الصفة والموصوف كما قالوا : الشريان الضاعد والشريان النازل ، او على مثال النسب الذي يقصد به التشبيه ، كما

(١) نحو « المنجر » لما يصب به الدواء في الفم . و « المسقط » لما يصب به الدواء في الانف ، و « الدسلم » لما يسد به الجرح من نحو الفتيلة .



## طرق وضع المصطلحات الطبية

وتوجد في البداية العربية

شرف الامة في رقي لغتها ، ورقي لغتها في مساهمتها للعلوم والفنون ، واتساعها لان تخصص في بحث كل علم أو فن ، وتشرح مسائله وان بلغت في كثرتها وعموضها أقصى غاية .

كانت العلوم والفنون على اختلاف موضوعاتها ، قد وجدت من بيان اللغة العربية معينا لا ينضب ، فلم تلبث أن ليست من ألفاظ هذه اللغة وأساليبها حلا ضافية .

ومن بين العلوم التي وجدت في اللغة العربية بغيتها في علم الطب ، فتقبلته وتقبلت كل ما يدخل فيه أو يتصل به من فنون .

وجد هذا العلم في اللغة أيام انتقاله الى العرب مادة غزيرة ، واستطاع أن يأخذ منها كل ما يسد حاجته ، ويجعل العرب والمستعربين يتدارسونه بلسان عربي مبين .

انتقل هذا العلم الى العرب وهم يعتزون بلغتهم ويحرصون على أن تكون لغة العلم ، كما كانت لغة السياسة والادب والاجتماع ، فالتفت علماء الطب الى الالفاظ العربية التي وضعت لمعان تدخل في علمهم أو تتصل به من نحو اسماء العلل (١) واسبابها ، وأعراضها وأطوارها وآثارها (٢) . واسماء الاعضاء والاجزاء منها ظاهرة كانت أو باطنة ، واسماء ما يركب منه الادوية من نحو النبات والمعادن والاحجار ، واسماء

بحث قدمه المؤلف الى المؤتمر الطبي العربي المنعقد بالقاهرة سنة ١٩٢٩ بصفته مندوب المجمع اللغوي .

(١) معظم اسماء العلل جاء على وزن فعال . نحو ( صداع ) أو وزن فعل نحو ( يبق )

(٢) تريد من آثارها ما يعقبها من نحو « الندبة » لآثر الجرح بعد برئة ونحو الموهج لحسن الوجه بعد علة

الادوات التي يستعان بها على مداواة (١) .

التفتوا الى هذه الكلمات واستعملوا كثيرا منها في معانيها المعروفة في اللغة ، ولعلنا لا نكون مخطئا اذا قلنا : ان علم الطب قد وجد في اللغة العربية مددا اكثر مما وجدته غيره من العلوم المنقولة اليها . . . . . ووجد علماء الطب بعد ذلك المدد اصولا في اللغة تسع لهم بوضع مصطلحات لمعان طبية لم يتقدم للعرب ان وضعوا لها اسما . مثل اصول الاشتقاق والمجاز والنقل ، فصاروا يضعون مصطلحات زائدة على ما تكلمت به العرب في هذا العلم وصارت كتب الطب تصدر في عبارات عربية فصحي . فاذا القينا نظرة على كتب الطب المؤلفة فيما سلف بأقلام عربية فسيحة وجدناها قائمة على كلمات مستعلة فبا وضعها له العرب من المعاني الطبية ، وكلمات اشتقها اولئك الاطباء لمعان يتحقق فيها معنى الفعل الذي اشتقت منه ، كما سوا العرض ذليلا ، نظرا الى مطالعة الطبيب اياه ، ومعرفته ماهية المرض منه .

وكلمات قتلوها من معانيها المعروفة عند العرب الى معان تربطها بتلك المعاني مناسبة ، كما استعملوا الرسوب في كل جوهر أغلظ قواما من المائية وان لم يرسب . قال ابن سينا في كتاب القانون : ان اصطلاح الاطباء في استعمال لفظة الرسوب والنقل قد زال عن المجرى المتعارف ، لانهم يقولون : رسوب وتقل . لا لما يرسب فقط بل لكل جوهر أغلظ قواما من المائية متسيرا عنها وان قلنا .

وكلما صاغوها على مثال الاضافة كما قالوا : حصى الدق ، وهي الحصى المعروفة « أنطيقوس » .

او على مثال تركيب الصفة والموصوف كما قالوا : الشريان الضاعد والشريان النازل ، او على مثال النسب الذي يقصد به التشبيه ، كما

(١) نحو « المنجر » لما يصب به الدواء في الفم . و « المسقط » لما يصب به الدواء في الانف ، و « الدسلم » لما يسد به الجرح من نحو الفتيلة .

سموا أحد أنواع النبض الموجي لأنه يشبه الأمواج اذ يتلو بعضها بعضا على الاستقامة مع اختلاف بينها في السرعة والبطء .  
وقد نبه ابرو علي بن سينا في كتاب القانون على وجود تسمية الامراض فقال : قد تلحقها التسمية من وجود :

اما من الاعضاء الحاملة<sup>(١)</sup> لها ، كذات الجنب ، وذات الرئة ، واما من اعراضها ، كالصرع ، واما من اسبابها ، كقولهم : مرض سوداوي ، واما من التشبيه كقولهم : داء الاسد<sup>(٢)</sup> ، وداء الفيل<sup>(٣)</sup> ، واما منسوبها الى اول من يذكر انه عرض له كقولهم : قرحة طيلانية منسوبة الى رجل يقال له طيلانن ، واما منسوبها الى بلدة يكثر حدوثه فيها كقولهم القروح البلخية ، واما منسوبها الى من كان مشهورا بالانجاح في معالجتها ، كالقرحة السيروية ، واما من جواهرها وذواتها ، كالحصى والورم .  
وتجدد لذلك العهد أسماء عربية لادوات طبية ، كأسماء آلات الكي والجراحة التي ذكرها ابو القاسم خلف بن عباس الزهراوي<sup>(٤)</sup> في كتابه المسمى « التصريف »<sup>(٥)</sup> فانه رسم في هذا الكتاب صور الآلات ، وذكر

(١) اشتق العرب من بعض الاعضاء أسماء للعل التي تصيبها وهي :  
القلب لداء يصيب القلب ، والكبد لداء يصيب الكبد ، والنكاف لداء يصيب النكفتين وهما غدتان يكتنفان الحلقوم من اصل اللحي ، والقوام لداء يصيب العشاء في فوائدها .

(٢) الجذام لانه وجه المبتلي به يشبه وجه الاسد في كراهة منظره .  
(٣) زيادة في القدم والساق وسمي داء الفيل لان رجل المريض به تشبه رجل الفيل : ومن هذا القبيل اسم السرطان فانه في الاصل اسم لدابة نهريه وسمي به الداء المعروف ، لانه اذا كبر ظهر عليه عروق حمراء وخضراء تشبه أرجل الدابة التي تسمى السرطان .

(٤) ذكره ابن حزم في رسالة اودعها مؤلفات الاندلسيين وقال ، قد أدركته : وابن حزم توفي سنة ٣٩٩ هـ .

(٥) طبع بالعربية واللاتينية في اكسفورد ، وتوجد منه نسخة في دار الكتب المصرية .

كثير منها أسماء مناسبة نحو المكوادو الزيتونية والمنشارية والهلالية والمارية .  
ودخل في مصطلحاتهم كلمات مولدة ككلمة « بحران » للتغير الذي يحدث للعليل دفعة في الامراض الحادة ، وكلمة « تفسرة » لماء المريض المتدل به على علته ، يقال ارسل فلان تفسرته الى الطبيب ، ونظر الطبيب في تفسرة المريض .

ومن أسباب أخذ علم الطب فيما سلف مكانة في اللغة الفصحى ، أن كثيرا من رجال هذا العلم ، كانوا قد درسوا اللغة العربية الى أن صاروا من أئمتها ، أو صاروا من كبار أدبائها ، تجدون الحديث عن هؤلاء الرجال والتنبيه على رسوخهم في علم الطب واللغة ، في كتب طبقات الاطباء ، وطبقات اللغويين والادباء ، مثل الرئيس أبي علي الحسين بن سينا ، برع في الطب ، وأتقن الادب ، وبلغ في اللغة مرتبة عليا ، وله في الطب مؤلفات كثيرة ، منها كتاب « القانون » وله مؤلف في اللغة يسمى « لسان العرب » .

ومثل أبي بكر محمد بن أبي مروان بن زهر<sup>(١)</sup> ، فقد كان ، كما قالوا ، بسان من اللغة مكن ، ومورد من الطب عذب معين ، وكان يحفظ شعر ذي الرمة ، مع الاشراف على جميع أقوال أهل الطب<sup>(٢)</sup> .  
ومثل محمد بن أحمد بن رشد<sup>(٣)</sup> ، فقد جمع الى الطب والفلسفة التفلسف في علوم العربية ، وله في الطب مؤلفات منها كتاب الكليات ، وله في العربية الكتاب المسمى « الضروري » .

ونرى طائفة ممن بلغوا في علوم الشريعة مرتبة الاستنباط ، ولا يبلغ مرتبة الاستنباط في الشريعة الا من كان له في علوم اللغة قدم راسخة ، قد برعوا في علم الطب ، ومن هؤلاء الامام أبو عبد الله محمد بن عمر المازري<sup>(٤)</sup> ، كان يعد في طبقة المجتهدين ، ودرس علم الطب وألف

(١) توفي سنة ٥٩٦ هـ . (٢) نفع الطبيب للمقري . (٣) توفي سنة ٥٩٥ هـ .

(٤) توفي سنة ٥٢٦ هـ .

سموا أحد أنواع النبض الموجي لأنه يشبه الأمواج اذ يتلو بعضها بعضا على الاستقامة مع اختلاف بينها في السرعة والبطء .  
وقد نبه ابرو علي بن سينا في كتاب القانون على وجود تسمية الامراض فقال : قد تلحقها التسمية من وجود :

اما من الاعضاء الحاملة<sup>(١)</sup> لها ، كذات الجنب ، وذات الرئة ، واما من اعراضها ، كالصرع ، واما من اسبابها ، كقولهم : مرض سوداوي ، واما من التشبيه كقولهم : داء الاسد<sup>(٢)</sup> ، وداء الفيل<sup>(٣)</sup> ، واما منسوبها الى اول من يذكر انه عرض له كقولهم : قرحة طيلانية منسوبة الى رجل يقال له طيلانن ، واما منسوبها الى بلدة يكثر حدوثه فيها كقولهم القروح البلخية ، واما منسوبها الى من كان مشهورا بالانجاح في معالجتها ، كالقرحة السيروية ، واما من جواهرها وذواتها ، كالحصى والورم .  
وتجدد لذلك العهد أسماء عربية لادوات طبية ، كأسماء آلات الكي والجراحة التي ذكرها ابو القاسم خلف بن عباس الزهراوي<sup>(٤)</sup> في كتابه المسمى « التصريف »<sup>(٥)</sup> فانه رسم في هذا الكتاب صور الآلات ، وذكر

(١) اشتق العرب من بعض الاعضاء أسماء للعل التي تصيبها وهي : القلب لداء يصيب القلب ، والكبد لداء يصيب الكبد ، والنكاف لداء يصيب النكفتين وهما غدتان يكتنفان الحلقوم من اصل اللحي ، والقوام لداء يصيب العشاء في فوائدها .

(٢) الجذام لانه وجه المبتلي به يشبه وجه الاسد في كراهة منظره .  
(٣) زيادة في القدم والساق وسمي داء الفيل لان رجل المريض به تشبه رجل الفيل : ومن هذا القبيل اسم السرطان فانه في الاصل اسم لدابة نهريه وسمي به الداء المعروف ، لانه اذا كبر ظهر عليه عروق حمراء وخضراء تشبه أرجل الدابة التي تسمى السرطان .

(٤) ذكره ابن حزم في رسالة اودعها مؤلفات الاندلسيين وقال ، قد أدركته : وابن حزم توفي سنة ٣٩٩ هـ .

(٥) طبع بالعربية واللاتينية في اكسفورد ، وتوجد منه نسخة في دار الكتب المصرية .

كثير منها أسماء مناسبة نحو المكوادو الزيتونية والمنشارية والهلالية والمارية .  
ودخل في مصطلحاتهم كلمات مولدة ككلمة « بحران » للتغير الذي يحدث للعليل دفعة في الامراض الحادة ، وكلمة « تفسرة » لماء المريض المتدل به على علته ، يقال ارسل فلان تفسرته الى الطبيب ، ونظر الطبيب في تفسرة المريض .

ومن أسباب أخذ علم الطب فيما سلف مكانة في اللغة الفصحى ، أن كثيرا من رجال هذا العلم ، كانوا قد درسوا اللغة العربية الى أن صاروا من أئمتها ، أو صاروا من كبار أدائها ، تجدون الحديث عن هؤلاء الرجال والتنبيه على رسوخهم في علم الطب واللغة ، في كتب طبقات الاطباء ، وطبقات اللغويين والادباء ، مثل الرئيس أبي علي الحسين بن سينا ، برع في الطب ، وأتقن الادب ، وبلغ في اللغة مرتبة عليا ، وله في الطب مؤلفات كثيرة ، منها كتاب « القانون » وله مؤلف في اللغة يسمى « لسان العرب » .

ومثل أبي بكر محمد بن أبي مروان بن زهر<sup>(١)</sup> ، فقد كان ، كما قالوا ، بسان من اللغة مكن ، ومورد من الطب عذب معين ، وكان يحفظ شعر ذي الرمة ، مع الاشراف على جميع أقوال أهل الطب<sup>(٢)</sup> .  
ومثل محمد بن أحمد بن رشد<sup>(٣)</sup> ، فقد جمع الى الطب والفلسفة التفصيل في علوم العربية ، وله في الطب مؤلفات منها كتاب الكلليات ، وله في العربية الكتاب المسمى « الضروري » .

ونرى طائفة ممن بلغوا في علوم الشريعة مرتبة الاستنباط ، ولا يبلغ مرتبة الاستنباط في الشريعة الا من كان له في علوم اللغة قدم راسخة ، قد برعوا في علم الطب ، ومن هؤلاء الامام أبو عبد الله محمد بن عمر المازري<sup>(٤)</sup> ، كان يعد في طبقة المجتهدين ، ودرس علم الطب وألف

(١) توفي سنة ٥٩٦ هـ . (٢) نفع الطبيب للمقري . (٣) توفي سنة ٥٩٥ هـ .

(٤) توفي سنة ٥٢٦ هـ .

فيه ، وقالوا في ترجمته : « كان يفزع اليه في الطب كما يفزع اليه في الفتوى (١) »

ولا عجب أن يقبل الفقهاء على علم الطب ، فانهم يرونه من العلوم التي رفع الشرع الاسلامي منزلتها ، حتى انهم بنوا كثيرا من الاحكام الشرعية على رعايته ، واستعانوا في بيان اسرار الاوامر والنواهي بشيء من مسأله ، ومثال هذا أن النبي صلوات الله عليه ، قال : « اذا ولغ الكلب في افاء أحدكم فليغسله مبعأ احداهن بتراب » والعلامة محمد بن رشد جد الفيلسوف ابن رشد اول من نبه ، فيما بلغنا ، على أن هذا الامر مراعى فيه وجهة طبية ، هي ما يخالط لعاب الكلب من مواد ضارة تعرض له عند ما يصاب بداء الكلب ، واصابته بهذا الداء قد تكون خفية ، فلا تظهر لكل ناظر (٢) .

فلولا ان علم الطب قد وقع فيما مضى بأيدي علماء اللغة ، ما ظفر هذا العلم بتلك المصطلحات التي ترتبط باللغة ارتباطا محكما .  
ويدلكم على أن أولئك الاطباء اللغويين كانوا يجتهدون في أن يخرج علم الطب في لسان عربي فصيح ، تحريمهم العربية الفصحى في ألفاظ مؤلفاتهم ، نجد في ترجمة الطبيب اللغوي مهذب الدين عبد الرحيم بن على ، أنه كان اذا تفرغ من افتقاد المرضى من أعيان الدولة وغيرهم ، يأتي الى داره ، ويأتيه طلاب علم الطب قوما بعد قوم ، وكان الى جانبه مع ما يحتاج اليه من الكتب الطبية ، كتب اللغة : المسحاح للجوهري ، والمجمل لابن فارس ، وكتاب النبات لابي حنيفة الدينوري ، فكان اذا جاءت في الدرس كلمة لغوية محتاج الى كشفها وتحقيتها نظرها من تلك الكتب .

ومن يطالع شيئا من مؤلفات أولئك الاطباء ، ويمنع النظر فيما يستعملون من اسماء الامراض وغيرها من المعاني المتصلة بعلم الطب ،

(١) كتاب الديباج لابن فرحون .

(٢) بداية المجتهد للحفيد الفيلسوف ابن رشد .

يعرف ان أولئك المؤلفين كانوا على اطلاع واسع في اللغة ، وبذلك أمكنهم أن يجعلوا اللغة تسير مع علم الطب جنبا لجنب .

نبينا بهذا اننا نجد جانبا عظيما من الالفاظ العربية غير الكثيرة الاستعمال مبثوثة في هذا العلم ، ومنظومة في سلك مصطلحاته ، ككلمة « الحصف » للجرب اليابس ، وكلمة « الشري » لبثور صفار حكاكة ، وكلمة « الحرصان » للحمة دقيقة لاصقة بحجاب البطن ، وكلمة « الصاخة » لورم يكون في العظم من صدمة أو كدمة (١) و« القطرب » لنوع من الما ليخوليا (٢) .

وقف علم الطب بعد هذا في الشرق عند حد ، وتناوله الغريسون من مؤلفات علمائنا وأوسعوه بحثا ، وقطعوا فيه أشواطا بعيدة المدى ، وصارت المصطلحات العربية التي وضعت له من قبل لا تقي بما تجدد فيه من آراء ومستكشفات .

ظل هذا العلم يتقدم بخطوات سريعة ، وبقيت لغتنا واقفة دونه براحل ، ولما أقبل أبناء العربية على دراسته ، اضطروا الى أن يدرسوه بلغات أجنبية ، واصبح علم الطب وهو في ديارنا يدرس بلسان غير عربي .

واذا وجد فيما سلف لغويون أطباء استطاعوا أن يسيروا بعلم الطب تحت ظلال لغة ومقاييسها ، فإن علم الطب الحديث واسع المباحث ، كثير القنون ، فلا يتيسر لعلماء اللغة اليوم أن يبرعوا فيه كما برع فيه كثير من اللغويين من قبل الا بسجود كبير وعناية متناهية .

ومن هنا شعر الناس في هذا العصر بالحاجة الى انشاء مجمع لغوي عربي يقوم بوضع مصطلحات العلوم ، كي تسير اللغة الفصحى مع العلوم كنفا لكثف .

وأخذ مجمع اللغة العربية يعمل لهذه الغاية المنشودة ، ووجد في

(١) التأثير فيه بشحو جديدة .

(٢) الما ليخوليا : المزاج السوداوي .

فيه ، وقالوا في ترجمته : « كان يفزع اليه في الطب كما يفزع اليه في الفتوى <sup>(١)</sup> »

ولا عجب أن يقبل الفقهاء على علم الطب ، فانهم يرونه من العلوم التي رفع الشرع الاسلامي منزلتها ، حتى انهم بنوا كثيرا من الاحكام الشرعية على رعايته ، واستعانوا في بيان اسرار الاوامر والنواهي بشيء من مسأله ، ومثال هذا أن النبي صلوات الله عليه ، قال : « اذا ولغ الكلب في افاء أحدكم فليغسله مبعأ احداهن بتراب » والعلامة محمد بن رشد جد الفيلسوف ابن رشد اول من نبه ، فيما بلغنا ، على أن هذا الامر مراعى فيه وجهة طبية ، هي ما يخالط لعاب الكلب من مواد ضارة تعرض له عند ما يصاب بداء الكلب ، واصابته بهذا الداء قد تكون خفية ، فلا تظهر لكل ناظر <sup>(٢)</sup> .

فلولا ان علم الطب قد وقع فيما مضى بأيدي علماء اللغة ، ما ظفر هذا العلم بتلك المصطلحات التي ترتبط باللغة ارتباطا محكما .  
ويدلكم على أن أولئك الاطباء اللغويين كانوا يجتهدون في أن يخرج علم الطب في لسان عربي فصيح ، تحريمهم العربية الفصحى في ألفاظ مؤلفاتهم ، نجد في ترجمة الطبيب اللغوي مهذب الدين عبد الرحيم بن على ، أنه كان اذا تفرغ من افتقاد المرضى من أعيان الدولة وغيرهم ، يأتي الى داره ، ويأتيه طلاب علم الطب قوما بعد قوم ، وكان الى جانبه مع ما يحتاج اليه من الكتب الطبية ، كتب اللغة : المسحاح للجوهري ، والمجمل لابن فارس ، وكتاب النبات لابي حنيفة الدينوري ، فكان اذا جاءت في الدرس كلمة لغوية محتاج الى كشفها وتحقيتها نظرها من تلك الكتب .

ومن يطالع شيئا من مؤلفات أولئك الاطباء ، ويمنع النظر فيما يستعملون من اسماء الامراض وغيرها من المعاني المتصلة بعلم الطب ،

(١) كتاب الديباج لابن فرحون .

(٢) بداية المجتهد للحفيد الفيلسوف ابن رشد .

يعرف ان أولئك المؤلفين كانوا على اطلاع واسع في اللغة ، وبذلك أمكنهم أن يجعلوا اللغة تسير مع علم الطب جنبا لجنب .

نبينا بهذا اننا نجد جانبا عظيما من الالفاظ العربية غير الكثيرة الاستعمال مبثوثة في هذا العلم ، ومنظومة في سلك مصطلحاته ، ككلمة « الحصف » للجرب اليابس ، وكلمة « الشري » لبثور صفار حكاكة ، وكلمة « الحرصان » للحمة دقيقة لاصقة بحجاب البطن ، وكلمة « الصاخة » لورم يكون في العظم من صدمة أو كدمة <sup>(١)</sup> و« القطرب » لنوع من المالبخوليا <sup>(٢)</sup> .

وقف علم الطب بعد هذا في الشرق عند حد ، وتناوله الغريسون من مؤلفات علمائنا وأوسعوه بحثا ، وقطعوا فيه أشواطا بعيدة المدى ، وصارت المصطلحات العربية التي وضعت له من قبل لا تقي بما تجدد فيه من آراء ومستكشفات .

ظل هذا العلم يتقدم بخطوات سريعة ، وبقيت لغتنا واقفة دونه براحل ، ولما أقبل أبناء العربية على دراسته ، اضطروا الى أن يدرسوه بلغات أجنبية ، واصبح علم الطب وهو في ديارنا يدرس بلسان غير عربي .

واذا وجد فيما سلف لغويون أطباء استطاعوا أن يسيروا بعلم الطب تحت ظلال لغة ومقاييسها ، فإن علم الطب الحديث واسع المباحث ، كثير القنون ، فلا يتيسر لعلماء اللغة اليوم أن يبرعوا فيه كما برع فيه كثير من اللغويين من قبل الا بسجود كبير وعناية متناهية .

ومن هنا شعر الناس في هذا العصر بالحاجة الى انشاء مجمع لغوي عربي يقوم بوضع مصطلحات العلوم ، كي تسير اللغة الفصحى مع العلوم كنفا لكثف .

وأخذ مجمع اللغة العربية يعمل لهذه الغاية المنشودة ، ووجد في

(١) التأثير فيه بشو جديدة .

(٢) المالبخوليا : المزاج السوداوي .

ميسورة أن ينقل العلوم ، وبينها علم الطب على اختلاف فنونه ، وكثرة مصطلحاته ، الى العربية الفصحى . تجد في المعاجم الفاظا كثيرة تصل بهذا العلم ، وهذه الالفاظ اما ان تكون نصا في المعنى الطبي نحو « مشير » بمعنى الموضع الذي تلد فيه المرأة ، فلو اطلقناه على الحجرة او الغرفة المعدة في المستشفى للولادة ، كان استنبالا للفظ في معناه العربي من غير تصرف فيه .

واذكر بهذه المناسبة أني رأيت الطبيب أبا المؤيد محمد بن الصائغ الجزري ينهي في وصية له طبية عن أن يلتزم الانسان في غذائه طعاما خاصا ، فيقول :

اياك تلتزأ كل شيء واحد فتقود طبعك للأذى بزمام

ووجدت لهذا المعنى بعد ذلك كلمة عربية هي المرازمة ، فقد شرحتها المعاجم بأن لا يداوم الانسان في عيشه على طعام خاص .

ويلحق بشئ هذه الالفاظ المطابقة لمعناها ، أن تذكر المعاجم في بيان مفهوم اسم المرض مثلا ، سبب المرض ، كما قالت : « السواد » داء يأخذ الانسان من أكل التمر يجد منه وجعا في كبده ، فنرى أن ذكر السبب لا يجعل الاسم خاصا بما ينشأ عن هذا السبب فإذا ظهر من طريق علم الطب أن هذا الداء بنفسه واعراضه قد يحصل في الكبد من سبب آخر غير أكل التمر ، صح أن نطلق عليه لفظ « السواد » وإن لم يحدث عن أكل التمر ، ولا تعد هذا الاطلاق من نوع التصرف بإخراجها عن موضوعاتها اللغوية .

وأنبه هنا على أن المعاجم قد تذكر للكلمة الواحدة معاني طبية متعددة ، كما قالوا : « الذرب » فساد الجرح وفساد المعدة ، والمرض الذي لا يبرأ .

والمجمع يتجنب في وضع مصطلحات العلوم أن يكون بينها لفظ مشترك ، ويحافظ على أن يكون للاسم الواحد في العلم الواحد معنى واحد .

وقد تذكر المعاجم للمعنى الطبي الواحد ، مثلا ، أسماء متعددة توردها على أنها مترادفة ، كما قالوا لما يقاس به غور الجرح : مبار ، ومبار ، ومجراق ، وقالوا لذلك المرض : السل والسحاف ، ولواضعي المصطلحات وجه من الحق في تخصيص كل اسم بنوع من انواع ذلك المعنى متى تعددت أنواعه ، وقد سلك المجمع هذا المسلك في طائفة من مصطلحات العلوم .

وقد تشير المعاجم الى اختلاف اللغويين في معنى الاسم ، كما قال صاحب القاموس : السلعة : خراج في العنق أو غدة في العنق ، أو زيادة في البدن كالغدة تتحرك اذا حركت .

وقد جرى المجمع على أن يأخذ في مثل هذا بالقول الذي يسد حاجة العلم .

ووجد المجمع في مؤلفات الاطباء فيما سلف مصطلحات محكمة الوضع ، وختله أن يحافظ على المصطلحات القديمة ما وجد لها وجها تدخل به في حدود العربية .

ووجد في علم العربية مقاييس تساعد على أن يصوغ للعاني التي حدثت أو تحدث أسماء عربية ، فلو اتخذ في المستوصف مثلا ، محل خاص ينزع فيه المريض ثوبه ووجد العرب قالوا : ثوب فلان المريض يثربه : نزع ثوبه ، صح أن يسمى ذلك المحل « مشربا » .

ولم يقتصر المجمع على الاصول المعروفة بأنها متيسرة نحو الاشتقاق من المصادر او الافعال ، ونحو المجاز والنقل ، بل نظر في طريق آخر سلكه العرب في وضع كثير من المفردات ، وهو الاشتقاق من أسماء الاعيان كما قال العرب : جلده ، ورأسه وبطنه ، وصمخه ، أي أصاب جلده ورأسه ، وبطنه ، وصمخه ، وقالوا : رمحه ، وسهمه ، وسافه ، أي أصابه بالرمح والسهم ، والسيف ، ومنه ابرته العترب أي أصابته بأبرتها ، وقالوا : لبته وعسله ولحمه ، وشحمه ، أي أطعمه : اللبن

ميسورة أن ينقل العلوم ، وبينها علم الطب على اختلاف فنونه ، وكثرة مصطلحاته ، الى العربية الفصحى . تجد في المعاجم الفاظا كثيرة تصل بهذا العلم ، وهذه الالفاظ اما ان تكون نصا في المعنى الطبي نحو « مشير » بمعنى الموضع الذي تلد فيه المرأة ، فلو اطلقناه على الحجرة او الغرفة المعدة في المستشفى للولادة ، كان استنبالا للفظ في معناه العربي من غير تصرف فيه .

واذكر بهذه المناسبة أني رأيت الطبيب أبا المؤيد محمد بن الصائغ الجزري ينهي في وصية له طبية عن أن يلتزم الانسان في غذائه طعاما خاصا ، فيقول :

اياك تلتزأ كل شيء واحد فتقود طبعك للأذى بزمام

ووجدت لهذا المعنى بعد ذلك كلمة عربية هي المرازمة ، فقد شرحتها المعاجم بأن لا يداوم الانسان في عيشه على طعام خاص .

ويلحق بشئ هذه الالفاظ المطابقة لمعناها ، أن تذكر المعاجم في بيان مفهوم اسم المرض مثلا ، سبب المرض ، كما قالت : « السواد » داء يأخذ الانسان من أكل التمر يجد منه وجعا في كبده ، فنرى أن ذكر السبب لا يجعل الاسم خاصا بما ينشأ عن هذا السبب فإذا ظهر من طريق علم الطب أن هذا الداء بنفسه واعراضه قد يحصل في الكبد من سبب آخر غير أكل التمر ، صح أن نطلق عليه لفظ « السواد » وإن لم يحدث عن أكل التمر ، ولا تعد هذا الاطلاق من نوع التصرف بإخراجها عن موضوعاتها اللغوية .

وأنبه هنا على أن المعاجم قد تذكر للكلمة الواحدة معاني طبية متعددة ، كما قالوا : « الذرب » فساد الجرح وفساد المعدة ، والمرض الذي لا يبرأ .

والمجمع يتجنب في وضع مصطلحات العلوم أن يكون بينها لفظ مشترك ، ويحافظ على أن يكون للاسم الواحد في العلم الواحد معنى واحد .

وقد تذكر المعاجم للمعنى الطبي الواحد ، مثلا ، أسماء متعددة توردها على أنها مترادفة ، كما قالوا لما يقاس به غور الجرح : مبار ، ومبار ، ومجراق ، وقالوا لذلك المرض : السل والسحاف ، ولواضعي المصطلحات وجه من الحق في تخصيص كل اسم بنوع من انواع ذلك المعنى متى تعددت أنواعه ، وقد سلك المجمع هذا المسلك في طائفة من مصطلحات العلوم .

وقد تشير المعاجم الى اختلاف اللغويين في معنى الاسم ، كما قال صاحب القاموس : السلعة : خراج في العنق أو غدة في العنق ، أو زيادة في البدن كالغدة تتحرك اذا حركت .

وقد جرى المجمع على أن يأخذ في مثل هذا بالقول الذي يسد حاجة العلم .

ووجد المجمع في مؤلفات الاطباء فيما سلف مصطلحات محكمة الوضع ، وختله أن يحافظ على المصطلحات القديمة ما وجد لها وجها تدخل به في حدود العربية .

ووجد في علم العربية مقاييس تساعد على أن يصوغ للعاني التي حدثت أو تحدث أسماء عربية ، فلو اتخذ في المستوصف مثلا ، محل خاص ينزع فيه المريض ثوبه ووجد العرب قالوا : ثوب فلان المريض يثر به : نزع ثوبه ، صح أن يسمى ذلك المحل « مشربا » .

ولم يقتصر المجمع على الاصول المعروفة بأنها متيسرة نحو الاشتقاق من المصادر او الافعال ، ونحو المجاز والنقل ، بل نظر في طريق آخر سلكه العرب في وضع كثير من المفردات ، وهو الاشتقاق من أسماء الاعيان كما قال العرب : جلده ، ورأسه وبطنه ، وصمخه ، أي أصاب جلده ورأسه ، وبطنه ، وصمخه ، وقالوا : رمحه ، وسهمه ، وسافه ، أي أصابه بالرمح والسهم ، والسيف ، ومنه ابرته العترب أي أصابته بأبرتها ، وقالوا : لبته وعسله ولحمه ، وشحمه ، أي أطعمه : اللبن

والعمل واللحم والشحم<sup>(١)</sup> وقالوا : جذر ، وبأر ، أي صنع الجدار والبنو .  
وقد قرر المجمع صحة الاشتقاق من أسماء الأعيان في مصطلحات  
العلوم عند الحاجة ، وجرى على هذا في وضع طائفة من مصطلحات العلوم .  
ومن الطرق التي تتسع بها اللغة ، وأخذ بها المجمع في وضع  
المصطلحات العملية : طريقة المصدر الصناعي . وهو المصدر الحاصل  
من الحاق ياء النسب لأسماء الفاعلين والمفعولين ، وغيرها ، نحو  
العلمية والعلومية ، والجاذبية والمجذوية ، وقد استعمله علماءنا من  
مناطق وفلاسفة وغيرهم في مؤلفاتهم كثيرا .

ويستاز هذا المصدر الصريح بأنه يدل على معنى الوصف من حيث  
صدوره عن الفاعل ، أو وقوعه على المفعول ، بخلاف المصدر الصريح ،  
فانه لا يدل على هذه الناحية الخاصة بنفسه .

ويستاز هذا المصدر الصناعي عن المصدر الصريح من وجه آخر :  
هو أنه يدل على المبالغة متى كان المنسوب اليه من صيغ المبالغة ،  
فالعلمية ابلغ من العلم ، وقد رأينا الأطباء السابقين يقولون : المستحاجة  
والمراضية ، وهاتان الصيغتان من قبيل المصدر الصناعي ، فالمستحاجة  
تدل على الصحة التامة لانها نسبة الى مصطاح وهو كثير الصحة ،  
والمراضية تدل على المرض الشديد او الكثير لانه نسبة الى مراض  
وهو شديد المرض او كثيرة .

وفي المصدر الصناعي سعة من جهة اخرى هي انا تتوصل به الى  
وضع اسماء لمعان يشير اليها اسم العين ، فاذا اردنا ان نتحدث عن كون  
الشيء انسانا ، أو حيوانا أو نباتا ، أو حجرا ، مثلا ، قلنا : الانسانية  
والحيوانية والنباتية والحجرية .

ووجد المجمع المعجمات قد تقتصر في بعض المواد على ذكر المصدر  
أو الفعل أو الوصف ، فوضع المجمع قواعد لتكميل المادة الناقصة ،  
(١) نص ابن مالك في كتاب التسهيل على ان هذه الانواع الثلاثة مطردة  
فيصح القياس عليها .

مستندا هذه القواعد من اقوال علماء العربية ، فاذا وجدنا المعجمات  
تقول مثلا : المؤتنب : من لا يشتهي الطعام ، صح لنا ان ننسب علة  
انقطاع شهوة الطعام « اثئابا » واذا وجدنا المعجمات تقول : سني هذا  
الشيء ، أي شهي الى الطعام ، صح لنا ان نزيد فيها فعلا ، ونسمى  
الدواء الذي يقوي شاهیة الطعام . سني : واذا وجدنا المعاجم تقول :  
القامح الكاره للماء لاي علة ، صح لنا ان ننسب علة انصراف النفس  
عن شرب الماء : « قباحا » .

ومن المعروف في وضع المصطلحات تفضيل اللفظ المفرد على المركب  
والمجمع يحافظ على هذا القصد ، فيؤثر المفرد على المركب الا أن يكون  
في المركب مزية تدعو الى اختياره ، فلو أراد المجمع أن يضع لفظا  
للموضع الذي يتداوى فيه بحرارة الشمس ، لا أحسبه يعدل عن كلمة  
« المشرقة » الى لفظ آخر مركب ، فان المشرقة موضع القعود في الشمس  
للتنع بدفئها ، وهذا المعنى متحقق فيما يقال له الحمام النسي ،  
ورأيت ابن سينا في « القانون » يعبر بالتضحى الى الشمس عن التعرض  
للشمس بقصد التداوي .

والالفاظ العربية تختلف من حيث آنس السمع بها ، واساغة الذوق  
لها ، والمجمع يلاحظ هذا فيما يضعه من المصطلحات ، فاذا وجد في  
المعجمات : مثلا - توحش فلان أي أخلى معدته من الطعام لشرب  
الدواء ، آثر عليها كلمة تحامى للدواء ، لان الذوق يسبغها أكثر من  
كلمة توحش .

ومع ما أحرزته اللغة من الثروة الواسعة ، والمقاييس التي يسكننا  
أن تنصيدها من الاسماء ما نشاء ، لم يقف المجمع وقفة الرفض لكل  
مصطلح علمي أجنبي ، بل أبقي باب التعريب امامه مفتوحا ، حتى اذا  
دعته ضرورة الى قبول اسم غير عربي ، والحاقه بالمصطلحات العربية  
الصميمة أجاب داعي الضرورة ، وله بالعرب في القديم أسوة ، اذ قالوا :



والعمل واللحم والشحم<sup>(١)</sup> وقالوا : جذر ، وبأر ، أي صنع الجدار والبنو .  
وقد قرر المجمع صحة الاشتقاق من أسماء الأعيان في مصطلحات  
العلوم عند الحاجة ، وجرى على هذا في وضع طائفة من مصطلحات العلوم .  
ومن الطرق التي تتسع بها اللغة ، وأخذ بها المجمع في وضع  
المصطلحات العملية : طريقة المصدر الصناعي . وهو المصدر الحاصل  
من الحاق ياء النسب لأسماء الفاعلين والمفعولين ، وغيرها ، نحو  
العلمية والمعلوماتية ، والجاذبية والمجذوية ، وقد استعمله علماءنا من  
مناطق وفلاسفة وغيرهم في مؤلفاتهم كثيرا .

ويستاز هذا المصدر الصريح بأنه يدل على معنى الوصف من حيث  
صدوره عن الفاعل ، أو وقوعه على المفعول ، بخلاف المصدر الصريح ،  
فانه لا يدل على هذه الناحية الخاصة بنفسه .

ويستاز هذا المصدر الصناعي عن المصدر الصريح من وجه آخر :  
هو أنه يدل على المبالغة متى كان المنسوب اليه من صيغ المبالغة ،  
فالعلمية ابلغ من العلم ، وقد رأينا الأطباء السابقين يقولون : المستحاجة  
والمراضية ، وهاتان الصيغتان من قبيل المصدر الصناعي ، فالمستحاجة  
تدل على الصحة التامة لانها نسبة الى مصطاح وهو كثير الصحة ،  
والمراضية تدل على المرض الشديد او الكثير لانه نسبة الى مراض  
وهو شديد المرض او كثيرة .

وفي المصدر الصناعي سعة من جهة اخرى هي انا تتوصل به الى  
وضع اسماء لمعان يشير اليها اسم العين ، فاذا اردنا ان نتحدث عن كون  
الشيء انسانا ، أو حيوانا أو نباتا ، أو حجرا ، مثلا ، قلنا : الانسانية  
والحيوانية والنباتية والحجرية .

ووجد المجمع المعجمات قد تقتصر في بعض المواد على ذكر المصدر  
أو الفعل أو الوصف ، فوضع المجمع قواعد لتكميل المادة الناقصة ،  
(١) نص ابن مالك في كتاب التسهيل على ان هذه الانواع الثلاثة مطردة  
فيصح القياس عليها .

مستندا هذه القواعد من اقوال علماء العربية ، فاذا وجدنا المعجمات  
تقول مثلا : المؤتنب : من لا يشتهي الطعام ، صح لنا ان ننسب علة  
انقطاع شهوة الطعام « اثئابا » واذا وجدنا المعجمات تقول : سني هذا  
الشيء ، أي شهي الى الطعام ، صح لنا ان نزيد فيها فعلا ، ونسمى  
الدواء الذي يقوي شاهیة الطعام . سينا : واذا وجدنا المعجمات تقول :  
القامح الكاره للماء لاي علة ، صح لنا ان ننسب علة انصراف النفس  
عن شرب الماء : « قباحا » .

ومن المعروف في وضع المصطلحات تفضيل اللفظ المفرد على المركب  
والمجمع يحافظ على هذا القصد ، فيؤثر المفرد على المركب الا أن يكون  
في المركب مزية تدعو الى اختياره ، فلو أراد المجمع أن يضع لفظا  
للموضع الذي يتداوى فيه بحرارة الشمس ، لا أحسبه يعدل عن كلمة  
« المشرقة » الى لفظ آخر مركب ، فان المشرقة موضع القعود في الشمس  
للتنع بدفئها ، وهذا المعنى متحقق فيما يقال له الحمام النسي ،  
ورأيت ابن سينا في « القانون » يعبر بالتضحى الى الشمس عن التعرض  
للشمس بقصد التداوي .

والالفاظ العربية تختلف من حيث آنس السمع بها ، واساغة الذوق  
لها ، والمجمع يلاحظ هذا فيما يضعه من المصطلحات ، فاذا وجد في  
المعجمات : مثلا - توحش فلان أي أخلى معدته من الطعام لشرب  
الدواء ، آثر عليها كلمة تحامى للدواء ، لان الذوق يسبغها أكثر من  
كلمة توحش .

ومع ما أحرزته اللغة من الثروة الواسعة ، والمقاييس التي يسكننا  
أن تنصيدها من الاسماء ما نشاء ، لم يقف المجمع وقفة الرفض لكل  
مصطلح علمي أجنبي ، بل أبقي باب التعريب امامه مفتوحا ، حتى اذا  
دعته ضرورة الى قبول اسم غير عربي ، والحاقه بالمصطلحات العربية  
الصميمة أجاب داعي الضرورة ، وله بالعرب في القديم أسوة ، اذ قالوا :

الترياق<sup>(١)</sup> ، والقولنج<sup>(٢)</sup> ، والنقرس<sup>(٣)</sup> والكيوس<sup>(٤)</sup> والكلمات  
الاربعة يونانية ، وقالوا : « البرسام » لذلك المرض الصدري ، والكلمة  
فارسية .

ومن ينظر في كتب الطب أيام رقيه في البلاد العربية يرى المؤلفين  
فيه قد يختلفون في بعض المصطلحات ، فابن سينا مثلاً يستعمل البرسام  
والشوصة ، وذات الجنب على انها اسماء مترادفة ، وغيره يجعل كل  
واحد من هذه الاسماء ، اسماً لمرض مختص به<sup>(٥)</sup> .

وانما جرى مثل هذا الاختلاف بينهم ، لان المصطلحات في ذلك  
العهد لا تصدر عن مجمع او مؤتمر يعقد لها .

والقصد من انشاء المجمع اللغوي توحيد المصطلحات العلمية ،  
ودليل هذا أن المجمع لم يؤلف من أعضاء مصريين فقط ، بل الف من  
أعضاء يشلون البلاد العربية من نحو المغرب والشام والعراق .

وصفوة ما كنت اقول ان الطبوح الى عزة ليس بعدها عزة ، يقضي  
علينا بأن نعيد علم الطب وسائر العلوم والفنون الى لغتنا العربية ، وان  
هذه اللغة تسع بنا أناها الله من غزارة العلم وحكمة المقاييس كل  
ما تدركه الابصار والعقول .

ولم يبق علينا الا ان نرجع الى معجمات ومصطلحات علمائنا ،  
ومقاييس لغتنا ، وتعاون على ان تكون مصطلحاتنا العلمية واحدة .

(١) دواء مركب من اجزاء كثيرة ويطلق على ماله نفع عظيم سريع .

(٢) مرض معوي (٣) مرض في مفاصل الكعبين او اصابع الرجلين

(٤) الفداء بعد ان تبعضه العصارة المعدية

(٥) يخص البرسام بالمرض العارض للحجاب الذي بين الكبد والمعدة ،

و « الشوصة » بالورم العارض في اضلاع الخلف و « ذات الجنب » بالورم  
العارض للفشاء المستبطن للاضلاع والحجاب ، انظر كشاف مصطلحات  
العلوم .

\* \* \*

## حول تبسيط قواعد النحو والصرف

والترد عليها

اصدر بهي الدين بركات عندما تولى وزارة المعارف في مصر قراراً  
بتأليف لجنة للنظر في تبسيط قواعد النحو والصرف والبلاغة ، واللجنة  
مؤلفة من الدكتور طه حسين والاساتذة احمد امين وعلى الجارم ومحمد  
ابى بكر ابراهيم المفتش بالوزارة ، وابراهيم مصطفى المساعد بكلية الآداب  
وقد قدمت اللجنة تقريراً يشتمل على اقتراحات . وقد قام المؤلف بتقديم  
ملاحظاته عليها .

اقتراحات اللجنة في النحو والصرف والترد عليها

### باب الاعراب :

ترى اللجنة وجوب الاستغناء عن الاعراب التقديرى والاعراب  
المحلى ، فان مثل ( الفتى ) يعرب بحركات مقدرة على آخره منع من  
ظهورها التعذر ، ومثل ( القاضى ) تقدر فيه حركتا الرفع والجبر ويقال :  
منع من ظهورها الثقل ومثل ( غلامى ) تقدر فيه الحركات الثلاث ويقال  
منع من ظهورها حركة مناسبة ، وفي تقدير الحركات وفي الاشارة الى  
سبب التقدير مشتقة يكلنها التليذ من غير فائدة يجنيها في ضبط كلمة  
او في تصحيح اعراب . كذلك الاعراب المحلى : فمثل ( هذا هدى ) —  
هذا : مبني على السكون في محل رفع ، ومثل ( يا هذا ) — هذا : مبني  
على ضم مقدر منع منه سكون البناء الاصلى في محل نصب ، وكذلك  
( ياسيبويه ) مبني على ضم مقدر منع من ظهوره حركة البناء الاصلى

الترياق<sup>(١)</sup> ، والقولنج<sup>(٢)</sup> ، والنقرس<sup>(٣)</sup> ، والكيوس<sup>(٤)</sup> والكلمات  
الاربعة يونانية ، وقالوا : « البرسام » لذلك المرض الصدري ، والكلمة  
فارسية .

ومن ينظر في كتب الطب أيام رقيه في البلاد العربية يرى المؤلفين  
فيه قد يختلفون في بعض المصطلحات ، فابن سينا مثلاً يستعمل البرسام  
والشوصة ، وذات الجنب على انها اسماء مترادفة ، وغيره يجعل كل  
واحد من هذه الاسماء ، اسماً لمرض مختص به<sup>(٥)</sup> .

وانما جرى مثل هذا الاختلاف بينهم ، لان المصطلحات في ذلك  
العهد لا تصدر عن مجمع او مؤتمر يعقد لها .

والقصد من انشاء المجمع اللغوي توحيد المصطلحات العلمية ،  
ودليل هذا أن المجمع لم يؤلف من أعضاء مصريين فقط ، بل الف من  
أعضاء يشلون البلاد العربية من نحو المغرب والشام والعراق .

وصفوة ما كنت اقول ان الطبوح الى عزة ليس بعدها عزة ، يقضي  
علينا بأن نعيد علم الطب وسائر العلوم والفنون الى لغتنا العربية ، وان  
هذه اللغة تسع بنا أناها الله من غزارة العلم وحكمة المقاييس كل  
ما تدركه الابصار والعقول .

ولم يبق علينا الا ان نرجع الى معجمات ومصطلحات علمائنا ،  
ومقاييس لغتنا ، وتعاون على ان تكون مصطلحاتنا العلمية واحدة .

(١) دواء مركب من اجزاء كثيرة ويطلق على ماله نفع عظيم سريع .

(٢) مرض معوي (٣) مرض في مفاصل الكعبين او اصابع الرجلين

(٤) الفداء بعد ان تبعضه العصارة المعدية

(٥) يخص البرسام بالمرض العارض للحجاب الذي بين الكبد والمعدة ،

و « الشوصة » بالورم العارض في اضلاع الخلف و « ذات الجنب » بالورم  
العارض للفشاء المستبطن للاضلاع والحجاب ، انظر كشاف مصطلحات  
العلوم .

\* \* \*

## حول تبسيط قواعد النحو والصرف

والترد عليها

اصدر بهي الدين بركات عندما تولى وزارة المعارف في مصر قراراً  
بتأليف لجنة للنظر في تبسيط قواعد النحو والصرف والبلاغة ، واللجنة  
مؤلفة من الدكتور طه حسين والاساتذة احمد امين وعلى الجارم ومحمد  
ابن بكر ابراهيم المفتش بالوزارة ، وابراهيم مصطفى المساعد بكلية الآداب  
وقد قدمت اللجنة تقريراً يشتمل على اقتراحات . وقد قام المؤلف بتقديم  
ملاحظاته عليها .

اقتراحات اللجنة في النحو والصرف والترد عليها

### باب الاعراب :

ترى اللجنة وجوب الاستغناء عن الاعراب التقديري والاعراب  
المحلي ، فان مثل ( القتي ) يعرب بحركات مقدرة على آخره منع من  
ظهورها التعذر ، ومثل ( القاضي ) تقدر فيه حركتا الرفع والجبر ويقال :  
منع من ظهورها الثقل ومثل ( غلامي ) تقدر فيه الحركات الثلاث ويقال  
منع من ظهورها حركة مناسبة ، وفي تقدير الحركات وفي الاشارة الى  
سبب التقدير مشتقة يكلنها التليذ من غير فائدة يجنيها في ضبط كلمة  
او في تصحيح اعراب . كذلك الاعراب المحلي : فمثل ( هذا هدى ) —  
هذا : مبني على السكون في محل رفع ، ومثل ( يا هذا ) — هذا : مبني  
على ضم مقدر منع منه سكون البناء الاصل في محل نصب ، وكذلك  
( ياسيبويه ) مبني على ضم مقدر منع من ظهوره حركة البناء الاصل في

في محل نصب ، وهذا عناء مضاعف وجهد يبذل لغير شيء . واللجنة ترى أن يستغنى عن الاعراب التقديري وعن الاعراب المحلي في المفردات وفي الجمل ، ويوفر على التلميذ والمعلم والعلم هذا العناء .

#### العلامات الأصلية للاعراب والعلامات الفرعية :

جعلت بعض علامات الاعراب أصلية وبعضها فرعية . فتسبب الحروف عن الحركات ، وتنوب الحركة عن الحركة في أبواب معدودة معروفة ، ويعرب ( الزيدان ) مرفوعا بالالف نيابة عن الضمة ، و ( ملمات ) منصوبا بالكسرة نيابة عن الفتحة .

ولا ترى اللجنة هذا التمييز ولا تلك النيابة ، بل تجعل كلا في موضعه أصلا ، وتقسّم الاسم المعرب الى الاقسام الآتية :

- ١ - اسم تظهر فيه الحركات الثلاث ، وهو أكثر الاسماء .
  - ٢ - اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مدها ، وهو الاسماء الخمسة .
  - ٣ - اسم تظهر فيه حركتان ضم وفتح ، وهو المنوع من التنوين .
  - ٤ - اسم تظهر فيه حركتان ضم وكسر ، وهو الجمع بالالف وطاء .
  - ٥ - اسم تظهر فيه حركة واحدة هي الفتح ، وهو ما آخره ياء لينية ( المنقوص ) .
  - ٦ - اسم تظهر فيه الف ونون او ياء ونون ، وهو المثني .
  - ٧ - اسم تظهر فيه واو ونون او ياء ونون ، وهو المجوع بهما .
- ويستغنى بهذا عن الاعراب التقديري وعن القول بنباية علامة عن أخرى .

#### القاب الاعراب والبناء :

جعل النحاة لحركات الاعراب القابا ولحركات البناء القابا .  
فحركات الاعراب : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم .

وحركات البناء : الضم - والفتح - والكسر - والسكون .  
وعلى هذا ( فمحمدا ) مرفوع ، و ( قبل ) مضموم ، و ( محمدا ) منصوب و ( الآن ) مفتوح .

وهذه التفرقة دعيت اليها الدقة بل الافراط في الدقة والسخاء في الاصطلاحات ، ومن النحويين من لم يلتزم هذه التفرقة واستعمل القاب نوع في غيره .

وترى اللجنة أن يكون لكل حركة لقب واحد في الاعراب وفي البناء ، وأن يكتب باللقاب البناء .

#### الجملة :

تتألف الجملة من جزأين أساسيين ، ومن تكملة تذكر حين يحتاج اليها وقد يستغنى عنها تبعا لغرض المتكلم ولما يريد أن يعرب عنه . وعلى هذا التقسيم رتب اللجنة ابواب النحو .

#### تسمية الجزأين الأساسيين :

كان امام اللجنة ان تسميهما بالاسماء الآتية :

اولا : مسند اليه ومسند كما اصطلح علماء البلاغة ، وكما عبر بعض علماء النحو قديما منذ سيبويه .

ثانيا : الموضوع والمحول . كما اصطلح علماء المنطق .

ثالثا : الأساس والبناء .

رابعا : المحدث عنه والحديث .

والاخير ان : اصطلاح جديد قد يكون اوضح في معناه .

وقد عرضت اللجنة هذه الاسماء ثم فضلت اصطلاح المناقصة . وهو : الموضوع والمحول ، لانه اوجز . ولانه لا يكلفنا اصطلاحا جديدا .

في محل نصب ، وهذا عناء مضاعف وجهد يبذل لغير شيء . واللجنة ترى أن يستغنى عن الاعراب التقديري وعن الاعراب المحلي في المفردات وفي الجمل ، ويوفر على التلميذ والمعلم والعلم هذا العناء .

#### العلامات الأصلية للاعراب والعلامات الفرعية :

جعلت بعض علامات الاعراب أصلية وبعضها فرعية . فتسبب الحروف عن الحركات ، وتنوب الحركة عن الحركة في أبواب معدودة معروفة ، ويعرب ( الزيدان ) مرفوعا بالالف نيابة عن الضمة ، و ( ملمات ) منصوبا بالكسرة نيابة عن الفتحة .

ولا ترى اللجنة هذا التمييز ولا تلك النيابة ، بل تجعل كلا في موضعه أصلا ، وتقسّم الاسم المعرب الى الاقسام الآتية :

- ١ - اسم تظهر فيه الحركات الثلاث ، وهو أكثر الاسماء .
  - ٢ - اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مدها ، وهو الاسماء الخمسة .
  - ٣ - اسم تظهر فيه حركتان ضم وفتح ، وهو المنوع من التنوين .
  - ٤ - اسم تظهر فيه حركتان ضم وكسر ، وهو الجمع بالالف وطاء .
  - ٥ - اسم تظهر فيه حركة واحدة هي الفتح ، وهو ما آخره ياء لينية ( المنقوص ) .
  - ٦ - اسم تظهر فيه الف ونون او ياء ونون ، وهو المثني .
  - ٧ - اسم تظهر فيه واو ونون او ياء ونون ، وهو المجوع بهما .
- ويستغنى بهذا عن الاعراب التقديري وعن القول بنباية علامة عن أخرى .

#### القاب الاعراب والبناء :

جعل النحاة لحركات الاعراب القابا ولحركات البناء القابا .  
فحركات الاعراب : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم .

وحركات البناء : الضم - والفتح - والكسر - والسكون .  
وعلى هذا ( فمحمدا ) مرفوع ، و ( قبل ) مضموم ، و ( محمدا ) منصوب و ( الآن ) مفتوح .

وهذه التفرقة دعيت اليها الدقة بل الافراط في الدقة والسخاء في الاصطلاحات ، ومن النحويين من لم يلتزم هذه التفرقة واستعمل القاب نوع في غيره .

وترى اللجنة أن يكون لكل حركة لقب واحد في الاعراب وفي البناء ، وأن يكتب باللقاب البناء .

#### الجملة :

تتألف الجملة من جزأين أساسيين ، ومن تكملة تذكر حين يحتاج اليها وقد يستغنى عنها تبعا لغرض المتكلم ولما يريد أن يعرب عنه . وعلى هذا التقسيم رتب اللجنة ابواب النحو .

#### تسمية الجزأين الأساسيين :

كان امام اللجنة ان تسميهما بالاسماء الآتية :

اولا : مسند اليه ومسند كما اصطلح علماء البلاغة ، وكما عبر بعض علماء النحو قديما منذ سيبويه .

ثانيا : الموضوع والمحول . كما اصطلح علماء المنطق .

ثالثا : الأساس والبناء .

رابعا : المحدث عنه والحديث .

والاخير ان : اصطلاح جديد قد يكون اوضح في معناه .

وقد عرضت اللجنة هذه الاسماء ثم فضلت اصطلاح المناقصة . وهو : الموضوع والمحول ، لانه اوجز . ولانه لا يكلفنا اصطلاحا جديدا .

## احكام اعرابهما :

الموضوع هو المحدث عنه في الجملة ، وهو مضموم دائما الا ان يقع بعد ان\* او احدي احواتها ، والمحمول هو الحديث وهو الركن الثاني من ركني الجملة .

( ا ) ويكون اسما فيضم ، الا اذا وقع مع كان او احدي احواتها فيفتح .

( ب ) ويكون ظرفا فيفتح .

( ح ) ويكون فعلا او مع حرف من حروف الاضافة او جملة ، ويكتفى في اعرابه ببيان انه محمول .

## الترتيب بين الموضوع والمحمول :

الجملة العربية مرتبة في الترتيب طيعا ، فلا تلزم احد الركنين موضعا واحدا ، وقد ساعدتها تلك المرونة على اداء معان خاصة دقيقة ، وانسا يغلب ان يتأخر الموضوع فيما يأتي :

( ا ) اذا كان المحمول فعلا .

( ب ) اذا كان الموضوع نكرة .

## المطابقة بين الموضوع والمحمول :

اولا - في النوع اذا كان الموضوع مؤنثا كان في المحمول علامة التأنيث .

ثانيا - في العدد اذا كان المحمول متأخرا لحقته علامة العدد التي توافق الموضوع ، واذا كان متقدما لم تلحقه فيقال : الرجال قاموا وقام الرجال .

وعلاوة العدد التي تلحق الفعل هي في الجمع : الواو للمذكور ، والنون للأنثى . وفي المثني : الالف لهما ، وفي المفرد التاء للواحدة وتأخذ اللجنة في ذلك برأي الامام المازني القائل أنها علامات لا ضمائر !!

وبهذا النحو من تقسيم الجملة الى موضوع ومحمول واعتبار اشارات العدد علامات لا ضمائر ، يسرت اللجنة الاعراب وفائب الفاعل ، وقللت الاصطلاحات ، وجمعت أبواب الفاعل والمبتدأ واسم كان واسم إن في باب الموضوع ، وجمعت أبواب خبر المبتدأ وخبر كان وخبر إن في باب واحد هو المحمول ، وخففت عن المعلنين والمتعلمين برد باب فن الى الفعل المتعدي .

## متعلق الظرف وحروف الاضافة :

يقسم النحاة هذا المتعلق الى قسمين : الاول متعلق عام كمتعلق ( زيد عندك او في الدار ) ، ويقدرونه ( كان او استقر ) وهو عندهم واجب الحذف ، ويعربونه هنا خبرا :

الثاني متعلق خاص - ولا يفهم الكلام اذا حذف مثل ( أنا واثق بك ) ، والخبر هو المتعلق والظرف فضلة .

وترى اللجنة أن المتعلق العام لا يقدر ، وان المحمول في متصل ( زيد عندك او في الدار ) هو الظرف ، اما النوع الثاني فهو كما قرر النحاة : المتعلق هو المحمول والظرف تكملة ، ويجيء اعرابها فيما بعد .

## الضمير :

من اصول اللجنة ان تلغي الضمير المستتر جوازا او وجوبا ، فمثل ( زيد قام ) : الفعل هو المحمول ولا ضمير فيه ، وليس بجملة كما يعده النحاة ، وهو كمثل ( قام زيد ) ، ومثل ( الرجال قاموا ) الفعل محمول اتصلت به علامة العدد ، ولا يعتبر جملة .

ومثل ( أقوم ) و ( تقوم ) مما يقدر فيه الضمير مستترا وجوبا : الفعل محمول والهزة او النون اشارة الى الموضوع أغنت عنه ، وكفى ذلك في اعرابه .

الضمير المتصل البارز - منه الدال على العدد ، وقد اعتبر اشارة

## احكام اعرابهما :

الموضوع هو المحدث عنه في الجملة ، وهو مضموم دائما الا ان يقع بعد ان\* او احدي احواتها ، والمحمول هو الحديث وهو الركن الثاني من ركني الجملة .

( ا ) ويكون اسما فيضم ، الا اذا وقع مع كان او احدي احواتها فيفتح .

( ب ) ويكون ظرفا فيفتح .

( ح ) ويكون فعلا او مع حرف من حروف الاضافة او جملة ، ويكتفى في اعرابه ببيان انه محمول .

## الترتيب بين الموضوع والمحمول :

الجملة العربية مرتبة في الترتيب طيعا ، فلا تلزم احد الركنين موضعا واحدا ، وقد ساعدتها تلك المرونة على اداء معان خاصة دقيقة ، وانسا يغلب ان يتأخر الموضوع فيما يأتي :

( ا ) اذا كان المحمول فعلا .

( ب ) اذا كان الموضوع نكرة .

## المطابقة بين الموضوع والمحمول :

اولا - في النوع اذا كان الموضوع مؤنثا كان في المحمول علامة التأنيث .

ثانيا - في العدد اذا كان المحمول متأخرا لحقته علامة العدد التي توافق الموضوع ، واذا كان متقدما لم تلحقه فيقال : الرجال قاموا وقام الرجال .

وعلاوة العدد التي تلحق الفعل هي في الجمع : الواو للمذكور ، والنون للأنثى . وفي المثني : الالف لهما ، وفي المفرد التاء للواحدة وتأخذ اللجنة في ذلك برأي الامام المازني القائل أنها علامات لا ضمائر !!

وبهذا النحو من تقسيم الجملة الى موضوع ومحمول واعتبار اشارات العدد علامات لا ضمائر ، يسرت اللجنة الاعراب وفائب الفاعل ، وقللت الاصطلاحات ، وجمعت أبواب الفاعل والمبتدأ واسم كان واسم إن في باب الموضوع ، وجمعت أبواب خبر المبتدأ وخبر كان وخبر إن في باب واحد هو المحمول ، وخففت عن المعلنين والمتعلمين برد باب فن الى الفعل المتعدي .

## متعلق الظرف وحروف الاضافة :

يقسم النحاة هذا المتعلق الى قسمين : الاول متعلق عام كمتعلق ( زيد عندك او في الدار ) ، ويقدرونه ( كان او استقر ) وهو عندهم واجب الحذف ، ويعربونه هنا خبرا :

الثاني متعلق خاص - ولا يفهم الكلام اذا حذف مثل ( أنا واثق بك ) ، والخبر هو المتعلق والظرف فضلة .

وترى اللجنة أن المتعلق العام لا يقدر ، وان المحمول في متصل ( زيد عندك او في الدار ) هو الظرف ، اما النوع الثاني فهو كما قرر النحاة : المتعلق هو المحمول والظرف تكملة ، ويجيء اعرابها فيما بعد .

## الضمير :

من اصول اللجنة ان تلغي الضمير المستتر جوازا او وجوبا ، فمثل ( زيد قام ) : الفعل هو المحمول ولا ضمير فيه ، وليس بجملة كما يعده النحاة ، وهو كمثل ( قام زيد ) ، ومثل ( الرجال قاموا ) الفعل محمول اتصلت به علامة العدد ، ولا يعتبر جملة .

ومثل ( أقوم ) و ( تقوم ) مما يقدر فيه الضمير مستترا وجوبا : الفعل محمول والهزة او النون اشارة الى الموضوع أغنت عنه ، وكفى ذلك في اعرابه .

الضمير المتصل البارز - منه الدال على العدد ، وقد اعتبر اشارة

لا ضميراً واتباع فيه مذهب المازني . وغير الدال على العدد مثل ( قست )  
أو ( قست ) ( وقستم ) : الضمير موضوع والفعل قبله محمول . وإذا  
ذكر مع المتصل ضمير منفصل فهو تقوية له مثل ( قمت أنا ) و ( أنا  
قست ) .

#### الكلمة :

كل ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول فهو كلمة ، وحكم  
الكلمة انها مفتوحة أبدا ، الا اذا كانت مضافا اليها او مسبوقة بحرف  
اضافة .

#### اغراض الكلمة :

وتجيء الكلمة لبيان الزمان او المكان ، وبيان العلة ، ولتأكيد  
الفعل او بيان نوعه ، وبيان المفعول او لبيان الحالة او النوع .  
وبذلك جمعنا كثيرا من الابواب كالمفاعيل والحال والتمييز تحت  
اسم واحد ، وهو الكلمة دون ان نضع غرضا .

#### الاساليب :

في العربية انواع من العبارات تعب النحاة كثيرا في اعرابها وفي  
تخريجها على قواعدهم : مثل التعجب فله صيغتان هما : ( ما اجمل  
زيدا ) و ( اجمل يزيد ) . ومعروف خلاف النحاة في اعرابها وعناء  
المعلمين والمتعلمين في شرحها وفهمها . وقد رأت اللجنة ان تدرس هذه  
على انها اساليب يبين معناها واستعمالها ويقاس عليها . اما اعرابها فسهل  
( ما احسن ) صيغة تعجب ، والاسم بعدها المتعجب منه مفتوح ،  
و ( احسن ) صيغة تعجب أيضا ، والاسم بعدها مكسور مع حرف الاضافة .  
ومثل هذا : التحذير والاعزاء كما في ( النار ) او ( اياك النار ) او  
( النار النار ) : هو اسلوب ، والاسم فيه مفتوح ، والاسنان مفتوحان  
ايضا ، وانما توجه العناية في درس هذه الاساليب الى طرق الاستعمال  
لا بتحليل الصيغ وفلسفة تخريجها ، وقد جمعت امثال تلك العبارات  
لتدرس على هذا الوجه .

#### ملاحظات المؤلف على الاقتراحات

املعت على تقرير اللجنة التي افتتها وزارة المعارف للنظر في تيسير  
قواعد النحو والصرف والبلاغة فبررت في أثناء قراءته على مبارات  
يخالطها شيء من الغرض وآراء لا يظهر لها وجه في تيسير القواعد  
بل آراء ارادت اللجنة ان تستبدلها بأصول اتفق عليها النحاة ولم يكن  
بجانب هذه الآراء ما يجعلها أرجح من تلك الاصول المتفق عليها .  
ومن المعقول ان تيسير القواعد باختيار المذهب السهل ، او ابتكار  
مذهب سهل يقوم عليه الشاهد وتوازره الحجة ، وليس من المعقول  
ان يلحق الناشيء رأيا في أنظمة اللغة الفصحى بدشوى انه آيسر حنى اذا  
قوي في العلم ، رأى رأي الباصرة كيف يسقط هذا الرأي امام الشاهد  
والدليل . وسواء علينا مست اللجنة اقتراحاتها أصلا من أصول اللغة ،  
أم لم تمس تلك الاصول من قريب او بعيد فثمنا لقد هذه الاقتراحات  
اجابة لرغبة وزارة المعارف بداء ما رأينا فيها من وهن او حيدة عن  
الاصول الثابتة بسكانها .

#### الاقتراحات

تعرضت اللجنة للاعراب التقديري والاعراب المحلي وبعد ان ساقى  
امثلة من المعتل والمضاف والمبني . وذكرت ما يقوله النحاة في اعرابها ،  
قالت : واللجنة ترى ان يستغنى عن الاعراب التقديري وعن الاعراب  
المحلي في المفردات وفي الجمل ، ويوفر على التلميذ والمعلم ~~المحلي~~ هذا  
العناء .

قرر النحاة الاعراب التقديري والاعراب المحلي ذلك ان تتبع كلام



لا ضميراً واتباع فيه مذهب المازني . وغير الدال على العدد مثل ( قست )  
أو ( قست ) ( وقستم ) : الضمير موضوع والفعل قبله محمول . وإذا  
ذكر مع المتصل ضمير منفصل فهو تقوية له مثل ( قمت أنا ) و ( أنا  
قست ) .

#### الكلمة :

كل ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول فهو كلمة ، وحكم  
الكلمة انها مفتوحة أبدا ، الا اذا كانت مضافا اليها او مسبوقة بحرف  
اضافة .

#### اغراض الكلمة :

وتجىء الكلمة لبيان الزمان او المكان ، وليبيان العلة ، ولتأكيد  
الفعل او لبيان نوعه ، وليبيان المفعول او لبيان الحالة او النوع .  
وبذلك جمعنا كثيرا من الابواب كالمفاعيل والحال والتمييز تحت  
اسم واحد ، وهو الكلمة دون ان نضع غرضا .

#### الاساليب :

في العربية انواع من العبارات تعب النحاة كثيرا في اعرابها وفي  
تخريجها على قواعدهم : مثل التعجب فله صيغتان هما : ( ما اجمل  
زيدا ) و ( اجمل يزيد ) . ومعروف خلاف النحاة في اعرابها وعناء  
المعلمين والمتعلمين في شرحها وفهمها . وقد رأت اللجنة ان تدرس هذه  
على انها اساليب يبين معناها واستعمالها ويقاس عليها . اما اعرابها فسهل  
( ما احسن ) صيغة تعجب ، والاسم بعدها المتعجب منه مفتوح ،  
و ( احسن ) صيغة تعجب أيضا ، والاسم بعدها مكسور مع حرف الاضافة .  
ومثل هذا : التحذير والاغراء كما في ( النار ) او ( اياك النار ) او  
( النار النار ) : هو اسلوب ، والاسم فيه مفتوح ، والاسنان مفتوحان  
ايضا ، وانما توجه العناية في درس هذه الاساليب الى طرق الاستعمال  
لا بتحليل الصيغ وفلسفة تخريجها ، وقد جمعت امثال تلك العبارات  
لتدرس على هذا الوجه .

#### ملاحظات المؤلف على الاقتراحات

املعت على تقرير اللجنة التي اقتها وزارة المعارف للنظر في تيسير  
قواعد النحو والصرف والبلاغة فبررت في أثناء قراءته على مبارات  
يخالطها شيء من الغرض وآراء لا يظهر لها وجه في تيسير القواعد  
بل آراء ارادت اللجنة ان تستبدلها بأصول اتفق عليها النحاة ولم يكن  
بجانب هذه الآراء ما يجعلها أرجح من تلك الاصول المتفق عليها .  
ومن المعقول ان تيسير القواعد باختيار المذهب السهل ، او ابتكار  
مذهب سهل يقوم عليه الشاهد وتوازره الحجة ، وليس من المعقول  
ان يلحق الناشيء رأيا في أنظمة اللغة الفصحى بدشوى انه آيسر حنى اذا  
قوي في العلم ، رأى رأي الباصرة كيف يسقط هذا الرأي امام الشاهد  
والدليل . وسواء علينا مست اللجنة اقتراحاتها أصلا من أصول اللغة ،  
أم لم تمس تلك الاصول من قريب او بعيد فثأنا لقد هذه الاقتراحات  
اجابة لرغبة وزارة المعارف بداء ما رأيناه فيها من وهن او حيدة عن  
الاصول الثابتة بسكانها .

#### الاقتراحات

تعرضت اللجنة للاعراب التقديري والاعراب المحلي وبعد ان ساقى  
أمثلة من المعتل والمضاف والمبني . وذكرت ما يقوله النحاة في اعرابها ،  
قالت : واللجنة ترى ان يستغنى عن الاعراب التقديري وعن الاعراب  
المحلي في المفردات وفي الجمل ، ويوفر على التلميذ والمعلم ~~المحلي~~ هذا  
العناء .

قرر النحاة الاعراب التقديري والاعراب المحلي ذلك أن تتبع كلام

## العلامات الاصلية للاعراب والعلامات العرعية

٥٥٥٥

خالفت اللجنة النحاة في أن يكون للاعراب علامات اصلية وعلامات فرعية تنوب عنها ، وقالت « لا ترى اللجنة هذا التمييز ولا تلك النياية بل تجعل كلا في موضعه اصلا » ثم قست الاسم المعرب الى سبعة أقسام ، وأشارت الى اعراب الاسماء الخمسة فقالت : « اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مداها وهي الاسماء الخمسة » وأشارت الى اعراب المثني والجمع فقالت « اسم تظهر فيه الف ونون ، او ياء ونون وهو المثني واسم تظهر فيه واو ونون او ياء ونون وهو المجموع بها » . يقول النحاة : الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات ويكون بالرفع والضم ، والنصب والفتح ، والجبر والكسر ، ذلك أن الحركة أخف من الحرف ثم هي ايبن في الدلالة على المعنى المقصود بالاعراب ، لظهور زيادتها على بنية كاملة وعدم تدخلها في الدلالة على مفهومها ، بخلاف الحرف كالف المثني و واو الجماعة ، فإن لها دخلا في الدلالة على مفهوم الكلمة اذ يسقطها يخلل المفهوم ، والعلامة التي تختص بالدلالة على معنى لا تتعداه الى غيره أقوى من علامة تشعر به مع دلالتها على شيء آخر .

ثم ان الرفع بالضم والنصب بالفتح والجبر بالكسر ، هي اعراب اكثر الالفاظ الدائرة في الكلام العربي فلم يخرج عن الرفع بالضم شيء ، مما يعرب بالحركات ولم يخرج عن النصب بالفتح سوى جمع المؤنث السالم ، ولم يخرج عن الجبر بالكسر سوى المنوع من الصرف . ولكون الاعراب بالحروف والنصب بالكسر والجبر بالفتح على خلاف الاصل ، ترى العرب يرجعون الى الاصل المشار اليه في كثير من الاحوال كالمجور بالفتح « مالا ينصرف » يرجعون به الى الاصل في حال الاضافة وحال اتصاله بأداة التعريف ، والاسماء الخمسة يرجعون بها الى الاصل اذا جردت عن الاضافة او اضيفت الى ياء المتكلم ، وكلا

العرب دلهم على ان الكلمة اذا وقعت مسندا اليها مثلا ، كان حالها في الاعراب الرفع . فاذا ورد مسند اليه لم يظهر عليه حال الاعراب لعل خاصة في ذلك اللفظ ، كعدم قبول الحرف الاخير لحركة الضم - سلكوا به في الاعراب مسلك امثاله من الكلم المسند اليه وعدود من قبيل المرفوعات ، وقالوا : ان الضم مقدر أي منوي وملاحظ .

وهذا حال الجملة الواقعة موقع المفرد المعروف بنوع من الاعراب كالجملة الواقعة موقع الخبر المعروف بالرفع اذ يروون ان مقتضى الرفع الظاهر في المفرد ، وهو الخبرية متحقق في الجملة فيعطون المقتضى اثره الذي هو الرفع غير ان هذا الاثر يكون ملاحظا لا ظاهرا وذلك معنى قولهم ان الجملة في محل رفع .

ولم يكن اجراء افراد المسند اليه في الاعراب على طريقة واحدة هو الداعي الوحيد الى تقرير الاعراب التقديري او المحلي ، بل دعاهم اليه داع آخر هو ما يرد بعد المقصور والمنقوص والمضاف والمبني من نحو النعت والعطف والتوكيد ، فان تواج هذه الانواع تجري في اعرابها على الحركات التي تظهر فيها عندما تكون تابعة لاسم معرب صحيح الآخر غير مضاف وهذا معروف في القرآن الكريم وغيره من الكلام العربي الفصيح .

فاذا وقع المقصور او المضاف او المبني او الجملة موقعا يقتضي وجهها خاصا من الاعراب كالفاعلية والخبرية ثم تلاه تابع قد ظهر فيه هذا الوجه الخاص وهو الضم ، افلا يكفي هذا دليلا على ان الوجه نفسه ملاحظ في المقصور وما عطف عليه من الالفاظ التي لا يظهر فيها اثر الاعراب ، واذا اقتضى حال البادى الا يتعرض في تعليقه للاعراب التقديري والاعراب المحلي فان عقدة التوابع لما لا يظهر فيه الاعراب ، لا تنحل الا بسرعا عنها ، فليس في الاستغناء عنها توفير لعنائها على العلم كما تقول اللجنة

## العلامات الأصلية للأعراب والعلامات العرعية

٢٢٥٤

خالفت اللجنة النحاة في أن يكون للأعراب علامات أصلية وعلامات فرعية تنوب عنها ، وقالت « لا ترى اللجنة هذا التمييز ولا تلك النياية بل تجعل كلا في موضعه أصلا » ثم قست الاسم المعرب الى سبعة أقسام ، وأشارت الى اعراب الاسماء الخمسة فقالت : « اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مداها وهي الاسماء الخمسة » وأشارت الى اعراب المثني والجمع فقالت « اسم تظهر فيه الف ونون ، او ياء ونون وهو المثني واسم تظهر فيه واو ونون او ياء ونون وهو المجموع بها » . يقول النحاة : الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات ويكون بالرفع والضم ، والنصب والفتح ، والجبر والكسر ، ذلك أن الحركة أخف من الحرف ثم هي ايبن في الدلالة على المعنى المقصود بالاعراب ، لظهور زيادتها على بنية كاملة وعدم تدخلها في الدلالة على مفهومها ، بخلاف الحرف كالف المثني و واو الجماعة ، فإن لها دخلا في الدلالة على مفهوم الكلمة اذ يسقطها يختل المفهوم ، والعلامة التي تختص بالدلالة على معنى لا تتعداه الى غيره أقوى من علامة تشعر به مع دلالتها على شيء آخر .

ثم ان الرفع بالضم والنصب بالفتح والجبر بالكسر ، هي اعراب اكثر الالفاظ الدائرة في الكلام العربي فلم يخرج عن الرفع بالضم شيء ، مما يعرب بالحركات ولم يخرج عن النصب بالفتح سوى جمع المؤنث السالم ، ولم يخرج عن الجبر بالكسر سوى المنوع من الصرف . ولكون الاعراب بالحروف والنصب بالكسر والجبر بالفتح على خلاف الاصل ، ترى العرب يرجعون الى الاصل المشار اليه في كثير من الاحوال كالمجور بالفتح « مالا ينصرف » يرجعون به الى الاصل في حال الاضافة وحال اتصاله بأداة التعريف ، والاسماء الخمسة يرجعون بها الى الاصل اذا جردت عن الاضافة او اضيفت الى ياء المتكلم ، وكلا

العرب دلهم على ان الكلمة اذا وقعت مسندا اليها مثلا ، كان حالها في الاعراب الرفع . فاذا ورد مسند اليه لم يظهر عليه حال الاعراب لعل خاصة في ذلك اللفظ ، كعدم قبول الحرف الاخير لحركة الضم - سلكوا به في الاعراب مسلك امثاله من الكلم المسند اليه وعدود من قبيل المرفوعات ، وقالوا : ان الضم مقدر أي منوي وملاحظ .

وهذا حال الجملة الواقعة موقع المفرد المعروف بنوع من الاعراب كالجملة الواقعة موقع الخبر المعروف بالرفع اذ يروون ان مقتضى الرفع الظاهر في المفرد ، وهو الخبرية متحقق في الجملة فيعطون المقتضى اثره الذي هو الرفع غير ان هذا الاثر يكون ملاحظا لا ظاهرا وذلك معنى قولهم ان الجملة في محل رفع .

ولم يكن اجراء افراد المسند اليه في الاعراب على طريقة واحدة هو الداعي الوحيد الى تقرير الاعراب التقديري او المحلي ، بل دعاهم اليه داع آخر هو ما يرد بعد المقصور والمنقوص والمضارع والمبني من نحو التعت والعطف والتوكيد ، فان تواج هذه الانواع تجري في اعرابها على الحركات التي تظهر فيها عندما تكون تابعة لاسم معرب صحيح الآخر غير مضاف وهذا معروف في القرآن الكريم وغيره من الكلام العربي الفصيح .

فاذا وقع المقصور او المضارع او المبني او الجملة موقعا يقتضي وجهها خاصا من الاعراب كالفاعلية والخبرية ثم تلاه تابع قد ظهر فيه هذا الوجه الخاص وهو الضم ، افلا يكفي هذا دليلا على ان الوجه نفسه ملاحظ في المقصور وما عطف عليه من الالفاظ التي لا يظهر فيها اثر الاعراب ، واذا اقتضى حال البادى الا يتعرض في تعليقه للاعراب التقديري والاعراب المحلي فان عقدة التوابع لما لا يظهر فيه الاعراب ، لا تنحل الا بسرعا عنها ، فليس في الاستغناء عنها توفير لعنائها على العلم كما تقول اللجنة

وكلتا يرجعون بهما الى الاصل اذا اضيفا الى اسمه ظاهر .  
وفي بعض ما خرج عن الاصل لغات تجري على الاصل كالاسماء  
الخسة ولو في حال اضافتها الى غير ياء المتكلم ، ورجعوا بها لا ينصرف  
الاصل لداعي ضرورة او تناسب . وورد في هذا كثير من اشعارهم .  
وحكى قوم ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم .

وفي بعض ما خرج عن الاصل اقوال تجيز اعادته الى الاصل ، كما  
اجاز الكوفيون نصب جمع المؤنث السالم بالفتح على الاصل .  
ومجمل القول ان الوجوه التي دعت علماء العربية الى تقسيم علامات  
الاعراب الى أصلية وفرعية وجوه لا يستهان بها ، ومن هنا نشأ بحثهم  
عن أسباب عدول العرب في بعض انواع الكلم عن تلك الاصول الى  
غيرها .

وفي اعراب الاسماء الخسة مذاهب اختلفت اللجئة منها انها معربة  
بالحركات الظاهرة ، والواو والالف والياء حروف مد « اشباع » وهو  
مذهب المازني ، واذا ذهب المازني الى هذا الوجه مع ما فيه من دعوى  
الاشباع الذي يعد من الاحوال الشاذة في الكلام العربي . فلان  
الحركات عنده هي العلامات الاصول : فلا يعدل في الاعراب الى  
الحروف الا حيث يتعذر تخريجه على الاصول ، اما اللجئة فانها ترى  
الواو والالف والياء علامات اصول فما الذي دعاها الى العدول عن  
اصول لا شذوذ معها ، الى اصول يصحبها شذوذ .

#### القاب الاعراب والبناء

ذكرت اللجئة ان الحاجة جعلوا لحركات الاعراب القابا هي الرفع  
والنصب والجر والجزم والحركات البناء القابا هي الضم والفتح والكسر  
والسكون ، ثم قالت : « ومن التحويين من يلتزم هذه التفرقة واستعمل  
انقاب نوع في غيره ، وترى اللجئة ان يكون لكل حركة لقب واحد في  
الاعراب والبناء وان يكتفى بالقب البناء » .

لرفع والنصب والجر والجزم في اصطلاح التحويين وجهان تستعمل  
القابا لما تحدثه العوامل في آخر الكلمة من حركات وسكون وما ناب  
عنها ، فالضمة بمقتضى هذا الاصطلاح رفع والواو رفع وهكذا  
سائرهما تطلق على الحكم الذي يحدثه العامل ، والضمة والواو وغيرها  
من العلامات دالة عليه وكل من الاصطلاحين يجري عليه الاعراب في  
انتظام ، اما اللجئة فقد احدثت لنفسها اصطلاحا هو استعمال الضم  
والفتح والكسر القابا للاعراب والبناء مع الغاء القاب الرفع والنصب  
والجر ، فلم تنتظم عباراتها في الحديث عن حال الاعراب ، ذلك ان الاسم  
المعرب لا يوصف على مقتضى اصطلاحها بالرفع ولا النصب ولا الجر  
وانما يقال في اعرابه مضموم ومفتوح ومكسور ، وهذا يستقيم في نحو  
المفرد واما المشى والجمع كالتفاعل في نحو جاء الزيدان او الزيدون ، فانه  
لا يقال فيه مرفوع لان اللجئة الفت الرفع ، ولا يقال مضموم ، لانها لما  
قسمت علامات الاعراب بنت تفسيرها على حسب ما يظهر في آخر  
الاسم فجعلت من المعربات ما تظهر فيه الحركة كالاسم المفرد ، ومنها  
ما تظهر فيه الف ونون وهو المشى او واو ونون وهو الجمع . قالت  
هذا وصرحت بان كلا من الالف والواو اصل في الاعراب وانكرت ان  
يقال : انها نائبان عن الضم . ولا ندري ماذا تقول اللجئة في وجه ضم  
التابع المعرب بالحركات اذا كان متبوعه معربا بالحروف نحو جاء الزيدون  
كلهم فان الفاعل في هذا المثال بمقتضى اصطلاح اللجئة ليس بمرفوع  
ولا مضموم ، ففي أي شيء تبع هذا التأكيد المضموم ذلك الاسم المؤكد  
وهو غير مضموم ، اما النحاة فاعرابهم للمثال منتظم ، فان التابع والمتبوع  
يشتركان في الرفع على كلا الوجهين من اصطلاحهم ، فالرفع على الوجه  
الاول لقب يتناول النوعين الضم والواو وهو على الوجه الثاني حكم  
والضم والواو يدلان عليه .

وكلتا يرجعون بهما الى الاصل اذا اضيفا الى اسمه ظاهر .  
وفي بعض ما خرج عن الاصل لغات تجري على الاصل كالاسماء  
الخسة ولو في حال اضافتها الى غير ياء المتكلم ، ورجعوا بها لا ينصرف  
الاصل لداعي ضرورة او تناسب . وورد في هذا كثير من اشعارهم .  
وحكى قوم ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم .

وفي بعض ما خرج عن الاصل اقوال تجيز اعادته الى الاصل ، كما  
اجاز الكوفيون نصب جمع المؤنث السالم بالفتح على الاصل .  
ومجمل القول ان الوجوه التي دعت علماء العربية الى تقسيم علامات  
الاعراب الى أصلية وفرعية وجوه لا يستهان بها ، ومن هنا نشأ بحثهم  
عن أسباب عدول العرب في بعض انواع الكلم عن تلك الاصول الى  
غيرها .

وفي اعراب الاسماء الخسة مذاهب اختلفت اللجّة منها انها معربة  
بالحركات الظاهرة ، والواو والالف والياء حروف مد « اشباع » وهو  
مذهب المازني ، واذا ذهب المازني الى هذا الوجه مع ما فيه من دعوى  
الاشباع الذي يعد من الاحوال الشاذة في الكلام العربي . فلان  
الحركات عنده هي العلامات الاصول : فلا يعدل في الاعراب الى  
الحروف الا حيث يتعذر تخريجه على الاصول ، اما اللجّة فانها ترى  
الواو والالف والياء علامات اصول فما الذي دعاها الى العدول عن  
اصول لا شذوذ معها ، الى اصول يصحبها شذوذ .

#### القاب الاعراب والبناء

ذكرت اللجّة ان النحاة جعلوا لحركات الاعراب القابا هي الرفع  
والنصب والجر والجزم والحركات البناء القابا هي الضم والفتح والكسر  
والسكون ، ثم قالت : « ومن النحويين من يلتزم هذه التفرقة واستعمل  
انقاب نوع في غيره ، وترى اللجّة ان يكون لكل حركة لقب واحد في  
الاعراب والبناء وان يكتفى بالقب البناء » .

لرفع والنصب والجر والجزم في اصطلاح النحويين وجهان تستعمل  
القابا لما تحدثه العوامل في آخر الكلمة من حركات وسكون وما ناب  
عنها ، فالضمة بمقتضى هذا الاصطلاح رفع والواو رفع وهكذا  
سائرهما تطلق على الحكم الذي يحدثه العامل ، والضمة والواو وغيرها  
من العلامات دالة عليه وكل من الاصطلاحين يجري عليه الاعراب في  
انتظام ، اما اللجّة فقد احدثت لنفسها اصطلاحا هو استعمال الضم  
والفتح والكسر القابا للاعراب والبناء مع الغاء القاب الرفع والنصب  
والجر ، فلم تنتظم عباراتها في الحديث عن حال الاعراب ، ذلك ان الاسم  
المعرب لا يوصف على مقتضى اصطلاحها بالرفع ولا النصب ولا الجر  
وانما يقال في اعرابه مضموم ومفتوح ومكسور ، وهذا يستقيم في نحو  
المفرد واما المشى والجمع كالتفاعل في نحو جاء الزيدان او الزيدون ، فانه  
لا يقال فيه مرفوع لان اللجّة الفت الرفع ، ولا يقال مضموم ، لانها لما  
قسمت علامات الاعراب بنت تفسيرها على حسب ما يظهر في آخر  
الاسم فجعلت من المعربات ما تظهر فيه الحركة كالاسم المفرد ، ومنها  
ما تظهر فيه الف ونون وهو المشى او واو ونون وهو الجمع . قالت  
هذا وصرحت بان كلا من الالف والواو اصل في الاعراب وانكرت ان  
يقال : انها نائبان عن الضم . ولا ندري ماذا تقول اللجّة في وجه ضم  
التابع المعرب بالحركات اذا كان متبوعه معربا بالحروف نحو جاء الزيدون  
كلهم فان الفاعل في هذا المثال بمقتضى اصطلاح اللجّة ليس بمرفوع  
ولا مضموم ، ففي أي شيء تبع هذا التأكيد المضموم ذلك الاسم المؤكد  
وهو غير مضموم ، اما النحاة فاعرابهم للمثال منتظم ، فان التابع والمتبوع  
يشتركان في الرفع على كلا الوجهين من اصطلاحهم ، فالرفع على الوجه  
الاول لقب يتناول النوعين الضم والواو وهو على الوجه الثاني حكم  
والضم والواو يدلان عليه .

ذكرت اللجنة اصطلاح ارباب العلوم في تسمية الجزأين الأساسيين للجملة ، وقالت : « وقد عرضت اللجنة الاسماء ، ثم فضلت اصطلاح المنطقة وهو الموضوع والمحمول ، لانه اوجز ولانه لا يكلفنا اصطلاحا جديدا » .

نظر النحاة الى ما يسميه المنطقة موضوعا فوجدوا محموله اما اسما او جملة اسمية او فعلية ، واما فعلا او وصفا متقدما عليه ، ووجدوا هذين النوعين يختلفان في أحكام شتى فراءوا ان اختلافهما في الاحكام يناسب ان يكون لكل منهما باب يجمع مباحثه واسم يستاز به فسروا الاول مبتدأ والثاني فاعلا . ووضعوا لكل منهما بابا خاصا .

واذا كان للجزء الاول اسم واحد عند المنطقة هو الموضوع ، واسم واحد عند البيانين هو المسند اليه ، فلان انواعه لا تختلف بالنظر الى الاحوال المبحوث عنها في ذنبك العلمين اختلافا يقتضي تقسيما مثل التقسيم الواقع في علم النحو .

#### احكام اعرابها

قالت اللجنة « الموضوع هو المحدث عنه في الجملة وهو مضموم دائما الا ان يقع بعد ان أو احدى اخواتها » .

صرحت اللجنة قبل هذا بأن الالف في المثنى والواو في الجمع كل منهما اصل في الاعراب ، وخالفت النحاة في قولهم : ان الضم اصل والالف والواو نائبان عنه . فكان على اللجنة اذ حكمت على الموضوع بالضم الدائم ان تستثني المثنى والجمع لانهما لا يظهر في آخرهما ضم ولا شيء بنوب عن الضم .

وتحدثت اللجنة عن اعراب المحمول ذاكرة له ثلاثة اقسام فقالت : فيكون اسما فيضم الا اذا وقع مع كان او احدى اخواتها ، ويكون ظرفا

فيفتح ، ويكون فعلا او مع حرف من حروف الاضافة او جملة ويكتفي في اعرابه ببيان انه محمول » .

كان على اللجنة ان تحافظ على اصطلاحها السابق مع ان الالف في المثنى والواو في الجمع علامتان اصليتان فتقول : فيضم او يظهر في آخره الف ونون او واو ونون واكتفاء اللجنة في اعراب المحمول الواقع فعلا او جملة ببيان انه محمول مبني على الغائب للاعراب المحلي ، وقد اريناك ان الجملة الواقعة موقع المفرد لا تستغني عن الاعراب المحلي اذ عليه يقوم اعراب تابعها ، نحو ( زيد ابوه كريم وعالم أخوه ) ولم يجر فيما نعلم خلاف بين النحاة في فصاحة هذا الاسلوب ، اما اكتفاؤها في اعراب المحمول المصاحب لحرف الاضافة ببيان انه محمول ، فمبني على ما ذهبت اليه اللجنة من عدم تقدير المتعلق العام ، وجعل الجبار والمجرور نفس المحمول ، وسننبه على مكان هذا المذهب من الضعف ، والحق أن الجار والمجرور الواقعين بمكان الخبر متى صرف النظر عن متعلقهما اخذا حكم الخبر ، وكأنا بحل رفع ، ووردت التوابع بعدهما على رعاية هذا المحل ، كأن تقول ( زيد في الدار او مسافر ) .

#### المطابقة بين المحمول والموضوع

قالت اللجنة : « وعلامة العدد التي تلحق الفعل هي في الجمع الواو للذكور ، والنون للاناث ، وفي المثنى الالف لهما ، وفي المفرد التاء للمواحدة ، وتأخذ اللجنة في ذلك برأي الامام المازني القائل انها علامات لا ضمائر » .

يقول جمهور النحاة : ان الواو في نحو الزيدون قاموا ، والنون في نحو الهندات قمن ، والالف في نحو الزيدان قاما ، هي ضمائر وهي المسند اليها بالفعل ، ويقول المازني : « هي علامات وفي الافعال ضمائر مستكنة هي المسند اليها الفعل » أما اللجنة فتراهها علامات كما يراها

ذكرت اللجنة اصطلاح ارباب العلوم في تسمية الجزائين الأساسيين للجملة ، وقالت : « وقد عرضت اللجنة الاسماء ، ثم فضلت اصطلاح المنطقة وهو الموضوع والمحمول ، لانه اوجز ولانه لا يكلفنا اصطلاحا جديدا » .

نظر النحاة الى ما يسميه المنطقة موضوعا فوجدوا محموله اما اسما او جملة اسمية او فعلية ، واما فعلا او وصفا متقدما عليه ، ووجدوا هذين النوعين يختلفان في أحكام شتى فراءوا ان اختلافهما في الاحكام يناسب ان يكون لكل منهما باب يجمع مباحثه واسم يستاز به فسروا الاول مبتدأ والثاني فاعلا . ووضعوا لكل منهما بابا خاصا .

واذا كان للجزء الاول اسم واحد عند المنطقة هو الموضوع ، واسم واحد عند البيانين هو المسند اليه ، فلان انواعه لا تختلف بالنظر الى الاحوال المبحوث عنها في ذنبك العلمين اختلافا يقتضي تقسيما مثل التقسيم الواقع في علم النحو .

#### احكام اعرابها

قالت اللجنة « الموضوع هو المحدث عنه في الجملة وهو مضموم دائما الا ان يقع بعد ان أو احدى اخواتها » .

صرحت اللجنة قبل هذا بأن الالف في المثنى والواو في الجمع كل منهما اصل في الاعراب ، وخالفت النحاة في قولهم : ان الضم اصل والالف والواو نائبان عنه . فكان على اللجنة اذ حكمت على الموضوع بالضم الدائم ان تستثني المثنى والجمع لانهما لا يظهر في آخرهما ضم ولا شيء بنوب عن الضم .

وتحدثت اللجنة عن اعراب المحمول ذاكرة له ثلاثة اقسام فقالت : فيكون اسما فيضم الا اذا وقع مع كان او احدى اخواتها ، ويكون ظرفا

فيفتح ، ويكون فعلا او مع حرف من حروف الاضافة او جملة ويكتفي في اعرابه ببيان انه محمول » .

كان على اللجنة ان تحافظ على اصطلاحها السابق مع ان الالف في المثنى والواو في الجمع علامتان اصليتان فتقول : فيضم او يظهر في آخره الف ونون او واو ونون واكتفاء اللجنة في اعراب المحمول الواقع فعلا او جملة ببيان انه محمول مبني على الغائب للاعراب المحلي ، وقد اريناك ان الجملة الواقعة موقع المفرد لا تستغني عن الاعراب المحلي اذ عليه يقوم اعراب تابعها ، نحو ( زيد ابوه كريم وعالم أخوه ) ولم يجر فيما نعلم خلاف بين النحاة في فصاحة هذا الاسلوب ، اما اكتفاؤها في اعراب المحمول المصاحب لحرف الاضافة ببيان انه محمول ، فمبني على ما ذهبت اليه اللجنة من عدم تقدير المتعلق العام ، وجعل الجبار والمجرور نفس المحمول ، وسننبه على مكان هذا المذهب من الضعف ، والحق أن الجار والمجرور الواقعين بمكان الخبر متى صرف النظر عن متعلقهما اخذا حكم الخبر ، وكأنا بحل رفع ، ووردت التوابع بعدهما على رعاية هذا المحل ، كأن تقول ( زيد في الدار او مسافر ) .

#### المطابقة بين المحمول والموضوع

قالت اللجنة : « وعلامة العدد التي تلحق الفعل هي في الجمع الواو للذكور ، والنون للاناث ، وفي المثنى الالف لهما ، وفي المفرد التاء للمواحدة ، وتأخذ اللجنة في ذلك برأي الامام المازني القائل انها علامات لا ضمائر » .

يقول جمهور النحاة : ان الواو في نحو الزيدون قاموا ، والنون في نحو الهندات قمن ، والالف في نحو الزيدان قاما ، هي ضمائر وهي المسند اليها بالفعل ، ويقول المازني : « هي علامات وفي الافعال ضمائر مستكنة هي المسند اليها الفعل » أما اللجنة فتراهها علامات كما يراها

المازني ، ولكنها ترى الافعال خالية من ضائر على ما تصرح به بعد من الغائها للضمائر المسترة .

فراي اللجنة في اعراب الافعال التي تلحقها الواو والنون والالف لا يطابق مذهب المازني من كل وجه ، ولهذا نجد رأيا قد ينزلزل امام قد يثبت امامه مذهب المازني .

ماذا تقول اللجنة حين تسأل عن الموضوع في مثل قوله تعالى : « فسجدوا » من آية « واذا قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا » وعن الموضوع في مثل جفوني من قول الشاعر :

جفوني ولم أجف الاخلاء انني لغير جميل من خليي مهمل  
وعن الموضوع في مثل ( هويني ) من قول الشاعر :

هويني وهويت الغائيات الى ان شئت فانصرفت عنهن آمالي  
لا يستقيم لها أن تقول الموضوع في الآية لفظ الملائكة وفي البيت الاول لفظ الاخلاء وفي البيت الثاني الغائيات ، كما قالت الموضوع في نحو الزيدون قاموا والهندات قسن والزيدان قاما ، هذا الاسم الظاهر ، لان لفظ الملائكة مكسور ولفظ الاخلاء مفتوح ولفظ الغائيات ظاهرة في آخره كسرة ، والموضوع على ما تقول اللجنة ، مقصوم دائما .  
ولا يشكل علينا اعراب هذه الاسئلة على مذهب المازني لانه يقول المسند اليه هو الضمير المستتر والواو والنون من قبيل العلامات المشيرة الى العدد .

#### متعلق الظروف وحرف الاضافة

ذكرت اللجنة ما يقول النحاة في متعلق الظروف وحروف الاضافة وتقسيمهم له الى متعلق عام ومتعلق خاص . ثم قالت « وترى اللجنة أن المتعلق العام لا يتدر وان المحمول في مثل زيد عندك وفي الدار هو الظرف » .

لاحظ النحاة ان الجملة ذات المبتدأ والخبر المفرد لا يستقيم معناها الا على معنى أن هذا المحمول عين الموضوع نحو زيد انسان أو قائم فإذا ورد بعد المبتدأ ظرف نحو زيدك امامك فالظرف من قبيل الاسم الجامد ولا يستقيم معنى الجملة على ان هذا الخبر هو عين المبتدأ اذ الظرف الذي هو المكان ليس عين زيد ، ولما كانت حكمة العرب تأبى لهم ان يخبروا بجامد عن جامد ليس عينه ، وثق النحاة بأن العرب لا يد أن يكونوا قد لاحظوا عند النطق بهذا الترتيب كلمة أخرى يصح حملها على المبتدأ ، وحذفوها على عادتهم في حذف ما تشير القرائن الى مكانه ، والتركيب ينساق بسامعه الى معنى ان زيدا موجود وكائن امام المخاطب فقالوا ان المحمول هو هذا اللفظ الملاحظ في نظم الكلام والظرف قيد له .

ولاحظ النحاة ايضا ان حروف الاضافة وضمت لتربط بين الاسماء والافعال وانه لا يتحقق معنى حرف الاضافة في الجملة الا اذا تعلق بفعل او ما يقوم مقامه في الدلالة على الحدث فاذا جاءتهم جملة تشتمل على حرف الاضافة وليس هناك فعل او ما يشبهه نحو زيد في الدار ، ذكروا قاعدة وضع حروف الاضافة وما تجري عليه في الاستعمال وعرفوا بذلك ان العرب لا يستعملون حرف الاضافة دون ان يكون له متعلق من العقل او نحوه فوثقوا من ان في الجملة متعلقا لحرف الاضافة ملاحظا في نظم الجملة واول ما ينساق اليه ذهن سامع الجملة هو معنى موجود وكائن فاذا قال النحاة أن لحرف الاضافة في نحو زيد في الدار متعلقا منويا هو من معنى الكون العام فقصد جروا في اعراب الكلام على ما تقتضيه قاعدة وضع الحروف ونهبوا على لفظ لا يظهر معنى الجملة في صورته الجلية الا بملاحظته .

هذا وقد جرى بعض النحاة على ظاهر حال الجملة وقالوا كما قالت



المازني ، ولكنها ترى الافعال خالية من ضائر على ما تصرح به بعد من الغائيا للضمائر المسترة .

فراي اللجنة في اعراب الافعال التي تلحقها الواو والنون والالف لا يطابق مذهب المازني من كل وجه ، ولهذا نجد رايها قد ينزلزل امام قد يثبت امامه مذهب المازني .

ماذا تقول اللجنة حين تسأل عن الموضوع في مثل قوله تعالى : « فسجدوا » من آية « واذا قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا » وعن الموضوع في مثل جفوني من قول الشاعر :

جفوني ولم أجف الاخلاء انني لغير جميل من خليي مهمل  
وعن الموضوع في مثل ( هويني ) من قول الشاعر :

هويني وهويت الغائيات الى ان شئت فانصرفت عنهن آمالي  
لا يستقيم لها أن تقول الموضوع في الآية لفظ الملائكة وفي البيت الاول لفظ الاخلاء وفي البيت الثاني الغائيات ، كما قالت الموضوع في نحو الزيدون قاموا والهندات قسن والزيدان قاما ، هذا الاسم الظاهر ، لان لفظ الملائكة مكسور ولفظ الاخلاء مفتوح ولفظ الغائيات ظاهرة في آخره كسرة ، والموضوع على ما تقول اللجنة ، مقصوم دائما .  
ولا يشكل علينا اعراب هذه الاسئلة على مذهب المازني لانه يقول المسند اليه هو الضمير المستتر والواو والنون من قبيل العلامات المشيرة الى العدد .

#### متعلق الظروف وحرف الاضافة

ذكرت اللجنة ما يقول النحاة في متعلق الظروف وحروف الاضافة وتقسيمهم له الى متعلق عام ومتعلق خاص . ثم قالت « وترى اللجنة أن المتعلق العام لا يتدر وان المحمول في مثل زيد عندك وفي الدار هو الظرف » .

لاحظ النحاة ان الجملة ذات المبتدأ والخبر المفرد لا يستقيم معناها الا على معنى أن هذا المحمول عين الموضوع نحو زيد انسان أو قائم فإذا ورد بعد المبتدأ ظرف نحو زيدك امامك فالظرف من قبيل الاسم الجامد ولا يستقيم معنى الجملة على ان هذا الخبر هو عين المبتدأ اذ الظرف الذي هو المكان ليس عين زيد ، ولما كانت حكمة العرب تأبى لهم ان يخبروا بجامد عن جامد ليس عينه ، وثق النحاة بأن العرب لا يد أن يكونوا قد لاحظوا عند النطق بهذا الترتيب كلمة أخرى يصح حملها على المبتدأ ، وحذفوها على عادتهم في حذف ما تشير القرائن الى مكانه ، والتركيب ينساق بسامعه الى معنى ان زيدا موجود وكائن امام المخاطب فقالوا ان المحمول هو هذا اللفظ الملاحظ في نظم الكلام والظرف قيد له .

ولاحظ النحاة ايضا ان حروف الاضافة وضمت لتربط بين الاسماء والافعال وانه لا يتحقق معنى حرف الاضافة في الجملة الا اذا تعلق بفعل او ما يقوم مقامه في الدلالة على الحدث فاذا جاءتهم جملة تشتمل على حرف الاضافة وليس هناك فعل او ما يشبهه نحو زيد في الدار ، ذكروا قاعدة وضع حروف الاضافة وما تجري عليه في الاستعمال وعرفوا بذلك ان العرب لا يستعملون حرف الاضافة دون ان يكون له متعلق من العقل او نحوه فوثقوا من ان في الجملة متعلقا لحرف الاضافة ملاحظا في نظم الجملة واول ما ينساق اليه ذهن سامع الجملة هو معنى موجود وكائن فاذا قال النحاة أن لحرف الاضافة في نحو زيد في الدار متعلقا منويا هو من معنى الكون العام فقصد جروا في اعراب الكلام على ما تقتضيه قاعدة وضع الحروف ونهبوا على لفظ لا يظهر معنى الجملة في صورته الجلية الا بملاحظته .

هذا وقد جرى بعض النحاة على ظاهر حال الجملة وقالوا كما قالت

اللجنة : ان الظرف والجار والمجرور هو الخبر ولا حاجة الى تقدير متعلق ، غير أن هؤلاء يخالفون اللجنة بقولهم : ان الضمير الذي كان في المتعلق انتقل الى الظرف والجار والمجرور وصار ملاحظا معه ولم يبق للمتعلق حظ من الاعراب واللجنة التي تنكر الضمير المستتر في زيد قام لا تسيع ان يكون في الظرف والجار والمجرور هذا الضمير .

وورد في الشواهد العربية الصحيحة نحو « فأث فؤادي عندك الدهر اجس » وهذه الطائفة من النحويين يقولون : ان اجمع توكيد للضمير الملاحظ في الظرف ، وماذا ترى اللجنة في وجه ضم اجمع ولم يبقه على مقتضى رأيهم مؤكد مضموم .

### الضمير

قالت اللجنة « من اصول اللجنة ان تلغي الضمير المستتر جوازا او وجوبا ، فمثل زيد قام الفعل هو المصنوع ولا ضمير فيه ، وليس بجملته كما يعده النحاة ، وهو كمثل قام زيد » .

أنكرت اللجنة الضمير المستتر جوازا ووجوبا ، ووجه ما يقوله النحاة أنهم وجدوا في بعض الجمل افعالا لم يذكر معها اسم ظاهر ، ولا ضمير بارز يصلح لان يكون فاعلا « موضوعا » لها .

فقالوا : ان الفاعل ضمير مستتر ، أي ملاحظ في ذهن المتكلم عند اللقاء الجملة ، ولم يذكره استغناء عنه بالقرينة المشيرة اليه ، فتحسرو « كتب » من قولك أمرت زيدا بالكتابة فكتب ، فعل لم يذكر معه اسم ظاهر ولا ضمير بارز يصلح لان يكون فاعلا له ، ولكل فعل فاعل ، فالتحاة يقولون : ان الفاعل ضمير مستتر يعود على زيد ، والقرينة تقدم الامر له بالكتابة ، واذا ارادوا التنبيه لهذا الضمير الذي أسند اليه الفعل دلوا عليه بلفظ الضمير المنفصل فقالوا « هو » . ليس بمعقول ان تقول اللجنة أن لفظ كتب في المثال مسند الى زيد المتقدم .

وهو مفتوح على انه معمول به تكسلة ، فإنه سبق لها ان قالت : « والموضوع مضموم دائما » .

وما يساعد التحاة على تقدير الضمير مع الفعل الذي لم يذكر بعده اسم ظاهر ، ولا ضمير بارز ، أنهم وجدوا بعض العرب قد اتوا بعد الفعل بمعطوف لا يستقيم عطفه الا على ضمير ملاحظ في الفعل نحو قول جرير :

ورجا الاخيطل من سفاهة رأيه

ما لم يكن وأب له قد ظالا

فان قوله « وأب له » لا يستقيم عطفه الا على الضمير المستكن في قوله لم « يكن » ومن هذا قول عمر ابن أبي ربيعة :

قلت اذ أقبلت وزهر تهادي كنعاج الفلا تعسفن رملا

فان قوله ( زهر ) معطوف كذلك على الضمير المستتر في قوله : « أقبلت » .

وقد اتفق علماء العربية فيما نعلم على أن نحو « رأيت الذي سافر يوم الجمعة وزيد » أسلوب عربي فصيح .

وقلت اللجنة « ومثل أقوم ، وتقوم مما يقدر فيه الضمير مستترا وجوبا الفعل محمول ، والهمزة او النون اشارة الى الموضوع أغنت عنه ، وكفى ذلك في اعرابه » .

يقول النحاة في الافعال المشار اليها في هذه العبارة : الفاعل ضمير مستتر وجوبا ، وتقول اللجنة « والموضوع اشارت اليه الهمزة والنون فأغنت عنه » وقد ظنت اللجنة أنها يرت بهذا الصنع قاعدة من قواعد النحو ، ولا اظنها فعلت ، اذ معنى الاشارة الى الموضوع لا يقل عن قول النحاة : ان الموضوع مستتر أي ملاحظ في نفس المتكلم : والتحاة يسرون الضمير المستتر بالضمير المنفصل . فيقولون تنديره أنت

اللجنة : ان الظرف والجار والمجرور هو الخبر ولا حاجة الى تقدير متعلق ، غير أن هؤلاء يخالفون اللجنة بقولهم : ان الضمير الذي كان في المتعلق انتقل الى الظرف والجار والمجرور وصار ملاحظا معه ولم يبق للمتعلق حظ من الاعراب واللجنة التي تنكر الضمير المستتر في زيد قام لا تسيخ ان يكون في الظرف والجار والمجرور هذا الضمير .

وورد في الشواهد العربية الصحيحة نحو « فأث فؤادي عندك الدهر اجس » وهذه الطائفة من النحويين يقولون : ان اجمع توكيد للضمير الملاحظ في الظرف ، وماذا ترى اللجنة في وجه ضم اجس ولم يسبقه على مقتضى رأيهم مؤكدا مضموم .

### الضمير

قالت اللجنة « من اصول اللجنة ان تلغي الضمير المستتر جوازا او وجوبا ، فمثل زيد قام الفعل هو المصنوع ولا ضمير فيه ، وليس بجملته كما يعده النحاة ، وهو كمثل قام زيد » .

أنكرت اللجنة الضمير المستتر جوازا ووجوبا ، ووجه ما يقوله النحاة أنهم وجدوا في بعض الجمل افعالا لم يذكر معها اسم ظاهر ، ولا ضمير بارز يصلح لان يكون فاعلا « موضوعا » لها .

فقالوا : ان الفاعل ضمير مستتر ، أي ملاحظ في ذهن المتكلم عند اللقاء الجملة ، ولم يذكره استغناء عنه بالقرينة المشيرة اليه ، فتحسرو « كتب » من قولك أمرت زيدا بالكتابة فكتب ، فعل لم يذكر معه اسم ظاهر ولا ضمير بارز يصلح لان يكون فاعلا له ، ولكل فعل فاعل ، فالتحاة يقولون : ان الفاعل ضمير مستتر يعود على زيد ، والقرينة تقدم الامر له بالكتابة ، واذا ارادوا التنبيه لهذا الضمير الذي أسند اليه الفعل دلوا عليه بلفظ الضمير المنفصل فقالوا « هو » . ليس بمعقول ان تقول اللجنة أن لفظ كتب في المثال مسند الى زيد المتقدم .

وهو مفتوح على انه معمول به تكسلة ، فإنه سبق لها ان قالت : « والموضوع مضموم دائما » .

وما يساعد التحاة على تقدير الضمير مع الفعل الذي لم يذكر بعده اسم ظاهر ، ولا ضمير بارز ، أنهم وجدوا بعض العرب قد اتوا بعد الفعل بمعطوف لا يستقيم عطفه الا على ضمير ملاحظ في الفعل نحو قول جرير :

ورجا الاخيطل من سفاهة رأيه

ما لم يكن وأب له قد ظالا

فان قوله « وأب له » لا يستقيم عطفه الا على الضمير المستكن في قوله لم « يكن » ومن هذا قول عمر ابن أبي ربيعة :

قلت اذ أقبلت وزهر تهادي كنعاج الفلا تعسفن رملا

فان قوله ( زهر ) معطوف كذلك على الضمير المستتر في قوله : « أقبلت » .

وقد اتفق علماء العربية فيما نعلم على أن نحو « رأيت الذي سافر يوم الجمعة وزيد » أسلوب عربي فصيح .

وقلت اللجنة « ومثل أقوم ، وتقوم مما يقدر فيه الضمير مستترا وجوبا الفعل محمول ، والهمزة او النون اشارة الى الموضوع أغنت عنه ، وكفى ذلك في اعرابه » .

يقول النحاة في الافعال المشار اليها في هذه العبارة : الفاعل ضمير مستتر وجوبا ، وتقول اللجنة « والموضوع اشارت اليه الهمزة والنون فأغنت عنه » وقد ظنت اللجنة أنها يرت بهذا الصنع قاعدة من قواعد النحو ، ولا اظنها فعلت ، اذ معنى الاشارة الى الموضوع لا يقلل عن قول النحاة : ان الموضوع مستتر أي ملاحظ في نفس المتكلم : والتحاة يسرون الضمير المستتر بالضمير المنفصل . فيقولون تنديده أنت

اختارت اللجنة ان تسمي كل ما عدا الموضوع ، والمحصل تكلمة ، ثم قسمت التكلمة بالنظر الى اغراضها الى تكلمة لبيان الزمان او المكان « المفعول فيه » و لبيان العلة « المفعول المطلق » و لبيان المفعول « المفعول به » أو لبيان « الحال » أو لبيان النوع « التمييز » ثم قالت اللجنة وبذلك جعلنا كثيرا من الابواب كالمفاعيل ، والحال والتمييز تحت اسم واحد هو التكلمة دون ان نضيع غرضا .

اذا كان الناشئ يلقن اغراض التكلمة وكان اعراب التكلمة يستدعي ذكر الغرض منها فان اللجنة لم تأت بشيء سوى انها استبدلت بالمصطلحات النحوية كلمات ليست بأوجز منها ، ففي نحو جاء زيد راكبا يقول النحاة راكبا حال . وتقول اللجنة راكبا تكلمة لبيان الحالة ، وفي نحو عندي عشرون كتابا يقول النحاة كتابا تمييز ، وتقول اللجنة كتابا تكلمة لبيان النوع ، فالذي نرى ان المصطلحات النحوية تشعر بالاغراض مع الايجاز ، فلا داعي الى ان نستبدل بها مصطلحات اخرى .

#### الاساليب

قالت اللجنة : ان النحاة تعبوا كثيرا في اعراب انواع من العبارات ، وفي تخريجها على قواعد هم مثل التعجب ثم قالت : « وقد رأت اللجنة ان تدرس هذه على انها اساليب بين معناها ، واستعمالها ، ويقاس عليها ، أما اعرابها فهل « ما احسن » صيغة تعجب ، والاسم بعدها المتعجب منه مفتوح « واحسن » صيغة تعجب والاسم بعدها مكسور مع حرف الاضافة »

صيغة التعجب يكثر دورانها في كلام العرب ، وتعلق بها احكام خاصة ، ولذلك عقد لها النحاة في كتبهم بابا قائما بنفسه ، وما ذكرته اللجنة لا يكفي في اعراب هذه الصيغة بل هو اهمال لا عرابيا اذ اقل ما يجب في اعراب الجملة ان يبين فيها الموضوع والمحصل ، واعراب

أو نحن ، ولا ندري ماذا يكون جواب اللجنة لو طلب منها بيان هذا الموضوع الذي أشارت اليه الهمزة أو النون ، ولعلها تضطر فتذكر هذه الضائرات التي يذكرها النحاة ، واذا استطاع التلميذ ان يفهم اعراب جملة مركبة من فعل وحرف يشير الى الموضوع ، لم يعسر عليه ان يفهم اعراب جملة مركبة من فعل وضمير مضاف اليه بحرف ، ولم تحدثنا اللجنة عن الحرف الذي يشير الى الموضوع في فعل الامر نحو « اكتب » وفي اسم الفعل نحو صه ، وأف .

وقالت اللجنة « الضمير المتصل البارز منه الدال على العدد ، وقد اعتبر اشارة لا ضميرا ، واتبع فيه مذهب المازني .

وغير الدال على العدد مثل « قمت او قمتم » الضمير موضوع ، والفعل قبله محمول ، واذا ذكر مع المتصل ضمير منفصل ، فهو تقوية له مثل « قمت انا وانا قمت » .

نبهنا فيما سلف على الفرق بين رأي اللجنة ومذهب المازني في نحو « الزيدان يقومان ، والزيدون يقومون ، والنسوة يقسن » وقول اللجنة هنا : واذا ذكر مع المتصل ضمير منفصل فهو تقوية له ، عبارة غير واضحة لان موضوع بحثها الاعراب ، ومقتضى موضوع البحث ان تريد من التقوية التوكيد المعروف في علم النحو ، وهذا ظاهر في مثل « قمت انا » اما نحو « انا قمت » فالضمير المنفصل لا يدخل في باب التوكيد المحدود من التوابع ، وانما هو مبتدأ اخبر عنه بجملة ، وحصل توكيد النسبة من تكرار الاسناد ، لان فعل القيام اسند الى الضمير المتصل على وجه الفاعلية ، واسند الى الضمير المنفصل في ضمن الجملة على وجه الخبرية .

فاذا كانت اللجنة تريد ان تخالف النحاة فيما قرروه من وجوب تأخير التأكيد عن المؤكد فلتكن عباراتها اوضح مما كتبت ، حتى يكون للنقاد رأي في هذه المخالفة .

اختارت اللجنة ان تسمي كل ما عدا الموضوع ، والمحصل تكلمة ، ثم قسمت التكلمة بالنظر الى اغراضها الى تكلمة لبيان الزمان او المكان « المفعول فيه » و لبيان العلة « المفعول المطلق » و لبيان المفعول « المفعول به » أو لبيان « الحال » أو لبيان النوع « التمييز » ثم قالت اللجنة وبذلك جعلنا كثيرا من الابواب كالمفاعيل ، والحال والتمييز تحت اسم واحد هو التكلمة دون ان نضيع غرضا .

اذا كان الناشئ يلقن اغراض التكلمة وكان اعراب التكلمة يستدعي ذكر الغرض منها فان اللجنة لم تأت بشيء سوى انها استبدلت بالمصطلحات النحوية كلمات ليست بأوجز منها ، ففي نحو جاء زيد راكبا يقول النحاة راكبا حال . وتقول اللجنة راكبا تكلمة لبيان الحالة ، وفي نحو عندي عشرون كتابا يقول النحاة كتابا تمييز ، وتقول اللجنة كتابا تكلمة لبيان النوع ، فالذي نرى ان المصطلحات النحوية تشعر بالاغراض مع الايجاز ، فلا داعي الى ان نستبدل بها مصطلحات اخرى .

#### الاساليب

قالت اللجنة : ان النحاة تعبوا كثيرا في اعراب انواع من العبارات ، وفي تخريجها على قواعد هم مثل التعجب ثم قالت : « وقد رأت اللجنة ان تدرس هذه على انها اساليب يبين معناها ، واستعمالها ، ويقاس عليها ، أما اعرابها فسهل « ما احسن » صيغة تعجب ، والاسم بعدها المتعجب منه مفتوح « واحسن » صيغة تعجب والاسم بعدها مكسور مع حرف الاضافة »

صيغة التعجب يكثر دورانها في كلام العرب ، وتعلق بها احكام خاصة ، ولذلك عقد لها النحاة في كتبهم بابا قائما بنفسه ، وما ذكرته اللجنة لا يكفي في اعراب هذه الصيغة بل هو اهمال لاغرابها اذ اقل ما يجب في اعراب الجملة ان يبين فيها الموضوع والمحصل ، واعراب

أو نحن ، ولا ندري ماذا يكون جواب اللجنة لو طلب منها بيان هذا الموضوع الذي أشارت اليه الهمزة أو النون ، ولعلها تضطر فتذكر هذه الضائرات التي يذكرها النحاة ، واذا استطاع التلميذ ان يفهم اعراب جملة مركبة من فعل وحرف يشير الى الموضوع ، لم يعسر عليه ان يفهم اعراب جملة مركبة من فعل وضمير مضاف اليه بحرف ، ولم تحدثنا اللجنة عن الحرف الذي يشير الى الموضوع في فعل الامر نحو « اكتب » وفي اسم الفعل نحو صه ، وأف .

وقالت اللجنة « الضمير المتصل البارز منه الدال على العدد ، وقد اعتبر اشارة لا ضميرا ، واتبع فيه مذهب المازني .

وغير الدال على العدد مثل « قمت او قمتم » الضمير موضوع ، والفعل قبله محمول ، واذا ذكر مع المتصل ضمير منفصل ، فهو تقوية له مثل « قمت انا وانا قمت » .

نبهنا فيما سلف على الفرق بين رأي اللجنة ومذهب المازني في نحو « الزيدان يقومان ، والزيدون يقومون ، والنسوة يقسن » وقول اللجنة هنا : واذا ذكر مع المتصل ضمير منفصل فهو تقوية له ، عبارة غير واضحة لان موضوع بحثها الاعراب ، ومقتضى موضوع البحث ان تريد من التقوية التوكيد المعروف في علم النحو ، وهذا ظاهر في مثل « قمت انا » اما نحو « انا قمت » فالضمير المنفصل لا يدخل في باب التوكيد المحدود من التوابع ، وانما هو مبتدأ اخبر عنه بجملة ، وحصل توكيد النسبة من تكرار الاسناد ، لان فعل القيام اسند الى الضمير المتصل على وجه الفاعلية ، واسند الى الضمير المنفصل في ضمن الجملة على وجه الخبرية .

فاذا كانت اللجنة تريد ان تخالف النحاة فيما قرروه من وجوب تأخير التأكيد عن المؤكد فلتكن عباراتها اوضح مما كتبت ، حتى يكون للنقاد رأي في هذه المخالفة .

جملة التعجب على الوجه الذي ذكرته اللجنة لم يبين فيه الموضوع ولا المحمول ، وإذا كان النحاة قد تمعوا كثيرا في اعرابها ، وتخريجها على قواعدهم ، فمن السهل على اللجنة ان تختار وجها من الوجوه التي تمعوا فيها ، وتقتصر عليه في اعراب الجملة ، وإذا بدا للجنة ان النحاة لم يصبوا في تخريج صيغة التعجب على قواعدهم او ان قواعدهم التي خرجوا عليها الصيغة غير صحيحة ، او غير ميسرة ، فلتورد على وجه الاجتهاد تخريجا غير تخريجهم ، ووجها من الاعراب ايسر من وجوههم وقالت اللجنة « ومثل هذا التحذير والاعراء » كما في النار او اياك والنار او النار النار ، وهو اسلوب والاسم منه مفتوح ، والاسمان مفتوحان ايضا ، وانما توجه اللجنة العناية في درس هذه الاساليب الى طرق الاستعمال لا بتحليل الصيغ وفلسفة تخريجها »

إذا قيل للتليذ في درس النحو : ان النار « في نحو النار النار » وأخاك في نحو « أخاك أخاك » مفتوح يذهب ذهنه ، وان لم يكن نبيا ، الى ان هذه الكلمات تكملات من تكملات الجملة ، ويتشوف لمعرفة ركني الجملة « الموضوع والمحمول » فماذا يكون جواب المعلم له « اقول له ، هذه صيغة لا محمول لها ، ولا موضوع او يقول له : لها موضوع ! ومحمول لا حاجة بك الى معرفتهما

ثم ان درس اسلوب التحذير والاعراء يستدعي بيان معنى الصيغة ، واذا استبان معناها كان من اسهل ما يلقنه التليذ ان هذه الاسماء المفتوحة تكملات لفعل وفاعل « موضوع ومحمول » جرت العرب على حذفها لقيام ما يدل عليهما .

ولا اظن للجنة تريد من مثل هذا الاختصار البالغ في الاعراب صرف المعربين عن حديث تقدير مفرد او جملة في الكلام ولو في مثل هذه الصيغ التي لا يجب التليذ في معرفة الفعل والفاعل المقدرين فيها أدنى صعوبة . هذا ما اردت تقديمه لوزارة المعارف ، ولله الامر من قبل ومن بعد

## الإستماع

بما يتوقف تأنيثه على السماع

الحمد لله العلي الاعلى \* والصلاة والسلام على مرشد الامم الى الطريقة المثلى \* والرضا عن آله الابرار \* وصحبه الاخيار \* اما بعد فهذه رسالة في اللفاظ المؤنثة سمعا جمعتها مرتبة على حروف المعجم لتكون تذكرة لى ولن شاء ان يذكر بها من الكتاب والادباء بعدى \*

وقد اخذت فيها على القلم ان يستشهد على كل كلمة بنص امام من ائمة اللغة \* وتستجد فيها ما ينهك على ان الشيخ ابن الحاجب وغيره قد اوردوا كلمات فيما يجب تأنيثه والتحقيق انها مما يجوز فيها التذكير والتأنيث \* واليك ما تقصيت اثره ووقعت عليه يدى من هذه الاسماء .

### حرف الهمزة

( الابطط ) هو باطن المنكب ، وتكسر الباء ، قد يؤنث . قاموس . وقال ابن جنى : يذكر ويؤنث وتذكيره أجود . قال أبو حاتم سألت بعض فصحاء العرب عن تأنيث الابطط فانكره أشد الانكار فقلت انه حكى لنا أن بعض العرب قال : وقع السوط حتى برقت ابطه فقال : ليس هذا من العربية انما هو حتى وضح ابطه . المخصص .

( الابهام ) اكبر الاصابع وقد تذكر . قاموس . وقال ابن جنى : الابهام يؤنث وتذكيره لغة لبني أسد .

( الاذن ) الاذن بالضم وبضتين معروفة مؤنثة . قاموس . وفي لسان العرب : وأذن كل شيء مقبضه كاذن الكوز والدلو على التشبيه وكله مؤنث .

بحث نشره المؤلف في رسالة صغيرة مطبوعة .

جملة التعجب على الوجه الذي ذكرته اللجنة لم يبين فيه الموضوع ولا المحمول ، وإذا كان النحاة قد تمعوا كثيرا في اعرابها ، وتخريجها على قواعدهم ، فمن السهل على اللجنة ان تختار وجها من الوجوه التي تمعوا فيها ، وتقتصر عليه في اعراب الجملة ، وإذا بدا للجنة ان النحاة لم يصبوا في تخريج صيغة التعجب على قواعدهم او ان قواعدهم التي خرجوا عليها الصيغة غير صحيحة ، او غير ميسرة ، فلتورد على وجه الاجتهاد تخريجا غير تخريجهم ، ووجها من الاعراب ايسر من وجوههم وقالت اللجنة « ومثل هذا التحذير والاعراء » كما في النار او اياك والنار او النار النار ، وهو اسلوب والاسم منه مفتوح ، والاسمان مفتوحان ايضا ، وانما توجه اللجنة العناية في درس هذه الاساليب الى طرق الاستعمال لا بتحليل الصيغ وفلسفة تخريجها »

إذا قيل للتليذ في درس النحو : ان النار « في نحو النار النار » وأخاك في نحو « أخاك أخاك » مفتوح يذهب ذهنه ، وان لم يكن نبيا ، الى ان هذه الكلمات تكملات من تكملات الجملة ، ويتشوف لمعرفة ركني الجملة « الموضوع والمحمول » فماذا يكون جواب المعلم له « اقول له ، هذه صيغة لا محمول لها ، ولا موضوع او يقول له : لها موضوع ! ومحمول لا حاجة بك الى معرفتهما

ثم ان درس اسلوب التحذير والاعراء يستدعي بيان معنى الصيغة ، واذا استبان معناها كان من اسهل ما يلقنه التليذ ان هذه الاسماء المفتوحة تكملات لفعل وفاعل « موضوع ومحمول » جرت العرب على حذفها لقيام ما يدل عليهما .

ولا اظن للجنة تريد من مثل هذا الاختصار البالغ في الاعراب صرف المعربين عن حديث تقدير مفرد او جملة في الكلام ولو في مثل هذه الصيغ التي لا يجب التليذ في معرفة الفعل والفاعل المقدرين فيها أدنى صعوبة . هذا ما اردت تقديمه لوزارة المعارف ، ولله الامر من قبل ومن بعد

## الإستماع

بما يتوقف تأنيثه على السماع

الحمد لله العلي الاعلى \* والصلاة والسلام على مرشد الامم الى الطريقة المثلى \* والرضا عن آله الابرار \* وصحبه الاخيار \* اما بعد فهذه رسالة في اللفاظ المؤنثة سمعا جمعتها مرتبة على حروف المعجم لتكون تذكرة لى ولن شاء ان يذكر بها من الكتاب والادباء بعدى \*

وقد اخذت فيها على القلم ان يستشهد على كل كلمة بنص امام من ائمة اللغة \* وتستجد فيها ما ينهك على ان الشيخ ابن الحاجب وغيره قد اوردوا كلمات فيما يجب تأنيثه والتحقيق انها مما يجوز فيها التذكير والتأنيث \* واليك ما تقصيت اثره ووقعت عليه يدى من هذه الاسماء .

### حرف الهمزة

( الابطط ) هو باطن المنكب ، وتكسر الباء ، قد يؤنث . قاموس . وقال ابن جنى : يذكر ويؤنث وتذكيره أجود . قال أبو حاتم سألت بعض فصحاء العرب عن تأنيث الابطط فانكره أشد الانكار فقلت انه حكى لنا أن بعض العرب قال : وقع السوط حتى برقت ابطه فقال : ليس هذا من العربية انما هو حتى وضح ابطه . المخصص .

( الابهام ) اكبر الاصابع وقد تذكر . قاموس . وقال ابن جنى : الابهام يؤنث وتذكيره لغة لبني أسد .

( الاذن ) الاذن بالضم وبضتين معروفة مؤنثة . قاموس . وفي لسان العرب : وأذن كل شيء مقبضه كاذن الكوز والدلو على التشبيه وكله مؤنث .

بحث نشره المؤلف في رسالة صغيرة مطبوعة .

( الأرتب ) عدها ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه وعده صاحب المكمّل  
فيما يؤنث . وظاهر عبارة المبرد في الكامل انه يؤنث اذا قصد به انثى  
ويذكر اذا أريد به ذكر . قال : ان العقاب يقع على الذكر والانثى وانما  
ميز باسم الاشارة كالارتب .

( أروى ) هي جمع أو اسم لأروية وهي الانثى من الوعول ، عدها  
صاحب المكمّل فيما يؤنث . وفي اللسان . والأروى مؤنث .

( الأرتب ) السرعة والنشاط مؤنث : يقال مرة فلان وله أرتب منكرة  
اذا مر مرارا سريعا من النشاط . لسان العرب .

( الإزار ) الملحفة ويؤنث . قاموس . والازار الملحفة يذكر ويؤنث  
عن اللحياني . لسان العرب . وقال ابن سيده : وقول أبي ذؤيب « وقد  
علقت دم القتل ازارها » يجوز ان يكون على لغة من انت الازار .

( الاست ) عده ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه : وأورده صاحب  
المكمّل في شرح المفصل في قبيل المؤنث الساعى

( الاصنبع ) أشار صاحب القاموس الى وجهى التأنيث والتذكير  
بقوله : وقد تذكر . وقال أبو فارس : الاجسود في اصبع الانسان  
التأنيث . وقال الصاغاني : يذكر ويؤنث والغالب التأنيث .

( الاشقى ) المثقب والمراد يخز به ، ويؤنث . قاموس .

( الاضيحى ) جمع اشعاة وهي الذبيحة يذكر ويؤنث . ومن ذكر  
ذهب بها الى اليوم . لسان العرب ، وأدب الكاتب لابن قتيبة .

( الافى ) ذكرها ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه وكذلك أوردها  
صاحب المكمّل في حساب ما يؤنث .

( الألف ) الألف من العدد مذكر ولو أنث باعتبار الدراهم لجاز .  
قاموس . وقال ابن جنى الألف من العدد مذكر فان أنث فانها يذهب  
بها الى الدراهم

( الآل ) هو السراب أو خاص بنا في أول النهار ويؤنث . قاموس .  
وقال ابن جنى : الآل الذى يشبه السراب مذكر وتأنيثه لغة

### حرف الباء

( بشر ) أورده صاحب المكمّل فيما يؤنث ويذكر ومعناه انه يقع على  
الانثى والذكر ولكن يقال هي بشر وهو بشر كسا في لسان العرب

( البطن ) خلاف الظهر مذكر . قاموس . ومثله في لسان العرب  
ثم قال : وحكى أبو عبيدة أن تأنيثه لغة

( البلد ) بلد يذكر ويؤنث . مصباح . قال سيوريه هذه الدار نعمت  
البلد فأنث حيث كان الدار : لسان العرب .

( البصر ) البصر مؤنثة . قاموس . ومثله في اللسان

( البير ) هي انثى . قاموس . ومثله في اللسان

### حرف التاء

( تر ) يذكر ويؤنث . المكمّل في شرح المفصل

### حرف الشاء

( الشدى ) أشار صاحب القاموس الى وجه التأنيث بقوله ويؤنث .  
وقال النوى في شرح مسلم . الشدى مذكر وقد يؤنث في لغة . وفي

المحكم . الشدى معروف يذكر ويؤنث .

( ثعلب ) عدها ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه

### حرف الجيم

( الجحيم ) عده ابن قتيبة وابن الحاجب فيما يؤنث . وقال ابن جنى .  
الجحيم من بين أسماء جهنم مذكر وسائر اسمائها مؤنث .

( الجزور ) يقع على الذكر والانثى ، وهو يؤنث لان اللفظة مؤنثة .  
تقول هذه الجزور وان أردت ذكرا . لسان العرب .

( الجعّار ) جبل يشد به المستنق وسطه اذا تول في البر لثلا يقع



( الأرتب ) عدها ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه وعده صاحب المكمّل  
فيما يؤنث . وظاهر عبارة المبرد في الكامل انه يؤنث اذا قصد به انثى  
ويذكر اذا أريد به ذكر . قال : ان العقاب يقع على الذكر والانثى وانما  
ميز باسم الاشارة كالارتب .

( أروى ) هي جمع أو اسم لأروية وهي الانثى من الوعول ، عدها  
صاحب المكمّل فيما يؤنث . وفي اللسان . والأروى مؤنث .

( الأرتب ) السرعة والنشاط مؤنث : يقال مرة فلان وله أرتب منكرة  
اذا مر مرارا سريعا من النشاط . لسان العرب .

( الإزار ) الملحقة ويؤنث . قاموس . والازار الملحقة يذكر ويؤنث  
عن اللحياني . لسان العرب . وقال ابن سيده : وقول أبي ذؤيب « وقد  
علقت دم القتل ازارها » يجوز ان يكون على لغة من انت الازار .

( الاست ) عده ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه : وأورده صاحب  
المكمّل في شرح المفصل في قبيل المؤنث الساعى

( الاصنبع ) أشار صاحب القاموس الى وجهى التأنيث والتذكير  
بقوله : وقد تذكر . وقال أبو فارس : الاجسود في اصبع الانسان  
التأنيث . وقال الصاغاني : يذكر ويؤنث والغالب التأنيث .

( الاشقى ) المثقب والمراد يخز به ، ويؤنث . قاموس .

( الاضيحى ) جمع اشعاة وهي الذبيحة يذكر ويؤنث . ومن ذكر  
ذهب بها الى اليوم . لسان العرب ، وأدب الكاتب لابن قتيبة .

( الافى ) ذكرها ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه وكذلك أوردها  
صاحب المكمّل في حساب ما يؤنث .

( الألف ) الألف من العدد مذكر ولو أنث باعتبار الدراهم لجاز .  
قاموس . وقال ابن جنى الألف من العدد مذكر فان أنث فانها يذهب  
بها الى الدراهم

( الآل ) هو السراب أو خاص بنا في أول النهار ويؤنث . قاموس .  
وقال ابن جنى : الآل الذى يشبه السراب مذكر وتأنيثه لغة

### حرف الباء

( بشر ) أورده صاحب المكمّل فيما يؤنث ويذكر ومعناه انه يقع على  
الانثى والذكر ولكن يقال هي بشر وهو بشر كسا في لسان العرب

( البطن ) خلاف الظهر مذكر . قاموس . ومثله في لسان العرب  
ثم قال : وحكى أبو عبيدة أن تأنيثه لغة

( البلد ) بلد يذكر ويؤنث . مصباح . قال سيوريه هذه الدار نعمت  
البلد فأنث حيث كان الدار : لسان العرب .

( البصر ) البصر مؤنثة . قاموس . ومثله في اللسان

( البير ) هي انثى . قاموس . ومثله في اللسان

### حرف التاء

( تـ ) يذكر ويؤنث . المكمّل في شرح المفصل

### حرف الشاء

( الشدى ) أشار صاحب القاموس الى وجه التأنيث بقوله ويؤنث .  
وقال النوى في شرح مسلم . الشدى مذكر وقد يؤنث في لغة . وفي

المحكم . الشدى معروف يذكر ويؤنث .

( ثعلب ) عدها ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه

### حرف الجيم

( الجحيم ) عده ابن قتيبة وابن الحاجب فيما يؤنث . وقال ابن جنى .  
الجحيم من بين أسماء جهنم مذكر وسائر اسمائها مؤنث .

( الجزور ) يقع على الذكر والانثى ، وهو يؤنث لان اللفظة مؤنثة .  
تقول هذه الجزور وان أردت ذكرا . لسان العرب .

( الجعّار ) جبل يشد به المستنق وسطه اذا تول في البر لثلا يقع

فيها • عده صاحب المكمل في شرح المفصل ما يؤث •

( الجناح ) عده صاحب المكمل في شرح المفصل فيما يؤث : وقال صاحب اللسان • جبع الجناح أجنحة وأجنح ، حكم الأخيرة ابن جني وقال كسروا الجناح وهو مذكر على أفعل وهو من تكسير المؤنث لانهم ذهبوا بالتأنيث الى الريشة

( الجن ) عده صاحب المكمل في جملة ما يؤث • وفي اللسان قوله

« لا ينفخ التقريب منه الا بهرا اذا عرته جنسه وابطرا »

قد يجوز ان يكون جنون مرجه وقد يكون الجن هنا هذا النوع المستتر عن العيون أي كأن الجن تستحش • ويقويه قوله : عرته • لان جن المرح لا يؤث انما هو كجنونه

( جهنم ) اسم لنار الآخرة منع من الصرف للتعريف والتأنيث •

لسان العرب •

( الجام ) عده صاحب المكمل فيما يؤث وقال صاحب اللسان •

ابن برى : الجام جبع جاماة وتصغيره جويمة وهي مؤنثة أغنى الجام •

( جبال ) الضبع قال ابن برى جبال غير مصروف التأنيث والتعريف •

لسان العرب •

### حرف الحساء

( الحافوت ) يذكر ويؤث التبريزي في شرح معقمة طرفة • وقال ابن

جني والزجاج هي مؤنثة فان ذكرت فانما يعنى بها البيت •

( الحدثان ) قال الازهرى : ربما اثت العرب الحدثان يذهبون

به الى الحوادث • وقال الفراء : تقول العرب اهلكتنا الحدثان • لسان العرب •

( الحدور ) يقال وقعنا في حدور منكرة وهي الهبوط لسان العرب •

( الحرب ) الحرب أشئ وحكى ابن الاعرابي فيها التذكير والاعرف

تأنيثها وانما حكاية ابن الاعرابي فادرة • لسان العرب •

( حلاق ) بنيت على الكسر لانه حاصل فيها العدل والتأنيث والصفة

الغالبية • لسان العرب • ويريد بالعدل انها معدولة عن الحالقة

( الحال ) كينة الانسان وهو ما كان عليه من خير أو شر يذكر

ويؤث ، اللحياني يقال حال فلان حسنة وحسن والواحدة حالة يقال

هو بحالة سوء فمن ذكر الحال جمعه أحوالا ومن اثنا جمعه حالات •

لسان العرب •

( الحمام ) قال ابن برى : وقد جاء الحمام مؤنثا في بيت زعم

الجوهري انه يصف حماما وهو قوله :

فاذا دخلت سمعت فيها رجة لفظ المعاول في بيوت هداد

قال ابن سيده : والحمام الديناس مشتق من الحميم مذكر تذكره

العرب • وقال سيوييه : جمعوه بالالف والتاء وان كان مذكرا حين لم

يكسر جعلوا ذلك عوضا من التكسير • لسان العرب •

( حَصَا جِر ) هي الضبع أوردوها مظهر الدين صاحب المكمل في شرح

المفصل في قبيل ما يؤث سمعا وقال صاحب اللسان : حضاجر اسم

للذكر والاثني من الضباع سميت بذلك لسعة بطنها وعظمه

( حضار ) عده صاحب المكمل فيما يؤث سمعا • وقال صاحب

اللسان : وحضار مبنية مؤنثة مجرورا بدا اسم كوكب

### حرف الخاء

( الخرنق ) ولد الارنب يذكر ويؤث المكمل في شرح المفصل : وفي

اللسان انه يقع على الذكر والاثني

( الخليفة ) قال صاحب القاموس : والخليفة السلطان الاعظم

ويؤث :

( الخمر ) قال ابن جني : الخمر أشئ وكذلك جميع أسائها • وذكر

فيها • عده صاحب المكمل في شرح المفصل ما يؤث •

( الجناح ) عده صاحب المكمل في شرح المفصل فيما يؤث : وقال صاحب اللسان • جبع الجناح أجنحة وأجنح ، حكم الأخيرة ابن جني وقال كسروا الجناح وهو مذكر على أفعل وهو من تكسير المؤنث لانهم ذهبوا بالتأنيث الى الريشة

( الجن ) عده صاحب المكمل في جملة ما يؤث • وفي اللسان قوله

« لا ينفخ التقريب منه الا بهرا اذا عرته جنسه وابطرا »

قد يجوز ان يكون جنون مرجه وقد يكون الجن هنا هذا النوع المستتر عن العيون أي كأن الجن تستحش • ويقويه قوله : عرته • لان جن المرح لا يؤث انما هو كجنونه

( جهنم ) اسم لنار الآخرة منع من الصرف للتعريف والتأنيث •

لسان العرب •

( الجام ) عده صاحب المكمل فيما يؤث وقال صاحب اللسان •

ابن برى : الجام جبع جاماة وتصغيره جويمة وهي مؤنثة أغنى الجام •

( جبال ) الضبع قال ابن برى جبال غير مصروف التأنيث والتعريف •

لسان العرب •

#### حرف الحساء

( الحافوت ) يذكر ويؤث التبريزي في شرح معقمة طرفة • وقال ابن

جني والزجاج هي مؤنثة فان ذكرت فانما يعنى بها البيت •

( الحدثان ) قال الازهرى : ربما اثت العرب الحدثان يذهبون

به الى الحوادث • وقال الفراء : تقول العرب اهلكتنا الحدثان • لسان العرب •

( الحذور ) يقال وقعنا في حذور منكرة وهي الهبوط لسان العرب •

( الحرب ) الحرب أشئ وحكى ابن الاعرابي فيها التذكير والاعرف

تأنيثها وانما حكاية ابن الاعرابي فادرة • لسان العرب •

( حلاق ) بنيت على الكسر لانه حاصل فيها العدل والتأنيث والصفة

الغالبية • لسان العرب • ويريد بالعدل انها معدولة عن الحالقة

( الحال ) كينة الانسان وهو ما كان عليه من خير أو شر يذكر

ويؤث ، اللحياني يقال حال فلان حسنة وحسن والواحدة حالة يقال

هو بحالة سوء فمن ذكر الحال جمعه أحوالا ومن اثنا جمعه حالات •

لسان العرب •

( الحمام ) قال ابن برى : وقد جاء الحمام مؤنثا في بيت زعم

الجوهري انه يصف حماما وهو قوله :

فاذا دخلت سمعت فيها رجة لفظ المعاول في بيوت هداد

قال ابن سيده : والحمام الديناس مشتق من الحميم مذكر تذكره

العرب • وقال سيوييه : جمعوه بالالف والتاء وان كان مذكرا حين لم

يكسر جعلوا ذلك عوضا من التكسير • لسان العرب •

( حَصَا جِر ) هي الضبع أوردوها مظهر الدين صاحب المكمل في شرح

المفصل في قبيل ما يؤث سمعا وقال صاحب اللسان : حضاجر اسم

للذكر والاثني من الضباع سميت بذلك لسعة بطنها وعظمه

( حضار ) عده صاحب المكمل فيما يؤث سمعا • وقال صاحب

اللسان : وحضار مبنية مؤنثة مجرورا بدا اسم كوكب

#### حرف الخاء

( الخرنق ) ولد الارنب يذكر ويؤث المكمل في شرح المفصل : وفي

اللسان انه يقع على الذكر والاثني

( الخليفة ) قال صاحب القاموس : والخليفة السلطان الاعظم

ويؤث :

( الخمر ) قال ابن جني : الخمر أشئ وكذلك جميع أسائها • وذكر

صاحب القاموس وجه التذكير فقال : وقد يذكر . قال شواحه المرتضي :  
الاعرف في الخير التأنيث وقد يذكر وائكره الاصمعي .  
( الخنصر ) الخنصر بفتح الصاد الاصبع الصغير أو الوسطى  
مؤنث . قاموس .

### حرف الدال

( الدَّيْثُور ) اسماء الرياح كلها مؤنثة الا الاعصار . تاج العروس في  
مادة ( دبر )

( الدرع ) الدرع لبوس الحديد تذكر وتؤنث .  
حكى اللحياني درع سابعة ودرع سابغ . وتصغير درع دريع بغير هاء  
على غير قياس لان قياسه بالهاء وهو احد ما شذ من هذا الضرب . لسان  
العرب . وقال ابن جنى : درع الحديد اثني ودرع المرأة مذكر لا غير .  
وهذا ما قاله اللحياني في درع المرأة . وفي اللسان : ودرع المرأة قبيضا  
وهو أيضا الثوب الصغير تلبسه الجارية الصغيرة في بيتها وكلاهما مذكر  
وقد يؤنثان

( الدلو ) الدلو معروفة واحدة الدلاء التي يستقى بها تذكر وتؤنث .  
لسان العرب . وقال ابن جنى : يجوز تذكير الدلو . وهذا يدل على ان  
الاكثر التأنيث حتى عدها ابن الحاجب فيسا يجب تأنيثه :

( الدار ) هو المحل يجتمع البناء والعرصة وقد تذكر قاموس . وقال  
الجهوري : الدار مؤنثة وانما قال تعالى ( ولنعم دار المتقين ) فذكر على  
معنى المثوى والموضع كما قال عز وجل ( نعم الثواب وحسنت مرتقفا )  
فانث على المعنى :

### حرف الذال

( الذراع ) الذراع ما بين طرفي المرفق الى طرف الاصبع الوسطى  
اثني وقد تذكر . وقال أبي برى الذراع عند سيويه مؤنثة لا غير .

لسان العرب . وقال ابن جنى الذراع مؤنثة وربما ذكرت  
( ذكاء ) بالضم اسم الشس معرفة لا ينصرف ولا تدخله الالف  
واللام تقول هذه ذكاء طالعة . لسان العرب .  
( الذنوب ) هي الدلو او فيها ماء او الملاء او دون الملاء . قاموس  
في تهذيب التبريزي . الذنوب تذكر وتؤنث . المزهر . وقيل ان الذنوب  
تذكر وتؤنث . لسان العرب .

( الذؤد ) القطيع من الابل . قال ابن سيده الذود مؤنث وتصغيره  
بغير هاء على غير قياس . لسان العرب  
( الذهب ) الذهب التبر ويؤنث . قاموس . يقال ان التأنيث لغة  
أهل الحجاز . وسائر العرب يقولون هو الذهب : تاج العروس .

### حرف الراء

( الرِّجْلُ ) قال أبو اسحق . والرجل من أصل الفخذ الى القدم  
اثني . لسان العرب .  
( الرَّحِمُ ) هو بيت الولد اثني . المخصص . والرحم رحم الاثني  
وهي مؤنثة . لسان العرب .

( الرِّحَا ) الرِّحَا مؤنثة . قاموس . ابن سيده الرحي الحجر العظيم  
اثني والرحى معروفة التي يطحن بها . لسان العرب .

( الروح ) الروح النفس يذكر ويؤنث والجمع الارواح . التهذيب  
قال ابو بكر ابن الانباري الروح والنفس واحد غير ان الروح مذكر  
والنفس مؤنثة عند العرب . لسان العرب . وقال ابن جنى الروح مذكر  
فان انث فانما يعنى به النفس . وأشار صاحب القاموس الى وجه التأنيث  
بقوله ويؤنث .

( الرِّيح ) الرِّيح نسيم الهواء اثني . مخصص . الرِّيح نسيم الهواء  
وكذلك نسيم كل شيء وهي مؤنثة . لسان العرب . وقال صاحب

صاحب القاموس وجه التذكير فقال : وقد يذكر . قال شواحه المرتضي :  
الاعرف في الخير التأنيث وقد يذكر وائكره الاصمعي .  
( الخنصر ) الخنصر بفتح الصاد الاصبع الصغير أو الوسطى  
مؤنث . قاموس .

#### حرف الدال

( الدَّيْثُور ) اسماء الرياح كلها مؤنثة الا الاعصار . تاج العروس في  
مادة ( دبر )

( الدرع ) الدرع لبوس الحديد تذكر وتؤنث .  
حكى اللحياني درع سابعة ودرع سابغ . وتصغير درع دريع بغير هاء  
على غير قياس لان قياسه بالهاء وهو احد ما شذ من هذا الضرب . لسان  
العرب . وقال ابن جنى : درع الحديد اثني ودرع المرأة مذكر لا غير .  
وهذا ما قاله اللحياني في درع المرأة . وفي اللسان : ودرع المرأة قبيضا  
وهو أيضا الثوب الصغير تلبسه الجارية الصغيرة في بيتها وكلاهما مذكر  
وقد يؤنثان

( الدلو ) الدلو معروفة واحدة الدلاء التي يستقى بها تذكر وتؤنث .  
لسان العرب . وقال ابن جنى : يجوز تذكير الدلو . وهذا يدل على ان  
الاكثر التأنيث حتى عدها ابن الحاجب فيسا يجب تأنيثه :

( الدار ) هو المحل يجتمع البناء والعرصة وقد تذكر قاموس . وقال  
الجهوري : الدار مؤنثة وانما قال تعالى ( ولنعم دار المتقين ) فذكر على  
معنى المثوى والموضع كما قال عز وجل ( نعم الثواب وحسنت مرتقفا )  
فانث على المعنى :

#### حرف الذال

( الذراع ) الذراع ما بين طرفي المرفق الى طرف الاصبع الوسطى  
اثني وقد تذكر . وقال أبي برى الذراع عند سيويه مؤنثة لا غير .

لسان العرب . وقال ابن جنى الذراع مؤنثة وربما ذكرت  
( ذكاء ) بالضم اسم الشس معرفة لا ينصرف ولا تدخله الالف  
واللام تقول هذه ذكاء طالعة . لسان العرب .  
( الذنوب ) هي الدلو او فيها ماء او الملاء او دون الملاء . قاموس  
في تهذيب التبريزي . الذنوب تذكر وتؤنث . المزهر . وقيل ان الذنوب  
تذكر وتؤنث . لسان العرب .

( الذؤد ) القطيع من الابل . قال ابن سيده الذود مؤنث وتصغيره  
بغير هاء على غير قياس . لسان العرب  
( الذهب ) الذهب التبر ويؤنث . قاموس . يقال ان التأنيث لغة  
أهل الحجاز . وسائر العرب يقولون هو الذهب : تاج العروس .

#### حرف الراء

( الرِّجْلُ ) قال أبو اسحق . والرجل من أصل الفخذ الى القدم  
اثني . لسان العرب .  
( الرَّحِمُ ) هو بيت الولد اثني . المخصص . والرحم رحم الاثني  
وهي مؤنثة . لسان العرب .

( الرِّحَا ) الرِّحَا مؤنثة . قاموس . ابن سيده الرحي الحجر العظيم  
اثني والرحى معروفة التي يطحن بها . لسان العرب .

( الروح ) الروح النفس يذكر ويؤنث والجمع الارواح . التهذيب  
قال ابو بكر ابن الانباري الروح والنفس واحد غير ان الروح مذكر  
والنفس مؤنثة عند العرب . لسان العرب . وقال ابن جنى الروح مذكر  
فان انث فانما يعني به النفس . وأشار صاحب القاموس الى وجه التأنيث  
بقوله ويؤنث .

( الرِّيح ) الرِّيح نسيم الهواء اثني . مخصص . الرِّيح نسيم الهواء  
وكذلك نسيم كل شيء وهي مؤنثة . لسان العرب . وقال صاحب

المكمل في تعداد ما يؤنث : الريح وجميع أسائها كالجنوب والشمال وغيرهما .

### حرف الزاي

( الزقاق ) الزقاق السكة يذكر ويؤنث قال الاخفش أهل الحجاز يؤنثون الطريق والسرائط والسبيل والسوق والزقاق والكلاء وهو سوق البصرة وبنو تميم يذكرون هذا كله . لسان العرب .

### حرف السين

( سباط ) كقظام هي الحمى ذكرها صاحب المكمل فيما يؤنث .

( السبيل ) السبيل الطريق وما وضع منه يذكر ويؤنث . لسان العرب . وقال ابن الأثير : والسبيل في الأصل الطريق والتأنيث فيها أغلب .

( السراب ) قال اللحياني . السراب يذكر ويؤنث لسان العرب . ( السراويل ) السراويل فارسي معرب يذكر ويؤنث ولم يعرف الأصمعي فيه الا التأنيث . لسان العرب . وعلى تأنيثها اقتصر ابن جنى في رسالته وابن الحاجب في قصيدته . وأشار صاحب القاموس الى وجهي التأنيث والتذكير بقوله . وقد تذكر

( السُرّي ) سير عامة الليل ويذكر . قاموس وكذلك قال صاحب اللسان . تذكره العرب وتؤنثه قال ولم يعرف اللحياني الا التأنيث . ( السعير ) عندها الشيخ ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه وسبق في الكلام على جحيم قول ابن جنى . الجحيم من بين أسماء جهنم مذكر وسائر أسائها مؤنث .

( سقر ) عندها الشيخ ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه وقال تعالى ( وما أدراك ما سقر لا يبقى ولا تذر لواحدا للبشر عليها تسعة عشر ) الآية .

( السقنطى ) مثلث السين هو ما سقط بين الزندين وقبل استحكام الوردى ذكره صاحب المكمل فيما يؤنث في اللسان عن ابن سيده انه يذكر ويؤنث .

( السكين ) السكين المدينة تذكر وتؤنث . قال ابن الاعراب لم اسمع تأنيث السكين : وقال ثعلب قد سمع القراء قال الجوهري . والغالب عليه التذكير لسان العرب .

( السِّلَاحُ ) هو ما يقاتل به يذكر ويؤنث والتذكير اعلى لانه يجمع على أسلحة وهو جمع للمذكر . مصباح . وقال صاحب اللسان . السلاح اسم جامع لآلة الحرب وخص بعضهم به ما كان من الحديد يؤنث ويذكر والتذكير اعلى لانه يجمع على أسلحة وهو جمع للمذكر مثل حصار وأحمره . ورداء وأردية

( السلطان ) السلطان الوالى وهو فعلاان يذكر ويؤنث . وقال ابن السكيت السلطان مؤنثة يقال : قضت به عليه السلطان وقد آمنت به السلطان . قال الازهري وربما ذكر السلطان لان لفظه مذكر . وقال الفراء السلطان عند العرب الحجة ويذكر ويؤنث فمن ذكر السلطان ذهب به الى معنى الرجل ومن آتته ذهب به الى معنى الحجة . لسان العرب .

( السلم ) السلم الصلح يفتح ويكسر ويذكر ويؤنث . لسان العرب .

( السِّلْمُ ) كسكر المراقبة وقد تذكر . قاموس وفي المحكم . السلم الدرجة والمراقبة يذكر ويؤنث .

( السماء ) وسماء كل شيء اعلاه مذكر . والسماء التي تظل الارض اتى عند العرب لانها جمع سماء . والسماء السحاب والسماء المطر مذكر . ومنهم من يؤنثه وان كان بمعنى المطر كما تذكر السماء وان

المكمل في تعداد ما يؤنث : الريح وجميع أسائها كالجنوب والشمال وغيرهما .

### حرف الزاي

( الزقاق ) الزقاق السكة يذكر ويؤنث قال الاخفش أهل الحجاز يؤنثون الطريق والسرائط والسبيل والسوق والزقاق والكلاء وهو سوق البصرة وبنو تميم يذكرون هذا كله . لسان العرب .

### حرف السين

( سباط ) كقظام هي الحمى ذكرها صاحب المكمل فيما يؤنث .

( السبيل ) السبيل الطريق وما وضع منه يذكر ويؤنث . لسان العرب . وقال ابن الأثير : والسبيل في الأصل الطريق والتأنيث فيها أغلب .

( السراب ) قال اللحياني . السراب يذكر ويؤنث لسان العرب . ( السراويل ) السراويل فارسي معرب يذكر ويؤنث ولم يعرف الأصمعي فيه الا التأنيث . لسان العرب . وعلى تأنيثها اقتصر ابن جنى في رسالته وابن الحاجب في قصيدته . وأشار صاحب القاموس الى وجهي التأنيث والتذكير بقوله . وقد تذكر

( السُرّي ) سير عامة الليل ويذكر . قاموس وكذلك قال صاحب اللسان . تذكره العرب وتؤنثه قال ولم يعرف اللحياني الا التأنيث . ( السعير ) عندها الشيخ ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه وسبق في الكلام على جحيم قول ابن جنى . الجحيم من بين أسماء جهنم مذكر وسائر أسائها مؤنث .

( سقر ) عندها الشيخ ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه وقال تعالى ( وما أدراك ما سقر لا يبقى ولا تذر لواحدا للبشر عليها تسعة عشر ) الآية .

( السقنطى ) مثلث السين هو ما سقط بين الزندين وقبل استحكام الوردى ذكره صاحب المكمل فيما يؤنث في اللسان عن ابن سيده انه يذكر ويؤنث .

( السكين ) السكين المدينة تذكر وتؤنث . قال ابن الاعراب لم اسمع تأنيث السكين : وقال ثعلب قد سمع القراء قال الجوهري . والغالب عليه التذكير لسان العرب .

( السِّلَاحُ ) هو ما يقاتل به يذكر ويؤنث والتذكير اعلى لانه يجمع على أسلحة وهو جمع للمذكر . مصباح . وقال صاحب اللسان . السلاح اسم جامع لآلة الحرب وخص بعضهم به ما كان من الحديد يؤنث ويذكر والتذكير اعلى لانه يجمع على أسلحة وهو جمع للمذكر مثل حصار وأحمره . ورداء وأردية

( السلطان ) السلطان الوالى وهو فعلاان يذكر ويؤنث . وقال ابن السكيت السلطان مؤنثة يقال : قضت به عليه السلطان وقد آمنت به السلطان . قال الازهري وربما ذكر السلطان لان لفظه مذكر . وقال الفراء السلطان عند العرب الحجة ويذكر ويؤنث فمن ذكر السلطان ذهب به الى معنى الرجل ومن آتته ذهب به الى معنى الحجة . لسان العرب .

( السلم ) السلم الصلح يفتح ويكسر ويذكر ويؤنث . لسان العرب .

( السِّلْمُ ) كسكر المراقبة وقد تذكر . قاموس وفي المحكم . السلم الدرجة والمراقبة يذكر ويؤنث .

( السماء ) وسماء كل شيء اعلاه مذكر . والسماء التي تظل الارض اتى عند العرب لانها جمع سماء . والسماء السحاب والسماء المطر مذكر . ومنهم من يؤنثه وان كان بمعنى المطر كما تذكر السماء وان

كانت مؤنثة • لسان العرب • السماء معروفة وقد تذكر • قاموس •  
 ( السَّمُومُ ) الرّيح الحارة تؤنث • لسان العرب •  
 ( السَّنْءُ ) سن الجارحة مؤنثة ثم استعيرت للعمى استدلالا بها على  
 طولها وقصره وبقيت على التأنيث • النّجاية لابن الاثير • السن واحد  
 الاسنان : ابن سيده السن الضرس أنثى • لسان العرب •  
 ( الساق ) والساق مؤنث قال الله تعالى ( والتقت الساق بالساق ) •  
 لسان العرب •

( السَّوَاكُ ) السواك اسم العود المسواك يذكر ويؤنث وقيل السواك  
 تؤنثه العرب وفي الحديث « السواك مطهرة للفم » قال ابو منصور  
 ما سمعت ان السواك يؤنث ، فهو مذكر وقولهم مطهرة كقولهم : الولد  
 مجبنة مبجلة • لسان العرب • وأشار صاحب القاموس الى الوجهين  
 بقوله : والعود مسواك وسواك بكسرهما أى ( الميم والسين ) ويذكر •  
 ( السُّوقُ ) ابن سيده : السوق التي يتعامل فيها تذكر وتؤنث •  
 لسان العرب • وقيل صاحب المزهري عن الاخفش ان أهل الحجاز يؤنثونها  
 وبنو تميم يذكرونها •  
 ( سَهْ ) هي الأست عده صاحب المكمّل في جملة ما يؤنث وقال اوس  
 « وافت السه السفلى اذا دعيت نصر »

#### حرف الشين

( سَعُوب ) عدها صاحب المكمّل في شرح المنصل فيما يؤنث ساعا •  
 وفي اللسان : شعبته شعوب أى النية  
 ( السَّيْمَالُ ) قال ابن سيده في المختص • وقد كُتبت بمعنى شمال  
 على الزيادة التي فيها فقالوا شمائل كما قالوا في الرسالة رسائل اذ كانت  
 مؤنثة مثلها

( الشمس ) قال ابن جنى • الشمس المطالعة مؤنثة والشمس الذي

في القلادة ذكر • الشمس معروفة مؤنثة • قاموس • قال اللحياني •  
 الشمس ضرب من الحلوى مذكر • لسان العرب •

#### حرف الصاد

( الصَّبُوب ) عده صاحب المكمّل فيما يؤنث • وكذلك قال ابن  
 جنى : الصبوب مؤنثة مثل الصعود  
 ( الصبا ) أوردتها صاحب المكمّل وغيره فيما يؤنث واعاد عليها  
 صاحب القاموس • الضمير مؤنثا •  
 ( الصَّعُودُ ) الطريق صاعدا مؤنثة • لسان العرب • وقال ابن جنى •  
 الصعود من الارض مؤنثا •  
 ( الصِّلاح ) والصلاح بكسر الصاد مصدر المصالحة والعرب تؤنثها  
 والاسم الصلاح يذكر ويؤنث • لسان العرب •

( الصِّلْحُ ) الصلح بالضم السلم ويؤنث قاموس •  
 ( صَكَيْفَةٌ ) هي صنفحة العنق يذكر ويؤنث • المكمّل في شرح المنصل  
 ( الصَّاعُ ) قال ابن جنى • الصاع يذكر ويؤنث • وقال صاحب  
 اللسان • والصاع مكيال لاهل المدينة يأخذ اربعة امداد يذكر ويؤنث  
 فمن انث قال ثلاث اصوع مثل ثلاث أدور ومن ذكره قال اصواع مثل  
 اثواب وقيل جمعه اصوع • وفي القاموس • الصاع الذي يكال به  
 ويؤنث •

( الصَّوَاعُ ) قال صاحب اللسان الصواع اثناء يشرب فيه مذكر ثم  
 قال • واما قوله تعالى ( ثم استخرجنا من وعاء أخيه ) فان الضمير راجع  
 الى السقاية من قوله ( جعل السقاية في رحل أخيه ) وقال الزجاج هو  
 يذكر ويؤنث •

#### حرف الضاد

( الضَّبْعُ ) قال صاحب اللسان الضبع والضبع ضرب من السباع



كانت مؤنثة • لسان العرب • السماء معروفة وقد تذكر • قاموس •  
 ( السَّمُومُ ) الرّيح الحارة تؤنث • لسان العرب •  
 ( السَّنْءُ ) سن الجارحة مؤنثة ثم استعيرت للعمى استدلالا بها على  
 طولها وقصره وبقيت على التأنيث • النّجاية لابن الاثير • السن واحد  
 الاسنان : ابن سيده السن الضرس أنثى • لسان العرب •  
 ( الساق ) والساق مؤنث قال الله تعالى ( والتقت الساق بالساق ) •  
 لسان العرب •

( السَّوَاكُ ) السواك اسم العود المسواك يذكر ويؤنث وقيل السواك  
 تؤنثه العرب وفي الحديث « السواك مطهرة للفم » قال ابو منصور  
 ما سمعت ان السواك يؤنث ، فهو مذكر وقولهم مطهرة كقولهم : الولد  
 مجبنة مبخلة • لسان العرب • وأشار صاحب القاموس الى الوجهين  
 بقوله : والعود مسواك وسواك بكسرهما أى ( الميم والسين ) ويذكر •  
 ( السُّوقُ ) ابن سيده : السوق التي يتعامل فيها تذكر وتؤنث •  
 لسان العرب • وقيل صاحب المزهر عن الاخفش ان أهل الحجاز يؤنثونها  
 وبنو تميم يذكرونها •  
 ( سَهْ ) هى الأست عده صاحب المكمل في جملة ما يؤنث وقال اوس  
 « وافت السه السفلى اذا دعيت نصر »

#### حرف الشين

( سَعُوب ) عدها صاحب المكمل في شرح المنصل فيما يؤنث ساعا •  
 وفي اللسان : شعبته شعوب أى النية  
 ( السَّمَاءُ ) قال ابن سيده في المختص • وقد كُتبت بمعنى شمال  
 على الزيادة التى فيها فقالوا شمائل كما قالوا في الرسالة رسائل اذ كانت  
 مؤنثة مثلها

( الشمس ) قال ابن جنى • الشمس المطالعة مؤنثة والشمس الذى

في القلادة ذكر • الشمس معروفة مؤنثة • قاموس • قال اللحياني •  
 الشمس ضرب من الحلى مذكر • لسان العرب •

#### حرف الصاد

( الصَّبُوب ) عده صاحب المكمل فيما يؤنث • وكذلك قال ابن  
 جنى : الصبوب مؤنثة مثل الصعود  
 ( الصبا ) أوردتها صاحب المكمل وغيره فيما يؤنث واعاد عليها  
 صاحب القاموس • الضمير مؤنثا •  
 ( الصَّعُودُ ) الطريق صاعدا مؤنثة • لسان العرب • وقال ابن جنى •  
 الصعود من الارض مؤنثا •  
 ( الصِّلاح ) والصلاح بكسر الصاد مصدر المصالحة والعرب تؤنثها  
 والاسم الصلاح يذكر ويؤنث • لسان العرب •

( الصِّلْحُ ) الصلح بالضم السلم ويؤنث قاموس •  
 ( صَكَيْفٌ ) هى صفة العنق يذكر ويؤنث • المكمل في شرح المفصل  
 ( الصَّاعُ ) قال ابن جنى • الصاع يذكر ويؤنث • وقال صاحب  
 اللسان • والصاع مكيال لاهل المدينة يأخذ اربعة امداد يذكر ويؤنث  
 فمن انث قال ثلاث اصوع مثل ثلاث أدور ومن ذكره قال اصواع مثل  
 اثواب وقيل جمعه اصوع • وفي القاموس • الصاع الذى يكال به  
 ويؤنث •

( الصَّوَّاعُ ) قال صاحب اللسان الصواع اثناء يشرب فيه مذكر ثم  
 قال • واما قوله تعالى ( ثم استخرجنا من وعاء أخيه ) فان الضمير راجع  
 الى السقاية من قوله ( جعل السقاية في رحل أخيه ) وقال الزجاج هو  
 يذكر ويؤنث •

#### حرف الضاد

( الضَّبْعُ ) قال صاحب اللسان الضبع والضبع ضرب من السباع

أنثى ثم قال والضبع السنة الشديدة المهلكة المجدية مؤنث قال عباس بن مرداس .

أبا خراشة أما انت ذا نهر فإن قومي لم تأكلهم الضبع وفي القاموس الضبع يضم الباء وسكونها مؤنثة

( الضحى ) قال التبريزى في شرح المعلقة : الضحى مؤنثة تأنيث صيغة وليست الالف فيها بألف تأنيث وإنما هو بمنزلة موسى الحديد . وفي لسان العرب والضحى مقصورة مؤنثة وذلك حين تشرق الشمس قال . وتصغيرها بغير هاء لثلاث تلبس بتصغير ضحوة

( الضرب ) يسكون الراء وفتحها أشهر وهو العمل الأبيض يذكر ويؤنث كما في تاج العروس ولم يذكر فيه ابن جنى سوى التأنيث .

( الضرس ) الضرس السن وهو مذكر ما دام له هذا الاسم لأن الاسنان كلها أُنثى إلا الاصراس والانياب وقال ابن سيده الضرس السن يذكر ويؤنث وأُنكر الاصمعي تأنيثه لسان العرب : والضرس بالكسر السن مذكر . قاموس

( الضلع ) قال صاحب القاموس الضلع مؤنثة وقال شارحه المرتضى هذا هو المشهور وقيل مذكرة وقيل بالوجهين وهو مختار ابن مالك . وفي اللسان الضلع والضلع لغتان محنية الجنب مؤنثة

#### حرف الظاء

( الطاغوت ) ما يعبد من دون الله قال ابن جنى . الطاغوت يذكر ويؤنث ومثله للشعالي في فقه اللغة . وفي اللسان : الطاغوت يقع على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث ثم قال ابن السكيت هو مثل الفلك يذكر ويؤنث .

( الطريق ) مذكر ويؤنث قاموس وقال شارحه المرتضى والذي صرح به الصاغاني أن التذكير أكثر . وفي اللسان الطريق يذكر ويؤنث

فُجِعه على التذكير أطرقة كَرغيف وأرغفة وعلى التأنيث أطرق كيسين وأيمن .

( الطست ) قال ابن جنى : الطس والطسة والطست مؤنثات . ونقل الشهاب في شفاء الغليل عن المغرب أن طست مؤنثة . والتحقيق أن التاء في طست ليست أصلية بدليل جعه على طساس وتصغيرها على طسية ( الطاس ) قال ابن جنى الطاس مؤنثة .

#### حرف الظاء

( الظهر ) قال صاحب اللسان : الظهر ساعة الزوال ولذلك قيل صلاة الظهر وقد يحذفون على السعة فيقولون هذه الظهر يريدون صلاة الظهر .

#### حرف العين

( العاتق ) مذكر وقد أنثى المخصص . وقال ابن جنى العاتق يذكر ويؤنث . وأشعر صاحب القاموس إلى الوجهين بقوله ويؤنث ( العجز ) قال صاحب اللسان : بعد أن حكى فيه لغات شتى : يذكر ويؤنث وقال اللحياني . هي مؤنثة فقط . والعجز ما بعد الظهر وجبى تلك اللغات تذكر وتؤنث والجمع اعجاز لا يكرر على غيره . وأشار صاحب القاموس إلى الوجهين بقوله ويؤنث .

( العرب ) بالضم وبالتحريك خلاف العجم مؤنث قاموس .

( العرس ) طعام الابتداء أنثى المخصص . في اللسان : والعرس والعرس مهنة الاملاك والبناء وقيل طعامه خاصة أنثى تؤنثها العرب وقد تذكر وتصغيرها بغير هاء وهو نادر إذ هو مؤنث على ثلاثة احرف

( العروس ) هو ميزان الشعر واسم للجزء الاخير من النصف الاول سالما او مقبرا مؤنثة . قاموس . وربما ذكرت كما في اللسان . مرتضى ( العسل ) اشار صاحب القاموس إلى وجهي التذكير والتأنيث بقوله : ويؤنث .

أنثى ثم قال والضبع السنة الشديدة المهلكة المجدية مؤنث قال عباس بن مرداس .

أبا خراشة أما انت ذا نهر فإن قومي لم تأكلهم الضبع وفي القاموس الضبع يضم الباء وسكونها مؤنثة

( الضحى ) قال التبريزي في شرح المعلقة : الضحى مؤنثة تأنيث صيغة وليست الالف فيها بألف تأنيث وإنما هو بمنزلة موسى الحديد . وفي لسان العرب والضحى مقصورة مؤنثة وذلك حين تشرق الشمس قال . وتصغيرها بغير هاء لثلاث تلبس بتصغير ضحوة

( الضرب ) يسكون الراء وفتحها أشهر وهو العمل الأبيض يذكر ويؤنث كما في تاج العروس ولم يذكر فيه ابن جنى سوى التأنيث .

( الضرس ) الضرس السن وهو مذكر ما دام له هذا الاسم لأن الاسنان كلها أُنثى إلا الاصراس والانياب وقال ابن سيده الضرس السن يذكر ويؤنث وأُنكر الاصمعي تأنيثه لسان العرب : والضرس بالكسر السن مذكر . قاموس

( الضلع ) قال صاحب القاموس الضلع مؤنثة وقال شارحه المرتضي هذا هو المشهور وقيل مذكرة وقيل بالوجهين وهو مختار ابن مالك . وفي اللسان الضلع والضلع لغتان محنية الجنب مؤنثة

#### حرف الظاء

( الطاغوت ) ما يعبد من دون الله قال ابن جنى . الطاغوت يذكر ويؤنث ومثله للشعالي في فقه اللغة . وفي اللسان : الطاغوت يقع على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث ثم قال ابن السكيت هو مثل الفلك يذكر ويؤنث .

( الطريق ) مذكر ويؤنث قاموس وقال شارحه المرتضي والذي صرح به الصاغاني أن التذكير أكثر . وفي اللسان الطريق يذكر ويؤنث

فُجِعه على التذكير أطرقة كَرغيف وأرغفة وعلى التأنيث أطرق كيسين وأيمن .

( الطست ) قال ابن جنى : الطس والطسة والطست مؤنثات . ونقل الشهاب في شفاء الغليل عن المغرب أن طست مؤنثة . والتحقيق أن التاء في طست ليست أصلية بدليل جعه على طساس وتصغيرها على طسية ( الطاس ) قال ابن جنى الطاس مؤنثة .

#### حرف الظاء

( الظهر ) قال صاحب اللسان : الظهر ساعة الزوال ولذلك قيل صلاة الظهر وقد يحذفون على السعة فيقولون هذه الظهر يريدون صلاة الظهر .

#### حرف العين

( العاتق ) مذكر وقد أنثى المخصص . وقال ابن جنى العاتق يذكر ويؤنث . وأشعر صاحب القاموس إلى الوجهين بقوله ويؤنث ( العجز ) قال صاحب اللسان : بعد أن حكى فيه لغات شتى : يذكر ويؤنث وقال اللحياني . هي مؤنثة فقط . والعجز ما بعد الظهر وجبعت تلك اللغات تذكر وتؤنث والجمع اعجاز لا يكرر على غيره . وأشار صاحب القاموس إلى الوجهين بقوله ويؤنث .

( العرب ) بالضم وبالتحريك خلاف العجم مؤنث قاموس .

( العرس ) طعام الابتداء أنثى المخصص . في اللسان : والعرس والعرس مهنة الاملاك والبناء وقيل طعامه خاصة أنثى تؤنثها العرب وقد تذكر وتصغيرها بغير هاء وهو نادر إذ هو مؤنث على ثلاثة أحرف

( العروس ) هو ميزان الشعر واسم للجزء الاخير من النصف الاول سالما او مقبرا مؤنثة . قاموس . وربما ذكرت كما في اللسان . مرتضي ( العسل ) اشار صاحب القاموس إلى وجهي التذكير والتأنيث بقوله : ويؤنث .

(العَصَا) العود اثني • قاموس •  
 (العَصْر) وقالوا هذه العصر على سعة الكلام يريدون صلاة العصر  
 لسان العرب •  
 (العَضْد) قال صاحب اللسان بعد ان حكى لغاته : كل يذكر ويؤنث  
 وقال اللحياني : العَضْد مؤنثة لا غير وفي المخصص : وهي تذكر وتؤنث •  
 (العَتَب) مؤخر القدم اثني • المخصص •  
 (عقرب) معروف ويؤنث • قاموس • وقال الليث يذكر ويؤنث  
 بلفظ واحد والغالب عليه التأنيث • وقال ابن جنى : العقرب اسم للمذكر  
 والاثني •

(عنبر) اشار صاحب القاموس الى وجهي التذكير والتأنيث بقوله :  
 ويؤنث وفي الصباح : يقال : هو العنبر وهي العنبر  
 (العنق) وصلة ما بين الرأس والجسم • يذكر ويؤنث •  
 لسان العرب •

(المنكبوت) وقال ابن جنى : المنكبوت يذكر ويؤنث واشار  
 صاحب القاموس الى الوجهين بقوله : وقد يذكر  
 (العير) والعير بالكسر القالة مؤنثة • قاموس  
 (العَيْن) الباصرة مؤنثة • قاموس • والعين ينبوع الماء الذي ينبع  
 من الارض ويجرى اثني • تاج العروس

#### حرف الغين

(الغول) عده ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه وقال صاحب اللسان :  
 تفيلت الغول تخيلت وتلونت قال ذو الرمة  
 فيوما يجارينا الهوى غير ماضي ويوما ترى منهن غولا تغول  
 حرف الفاء

(الفأس) الفأس آلة من آلات الحديد يحفر بها ويقطع ، اثني •  
 لسان العرب •

(الفخذ) وحمل ما بين الساق والورك ، اثني • لسان العرب •  
 (الفرس) يقال للمذكر والاثني • قال ابن سيده : واصلة التأنيث  
 فذلك قال سيويه : ويقول ثلاثة افراس اذا اردت المذكر الزمونه التأنيث  
 وصار في كلامهم للسؤنث اكثر منه للمذكر حتى صار بسؤنثة القدم •  
 لسان العرب •

(الفردوس) قال اهل اللغة الفردوس مذكر وقد يؤنث ومنه قوله  
 تعالى (الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون) وانما انث لانه عنى  
 به الجنة وهو قليل • تاج العروس •

(الفرسن) هو البعير كالحافر للفرس مؤنثة • قاموس والفرسن  
 فرسن البعير وهي مؤنثة • لسان العرب •  
 (الفلك) قال ابن جنى الفلك يذكر ويؤنث • وقال صاحب القاموس  
 الفلك السفينة ويذكر • وقال صاحب المخصص : الفلك واحد وجمع  
 ويذكر •

(الفهر) اشار صاحب القاموس الى وجهي التذكير والتأنيث بقوله :  
 ويؤنث خلاف قول الليث : عامة العرب تؤنث الفهر •

#### حرف القاف

(القنَّب) قال ابن جنى القنَّب من الامعاء اثني وقال صاحب القاموس  
 القاموس القنَّب اكاف البعير مذكر وقد يؤنث •

(قَدَام) قال ابن جنى : قدام اثني وتصغيرها بالهاء واشار صاحب  
 القاموس الى الوجهين بقوله قدام ضد وراء وقد يذكر •

(القدم) اقتصر صاحب القاموس فيه على التأنيث ونقل شارحه  
 المرتضى انه اذا قصد به الجارحة يجوز فيه التذكير والتأنيث •

(القدوم) القدوم آلة للنجر مؤنثة • قاموس •

(القِدَار) معروفة اثني • أو يؤنث • قاموس •

(العَصَا) العود اثني • قاموس •  
 (العَصْر) وقالوا هذه العصر على سعة الكلام يريدون صلاة العصر  
 لسان العرب •  
 (العَضْد) قال صاحب اللسان بعد ان حكى لغاته : كل يذكر ويؤنث  
 وقال اللحياني : العَضْد مؤنثة لا غير وفي المخصص : وهي تذكر وتؤنث •  
 (العَتَب) مؤخر القدم اثني • المخصص •  
 (عقرب) معروف ويؤنث • قاموس • وقال الليث يذكر ويؤنث  
 بلفظ واحد والغالب عليه التأنيث • وقال ابن جنى : العقرب اسم للمذكر  
 والاثني •

(عنبر) اشار صاحب القاموس الى وجهي التذكير والتأنيث بقوله :  
 ويؤنث وفي الصباح : يقال : هو العنبر وهي العنبر  
 (العنق) وصلة ما بين الرأس والجسم • يذكر ويؤنث •  
 لسان العرب •

(المنكبوت) وقال ابن جنى : المنكبوت يذكر ويؤنث واشار  
 صاحب القاموس الى الوجهين بقوله : وقد يذكر  
 (العير) والعير بالكسر القالة مؤنثة • قاموس  
 (العَيْن) الباصرة مؤنثة • قاموس • والعين ينبوع الماء الذي ينبع  
 من الارض ويجري اثني • تاج العروس

#### حرف الغين

(الغول) عده ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه وقال صاحب اللسان :  
 تفلت الغول تخيلت وتلونت قال ذو الرمة  
 فيوما يجارينا الهوى غير ماضي ويوما ترى منهن غولا تغول  
 حرف الفاء

(الفأس) الفأس آلة من آلات الحديد يحفر بها ويقطع ، اثني •  
 لسان العرب •

(الفخذ) وحمل ما بين الساق والورك ، اثني • لسان العرب •  
 (الفرس) يقال للمذكر والاثني • قال ابن سيده : واصلة التأنيث  
 فذلك قال سيويه : ويقول ثلاثة افراس اذا اردت المذكر الزمونه التأنيث  
 وصار في كلامهم للسؤنث اكثر منه للمذكر حتى صار بسؤنلة القدم •  
 لسان العرب •

(الفردوس) قال اهل اللغة الفردوس مذكر وقد يؤنث ومنه قوله  
 تعالى (الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون) وانما انث لانه عنى  
 به الجنة وهو قليل • تاج العروس •

(الفرسن) هو البعير كالحافر للفرس مؤنثة • قاموس والفرسن  
 فرسن البعير وهي مؤنثة • لسان العرب •  
 (الفلك) قال ابن جنى الفلك يذكر ويؤنث • وقال صاحب القاموس  
 الفلك السفينة ويذكر • وقال صاحب المخصص : الفلك واحد وجمع  
 ويذكر •

(الفهر) اشار صاحب القاموس الى وجهي التذكير والتأنيث بقوله :  
 ويؤنث خلاف قول الليث : عامة العرب تؤنث الفهر •

#### حرف القاف

(القَتَب) قال ابن جنى القتب من الامعاء اثني وقال صاحب القاموس  
 القاموس القتب اكاف البعير مذكر وقد يؤنث •

(قَدَام) قال ابن جنى : قدام اثني وتصغيرها بالهاء واشار صاحب  
 القاموس الى الوجهين بقوله قدام ضد وراء وقد يذكر •

(القدم) اقتصر صاحب القاموس فيه على التأنيث ونقل شارحه  
 المرتضى انه اذا قصد به الجارحة يجوز فيه التذكير والتأنيث •

(القدوم) القدوم آلة للنجر مؤنثة • قاموس •

(القِدَار) معروفة اثني • أو يؤنث • قاموس •

( التَّحْيَا ) قال الازهرى القفا منصوب ومؤخر العنق ألقيا واو . والعرب  
تؤثها والتذكير اعم . وقال ابن سيده : القفا وراء العنق اثى وقال  
الملحاني : القفا يذكر ويؤث .

( القَلَّت ) هي النقرة في الجبل يستنقع فيها الماء . وفي اللسان  
والمخصص ورسالة ابن جني : القلت اثى .

( القَلْبِيب ) البشر قبل أن تطوى ، تذكر وتؤث قال ابن جني : القليب  
تذكر وتؤث وأشار صاحب القاموس الى الوجهين بقوله : ويؤث .  
( القاع ) هو ما انبسط من الارض قال صاحب اللسان : ويصغر  
قويعة من أث ومن ذكر قال قويعة .

#### حرف الكاف

( الكَأْس ) مؤنثة . لسان العرب . الكأس الاثاء يشرب فيه او  
ما دام الشراب فيه ، مؤنثة : قاموس .

( الكبد ) اقتصر ابن جني فيها على التأنيث وكذلك قال الملحاني :  
هي مؤنثة فقط . وذكر صاحب القاموس الوجهين حيث قال : وقديذكر .  
ونسب شارحه وجه التذكير الى الفراء وغيره .

( الكتف ) هي عظم عريض خلف المنكب . اثى . لسان العرب .  
( الكَحْل ) السنة الشديدة يقال صرحت كحل أي اجديت . عده  
صاحب المكمل فيما يؤث وقال صاحب اللسان : الكحل تصرف ولا  
تصرف على ما يجب في هذا الضرب من المؤث العلم .

( الكِرْش ) الكرش لكل مجتر في الانسان وغيره بمنزلة المعدة  
للانسان . تؤثها العرب . لسان العرب .

( الكُرَاع ) مستندق الساق ويؤث . قاموس . وقال ابن جني هي  
اثى وقد يذكر .

( الكتف ) قال شيخنا : الكتف مؤنثة وتذكرها غلط غير معروف وان

جوزة بعض تأويلا . وقال بعض هي لغة قليلة . تاج العروس .  
( الكُثَيْت ) كزير الذي خالط حبرته قنوء . ويؤث قاموس .

#### حرف اللام

( اللَّثْبُوس ) هي الدرع . عده صاحب المكمل فيما يؤث .  
( اللسان ) يذكر ويؤث قال في المصباح : ربما اث على معنى  
الرسالة والقصيدة من الشعر وقال الفراء : اللسان لم يسمع من العرب  
الا مذكرا وقال عمرو بن العلاء : اللسان يذكر ويؤث .  
( لظى ) لظى اسم جهنم غير مصروف للعلية والتأنيث . وفي التنزيل  
العزيز ( كلا انها لظى نزاعة للشوى ) لسان العرب .

#### حرف الميم

( المِثْن ) متا الظهر مكتنفا الصلب ويؤث . قاموس . وقال ابن  
جني : المثن مذكر وربما اث .

( المِجْشَر ) في التهذيب : المجر قديؤث وهي التي يدخن بها الثياب .  
لسان العرب .

( المسك ) قال ابن سيده : المسك ضرب من الطيب مذكر وقد اشته  
بعضهم على انه جمع واحدته مسكة .

وقال الجوهري . واما قول جرير العود :

لقد عاجلتني بالسياب وثوبها جديد ومن اردانها المسك تنفج

فانما اشته لانه ذهب به الى ريح المسك . لسان العرب .

( المِعى ) من اغفاج البطن ، وقد يؤث . قاموس .

( الملح ) معروف وقد يذكر . قاموس . وقال صاحب اللسان

الملح ما يطيب به الطعام يؤث ويذكر والتأنيث فيه اكثر .

( المَنْجَشِيْق ) القذاف التي ترمى بها الحجارة عجمي معرب . قال

صاحب اللسان هي مؤنثة . وأشار صاحب القاموس الى وجهي التأنيث  
والتذكير بقوله : وقد تذكر .

( التَّحْيَا ) قال الازهرى القفا منصوب ومؤخر العنق ألقيا واو . والعرب  
تؤثها والتذكير اعم . وقال ابن سيده : القفا وراء العنق اثى وقال  
الملحاني : القفا يذكر ويؤث .

( القَلَّت ) هي النقرة في الجبل يستنقع فيها الماء . وفي اللسان  
والمخصص ورسالة ابن جني : القلت اثى .

( القَلْبِيب ) البشر قبل أن تطوى ، تذكر وتؤث قال ابن جني : القليب  
تذكر وتؤث وأشار صاحب القاموس الى الوجهين بقوله : ويؤث .  
( القاع ) هو ما انبسط من الارض قال صاحب اللسان : ويصغر  
قويعة من أث ومن ذكر قال قويعة .

#### حرف الكاف

( الكَأْس ) مؤنثة . لسان العرب . الكأس الاثاء يشرب فيه او  
ما دام الشراب فيه ، مؤنثة : قاموس .

( الكبد ) اقتصر ابن جني فيها على التأنيث وكذلك قال الملحاني :  
هي مؤنثة فقط . وذكر صاحب القاموس الوجهين حيث قال : وقديذكر .  
ونسب شارحه وجه التذكير الى القراء وغيره .

( الكتف ) هي عظم عريض خلف المنكب . اثى . لسان العرب .  
( الكَحْل ) السنة الشديدة يقال صرحت كحل أي اجديت . عده  
صاحب المكمل فيما يؤث وقال صاحب اللسان : الكحل تصرف ولا  
تصرف على ما يجب في هذا الضرب من المؤنث العلم .

( الكِرْش ) الكرش لكل مجتر في الانسان وغيره بمنزلة المعدة  
للانسان . تؤثها العرب . لسان العرب .

( الكُرَاع ) مستندق الساق ويؤث . قاموس . وقال ابن جني هي  
اثى وقد يذكر .

( الكتف ) قال شيخنا : الكتف مؤنثة وتذكرها غلط غير معروف وان

جوزة بعض تأويلا . وقال بعض هي لغة قليلة . تاج العروس .  
( الكُثَيْت ) كزير الذي خالط حبرته قنوء . ويؤث قاموس .

#### حرف اللام

( اللثبوس ) هي الدرع . عده صاحب المكمل فيما يؤث .  
( اللسان ) يذكر ويؤث قال في المصباح : ربما أث على معنى  
الرسالة والقصيدة من الشعر وقال الفراء : اللسان لم يسمع من العرب  
الا مذكرا وقال عمرو بن العلاء : اللسان يذكر ويؤث .  
( لظى ) لظى اسم جهنم غير مصروف للعلية والتأنيث . وفي التنزيل  
العزيز ( كلا انها لظى نزاعة للشوى ) لسان العرب .

#### حرف الميم

( المِثْن ) متا الظهر مكتنفا الصلب ويؤث . قاموس . وقال ابن  
جني : المثن مذكر وربما أث .

( المِجْشَر ) في التهذيب : المجر قديؤث وهي التي يدخل بها الثياب .  
لسان العرب .

( المسك ) قال ابن سيده : المسك ضرب من الطيب مذكر وقد أثه  
بعضهم على انه جمع واحدته مسكة .

وقال الجوهري . واما قول جرير العود :

لقد عاجلتني بالسياب وثوبها جديد ومن اردانها المسك تنفج

فانما أثه لانه ذهب به الى ريح المسك . لسان العرب .

( المِعى ) من اغفاج البطن ، وقد يؤث . قاموس .

( الملح ) معروف وقد يذكر . قاموس . وقال صاحب اللسان

الملح ما يطيب به الطعام يؤث ويذكر والتأنيث فيه اكثر .

( المَنْجَشِيْق ) القذاف التي ترمى بها الحجارة عجمي معرب . قال

صاحب اللسان هي مؤنثة . وأشار صاحب القاموس الى وجهي التأنيث

والتذكير بقوله : وقد تذكر .

( المُنُونُ ) قال صاحب اللسان : هو يذكر ويؤنث ، فسَنَّ اثَّ حبل على المنية ، ومَنَّ ذكر حبل على الموت .

( المُنُوسَى ) ما يخلق به ، من جعله فعلى قال يذكر ويؤنث . وحكى الجوهري عن الثراء قال هي فعلى ويؤنث . وقال عبد الله بن سعيد الأموي : هو مذكر لا غير وهو مفعول من أوسيت رأسه قال أبو عبيد : ولم يسمع التذكير فيه إلا من الأموي . لسان العرب .

### حرف النون

( النَّفْسُ ) قال أبو بكر بن الأنباري من اللغويين من سوى النفس والروح وقال مما شيء واحد إلا أن النفس مؤنث والروح مذكر : وقال اللحياني العرب تقول رأيت نفسا واحدة فتؤنث وكذلك رأيت نفسا فإذا قالوا رأيت ثلاثة أنفس وأربعة أنفس ذكروا وكذلك جميع العدد وقد يجوز التذكير في الواحد والاثنين والثلاث في الجميع . لسان العرب .

( النَّوَى ) قال ابن جني . النوى البعد مؤنث : وقال الجوهري : والنوى الوجه الذي ينويه المسافر من قرب أو بعد وهي مؤنثة لا غير والنوى الدار والنوى التحول من مكان إلى مكان آخر أو من دار إلى دار غيرها كل ذلك أنشئ . لسان العرب . وفي اللسان : النوى جمع نواة التمر وهو يذكر ويؤنث .

( النَّثَابُ ) السن خلف الرباعية مؤنث . قاموس

### حرف الواو

( الْوَرَكُ ) بالفتح والكسر وكنتف ما فوق الفخذ مؤنثة . قاموس . والورك ما فوق الفخذ كالكتف فوق العضد أنشئ . لسان العرب . ( وراء ) قال ابن جني وراء بمعنى خلف مؤنثة . وأشار صاحب القاموس إلى الوجهين بقوله : ويؤنث .

### حرف الهاء

( الْهَبْطُ ) : قال ابن جني الهبوط في الأرض أنشئ . ( الْهَدَى ) ابن سيده : الهدى ضد الضلال وهو الرشاد والدلالة أنشئ . وقد حكى فيه التذكير وأشار صاحب القاموس إلى وجهي التذكير والتأنيث بقوله : ويذكر . وقال ابن جني قال اللحياني الهدى مذكر قال وقال الكسائي . بعض بني أسد يؤنثه . لسان العرب .

### حرف الياء

( الْيَدُ ) اليد مؤنثة وكذلك يد القيس يد الرحا واليد التي يتخذها الرجل عند آخر . المخصص . ( الْيَسَارُ ) الشمال . مؤنثة . المخصص . ( الْيَمِينُ ) القسم . مؤنث . القاموس . هذا ما تيسر جمعه من الكلمات المؤنثة وجوبا أو جوازا باتفاق أو على أحد الأقوال ، وسيسيتها « الامتاع » بما يتوقف تأنيثه على السماع .

وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

\*\*\*



( المُنُونُ ) قال صاحب اللسان : هو يذكر ويؤنث ، فسَنَّ اثَّ حبل على المنية ، ومَنَّ ذكر حبل على الموت .

( المُنُوسَى ) ما يخلق به ، من جعله فعلى قال يذكر ويؤنث . وحكى الجوهري عن الثراء قال هي فعلى ويؤنث . وقال عبد الله بن سعيد الأموي : هو مذكر لا غير وهو مفعول من أوسيت رأسه قال أبو عبيد : ولم يسمع التذكير فيه إلا من الأموي . لسان العرب .

### حرف النون

( النَّفْسُ ) قال أبو بكر بن الأنباري من اللغويين من سوى النفس والروح وقال هما شيء واحد إلا أن النفس مؤنث والروح مذكر : وقال اللحياني العرب تقول رأيت نفسا واحدة فتؤنث وكذلك رأيت نفسا فإذا قالوا رأيت ثلاثة أنفس وأربعة أنفس ذكروا وكذلك جميع العدد وقد يجوز التذكير في الواحد والاثنين والثلاثين في الجميع . لسان العرب .

( النَّوَى ) قال ابن جني . النوى البعد مؤنث : وقال الجوهري : والنوى الوجه الذي ينويه المسافر من قرب أو بعد وهي مؤنثة لا غير والنوى الدار والنوى التحول من مكان إلى مكان آخر أو من دار إلى دار غيرها كل ذلك أنشئ . لسان العرب . وفي اللسان : النوى جمع نواة التمر وهو يذكر ويؤنث .

( النَّثَابُ ) السن خلف الرباعية مؤنث . قاموس

### حرف الواو

( الْوَرَكُ ) بالفتح والكسر وكنتف ما فوق الفخذ مؤنثة . قاموس . والورك ما فوق الفخذ كالكتف فوق العضد أنشئ . لسان العرب . ( وراء ) قال ابن جني وراء بمعنى خلف مؤنثة . وأشار صاحب القاموس إلى الوجهين بقوله : ويؤنث .

### حرف الهاء

( الْهَبْطُ ) : قال ابن جني الهبوط في الأرض أنشئ . ( الْهَدَى ) ابن سيده : الهدى ضد الضلال وهو الرشاد والدلالة أنشئ . وقد حكى فيه التذكير وأشار صاحب القاموس إلى وجهي التذكير والتأنيث بقوله : ويذكر . وقال ابن جني قال اللحياني الهدى مذكر قال وقال الكسائي . بعض بني أسد يؤنثه . لسان العرب .

### حرف الياء

( الْيَدُ ) اليد مؤنثة وكذلك يد القيس يد الرحا واليد التي يتخذها الرجل عند آخر . المخصص . ( الْيَسَارُ ) الشمال . مؤنثة . المخصص . ( الْيَسِينُ ) القسم . مؤنث . القاموس . هذا ما تيسر جمعه من الكلمات المؤنثة وجوبا أو جوازا باتفاق أو على أحد الأقوال ، وسبقتها « الامتاع » بما يتوقف تأنيثه على السماع .

وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

\*\*\*

## الفهرس

٢	حياة المؤلف	٣٤٦	الحديث الشريف
٥	أ - القياس في اللغة العربية	٤٠	القياس على الشاذ
٧	المقدمة	٤٦	القياس على مالا بد من تأويله
٩	المدخل - فضل اللغة العربية	٤٦	بخلاف الفاضل
١٠	ومسايرتها للعلوم والمدنية	٤٦	سبب اختلافهم في القياس
١٠	اللغة	٥١	القياس في صيغ الكلم واشتقاقها
١٠	أصل نشأة اللغة	٦٨	الاشتقاق من أسماء الأعيان
١١	تأثير الفكر في اللغة	٧٢	قياس التمثيل
١٢	تأثير اللغة في الفكر	٧٣	قياس الشبه وقياس العلة
١٣	هل يمكن اتحاد البشر في لغة؟	٧٤	اقسام لغة القياس
١٤	اللغة العربية لا تموت	٧٦	اقسام قياس العلة
١٥	اللغة في عهد الجاهلية	٧٨	شرط صحة قياس التمثيل
١٧	تأثير الإسلام في اللغة	٨٠	مباحث مشتركة بين القياس الأصلي والقياس التمثيلي
١٧	فضل اللغة العربية	٨٠	القياس في الاتصال
٢٠	الحاجة الى مجمع لغوي	٨٤	القياس في الترتيب
٢٣	تمهيد	٨٦	القياس في الفصل
٢٥	الحاجة الى القياس في اللغة	٨٧	القياس في الحذف
٢٧	أنواع القياس - وماذا نريد	٨٩	القياس في مواقع الأعراب
٢٧	بحثه في هذه المقالات ؟	٩٢	القياس في العوامل
٣٠	القياس الأصلي		

٩٨	القياس في شرط العمل	١٦٩	وجهة نظر المجوزين
١٠١	القياس في الإعلام	١٧٠	مناقشتهم لأدلة المانعين
١٠٣	الكلمات غير القاموسية	١٧٧	تفضيل وترجيح
١١٢	ب - حياة اللغة العربية	١٨١	د - موضوع علم النحو
١١٤	مقدمة	١٩٤	وجهات البحث النحوي
١١٦	دلالة الإلفاظ	٢٠٥	ه - التضمن
١١٨	تأثير اللغة في الحياة الاجتماعية	٢٠٨	و - تيسير وضع مصطلحات الألوان
١٢٠	أطوار اللغة العربية	٢٠٩	أسماء الألوان
١٢٨	فصاحة مفرداتها ومحكم وضعها	٢١٧	أسماء الألوان الساذجة غير القابلة للتصريف
١٣١	حكمة تراكيبها	٢١٧	أسماء حيات الأشياء المركبة من ألوان
١٣٤	تعدد وجه دلالتها	٢١٨	أسماء الألوان المركبة القابلة للتصريف
١٣٦	عدد أساليبها	٢٢١	أسماء الألوان المركبة غير قابلة للتصريف
١٣٩	طرق اختصارها	٢٢١	الاسماء المرامي في معانيها لون
١٤٤	اتساع وضعها	٢٢٥	أسماء إيجاد الألوان
١٤٩	أبداع العرب في التشبيه	٢٢٨	ز - طرق وضع المصطلحات الطبية وتوحيدها في البلاد العربية
١٥٣	اقتباسهم من غير لغتهم	٢٢٩	ح - حول تبسيط قواعد النحو والصرف والرد عليها
١٥٥	ارتقاء اللغة مع المدنية	٢٣٩	باب الأعراب
١٥٩	اتحاد لغة العامة والعربية	٢٤٠	العلامات الأصلية للأعراب والعلامات الفرعية
١٦٢	حياة اللغة العربية	٢٤٠	القاب الأعراب والبناء
١٦٦	الاستشهاد بالحديث في اللغة		
١٦٦	ما المراد من الحديث ؟		
١٦٧	هل في الحديث مالا شاهد له في كلام العرب ؟		
١٦٨	الاختلاف في الاحتجاج بالحديث		
١٦٩	وجهة نظر المانعين		

## الفهرس

٢	حياة المؤلف	٣٤٦	الحديث الشريف
٥	أ - القياس في اللغة العربية	٤٠	القياس على الشاذ
٧	المقدمة	٤٦	القياس على مالا بد من تأويله
٩	المدخل - فضل اللغة العربية	٤٦	بخلاف الفاضل
١٠	ومسايرتها للعلوم والمدنية	٤٦	سبب اختلافهم في القياس
١٠	اللغة	٥١	القياس في صيغ الكلم واشتقاقها
١٠	أصل نشأة اللغة	٦٨	الاشتقاق من أسماء الأعيان
١١	تأثير الفكر في اللغة	٧٢	قياس التمثيل
١٢	تأثير اللغة في الفكر	٧٣	قياس الشبه وقياس العلة
١٣	هل يمكن اتحاد البشر في لغة؟	٧٤	اقسام لغة القياس
١٤	اللغة العربية لا تموت	٧٦	اقسام قياس العلة
١٥	اللغة في عهد الجاهلية	٧٨	شرط صحة قياس التمثيل
١٧	تأثير الإسلام في اللغة	٨٠	مباحث مشتركة بين القياس الأصلي والقياس التمثيلي
١٧	فضل اللغة العربية	٨٠	القياس في الاتصال
٢٠	الحاجة الى مجمع لغوي	٨٤	القياس في الترتيب
٢٣	تمهيد	٨٦	القياس في الفصل
٢٥	الحاجة الى القياس في اللغة	٨٧	القياس في الحذف
٢٧	انواع القياس - وماذا نريد	٨٧	القياس في مواقع الاعراب
٢٧	بحثه في هذه المقالات ؟	٨٩	القياس في العوامل
٣٠	القياس الأصلي	٩٢	

٩٨	القياس في شرط العمل	١٦٩	وجهة نظر المجوزين
١٠١	القياس في الاعلام	١٧٠	مناقشتهم لادلة المانعين
١٠٣	الكلمات غير القاموسية	١٧٧	تفضيل وترجيح
١١٢	ب - حياة اللغة العربية	١٨١	د - موضوع علم النحو
١١٤	مقدمة	١٩٤	وجهات البحث النحوي
١١٦	دلالة الالفاظ	٢٠٥	ه - التضمن
١١٨	تأثير اللغة في الحياة الاجتماعية	٢٠٨	و - تيسير وضع مصطلحات
١٢٠	انوار اللغة العربية		الالوان
١٢٨	فصاحة مفرداتها ومحكم وضعها	٢٠٩	أسماء الالوان
١٣١	حكمة تراكيبها	٢١٧	أسماء الالوان الساذجة غير القابلة للتصريف
١٣٤	تعدد وجه دلالتها	٢١٧	أسماء حيات الاشياء المركبة من الوان
١٣٦	عدد اسمائها	٢١٨	أسماء الالوان المركبة القابلة للتصريف
١٣٩	طرق اختصارها	٢٢١	أسماء الالوان المركبة غير قابلة للتصريف
١٤٤	اتساع وضعها	٢٢١	الاسماء المرامي في معانيها لونها
١٤٩	ابداع العرب في التشبيه	٢٢٥	أسماء ايجاد الالوان
١٥٣	اقتباسهم من غير لغتهم	٢٢٨	ز - طرق وضع المصطلحات
١٥٥	ارتقاء اللغة مع المدنية		الطبية وتوحيدها في البلاد العربية
١٥٩	اتحاد لغة العامة والعربية	٢٢٩	ح - حول تبسيط قواعد النحو والصرف والرد عليها
١٦٢	حياة اللغة العربية	٢٣٩	باب الاعراب
١٦٦	الاستشهاد بالحديث في اللغة	٢٤٠	العلامات الأصلية للاعراب والعلامات الفرعية
١٦٦	ما المراد من الحديث ؟	٢٤٠	العلامات الأصلية للاعراب والعلامات الفرعية
١٦٧	هل في الحديث مالا شاهد له في كلام العرب ؟	٢٤٠	القاب الاعراب والبناء
١٦٨	الاختلاف في الاحتجاج بالحديث		
١٦٩	وجهة نظر المانعين		

٢٤١ - الجملة	٢٤٧ - العلامات الأصلية للأعراب
- تسمية الجزأين الأساسيين	والعلامات الفرعية
٢٤٢ - أحكام اعرابهما	٢٤٨ - القاب الإعراب والبناء
٢٤٢ - الترتيب بين الموضوع والمحمول	٢٥٠ - أحكام اعرابها
٢٤٢ - المطابقة بين الموضوع والمحمول	٢٥١ - المطابقة بين المحمول والموضوع
٢٤٢ - متعلق الظرف وحرفه	٢٥٢ - متعلق الظرف وحرفه بالإضافة
٢٤٣ - الضمير	٢٥٤ - الضمير
٢٤٤ - التكملة	٢٥٥ - تسمية الجزأين الأساسيين للجملة
٢٤٤ - أغراض التكملة	٢٥٧ - التكملة
٢٤٤ - الأساليب	٢٥٧ - الأساليب
٢٤٥ - ملاحظات المؤلف على الاقتراحات	٢٥٩ - الامتناع بما يتوقف تأنيته على السماع

ملاحظة : طبعت أبحاث : القياس في اللغة العربية - حياة اللغة العربية - الامتناع بما يتوقف تأنيته على السماع : طبعتها الأولى في كتب منفردة : أما بقية المواضيع فقد جمعت من مجلة « الهداية الإسلامية » التي كان يصدرها المؤلف بالقاهرة .

\*\*\*

## الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٦	٢١	أولوا	أولوا
٢٠	١	آنسوا	آنسوا
٣٤	٦	( ص )	صلى الله عليه وسلم
٤٥	٢	آن	أو
٥٧	١٤	المعتدي	المعتدي
٦٠	٦	خلسة	خلسه
٦٢	٩	عليه	عليه
٦٢	١٣	فَعَّالٌ (٢)	فَعَّالٌ (١)
٨٩	٣	لومان	لومان
١٢٣	٤	سقط سهواً ما يلي : وإن وجد ما يعارضه في القياس يوقف على السماع ، فتسلم لهم اجراء هذه القاعدة في كلام العرب لاحتمال أن تزيق ألسنتهم عن القصد فيحرفون ...	
١٣٢	٩	الموزينخ	الموزينخ
١٤٤	١٠	فَانَا	فَانَا
١٤٥	٦	الموث	الموث
١٥١	١٤	اعضاءهم	أعضاؤهم
١٥٢	١	-	مباعدة بين شطري البيت
١٥٣	١٧	ان نزلناه	إِذَا نَزَلْنَاهُ

٢٤١ - الجملة	٢٤٧ - العلامات الأصلية للأعراب
- تسمية الجزأين الأساسيين	والعلامات الفرعية
٢٤٢ - أحكام اعرابهما	٢٤٨ - القاب الإعراب والبناء
٢٤٢ - الترتيب بين الموضوع والمحمول	٢٥٠ - أحكام اعرابها
٢٤٢ - المطابقة بين الموضوع والمحمول	٢٥١ - المطابقة بين المحمول والموضوع
٢٤٢ - متعلق الظرف وحرفه	٢٥٢ - متعلق الظروف وحرف الإضافة
٢٤٣ - الضمير	٢٥٤ - الضمير
٢٤٤ - التكملة	٢٥٥ - تسمية الجزأين الأساسيين للجملة
٢٤٤ - أغراض التكملة	٢٥٧ - التكملة
٢٤٤ - الأساليب	٢٥٧ - الأساليب
٢٤٥ - ملاحظات المؤلف على الاقتراحات	٢٥٩ - الامتناع بما يتوقف تأنيته على السماع

ملاحظة : طبعت أبحاث : القياس في اللغة العربية - حياة اللغة العربية - الامتناع بما يتوقف تأنيته على السماع : طبعتها الأولى في كتب منفردة : أما بقية المواضيع فقد جمعت من مجلة « الهداية الإسلامية » التي كان يصدرها المؤلف بالقاهرة .

\*\*\*

## الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٦	٢١	أولوا	أولوا
٢٠	١	آنسوا	آنسوا
٣٤	٦	( ص )	صلى الله عليه وسلم
٤٥	٢	آن	أو
٥٧	١٤	المعتدي	المعتدي
٦٠	٦	خلسه	خلسه
٦٢	٩	عليه	عليه
٦٢	١٣	فَعَّالٌ (٢)	فَعَّالٌ (١)
٨٩	٣	لومان	لومان
١٢٣	٤	سقط سهواً ما يلي : وإن وجد ما يعارضه في القياس يوقف على السماع ، فتسلم لهم اجراء هذه القاعدة في كلام العرب لاحتمال أن تزيق ألسنتهم عن القصد فيحرفون ...	
١٣٢	٩	الموزينخ	الموزينخ
١٤٤	١٠	فَانَا	فَانَا
١٤٥	٦	الموث	الموث
١٥١	١٤	اعضاءهم	أعضاؤهم
١٥٢	١	-	مباعدة بين شطري البيت
١٥٣	١٧	ان نزلناه	إِذَا أَنْزَلْنَاهُ

كتب للمؤلف

- ١ - التفسير
- ٢ - رسائل الإصلاح
- ٣ - الشريعة الإسلامية
- ٤ - محاضرات
- ٥ - الخيال في الشعر العربي
- ٦ - تراجم الرجال
- ٧ - الدعوة إلى الإصلاح
- ٨ - هدى ونور
- ٩ - السعادة المعطى
- ١٠ - خواطر الحياة (ديوان شعر)
- ١١ - نقض كتاب في الشعر الجاهلي
- ١٢ - نقض كتاب الاسلام وأصول الحكم

١٦٠	٤	السنة	السنة
١٦٣	٥	استطاع	استطاع
١٦٤	١٠	سلوك	سلوكوا
١٦٨	٣	بابين الضائع <sup>(٢)</sup>	بابين الضائع <sup>(٣)</sup>
١٦٨	٤	بابي حيان <sup>(١)</sup>	بابي حيان <sup>(٤)</sup>
١٦٨	١٥	بابين مالك <sup>(١)</sup>	بابين مالك
١٦٨	١٦	بابين هشام <sup>(٢)</sup>	بابين هشام
١٧٦	٦	ابن	ابن
١٧٧	٤١	المظلم	المظلم
١٧٨	١٩	النة	النة
١٨٧	٢٣	الشرطية	الشرطية <sup>(٥)</sup>
٢٣٣	١٨	الفة	اللفة
٢٤٥	١٢	ديداء	وابداء
٢٥٧	١	تكلمة	تكلمة ٠٠ وتكررت
			الخطيئة عدة مرات في نفس
			الصفحة ٠
٢٦٦	٢٢	تعال	تعالى
٢٧٠	١٢	الاصراس	الأضراس ٠

وهناك بعض الأخطاء الطفيفة التي لا تغيب على القارئ ٠

\* \* \*

ملاحظة : ثقلنا بحث « حياة اللغة العربية » كناه في الأصل المطبوع

عام ١٩٠٩ ميلادي ٠

كتب للمؤلف

- ١ - التفسير
- ٢ - رسائل الإصلاح
- ٣ - الشريعة الإسلامية
- ٤ - محاضرات
- ٥ - الخيال في الشعر العربي
- ٦ - تراجم الرجال
- ٧ - الدعوة إلى الإصلاح
- ٨ - هدى ونور
- ٩ - السعادة المعطى
- ١٠ - خواطر الحياة (ديوان شعر)
- ١١ - نقض كتاب في الشعر الجاهلي
- ١٢ - نقض كتاب الاسلام وأصول الحكم

١٦٠	٤	السنة	السنة
١٦٣	٥	استطاع	استطاع
١٦٤	١٠	سلوك	سلوكوا
١٦٨	٣	بابين الضائع <sup>(٢)</sup>	بابين الضائع <sup>(٣)</sup>
١٦٨	٤	بابي حيان <sup>(١)</sup>	بابي حيان <sup>(٤)</sup>
١٦٨	١٥	بابين مالك <sup>(١)</sup>	بابين مالك
١٦٨	١٦	بابين هشام <sup>(٢)</sup>	بابين هشام
١٧٦	٦	ابن	ابن
١٧٧	٤١	المظلم	المظلم
١٧٨	١٩	النة	النة
١٨٧	٢٣	الشرطية	الشرطية <sup>(٥)</sup>
٢٣٣	١٨	الفة	اللفة
٢٤٥	١٢	ديداء	وابداء
٢٥٧	١	تكلمة	تكلمة ٠٠ وتكررت
			الخطيئة عدة مرات في نفس
			الصفحة ٠
٢٦٦	٢٢	تعال	تعالى
٢٧٠	١٢	الاصراس	الأضراس ٠

وهناك بعض الأخطاء الطفيفة التي لا تغيب على القارئ ٠

\* \* \*

ملاحظة : ثقلنا بحث « حياة اللغة العربية » كناه في الأصل المطبوع

عام ١٩٠٩ ميلادي ٠

# المكتب الإسلامي

للطباعة والنشر

للتأليف والترجمة والطباعة والنشر

دمشق - حلبوني ٠ ص ٠ ب ٨٠٠ - هاتف ١١٦٣٧

يقوم بشراء وبيع الكتب القديمة والمخطوطة

يصدر قريباً

- ١ - مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي بتحقيق وتعليق المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني
- ٢ - ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل تأليف المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني
- ٣ - شرح ثلاثيات الامام أحمد بن حنبل للسفاري

تطلب منه مؤلفات

المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني

- ١ - صفة صلاة النبي ( ص ) ٥ - صلاة التراويح
- ٢ - آداب الزفاف ٦ - صلاة العيدين
- ٣ - حجة النبي صلى الله عليه وسلم ٧ - تحذير الساجد
- ٤ - حجاب المرأة المسلمة ٨ - الأحاديث الضعيفة والموضوعة
- ٩ - تصحيح حديث افطار الصائم قبل سفره بعد الفجر

دار الفقه

مكتب دار الفقه  
للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق - شارع سعد الله الجابري - بناية المولوية  
ص ٠ ب ( ٤٧٥ ) ٠ هاتف ( ١٦٦٦٣ )

تقدم :

عموم اصناف القرطاسية والورق والكتب العلمية والادبية

وقد صدر عنها :

السعر		
٣٠٠	للاستاذ علي الطنطاوي	مقالات في كلمات
٣٠٠	» » »	من حديث النفس
٢٨٥٠	للدكتور شوكت الشطي	الاسلام والطب وشرحه
٥٠٠	» » »	تاريخ طبقات الأطباء
٥٠٠	» » »	تاريخ الطب قبل الاسلام
٥٠٠	» » »	» » عند العرب
٥٠٠	» » »	كتاب النظافة والحركة وانثرها
١٥٠	» » »	» المسكرات ومضارها
١٥٠	للاستاذ بشير العوف	كيف غلبت الموت



# المكتب الإسلامي

للطباعة والنشر

للتأليف والترجمة والطباعة والنشر

دمشق - حلبوني ٠ ص ٠ ب ٨٠٠ - هاتف ١١٦٣٧

يقوم بشراء وبيع الكتب القديمة والمخطوطة

يصدر قريباً

- ١ - مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي بتحقيق وتعليق المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني
- ٢ - ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل تأليف المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني
- ٣ - شرح ثلاثيات الامام أحمد بن حنبل للسفاري

تطلب منه مؤلفات

المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني

- ١ - صفة صلاة النبي ( ص ) ٥ - صلاة التراويح
- ٢ - آداب الزفاف ٦ - صلاة العيدين
- ٣ - حجة النبي صلى الله عليه وسلم ٧ - تحذير الساجد
- ٤ - حجاب المرأة المسلمة ٨ - الأحاديث الضعيفة والموضوعة
- ٩ - تصحيح حديث افطار الصائمين قبل سفره بعد الفجر

دار الفقه

مكتب دار الفقه  
للطباعة والنشر والتوزيع

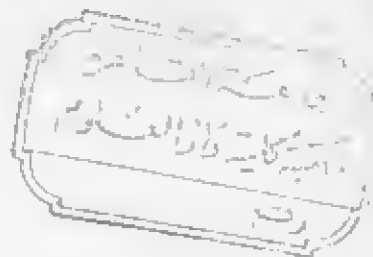
دمشق - شارع سعد الله الجابري - بناية المولوية  
ص ٠ ب ( ٤٧٥ ) ٠ هاتف ( ١٦٦٦٣ )

تقدم :

عموم اصناف القرطاسية والورق والكتب العلمية والادبية

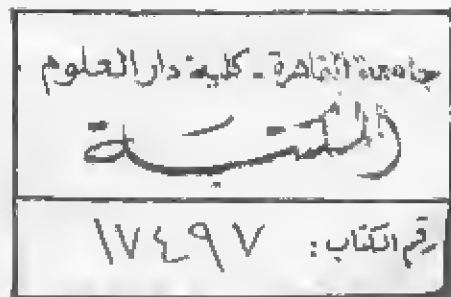
وقد صدر عنها :

السعر		
٣٠٠	للاستاذ علي الطنطاوي	مقالات في كلمات
٣٠٠	» » »	من حديث النفس
٢٨٥٠	للدكتور شوكت الشطي	الاسلام والطب وشرحه
٥٠٠	» » »	تاريخ طبقات الأطباء
٥٠٠	» » »	تاريخ الطب قبل الاسلام
٥٠٠	» » »	» » عند العرب
٥٠٠	» » »	كتاب النظافة والحركة وانثرها
١٥٠	» » »	» المسكرات ومضارها
١٥٠	للاستاذ بشير العوف	كيف غلبت الموت



تم طبعه بعون الله وحضله

يوم الخميس في ١٣ محرم سنة ١٣٧٩ هـ الموافق لـ ٧ تموز سنة ١٩٦٠ م



رقم الكتاب: ١٧٤٩٧